جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

مشروع دعم التكامل الأفريقى



دليل الدول الأفريقية

د. محمد عاشور مهدي

مراجعة

أ.د. إبراهيم نصر الدين

د. صبحي قنصوه

د. أحمد علي سالم

تقديم

أ. محمد فائق

2007

الطبعة الأولى

(1428هـ-2007م)

تصميم الغلاف:

أ. محمود عاشور مهدى

الكتب والدراسات التي يصدرها المشروع تعبر عن آراء و اجتهادات مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المشروع

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الأفريقي



دليل الدول الأفريقية

د. محمد عاشور مهدي

تقديم

أ. محمد فائق

مراجعة

أ.د. إبراهيم نصر الدين

د. صبحى قنصوه　　　　د. أحمد علي سالم

2007م

1428هـ/2007م

مشروع دعم التكامل الأفريقي
معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
ت: 35707892-35675576
فاكس :35707892
E-mail:afrisp_cu@yahoo.com
بيانات الفهرسة أثناء النشر – مكتبة المشروع
دليل الدول الأفريقية
محمد عاشور
القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007م
1- أفريقيا **2- تاريخ قديم**
3- تطور سياسى **4- علاقات خارجية**

رقم الإيداع: **2007/15599**
الترقيم الدولى: **977-403-211-x**

شكر وتقدير

تتقدم إدارة المشروع بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب وإخراجه إلى النور، وبخاصة إدارة المعهد التي لم تدخر وسعاً في تقديم كل دعم فني وعلمي، والسادة الباحثون المساعدون على ما قاموا به من جهد في جمع البيانات وتحديثها، والسيد الدكتور **أحمد على سالم** على مساهمته القيمة في تحرير الكتاب بعد إعداده وإبداء الملاحظات عليه. والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **إبراهيم نصر الدين** والدكتور **صبحي قنصوه** على ما بذلوه من جهد في مراجعة مسودة الكتاب، وما أبدوه من ملاحظات كانت الاستجابة لها عاملاً أساسيا في إضفاء مزيد من الدقة والعمق للكتاب.

وشكر خاص للأستاذ الكبير **محمد فائق** الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ورائد العمل المصري الأفريقي على تفضله بكتابة تقديم لهذا الدليل بما أضاف مزيد قيمة إليه.

والشكر الوفير للأستاذتين **رشا صفوت ونشوى مختار** على ما قامتا به من جهد مخلص في نسخ الكتاب وتنسيقه للطباعة، وما أبدياه من ملاحظات ومساعدات فنية وموضوعية قيمة.

والشكر للأخ الأستاذ **محمود عاشور** على مساهمته بتصميم الغلاف وملاحظاته ومعونته الفنية في إعداد الكتاب وطباعته، وللأستاذ **مظهر عمارة** الذي تحمل عبء المراجعة اللغوية لكافة إصدارات المشروع.

وشكر خاص لمؤسسة **فورد فونديشين** "ترست أفريقيا" Trust Africa على دعمها لأعمال المشروع ومطبوعاته.

والله الموفق،،

هذا الدليل

ثمرة جهود متعاقبة لأساتذة وباحثين من المهتمين بالشئون الأفريقية، هدفت في مجملها إلى وضع نواة صلبة للتعريف بدول القـــارة الأفريقيـــة، تاريخيـــا وسياســـياً واجتماعيا واقتصاديا، تكون رصيداً إضافياً للجهود الفردية والمؤسسية السابقة في هذا الشأن، وأساسا يمكن البناء عليه وتطويره لاحقا.

وقد وقفت عقبة التمويل حائلاً دون ترجمة حلم الموســوعة العربيـــة للـــشئون الأفريقية الذي راود الكثيرين من المهتمين بشئون القارة المؤمنين بوحدة المصير معها من أساتذة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، وكلية الاقتـــصاد والعلـــوم الـــسياسية وغيزهم داخل الجامعة وخارجها.

وانطلاقا من الإيمان بأن ما لايدرك كله لايترك كله، ومع الدعم الـــذي قدمتـــه مؤسسة ترست أفريقيا "فورد فونديشين"، تم بعث الحلم من جديد بمـــساعدة مجموعـــة متميزة من الباحثين المساعدين، والذين كان لمساعدتهم عظيم الأثر في إعـــداد هـــذا الدليل، والذي تم تحريره بعد ذلك بمشاركة الدكتور أحمد على سالم، ومراجعة الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية بقسم الـــسياسة والاقتـــصاد بمعهـــد البحوث والدراسات الأفريقية، والدكتور صبحي قنصوه الأستاذ المساعد بذات القسم.

ويطيب لى أن اتقدم بالشكر للأخوة: مبين سيدى (غينيا بيساو)، مختار كونتـــا (مالى)، أحمد محفوظ (موريتانيا)، عبده باه (السنغال)، إسماعيل مفوم (تنزانيا)، يهوذا سليمان (نيجيريا)، موسافوو موانجا (الجابون)، فيصل حسين (جيبوتى)، سيلا علا سان (ساحل العاج)، على تعاونهم فى تدقيق أسماء بعض الأعلام والأماكن الـــواردة فـــى الكتاب، ومراجعتهم تطور الأوضاع فى مناطقهم.

وقد تم تبويب الدليل عبر تقسيم دول القارة إلى خمـــسة أقـــاليم فرعيـــة وفـــق المتعارف عليه دولياً، وهى: شمال أفريقيا، شرق أفريقيا، وسط أفريقيا، غرب أفريقيا، والجنوب الأفريقى. وتجدر الإشارة إلى أن الترتيب الوارد للدول داخل الأقاليم الخمس استُند فيه إلى معيار موضوعى وهو تاريخ استقلال الدولة فى العصر الحديث. كما تم

وضع إطار عام يطبق على مختلف دول القارة عبر عدة أقسام رئيسية روعى تغطيتها قدر الإمكان فى جميع الدول:

يعرض القسم الأول البيانات الأساسية للدولة كالاسم الرسمي للدولة المعنية وعاصمتها وموقعها والمساحة وعدد السكان وأهم الجماعات الإثنية بها، واللغات الرئيسية، وتاريخ الاستقلال مع إشارة إلى العملة المستخدمة، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، ونصيب الفرد من ذلك الناتج.

ويختص القسم الثاني بتناول التاريخ القديم للدولة المعنية أو المنطقة التي تنتمي إليها، موضحا الحضارات والثقافات والنظم السابقة على الاستعمار؛ انطلاقاً من حقيقة يؤمن بها الباحث وهي أن كثيراً من الحدود القائمة بين دول القارة حدود اصطناعية فصمت عرى قوية كانت قائمة قبل نشأة تلك الحدود، حتى وإن كانت للوجود الاستعماري في بعض الأحيان آثار يراها البعض إيجابية في الحد من التدافع الحضاري أو ما يحلو له تسميته بالحروب والصراعات التي كانت قائمة بين شعوب وقبائل تلك المناطق والأقاليم الأفريقية. ومن هنا كان تناول حقبة الاستعمار والتطور السياسي للأقاليم الأفريقية المختلفة في ظلها، مع إشارة إلى حركات المقاومة للغزو والوجود الاستعماري بالقارة على نحو ينفي تهمة الركون الأفريقي للاستعمار بصفة عامة والاستعمار الغربى بصفة خاصة.

ويعرض القسم الثالث للتطور السياسي للدول الأفريقية منذ الاستقلال حتى أحدث بيانات متاحة عند إعداد الدليل (2006-2007)، حيث يبين من خلال هذا القسم التحولات السياسية التي شهدتها دول القارة في معظمها من نظم الحزب الوحيد إلى التعددية الحزبية وعلاقات ذلك بالتحولات في النظام الدولي، كما يتناول هذا القسم أهم ملامح التفاعلات والمشكلات الداخلية التي عانى منها كثير من النظم السياسية الأفريقية كالانقلابات والحروب الأهلية والاضطرابات وأزمات نظم الحكم، وعلاقة ذلك كله بالتفاعلات الإقليمية وعلاقات دول الجوار والتدخلات الإقليمية والدولية.

ويختص القسم الرابع والأخير برصد أهم سمات نظام الحكم القائم في الدولة محل الاعتبار، والسلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وأهم الأحزاب على الساحة السياسية بها، قبل الإشارة إلى أهم ملامح العلاقات الخارجية للدولة. والتعريف بعضويتها في بعض أهم المنظمات الدولية والقارية والإقليمية.

وقد ألحق بالدليل ملحقان أساسيان تضمن أولهما التعريف إجمالا بأهم البيانات الأساسية للدول الأفريقية لتكون يسيرة التناول والمقارنة بدلاً من البحث عنها داخل كل دولة على حدة. والثاني يعرض لمسار تداول السلطة في الدول الأفريقية من خلال إثبات الزعامات التي تعاقبت على حكم كل دولة، وأسلوب أو شكل تداول السلطة على نحو يكشف بصورة مباشرة وموجزة واقع تداول السلطة ومداه وآليات ذلك.

وقد اجتهد فريق العمل في أن يكون هذا الدليل على درجة من الدقة والموضوعية والتماثل عند تناول محاوره المختلفة في الدول الأفريقية، ورغم ذلك فإننا لا نزعم أن أياً من تلك الغايات قد تحقق وفق ما ينبغي، وهو تأكيد على استيلاء النقص على مختلف البشر، وأن الحلم مازال يسري، وأن ما قمنا به، كما سلف القول- لبنة في طريق طويل نحتاج فيه لكل يد وفكر يمتد بالدعم والتدقيق والتعميق لما ورد في هذا الدليل من معلومات وبيانات وصولاً لفهم أعمق لبعضنا البعض كدول وشعوب باعتبار ذلك الفهم أول شروط التفاهم والتعاون المأمول على المستوى الوطنى والقارى.

د. محمد عاشور مهدى

أستاذ مساعد العلوم السياسية

ومدير مشروع دعم التكامل الأفريقى

جامعة القاهرة

قائمة المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

قائمة الملاحـق

تقديم

بقلم الأستاذ: محمد فائق

أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

يسعدنى أن أقدم لهذه الدراسة الجادة التى تضع أمام القارىء العربي بانوراما وإطلالة واسعة علي القارة الأفريقية في تعريف بدولها الثلاث وخمسون. وأهم ما يميز هذا التعريف هو شموليته وعمقه، ولكن في إيجاز غير مخل لا يقدر عليه إلا دارس متخصص. فهو ينقل إليك خلاصة معرفته بكل دولة من دول هذه القارة في صفحات قليلة وفق منهج علمي محايد ولكنه يقود القارىء إلي إدراك أهمية الوحدة الأفريقية وإمكانية تحقيقها.

وتأتي هذه الدراسة لتلبي إحتياجاً مهماً للمكتبة العربية، فمعظم ما نشر عن أفريقيا بالعربية حتى الآن هو ترجمات كتبها المستعمرون الذين أرادوا إقناع الأفارقة بأن تاريخهم يبدأ فقط مع بدء الاستعمار ويتجاهلون الحضارات الأفريقية القديمة وخاصة تلك التى تأثرت بالحضارة والثقافة الإسلامية والعربية.

كما أنهم عملوا دائماً علي عزل شمال أفريقيا عن جنوبها بإعتبار أن الصحراء كانت دائماً عازلاً بين العرب والأفارقة، وهو ادعاء خاطئ، فهذه الصحراء لم تكن عازلاً عبر العصور بقدر ما كانت جسراً إنتقلت عبره ثقافة العرب والإسلام إلي أعماق القارة.

وجاءت هذه الدراسة لتقدم القارة الأفريقية ودولها باعتبارها منظومة واحدة بشمالها وجنوبها تشكل كياناً واحداً أو هكذا يجب أن تكون كما أن هذه الدراسة في جوهرها دعوة لوحدة القارة في عصر العولمة الذى أصبح فيه الإعتماد المتبادل هو مصدر القوة التى تجعلنا أكثر قدرة علي بناء مستقبلنا ومستقبل التنمية الشاملة التى يركز عليها الاتحاد الأفريقي الآن. فلم يعد من الممكن إستنهاض أفريقيا إلا بتفاعل

حقيقي بين دولها لتصبح كياناً كبيراً في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة. فوحدة القارة ضرورية لتتحرر دولها من رواسب الاستعمار التقليدي الذى حطم التوازن الداخلي الذى تقوم عليه أسس التنمية والتطور الذاتي، وذلك في المناطق التى أحتلها خلال أربعمائة عاماً، وعندما خرج الاستعمار ترك وراءه اقتصاداً مشوهاً وبنية أساسية مشوهة أقيمت كلها بالشكل الذى جعل هذه الدول حديثة الاستقلال تستمر في خدمة أوروبا وتعتمد اقتصادياً وأمنياً عليها، ولا مخرج لها الآن إلا بالتنمية الإنسانية التى تخدم شعوبها.

وقد اهتمت الدراسة أيضاً بالتطور السياسي في دول أفريقيا وأزمة الديمقراطية التى تعانى منها معظم دول القارة ومحاولات الأحزاب الحاكمة إعادة انتاج نفسها في كل انتخابات. وتعرضت الدراسة لعملية الإصلاح المتعثرة في أفريقيا، إلا أنها تتفاوت من بلد لآخر فهناك دولاً قليلة في أفريقيا استطاعت أن تنتقل إلي نظم تسمح بتداول السلطة ووجود تعددية سياسية حقيقية، أما معظم الدول الأفريقية الأخرى فإنها تسير في سياسة إصلاحية تتسم بالبطيء، وتفتقر إلي خطة شاملة للإصلاح.

ولم تهمل الدراسة التعرض لحركة الشعوب التى تتزايد حيويتها وديناميتها بشكل واضح، خاصة وأنها لم تعد معزولة عما يجرى في العالم بفضل التطور المذهل في وسائل الاتصال التى جعلت العالم يعيش في رؤية ومسمع من بعضه البعض.

ومما لا شك فيه أن هذه الدراسة قد وضعت أساساً لقاعدة علمية مهمة تشجع الباحثين علي المزيد من التعمق والإضافة لهذا الجهد المتميز.

أن هذه الدراسة التى تخرج باللغة العربية، هي رسالة إلي كل العرب بما فيهم عرب آسيا ليتعرفوا علي أفريقيا دولها وشعوبها التى يتشكل منها ثلثي الأمة العربية ويوجد بها 72% من مساحة الوطن العربي، وهي تلفت إنتباهم لما تحتويه

هذه القارة من إمكانيات هائلة، وفرص مواتية لإيجاد روابط وتفاعل حقيقي عربي إفريقي له أساس حضاري وثقافي وسياسي تكون عبر التاريخ لا يجوز إهداره.

وفي النهاية يسعدني أن أعبر عن عظيم تقديري للأخ الأستاذ الدكتور محمد عاشور الذى زادت وتعمقت معرفتي به من خلال هذه الدراسة كما يزداد تقديري لمعهد البحوث والدراسات الإفريقية الذى استطاع أن يهيىء الإجواء العلمية لتبرز نخبةِ- تتسع يوماً بعد يوم- من العلماء المتخصصين في أفريقيا الذين أعتز بصداقة وزمالة العديد منهم في مجال العمل الأفريقي.

القسم الأول

دول الشمال الأفريقى

مصر
Egypt

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية مصر العربية.

العاصمة: القاهرة.

الموقع: يحدها البحر المتوسط شمالاً وليبيا غرباً والسودان جنوبـــاً والبحـــر الأحمر شرقاً وفلسطين من الشمال الشرقي، وتضم شبه جزيرة سيناء التي تقع في قارة آسيا.

المساحة الإجمالية: 1,001.450 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 78,887,007 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الحاميون الشرقيون يشكلون 99% من السكان، فى حـــين تشكل جماعات يونانية وأرمينية ونوبية وأوروبية 1% من السكان.

الأديان: المسلمون 90% والمسيحيون الأقباط وغيرهم 10% مـــن الـــسكان (تقديرات غير رسمية).

اللغات: العربية.

تاريخ الاستقلال: 28 فبراير 1922.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 4.200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: الجنيه المصرى.

التاريخ القديم

عرفت مصر الدولة المركزية منذ أكثر من ستة آلاف سنة وتحديداً منذ توحد شطري البلاد الشمالي والجنوبي، وارتبط بذلك ظهور حضارة عريقة في أرض مصر. ومنذ عهد الفراعنة تعاقبت على حكم مصر قوى أجنبية عديدة تمثلت في الفرس والإغريق والرومان حتى فتح العرب المسلمون بقيادة عمرو بن العاص مصر في القرن السابع في خلافة عمر بن الخطاب. وظلت مصر تحتفظ بطابعها العربي الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين، ثم العصرين الأموي والعباسي، ثم في ظل الدولتين الطولونية والإخشيدية. وفي نهاية القرن العاشر خضعت مصر لحكم الفاطميين الذي استمر قرابة قرنين من الزمان، ثم خلفه حكم الأيوبيين في أواخر القرن الثاني عشر، ومن بعدهم المماليك. وفي عام 1517 خضعت مصر لحكم الأتراك العثمانيين، وأصبحت ولاية يحكمها باشا يعينه الباب العالي في الأستانة.

الاستعمار والاستقلال

تزايد تنافس الدول الاستعمارية الأوروبية للسيطرة علي مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر، إذ قامت فرنسا بإرسال حملة نابليون بونابرت لاحتلالها عام 1798، ولكن الاحتلال الفرنسي لم يستمر طويلاً، حيث انسحب الفرنسيون عام 1801 تحت ضغط تصاعد الحركة الوطنية، وفشلهم في فتح عكا بفلسطين، وعلى إثر ذلك سعت الدولة العثمانية لإعادة سيطرتها على مصر، ثم احتل الإنجليز جزءاً صغيراً من مصر عام 1807 لكنهم انسحبوا بعد فترة قصيرة. وبتولي محمد علي السلطة في مصر عام 1805 بدأت مرحلة جديدة في تطور الدولة والمجتمع، كما اتجه محمد علي إلى التوسع وانتهاج سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية رغم تبعية مصر اسمياً لها، ولكن الدول الأوروبية حاصرت محمد علي من خلال معاهدة لندن عام 1840، ومنذ ذلك الحين استمر حكم مصر بالوارثة في أسرة محمد علي. وفي عام 1866 تأسس أول مجلس نيابي مصري، وفي عام 1878 تم تشكيل أول

وزارة مصرية بالمعنى الأوروبي لهذه الكلمة. وبعد تولي الخديو توفيق الحكم قام الجيش بثورة قادها أحمد عرابي عام 1881، ثم حدثت جملة من التطوارت انتهت باحتلال بريطانيا لمصر في العام التالي رغم مقاومة الجيش للقوات البريطانية.

ثم تواصلت الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني بقيادة مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد، وتركزت مطالبها في الدعوة إلى الاستقلال وإقامة نظام دستوري. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى اتجهت بريطانيا إلى تشديد قبضتها على مصر؛ ففرضت عليها نظام الحماية عام 1914، ثم تصاعدت الحركة الوطنية عقب انتهاء الحرب، وتجلت أبرز مظاهرها في ثورة 1919 التي اندلعت بسبب قيام سلطات الاحتلال بنفي الزعيم سعد زغلول وبعض رفاقه إلى جزيرة مالطة. وقد ترتب على الثورة والتطورات التي تلتها صدور تصريح 28 فبراير 1922، وبموجبه ألغيت الحماية البريطانية وأعلن استقلال مصر مع احتفاظ بريطانيا بأربعة امتيازات هي: تأمين المواصلات البريطانية، وحماية مصالح الأجانب والأقليات، وحماية مصر ضد أي تدخل أجنبي، واستمرار الحكم المصري- البريطاني للسودان. وقد رأت الحركة الوطنية أن هذا التصريح يقدم لمصر استقلالاً منقوصاً وليس حقيقياً.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تحولت مصر إلى دولة ملكية، وصدر أول دستور لها عام 1923 في ظل حكم الملك فؤاد، وأصبحت الحياة السياسية تتمحور حول ثلاثة أطراف رئيسية هي الإنجليز والقصر والأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الوفد الذي ظل لفترة طويلة حزب الأغلبية. وكثيراً ما تعرض الدستور للانتهاك وبخاصة من جانب القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية. وقد استمرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن الاستقلال التام حتى تم توقيع معاهدة 1936 التي تلزم بريطانيا بالاعتراف بحق مصر في ممارسة سيادتها واستقلالها والجلاء عنها باستثناء منطقة قناة

السويس، وتلزم مصر بوضع موانئها ومطاراتها تحت تصرف بريطانيا في حالة الحرب، واستمرار الحكم الثنائي في السودان، ورغم ذلك حدثت خلافات بين مصر وبريطانيا بشأن تطبيق المعاهدة، حيث تلكأت الحكومة البريطانية في الإيفاء بتعهداتها حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية.

وبعد انتهاء الحرب طالبت الحكومات المصرية المتعاقبة والأحزاب السياسية بجلاء البريطانيين واستقلال مصر. ونظراً لعدم تجاوب بريطانيا مع هذه المطالب فقد تصاعدت الحركة الوطنية في شكل إضرابات واحتجاجات، ثم أعلنت الحكومة المصرية عام 1951 إلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد ووحدة مصر والسودان، وقد عارضت بريطانيا هذا الإجراء من قبل الحكومة المصرية، ووقعت اشتباكات مسلحة بين المصريين وقوات الاحتلال، ثم وقع حريق القاهرة في يناير 1952 مما عجل بانهيار شرعية النظام في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد حدة التفاوت الطبقي، والإخفاق في حرب فلسطين عام 1948، ومن ثم تمكنت حركة الضباط الأحرار من الإطاحة بالنظام القائم بطريقة سلمية في 23 يوليو 1952، وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في تطور المجتمع المصري.

فمنذ الإطاحة بالنظام الملكي في عام 1952 تعاقب على منصب رئيس الجمهورية أربع شخصيات عسكرية، أولها اللواء محمد نجيب، كما أن جميع الأشخاص الذين تولوا منصب نائب رئيس الجمهورية منذ ذلك التاريخ كانوا من العسكريين أيضاً. وقد مثَّل الجيش مصدراً مهماً للتجنيد السياسي سواء على مستوى النخبة الوزارية أو شغل بعض المناصب الإدارية والسياسية المهمة؛ فقد شكل العسكريون 34% من مجموع أعضاء النخبة الوزارية خلال عهد عبد الناصر، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 24.7% خلال عهد السادات، ثم إلى 14.1% خلال عهد مبارك، وهو ما يعكس دلالة هامة في العلاقات المدنية–العسكرية، خاصة أن

الجيش مثل الأداة الرئيسية لحماية النظام السياسي وتأمين استمراره في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وقد قام النظام الجديد خلال سنواته الأولى باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي أعادت هيكلة النظام السياسي؛ فقد أجبر الملك فاروق علي التنازل عن العرش ومغادرة البلاد. وفي ديسمبر 1952 تم إلغاء دستور 1923. وفي يناير 1953 تم حل جميع الأحزاب السياسية، ثم صدر إعلان دستوري مؤقت في فبراير 1953 جعل مجلس قيادة الثورة السلطة العليا في البلاد. وفي يونيو 1953 ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية، ثم أجرت حكومة الثورة مفاوضات مع بريطانيا حتى توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في أكتوبر عام 1954. وفي عام 1956 صدر أول دستور دائم للبلاد في مرحلة ما بعد 1952، ثم ألغي هذا الدستور عقب الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 وصدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة. وعلى إثر الانفصال بين مصر وسوريا صدر دستور جديد في مارس 1964، واستمر العمل به حتى صدور دستور عام 1971. وقد كرست جميع الدساتير والإعلانات الدستورية التي صدرت في مصر خلال الخمسينيات والستينيات غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما اتسم النظام السياسي بمركزية السلطة وغياب المنافسة السياسية. ورغم الإنجازات المهمة والكبرى التي حققها النظام السياسي خصوصاً على صعيد عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي إلا أن هزيمة 1967 شكلت ضربة قوية له، وكشفت عن مدى الخلل في أجهزته ومؤسساته.

وقد أخذت مصر بنظام الحزب الواحد بعد ثورة 1952 على غرار كثير من دول العالم الثالث في ذلك الوقت؛ إذ ظهرت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تأسس عام 1962، والذى عانى من عدة مشكلات أبرزها هيمنة السلطة التنفيذية على التنظيم السياسي، والنظر إليه باعتباره أداة

لتعبئة المواطنين خلف سياسات النظام وقراراته، وتحوله بمرور الوقت إلى قناة للاتصال من أعلى إلى أسفل دون العكس، ونتيجة لذلك فإنه لم يمثل إطاراً فعالاً للمشاركة السياسية، كما أنه لم يشارك في السلطة بصورة ملموسة، فلم تكن القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى تتخذ في إطاره.

وبعد وفاة عبد الناصر عام 1970 تولى الرئيس محمد أنور السادات الرئاسة، وبعد تخلصه ممن أطلق عليهم مراكز القوى في مايو 1971 شرع في إعادة هيكلة النظام السياسي، وفي هذا الإطار صدر دستور 1971 الذي عدلت بعض مواده في مايو 1980. وعقب حرب أكتوبر 1973 التي أكسبت السادات مصدراً جديداً للشرعية، اتجه إلي تغيير التوجهات الرئيسية التي سادت خلال العهد الناصري على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فبدأ التحول من صيغة التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة التي حددها قانون الأحزاب عام 1977.

ورغم أن محاولات إصلاح الاتحاد الاشتراكي بدأت بعد هزيمة حرب عام 1967 إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة عقب تولي السادات السلطة وإصداره ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي في أغسطس 1974، حيث قادت عملية التطوير إلى قيام نظام التعددية الحزبية المقيدة في نوفمبر 1976 عندما أعلن السادات عن تحويل ثلاثة منابر سمح بقيامها داخل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب سياسية هي حزب مصر العربي الاشتراكي، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب الأحرار الاشتراكيين. وفي عام 1978 أسس السادات الحزب الوطني الديمقراطي، كما تأسس حزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد الجديد الذي حل نفسه بعد أشهر قليلة من قيامه، ولكنه عاد إلي الساحة السياسية مرة أخرى بمقتضى حكم قضائي في عام 1983.

وعقب زيارة السادات للقدس عام 1977 وبداية عملية السلام بين مصر وإسرائيل التي انتهت بتوقيع معاهدة سلام بينهما تدهورت العلاقة بين السلطة وأحزاب وقوى المعارضة التي رفضت توجهات النظام تجاه إسرائيل، وانتقدت الآثار السلبية التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها النظام منذ منتصف السبعينيات، فتفجرت احتجاجات شعبية في يناير 1977، وبدأت الضغوط تتزايد علي النظام خصوصاً بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة ذلك اتجه النظام إلي ممارسة المزيد من القمع، فبدأ بتضييق الخناق على أحزاب المعارضة وبعض التنظيمات النقابية النشطة. وفي سبتمبر 1981 تم اعتقال نحو 1500 من قيادات ونشطاء العمل السياسي والنقابي المنتمين إلى مختلف القوى والتيارات السياسية بما في ذلك الحركات الإسلامية التي بدأ بعضها يقف في وجه النظام منذ منتصف السبعينيات، وبعد نحو شهر اغتالت عناصر من تنظيم الجهاد الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981، وتولى السيد محمد حسني مبارك الذي ظل يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية منذ عام 1975 مسئولية رئاسة الدولة.

وقد سعى مبارك خلال سنوات حكمه الأولى إلى إعادة الاستقرار والهدوء للحياة السياسية التي اضطربت كثيرا في السنوات الأخيرة من عهد السادات، وإحداث التوازن في سياسة مصر الخارجية، فاتخذ جملة من الإجراءات لتحقيق هذين الهدفين، إذ بدأ بالإفراج التدريجي عن المعتقلين السياسيين والانفتاح على أحزاب المعارضة من خلال عقد اجتماعات شبه دورية مع رؤسائها، ورفع شعارات الطهارة ومحاربة الفساد، وأوقف الحملات الإعلامية على الدول العربية، واتجه نحو نوع من التوازن في علاقة مصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، واتخذ بعض الإجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتصحيح مثالب سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وفي عام 1983 جرى تعديل القانون الانتخابي حيث أخذ بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة بدلاً من النظام الفردي الذي سارت عليه مصر منذ بدء الحياة النيابية فيها، حيث قصر القانون الجديد حق الترشيح على المنتمين لأحزاب سياسية والمرشحين على قوائمها، كما اشترط حصول أي حزب على 8% من مجموع الأصوات الصحيحة حتى يتسنى له التمثيل في البرلمان بنسبة الأصوات التي حصلت عليها قوائمه في الدوائر المختلفة. وجرت انتخابات 1984 طبقاً لهذا القانون. وباستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي حصل على 309 من مقاعد المجلس البالغ عددها 348 مقعداً، وحزب الوفد الجديد الذي تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين وحصل على 58 مقعداً، فإن الأحزاب الأخرى التي شاركت في الانتخابات وهي التجمع والأحرار والعمل والأمة والخضر لم تتمكن من تجاوز نسبة الـ8%. وقد حل هذا المجلس قبل استكمال مدته الدستورية، وتم إجراء انتخابات جديدة عام 1987 بعد أن قررت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية القانون الانتخابي الذي أجريت على أساسه انتخابات عام 1984. ورغم احتفاظ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بالأغلبية في المجلس الجديد (348 مقعداً)، فإن أحزاب المعارضة حصلت على تمثيل أفضل لها داخل البرلمان، حيث حصل التحالف الإسلامي الذي ضم حزبي العمل والأحرار وجماعة الإخوان المسلمين على 61 مقعداً، وحزب الوفد الجديد على 35 مقعداً.

ولكن هذا المجلس لم يستكمل مدته الدستورية أيضاً، حيث تم حله وإجراء انتخابات جديدة عام 1990 وذلك نظراً لعدم دستورية القانون الانتخابي الذي أجريت علي أساسه انتخابات 1987. وقبيل انتخابات 1990 جرى تعديل القانون الانتخابي للعودة إلى نظام الانتخاب الفردي. ونظراً لعدم تجاوب الحكومة مع مطالب المعارضة وبخاصة المتعلقة بتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات قاطعت

أحزاب وقوى المعارضة انتخابات عام 1990 عدا حزب التجمع الذي خاض الانتخابات وحصل على 6 مقاعد من مقاعد البرلمان.

وخلافا لانتخابات عام 1990، خاض جميع أحزاب المعارضة انتخابات عام 1995 إلا أنها حصلت على أضعف تمثيل لها في البرلمان منذ الأخذ بالتعددية الحزبية المقيدة، حيث بلغ إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها 13 مقعداً. وقد شكل العنف والمال وسيلتين أساسيتين في إدارة العملية الانتخابية، وهو ما أثر سلباً علي نتائج الانتخابات، وأدى إلى كثرة الطعون فيها. وبصفة عامة فإن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تتغير كثيراً في عهد الرئيس مبارك عما كانت عليه خلال عهدي سلفيه، حيث استمرت الغلبة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية كإحدى السمات الرئيسية المميزة.

وقد استمر عدد الأحزاب السياسية في التزايد خلال عهد مبارك حتى وصل فى عام 2005 إلى 22 حزباً ظهر معظمها إلى الوجود بأحكام قضائية، ومن تلك الأحزاب الأمة ومصر الفتاة والخضر والاتحادي الديمقراطي والشعب الديمقراطي ومصر العربي الاشتراكي والحزب العربي الديمقراطي الناصري والعدالة الاجتماعية والكرامة والجيل الديمقراطي والغد، وكان آخرها حزب الجبهة الديمقراطية الذى تمت الموافقة الرسمية عليه في 24 مايو 2007. ورغم ذلك يتسم النظام الحزبي بهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي، وهو ما يجعل الحياة الحزبية أقرب إلي نظام الحزب المسيطر منها إلى نظام الحزبية التعددية؛ فباستثناء عدد محدود من أحزاب المعارضة، فإن معظم الأحزاب صغيرة وهامشية وتكاد أن تكون غير معروفة لغالبية المصريين.

وتعاني الأحزاب السياسية المصرية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة من ضعف قواعدها الجماهيرية، وهشاشة هياكلها التنظيمية، وافتقادها إلى الديمقراطية الداخلية، وضعف كوادرها القيادية وبخاصة على مستوى الصف الثاني، وعدم

تبلور أطرها الفكرية والأيديولوجية،كما أن إمكانيات التنسيق والتعاون فيما بين أحزاب المعارضة ضعيفة.

وقد شهدت الحياة السياسية منذ مطلع الألفية الجديدة قدراً كبيراً من التطور يتمثل على وجه الخصوص في تزايد الحراك السياسي فى الشارع المصري.

وقد تبلور ذلك فى النشاط الواضح فى المسيرات والمظاهرات تفاعلاً مع مختلف الأحداث التى تشهدها مصر، وظهوز عدد من الحركات المعارضة غير الحزبية وأبرزها الحركة الشعبية من أجل التغيير "كفاية"، والتى تضم ممثلين عن مختلف أطياف المعارضة السياسية.

كما بدأ النظام الحاكم يتوجه نحو الإصلاح السياسي، وتبلور ذلك في تعديل قانون الأحزاب وقانون الصحافة والنشر وغيرها من القوانين فيما عرف بتشريعات الإصلاح. ففي فبراير 2005 اقترح الرئيس تعديل المادة 76 من الدستور بما يسمح باختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب العام من بين عدد من المرشحين بدلا من الاقتصار على مرشح واحد يتم ترشيحه من جانب أعضاء البرلمان والتى جرى العمل بها منذ ثورة يوليو 1952.

وقد فجرت مبادرة تعديل المادة 76 من الدستور عملية من النقاش السياسي العام في مصر استمر لعدة شهور واكب جميع المراحل السياسية والدستورية لتحويل هذه المبادرة إلى واقع من خلال الجدل السياسي الشعبي، وتمت مناقشة الموضوع في مجلسي الشعب والشورى، وصياغة نص التعديل الدستوري ثم عرضه على الشعب في استفتاء عام أجري يوم 25 مايو 2005 و أصبح سارياً اعتباراً من 26 مايو 2005، وبموجب هذه التعديلات الدستورية فإن انتخاب رئيس الجمهورية يتم وفق مجموعة من الضوابط من أهمها:

- يتم الانتخاب عن طريق الاقتراع العام المباشر.

– يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يحظى المتقدم بالترشيح بتأييد 250 عضواً من الأعضاء المنتخبين منهم 65 من أعضاء مجلس الشعب علي الأقل و25 من أعضاء مجلس الشورى وعشرة من أعضاء كل مجلس شعبي للمحافظة من 14 محافظة على الأقل.

– للأحزاب السياسية التي مضي على تأسيسها أكثر من خمسة أعوام متصلة وحصلت في آخر انتخابات برلمانية علي 5% على الأقل من مقاعد مجلسي الشعب والشورى أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا. استثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية (انتخابات 2005) أحد أعضاء هيئته العليا لرئاسة الجمهورية.

– تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية للإشراف على الترشيح وإجراءات الانتخابات والاقتراع وإعلان النتيجة، وتكون هذه اللجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمس من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد.

أعقب ذلك صدور القانون رقم 174 لسنة 2005 الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وقد تضمن هذا القانون التفاصيل والضوابط المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية بما في ذلك أسلوب الترشيح وشروطه وإجراءاته، وتشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية واختصاصاتها، كما فصل القانون طرق إثبات تأييد الأعضاء المنتخبين لكل مرشح طبقاً لما نص عليه الدستور، وأساليب تنظيم مختلف جوانب الحملات الانتخابية التي تبدأ من الثلاثة أسابيع السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع وحتى يومين قبله، وهي الضوابط التي اعتبرها كثير من قوى المعارضة بمثابة شروط تعجيزية لها.

وفي شهر يوليو 2005 صدر القانون رقم 173 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وكان من أبرز جوانب تعديل القانون إضافة باب جديد يتعلق بإنشاء لجنة عليا للانتخابات برئاسة وزير العدل وعضوية ثلاثة من رجال القضاء العاملين بدرجة نائب رئيس محكمة النقض وست من الشخصيات العامة من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي يختارهم مجلسا الشعب والشورى، ويكون ثلاث منهم من رجال القضاء السابقين. وقد أعطى القانون لهذه اللجنة الشخصية الاعتبارية العامة، وأكد تمتعها بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها. وحدد القانون اختصاصات هذه اللجنة في وضع قواعد إعداد جداول الانتخابات ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها، واقتراح قواعد تحديد الدوائر الانتخابية، ووضع القواعد العامة لتنظيم الدعاية الانتخابية والتوعية والتثقيف بشأن الانتخابات، ومتابعة الالتزام بمواثيق الشرف المتعلقة بالانتخابات وإعلان النتيجة، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالانتخابات، وأضاف القانون حق انتخاب رئيس الجمهورية ضمن الحقوق السياسية لكل مواطن مصري بلغ الثامنة عشر من عمره، كما استبعد من حالات الحرمان من الحقوق السياسية حالة فرض الحراسة على الأموال بحكم محكمة القيم طوال مدة فرض الحراسة باعتبار أن فرض الحراسة يعد إجراء تحفظياً مؤقتاً لا تثبت به في حق المحكوم عليه الأفعال المنسوبة إليه، كما شدد القانون العقوبات لبعض الجرائم المتعلقة بعملية الانتخابات مثل ظاهرة استخدام القوة أو العنف في الانتخابات، لذلك تم النص علي جريمتي تهديد أو إهانة رئيس أو أحد أعضاء لجنة الانتخاب أو الاستفتاء بقصد منعه من أداء عمله، كما تم تجريم استخدام وسائل الترويع أو التخويف للتأثير على سلامة سير إجراءات الانتخاب أو الاستفتاء.

ووفقا للتعديل الجديد يُسمح للأحزاب السياسية بأن تقدم مرشحين للانتخابات الرئاسية شريطة أن يكون الحزب معترفا به على الأقل قبل خمس سنوات من

الانتخابات، وأن يكون لهذا الحزب 5% على الأقل من إجمالى المقاعد فى البرلمان بمجلسيه (الشعب والشورى). أما المرشحون المستقلون فيجب أن يحصلوا على توقيع 250 عضوا من المجالس المنتخبة فى مصر، أي مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية. وقد تم إقرار هذا التعديل في استفتاء عام أجري في 25 مايو 2005، إلا أن هذا التعديل اعتبر مانعا من إقامة انتخابات تنافسية حقيقية، وهو ما تطلب تعديل مواد دستورية أخرى بهدف إضفاء مزيد من الديمقراطية على النظام السياسي، وتحقيق قدر من الاتساق بين نصوص الدستور وحقائق الواقع السياسية والاقتصادية، وهو ما دفع إلى طرح تعديلات جديدة لمواد الدستور تضمنت المادة 76 مرة أخرى في ظل ما كشف عنه الواقع من صعوبات في تطبيقها بصورتها المعدلة السابقة إلا أن نطاق التعديلات ومضمونها ظل مثار شد وجذب بين السلطة التنفيذية والحزب الحاكم من ناحية وقوى المعارضة بأطيافها المختلفة من ناحية أخرى، وتركز الخلاف بدرجة كبيرة حول قضايا الإشراف القضائي على الانتخابات، وقانون مكافحة الإرهاب، وتحديد فترات تولى الرئيس منصب الرئاسة.
وفي الانتخابات الرئاسية الأولى التى أجريت فى 7 سبتمبر 2005 أعفيت الأحزاب السياسية من الشروط التي نص عليها التعديل الأول للمادة 76 من الدستور، وتنافس في هذه الانتخابات عشرة مرشحين يمثلون عشرة أحزاب مصرية وهم :

- محمد حسنى مبارك ـــ الحزب الوطني الديمقراطي.
- نعمان محمد خليل جمعة ـــ حزب الوفد الجديد.
- أحمد الصباحي عوض الله خليل ـــ حزب الأمة.
- د/ رفعت محمد العجرودي ـــ حزب الوفاق القومي.
- د/ فوزي خليل محمد غزال ـــ حزب مصر 2000.
- ممدوح محمد أحمد قناوي ـــ الحزب الدستوري الاجتماعي.
- أسامة محمد عبدالشافي شلتوت ـــ حزب التكافل.

- أيمن عبدالعزيز نور ـــ حزب الغد.
- وحيد فخرى الأقصرى ـــ حزب مصر العربي الاشتراكي.
- إبراهيم محمد عبدالمنعم ترك ـــ حزب الاتحادي الديمقراطي.

وأسفرت الانتخابات عن فوز مبارك بفترة رئاسة جديدة خامسة بنسبة 88.6% من الأصوات، وجاء أيمن نور مرشح حزب الغد في المركز الثاني إذ حصل على 7.6%، أما نعمان جمعه مرشح حزب الوفد الجديد فلم يحصل سوى على 2.9% من إجمالى الأصوات.

وقد شهد شهر يوليو 2005 صدور عدة تعديلات قانونية تتعلق بمجلسي الشعب والشوري وكذا بقانون الأحزاب السياسية، حيث صدر القانون رقم 175 لسنة 2005 وتضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب؛ وفي هذا الإطار اشتمل تعديل قانون مجلس الشعب على إعادة تنظيم الدعاية الانتخابية، وفي هذا الشأن استبدل القانون نصاً جديداً للمادة الحادية عشر، إذ تضمن التعديل نصوصاً تماثل تلك التي وردت في تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك قانون انتخابات رئاسة الجمهورية من حيث النص علي عدم التعرض للحياة الخاصة للمرشحين، والالتزام بالوحدة الوطنية، وحظر استخدام أموال ومرافق الدولة في الدعاية الانتخابية، وتجريم تلقي المرشحين أموالاً من الخارج، كما تضمن النص على ضرورة حصول المرشحين لعضوية مجلس الشعب على شهادة إتمام التعليم الأساسي أو ما يعادلها على الأقل بالنسبة لمواليد عام 1970 وما بعدها، ونص التعديل كذلك على أن كل مرشح أياً كان عمره عليه أن يتقدم بشهادة أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها، وذلك لمنع قبول مرشحين لا يتوافر فيهم هذا الشرط مما يؤدي إلى بطلان عضويتهم بعد ذلك، وذلك التزاماً بقرار المحكمة الدستورية العليا بشأن تفسير أحكام المادة السادسة الخاصة بأداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها.

واختص القانون 176 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 120 لسنة 1980 في شأن مجلس الشورى، وقد طال هذا التعديل أسلوب الانتخاب التكميلي في حالة خلو مكان أحد أعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته، حيث جاء النص مؤكداً على ضرورة شغل ذلك المقعد عبر انتخاب عضو جديد. كما اشتمل التعديل على نص بضرورة حصول المرشحين من مواليد عام 1970 وما بعدها على شهادة إتمام التعليم الأساسي كحد أدنى.

وقد أدخلت تعديلات على قانون الأحزاب السياسية بمقتضى القانون رقم 177 الصادر في شهر يوليو 2005، والذي تضمن تعديل بعض أحكام القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية تتعلق بشروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية؛ فبالنسبة لشروط التأسيس اشترط ألا يكون للحزب اسم أي حزب آخر أو يشابهه، وعدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه مع الدستور ومقتضيات الحفاظ علي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي، وعلى وجوب أن يكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية وفق أهداف وأساليب محددة، وأن يكون المنتمي لعضوية الحزب متمتعاً بحقوقه السياسية، وبالنسبة لإجراءات طلب تأسيس الحزب أوجب القانون تقديم إخطار كتابي إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب موقعاً عليه من ألف عضو من المؤسسين من عشر محافظات، وبما لا يقل عن خمسين عضواً من كل محافظة. كما تم تعديل قواعد تشكيل لجنة شئون الأحزاب لتظل برئاسة رئيس مجلس الشورى، ولكن بعضوية وزيرين فقط هما وزير الداخلية ووزير شئون مجلس الشعب، وثلاثة من الرؤساء السابقين للهيئات القضائية ونوابهم ممن لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، وثلاث من الشخصيات العامة غير المنتمين للأحزاب السياسية.

وتختص لجنة شئون الأحزاب بفحص ودراسة إخطارات التأسيس ونص القانون على أن يصدر قرار اللجنة في تسعين يوماً تالياً للإخطار بدلاً من أربعة

أشهر في القانون السابق، وإذا انقضت المدة دون صدور قرار اللجنة يعتبر ذلك بمثابة قرار بعدم الاعتراض على تأسيس الحزب.

ونص القانون الجديد كذلك على رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على الجوانب المالية للأحزاب، وأبقى القانون على حق الحزب في إصدار الصحف دون التقيد بالحصول على الترخيص المقرر بما لا يجاوز صحيفتين لكل حزب، كما نص على تقرير دعم مالي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية تدرج اعتماداته السنوية بموازنة مجلس الشورى ويبلغ مائة ألف جنيه سنوياً ولمدة عشر سنوات، ويستمر الدعم بعد ذلك إذا فاز أحد مرشحي الحزب بأحد مقاعد مجلسي الشعب أو الشورى، ويضاف إليه خمسة آلاف جنيه عن كل مقعد يفوز به الحزب في أي من المجلسين بحد أقصي نصف مليون جنيه لكل حزب.

وقد وجه الرئيس مبارك في 26 ديسمبر 2006 رسالة إلى مجلسي الشعب والشورى تتضمن مقترحات بإجراء تعديلات دستورية شملت 34 مادة من مواد الدستور، استهدفت وفق الخطاب الرسمي تقوية دور البرلمان ودور الأحزاب، وتعزيز استقلال القضاء وحماية حقوق المواطن.

وقد جرت سجالات فكرية وسياسية بشأن المواد المراد تعديلها، ومضامين التعديلات ومداها بين الحزب الحاكم وأنصاره والقوى السياسية بمختلف تياراتها. وقد وافق مجلس الشورى في 2007/3/13، ومجلس الشعب في 2007/3/19 بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة بعد نقاش حاد وموسع شاركت فيه كافة الاتجاهات بالمجلسين.

وفي 26 من مارس 2007 أُجري الاستفتاء على التعديلات المطروحة للمواد الـ 34 من قبَل الشعب تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات، والتي ترأسها وزير العدل وبمشاركة رجال القضاء. وقد أُعلنت نتيجة الاستفتاء في 27 مارس 2007،

وأصبحت هذه التعديلات سارية بالفعل بعد تصديق السيد رئيس الجمهورية عليها في 29 مارس 2007.

وفي نوفمبر وديسمبر من العام نفسه أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء مجلس الشعب على ثلاث مراحل صاحبها ارتفاع سقف التوقعات حول ما ستسفر عنه الانتخابات من نتائج ودلالات بالنسبة للحياة السياسية على اعتبار أنها أولى الانتخابات التشريعية التى تشهدها البلاد فى أعقاب التعديلات الدستورية.

إلا أن فعاليات ونتائج هذه الانتخابات كانت مثيرة للجدل. فمن ناحية لم تتمكن أحزاب المعارضة من تحقيق النتائج المرجوة كما شهدت الانتخابات سقوط عدد من أبرز رموز الحزب الحاكم وتقلص عدد ممثليه فى البرلمان رغم احتفاظه بالأغلبية. فى حين تمكنت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً من الحصول على حوالي 88 مقعداً من مقاعد مجلس الشعب. بما جعلها واقعياً أهم جماعات المعارضة فى مصر.

كما أن هذه الانتخابات شهدت العديد من المظاهر السلبية التى كانت محلاً لانتقادات واسعة من أبرزها اتهامات بالتزوير، وانخفاض نسبة المشاركة وبخاصة بين المتعلمين وسكان المدن، واستفحال ظاهرة شراء الأصوات، وتزايد أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل عدد من المواطنين خلال مصادمات، وهي الاتهامات التي طالت كافة القوى المشاركة في الانتخابات.

وتمثلت أهم المشكلات السياسية التي واجهها النظام السياسي منذ التسعينيات في المواجهات المسلحة بين قوات الأمن والتنظيمات (الإسلامية) التي تمارس العنف المسلح ضد الدولة والمجتمع، وقد تمكن النظام السياسى من التعامل بفاعلية مع تلك التهديدات مستخدماً فى ذلك مختلف الأجهزة وفى مقدمتها الجهاز الأمنى والإعلامى على نحو أدى إلي تراجع وانحسار تلك التهديدات بدرجة كبيرة.

نظام الحكم

مصر دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية.

وتتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس الجمهورية الذى يُنتخب بواسطة التصويت الشعبى لمدة 6 أعوام ويقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين، مجلس الشعب (454 مقعد)، ينتخب 444 منهم بالتصويت الشعبى، والباقون يتم تعيينهم بواسطة الرئيس وذلك لمدة 5 سنوات، ومجلس الشورى (264 مقعد) ينتخب 176 منهم بواسطة التصويت الشعبى، 88 يعينهم الرئيس لمدة 6 اعوام، ودور المجلس استشارى بصفة عامة

وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة الدستورية العليا وما يتبعها من محاكم استئنافية وابتدائية وجزئية.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى مصر حزب الاتحادى الديموقراطى، الحزب العربى الديموقراطى الناصرى، حزب الشعب الديموقراطى، حزب السلام الديموقراطى، حزب مصر الفتاه، حزب العدالة الاجتماعية، حزب العمل الاشتراكى، الحزب الدستورى الاجتماعى الحر، حزب الأحرار، حزب الغد، حزب المحافظين، حزب مصر 2000، حزب الخضر، حزب الجيل الديموقراطى، حزب الأمة، حزب مصر العربى الاشتراكى، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، حزب الوفاق القومى، حزب شباب مصر، حزب التكافل الاجتماعى، الحزب الجمهورى الحر.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

على صعيد العلاقات الخارجية تتمتع مصر بشبكة علاقات واسعة النطاق في دوائر عدة تأتي في مقدمتها الدائرة العربية، حيث تلعب مصر دوراً رئيسياً في قضية السلام في المنطقة سواء فيما يتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي

الإسرائيلي، أو قضية العراق وتطورات الأوضاع في الخليج العربي، حيث كانت القاهرة مركزاً للعديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية الرئيسية التي تناولت تلك القضايا، وسعت للبحث عن حلول ومسارات لتسوية الصراعات في المنطقة، وعلى ذات الصعيد تقوم مصر بدور رئيسي في السعي لتسوية الصراعات في منطقة القرن الأفريقي لاسيما في الصومال، وكذلك انطلاقا من مصالحها الاستراتيجية حرصت مصر على المشاركة في جهود إحلال السلام في السودان بأقاليمه المختلفة، حيث أيدت اتفاقيات السلام التي وقعتها حكومة السودان مع القوى السياسية في الجنوب عام 2005، كما بذلت جهداً كبيراً للحيلولة دون تدويل أزمة دارفور، وسعت لحلها في إطار إقليمي مع المساندة الدولية من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات والقوى الدولية. وعلى الصعيد الأفريقي تعتبر مصر إحدى القوى الرئيسية الفاعلة في مجال تطوير منظمة الوحدة الأفريقية وتحولها إلى الاتحاد الأفريقي، كما تعد إحدى الدول الخمس المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (النيباد)، وقد وجهت لها الدعوة لحضور اجتماعات قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى في ألمانيا فى يونيو 2007 للنظر في امكانات دعم وتفعيل المبادرة، كما شاركت في بعض مهام حفظ السلام في دول أفريقيا. وتعتبر مصر إحدى القوى الرئيسة المتنافسة على شرف تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن حال إقرار إصلاحات الأمم المتحدة ومنح أفريقيا مقعداً دائماً أو أكثر في مجلس الأمن. وعلى الصعيد الدولي تحتفظ مصر بعلاقات جيدة مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين) حيث شارك الرئيس مبارك في القمة الأفروصينية التي عقدت في بكين في يناير 2007.

مصر عضو فى جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقى، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، تجمع دول الساحل والصحراء، مبادرة حوض النيل.

ليبيا
Libya

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

العاصمة: طرابلس.

الموقع: يحدها البحر المتوسط شمالاً، وتونس من الشمال الغربي، والجزائر غرباً، وتشاد والنيجر جنوباً، والسودان من الجنوب الشرقي، ومصر شرقاً.

المساحة الإجمالية: 1,759,540 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 5,900,754 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006)،منهم أكثر من مليون وافد من خارج الجماهيرية (تقدير يوليو 2005).

الجماعات الإثنية: العرب والبربر (97%)، وتوجد جاليات عربية وآسيوية وأوروبية وغيرها.

الأديان: المسلمون يمثلون نحو 100% من السكان.

اللغات: العربية (لغة رسمية)، والإنجليزية والإيطالية يمكن التفاهم بهما في المدن الكبرى.

تاريخ الاستقلال: 24 ديسمبر 1951.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 12700 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.1% (عام 2006).

العملة الوطنية: دينار ليبى.

التاريخ القديم

قبل الفتح العربي الإسلامي لليبيا تعاقب على حكم الأقاليم التي تشكل ليبيا حالياً الفينيقيون واليونان والرومان والفندال والبيزنطيون. وعقب الفتح العربي الإسلامي لمصر عام 636 اتخذت مصر قاعدة لنشر الإسلام في ليبيا وبقية مناطق الشمال الأفريقي. وفي عام 642 وصلت أول حملة عربية إسلامية إلى برقة وتوسعت إلى طرابلس، أما فزان وبقية المناطق الداخلية فى ليبيا فقد بدأ الإسلام ينتشر فيها منذ عام 636. ومع استمرار موجات هجرة القبائل العربية إلى شمال أفريقيا أصبح العرب يمثلون غالبية سكان ليبيا.

ومع تمدد السيطرة العثمانية فى الوطن العربى في القرن السادس عشر أصبحت ليبيا ولاية عثمانية تحكم مباشرة من الآستانة منذ عام 1551، ثم حدث نوع من الإستقلال النسبي عن السيطرة العثمانية فى بعض الفترات بحيث أصبحت تبعية ليبيا للدولة العثمانية تبعية إسمية؛ وفي تلك الأثناء برزت الحركة السنوسية التى أسسها محمد علي السنوسي، وهي دعوة دينية وحركة سياسية قامت على أساس الدعوة للعودة إلى التعاليم الصحيحة للإسلام، وانتشرت الحركة من خلال الزوايا التي أنشأتها في البلاد، والتي كانت بمثابة أطر تنظيمية وإدارية لإدارة شئون المناطق التي توجد بها الحركة، حيث كان يرأس كل زاوية شيخ يعينه رئيس الحركة يقوم بحل منازعات الأهالي وتبصيرهم بشئون الدين والدنيا.

الاستعمار والاستقلال

في أواخر عام 1911 وقعت ليبيا فى قبضة الاستعمار الإيطالي. وفي 18 أكتوبر 1912 وقعت تركيا وإيطاليا معاهدة أوشي التى نصت على انسحاب القوات التركية من ليبيا والاكتفاء بمندوب للسلطان لتسيير الشئون الدينية للرعايا الليبيين، ثم بدأت حركة المقاومة الوطنية للاستعمار الإيطالي عام 1913 مما جعل الوجود

الاستعماري ينحصر في المناطق الساحلية. وقد قادت المقاومة الحركة السنوسية بزعامة السيد أحمد الشريف السنوسى. وأثناء الحرب العالمية الأولى تلقت حركة المقاومة الوطنية دعماً من كل من ألمانيا وتركيا اللتين خاضتا الحرب إلى جانب دول الوسط مما أدى إلى زيادة فاعليتها في محاربة الإيطاليين.

ولكن الحركة السنوسية دخلت في مفاوضات مع إيطاليا وبريطانيا انتهت بتوقيع اتفاق عام 1917 الذي أقر بأن يصبح إدريس السنوسي زعيم الحركة السنوسية حاكماً للمناطق الداخلية التي تقع جنوب المناطق الساحلية التي تحتلها إيطاليا. وفي أعقاب صعود الحكم الفاشي في إيطاليا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى اتجه الإيطاليون إلى فرض سيطرتهم على مختلف المناطق الليبية وإدماجها بشكل كامل في الكيان الإيطالي، وقوبل ذلك بمقاومة وطنية كبيرة قادها عمر المختار الذى أعدمته السلطات الإيطالية فى سبتمبر 1931.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية اتجهت المقاومة الوطنية الليبية إلى مساعدة الحلفاء ضد إيطاليا. وبعد انتصار الحلفاء انسحبت القوات الإيطالية من ليبيا، ووضعت برقة وطرابلس تحت الإدارة العسكرية البريطانية، وفزان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، وتزامن ذلك مع عودة الأمير إدريس السنوسى إلى ليبيا بعد أن ظل أكثر من عشرين عاماً مبعداً فى مصر. وقد بدأ الأمير منذ عام 1943 في المطالبة باستقلال برقة.

ثم عرضت القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أصدرت قراراً في نوفمبر 1949 يقضي باستقلال الولايات الليبية الثلاث التى تتكون منها ليبيا قبل الأول من يناير 1952. وفي 7 أكتوبر 1951 صدر أول دستور لليبيا. وفي 24 ديسمبر 1951 تم الإعلان رسمياً عن استقلال المملكة الليبية المتحدة، وفي 10 أغسطس 1955 وقعت ليبيا معاهدة مع فرنسا تم بموجبها رحيل القوات الفرنسية عن فزان.

التطور السياسي بعد الإستقلال

صدر أول دستور لليبيا فى 7 أكتوبر 1951، ولم يتم تعديل هذا الدستور إلا مرة واحدة في أبريل 1963، وذلك للتخلي عن الشكل الفيدرالى للدولة والأخذ بنظام الدولة البسيطة الموحدة. ورغم الطابع البرلمانى للحكم وفقاً للدستور إلا أن الممارسة العملية أكدت وجود فجوة كبيرة بين الدستور والواقع، حيث بقيت المؤسسات ذات الطابع الديموقراطى مجرد واجهة شكلية لحكم مطلق أو شبه مطلق يتربع على قمته الملك الذى خصه الدستور بسلطات وصلاحيات واسعة.

وفي سبتمبر 1969 تمت الإطاحة بالنظام الملكي علي يد ما عُرف بحركة الضباط الوحدويين الأحرار التي أعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية. وكان واضح منذ البداية أن معمر القذافي هو رئيس مجلس قيادة الثورة، وهو محور النظام الجديد.

ولتحديد الإطار السياسي للنظام الجديد أصدر مجلس قيادة الثورة إعلاناً دستورياً مؤقتاً في 11 ديسمبر 1969 تضمن إلغاء النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري، وإلغاء دستور 1951 وتعديلاته، وتحقيق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، كما نص الإعلان على أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وله اتخاذ كافة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها. وفي 24 يناير 1971 صدر دستور دائم للبلاد. ولكن على صعيد الممارسة السياسية ظل الدستور مجرد مشروع ولم يطبق بصورة كاملة، حيث اتجه معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة إلى توسيع سلطاته وصلاحياته التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي جعله القوة الرئيسية في النظام.

وفي أبريل 1973 دعا العقيد القذافي في خطاب له إلى ما عرف بإعلان الثورة الشعبية وردت به ضرورة تطهير البلاد من أعداء الثورة، وأن الدفاع عن

الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، تعطيل كافة القوانين المعمول بها فى ليبيـــا، والعمل علي تحقيق الثورة الإدارية، وتطبيق التعاليم الإسلامية. وفي هذا الإطـــار بدأت تبرز اللجان الشعبية، وتتشكل ملامح جديدة للحياة السياسية في ليبيا وبخاصة فى ظل التوجهات والرؤى التى حملها الكتاب الأخضر الذى أصدره العقيد القذافى للمرة الأولى عام 1977، وأصبح منذ ذلك الوقت يمثل الإطـــار الفكـــري للنظـــام السياسي في ليبيا. ويرفض الكتاب الأخضر الديموقراطية الغربية وما يرتبط بها من أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية كالدستور والتمثيل النيابى والانتخابات والأحزاب السياسية، وفي المقابل فإنه يطرح نظام الديموقراطية الشعبية باعتباره النظام الأمثل الذي يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه بصورة حقيقية وليست مزيفة من خـــلال المؤتمرات الشعبية؛ حيث يوجد مؤتمر في كل حي ســـكني أو قريـــة يـــضم كـــل المواطنين البالغين سن 18 فأكثر من الذكور والإناث يلتقون فـــي تجمـــع يـــسمى كومونة، حيث يقسم كل الشعب الليبي على 30 ألف كومونة تضم كل كومونة عدد 100 شخص من الرجال والنساء المقيمين في نفس الحي.

وخلال المؤتمر الشعبي الأساسي تتم مناقشة المواضيع بالجـــدول بالجلـــسة الأولى، ويُسيِّر جلسات المؤتمر أمانة يتم اختيارها من قبل الحاضرين، وتقوم هـــذه الأمانة بصياغة القرارات، كما تشارك الأمانة في جلسات مؤتمر الـــشعب العـــام، ومجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية تكون المؤتمر العام.

وعلى صعيد مؤتمر الشعب العام هناك أمانة تترأس الجلسات وتوقـــع علـــى القوانين بأمر من المؤتمر، وتستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وتتكون من خمسة أعضاء، ويختار المؤتمر الأمانة العامة: وتشمل أميناً عام وأمينـــاً لـــشؤون المرأة، وأميناً لشؤون المؤتمرات الشعبية وأميناً لشؤون النقابات والاتحادات المهنية والروابط الحرفية، وأميناً للشؤون الخارجية، كما يختار أعضاء المـــؤتمر اللجنـــة التنفيذية (مجلس الوزراء).

وعلى هذا الأساس فإن بنية السلطة السياسية في ليبيا تتمثل في المــؤتمرات الشعبية التى تنقسم إلى مؤتمرات شعبية أساسية يختار كل منها أمانــة لــه، ومــن مجموع أمانات المؤتمرات تتشكل المؤتمرات الشعبية غير الأساسية لكل منطقــة، وتختار المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شــعبية إداريــة تحــل محــل الإدارة الحكومية، ويقوم أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية بتشكيل اتحــادات ونقابــات مهنية خاصة بهم، وعلى قمة هذا الهرم المؤتمر الشعبي العام الذي يعقد مرة كــل سنة، ويضم قيادات مختلف المؤتمرات الــشعبية الأساســية واللجــان والنقابــات والاتحادات. ويشكل المؤتمر الشعبى العام لدى انعقاده جهازين، أولهمــا الأمانــة العامة التي تدير اجتماعاته، وتقوم بجمع قرارات المؤتمرات الــشعبية الأساســية وصياغتها في شكل سياسات وقرارات، وثانيهما اللجان الشعبية العامة التــى هــي بمثابة الوزارات.

واستجابة لتصورات وأفكار العقيد معمر القذافي التي صاغها فــي الكتــاب الأخضر؛ والنظرية العالمية الثالثة؛ وتحقيقاً للتصور سالف البيان، شــهدت ليبيــا تغيرات سياسية جذرية فيما يتصل بهياكل ومؤسسات النظام السياسي، ألقت بظلالها علي مجمل الحياة السياسية الداخلية للجماهيرية، حيث تم إلغاء المؤسسات الحكومية وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب "؛ التي أعلن عن قيامها أثناء انعقاد مؤتمر الشعب العام بمدينة سبها في جنوب ليبيا فــي الفتــرة مــن 28 فبراير إلى 2 مارس 1977.

ونتيجة لهذا الإعلان؛ تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الــوزراء. وعــين مؤتمر الشعب العام العقيد معمر القذافي أمينا عاما لمؤتمر الشعب العام؛ كما تــم تعيين الأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة تم تعيينهم أعضاء بالأمانــة العامــة لمؤتمر الشعب العام. أما مجلس الوزراء فقد تغيرت تسميتة إلى " اللجنة الــشعبية العامة "وحل لقب الأمين محل لقب الوزير.

وفي أوائل 1979؛ تم إدخال بعض التغييرات الجوهرية في نظام القيادة في ليبيـــا، حين أعلن القذافي في الأول من سبتمبر 1978 بأنة سيتوقف عن ممارسة الـــسلطة وعن رئاسة أمانة مؤتمر الشعب العام؛ وأنه سيكرس نفسه للعمل الثوري.

وفي مارس 1979م استقال العقيد القذافي وبقية زملائة من الأمانة العامة لمـــؤتمر الشعب العام. وأشار العقيد القذافي إلى أنه بذلك قد تم فصل السلطة عـــن الثـــورة؛ وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير؛ وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت؛ مؤكداً أن قيادة الثورة بجب ألا تتولى أي منصب سياسي أو إداري، لذا فالمنصب الرسمي الوحيد للعقيد القذافي في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلـــى للقـــوات المسلحة منذ ذلك التاريخ .

وفي ذات العام، أعلن العقيد القذافى عن تشكيل اللجان الثورية وتتكون تلك اللجـــان من مجموعة من الشباب الذين أعلنوا إلتزامهم وإيمانهم بأفكـــار العقيـــد القـــذافي وأطروحات الكتاب الأخضر. ولقد لعبت اللجان الثورية دوراً مهماً في العمليـــات السياسية في ليبيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين.

ورغم هذا التحول في شكل النظام السياسي إلا أنه لـــم يغيـــر مـــن ســـمة شخصانية السلطة التى يتسم بها، حيث يقوم العقيد القذافي بدور متعاظم فـــى إدارة العملية السياسية. وبالإضافة إلى المؤتمرات واللجان الشعبية توجد اللجان الثوريـــة التى دعا القذافى إلى تأسيسها عام 1979 لتحريض الجماهير على المشاركة فـــي المؤتمرات الشعبية، ثم توسعت صلاحياتها بعد ذلك.

وأهم المشكلات السياسية التي تواجه النظام في ليبيا هي بـــروز تنظيمـــات إسلامية سياسية ودخولها في مواجهات مسلحة مع قوات النظام خلال التـــسعينيات، خصوصاً في ظل تصاعد المواجهات المسلحة بين نظم الحكم وبعض التنظيمـــات الإسلامية في الدول المجاورة مثل مصر والجزائـــر، كمـــا أن استـــشراء الفـــساد السياسى والإداري في بعض الأجهزة واللجان المسئولة عن إدارة شـــئون الدولـــة

والمجتمع تعتبر من المشكلات المطروحة على الساحة، وهناك أيضاً مشكلة العلاقة بين نظام الحكم والمعارضة المنتشر أفرادها في عدد من العواصم العربية والغربية والتى تعمل على الإطاحة بالنظام، ولكنها لا تشكل فى الواقع تهديداً حقيقياً له خاصة أنه يستند إلى دعم ومساندة الجيش، وبالتالي فإن أي تغيير سياسى لابد أن يكون من خلال الجيش أو بمباركة وحداته الرئيسية. وهناك مشكلة الخلافة السياسية وما يمكن أن يترتب عليها من صراعات ومواجهات فى أعقاب غياب العقيد القذافى لسبب أو لآخر، خاصة أن النظام الليبى لم يمر بتجربة نقل السلطة أو الخلافة السياسية منذ عام 1969.

نظام الحكم

ليبيا رسميا دولة جماهيرية شعبية، والسلطة التنفيذية واقعيا بيد رأس الدولة العقيد القذافي (قائد الثورة) الذي ليس له منصب رسمي في إطار أجهزة الدولة، ويرأس الحكومة سكرتير عام اللجنة الشعبية العامة، ويتم اختياره من جانب المؤتمر الشعبي العام، أما الوزراء فيتم اختيارهم من بين أعضاء اللجنة الشعبية العامة المنتخبون من جانب المؤتمر الشعبي العام من خلال انتخابات غير مباشرة عبر اللجان الشعبية بمستوياتها المختلفة. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو مجلس الشعب العام . ويتكون من 2700 مقعداً، ويتم انتخاب اعضائه بشكل غير مباشر من خلال اللجان الشعبية بمستوياتها المختلفة.

وينقسم نظام المحاكم في ليبيا إلى أربعة مستويات هي:المحاكم الجزئية، المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف، المحكمة العليا.

ومنذ عام 1969، قام النظام الثورى الجديد بإضافة نوعين جديدين من المحاكم للنظام القضائى، خارج النظام القضائى العادى وهما المحاكم العسكرية الخاصة، محاكم الشعب؛ وذلك لتناول القضايا المتعلقة بكل "الجرائم التى ترتكب ضد الشعب والدولة"، ولايوجد حق الاستئناف في هذه المحاكم التي لا يتولي

القضاء فيها قضاة المحاكم العادية،ولكن يتم تعيين قضاتها بقرارمن مجلس قيادة الثورة. ويوجد نوع ثالث من المحاكم السياسية الخاصة، وهي المحاكم الثورية التي أنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980. وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية، ولا يوجد بها حق الاستعانة بدفاع قانوني أو الاستئناف أمام محاكم أعلى. ولهذه المحاكم حق وسلطة تناول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية.

وفي عام 1988 صاغ مؤتمر الشعب العام قانوناً جديداً أنشئت بموجبة "محكمة الشعب" بهدف دمج كل هذه المحاكم الخاصة في محكمة واحدة. ولقد أعطى القانون هذه المحكمة الحق في التصدي لكل القضايا التي يغطيها قرار مجلس قيادة الثورة رقم (11) لعام 1969، والتي يغطيها قانون تجريم الحزبية والقوانين المتعلقة بالكسب الحرام والمحسوبية وإساءة إستغلال الوظيفة، وذلك إلى جانب كل القضايا المتعلقة بخرق حرية المواطن وانتهاك حقوق الأساسية.

ولم تعرف ليبيا نظام التعدد الحزبي إلا لسنوات قليلة قبيل الاستقلال مباشرة، وبمجرد إعلان إستقلالها رسمياً في 24 ديسمبر 1951 تم حل الأحزاب السياسية القائمة، وحظر إقامة أية تنظيمات سياسية، وقد استمر هذا الوضع طوال العهد الملكي. وبعد الإطاحة بالملكية وتأسيس الجمهورية صدر قانون يجرم تأسيس الأحزاب السياسية، ويقر عقوبة الإعدام على كل من يمارس ذلك.

ولكن في يونيو 1971، وفي إطار سعى ليبيا لتحقيق نوع من التقارب في التنظيم السياسي مع كل من مصر وسوريا اللتين دخلت معهما ليبيا في اتحاد الجمهوريات العربية، تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اعتبر بمثابة التنظيم السياسي الشعبي في ليبيا، وقد تم تنظيمه على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ولكن هذا التنظيم الذى أسسته السلطة ولد هشاً ولم يكن له شأن

في الحياة السياسية حتى ألغى عام 1977 مع التحول إلى نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

العلاقات الخارجية و عضوية المنظمات الدولية

مع انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية التي كانت سنداً رئيسياً للقياده الليبية، وما أسفر عنه ذلك الانهيار من انفراد الولايات المتحدة والمنظومة الغربية بقيادة النظام العالمي، والهيمنة على تنظيماته السياسية والاقتصادية المختلفة، وجدت الجماهيرية الليبية نفسها بخطابها المتمسك بأهداب الوحدة العربية، ومقاومة الصهيونية والتطبيع مع إسرائيل، وجها لوجه مع القيادة الجديدة للنظام الدولى الرافضة لذلك الخطاب؛ لتعارضه ومصالحها بالمنطقة، علاوة على ميراث العلاقات غير الودي بين القيادة الليبية والمنظومة الغربية- بصفة عامة- والإدارات الأمريكية على اختلافها بصفة خاصة، التي لم تتورع أي منها عن التعبير عن رفضها وعداءها للنظام الليبي بقيادة معمر القذافي، الذي وصل إلى حد الاعتداء المباشر على ليبيا عام 1986م؛ ومع انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي لم يكن من الصعب عليها استصدار قرارين من مجلس الأمن بتوقيع عقوبات اقتصادية علي ليبيا؛ اشتملت على حظر الطيران المدني من وإلى ليبيا، تخفيض مستوى البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، حظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا، ومنع تصدير بعض المعدات المتعلقة بالنفط وتجميد الأرصدة الليبية وإغلاق مكاتب الخطوط الجوية العربية الليبية في الخارج وقطع كل علاقة بها؛ وذلك بدعوى مسئولية ليبيا عن تفجير الطائرة الأمريكية بان أمريكا 103 عام 1988م، والتي اشتهرت باسم قضية لوكيربي؛ وبدعوى مسئوليتها كذلك عن تفجير الطائرة الفرنسية 772 فوق النيجر عام 1989م.

رغبة في رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية والحد من آثارها؛ اتجهت الدبلوماسية الليبية إلى تكتيل الدعم والمساندة لموقفها على الصعيدين العربي

والأفريقي بالأساس. وشهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين جهوداً ليبية حثيثة لتصفية خلافاتها مع جيرانها من الدول العربية والأفريقية، حيث نمت العلاقات المصرية الليبية خلال ذلك العقد على الأصعدة المختلفة. كما فاجأت ليبيا المجتمع الدولي بقبولها حكم محكمة العدل الدولية عام 1994م في النزاع الليبي التشادي حول الحدود المشتركة، وأحقية تشاد "بقطاع أوزو" المتنازع عليه منذ عام 1975م، حيث قامت ليبيا بسحب قواتها من المنطقة، وعمدت إلى توقيع عدة اتفاقات تعاون مشترك في العديد من المجالات مع جمهورية تشاد. وبصفة عامة تميزت السياسة الخارجية الليبية خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بتركيزها الكبير على أفريقيا؛ كامتداد وعمق استراتيجي للجماهيرية الليبية.

وعلى الرغم من تأكيد القيادة الليبية في بعض المناسبات أن التوجه نحو أفريقيا ليس تخلياً عن العروبة، بل هو دعم وتفعيل لها، فإن قراءة واقع المواقف العربية والأفريقية تجاه الجماهيرية الليبية على صعيد قضية لوكيربي يشير إلى أن التوجه الليبي نحو قارة أفريقيا جاء كنوع من رد الجميل للقارة؛ لوقوفها ومساندتها للجماهيرية ضد العقوبات المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن والقوى الغربية، بدرجة أكبر من الدول العربية، بلغت ذروتها مع مقررات قمة واجادجو (بوركينافاسو)؛ بعدم الالتزام بالعقوبات المفروضة على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انخرطت السياسة الليبية منذ النصف الثاني من التسعينيات بقوة أكبر في الفعاليات السياسية على الساحة الأفريقية. واستضافت ليبيا عدة مفاوضات لتسوية الصراعات في مناطق مختلفة من القارة، حيث استضافت الوفود الصومالية المتناحرة للتوفيق بينها، وكذا عقدت قمة مصغرة بالعاصمة الليبية للنظر في تسوية الأوضاع في الكونغو، علاوة على قيام ليبيا بإرسال قوات للفصل بين القوى المتصارعة في الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى. كما طرحت ليبيا مبادرات

خاصة لتسوية مشكلات الجنوب السوداني والنزاع الإريتري الإثيوبي حول الحدود، كما استضافت في عام 2007 مفاوضات تسوية الصراع الداخلي لتشاد وكذلك الفصائل المتناحرة في دارفور بالسودان.

وعلى الصعيد المؤسسي، شهد عقد التسعينيات التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء من جانب الدول الست المؤسسة للتجمع عام 1998م وهي: ليبيا، السودان، النيجر، تشاد، مالي، وبوركينافاسو. والذي سرعان ما اتسع ليشمل 23 دولة (عام 2007).

وعلى ذات الصعيد، تبنت الجماهيرية الليبية الدعوة إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وإنشاء تنظيم بديل يحقق مزيداً من الوحدة بين دول القارة. ولهذا الغرض استضافت ليبيا قمة طارئة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الفترة من 6-9 سبتمبر 1999م أسفرت عن توصية بإقامة اتحاد أفريقي يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، وهي التوصية التي اتخذت طريقها إلى حيز النفاذ في قمة لوساكا (زامبيا)عام 2001م بعد مصادقة 36 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على ميثاق إنشاء الاتحاد الأفريقي، وفي قمة أكرا (غانا) لرؤساء دول وحكومات أفريقيا يوليو 2007 طرحت ليبيا مشروع إقامة الولايات المتحدة الأفريقية بصورة مباشرة وفورية وهو المشروع الذي تباينت ردود أفعال الزعماء والقادة الأفارقة تجاهه ما بين معارض ومتحفظ.

وعلى صعيد العلاقات الليبية الأوروبية، تسابقت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، للحصول على نصيب لها في الاستثمارات على الساحة الليبية، بعد رفع العقوبات الأمريكية؛ حيث توالت زيارات كل من المسئولين الغربيين لليبيا لمناقشة قضايا الاستثمار في مجال البترول، وقضايا الهجرة غير الشرعية.

وفي شهر يوليو1999 عادت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا، كما شجع إغلاق ملف أزمة لوكيربي وتوقف ليبيا عن دعم المنظمات الثورية، بريطانيا

على تطوير تعاونها مع طرابلس التي زارها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في 25 مارس 2004، وأعاد القذافي تعهده خلال لقائة مع بلير بمحاربة الإرهاب، وأن ليبيا ستقدم مزيدا من المعلومات الاستخباراتية من أجل المساعدة في استئصال تنظيم القاعدة، في المقابل توفر بريطانيا الخبرات لطرابلس من أجل استحداث إستراتيجية دفاعية تقليدية جديدة بعد أن تخلت عن أسلحة الدمار الشامل، كما قبلت لندن إجراء تحقيق في نشاط المعارضين الليبيين المقيمين على أراضيها خاصة عناصر الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وكذلك الحركة الليبية للتغيير والإصلاح، والجماعة الإسلامية.

على ذات الصعيد، ثبتت ليبيا أقدامها في منتدى " 5+5 " الذي يضم خمس دول عربية مغاربية وخمس دول أوروبية. وساعد على هذا التقارب مع أوروبا، ليس فقط النفط الليبي الذي يمثل أهمية خاصة لأوروبا، إنما الفرص الإستثمارية المتاحة في ليبيا بعد إلغاء العقوبات عليها.

ومع قبول ليبيا تعويض ضحايا الطائرة الفرنسية UTA التي اتهمت ليبيا بتفجيرها،عنيت الحكومة الفرنسية بتطوير علاقتها مع الجماهيرية، وأعلن الرئيس شيراك أن فرنسا ستبذل قصاري جهدها في دعم عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي. ووافقت فرنسا على انضمام ليبيا إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد أعرب القذافي عن أمله أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، استطاعت ليبيا إنهاء حالة العداء بينها وبين الولايات المتحدة، من خلال مجموعة من الممارسات جوهرها أن الوجه الثورى القديم للجماهيرية قد تغير، وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي، وعدم معارضة سياسات الولايات المتحدة. وقد علقت الولايات المتحدة عودة العلاقات كاملة مع ليبيا على شرطين هما إصلاح الأوضاع السياسية الداخلية، والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل. لذا

فإنه مع صدور القرار الليبي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003، والسماح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشأتها النووية، ثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن ليبيا ترغب في إزالة العقبة الرئيسية لإعادة العلاقات مع واشنطون، وهوالأمر الذي سوغ للإدارة الأمريكية رفع قيود السفر على ليبيا فـــي نهايـــة فبرايـــر 2004 م، وصرح الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أن هذه الإجـــراءات تـــأتي " تقديراً واعترافا بخطوات ليبيا الملموسة للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ولوضـــع الأسس لنمو ليبيا الاقتصادي". وأشار سيف الإسلام القذافي في حديث له إلـــى أن الولايات المتحدة تعهدت بحماية ليبيا، وأن الأخيرة ستدخل في اتفاقيات عـــسكرية وأمنية مع واشنطون.

غير أن الولايات المتحدة من جانبها أكدت على أن هناك أوجه قصور فـــي السياسة الليبية الجديدة تتعلق في مجملها بمجال الإصلاح الداخلي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

حاصل القول، أن السياسة الليبية شهدت تحولات جذريـــة علـــى الأصـــعدة الدولية والإقليمية، بدأت بالتخلي عن دعم "الأرهاب"، واستعادة علاقتها مع أوروبا وإنهاء العداء مع الولايات المتحدة، وتسوية ملف أزمة لوكيربي بقبـــول المـــسؤلية ودفع التعويضات، بل ووصل الأمر حد الاعتراف بامتلاك أســـلحة دمـــار شـــامل والتعهد بتدميرها، وكذلك اعتبار إسرائيل لاتمثل خطورة على الأمن القومي الليبى حيث طرح القذافي رؤية سلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي في مارس 2002 من خلال ما يسمي بالكتاب الأبيض والذي تضمن إقامة دولة "إســـراطين " التـــي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا، وتدخل الجامعة العربية.

وقد سبق طرح هذه الرؤية إيقاف ليبيا الدعم المالى للمنظمـــات الفلـــسطينية المناوئة لعملية السلام، كما لم تعد ليبيا تصرعلى ربط علاقاتها مع الدول الأفريقية

بقطع الأخيرة علاقاتها مع إسرائيل؛ حيث وافقت ليبيا على دخول دول أفريقية فى تجمع الساحل والصحراء رغم علاقتها مع إسرائيل، وأبرزها مصر وإريتريا.

. بل أن القذافي وافق من حيث المبدأ على تعويض اليهود الليبيين الذين خرجوا من ليبيا عام 1969. وتطور الأمر خلال شهر يناير2004 حينما ترددت أنباء عن لقاء بين سيف الإسلام نجل القذافي ومسئولين إسرائيليين في اليونان وهو ما نفته ليبيا، وقد استهدفت هذه السياسات الجديدة في مجملها تحويل الجماهيرية الليبية من صورة الدولة الثورية المشاغبة للقوي الكبرى إلى نمط الدولة المتكيفة مع قواعد النظام الدولى الجديد.

ليبيا عضو في جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، منظمة الدول المصدرة للنفط، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء.

تونس
Tunisia

.بيانات أساسية

الاسم الرسمى: الجمهورية التونسية.

العاصمة: مدينة تونس.

الموقع: يحدها البحر المتوسط من الشمال والشرق، والجزائر غرباً، وليبيا من الجنوب الشرقى.

المساحة الإجمالية: 163.610 كيلو مترات مربعة.

عدد السكان: 10.175.014 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: عرب(98%)، أوروبيون ويهود وجماعات أخرى (2%).

الأديان: المسلمون (98%)، والمسيحيون (1%)، واليهود (1%).

اللغات: العربية (لغة رسمية)، والفرنسية.

تاريخ الاستقلال: 20 مارس 1956.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي:8600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى: 4% (عام 2006).

العملة الوطنية: دينار تونسى.

التاريخ القديم

لم تختلف التطورات التى شهدتها تونس قبل خضوعها للاستعمار الفرنسى عام 1881 كثيراً عن تلك التى شهدتها دول ومناطق الشمال الأفريقى، حيث وصل الفينيقيون إلى سواحل تونس فى حوالى القرن السادس عشر قبل الميلاد وأسسوا مدينة قرطاجة عام 800 ق. م، وامتد نفوذ قرطاجة إلى أغلب شواطئ الجزائر وليبيا، ورغم هزيمتها على يد روما عام 146 ق. م، استمرت تحكم بعض مناطق تونس حتى عام 429 م حيث خضعت للفندال ثم البيزنطيين، وأعقب ذلك الفتح العربى الإسلامى فى القرن السابع الميلادي وهو ما أضفى على تونس الهوية العربية الإسلامية، خصوصاً بعد تأسيس مدينة القيروان.

ثم قامت الدولة الفاطمية فى تونس فى بداية القرن العاشر، وبعد انتقال مقر خلافتها إلى مصر استطاع بعض زعماء البربر السيطرة على السلطة فى تونس والاستقلال عن دولة الخلافة. ومع استمرار تدفق موجات الهجرة العربية إلى شمال أفريقيا عادت تونس إلى الحكم العربى مجدداً. ونظراً لعدم استقرار الأوضاع الداخلية فقد طلب سكان تونس مساعدة دولة الموحدين بمراكش، وهو ما أدى إلى ضم تونس لتلك الدولة فى القرن الثانى عشر. وفى منتصف القرن السادس عشر خضعت تونس للدولة العثمانية التى حمتها من هجمات الأسبان، وإن كانت سيطرة العثمانيين لم تستقر إلا عام 1573. وفى عام 1594 بدأ حكم "الدايات" فى تونس، ثم أعقبه حكم "البايات" من أسرة مراد بك اعتباراً من عام 1637. وفى عام 1702 بدأ حكم الأسرة الحسينية التى استمرت تحكم تونس حتى الاستقلال عام 1956.

وعلى إثر احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 قام "باي" تونس بإبرام معاهدة مع فرنسا أقر فيها بحق الامتيازات الأجنبية فى بلاده، ومنح فرنسا حق الدولة الأكثر رعاية، وإن ظل حريصاً على تأكيد تبعية تونس الاسمية للدولة العثمانية. وفى عام 1861 أصدر محمد الصادق "باي" تونس قانون الدولة الذى كان بمثابة

دستور للبلاد، حيث اهتم بتنظيم أمور الحكم، وتأكيد الحريات الأساسية والمساواة بين المواطنين أمام القانون، وضمان حق الأجانب فى ممارسة التجارة وحرية التملك فى تونس، وهو ما أدى إلى زيادة مظاهر الوجود الأجنبى فى البلاد. وقد وقعت ثورات وانتفاضات محلية احتجاجاً على ذلك خصوصاً وأن "بايات" تونس كانوا قد استدانوا الكثير من الأموال الأوروبية وأنفقوها على مصالحهم وأهوائهم الخاصة، وعلى ضوء ذلك تم إلغاء قانون الدولة فى عام 1865.

الاستعمار والاستقلال

فى عام 1881 قامت فرنسا باحتلال تونس عسكرياً، ووقعت معاهدة "باردو" مع "باي" تونس، وهى المعاهدة التى وضعت مقدمات فرض الحماية الفرنسية على تونس، واستكملت فرنسا احتلال تونس بمعاهدة "المرسي" التى وقعت بين الطرفين فى يونيو 1883 والتى بموجبها أصبحت السيادة الفعلية فى يد مقيم فرنسى امتدت سلطاته وصلاحياته لتشمل السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً، وأصبح البايات الذين تعاقبوا على حكم البلاد بعد عام 1881 مجرد أدوات للسياسة الفرنسية.

وبعد وقوع تونس فى قبضة الاستعمار الفرنسى بدأت تبرز حركة المقاومة الوطنية ضد المستعمر، والتى تصاعدت مع مرور الوقت حيث اندلعت ثورة فى عام 1911 وأخرى فى عام 1915. ورغم وقوف التونسيين إلى جانب فرنسا فى الحرب العالمية الأولى إلا أن فرنسا خيبت آمالهم فى منحهم الاستقلال بعد انتهاء الحرب، فشكلت الحركة الوطنية وفداً برئاسة عبد العزيز الثعالبى للذهاب إلى باريس عام 1919 لمناشدة مؤتمر الصلح منح الشعب التونسى الحرية والاستقلال، ورفع الوفد مذكرة للمؤتمر إلا أنه تجاهلها، فاتجهت الحركة الوطنية لتأسيس إطار تنظيمى يتولى قيادتها، فأسست الحزب الحر الدستورى فى يونيو 1920.

وقد حظى الحزب بتأييد "باي" تونس محمد الناصر الذى هدد فى أبريل 1922 بالتنازل عن العرش إذا استمرت فرنسا فى تجاهل مطالب الشعب التونسى

فى الاستقلال، وقد لاقت مبادرته تأييداً كبيراً من قبل الشعب التونسى. ونظراً لتصاعد دور الحزب الحر الدستورى فقد عملت السلطات الفرنسية على تضييق الخناق عليه؛ فقامت فى عام 1923 بإبعاد زعيمه عبد العزيز الثعالبى إلى خارج تونس، كما أغلقت صحفه، ونفذت حملات من الاعتقالات فى صفوف أعضائه، ورغم ذلك استمر الحزب فى ممارسة نشاطه الوطنى بين حالة من المد والجزر.

وانخرطت الحركة الوطنية فى ممارسات الاحتجاج والتظاهر والإضراب للتعبير عن رفض السياسات والممارسات الاستعمارية، وهو ما حمل السلطات الفرنسية فى بعض الحالات على التراجع عن قراراتها، ومن ذلك على سبيل المثال إلغاء الاحتفالات بمرور خمسين عاماً على احتلال تونس عام 1931. وفى الوقت الذى بدأ فيه الحزب الحر الدستورى يستعيد فاعليته فى حركة المقاومة الوطنية اعتباراً من عام 1933 حدث انقسام فى صفوفه بين الأعضاء القدامى من ناحية والعناصر الشابة من ناحية أخرى، وعلى إثر ذلك استقال بورقيبة وعدد من رفاقه من الحزب فى سبتمبر 1933، وقاموا بتشكيل الحزب الدستورى الجديد الذى انتخب بورقيبة أميناً عاماً له فى مارس 1934، أما الأعضاء القدامى فقد استمروا فى العمل باسم الحزب الحر معتبرين الثعالبى الرئيس الشرعى للحزب.

واتسع نشاط الحزب الدستورى الجديد وأصبح محور الحركة الوطنية مما أقلق السلطات الفرنسية، فقامت بحل الحزب عام 1934، وحظرت صحفه، واعتقلت عدداً من قادته من بينهم الحبيب بورقيبة، وقد ترتب على ذلك حدوث انتفاضة شعبية واسعة فى كافة مناطق تونس، ورغم تراجع السلطات الفرنسية عن قراراتها خصوصاً بعد تولى حكومة الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا وتبنيها سياسة مصالحة مع الحركات الوطنية فى المغرب العربى، إلا أن ذلك لم يحقق الحد الأدنى من أهداف هذه الحركات، وهو ما دفع الحزب الدستورى الجديد إلى تصعيد أنشطته من جديد، وعلى إثر ذلك قامت سلطات الاحتلال فى منتصف عام 1938

بحل الحزب الدستورى الجديد مرة أخرى، وحظر صحفه، واعتقال عدد من قادتــه فى سجون فرنسا، وتصعيد سياسة البطش ضد الحركة الوطنية، وكــان الحبيــب بورقيبة من بين المعتقلين.

ورغم ذلك تواصل نشاط الحركة الوطنية وبخاصة مع قيام بعــض قادتهــا بتأسيس خلايا سرية للحزب الدستورى الجديد وإعادة تنظــيم صــفوفه. وبانــدلاع الحرب العالمية الثانية ازدادت معاناة الشعب التونسى، حيــث أكرهــت الــسلطات الفرنسية كثيراً من التونسيين على التوجه إلى ساحات المعارك. وفى عــام 1942 اعتلى العرش فى تونس محمد المنصف الذى تجاوب مع مطالب الحركة الوطنية، خاصة فيما يتعلق بإعلان الحزب الدستورى الجديد وإنهاء الحماية الفرنسية، كمــا حاول ممارسة السلطات والصلاحيات التى يمارسها المقيم الفرنسى، إلا أن عــودة جيوش الحلفاء إلى احتلال تونس عام 1943 بعد وقوعها فى قبضة جيــوش دول المحور عام 1942 أدت إلى سيطرة السلطات الفرنسية على تــونس مــن جديــد، وأزاحت فرنسا "الباي" محمد المنصف، وولت مكانه محمد الأمين، كمــا حظــرت نشاط الحزب الدستورى الجديد، ومارست العديد من صور القمع والــبطش ضــد الشعب التونسى.

وإزاء تعنت السياسة الفرنسية سعت الحركة الوطنية للحصول علــى دعــم جامعة الدول العربية بعد تأسيسها عام 1945. وفى أغسطس عام 1946 عقــدت الحركة الوطنية مؤتمراً سريا موسعاً أكدت فيه على أهمية الحفــاظ علــى وحــدة الحركة، كما طالب المؤتمر بإنهاء الحماية ومنح تونس الاستقلال التام، وعرضــت الحركة الوطنية المسألة التونسية على الجمعية العامة للأمم المتحــدة عــام 1950، وأصدرت الجمعية العامة توصية دعت فيها فرنسا وتونس إلى إجراء مفاوضــات بشأن منح تونس الحكم الذاتى، ورغم ذلك عمدت السلطات الفرنسية إلــى انتهــاج سياسة مراوغة حيال مطالب الحركة الوطنية، فلجأت تارة إلى المهادنــة وتقــديم

تنازلات وطرح بعض الإصلاحات، وتارة أخرى إلى ممارسات القمع والبطش. وفي عام 1952 اغتيل أحد قادة الحركة الوطنية، وهو الزعيم العمالي فرحات حشاد، كما قامت السلطات الفرنسية باعتقال الحبيب بورقيبة ونفيه إلى إحدى الجزر القريبة من تونس، ثم نقله إلى إحدى الجزر النائية فى المحيط الأطلنطي عام 1954، وقد ترتب على هذه التطورات اندلاع ثورة شعبية تعاملت معها السلطات الفرنسية بمزيد من القمع، ولكن على إثر هذه الثورة اضطرت فرنسا إلى تغيير سياستها تجاه تونس، فأفرجت عن بورقيبة، وشرعت فى إجراء مفاوضات مع تونس قادت فى النهاية إلى إعلان استقلالها فى 20 مارس 1956.

التطور السياسى بعد الاستقلال

تنفيذاً للاتفاق الذى حصلت بموجبه تونس على استقلالها أجريت فى 25 مارس 1956 انتخابات المجلس الوطنى التأسيسى، وتشكلت حكومة وطنية برئاسة الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستورى الجديد، وفى 25 يوليو 1957 قرر المجلس الوطنى التأسيسى إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وتكليف رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة برئاسة الدولة لحين صدور الدستور، ثم صدر الدستور فى 25 يونيو 1959، وظل معمولاً به طوال فترة حكم بورقيبة مع إدخال بعض التعديلات عليه فى أبريل 1976. وقد خول الدستور رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات واسعة استطاع بورقيبة أن يزيدها اتساعاً فى الممارسة العملية. وفى عام 1974 قرر مجلس النواب أن يتولى بورقيبة رئاسة الجمهورية مدى الحياة. وهكذا تضخمت سلطات الرئيس وتهمش دور المؤسسة التشريعية فى العملية السياسية، خصوصاً أن التمثيل فيها ظل حكراً على الحزب الاشتراكى الدستورى الذى ظل بورقيبة يتربع على قمته حتى إقصائه عن السلطة عام 1987. وقد كان حزب الرئيس يقوم بدور فى تدعيم سلطته وتعبئة التأييد له، فكان بمثابة قناة اتصال من أعلى إلى أسفل فقط وليس العكس.

وكان اسم الحزب قد تغير من الحزب الدستورى الجديد إلى الحزب الاشتراكى الدستورى عام 1964، وذلك فى إطار اتجاه النظام إلى تطبيق اشتراكية تعاونية معتدلة.

ورغم أن النظام التونسى قد واجه مشكلات وتحديات داخلية فى السبعينيات من القرن العشرين، مثل الإضرابات وأعمال العنف التى تصاعدت عام 1977 احتجاجاً على سياسات الحكومة وقراراتها الاقتصادية، إلا أن تحديات حقبة الثمانينيات كانت أخطر، ومنها أحداث ثورة الخبز التى اندلعت عام 1984م.

كما أن تدهور صحة بورقيبة ووجود نوع من الاضطراب فى قراراته قد ألقى بتأثيراته السلبية على أداء النظام السياسى برمته، وهو ما مكن رئيس الوزراء زين العابدين بن على من إعفاء بورقيبة من منصبه عام 1987 استناداً إلى تدهور حالته الصحية وعجزه عن ممارسة مهام منصبه، وتولى بن على رئاسة الدولة طبقاً للدستور وشرع فى إجراء إصلاحات سياسية.

وفى فبراير 1988، أى بعد أن تولى الرئيس بن على الحكم، تغير اسم الحزب الحاكم إلى التجمع الدستورى الديموقراطى. وتم تقنين التعددية الحزبية فى أبريل 1988، مع حظر تكوين أحزاب على أسس دينية أو لغوية أو عرقية.

وفى ظل رئاسة بن على وضع ميثاق وطنى فى نوفمبر 1988، وقد أكد الميثاق على بعض الثوابت والمبادئ العامة التى تمثل قواسم مشتركة بين الأحزاب والقوى السياسية، ومنها تأكيد الهوية العربية والإسلامية لتونس والديموقراطية كأسلوب للحكم وممارسة السلطة. وحرصاً على تدعيم شرعيته السياسية والدستورية دعا بن على إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة فى عام 1989، وذلك عقب التعديل الدستورى الذى أقر فى يوليو 1988 ونص على أن الحد الأقصى لتولى رئيس الجمهورية الحكم هو ثلاث ولايات مدة كل منها خمس سنوات، ووفق هذا التعديل انتخب بن على رئيساً لولاية أولى، ثم أعيد انتخابه عام

1994 لولاية ثانية، ثم ولاية ثالثة عام 1999، ثم تم الانقلاب على هذا المبدأ فـــى تعديل دستورى أجرى فى مايو 2002، حيث ألغيت فكرة تحديد عدد ولايات رئيس الجمهورية، وزاد سن مرشح رئاسة الجمهورية إلى 75 سنة. وفى ظل هذا التعديل أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى أكتوبر 2004 وأسفرت عن فـــوز بـــن على بمنصب الرئاسة للمرة الرابعة بنتيجة 94.5%. وفى الانتخابات التشريعية فاز حزب التجمع الدستورى الديموقراطى الذى يرأسه بن على بغالبية مقاعد البرلمـــان بفارق كبير عن الأحزاب الستة الأخرى التى دخلت الانتخابات.

وكان قد صدر عام 1999 تعديل دستورى بإعفاء المسئول الأول عـــن كـــل حزب سياسى سواء كان رئيساً أو أميناً عاماً لحزبه من شرط تزكية 30 من النواب له، كما صدر قانون دستورى فى مايو 2003 لتعديل شروط الترشيح للانتخابـــات الرئاسية حيث سمح لأى حزب له نواب فى المجلس الوطنى بترشيح أحد أعـــضاء هيئته التنفيذية العليا للانتخابات الرئاسية.

ومن المشكلات السياسية التى يواجهها النظـــام تـــوتر علاقتـــه بالتيـــارات الإسلامية لاسيما حركة النهضة الإسلامية التى يتزعمها راشد الغنوشـــى. فـــرغم الضربات الأمنية القوية التى وجهها النظام للجماعة وأدت إلى إضعافها إلـــى حـــد كبير، فإن هذا لا يعنى نهاية إشكالية العلاقة بين الحركـــات الإســـلامية والنظـــام السياسى، وهناك أيضاً مشكلة القيود الشديدة التى يفرضها النظام علـــى التعدديـــة السياسية وأدت إلى تضخيم سلطات رئيس الدولة وتكريس غلبة الـــسلطة التنفيذيـــة على السلطة التشريعية وهيمنة التجمع الدستورى الديموقراطى (الحـــزب الحـــاكم) على النظام الحزبى.

نظام الحكم

تونس دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية وينتخب الرئيس بواسطة الاقتراع الشعبى لمدة خمسة أعوام ويقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء.وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس النواب (189مقعداً)، وينتخب أعضاؤه بالاقتراع الشعبى لمدة 5 سنوات، ومجلس المستشارين (126 مقعداً)، منهم 85 عضواً ينتخب بواسطة مستشاري المجلس البلدى والنواب والمحافظين والجمعيات المهنية والنقابات، و41 عضواً يعينهم الرئيس ل 6 سنوات، وتتمثل السلطة القضائية في محكمة النقض والمحاكم الابتدائية والاستئنافية.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى تونس حزب التحالف الديموقراطى الدستورى، حزب حركة التجديد، الحزب الأخضر للتقدم، الحزب الاجتماعى الليبرالى، حزب حركة الديموقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، الحزب الديموقراطى التقدمى، اتحاد الديموقراطيين المتحدين.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

لتونس علاقات متنامية مع كل من الصين وجنوب أفريقيا في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات علاوة على علاقاتها التقليدية بفرنسا.

وعلى الصعيد الإقليمي فإن اضطراب الوضع الأمنى الداخلى فى الجزائر ووجود مصادر لعدم الاستقرار الداخلى فى ليبيا يخلقان بعض الهواجس لدى النظام التونسى، وهو أمر تصاعدت وتيرته مع الانفجارات التي شهدتها بعض المناطق التونسية الجنوبية خلال شهري ديسمبر 2006 ويناير من عام 2007.

تونس عضو فى جامعة الدول العربية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، اتحاد المغرب العربى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكوفونية، تجمع دول الساحل والصحراء.

السودان
Sudan

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية السودان.

العاصمة: الخرطوم.

الموقع: يحدها من الشمال مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد وأفريقيا الوسطى، ومن الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا والبحر الأحمر.

المساحة الإجمالية: 2,505,810 كيلو مترات مربعة.

عدد السكان: 41,236,378 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: أفارقة زنوج (52%)، عرب (39%)، بجه (6%)، أجانب (2%)، آخرون (1%).

الأديان: مسلمون (70%) معتقدات تقليدية (25%)، مسيحيون (5%).

اللغات: العربية (لغة رسمية) والإنجليزية والنوبية ولهجات مختلفة من اللغات النيلية والنيلوحامية.

تاريخ الاستقلال: أول يناير 1956.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 2300 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي: 9.6% (عام 2006).

العملة الوطنية: الدينار السودانى.

التاريخ القديم

تشير كلمة السودان في الكتابات التاريخية إلى المنطقة الممتدة من سواحل البحر الأحمر جنوب مصر إلى سواحل الأطلسي جنوب المغرب الأقصى وفي العصور الوسطى قسم المؤرخون هذه المنطقة إلى ثلاثة أقاليم كبرى هي السودان الشرقي والأوسطِ والغربي. وتضم جمهورية السودان أراضي السودان الشرقي وأجزاء من السودان الأوسط. وقد شكلت القبيلة الوحدة الأساسية للتنظيم الإجتماعي في إقليم السودان الشرقي، وكانت العلاقة بين القبائل تقوم على الصراع والتعاون حسب الظروف والأحوال.

ومع مطلع القرن الخامس عشر طرأ تغير جوهري في السودان نتيجة انتشار الإسلام بفضل القوافل التجارية والحركات الصوفية التي جاءت إليه من المغرب ومصر والجزيرة العربية، كما بدأت تظهر كيانات سياسية مركزية ضمت تحت لوائها مجموعات من القبائل في نطاق جغرافي محدد. وتعتبر مملكة الفونج (1504-1821) من أهم هذه الكيانات بحكم موقعها الجغرافي في منطقة سنار التي كانت تضم الأراضي الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض، كما ضمت مملكة الفونج عدة سلطنات ومشيخات ذات بنية سياسية وإدارية مركزية أسهمت في تحقيق حالة من الاستقرار، وأدت إلى تنشيط التجارة وبعض صور النشاط الاقتصادي الأخرى. وقد أصبح الفونج يمثلون جماعة سياسية حاكمة ومسيطرة تستند إلى قوة اقتصادية كبيرة ممثلة في الأراضي الزراعية التي كانت ملكاً لسلطان الفونج الذي كان يعتبر صاحب الحق المطلق في منحها لمن يشاء، أو تفويض أحد أتباعه لممارسة هذا الحق، كما احتكر السلطان التجارة الخارجية وتولى أمر تنظيمها وإدارتها. وهكذا احتكر سلطان الفونج وأسرته السلطة السياسية وجانباً كبيراً من الفائض الاقتصادي. ومع انتشار الإسلام في مملكة الفونج وبخاصة خلال القرنين

السابع عشر والثامن عشر اعتنق سلاطين الفونج الإسلام، واستخدموا الشرعية الدينية في تدعيم سلطتهم المركزية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر بدأت ملامح الضعف والتفتت تدب في مملكة الفونج بسبب كثرة الصراعات الداخلية وبروز فئات اجتماعية - خصوصاً التجار وكبار ملاك الأراضي - تحدت السلطة المركزية للفونج، ولذلك فإن مملكة الفونج لم تستطع الصمود أمام القوات المصرية - العثمانية التي فتحت السودان، فسقطت عام 1821. وقد سعى محمد علي والي مصر إلى تحقيق عدة أهداف من وراء حملته على السودان منها الاستفادة من موارد وثروات السودان وتوظيفها في بناء دولته الحديثة، واكتشاف منابع النيل والسيطرة عليها. وظلت مصر تحكم السودان نيابة عن السلطان العثماني منذ عام 1821 حتى عام 1882، وطوال هذه الفترة سعى الحكم المصري فى السودان إلى إقامة سلطة مركزية وإدارة حديثة وبعض المرافق والمشروعات المهمة على غرار ما فعل محمد علي في مصر، ونجح في استقطاب بعض الجماعات والنخب المحلية وبخاصة من التجار وزعماء الطرق الصوفية وشيوخ القبائل، والذين شاركوا الحكم المصري في الاستفادة من الفائض الاقتصادي الذي نجم عن التغييرات التي أدخلت في السودان. وخلال تلك الفترة تم ضم الأقاليم الجنوبية لتصبح جزءاً من السودان الحالي.

وفي العقد الثامن من القرن التاسع عشر واجهت مصر ضعفاً داخلياً وضغطاً خارجياً مما أوقعها في قبضة الاحتلال البريطاني عام 1882، وتزامن مع ذلك ظهور حركة المهدي في السودان، وهي حركة سياسية-دينية قادت ثورة مسلحة وضعت نهاية للحكم العثماني - المصري في السودان عام 1881، وأسست دولة استمرت قرابة عقد ونصف من الزمان.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1889 سقطت الدولة المهدية، وفي عـام 1896 خـضع الـسودان للاحتلال البريطاني تحت مسمى الحكم الثنائي المصري – البريطاني، وذلك بعد أن تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها في مصر. وقد استند الحكم الثنائي إلـى اتفاقيـة وقعت بين بريطانيا ومصر عام 1899 واستمرت سارية المفعول حتى إبرام اتفاقية الحكم الذاتي عام 1953، وخلال هذه الفترة ضمت مناطق غرب السودان لتـصبح جزءاً من السودان الحالي.

وقد بدأت الحركة الوطنية تتصاعد في مواجهة الاحتلال تدريجياً وبخاصـة بعد الحرب العالمية الأولي، حيث تشكلت نواد وجمعيات كانـت البدايـة الحقيقيـة للحركة الوطنية، منها نادي الخريجين (1918) الذي تحول عام 1938 إلى مؤتمر الخريجين، وجمعية الاتحاد السوداني (1920)، وجمعية اللواء الأبـيض (1924) التي لعبت دوراً في تفجير انتفاضة عام 1924 التي استطاع الإنجليز قمعها. وخلال الحرب العالمية الثانية قاد مؤتمر الخريجين الحركة الوطنية التي تصاعد زخمهـا بعد الحرب، حيث بدأت تظهر الأحزاب السياسية تباعاً، ومن أهمها حـزب الأمـة الذي تأسس رسمياً عام 1945، والحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام 1952، وكان بمثابة جبهة تضم أحزاباً وتيارات سياسية مختلفة. وشـهدت هـذه المرحلـة تصاعد الحركات الطلابية والعمالية والفلاحية في إطار الحركة الوطنيـة. ورغـم التناقضات والاختلافات التي برزت بين تيارات الحركـة الوطنيـة، إلا أن هـذه الحركة شكلت عنصراً رئيسيا في تحديد ملامح التطور السياسي في السودان بعـد قيام ثورة يوليو 1952 في مصر.

وقد دعا قادة الثورة الأحزاب السياسية السودانية إلى مـصـر للتفـاوض، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية عام 1953 التي منحت الـسودان حـق تقريـر المصير على أن يكون ذلك مسبوقاً بفترة حكم ذاتي لا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات

يجري خلالها تصفية الحكم الثنائي، وبعدها يقرر السودانيون في استفتاء عام شكل علاقتهم بمصر بحيث يختارون بين الاستقلال التام أو شكل من التعاون والوحدة مع مصر. وفي ديسمبر 1955 وافق البرلمان السوداني بالإجماع على تشكيل مجلس رئاسة من خمسة أعضاء ليقوم بمهام رئيس الجمهورية. وفي يناير عام 1956 أعلن استقلال السودان.

التطور السياسي بعد الاستقلال

السمة الرئيسية للتطور السياسي في السودان بعد الاستقلال هي الانتقال الدوري من الحكم المدني إلى الحكم العسكري والعكس، إذ تعاقب على حكم السودان منذ استقلاله ستة نظم، ثلاثة منها مدنية خلال الفترات من 1956 إلى 1958، وثلاثة عسكرية.

وبعد الاستقلال واجه النظام البرلماني الوليد عدة تحديات، حيث شهدت المرحلة الأولى تصعيداً للتنافس السياسي القائم على أسس طائفية بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي وداخل كل منهما مما ألقى بظلاله السلبية على أمور عديدة تتعلق بالمشاركة السياسية والتعليم والتمثيل والتوزيع. ونظراً لعدم اكتراث النظام خلال هذه المرحلة بمطالب وطموحات الجنوب تصاعدت حدة الأوضاع فيه خاصة أن حربا أهلية كانت قد بدأت فيه قبيل الاستقلال عندما تمردت الفرقة الاستوائية من قوة دفاع السودان عام 1955 احتجاجاً على نتائج عملية السودنة (أي سودنة الوظائف الحكومية من خلال إحلال السودانيين محل المصريين).

وفي ضوء تلك التطورات فشلت حكومة كل من إسماعيل الأزهرى (1954-1956م) وعبد الله خليل (1956- 1958م) فى تحقيق وعود التنمية التى تصاعدت مع الاستقلال، الأمر الذى أدى إلى تحرك الجيش وسيطرته علي الحكم في نوفمبر 1958 عن طريق انقلاب عسكرى بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وقام الحكم العسكري بتعطيل الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية وإلغاء الحكم المدني،

واتخذ عدداً من الإجراءات لتحقيق الاندماج القومي والاجتماعي، خصوصاً فيما يتعلق بتشجيع نشر الإسلام واللغة العربية في الجنوب، وحظر التبشير المسيحي. ونظراً لإخفاق الجكم العسكري في تقديم حلول فعالة لمشكلات البلاد الكبرى زادت الاضطرابات وعمليات الاحتجاج التي قادها بصفة أساسية الطلبة والعمال مما اضطر الفريق عبود إلى حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أكتوبر 1964، والتخلي عن منصبه كرئيس للدولة والقوات المسلحة؛ لتخلفه حكومة انتقالية برئاسة سر الخاتم خليفة فى الفترة من 1964-1965م تمهيداً للعودة للحكم المدنى من جديد، ثم أجريت انتخابات برلمانية عام 1965، وأعلن دستور مؤقت للبلاد، وتشكل مجلس رئاسة وحكومة ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب، أعقبها تشكيل حكومة برئاسة الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، ثم حكومة ائتلافية برئاسة محجوب للمرة الثانية. لتشهد هذه الفترة انقسامات وخلافات بين حزبي الأمة والاتحادي، وهما محورا السلطة آنذاك. كما استمرت الحرب الأهلية في الجنوب، لاسيما وأن الحكم المدني ركز على خيار الحل العسكري الأمني لتلك المشكلة مما ترتب عليه - إلى جانب عوامل أخرى - وقوع انقلاب عسكري في مايو 1969 بقيادة العقيد محمد جعفر نميري.

وقد تولى نميري رئاسة مجلس قيادة الثورة، وأعلن قيام جمهورية السودان الديمقراطية، وحل الأحزاب السياسية والجمعية التأسيسية ومجلس الرئاسة، وألغى الدستور. وفي سبتمبر 1971 تولى نميري رئاسة الجمهورية. وقد شهد النظام السياسى في السودان تحولاً سياسياً وأيديولوجياً خلال فترة حكم نميري، حيث بدأ بتبني التوجهات الاشتراكية والتقارب مع اليسار، وانتهي بتطبيق جزئي للشريعة الإسلامية. وأيضاً نجح نظام نميري في سلسلة من المواجهات العسكرية والمناوارت السياسية ضد القوى الداخلية المناوئة له مما جعله يستمر في السلطة

حتى عام 1985، ثم وقع نظام نميري اتفاقية أديس أبابا عام 1972 مع متمـــردي الجنوب، وبموجبها منح الجنوب حكماً ذاتياً، وتم وضع حد للحرب الأهلية فيه.

وقد صمدت الاتفاقية قرابة أحد عشر عاماً حتى انهارت عام 1983 إثر قيام نظام نميري بإعادة تقسيم الجنوب إدارياً من ناحيـــة، وإعـــلان تطبيـــق الـــشريعة الإسلامية من ناحية أخري، فاندلعت الحرب الأهلية في الجنوب مرة أخرى، كمـــا تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الشمال، وتـــصاعدت الاحتجاجـــات الشعبية ضد النظام حتى بلغت ذورتها في أبريل 1985، فتحرك الجـــيش وأطـــاح بالنظام، وتولى السلطة مجلس عسكري انتقالي بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب لمدة عام واحد أجريت خلاله انتخابات برلمانية، وتسلمت السلطة حكومة منتخبة برئاسة الصادق المهدي. ورغم تعاقب عدة حكومات على السلطة بعد ذلك لم يحدث تطور حقيقي في مواجهة المشكلات والتحديات التي كانت تواجه البلاد، وعادت الأحزاب لممارساتها ومناوراتها التقليدية وما يرتبط بها من طائفية وقبلية، فتحرك الجيش في يونيو 1989 وأطاح بالنظام المدني وأعلن قيام ثورة الإنقاذ، وقاد الانقلاب الفريق عمر حسن البشير الذي تولى بعد ذلك منصب رئيس الجمهورية.

ثم حل مجلس قيادة الثورة الأحزاب السياسية، ورفض مبدأ تعدد الأحـــزاب على أساس أن الأحزاب السياسية السودانية تقوم علي أســـس عـــشائرية وطائفيـــة تقليدية، وبالتالي فهى تهدد وحدة الأمة السودانية، وأنها قامت بدور كبير في إفـــساد الحياة السياسية بالبلاد، وأصدر المجلس عدة مراسيم دستورية حددت شكل الحيـــاة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، واتخذ عدة إجراءات للحد من احتمال وقوع انقلاب عسكري مضاد، منها تطهير الجيش من العناصر والقيادات المناوئـــة والمشكوك في ولائها للنظام، وذلك بإحالة عدد كبير من القيادات للتقاعد، فضلاً عن تشكيل قوات الدفاع الشعبي وتسليحها على نحو مماثل لتسليح الجيش، وذلك لتكون بمثابة قوة موازية وموزانة للجيش.

ورغم إلغاء الأحزاب السياسية قانوناً إلا أنها لا تزال تمارس دوراً كبيراً في معارضة النظام، وأهم تلك الأحزاب السياسية حزب الأمة الذي يستند إلى طائفة الأنصار ذات الانتشار الواسع في وسط وغرب السودان، والحزب الاتحادي الديمقراطي الذي تمثل طائفة الختمية قاعدته الاجتماعية الأساسية، وهي تنتشر في شرق وشمال السودان، وهناك أحزاب أخرى مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب القومي السوداني، بالإضافة إلى الأحزاب الجنوبية. وكانت هناك علاقة تحالف بين الحكم العسكري والجبهة القومية الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي، وتجلت هذه العلاقة في تبني النظام لتوجهات وشعارات إسلامية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

واستمرت الحرب الأهلية في الجنوب، وفي عام 1994 تم التوصل بوساطة من الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) لإعلان مبادئ تضمن لأول مرة فكرة منح الجنوب حق تقرير المصير، وأعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان تأييدها لإعلان المبادئ في حين رفضته الحكومة. وفي عام 1995 تصاعدت المواجهة بين النظام وقوى المعارضة في الشمال والجنوب، حيث تشكل التجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية في الشمال (وبخاصة حزبا الأمة والاتحادي) والجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان). واتفقت أطرافه على منح الجنوب حق تقرير المصير، وإجراء استفتاء عام لتحديد طبيعة علاقته بالشمال، وصعدت قوات التجمع الوطني الديمقراطي المواجهة المسلحة ضد القوات الحكومية اعتباراً من مطلع عام 1997، إذ قامت بفتح عدة جبهات لمواجهة القوات الحكومية من الجنوب والشرق والشمال الشرقي، خصوصاً وأن إريتريا وإثيوبيا قدمتا دعماً وتسهيلات لقوات المعارضة التي راهنت على اندلاع انتفاضة شعبية داخلية تطيح بالنظام.

وتحت ضغوط داخلية وخارجية أعلنت حكومة السودان عام 1997 قبول إعلان المبادئ الذي تقدمت به الإيجاد لتسوية مشكلة الجنوب. وأصبحت مبادرة الإيجاد هي الإطار الرئيسي للتفاوض بين الطرفين، ثم جرت سلسلة من المفاوضات بين الجانبين كان أهمها تلك التى جرت في ضاحية ماشاكوس الكينية تحت رعاية الإيجاد، وأسفرت عن توقيع اتفاق ماشاكوش في 20 يوليو 2002، والذي نصت مبادئه على الفصل بين الدين والدولة فيما يتعلق بالجنوب، ومنحه حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات، كما تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الإيجاد، من بينها اتفاق في 25 سبتمبر 2003 بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، واتفاق في 7 يناير 2004 بشأن اقتسام الثروة خلال تلك الفترة، وثلاثة اتفاقات في 26 مايو 2004 بشأن اقتسام السلطة، وتسوية الصراع في جنوب كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق، وتسوية الصراع في منطقة آبيي.

وفي نوفمبر 2004 عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة في نيروبى لدعم مبادرة الإيجاد لتحقيق السلام فى السودان، وإنهاء الصراع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فضلا عن الصراع في دارفور، وشهد المجلس توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تعهدا فيها بإنهاء مفاوضاتهما والتوقيع على اتفاق سلام شامل فى نهاية العام. وفي 9 يناير 2005 تم توقيع اتفاق السلام الشامل في نيروبي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. والذي ينص على فترة تمهيدية مدتها ستة أشهر تبدأ عقب توقيع الاتفاق، تليها فترة انتقالية مدتها ست سنوات يجرى بعدها استفتاء لتقرير مصير الجنوب بحيث إما أن يتحد مع الشمال أو ينفصل ويصبح دولة مستقلة، وأوضح الاتفاق طبيعة العلاقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، حيث ينص على اقتسام السلطة والثروة بين

الطرفين، وتولى رئيس الحركة الشعبية منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وتطبيق بعض الأحكام الخاصة في جنوب السودان، كما ينص على أن مؤسسة الرئاسة تضم الرئيس ونائبيه، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية يحصل فيها حزب المؤتمر الحاكم على 52% من حقائب الحكومة ومقاعد البرلمان، والحركة الشعبية على 28% منها، وأحزاب المعارضة الشمالية على 16% والجنوبية على 6%.

وقد تعرض اتفاق السلام لمجموعة من الانتقادات أهمها تجاهله قوى سياسية شمالية وجنوبية لا تنتمي للحكومة ولا للحركة الشعبية، ومن ثم فإن هذه القوى لن تقبل تهميشها، ولا أن تتحدث الحكومة والحركة الشعبية نيابة عنها.

وفي 9 يوليو 2005 انتهت الفترة التمهيدية، ووقع الرئيس عمر البشير على الوثيقة الرئيسية للدستور الانتقالي، وسلمهها لرئيس القضاة وأعضاء المحكمة الدستورية، ثم أدى القسم كرئيس للبلاد، وأدى جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان -اليمين الدستورية أمام الرئيس كنائب أول للرئيس ليصبح أول جنوبي يتولى هذا المنصب، وأدى علي عثمان طه اليمين الدستورية كنائب ثان للرئيس، وبدأ السعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث دعا الرئيس البشير كافة القوى السياسية إلى المشاركة في الحكومة، وأكد جون جارانج على أهمية التعاون ليحل السلام في جميع أنحاء السودان بما فيها دارفور التى انفجر فيها الصراع في فبراير عام 2003 بدعوى تهميش المنطقة، وأعلن جارانج أن وجوده في الخرطوم يعني أن الحرب قد انتهت.

وفي أول أغسطس 2005 لقي جون جارانج مصرعه بعد تحطم مروحيته أثناء عودته من أوغندا، ووفقا لبيان رئاسة الجمهورية فإن الطائرة اصطدمت بسلسلة جبال في جنوب السودان نتيجة انعدام الرؤية بسبب سوء الأحوال الجوية. وعقب الإعلان عن مقتل جارانج اندلعت أعمال عنف في الخرطوم من قبل أشخاص ينتمون للحركة الشعبية لتحرير السودان، وأعلنت الحركة تعيين سيلفا كير

رئيساً للحركة خلفاً لجون جارانج. وفي 11 أغسطس تولى سيلفا كير منصب النائب الأول للرئيس. وفي سبتمبر أعلن الرئيس البشير تشكيل حكومة جديدة بمشاركة الحركة الشعبية والتجمع الوطني الديمقراطي وعدد من الأحزاب السياسية، وتعتبر هذه الحكومة أول حكومة وحدة وطنية في السودان بعد اتفاق السلام، ورغم ذلك لم تشارك في هذه الحكومة ثلاث قوى مهمة هي حزب الأمة والحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبى الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي.

وفي عام 2003 اندلعت أزمة دارفور على الساحة السودانية، ودارفور هي ولاية تقع في غرب السودان، بدأت تشهد أعمال عنف بسبب قيام ميليشيا الجنجويد التابعة لقبائل البدو والعرب بمذابح ضد القبائل المسلمة غير العربية في المنطقة.

وعلى مدار الثلاث سنوات الماضية أثارت القضية المجتمع الدولي، واعتبرها كثير من الدول جريمة إبادة جماعية، كما اتهم الغرب الحكومة السودانية بمساعدة الجنجويد والتغطية على ممارساتهم. ومع زيادة الضغوط الدولية واستمرار العنف وافق السودان على نشر قوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي في المنطقة. ولكن القوة التي كان قوامها يتزايد حتى وصل إلى 7.000 فرد لم تستطع إحلال الهدوء.

واستمرت ضغوط المجتمع الدولي مما أدى إلى صدور قرار مجلس الأمن 1706 والذي دعا لإرسال قوة من الأمم المتحدة قوامها 17.300 فرد للمنطقة، لكن السودان رفضت واعتبرت أي دخول لهذه القوات غزواً أجنبياً، كما طردت مبعوث الأمم المتحدة يان برونك بدعوى إثارته للقلاقل. ولكن مع الضغوط المستمرة منذ صدور القرار 1706 في أغسطس 2006 بدأ السودان محادثات مع الأمم المتحدة انتهت باتفاق نشر قوات مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولكن مع تحديد كبير لمهام هذه القوات، وكان ذلك الاتفاق في 16 أبريل 2007.

نظام الحكم

السودان دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ونائبين أحدهما عن الشمال والآخر عن الجنوب بمقتضى اتفاقات ماشاكوس ونيفاشا، والتى يتمتع الجنــوب بمقتــضاها بشكل من أشكال الحكم الذاتى فى إطار تقاسم السلطة والثروة بين شمال وجنوب البلاد. وفى ضوء ذلك يقوم رئيس الدولة بتعيين الوزراء مع مراعاة نــصوص الاتفاقات سالفة البيان.

وتتكون السلطة التشريعية من جهاز تشريعى وطنى ذو مجلسين، يتكــون من مجلس المدن: 50 مقعد، ينتخب أعضاؤه بواسطة الجهاز التشريعى للدولــة لمدة 6 سنوات، والجمعية الوطنية 450 مقعد، وهذا المجلس يعين أعضاؤه ولكن سوف يتم انتخاب 75% من أعضاؤه فى المــستقبل، و 25% البــاقين يجــرى انتخابهم فى انتخابات خاصة أو غير مباشرة لمدة 6 سنوات.

وتتكون السلطة القضائية من المحكمة الدستورية العليا، والمحكمة الوطنية العليا، والمحكمة الوطنية للاستئناف، ومحاكم وطنية أخرى.

وأهم الأحزاب السياسية فى السودان الحزب الليبرالي الــسوداني، حــزب الأمة القومي، الحزب الإتحادي الديمقراطي، الحركة الشعبية لتحرير الــسودان، الحزب الشيوعي السوداني، حزب المؤتمر الشعبي، حزب المــؤتمر الــوطني، حركة تحرير السودان، مؤتمر البجة، حركة العدل والمساواة، جبهــة الــشرق، حركة حق السودان، حزب المؤتمر السوداني (المستقلون)، المنبر الــديمقراطي لجبال النوبة، حركة كوش، تنظيم القوى المستقلة الحــرة، التحــالف الفيــدرالي الديمقراطي السوداني.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

يسود العلاقات بين السودان ومنظمة الأمم المتحدة الكثير مـــن التـــوترات، ويرجع ذلك إلى أزمة دارفور، حيث ظل السودان يرفض دخول أية قوات من الأمم المتحدة إلى المنطقة، وفضلت وجود قوات الاتحاد الأفريقي، وكان أكبـــر تـــصاعد للأزمة حين طردت السودانَ يان برونك مبعوث الأمم المتحـــدة واتهمتـــه بتـــأجيج الرأي العام العالمي ضد الحكومة السودانية.

وتحتفظ السودان بعلاقات جيدة مع الاتحاد الأفريقي، حيث تشارك في حـــل النزاعات بين جاراتها (اريتريا- الصومال- إثيوبيا)، كما يقوم الاتحـــاد الأفريقـــي برعاية محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين، كذلك توجد قوة حفظ سلام فـــي دارفور تابعة للاتحاد الأفريقي، وترفض الحكومة السودانية إنهاء عمل هذه القوة أو استبدالها بشكل كامل بقوات الأمم المتحدة.

وتشهد علاقات السودان الخارجية على مختلف مستوياتها مراحل من الـــشد والجذب والاستقرار والتوتر. فعلى الصعيد الدولى اتسمت علاقات النظام السودانى منذ عام 1989م بالعالم الغربى بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة بالتوتر والعداء بفعل التوجهات الإيديولوجية للنظام السودانى، الأمر الذى جعل الـــسودان على قائمة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالدول الداعمة للإرهاب، وهو الأمر الذى زاد من حدته اختلاف وجهات نظر الجانبين بشأن القضايا الداخلية (مـــشكلة الجنوب، أزمة دارفور،...) والإقليمية (حرب الخليج، العلاقة مع إيران...) وبسببه كانت السودان هدفاً، ليس فقط لعقوبات اقتصادية ودبلوماسية أمريكية وغربية بـــل كانت هدفاً لضربات عسكرية انتقامية من جانب الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــى أعقاب تفجير سفارتى الأخيرة فى كينيا وتنزانيا فى التسعينيات من القرن العشرين. ورغم ذلك شهدت العلاقات قدراً من التعاون فى أعقاب حادث 11 سبتمبر حيـــث تجاوبت حكومة السودان مع المطالب الأمريكية بشأن جهـــود مكافحـــة الإرهـــاب

والعناصر المتورطة فيه ولكن سرعان ما مثلت أزمة دارفور محكاً جديداً من محكات الخلاف بين الجانبين.

وعلى الصعيد الإقليمى يعتبر السودان فاعلاً إقليمياً مؤثراً فى مجريات الأحداث فى منطقة وسط وشرق أفريقيا، كما تتأثر السياسة السودانية بما يجرى فى دول جوارها. وقد ساهم النظام السودانى بدور فاعل فى التحولات السياسية التى شهدتها منطقة القرن الأفريقى فى التسعينيات من القرن العشرين وفى مقدمتها استقلال اريتريا وسقوط نظام حكم منجستو فى إثيوبيا. ورغم ذلك شهدت العلاقات الاريترية السودانية توتراً متزايداً منذ منتصف التسعينيات وتبادلت الدولتان الاتهامات بمساندة وإيواء معارضى الدولة الأخرى والتدخل فى الشئون الداخلية. وتحتفظ السودان بعلاقات جيدة مع إثيوبيا على الرغم مما شاب العلاقات من تدهور فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك على أرض إثيوبيا عام 1995م وهى المحاولة التى اتهمت فيها عناصر سودانية وألقت بظلالها على علاقات السودان بكل من مصر وإثيوبيا إلا أن اندلاع الحرب الإثيوبية الأريترية ساهم فى تحسين الأجواء بين البلدين لحاجة إثيوبيا لدعم السودان لموقفها فى الحرب وحاجتها للتسهيلات السودانية فى مجالات النقل والشحن البحرى والبرى بعد إغلاق المنافذ الأريترية، وهناك تعاون سودانى أوغندى فيما يتصل بتأمين الحدود المشتركة ومكافحة جماعات المعارضة المناهضة للنظم الحاكمة وهى القضية التى ظلت طويلاً حاكمة لعلاقات السودان مع دول جواره التسع.

وتحتفظ السودان بعلاقات جيدة مع النظام السياسى الإيرانى وهى العلاقات التى أدت فى بعض الأحيان إلى مزيد من توتر العلاقات بين السودان ودول جوارها الإقليمى وكذلك مع العالم الغربى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن هناك علاقات متنامية بين الصين والسودان فى العديد من المشروعات الاقتصادية فى مجالات البترول والتشييد والبناء والتجارة.

والعلاقات السودانية المصرية تدخل فى المسار العام للعلاقات السودانية مع دول جوارها حيث تشهد علاقات الجانبين مراحل ازدهار وانحسار ارتباطاً بطبيعة علاقات النظم على الجانبين وأوضاعهما الداخلية وارتباطاتهما الإقليمية والدولية. والطابع العام للعلاقات هو التساند والتعاون بفعل المصالح المشتركة للدولتين والإدراك العام أنْ الطرف الآخر شريك وسند استراتيجى عند الحاجة وهو أمر برهنت عليه العديد من المواقف الإيجابية من كل طرف تجاه الطرف الآخر.

السودان عضو فى جامعة الدول العربية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، الهيئة الحكومية للتنمية، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة المؤتمر الإسلامى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، مفوضية حوض بحيرة تشاد، مبادرة حوض النيل.

المغرب
Morocco

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: المملكة المغربية.

العاصمة: الرباط.

الموقـــع: يحدها غرباً المحيط الأطلنطي، وشمالاً البحر المتوســـط، وشـــرقاً الجزائر، وجنوباً الصحراء الغربية (أو موريتانيا – بحسب قبول أول رفـــض دعوى مغربية الصحراء).

المساحة الإجمالية: 446,550 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 33,241,259 نسمة (وفقا لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: العرب والبربر (99.1%)، واليهـــود وأجنـــاس أخـــرى (0.9%).

الأديان: المسلمون (98.7%)، والمسيحيون (1.1%)، واليهود (0.2%).

اللغات: العربية (لغة رسمية)، واللهجات البربرية، والفرنسية

تاريخ الاستقلال: 2 مارس 1956 .

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 4400 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: درهم مغربى.

التاريخ القديم

قبل بدء انتشار الإسلام في المغرب منذ منتصف القرن السابع تعاقب على بعض المناطق التي تشملها المغرب حالياً الفينيقيون ثم الرومان، ومع بداية القرن الثامن كانت المغرب قد دخلت في الإسلام ومنها انطلقت جيوش المسلمين بقيادة طارق بن زياد لتعبر مضيق جبل طارق وتصل إلى أسبانيا، ومنذ نهاية القرن الثامن تعاقب على حكمها الأدارسة ثم المرابطون ثم الموحدون ثم المارينيون ثم السعديون ثم الأشراف العلويون.

الاستعمار والاستقلال

رغم أن أطماع الدول الأوروبية في المغرب قديمة وتعود إلى القرن الخامس إلا أنها تزايدت بشكل ملحوظ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكانت فرنسا التي احتلت الجزائر عام 1830 أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بفرض سيطرتها على المغرب، ولتحقيق هذا الهدف قامت بإبرام عدة اتفاقيات مع الدول الاستعمارية التي دخلت حلبة التنافس على المنطقة؛ فوقعت اتفاقاً مع إيطاليا تعهدت فيه بعدم منازعتها ليبيا، ووقعت آخر مع بريطانيا عام 1904 تعهدت فيه بعدم منازعتها مصر والسودان، كما التزمت فرنسا باستمرار وضع طنجة كميناء دولي حر، وأقرت باستمرار سيطرة أسبانيا على مناطق المغرب الشمالية، ووقعت الدولتان اتفاقاً بهذا الخصوص، وفي مقابل ذلك أقرت الدول الثلاث (أسبانيا وإيطاليا وبريطانيا) لفرنسا بحقها في مد نفوذها إلى المغرب. وفي نوفمبر 1911 وقعت فرنسا اتفاقاً مع ألمانيا تنازلت لها بمقتضاه عن قطعة أرض واسعة في الكونغو مقابل إقرار ألمانيا بفرض الحماية الفرنسية على المغرب. وفي عام 1912 تم توقيع معاهدة حماية بين حكومة فرنسا وسلطان المغرب، وتعيين مقيم فرنسي عام في المغرب. وهكذا وقع المغرب تحت سيطرة دولتين استعماريتين. وفي عام 1923 تقرر وضع ميناء طنجة تحت نظام دولي خاص.

وعلى إثر فرض السيطرة الفرنسية على المغرب بدأت تبرز حركة المقاومة الوطنية التي اتخذت أبعاداً عديدة مثل ممارسات الاحتجاج والمقاومة المسلحة والعمل السياسي؛ ففي عام 1923 اندلعت انتفاضة مسلحة في المناطق الشمالية بقيادة عبد الكريم الخطابي الذي أعلن قيام جمهورية القبائل في الريف، وكادت تلك الحركة أن تنهي الاحتلال الأسباني لتلك المناطق لولا تدخل القوات الفرنسية التي قدمت الدعم والمساعدة للأسبان مما أدى إلى وضع نهاية لحركته ونفيه.

وإلى جانب المقاومة المسلحة تشكلت جمعيات سياسية لمقاومة الاستعمار، منها جمعية أسسها علال الفاسي في مدينة فاس عام 1926 وعرفت باسم اتحاد الطلاب، وجمعية أسسها أحمد بلافريج في مدينة الرباط وعرفت باسم جمعية حماة الصدق، وقد اندمجت الجمعيتان عام 1927 في جمعية واحدة باسم العصبة المغربية، ثم تغير اسمها عام 1929 إلى كتلة العمل الوطني.

وفي عام 1930 أصدرت فرنسا المرسوم المعروف بالظهير البربري بهدف ضرب وحدة الشعب المغربي من خلال خلق وتعميق الخلافات بين العرب والبربر، وإثر إصدار هذا المرسوم تصاعدت حدة أعمال المقاومة وبخاصة في المناطق الجنوبية مما دفع فرنسا إلى إدخال تعديلات على المرسوم بعد نحو أربع سنوات من إصداره وبعد أن مارست شتى صور القمع والقهر ضد الحركة الوطنية. وفي مارس 1937 قامت بحل كتلة العمل الوطني، وقد تشجعت السلطات على اتخاذ تلك الخطوة بعد ضعف الكتلة لحدوث انشقاق داخلها، وعلى إثر ذلك تأسس في العام نفسه الحزب الوطني الذي ضم أعضاء الكتلة المنحلة. ونظراً لتمدد نشاط الحزب واتساع دائرة مؤيديه قامت السلطات الفرنسية بحله ونفي زعيمه إلى خارج البلاد في أواخر العام نفسه.

وخلال الحرب العالمية الثانية وقف الشعب المغربي إلى جانب فرنسا على أمل أن تحقق مطالبه في الاستقلال بعد انتهاء الحرب، إلا أن فرنسا تجاهلت كل

ذلك واستمرت في سياساتها القديمة، فبادرت الحركة الوطنية عام 1943 بتأسيس حزب سياسي جديد هو حزب الاستقلال الذي ضم أعضاء الحزب الوطني السابق وفئات مختلفة من الشعب المغربي، وقد ركز الحزب في أنشطته على المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وإقامة نظام دستوري فيه، وتزعمه علال الفاسي، وحظيت أنشطته بمباركة السلطان محمد بن يوسف، ولذلك سعت السلطات الفرنسية إلى تحجيم أنشطة الحزب، فأجبرت السلطان على إصدار تصريح في يناير 1951 يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال، وهو ما اتخذته السلطات الفرنسية ذريعة لشن حملة واسعة من الاعتقالات في صفوفه، ثم قامت في أغسطس عام 1953 بعزل السلطان محمد بن يوسف (الذي أصبح رمزاً للمقاومة الوطنية) ونفيه إلى جزيرة كورسيكا وبعدها إلى مدغشقر وتنصيب محمد بن عرفة مكانه، وذلك بعد قيام الجلاوي (وهو من زعماء القبائل الأقوياء) بإيعاز من فرنسا بحمل بعض الشخصيات المغربية من خلال أساليب الضغط والإكراه على التوقيع على عريضة تطالب بعزل الملك.

وهكذا ازدادت هيمنة فرنسا على شئون الحكم، ولكن حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال تصاعدت، خصوصاً بعد تشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي اتخذ من العمل المسلح ضد السلطان محمد بن عرفة استراتيجية له، كما ظهر تنظيم آخر هو الاتحاد العام المغربي للشغل الذي قام بدور مهم في النضال من أجل الاستقلال.

ومع استمرار تصاعد الحركة الوطنية بدأت فرنسا تفرج عن قادة حزب الاستقلال عام 1954 ، ثم قبلت الدخول في مفاوضات معهم، وسمحت بعودة السلطان محمد بن يوسف من منفاه، خاصة أن الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عام 1955 أكدت أن السلطان محمد هو رمز النضال الوطني، ثم دخلت في مفاوضات معه انتهت بإعلان استقلال المغرب في مارس 1956 كمملكة يتولى عرشها

السلطان محمد الذي بات يعرف بالملك محمد الخامس. وفي أبريل تم توقيع اتفاق بين المغرب وأسبانيا تم بموجبه إنهاء الاحتلال الأسباني للمنطقة الشمالية. وفي أكتوبر أعلنت الدول الأعضاء في الإدارة الدولية لطنجة إلغاء الإدارة الدولية وإعادة طنجة إلى المغرب.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في نوفمبر 1956 قام الملك بتشكيل جمعية وطنية استشارية مكونة من 76 عضواً معينين من قبله، وفي مايو 1958 أصدر الملك مرسوماً ملكياً تضمن تحديد الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم، كما تضمن تأسيس جمعية وطنية استشارية تتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي تمتعت بها الجمعية السابقة، وفي نوفمبر 1960 أصدر الملك ظهيراً تم بموجبه تأسيس مجلس دستوري من 78 عضواً، وأنيطت به مهمة صياغة مشروع دستور للمملكة المغربية.

وعقب وفاة الملك محمد الخامس في فبراير 1961 وتولي الملك الحسن الثاني العرش من بعده استمرت عملية تأسيس هياكل النظام السياسي؛ ففي يونيو أصدر الملك القانون الأساسي المؤقت للدولة، وفي أكتوبر 1962 صدر أول دستور للمملكة المغربية بعد أن وافق عليه الشعب بأغلبية ساحقة في استفتاء عام، وتضمن هذا الدستور كثيراً من المواد التي جسدت محورية دور الملك في الحياة السياسية. وفي عام 1963 تشكل البرلمان بمجلسيه (مجلس النواب ومجلس المستشارين) طبقاً للدستور، إلا أن هذا البرلمان لم يستكمل مدته الدستورية، حيث قام الملك بحله وتعليق الدستور وإعلان حالة الطوارئ في البلاد في منتصف عام 1965 وذلك إثر أعمال العنف التي شهدتها الدار البيضاء.

واستمر هذا الوضع حتى عام 1970 حين أعلن الملك انتهاء حالة الطوارئ، وتم إصدار دستور جديد للبلاد وسع كثيراً من السلطات والصلاحيات التنفيذية والتشريعية المخولة للملك مقارنة بدستور عام 1962، وهو ما جعل من الملك

محور النظام السياسي ومركز السيطرة فيه. وفي إطار دستور 1970 تم تشكيل مجلس نيابي جديد في أغسطس من العام نفسه، ولكن هذا المجلس لم يستمر طويلاً، حيث جاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في الصخيرات في يوليو 1971 لتدفع الملك إلى تعطيل الحياة السياسية والدستورية من جديد.

وفي عام 1972 تم إصدار دستور جديد للبلاد ليكون ثالث دستور منذ الاستقلال، وقد حاول هذا الدستور الموازنة بين السلطات والصلاحيات الكثيرة التي خولها للملك، وتحقيق حد أدنى من التوازن بين السلطات، وإعادة بعض الاعتبار لبعض مؤسسات الدولة وبخاصة البرلمان إلا أن نصوص الدستور لم تترجم بصورة فعلية على صعيد الممارسة السياسية، حيث استمر الملك هو القوة المسيطرة على مقاليد الحياة السياسية. وظل الدستور الجديد مجمداً من الناحية العملية حتى عام 1977، وخصوصاً بعد المحاولة الانقلابية التي استهدفت الملك بالهجوم على طائرته في أغسطس 1972، والاشتباكات العنيفة التي جرت بين قوات الأمن وأنصار المعارضة في بعض المدن عام 1975. كل هذه التطورات أدت إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ رغم عدم إعلانها رسمياً.

وفي يونيو 1977 تم إجراء أول انتخابات برلمانية بالاستناد إلى دستور 1972، حيث يعتبر برلمان 1977 أول برلمان يستكمل مدته الدستورية منذ الاستقلال، كما أن الانتخابات التي أفرزته كانت أول انتخابات تشارك فيها كل الأحزاب السياسية، حيث كانت بعض أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات في مرحلة ما بعد الاستقلال، ثم جرت انتخابات عام 1984 لتشكيل برلمان جديد.

وعندما حل موعد الانتخابات التالية عام 1990 تأجلت نظراً لظروف حرب الخليج وأحداث الجزائر. وفي هذا السياق جرت اتصالات بين الحكم والمعارضة أسفرت عن تعديل الدستور في سبتمبر 1992، وتضمنت التعديلات إدخال بعض الإصلاحات السياسية مثل توسيع نشاط الحكومة، وتدعيم مكانة رئيس الوزراء

(الوزير الأول)، وتدعيم دور البرلمان في ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، ثم بدأ التحضير للانتخابات البرلمانية التي جرت جولتها الأولى في يونيو 1993 بمشاركة جمع الأحزاب، وكانت نتيجة تلك الجولة مفاجئة، إذ حصل حزبا المعارضة الرئيسيين وهما الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال على أكبر عدد من المقاعد؛ فقد حصد الأول 48 مقعداً، وحصل الثاني على 43 مقعداً، وفي المقابل تراجع مركز الأحزاب المعروفة بولائها للقصر وفي مقدمتها الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار، ولكن النتائج كانت مختلفة في الجولة الثانية التي جرت في سبتمبر 1993 لانتخاب ثلث أعضاء البرلمان بواسطة أعضاء المجالس القروية والبلدية والغرف التجارية وممثلي العمال، ففي تلك الجولة فازت أحزاب كتلة الوفاق الموالية للقصر مما انعكس على النتائج النهائية للانتخابات.

ورغم ذلك فإن أيا من الكتلتين الرئيسيتين لم يتمكن من الحصول على أغلبية تؤهله لتشكيل الحكومة، ومع ذلك فقد دعا الملك أحزاب المعارضة لتشكيل الحكومة، وتولي جميع الحقائب الوزارية عدا منصب رئيس الوزراء وحقائب الداخلية والخارجية والعدل، إلا أن أحزاب المعارضة لم تتوصل إلى قرار حاسم بهذا الشأن، كما أنها لم تتجاوب مع عرض آخر للملك وهو دعوة الكتلتين الرئيسيتين لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك فإن الحوار بين الحكومة والمعارضة لم ينقطع بشأن مشاركة أحزاب المعارضة في الحكومة، وتجاوب الملك مع هذه الأجواء خاصة أن أحزاب المعارضة قد بدت أكثر مرونة في مواقفها وتصوراتها مما شجع القصر على تحقيق نوع من الإصلاح السياسي، في ظل متغيرات عديدة داخلية وإقليمية ودولية قد جعلت من الإصلاح ضرورة ملحة.

وبدأت سلسلة الإصلاحات بإدخال تعديلات على الدستور في سبتمبر 1996، وتضمنت تلك التعديلات إقامة برلمان من مجلسين هما مجلس النواب (ويتم انتخاب جميع أعضائه بطريقة مباشرة) ومجلس المستشارين (ويتم انتخاب أعضائه بشكل

غير مباشر). وبعد إقرار هذه التعديلات الدستورية في استفتاء شعبي في سبتمبر 1996 أجريت الانتخابات المحلية في يونيو 1997، ثم انتخابات مجلس النواب في نوفمبر 1997، ثم انتخابات مجلس المستشارين في ديسمبر 1997. وهكذا شهد المغرب مجموعة من الإصلاحات التدريجية في تسعينيات القرن العشرين تبلورت مع إنشاء برلمان من مجلسين عام 1997، وتجدر الإشارة إلى أنه في 30 يوليو 1999 وصل الملك محمد السادس إلى الحكم عقب وفاة والده الملك الحسن الثاني، وقد عمل على استكمال مسار الإصلاح الذى بدأه والده. وهو ما أكدته الانتخابات البرلمانية عام 2002 والانتخابات المحلية في 2003.

وبخصوص العلاقات المدنية- العسكرية يمكن القول بأنه منذ المحاولتين الانقلابيتين اللتين استهدفتا النظام الملكي في عامي 1971 و1972 لم يشهد المغرب حدوث أية محاولات للإطاحة بالنظام من قبل الجيش. وثمة عدة عوامل تفسر هذا الوضع منها قيام القصر بإجراء محاكمات واسعة في أعقاب المحاولتين السابقتين كان من نتيجتها إصدار أحكام بالإعدام والسجن لمدد مختلفة على عدد من الضباط الذين أدينوا بالتورط فيهما، كما يتم تطهير الجيش من العناصر المناوئة أولاً بأول، فضلا عن انخراط الجيش في مواجهات مسلحة مع جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية منذ عام 1976 مما جعل الجيش بعيداً بشكل ما عن الساحة السياسية.

نظام الحكم

المغرب دولة ملكية تأخذ بالنظام الملكي الوراثي وفقاً للدستور الذي يقوم على الشريعة الإسلامية، ويستوحى قوانينه الوضعية من النظامين القانونيين الفرنسي والمغربي. ويرأس الحكومة رئيس الوزراء (الوزير الأول) الذي يقوم الملك بتعيينه مع أعضاء حكومته.

ويتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس المستشارين ومجلس النواب، ومجلس المستشارين هو المجلس الأعلى، ويتكون من 270 عضواً ينتخبهم أعضاء

المجالس المحلية والمنظمات المهنية ونقابات العمال، وتمتد فترة ولاية كل عضو إلى 9 سنوات، ويتم تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات، ومجلس النواب هو المجلس الأدنى، ويضم في عضويته 325 نائباً يتم اختيار 295 منهم بالاقتراع الشعبي، وتقوم كل دائرة انتخابية باختيار أكثر من ممثل عنها، ويتم تخصيص 30 مقعداً للنساء. ومدة ولاية المجلس 5 سنوات.

وتتمثل السلطة القضائية في عدة مستويات من المحاكم على رأسها المحكمة العليا التي يقوم الملك بتعيين قضاتها بناء على توصية المجلس الأعلى للقضاء.

ويشكل التعدد الحزبي أحد ملامح النظام السياسي منذ الاستقلال، حيث ينص الدستور على عدم مشروعية نظام الحزب الواحد، خاصة أن بعض الأحزاب السياسية المهمة قد ظهرت إلى حيز الوجود في مرحلة ما قبل الاستقلال، وقامت بدور مهم في الحركة الوطنية، ومن هذه الأحزاب حزب الاستقلال. وقد تجاوز عدد الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا ستة عشر حزبا يندرج عدد منها في إطار ثلاث كتل حزبية رئيسية، هي الكتلة الديمقراطية وكتلة أحزاب الوفاق الوطني وأحزاب الوسط.

وتمثل الكتلة الديمقراطية المعارضة، وتضم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الشعبي الديمقراطي. وتمثل كتلة أحزاب الوفاق الوطني الأحزاب الموالية للقصر، وتضم الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي. وتضم أحزاب الوسط التجمع الوطني للأحرار والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحركة الوطنية الشعبية، وبالإضافة إلى تلك الأحزاب المنضوية في كتل حزبية فإن هناك أحزابا أخرى معظمها أحزاب صغيرة. ويحظر النظام تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، وإن كان قد سمح للإسلاميين بخوض الانتخابات البرلمانية. وعموماً فإن عددا من الأحزاب يعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من سلبيات ضعف

القواعد الاجتماعية للأحزاب، وتعرض بعضها للانشقاقات، وافتقارها إلى الديمقراطية الداخلية، وضعف قيادات الصف الثاني.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وعلى الصعيد الدولي، تحتفظ المغرب بعلاقات متميزة تاريخياً مع فرنسا في المجالات الاقتصادية والثقافية، حيث تحتفظ فرنسا بتسع معاهد ثقافية تنتشر في مدن الرباط والدار البيضاء وغيرها من المدن المغربية الكبرى، ويسعى الفرنسيون إلى إنشاء جامعة فرنسية بالمملكة المغربية، كما أن هناك تعاون أمني بين الطرفين فيما يتصل بقضايا مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وعلى ذات الصعيد تنامت العلاقات المغربية الأمريكية منذ التسعينيات من القرن العشرين وهو أمر تصاعدت وتيرته منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث شهدت السنوات التالية زيارات متبادلة واتفاقات تعاون في المجالات الأمنية والعسكرية حيث استقبلت المغرب خلال عام 2006 وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسيفلد في زيارة رسمية أجرى خلالها مباحثات مع الملك محمد السادس وكبار القادة العسكريين، تركزت على قضايا الأمن الإقليمي، وتطوير التعاون العسكري بين المغرب والولايات المتحدة وكذلك مع الحلف الأطلسي في إطار ما يعرف بالحوار المتوسطي، تعزيزاً لدور المغرب في مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة.

ومن ناحية أخرى يعترض المغرب على سيطرة أسبانيا على مدينتي سبتة ومليلة الساحليتين ومياههما الإقليمية، كما لم يحدث تقدم في المفاوضات بين الجانبين منذ أن رفض المغرب قرار أسبانيا عام 2002 بتحديد خط يفصل بين حدودهما البحرية في جزر الكنارى، ومن ناحية ثالثة تعد المغرب أهم الدول الطاردة للمهاجرين بطرق غير قانونية من شمال أفريقيا إلى أوروبا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تحتفظ المملكة المغربية بشبكة علاقات جيدة مع كثير من دول القارة، حيث تقدم المملكة مساعدات في المجالات الأمنية والعسكرية لبلدان

القارة، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد جمدت عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام 1982 ولم تنضم إلى الاتحاد الأفريقي احتجاجاً على اعتراف المنظمتين بالجمهورية الصحراوية (الصحراء الغربية)، حيث تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أكبر المشكلات التي واجهت النظام المغربي منذ عام 1976، وهو العام الذي انسحبت فيه أسبانيا من المنطقة مما أدى إلى تدويل القضية، ولا تزال هذه المشكلة قائمة رغم تعدد محاولات الوساطة الإقليمية والدولية لحلها، وكان من أبرزها جهود الأمم المتحدة التي قادها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الذي اختاره الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً له في الصحراء الغربية، وقد نجح بيكر في إقناع الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو بالقبول بإجراء استفتاء في الإقليم الصحراوي يتحدد على ضوء نتائجه مستقبل الإقليم، ومع ذلك لم يجر هذا الاستفتاء في موعده في ديسمبر 1998، ولم تنجح محاولات إجرائه بعد ذلك حتى الآن (2007) بفعل رفض الأطراف المعنية الوساطات الدولية، واستمرت عمليات تأجيله فى ظل تبادل الاتهامات بين كل من المملكة المغربية والبوليساريو بعدم الامتثال للشرعية الدولية. ورغم اعتراف جمهورية جنوب أفريقيا بالجمهورية الصحراوية على نحو أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، إلا أنه بفعل الجهود المغربية تراجعت بعض الدول عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وسحبت دول أخرى اعترافها بها على نحو رآه البعض مؤشراً على إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة فى إطار حكم ذاتى للبوليساريو وسيادة مغربية، على أن هذا الحل يظل رهين العلاقات المغربية الجزائرية، حيث تعد الجزائر السند الرئيسي لجبهة البوليساريو.

المملكة المغربية عضو في جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربى، الاتحاد الأفريقى، جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى.

موريتانيا
Mauritania

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

العاصمة: نواكشوط.

الموقع: تقع في غرب أفريقيا، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال المملكة المغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق والجنوب الشرقي مالي، ومن الجنوب الغربي السنغال.

المساحة الإجمالية: 1,030,700 كم^2.

عدد السكان: 3,270,065 نسمة حسب تقديرات يوليو 2007.

الجماعات الإثنية: تتعايش أعراق عديدة منها العرب ويشكلون الأغلبية، والتكرور الناطقون بالفلانية، والسوننكي، والولوف.

الأديان: المسلمون 100%، وينص الدستور على أنه دين الدولة والمجتمع.

اللغات: اللغة العربية وهي اللغة الرسمية، و"الفلانية" و"السوننكية" و"الولفية"، وتعد الفرنسية لغة عمل مع اللغة العربية بوصفها اللغة الأم.

تاريخ الاستقلال: 28 نوفمبر 1960 عن فرنسا.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2600 دولار (عام 2006).

معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي: 19% (عام 2006).

العملة الوطنية: أوقية.

التاريخ القديم

تظهر البحوث الأثرية أن مجموعات بشرية كانت تقطن البلاد منذ العصور الحجرية، إذ إن الموقع الجغرافي لها وتعدد ثرواتها الطبيعية جذب جماعات عديدة للاستقرار بها؛ ففي القرن الثامن الميلاد كانت تتعايش فيها مجموعات هي نفسها المتواجدة اليوم، ومنها قبائل "صنهاجة" وهم بدو رحل، و"البافوريون" ويمتهنون الزراعة، و"البمبارة" و"الولوف" ويمتهنون الزراعة كذلك في الوديان وعلى ضفاف الأنهار، و"الفلان" ولهم أصول شرقية ويعنون بالرعي.

وفي الألفية الثانية نزحت قبائل "بني معقل" العربية إلى جنوب البلاد، وعرفت المنطقة العديد من الدول والممالك القوية ومنها "مملكة غانا" التي يعود تأسيها إلى القرون الأولى بعد الميلاد وعاصمتها "كومبي صالح"، وتقع اليوم في منطقة "الحوض الشرقي" بموريتانيا، وكذلك دولة "صنهاجة" وعاصمتها "أوداغشت" الواقعة في منطقة "الحوض الغربي"، ودولة "المرابطين" التي امتدت من نهر السنغال حتى نهر "الابر" بشمال الأندلس وعاصمتها الجنوبية "آزوكي" بمنطقة "آدرار"، وكذلك "مملكة مالي" التي زارها "ابن بطوطة" وتحدث عن عظمة ملكها، ومملكة "الصنغاي" التي زارها "الحسن الوزاني" المعروف بـ"ليون الأفريقي".

كما تأسس بالمنطقة العديد من الإمارات العربية في القرن السابع عشر، وقد ازدهرت تجارة القوافل بها، وكانت تربط بين شمال أفريقيا والسودان، وهو ما ساهم في تأسيس العديد من المدن التي كان لها إشعاع في قلب الصحراء كمدن "ولاتة" و"تيشيت" و"وادان" و"شنقيط"، وللمكانة التاريخية للمدن المذكورة أدرجتها "منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم" في لائحة التراث العالمي.

الاستعمار والاستقلال

تم غزو البلاد عام 1903 من جانب فرنسا للربط بين المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا "الجزائر" وجنوبها في السودان الغربي "السنغال" و"مالي"،

وللتصدي للمقاومة الباسلة التي كانت تنطلق من البلاد وهو ما تجسد فترة الاستعمار في "حركة محمد الأمين ادارمى" والتي شارك فيها سكان المناطق الجنوبية حيث جهاد "بكار ولد أسويد أحمد" و"الشيخ ماء العينين" و"أهل عبدوكه" وغيرهم من المقاومين الأبطال، إلا أن البعض كاتب المستعمر عام 1933 رغم رفض الانصياع لسياسته الثقافية والاجتماعية، حيث لم يكونوا يقبلون الالتحاق بمدارسه ولا الامتزاج مع جنوده أوالانخراط في جيشه.

وفي النصف الثاني من عقد الأربعينيات من القرن العشرين هبت في أفريقيا رياح العمل السياسي على إثر الحرب العالمية الثانية وتأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة التي أعطت حق المشاركة السياسية، وعليه انقسمت الساحة السياسية إلى قطبين حيث مثَّل الفرنسي "إيفون رزاك" اليمين، بينما مثَّل اليسار "احمد ولد حرمة ولد ببانة". وفي إنتخابات عام 1946 التشريعية اختير "ولد ببانه" كممثل لموريتانيا في البرلمان الفرنسي. وفي عام 1948 قام أحمد ولد حرمة بتأسيس حزب الوفاق الوطني الذي قام بدور في تعبئة قطاعات من الشعب خلفه.

إلا أن اليمين الذي أسس في سنة 1947 "حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني" انتصر على "حزب الوفاق الموريتاني" الذي أسسه اليسار في عام 1950 في الانتخابات البرلمانية. وفي 1951 أصبح "سيدي المختار ولد يحيي انجاي" نائباً في البرلمان الفرنسي. وقد أثارت إعادة ترشيح اليمين المعتدل لـ"سيدي المختار ولد يحيي انجاي" حفيظة بعض أنصاره من الشباب فخرجوا من الحزب وأسسوا "رابطة الشبيبة الموريتانية" التي انبثق منها حزب النهضة في عام 1958، وفي ذات الأثناء كان أحمد ولد حرمة قد لجأ إلى القاهرة في عام 1956 وانضم إلى حركة التحرر المغاربية، ثم عاد واستقر في المغرب الأقصى بعد حصوله على الاستقلال عن فرنسا، وقام بتشكيل جيش من المتطوعين لمقاومة المستعمر.

وقد قامت فرنسا في يونيو 1956 بإصدار قانون حصلت موريتانيا بموجبه على شكل من أشكال الحكم الذاتي، حيث تقرر إنشاء مجلس حكومي تنتخبه الجمعية الإقليمية دون أن يكون أعضاء المجلس مسئولين أمام الجمعية. وفي مارس 1957 جرت أول انتخابات للجمعية الإقليمية الموريتانية. وفي مايو تشكلت حكومة برئاسة المختار ولد داده. ومع تعدد المشاريع المطروحة بشأن مستقبل الكيان الموريتاني برز مشروع تأسيس دولة وطنية مستقلة، وتشكلت تنظيمات سياسية داعمة لهذا المشروع منها حركة الشبيبة الموريتانية وحزب النهضة الوطنية.

وإثر عودة الجنرال ديغول عام 1958 أجري استفتاء للاختيار بين الاستقلال أو البقاء داخل الاتحاد الفرنسي، وقد جاءت نتائج الاستفتاء لصالح البقاء في "الاتحاد الفرنسي"، اذ صوت 94% لصالحه. وفي 22 مارس 1959 تم وضع أول دستور لموريتانيا يحدد معالم "جمهورية برلمانية". وفي 28 نوفمبر 1960 تم منحها الاستقلال، وأصبح المختار ولد داداه أول رئيس للبلاد.

التطور السياسي بعد الاستقلال

خلال الفترة من 1961 حتى 1978 تم إقرار أول "نظام رئاسي" معدل يتمتع فيه رئيس الدولة بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. وفي يوينو 1965 تم التحول إلى نظام الحزب الواحد "حزب الشعب الموريتاني"، والذي أعطي صلاحيات فوق صلاحيات أجهزة الدولة والادارة.

وقد واجه نظام ولد داداه معارضة يسارية ووطنية تمثلت في "حزب الكادحين" الذي تأسس عام 1973، وقد حاول الحزب الحاكم الاستجابة لمطالب الكادحين عبر تأميم بعض شركات الحديد، واستحداث عملة وطنية سميت بـ"الأوقية"، ومراجعة الاتفاقيات العسكرية مع المستعمر، إلا أن دخول النظام في حرب أهلية بسبب الصحراء الغربية منذ عام 1975 فاقم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ودفع الجيش للتدخل لإنقاذ البلاد، وبعد العديد من الاضطرابات

الناجمة عن تعدد الأجنحة داخل الجيش، والتي أدت إلي إنقلاب عسكري بقيادة ولد محمد سالك عام 1978م ثم الإطاحة به في غضون عام بانقلاب آخر بقيادة محمد محمود ولد لولي عام 1979م، استقر الأمر نسبياً في يناير 1980 للرئيس المقدم "محمد خونا ولد هيداله" الذي كون في ديسمبر من نفس السنة حكومة من المدنيين، ووضع مشروع دستور يكفلّ التعددية السياسية، وأجرى العديد من الإصلاحات القانونية، من أهمها تبني الشريعة الإسلامية، ومحاربة العبودية وتجريمها، والسعي للقضاء على الرشوة، وغرس وتجذير القيم القومية والوطنية كبديل عن الانتماءات الضيقة، إلا أن تلك المشروعات لم تر النور حيث أطاح انقلاب عسكري قاده العقيد معاوية ولد الطايع في 12 ديسمبر 1984 بحكم ولد هيداله.

وقد اتخذ ولد الطايع خطوات إصلاحية على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ فشرع في تنفيذ برنامج اقتصادي للإصلاح الهيكلي، وتحقيق انفراجة ديمقراطية من خلال إقامة مجالس بلدية منتخبة على مستوى عواصم الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية والبلديات الريفية؛ ففي سنة 1986 تم إجراء أول انتخابات محلية لـ "العمد" في "البلديات" وعواصم الولايات (المحافظات)، وتم توسيعها في يناير 1987 لتشمل 32 مقاطعة قبل أن تعمم على جميع المدن والقرى والأرياف عام 1988، إلا أن النظام تعرض في سنواته الأولى للعديد من المحاولات الانقلابية، وواجه مصاعب الأزمة الحدودية بين "السنغال" و"موريتانيا" في أبريل 1989.

كذلك دفعت التحولات الدولية إلى الأخذ بالتعددية السياسية في أبريل 1991، وإصدار دستور يوليو 1991، ووضع قوانين تكفل حرية تشكيل الأحزاب، وإجراء انتخابات رئاسية فى يناير 1992 تنافس فيها أربعة مرشحين، وفاز فيها معاوية ولد الطايع بنسبة 62 % من الأصوات حسب البيانات الرسمية. وفي مارس من نفس السنة أجريت انتخابات تشريعية قاطعتها أغلب الأحزاب احتجاجا على التزوير الذي وقع في الانتخابات الرئاسية مما مكن الحزب الحاكم من الحصول على نحو

84% من إجمالي المقاعد في البرلمان، وفي عامي 1994 و1995 جرت حملة اعتقالات واسعة لأنصار التيارين الإسلامي والبعثي.

وفي أكتوبر 1996 أجريت ثاني انتخابات برلمانية في البلاد منذ إقرار نظام التعددية شارك فيها "الحزب الجمهوري" الحاكم و15 حزباً سياسياً وأكثر من 50 قائمة مستقلة، حيث حصل الحزب الحاكم على 88% من المقاعد، وحصل "المستقلون" والذين هم في الغالب من أنصار الحزب الحاكم المتذمرين من ترشيحاته، وكذلك بعض أحزاب الظل على أغلب المقاعد الباقية، في حين فاز الحزب المعارض الوحيد في البرلمان "حزب العمل من أجل التغيير" بمقعد واحد فقط، كما أجريت انتخابات رئاسية في 1997 قاطعتها أحزاب المعارضة وحصل فيها الرئيس الحاكم على نحو 90% من الأصوات حسب البيانات الرسمية.

وفي 2001 جرت انتخابات تشريعية شارك فيها 13 حزباً سياسياً، وحصل فيها الحزب الحاكم على 64 مقعداً، وحصل بعض أحزاب الظل المعروفة بأحزاب الأغلبية الرئاسية على ستة مقاعد، ثلاثة منها لـحزب "التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة"، وثلاثة لـ "حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم"، وحصلت المعارضة على بعض المقاعد، منها أربعة مقاعد لـ"حزب العمل من أجل التغيير"، وثلاثة مقاعد لـ"اتحاد قوى التقدم" وثلاثة لـ "اتحاد القوى الديمقراطية"، في حين حصل حزب "الجبهة الشعبية" على مقعد واحد.

وفي مايو 2003 جرت اعتقالات واسعة في صفوف "الإسلاميين" و"القوميين"، وتم إغلاق مكاتب المنظمات الإسلامية العاملة في الساحة، وهو ما دفع بعض الضباط إلى القيام بمحاولة انقلابية في الثامن من يونيو 2003 لجأ أغلبهم على إثرها إلى الدول المجاورة مكونين تنظيماً يهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة أطلقوا عليه إسم "فرسان التغيير".

وقد زعزعت المحاولة النظام مما انعكس على انتخابـات نـوفمبر 2003، والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 60%، وحصل فيها الـرئيس الحـاكم علـى 66% من الأصوات، والرئيس السابق "محمد اخونا ولد هيدالـة" المـدعوم مـن "الإسلاميين" و"حزب اتحاد قوى التقدم" على نحو 19% من الأصوات.

وفي أغسطس 2004 جرت اعتقالات واسعة على خلفية إشاعة عن محاولـة انقلابية، وقد شملت الاعتقالات الرئيس السابق "محمد اخونا ولد هيدالة" وأفراداً من "الحركة الإسلامية". وفي الثالث من يونيو 2005 تعرضت ثكنة من ثكنات الجيش لهجوم مسلح تبنته الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وفي أغسطس 2005 نجحت مجموعة من قادة المؤسسة العسكرية – بقيـادة العقيد أعلى ولد محمد فال – في الإطاحة بنظام حكم ولد طايع، وأعلـن المجلـس العسكري للعدالة والديمقراطية إثر وصوله للسلطة في 3 أغسطس 2005 عن نيته توفير الظروف الملائمة للديمقراطية، وإعادة الحكم للمدنيين في أمد أقصاه عامـان يتم خلالهما تنظيم انتخابات حرة لا يشارك فيها أي عضو من "المجلس العسكري" أو الحكومة الانتقالية.

وكبادرة حسن نية أعلن المجلس عـن إطـلاق سـراح بعـض المعتقلـين السياسيين، وقام بتنظيم سلسلة من النقاشات حول القضايا المطروحة على الـساحة والمتعلقة بالعدالة والحكم، وهو ما أسفر عن تشكيل لجنة مستقلة للإشـراف علـى الانتخابات، وما تلى ذلك من تنظيم انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسـية تميـزت بالشفافية والنزاهة. وفي 25 يونيو 2006 تم تعديل دستور 1991 بموافقـة 96% من الأصوات، وبنسبة مشاركة تجاوزت 76%، وهو ما اعتبر مؤشراً على التأييد الشعبي، ومنح المشروعية السياسية للمجلس العسكري.

وفي 19 نوفمبر 2006 تم تنظيم انتخابات محلية لوحظ خلالها انـه علـى الرغم من استمرار المرجعيات التقليدية والولاءات الضيقة اسـتطاعت الأحـزاب

السياسية الحصول على 58% من إجمالي مقاعد المجالس المحلية وذلك بحصولها على 2151 منصباً من مناصب المستشارين البلديين من أصل 3688 مستشاراً، وهو امر يرجع فى جانب منه إلى اعتماد كثير من هذه الأحزاب فى ترشيحاتها على الولائات الأولية.

في 19 نوفمبر 2006 تم تنظيم انتخابات شاركت فيها أغلب الأحزاب، وانتهت بوصول 12 حزباً للبرلمان، حيث حصلت أحزاب المعارضة التقليدية والمعروفة بـ"ائتلاف قوى التغيير" على العديد من المقاعد، فمثلا حصل "حزب تكتل القوى الديمقراطية" على (16 مقعداً بالبرلمان) و"حزب اتحاد قوى التقدم" على 9 مقاعد، والتحالف الشعبي على 5 مقاعد، و"حزب حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم) " على ثلاثة مقاعد والجبهة الشعبية على مقعد واحد.

أما أحزاب الظل المعروفة فى فترة الحكم السابق بأحزاب الأغلبية الرئاسية فقد حصلت على العديد من المقاعد، إذ حصل "الحزب الجمهوري" الحاكم سابقا على 7 مقاعد، وحزب "التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة" على 3 مقاعد، وكذلك "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم"، في حين حصلت أحزاب "التجمع الوطني للحرية" و"اتحاد الوسط الديمقراطي" و"البديل" على مقعد واحد لكل حزب.

وفي 11 مارس 2007 تم إجراء انتخابات رئاسية شارك فيها 19 مرشحاً للرئاسة في الجولة الأولى، فاز فيها بأعلى الأصوات مرشحان هما سيدي ولد الشيخ عبد الله والذي حصل على 21% من الأصوات، وأحمد ولد داداه وحصل على 19%، وقد أسفرت نتائج الجولة الثانية من الانتخابات عن نجاح سيدي ولد الشيخ عبد الله بنسبة 53% من الأصوات فى مقابل حصول أحمد ولد داداه على نسبة 47%، ليكون سيدي ولد الشيخ عبدالله الرئيس السابع للبلاد.

نظام الحكم

موريتانيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء. و ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام كل ست سنوات بالأغلبية المطلقة، ويمكن أن يعاد انتخابه أكثر من فترة رئاسية، ورئيس الحكومة يسمى الوزير الأول ويعينه رئيس الجمهورية، ويشارك في صنع سياسة الحكومة، وله أن يفوض بعض صلاحياته لأفراد الحكومة الآخرين.ومجلس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية.

وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما المجلس الوطني ومجلس الشيوخ، ويتألف المجلس الوطني من 81 نائباً ينتخبون بالاقتراع العام لمدة 5 سنوات، ويعقد دورتين عاديتين في العام، وقد يعقد دورة في حالات الطوارئ. ومجلس الشيوخ يتألف من 56 عضواً ينتخبون لمدة 6 سنوات، ويجدد ثلث مقاعده كل سنتين.

وتتسم موريتانيا بوجود نظامين قضائيين أحدهما شرعي إسلامي والآخر وضعي، فالقضاء الإسلامي تتبعه محاكم إسلامية ابتدائية، والقضاء الوضعي تتبعه المحكمة الابتدائية الوضعية. فالنظام القانوني يجمع بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني الفرنسي. وقد أعلنت موريتانيا تطبيق الشريعة الإسلامية في فبراير 1980.

وأهم الأحزاب السياسية الموريتانية هي: الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي، والتجمع من أجل الديمقراطية والوحدة، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم، والاتحاد من أجل التنمية والديمقراطية، وتكتل القوى الديمقراطية، والحزب الوحدوي الاشتراكي الاجتماعي، والتحالف الشعبي التقدمي (وقد اندمج فيه في مارس 2003 حزب العمل من أجل التغيير)، واتحاد قوى التقدم (وهو تطور للحركة الوطنية الديمقراطية)، وحزب الوسط الديمقراطي، وحزب الخضر (أو الحزب الموريتانى للدفاع عن البيئة)، والتجمع الوطني من أجل الوحدة والعدالة، والتجمع الشعبي الاجتماعي الديمقراطي، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، والحزب الموريتانى للتجديد والوئام، وحزب الحرية والمساواة والعدالة، والجبهة الشعبية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

على الرغم من تاريخ العلاقات الفرنسية الموريتانية في ظل المواريث الاستعمارية الفرنسية في المنطقة وارتباطات كثير من النخب الموريتاينة بباريس، فإن الملاحظ منذ انتهاء الحرب الباردة تزايد التوجهات الموريتانية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع العلاقات مع فرنسا حيث تعاونت موريتانيا بجدية في جهود مكافحة "الإرهاب" الأمريكية في ذات الوقت الذي قامت فيه بإنهاء جميع العقود العسكرية مع فرنسا والاستغناء عن الخبراء والمدربين الفرنسيين، وفرض التأشيرة على مواطني فرنسا خلال حكم معاوية ولد داداه.

وعلى الصعيد الإقليمى، ساند نظام معاوية ولد الطايع العراق إبان حرب الخليج. وفي عام 1999 تم افتتاح سفارة إسرائيلية في موريتانيا رغم المعارضة السياسية والشعبية، كما شاركت موريتاينا في إعلان اتحاد المغرب العربي الذي يضم (ليبيا والمغرب والجزائر وتونس) في فبراير 1989م، في حين أعلنت انسحابها من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس).

ويعتبر النزاع الموريتاني- السنغالى حول الحدود المشتركة في نهر السنغال أحد أهم بؤر التوتر الكامنة فى العلاقات الإقليمية لموريتانيا، حيث أدى إلى عدة مواجهات بين البلدين أسفرت عن قتلى وجرحى على الجانبين، علاوة على حركة نزوح وترحيل لمواطني كل دولة لدى الدولة الأخرى كان أخطرها في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. والنزاع مرآة لطبيعة علاقات الدولتين حيث يتوارى بتحسن العلاقات بينهما، ويتصاعد مع توتر هذه العلاقات.

موريتانيا عضو فى جامعة الدول العربية، جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، اتحاد المغرب العربى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة تنمية حوض نهر السنغال.

الجزائر
Algeria

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

العاصمة: مدينة الجزائر.

الموقع: يحدها البحر المتوسط شمالاً والنيجر جنوباً وتونس وليبيا شرقاً والمغرب غرباً.

المساحة الإجمالية: 2,381,740 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 32,930,091 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: العرب والأمازيغ (99%)، الأوروبيون (أقل من 1%).

الأديان: الإسلام دين الدولة، ويشكل المسلمون 99%، والمسيحيون واليهود 1% من السكان.

اللغات: العربية (لغة رسمية)، الفرنسية، اللهجات الأمازيغية.

تاريخ الاستقلال: 5 يوليو 1962.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 7700 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.6% (عام 2006).

العملة الوطنية: دينار جزائرى.

التاريخ القديم

لا يختلف التطور التاريخي للجزائر في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي عام 1830 كثيراً عن التطور التاريخي في بقية دول شمال أفريقيا خلال هذه المرحلة، فقد كانت المناطق الساحلية الجزائرية نقاط ارتكاز للفينيقيين خصوصاً بعد تأسيس قرطاجة على الساحل التونسي. أما المناطق الداخلية فقد خطعت لقبائل أمازيغية لكل منها زعيمها. وعلى إثر المواجهة بين روما وقرطاجة وقعت شمال أفريقيا بما فيها الجزائر تحت السيطرة الرومان ثم البيزنطيين.

وابتداء من النصف الثاني من القرن السابع دخلت منطقة شمال أفريقيا – بما فيها الجزائر – في الإسلام، كما بدأت عملية تعريبها وبخاصة مع استمرار موجات الهجرة لبعض القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية وتفاعلها وتزواجها مع السكان الأصليين من القبائل الأمازيغية. ورغم ذلك فإنه لا تزال هناك مجموعات كبيرة من المسلمين الأمازيغ تحتفظ بلغاتها وعاداتها غير العربية.

ومع التدهور الذي أصاب الدولة العباسية خضعت الجزائر لحكم الفاطميين ثم الموحدين في المغرب الذين أعلنوا انفصال المغرب العربي عن دولة الخلافة في المشرق اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثاني عشر. وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر تم ضم الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية وأصبحت ولاية عثمانية، وإن ظلت تتمتع ببعض مظاهر الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

الاستعمار والاستقلال

استمرت تبعية الجزائر للدولة العثمانية حتى وقعت الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي عام 1830. الذى انتهج سياسة فرنسة الجزائر. وقد اندلع العديد من الانتفاضات والثورات ضد الاستعمار أهمها: ثورة الأمير عبد القادر الجزائري التي تم إخمادها عام 1847، وثورة الزغاطشة عام 1853، وثورة قبائل سيدي الشيخ عام 1864، وثورة المقراني 1871، وثورة خالد الجزائري إبان الحرب

العالمية الأولى. وقد أعقب ذلك بروز المنظمات الوطنية مثل: تنظيم نجم الشمال الأفريقي الذي أعيد تشكيله في عام 1935 تحت مسمى جديد هو الاتحاد الوطني لمسلحي شمال أفريقيا، وقد تعرض للحل من قبل السلطات الفرنسية ولكن أعُيد تشكيله مرة أخرى تحت مسمى جديد هو حزب أصدقاء الأمة الذي أصبح يعرف منذ عام 1937 بحزب الشعب الجزائري. وفي عام 1944 ظهرت جمعية أصدقاء البيان والحرية التي تعرضت للحل مع حزب الشعب في مايو 1945، ثم جاء بعد ذلك تشكيل أحزاب أخرى مثل حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحزب انتصار الحريات الديمقراطية.

وإلى جانب الأحزاب والتنظيمات السياسية ظهرت بعض الحركات والتنظيمات السرية المسلحة مثل المنظمة الخاصة التي تأسست في عام 1948 وتحولت لاحقاً إلى جيش التحرير الوطني. وفي أغسطس 1954 تم الإعلان عن قيام جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة المسلحة ضد الاستعمار اعتبارا من مطلع نوفمبر 1954، وقد اتسع نطاق هذه الثورة ليشمل كل مناطق الجزائر، كما تزامن مع ذلك تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة. ومع فشل فرنسا في القضاء على الثورة الجزائرية طرح الجنرال ديجول في سبتمبر 1959 مشروعا لحل المشكلة الجزائرية على أساس الاندماج مع فرنسا أو الاستقلال التام أو الحكم الذاتي. وفي مايو 1961 بدأت محادثات إيفيان بين الجانبين، وقد انتهت هذه المحادثات بتوقيع اتفاق إيفيان الذي تضمن وقفاً لإطلاق النار بينهما واعترافاً من قبل فرنسا بسيادة الحكومة الجزائرية على كامل التراب الجزائري مع إجراء استفتاء شعبي في الجزائر بشأن الاستقلال عن فرنسا وتحديد طبيعة العلاقة بينهما. وفي مطلع يوليو 1962 تم إجراء الاستفتاء الذي جاءت نتيجته مؤيدة لاستقلال الجزائر التام عن فرنسا بأغلبية ساحقة 99.7%، وفي أعقاب ذلك اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر.

فبعد أكثر من 132 عاماً من الحكم الفرنسي تحقق الاستقلال في عام 1962، وتولت الحكم حكومة جزائرية برئاسة أحمد بن بيلا اعتباراً من أوائل أغسطس 1962، وفي سبتمبر 1962 أعلنت الجمعية التأسيسية قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومنحت الثقة لحكومة بن بيلا كأول حكومة للبلاد في عهد الاستقلال. ونظرا لكثرة عدد الضحايا خلال مراحل الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي الذي استمر لأكثر من مائة وثلاثين عاماً فقد اصطلح على تسمية الجزائر بلد المليون شهيد.

التطور السياسي بعد الاستقلال

عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة دساتير وتعديلات دستورية، بدأت بدستور عام 1963 الذي تم وضعه فى ظل الحكومة الانتقالية برئاسة عباس فرحات، وجرى في ظله انتخاب أحمد بن بيلا كأول رئيس للجمهورية، وعلى إثر تزايد حدة المعارضة الداخلية لحكم بن بيلا تمكن العقيد هواري بومدين من الإطاحة به في انقلاب 19 يونيو 1965 وتعليق دستور 1963. وبعد أكثر من عشر سنوات على حكم بومدين تم إصدار دستور 1976 الذي جرى في إطاره انتخاب بومدين رئيساً، وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية في أوائل عام 1977. ونتيجة للاضطرابات وأحداث العنف الدامية التي شهدتها الجزائر عام 1988 قام الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي كان قد تولى السلطة في البلاد في أوائل عام 1978، بطرح صيغة معدلة للدستور وافق عليها الشعب في استفتاء عام جرى يوم 1989/2/23 بأغلبية 73.43%، ومن أهم ما تضمنته الإصلاحات الدستورية إقرار نظام التعددية السياسية، وحذف الفصل الخاص بالاشتراكية في الدستور، وإلغاء الدور السياسي للجيش، والتأكيد على استقلال القضاء، وتشكيل مجلس دستوري، مع إيجاد بعض الضمانات لحماية حقوق الإنسان وحرياته.

وقد أخذت الجزائر بعد الاستقلال بنظام الحزب الواحد متمثلا في جبهة التحرير الوطني، ولكن منذ عام 1989 تخلت الجزائر عن نظام الحزب الواحد، وتحولت إلى التعددية السياسية، وصدر أول قانون لتنظيم التعددية الحزبية في عام 1989، وقد حدد هذا القانون إجراءات تأسيس الأحزاب وقواعد ممارستها لأنشطتها ومصادر تمويلها والجزاءات التي توقع على الأحزاب في حالة المخالفة للقانون، والذى حظر على العسكريين الانخراط في الأنشطة الحزبية وذلك للمرة الأولى منذ استقلال الجزائر. وفي ظل هذا القانون ظهر نحو 60 حزباً سياسياً معظمها أحزاب صغيرة محدودة التأثير والفاعلية.

وتعد الانتخابات البرلمانية التي جرت جولتها الأولى في ديسمبر 1991 من العلامات الفارقة في تطور الحياة السياسية في الجزائر، حيث كانت أول انتخابات برلمانية في ظل التعددية السياسية، وقد حققت جبهة الإنقاذ الإسلامية فيها فوزا كبيرا مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حال إتمام الجولة الثانية من الانتخابات التي كان مقرراً لها أن تجرى في 16 يناير 1992، إلا أن تدخل الجيش أدى إلى تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات؛ وذلك لتجنب وصول ما أسمته النخبة العلمانية في الجزائر "حكومة متطرفة" إلى السلطة، وبدأ الجيش في عمليات قمع واعتقال مؤيدي الجبهة الإسلامية، وتصاعدت أعمال العنف في الفترة من 1992-1998. وقد تعاقب على حكم البلاد فى هذه الفترة (1992-1994م) رئيسان هما محمد بوضياف أحد القيادات الوطنية لجبهة التحرير الجزائرية، والذى تم اغتياله بعد اربعة أشهر من توليه السلطة، ليخلفه الرئيس على كافى الذى سرعان ما اضطر لترك السلطة بفعل الضغوط من قبل الأجنحة المتصارعة على السلطة.

وفي يناير 1994 قام المجلس الأعلى للدولة باختيار الأمين زروال رئيساً للجزائر لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، وفي نوفمبر 1995 جرت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الأمين زروال بعد حصوله على 61.34% من مجموع

أصوات الناخبين. وقد سعى الأمين زروال إلى إدخال تعديلات دستورية أقرت في استفتاء شعبي في 28 نوفمبر 1996. ومن أهم ما تضمنته هذه التعديلات الإقرار بالأمازيغية كأحد ثوابت الأمة، فضلا عن تشديد القيود والضوابط المفروضة على تأسيس أحزاب علي أسس دينية أو عرقية، كما وسعت التعديلات من سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، وتحددت مدة ولايته بخمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمنت التعديلات إنشاء مجلس ثان للبرلمان (مجلس الأمة) يتم اختيار ثلثي أعضائه عن طريق الانتخاب بواسطة أعضاء مجالس البلديات والولايات، بينما يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، كما استحدث مجلس الدولة بهدف دعم السلطة القضائية.

وفي فبراير1997 صدر قانون جديد للأحزاب السياسية لضبط عملية تأسيسها وممارستها لأنشطتها، واستخدم القانون للمرة الأولى مفهوم "حزب سياسي" خلافاً للقانون السابق الذي كان يستخدم مفهوم "جمعيات ذات طابع سياسي"، كما تضمن القانون العديد من القواعد والإجراءات المتعلقة بتنظيم عملية التعدد الحزبي ومنها على سبيل المثال حظر وجود علاقة من أي نوع بين أي حزب سياسي ونقابة أوجمعية أو أية منظمة مدنية أخرى، وحظر قيام الجمعيات والمنظمات المدنية بأي نشاط سياسي، كما يلزم القانون الأحزاب بتدوين جلسات مؤتمراتها بواسطة محضر قضائي تعينه الدولة، وحدد القانون عدد مؤسسي الحزب بـ 25 شخصاً، بدلا من 15 كما كان الحال في القانون السابق، على أن يكونوا مقيمين إقامة دائمة في ثلث الولايات الجزائرية على الأقل، كما حدد القانون شروطاً ووضع ضوابط بشأن الأسماء التي تطلقها الأحزاب على نفسها أو الرموز والعلامات التي تستخدمها، فضلا عن وضع قواعد لتمويلها، مع إلزام مجلس المحاسبة وهو هيئة رقابة مالية حكومية بمتابعة ومراجعة الشئون المالية للأحزاب، كذلك يحظر القانون تأسيس أحزاب على أسس عرقية أو لغوية أو دينية، كما ألزم الأحزاب بتعديل أسمائها

وأهدافها وبرامجها بما يتفق وأحكام القانون الجديد، وذلك في مدة غايتها شهران من تاريخ التصديق عليه.

وفي يونيو 1997 تم إجراء الانتخابات البرلمانية التي حصل خلالها 11 حزباً على تمثيل في البرلمان البالغ مجموع مقاعده 380 مقعداً وذلك على النحو التالي: التجمع الوطني الديمقراطي (155 مقعداً) وحركة مجتمع السلم (69 مقعداً) وجبهة التحرير الوطني (64 مقعداً) وحركة النهضة (34 مقعداً) وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (19 مقعداً لكل منهما) وحزب العمال (أربعة مقاعد) والحزب الجمهوري التقدمي (ثلاثة مقاعد) والاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات والحزب الاجتماعي الليبرالي (مقعد لكل منهما) وحصل المستقلون علي (11 مقعداً).

وفى عام 1999م وبفعل الخلاف داخل المؤسسة العسكري تم تنصيب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للبلاد خلفاً للأمين زروال.

وفي يونيو 2002 أجريت انتخابات الجمعية الوطنية وأسفرت عن فوز جبهة التحرير الوطنية التابعة لرئيس الوزراء بن فليس بـ199 مقعداً تلاها الحركة من أجل الاصلاح الوطني بـ43 مقعداً والتجمع الوطني للديمقراطية والموالي للرئيس بوتفليقة بـ47 مقعداً. وقد أجريت انتخابات رئاسية تعددية فى عام 2004م فاز فيها بوتفليقة بأغلبية الأصوات ليكتسب من خلالها شرعية شعبية إلى جوار شرعيته العسكرية ممثلةً فى مساندة القوى الرئيسية داخل المؤسسة العسكرية له.

وفي17 مايو 2007 أجريت جولة جديدة من الانتخابات البرلمانية، أسفرت عن فوز أحزاب التحالف الرئاسي الحاكم في الجزائر منذ عام 2004 بالأغلبية المطلقة بحصولها على 249 مقعداً من أصل 389 مقعداً، هو عدد إجمالي مقاعد البرلمان، وهو التحالف المشكل من (جبهة التحرير الوطنية 136 مقعداً، التجمع الوطني الديمقراطي 61 مقعداً، حركة مجتمع السلم 52 مقعداً)، وقد شهدت تلك

الانتخابات اتهامات بالتزوير في النتائج لصالح جبهة التحرير، وكذا شهدت أيضاً تراجعاً في نسبة المشاركين في الانتخابات على الرغم من وجود 12 ألف مرشح يمثلون 24 حزباً سياسياً وعدة قوائم للمستقلين.

وقد صدرت احتجاجات عديدة من قبل بعض أحزاب المعارضة بشأن حدوث عمليات تزوير وتلاعب في الانتخابات. وعلى إثر هذه الانتخابات تشكل ائتلاف حكومي ضم التجمع الوطني الديمقراطي القريب من السلطة والحاصل على أكبر عدد من المقاعد وكل من حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني. وفي أكتوبر 1997 جرت انتخابات البلديات والولايات وترتيب عليها موجة من الاحتجاجات والمسيرات انخرط فيها عدد من أحزاب المعارضة العلمانية والإسلامية وذلك احتجاجا على حدوث عمليات تزوير واسعة النطاق في العملية الانتخابية.

ورغم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإجراءات السياسية التي اتخذها الأمين زروال بدعوى بناء الديمقراطية والمؤسسات السياسية، وتعدد المبادرات التي طرحت لحل الأزمة الجزائرية سواء من قبل الحكم أو المعارضة، لم يضع كل ذلك حداً لموجات العنف الدامي وأعمال القتل والتفجير التي عاشتها الجزائر منذ إلغاء الانتخابات البرلمانية في عام 1991 إلى أن تمكنت الحكومة مع نهاية تسعينيات القرن العشرين من السيطرة على الأمور رغم استمرار بعض أعمال العنف المتفرقة، وفي مارس 2002 أعلن الرئيس بوتفليقة الأمازيغية لغة وطنية لانهاء احتجاجات الأمازيغ المستمرة. وفي نوفمبر 2005 عرضت خطط العفو عن المسلحين التي وضعتها الحكومة في استفتاء شعبي وتمت الموافقة عليها.

ومع ديسمبر 2006 تصاعدت من جديد لإرهابية في الجزائر، وقامت الجماعة السلفية للدعوة والجهاد بتسمية نفسها " تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي". وتصاعدت التفجيرات في فبراير ومارس والتي وصلت ذروتها بتفجيرات أبريل 2007 والتي أودت بالعديد من المدنيين.

نظام الحكم

الجزائر دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، والسلطة التنفيذية تتمثل فى رئيس الدولة الذى ينتخب عبر انتخابات شعبية تعددية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء والوزراء، أما السلطة التشريعية فتتمثل فى برلمان من مجلسين؛ المجلس الأول يسمى المجلس الشعبي الوطني ويتكون من 389 مقعداً يتم شغلها بالانتخاب ولمدة خمس سنوات، أما المجلس الثاني فهو مجلس الأمة، ويتكون من 144 مقعداً (ثلث الأعضاء يعينهم الرئيس بينما الثلثان يتم انتخابهم بالتصويت غير المباشر) لمدة 6 سنوات، ويتم الأخذ بقاعدة التجديد النصفي.

وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا وما يتبعها من محاكم أخرى.

وأهم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية: حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهناك الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية ويمثلها بصفة أساسية حزب حركة مجتمع السلم (حماس)، وحركة النهضة. أما الأحزاب الوطنية فيمثلها حزب جبهة التحرر الوطني، والحركة من أجل الديمقراطية، والحركة من أجل العدالة والتنمية. وهناك الأحزاب الأمازيغية التي يمثلها جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. وهناك أخيراً الأحزاب الليبرالية ويمثلها حزب التجديد، والحزب الاجتماعي الليبرالي، وحزب التضامن والتنمية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

شهدت علاقات الجزائر الخارجية توترا مع المغرب في بداية التسعينيات وذلك لدعم الجزائر جبهة البوليساريو ورفضها الإدارة المغربية للصحراء الغربية، إضافة إلى الاتهامات المتبادلة بين البلدين حول إيواء ومساعدة المعارضة وتهريب الأسلحة، إلا أن تلك العلاقات شهدت تحسنا منذ عام 2004.

وتحتفظ الجزائر بعلاقات جيدة مع معظم الدول الأفريقية وبخاصة السنغال وجنوب أفريقيا ونيجيريا فى ظل التنسيق المشترك فى إطار مبادرة النيباد وتشهد العلاقات الاقتصادية الجزائرية الجنوب أفريقية تنامياً ملحوظاً منذ أواخر التسعينات من القرن العشرين. وعلى الصعيد الدولى تحتفظ الجزائر بروابط قوية مع فرنسا وكذا الاتحاد الأوربى على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على نحو ما تعبر عنه اتفاقيات التعاون والشراكة بين الجانبين وجهود التعاون فى مجالات الهجرة واللاجئين ومكافحة الإرهاب...كما تصاعدت وتيرة العلاقات المشتركة الجزائرية الأمريكية نحو مزيد من التعاون بين الطرفين لا سيما فى مجالات التدريب المختلفة ومكافحة الإرهاب.

الجزائر عضو فى جامعة الدول العربية، اتحاد المغرب العربى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، منظمة الدول المصدرة للنفط، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

القسم الثانى

دول الشرق الأفريقى

إثيوبيا
Ethiopia

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديموقراطية.

العاصمة: أديس أبابا.

الموقع: يحدها من الجنوب والشرق الصومال، ومن الشرق جيبوتي، ومن الشرق والشمال إريتريا، ومن الشمال والغرب السودان، ومن الجنوب كينيا.

المساحة الإجمالية: 1,127,127 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 74,777,981 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الأورومو (40%)، الأمهرة والتيجراى (32%)، السيدامو (9%)، الصوماليون (6%)، الشانكيلا (6%)، العفر (4%)، آخرون (3%).

الأديان: المسلمون (45%-50%)، الأرثوذوكس (35%-40%)،معتقدات تقليدية (12%)، آخرون (3%-8%).

اللغات: الأمهرية (لغة رسمية) والتجرينية والأورومو والصومالية والعربية والإنجليزية، وأخرى محلية.

تاريخ الاستقلال: إثيوبيا دولة مستقلة منذ حوالي ألفي عام باستثناء الفترة من مايو 1936 حتى مايو 1941 حين وقعت تحت الاحتلال الإيطالي.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 1000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي: 8.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: البر.

التاريخ القديم

يرجع تاريخ إثيوبيا إلى أكثر من ثلاثين قرناً، وكانت دائماً منطقة تختلط فيها الأجناس والسلالات البشرية من حاميين وساميين ونيليين وكوشيين وغيرهم، وهو ما يظهر في تنوع الأعراق والأعراف واللغات والأديان والعادات في إثيوبيا المعاصرة. وقد عرفت إثيوبيا السلطة المركزية منذ ما قبل ميلاد المسيح بوقت طويل، وتوالت على حكمها عدة أسر حتى تحولت إلى جمهورية عام 1974. وقد اختلفت قوة الدولة ونطاقها الجغرافي ومدى سيطرة السلطة المركزية على أقاليمها باختلاف العصور والحكام.

وتعتبر مملكة أكسوم من أقدم الممالك المعروفة فى إثيوبيا، حيث ظهرت فى الجزء الشمالى منها قبل الميلاد ببضعة قرون، وظلت قائمة حتى القرن السابع، وكان ملوكها يحملون لقب نيجوسانجاشت (أي ملك الملوك) ومنه جاءت كلمة نجاشي، وبعد زوال مملكة أكسوم ظلت هذه الكلمة لقباً لملوك إثيوبيا التى كانت تعرف بالحبشة حينئذ. وقد قام ملوك أكسوم منذ القرن الثالث بعدة حملات على جنوب الجزيرة العربية من أشهرها حملة أبرهة عام 532 التي حاول خلالها هدم الكعبة، ولكن جيشه أبيد عن آخره.

وتعتبر الأسرة السليمانية أقدم الأسر الحاكمة المعروفة في إثيوبيا وأطولها حكماً. وطبقاً للأساطير الإثيوبية المتوارثة فقد نشأت هذه الأسرة عام 975 قبل الميلاد حين تزوجت ملكة إثيوبيا ماكيدا المعروفة أيضاً بملكة سبأ بالنبى سليمان بن داوود، وأنجبت أول ملوك الأسرة السليمانية فى إثيوبيا، وهو الملك مينليك الأول المعروف أيضاً باسم داوود، والذى تولى الحكم عام 950 قبل الميلاد. وفي عام 330 بعد الميلاد اعتنق النجاشي ميزانا المسيحية على يد القديس أثناسيوس، وأعلن المسيحية ديناً رسمياً في مملكته. وبعد ظهور الإسلام في بداية القرن السابع هاجر

بعض المسلمين إلى الحبشة فراراً بدينهم، وطلبوا من ملكها حمايتهم، وبالفعل استجاب الملك ووفر لهم الحماية التي طلبوها.

وخلال العصور الوسطى ظهرت إمارات وسلطنات إسلامية في المناطق الساحلية من القرن الأفريقي وشرق الحبشة، ودارت حروب بين هذه الإمارات والحبشة. وبعد القرن الرابع عشر تمكن ملوك الحبشة من القضاء على معظم هذه السلطنات، وأجبروا معظم أهلها على اعتناق المسيحية، ولم يصمد أمامهم إلا السلطان سعد الدين سلطان زيلع. وفي القرن السادس عشر اشتبك البرتغاليون والعثمانيون في المنطقة، وتحالف البرتغاليون مع ملوك الحبشة، بينما تحالف العثمانيون مع إمارة عدل الإسلامية القريبة من حدود الحبشة، وأمدوا أميرها أحمد جران بالأسلحة. وبين عامي 1528 و1543 تمكن الأمير جران من فتح بلاد جالا (الأورومو) وهرر وإكسوم وغيرها مما كان له أثر كبير في نشر الإسلام فى تلك البلاد وعودة السكان إلى الإسلام من جديد.

الاستعمار والاستقلال

ترجع نشأة إثيوبيا الحديثة إلى أواسط القرن التاسع عشر، وكانت البلاد حتى ذلك الحين مقسمة بين عدد من الأقاليم وقع بينها كثير من الحروب والنزاعات دون أن تتمكن إحداها من بسط سلطتها على الأخريات، وكانت أول محاولة لتوحيد البلاد على يد كاسا هايلو الذى نصب نفسه عام 1855 إمبراطوراً على مدينة ماجدلا غرب إثيوبيا، وسمى نفسه تيودور الثاني، وحاول إخضاع باقى المناطق الإثيوبية لحكمه، فضلا عن قيامه ببعض الإصلاحات الداخلية مما أثار معارضة الكنيسة والنبلاء. وفي عام 1868 أرسلت بريطانيا حملة عسكرية إلى ماجدلا بسبب رفض تيودور الثاني إطلاق سراح القنصل البريطانى وغيره من الأجانب الذين اعتقلهم بتهمة التآمر ضد حكمه، وانتهى الأمر بانتحار الإمبراطور في أبريل من نفس العام خوفاً من الوقوع فى أسر البريطانيين، وانتقل الحكم إلى ابنه يوحنا

الرابع الذى تولى عرش ماجدلا عام 1871. وفي عام 1889 لقى يوحنا الرابع مصرعه في معركة القلابات مع الدراويش السودانيين أتباع المهدى، وعقب ذلك قام مينليك الثاني حاكم إقليم الشوا بإعلان نفسه إمبراطوراً على إثيوبيا. وقبل أن يصبح مينليك الثاني إمبراطوراً أخذ يتوسع شرقاً وجنوباً على حساب المناطق الإسلامية، فاستولى عام 1887 على سلطنة هرر الإسلامية، وعين ابن عمه ماكونين حاكماً عليها. وبعد إعلان نفسه إمبراطوراً على إثيوبيا استمر منليك في سياسته التوسعية وبخاصة فى إقليم أوجادين (الصومال الغربى).

ويعتبر مينليك الثانى مؤسس إثيوبيا الحديثة، حيث أعاد تنظيم إدارتها ووحد عملتها عام 1894، وأدخل نظم البريد والتلغراف، ومنح الفرنسيين امتيازاً لإنشاء خط حديدي من ميناء جيبوتي الخاضع لسيطرة فرنسا إلى أديس أبابا العاصمة الجديدة لإثيوبيا، ووصل ذلك الخط عام 1902 إلى مدينة ديرداوة، ثم وصل إلى أديس أبابا عام 1915. وتصدى مينليك لأطماع إيطاليا في إثيوبيا، خصوصاً بعد أن أنشأ الإيطاليون مستعمرة في إريتريا على البحر الأحمر، إذ عقد مينليك الثاني عام 1889 معاهدة أوتشيالي التي مع إيطاليا أدي الخلاف حول تفسير نصوصها إلى نشوب حرب بين إثيوبيا وإيطاليا، واستطاع مينليك أن يهزم الإيطاليين في موقعتي أمبا ألاجي عام 1895 وعدوة عام 1896، واضطرت إيطاليا للتخلي مؤقتاً عن أطماعها فى إثيوبيا. وفي عام 1896 توصل الطرفان إلى معاهدة جديدة ألغت معاهدة أوتشيالي، واعترفت فيها إيطاليا باستقلال إثيوبيا.

وفي عام 1913 توفي مينليك الثانى، وتولى الحكم ليج إياسو حفيد مينليك من ابنته وابن السلطان محمد علي زعيم أحد عشائر الجالا (الأورومو)، وبعدما تغلب مينليك الثاني عليه أرغمه على اعتناق المسيحية، وسماه الرأس ميخائيل، وزوجه ابنته أريجاش التى أنجبت منه ليج إياسو، والذي أظهر بعد توليه حكم إثيوبيا ميله إلى الإسلام والمسلمين، وأعلن إسلامه بعد ذلك بقليل، كما ساند تركيا وألمانيا

والنمسا في مواجهة انجلترا وحلفائها مما أدى ذلك إلى تمرد الطبقة الحاكمة والكنيسة الإثيوبية ضده بدعم من القوى الاستعمارية فى المنطقة، وانتهى الأمر بعزله عن عرش إثيوبيا عام 1916، وتنصيب ابنة مينليك الثانى زاوديتو إمبراطورة على إثيوبيا، وأصبح الرأس تافاري ولياً للعهد، وأعقب ذلك اندلاع صراعات ومواجهات بين أنصار الإمبراطورة الجديدة وأنصار ليج إياسو، وظلت هذه الصراعات مستمرة حتى تم القبض على ليج إياسو عام 1921، وظل رهن الاعتقال حتى لقي حتفه عام 1935 فى ظروف غامضة.

وفي عام 1930 توفيت زاوديتو، وأصبح الرأس تافاري إمبراطوراً لإثيوبيا، وأطلق على نفسه هيلاسلاسي.وقد تعرضت الإمبراطورية في أكتوبر 1935 لغزو إيطاليا لإثيوبيا، وتمكنت القوات الإيطالية من هزيمة القوات الإثيوبية، ودخلت العاصمة أديس أبابا في مايو 1936، وفر هيلاسلاسي خارج البلاد، وعرض قضية بلاده أمام عصبة الأمم، ولكن دون جدوى، واستقر به المقام لاجئاً في بريطانيا. وفي نفس الوقت أعلنت إيطاليا ضم مستعمراتها في إريتريا والصومال الإيطالى وإثيوبيا لتشكل معاً مستعمرة شرق أفريقيا الإيطالية، وشكل الإثيوبيون تنظيمات لمقاومة الاحتلال الإيطالي، منها لجنة الوحدة والعمل المشترك، وتنظيم الأسود السود. وفي عام 1940 انضمت إيطاليا إلى ألمانيا فى الحرب ضد فرنسا وبريطانيا. وفي أبريل 1941 تمكنت قوات بريطانية وجنوب أفريقية بدعم من المقاومة الإثيوبية من دخول أديس أبابا، وتمت إعادة الإمبراطور إلى عرشه.

التطور السياسى بعد الاستقلال

في ديسمبر 1950 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قيام كيان فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا على أن تحصل إريتريا على حكم ذاتى، وهو ما تحقق بالفعل في سبتمبر1952 (راجع إريتريا). وقد أبرمت إثيوبيا اتفاقية مع بريطانيا ضمت بمقتضاها منطقة هود في إقليم أوجادين الصومالي إليها في مارس 1955.

وفي عام 1974 قام الجيش بانقلاب عسكري أيده الشعب ضد الإمبراطور هيلاسيلاسى، وتحولت إثيوبيا من النظام الإمبراطوري إلى النظام الجمهوري، وتولى حكم البلاد مجلس عسكري ثوري برئاسة امان عندوم الذى سرعان ما تم استبعاده ليخلفه تيفري بنتي، إثر عملية تطهير.

وفى عام 1977م تولى منجستو هيلامريام حكم البلاد من خلال نظام الحزب الواحد، وأممت الدولة المؤسسات المالية والشركات الصناعية الكبرى، وعملت الحكومة علي القضاء على المعارضة العسكرية والمدنية، فقامت في عامي 1977 و1978 بقتل واعتقال آلاف المعارضين. وفي عام 1979 ألغت الحكومة جميع التنظيمات السياسية بعد تشكيل لجنة التنظيم باعتبارها حزب طبقة العمال. وفي عام 1984 ،أُعلن عن قيام حزب العمال الإثيوبي كحزب وحيد في البلاد، وتم انتخاب منجستو سكرتيراً عاماً للحزب.

وفي عام 1986 وضع مشروع دستور جديد للبلاد تمهيداً للتحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني. وفي فبراير 1987 أجري استفتاء عام أيد فيه الشعب الدستور الجديد بنسبة 81% من الأصوات. وأُجريت انتخابات برلمانية، وفي سبتمبر1986 افتتح المجلس التشريعي الجديد، وأُعلن إلغاء الحكم العسكري وقيام جمهورية إثيوبيا الشعبية الديموقراطية، وانتخب المجلس منجستو رئيساً للبلاد.

وفي عام 1989 استطاعت الحكومة أن تحبط محاولة انقلاب قام بها بعض ضباط الجيش وقائد القوات الجوية وقائد المعارضة الإريترية المسلحة.

وفي عام 1990 منيت قوات الحكومة بهزائم متتالية من قبل فصائل المعارضة المسلحة. وفي العام التالي تمكنت قوات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا المعارضة لحكم منجستو من السيطرة على العاصمة أديس أبابا بدعم من الولايات المتحدة، فسقط نظام منجستو في 28 مايو 1991 ليصبح هذا اليوم عيداً قومياً لإثيوبيا، وفي نفس العام عقد مؤتمر في إثيوبيا لتعديل الميثاق الوطني،

وانتخب المؤتمر مجلس نواب من 87 عضواً لحكم البلاد لفترة انتقالية مدتها عامان يتم بعدها إجراء انتخابات عامة، ثم شكل المجلس لجنة لوضع مشروع دستور جديد، وانتخب ميليس زيناوى رئيساً للحكومة الانتقالية. وقد تضمن الميثاق الوطني الجديد الاعتراف بحق تقرير المصير لجميع الأمم والقوميات الإثيوبية. وفي أغسطس شكل مليس زيناوى حكومة ائتلافية تمثل عدة تنظيمات وأحزاب سياسية، ولكنها واجهت معارضة شديدة من قبل كثير من الجماعات العرقية والتنظيمات السياسية، في مقدمتها جبهة تحرير الأورومو وحزب شعب إثيوبيا الثوري.

وتنفيذاً لما جاء في الوثيقة الوطنية الجديدة أعلنت الحكومة تقسيم البلاد إلى أربع عشرة منطقة إدارية تتمتع بحكم ذاتي في مجال سن القوانين المحلية وتنفيذها. وفي عام 1992 أجريت انتخابات محلية في كثير من المناطق والأقاليم، وتشكلت مجالس محلية فيها. وفي العام التالي قمعت قوات الأمن مظاهرة قام بها طلاب جامعة إثيوبيا احتجاجاً على تدخل الأمم المتحدة في قضية إريتريا، وحصول إريتريا على استقلالها.

وفي ديسمبر 1994 تم التصديق على الدستور الجديد ودخل حيز النفاذ في 22 أغسطس 1995. ووفقا للدستور الجديد قسمت إثيوبيا إلى تسع ولايات، ونص الدستور على حق الجماعات والقوميات في الاستقلال، والأخذ بالنظام البرلماني. وبعد دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ أجريت انتخابات عامة فى أغسطس 1995 فاز فيها مرشحو الجبهة الديمقراطية الثورية. وفي 21 أغسطس انتقلت السلطة التشريعية في البلاد إلى المجلس التشريعي الفيدرالي، وانتخب نيجاسو جيدالا رئيساً للبلاد، وتم تعيين مليس زيناوى رئيساً للوزراء. وفي 8 أكتوبر 2001 انتخب جيرما ولد جورجيس رئيساً بإجماع أعضاء مجلس النواب.

وفي 15 مايو 2005 جرت انتخابات برلمانية كانت نتيجتها حصول الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا (الحزب الحاكم) على أغلبية مقاعد البرلمان،

حيث حصلت على 59% من إجمالي مقاعد البرلمان مما مكنها من إعادة تـشكيل الحكومة. وفي أكتوبر أقر البرلمان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة مليس زيناوي. وقد شهدت الانتخابات مخالفات وأعمال عنف مما تطلب إعادتها في 31 دائرة، كما تأجلت الانتخابات فى الإقليم الصومالي بسبب الجفاف الشديد، ثم أجريت انتخابات الإعادة وانتخابات الإقليم الصومالي في 21 أغسطس.

نظام الحكم

إثيوبيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام البرلماني القائم على التعددية الحزبيـــة، حيث نص دستور عام 1994 على الأخذ بالنظام الفيدرالي ونظام الحكم البرلمـــاني الذى يتميز بتداخل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء. وينتخب مجلس نواب الشعب رئيس الدولة لست سنوات، والسلطة الفعلية في يد رئيس الوزراء وليست فـــي يـــد رئيس الدولة. ويقوم الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان بتعيين رئيس الـــوزراء الذى يقوم بدوره بتعيين الوزراء بعد موافقة مجلس النواب.

وتتكون السلطة التشريعية من مجلسي الاتحاد ونـــواب الـــشعب، وينتخـــب أعضاء مجلس الاتحاد عن طريق مجالس الولايات بواقع نائب واحد عن كل قومية أوشعب، ونائب آخر لكل مليون نسمة من أبناء القومية الواحدة. وقد تنظم مجـــالس الولايات انتخابات لاختيار ممثليها في مجلس الاتحاد من خلال الـــشعب مباشـــرة. ومدة عمل هذا المجلس هى خمس سنوات. أما مجلس نواب الشعب فهـــو الـــسلطة العليا في الحكومة الفيدرالية، ويتكون من 547 مقعداً، ويختار الشعب أعضاءه في انتخابات عامة مباشرة، ومدة عمل هذا المجلس هى خمس سنوات.

وتتكون السلطة القضائية من المحكمة الاتحادية العليا والمحاكم الفرعية فـــى كل ولاية، ويختار رئيس المحكمة الاتحاية العليا ونائبه بتوصية من رئيس الوزراء إلى مجلس النواب الذى يقوم بمقتضى هذه التوصية بتعيين رئيس المحكمة الاتحادية

العليا ونائبه، أما باقي القضاة الاتحاديين فيختارون عن طريق المجلس الإداري القضائي الاتحادي الذى يقدم أسماء القضاة إلى مجلس النواب ليقوم بتعيينهم.

وأهم الاحزاب السياسية في أثيوبيا، حزب تحالف الوحدة والديمقراطية (ويضم عناصر من الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب إثيوبيا (الحزب الحاكم)، تحالف حركة الديمقراطية القومية الامهرية، ومنظمة الديمقراطية لشعب الاورومو، والجبهة الديمقراطية لشعب جنوب أثيوبيا، وجبهة التحرير لشعوب التيجرانية)، الحزب العفري الديمقراطي القومي، وحزب الجبهة الديمقراطية المتحدة لشعب بني شنقول وجوموز، وحزب الحركة الديمقراطية لقوميات جورجي، وحزب حركة الأورومو الديمقراطية الفيدرالية، وحزب الديمقراطي لشعب الصومال، القوى الديمقراطية الاثيوبية المتحدة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

شهدت علاقات إثيوبيا بدول الجوار الجغرافي والقوى الكبرى تقلباً مستمراً؛ فبينما اتبع الإمبراطور هيلاسلاسى سياسة غير منحازة، حيث اهتم بتنمية علاقاته بالولايات المتحدة، واحتفظ فى نفس الوقت بعلاقات حسنة مع الكتلة الشرقية، بدأت الحكومة العسكرية بعد استيلاء القوات المسلحة على الحكم عام 1974 تحد من علاقتها بالولايات المتحدة وتنمي علاقتها بالاتحاد السوفيتي. وبعد سقوط نظام منجستو عادت إثيوبيا للاهتمام بعلاقتها بالولايات المتحدة، كما أن هناك علاقات واتفاقات بين إثيوبية-إسرائيلية في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، حيث تقدم إسرائيل العديد من منح التدريب في تلك المجالات،علاوة على التعاون في مجالات الزراعة والري ويعتبر يهود الفلاشا أحد عوامل ومجالات التعاون بين البلدين.

أما العلاقات بين إثيوبيا والسودان فقد شهدت فترات من الهدوء والتقارب وأخرى من القلق والتوتر، ولكن سمتها السائدة كانت التوتر؛ فبين عامي 1969

و1972 تدخلت إثيوبيا في جنوب السودان وزودت متمرديه بالسلاح، وردت حكومة السودان بتقديم الدعم لثوار إريتريا. وفي أوائل عام 1972 شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً، حيث شارك الإمبراطور في محادثات أديس أبابا بين حكومة السودان ومتمردي الجنوب التي أسفرت عن التوصل إلى اتفاق أديس أبابا الذى وضع حداً للحرب الأهلية فى جنوب السودان. ووقعت إثيوبيا والسودان اتفاقاً يقضي بعدم مساعدة المنشقين في كل منهما.

وفي عام 1976 تورطت إثيوبيا في محاولة انقلاب فاشلة ضد نظام الحكم في السودان مما وتر العلاقات بين الدولتين، حيث أعلن الرئيس السوداني جعفر نميرى تأييده الكامل للثورة الإريترية والمنشقين الإثيوبيين المتمركزين فى السودان. وفي المقابل قامت إثيوبيا بمساعدة حركات التمرد في جنوب السودان. وفي عام 1984 حاول السودان تحسين علاقاته مع إثيوبيا لكنه فشل بعدما رفضت إثيوبيا أى تقارب معه واستمرت فى دعم جون جارانج. ورغم وقوع إنقلاب في السودان في 6 أبريل 1985 وتولي الجيش السلطة في البلاد، واتخاذه قراراً بتحسين العلاقات مع دول الجوار الجغرافى، إلا أن استمرار مشكلتي جنوب السودان وإريتريا أدتا إلى استمرار توتر العلاقات بين السودان وإثيوبيا.

ومع تولي مجلس الإنقاذ الحكم في السودان توترت العلاقات بين الجانبين بشدة، خصوصاً بعد اتضاح الميول الإسلامية للحكم في السودان. وفي مارس 1991 استضافت أديس أبابا مؤتمراً ضم معظم الأحزاب والفصائل السودانية المعارضة بهدف وضع برنامج للحكم فى السودان فى مرحلة انتقالية مقبلة، واحتجت الحكومة السودانية على عقد هذا المؤتمر. وبعد سقوط نظام منجستو أعلنت الجبهة الثورية الديمقراطية بقيادة مليس زيناوى رفض وجود معسكرات في إثيوبيا من شأنها تهديد الأمن السودانى، وأغلقت مكاتب الجيش الشعبي لتحرير السودان فى أديس أبابا، ونتيجة لذلك شهدت العلاقات مع السودان استقراراً نسبياً.

وفي 23 ديسمبر 1993 وقعت السودان وإثيوبيا عدة اتفاقات حول المسائل الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وشؤون اللاجئين.

وفي يناير 1994 اتهمت إريتريا السودان بدعم حركة الجهاد الإسلامي الإريترى التي اخترقت الحدود. وفي 27 يناير وجهت إثيوبيا تحذيراً مباشراً للسودان بالكف عن محاولاته لتصدير أفكاره العقائدية لإثيوبيا أو أية دولة مجاورة. وفي 26 يونيو 1995 وقعت فى أديس أبابا محاولة لاغتيال الرئيس المصري محمد حسنى مبارك أدت لتحول جذري فى علاقة إثيوبيا بالسودان، حيث وجهت إثيوبيا الاتهامات للسودان، وأصدرت في أول سبتمبر بياناً أكدت فيه تورط السودان في محاولة الاغتيال. واتخذت عدة إجراءات ضد السودان وطالبت بتسليم الأشخاص المشتبه في تورطهم في محاولة الاغتيال، ورفض السودان ذلك الطلب، وأعلن أن هؤلاء الأشخاص غير موجودين في السودان. وفي 20 ديسمبر قدمت إثيوبيا شكوى ضد السودان في مجلس الأمن. وفي 31 يناير 1996 أصدر المجلس قراراً أدان فيه السودان، ومنحه مهلة للاستجابة لمطالب إثيوبيا وتسليم المتهمين.

وفي مايو 1998 اندلعت الحرب الإثيوبية الإريترية، وانعكست على علاقات إثيوبيا مع السودان، حيث سعى طرفا الحرب لكسب ود السودان. ومن ثم حاولت إثيوبيا تحسين علاقاتها بالسودان لاستغلال ميناء بور سودان. وقد ساعد على تحسن تلك العلاقات بدء الحكومة السودانية جولات من المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، وتوقيع عدد من الاتفاقات بين الحكومة والحركة (راجع السودان).

وفي عام 2001 شهدت تلك العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد عدة اجتماعات عقدت في الخرطوم وأسفرت عن اتفاق على عدد من النقاط أهمها تشكيل لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين، والسماح لإثيوبيا بإستخدام ميناء بورسودان لتصدير منتجاتها، وفتح قنصليتين لدعم التعاون التجاري بين البلدين، وإلغاء

تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الرسمية والخاصة. وقد شاركت إثيوبيا في 9 يناير 2005 في حفل التوقيع على اتفاق السلام الشامل في السودان، وأعلنت تأييدها له، ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق الاتفاق لدعم العلاقات بين البلدين.

أما عن العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا فقد اندلعت بينهما حرب حدودية في مايو 1998، وتجددت عام 2000. ورغم طرح عدد من المبادرات لتسوية هذا الصراع إلا أنه ظل قائماً حتى الآن. وعلى الرغم من إصدار محكمة التحكيم الدولية قراراً حول المناطق المتنازع عليها بين الدولتين عام 2002 إلا أن القرار جاء غامضاً وعاماً وتجنب تحديد مسار خط الحدود بدقة تاركاً ذلك للجنة ترسيم الحدود، وهو ما فتح الباب أمام كل طرف لادعاء أحقيته في المناطق المتنازع عليها وبخاصة منطقة بادمي(راجع إريتريا). وقد اتهمت إثيوبيا إريتريا بدعم مقاتلي جبهة تحرير الأورومو، وفي المقابل اتهمت إريتريا إثيوبيا بالعمل على زعزعة الاستقرار فيها. وفى ظل هذ الاحتقان وتراشق الاتهامات تبقى العلاقات الإثيوبية الإريترية في حاجة لعمل جاد من الطرفين لتسوية القضايا الخلافية بينهما، والتى مازالت عالقة ومؤثرة على علاقات الطرفين حتى 2007م، وألقت بظلالها على دول الجوار الصومال.

إثيوبيا عضو فى الاتحاد الأفريقى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الهيئة الحكومية للتنمية، مبادرة حوض النيل.

الصومال
Somalia

- **بيانات أساسية**

الاسم الرسمي: جمهورية الصومال.

العاصمة: مقديشيو.

الموقع: تقع في القرن الأفريقي، ويحدها المحيط الهندي جنوباً وشرقاً، وخليج عدن شمالاً وشرقاً، وجيبوتي وإثيوبيا شمالاً وغرباً، وكينيا جنوباً وغرباً.

المساحة الإجمالية: 637.657،كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 8.863.338 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الصوماليون (85%)، البانتو والعرب وآحرون (15%)

الأديان: جميع الصوماليين مسلمون سنة.

اللغات: الصومالية (لغة رسمية) والعربية والإيطالية والإنجليزية.

تاريخ الاستقلال: استقل الصومال البريطاني في 26 يونيو 1960، واستقل الصومال الإيطالي في 1 يوليو 1960، وشكلا معا في جمهورية الصومال.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي: 2.6% (عام 2006).

العملة الوطنية: شلن.

التاريخ القديم

استمر الصوماليون حتى القرن التاسع عشر يتنقلون باتجاه الجنوب وصولاً إلى نهر تانا (في كينيا حالياً)، كما انتشروا في منطقة أوجادين، وكانت قبيلتا راهنوين وديغيل أولى القبائل الصومالية التى سكنت المناطق الخصبة الممتدة بين الأنهر، وبدأت تهتم بتربية الماشية. وبدأ الاسلام ينتشر فى المنطقة منذ ما قبل القرن التاسع، حيث قامت مملكة عفت الإسلامية في الجبال الشمالية من منطقة شوا. وكان زعماء هذه الدولة يتكلمون لغة سامية ويدعون "الوالاشما"، ووصلت حدود دولتهم حتى الساحل، حيث أنشأوا مرفأ زيلع، وإلا أنهم اضطروا للهرب واللجوء إلى اليمن على إثر غزوة إثيوبية في القرن الرابع عشر، وما لبثوا أن عادوا ليؤسسوا حول "هرر" مملكة عدل.

وفي القرن السادس عشر شن الإمام أحمد الأيسر عدة غزوات ضد إثيوبيا مستفيداً من دعم العثمانيين الذين كانوا ينافسون البرتغاليين في السيطرة على البحر الأحمر، وكان القسم الأكبر من جيشه مؤلفاً من الدناكل (أو العفر)، واستنجد الإثيوبيون بالبرتغاليين وهزموا الإمام أحمد وقتلوه قرب بحيرة تانا عام 1542، وتسلم السلطة بعده قريبه نورين مجاهد الذى أحاط "هرر" بالأسوار، وتابع القتال ضد الإثيوبيين مدة من الزمن قبل أن تجتاح قبائل الجالا "(الأورومو) مملكته.

وفي هذه الأثناء كان التنافس على مرافئ الساحل الصومالي على أشده بين أئمة عمان ومسقط والبرتغاليين الذين أقاموا قواعد لهم فى بنادر. وكان البحار فاسكو دي جاما قد أعطى وصفاً مستفيضاً لمدينة مقديشو التي كانت مرفأ مهماً لاستقبال السفن القادمة من الهند والصين، وكان هذا المرفأ في القرن السادس عشر تحت إدارة عائلة من الأشراف المسلمين هي عائلة مظفر. وفي القرن التاسع عشر تنازل سلاطين عمان عن ملكية بعض مرافئ المحيط الهندي لأقربائهم سلاطين

زنجبار. وبعد فترة قصيرة بدأت الدول الاستعمارية الأوروبية تتقاسم أفريقيا، وكانت الصومال موضع أطماع الإنجليز والإيطاليين.

الاستعمار والاستقلال

منذ عام 1839 رسخ الإنجليز أقدامهم في عدن التي ازدادت أهميتها كمحطة على طريق الهند بعد شق قناة السويس، ونزل المستكشف الإنكليزى بورتن منطقة بربرة عام 1855 بقصد دراسة الساحل حتى زنجبار، ورأت بريطانيا أن تبسط حمايتها على بربرة، ورأى الخديوي إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر على ما تبقى من الساحل الشمالي للصومال، وأن يرث بذلك العثمانيين، في حين احتل الفرنسيون خليج تاجورة. وبعد أن احتل الإنجليز مصر عام 1882، نالوا حصتها من الساحل الصومالي. وفي عام 1886 أعلنت انجلترا حمايتها على شمال الصومال بدعوى حماية طرقها التجارية إلى عدن ومنع القوى الأخرى (وبخاصة فرنسا) من الاقتراب منها، كما أسست إيطاليا مستعمرة لها في المناطق الجنوبية من الصومال في نفس الفترة.

وقد رفع الصوماليون راية الجهاد ضد الاستعمار بقيادة محمد عبد الله حسن الذي أعلن عام 1899 حرباً مقدسة ضد الإنجليز امتدت عشرين سنة، وبعد سلسلة من المعارك استطاع محمد عبد الله حسن أن ينتزع حق السيادة على مناطق وادى نوغال الخاضع لحماية ايطاليا بشرط عدم تجدد العمليات العسكرية، وفي عام 1913 أنزلت قواته هزيمة كبرى بالقوات البريطانية بقيادة العميد كورفيلدو الذي قتل أثناء المعركة. واستمرت مقاومة محمد عبد الله حسن سبع سنوات أخرى، وأجرى مع العثمانيين وإمبراطور إثيوبيا حلفاً مؤقتاً خلال الحرب العالمية الأولى ليتفرغ للإنجليز والطليان، واستعانت بريطانيا بالطيران الحربي، فاستطاعت هزيمة الزعيم الصومالي، عام 1920م، فلجأ إلى إثيوبيا حيث وافاه الأجل عام 1921.

ثم عمل الإنجليز والطليان على تسوية أوضاعهما الاستعمارية ورسم حدود مناطقهما في الصومال، واستمر الوطنيون في السعي للاستقلال رغم بطش الاستعمار، حيث تعرض الحاج فرح عمر وهو مثقف صومالي وأحد تلامذة غاندي هو وأتباعه للاعتقال والسجن عدة مرات على يد الإنجليز.

وفي عام 1934 وقع حادث حدودي في منطقة وال-وال سرعان ما تحول لمجابهات عسكرية بين الطليان والإثيوبيين. وفي عام 1936 قامت إيطاليا باجتياح إثيوبيا، وأعلن موسوليني قيام "أفريقيا الشرقية الإيطالية" التى تضم إريتريا وإثيوبيا والصومال، وتوسعت حدود مقاطعة الصومال حتى شملت أوجادين ومناطق الهود. وفي عام 1941 وضعت جميع أراضي أفريقيا الشرقية الإيطالية تحت الإدارة البريطانية إثر هزيمة إيطاليا في إثيوبيا. وفي عام 1946 تشكلت لجنة رباعية من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للنظر في مصير المستعمرات الايطالية السابقة، واقترحت بريطانيا إقامة الصومال الكبير الذي يضم تحت الوصاية البريطانية كلا من الصومال الإيطالي والصومال البريطاني والساحل الفرنسي والأوجادين والهود والمناطق الحدودية في شمال شرق كينيا، وعورض هذا المشروع بشدة من جانب أطراف اللجنة الآخرين وإثيوبيا التي كانت تطالب بالأوجادين والهود، لكنه لقي دعم نادى الشباب الصومالي الذي تأسس في مقديشو عام 1943، وأصبح يعرف برابطة الشباب الصومالي عام 1947.

وفي عام 1948 ضمت إثيوبيا الأوجادين، وفي العام التالي قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة وضع الصومال الإيطالي سابقاً تحت الوصاية الإيطالية لمدة عشر سنوات يعترف عند انتهائها باستقلال البلاد، وعقدت أول انتخابات عامة للمقاطعة الواقعة تحت رعاية الأمم المتحدة في مارس 1959، وحصلت فيها رابطة الشباب الصومالي على 83 مقعداً من مجموع 90 مقعداً في المجلس التشريعى، وأعدت بريطانيا الجزء الواقع تحت حمايتها للحكم الذاتي في الفترة ذاتها حتى

حصل على استقلاله في 26 يونيو 1960. وفور حصول الصومال الإيطالي سابقاً على الاستقلال في 1 يوليو 1960 اتحد مع الصومال البريطاني سابقاً مشكلين جمهورية الصومال.

التطور السياسي بعد الاستقلال

عقب الاستقلال والوحدة بويع رئيس المجلس التشريعي الجنوبي آدن عبد الله عثمان دار رئيساً للبلاد، ودمجت الهيئتان التشريعيتان في مجلس وطني واحد في مقديشو، وشكلت رابطة الشباب الصومالي وحزبان سياسيان بارزان حكومة تحالف، وتولى الدكتور عبد الرشيد علي شارماركي، أحد قادة الرابطة وأحد أفراد عشيرة دارود، منصب رئيس الوزراء. وقد كانت حكومة شارماركي متوازنة وممثلة للعشائر الرئيسية في شمال وجنوب البلاد.

وبعد الاستقلال أصبح الهدف القومي للصومال هو إقامة الصومال الكبير الذي يضم كل الصوماليين، وكانت هذه القضيّة سببًا رئيسيًّا لأزمات وحروب بين الصومال وجيرانه: إثيوبيا وكينيا وجيبوتي؛ ففي عام 1963 قطعت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب نزاع على المنطقة الشمالية الشرقية بكينيا التي يسكنها الصوماليون بالأساس.

وفي عام 1964 أجريت انتخابات حصلت فيها رابطة الشباب الصومالي على أغلبية مقاعد المجلس الوطني، لكن انشقاقا وقع داخل الرابطة أدى إلى تعيين رئيس وزراء جديد من دارود مما أحدث انقساماً واضحاً داخل الحزب كانت نتيجته تعيين شارماركي رئيساً للحكومة عام 1967، ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة إبراهيم إيجال (وهو من قبيلة إسحاق في الشمال).

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام 1969 تنافس أكثر من 1000 مرشح يمثلون 68 حزباً سياسياً، وللمرة الثانية احتفظت رابطة الشباب الصومالي بغالبية المقاعد، وتقلد إيجال رئاسة الوزراء ثانية.

ونتيجة الانقسامات السياسية لم تعد الحكومة والمجلس ممثلين للقاعدة العريضة من الشعب، وتفاقمت مشاعر السخط لدى الشعب بسبب أسلوب الحكم التسلطي الذي اتبعه الرئيس ورئيس الوزراء ومساعيهما لمنح الشماليين مقاعد إدارية وسياسية أكبر.

وأدت أحداث العنف الحزبية إلى اغتيال شارماركي عام 1969، وعندما بدا واضحاً أن المجلس الوطني سيقوم بانتخاب رئيس جديد يحظى بتأييد رئيس الوزراء إيجال قام الجيش بإحكام قبضته بانقلاب سلمي، وأعاد المجلس تسمية الدولة لتصبح جمهورية الصومال الديموقراطية وأصبح رئيس رابطة الشباب الصومالي محمد سياد بري رئيساً للدولة.

وتمكن بري من فرض سيطرته على الحكومة وإدخال الاشتراكية العلمية. وفي عام 1976 تأسس حزب الصومال الاشتراكي الثوري على غرار الحزب الشيوعي السوفيتي، وخضعت معظم القطاعات الحيوية في الاقتصاد لسيطرة الحكومة التي قامت بتأميم الأراضي، وقد بدأت حملة محو أمية شاملة مبنية على تبني اللغة الصومالية كلغة رسمية عام 1972، وحلت الأحرف اللاتينية محل الحرف العربي في كتابة اللغة الصومالية.

وخلال هذه الفترة زاد التأثير السوفيتى فى الصومال نتيجة لاعتماد الجيش على المعدات وأساليب التدريب السوفيتية، وحصل الاتحاد السوفيتي علي امتيازات عسكرية في ميناء بربرة الشمالي. وفي عام 1974 انضمت الصومال إلى الجامعة العربية. وفي عام 1976 قام برى بإعادة تشكيل جبهة تحرير غرب الصومال وسمح لها بالعمل داخل إثيوبيا، وكانت أوجادين وهي العشيرة الأساسية فى منطقة الأوجادين تمثل عنصراً حاسماً في مساندة سياد بري.

وقد أصبح هدف إقامة الصومال الكبير ملحاً أثناء التجهيز لاستقلال جيبوتي في يونيو 1977، حيث كانت لكل من الصومال وإثيوبيا مصالح فى ميناء جيبوتى

الاستراتيجى وفي خط السكة الحديد الذى يربط أديس أبابا بجيبوتي مروراً بمناطق يسكنها صوماليون. وفي يوليو 1977 اجتاحت القوات الصومالية منطقة الأوجادين حتى وصلت إلى هرر، فبدأ الاتحاد السوفيتي في مـد إثيوبيـا بالـسلاح، فـأعلن الصومال إبطال معاهدة الصداقة بينه وبين الاتحاد السوفيتي، وطرد نحـو 6 آلاف مستشار وخبير روسي. وقد تلقى الصومال بعض الدعم من السعودية، لكن آمالـه في الحصول على مساعدات غربية قد أحبطت بشكل كبير. وبحلول مارس 1978 استعادت إثيوبيا سيطرتها على المراكز الرئيسية في الأوجادين بمساعدة سـوفيتية وكوبية مما اضطر حكومة الصومال في النهاية إلى إعلان انسحابها من إثيوبيا.

ورغم هزيمة الصومال في الحرب استمرت حكومة الصومال في المطالبـة بحق تقرير المصير للصوماليين الذين يعيشون في منطقة أوجادين. وقد أدت تلـك الهزيمة والتدخل السوفيتي في أفغانستان عام 1979 إلى تحسن تدريجي للعلاقـات مع الولايات المتحدة؛ ومُنحت الولايات المتحدة تسهيلات جوية وبحرية في بربرة.

كما أدت استعادة إثيوبيا للأوجادين وتفشى ظروف الجفاف والمجاعـة إلـى فرار مئات الآلاف من اللاجئين إلى الصومال، وحـدوث تحـولات كبـرى فـي الأوضاع الداخلية؛ فقد بدأت حركات المعارضة في الظهور، ومن أبرزهـا جبهـة الخلاص الديموقراطية الصومالية، وقاعدتها قبيلة ماجرتين بشكل كبيـر، وكـذلك الحركة الوطنية الصومالية التي استندت إلى تأييد قبيلة إسحاق الشمالية، وحـازت كلتا الحركتين على دعم إثيوبيا. وفي عام 1988 اجتمع بري ومنجستو ووافقا على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وانسحاب قواتهما من منطقة الحـدود، ووقـف مساندة المنشقين في كلا الجانبين.

ورغم المصادقة على دستور جديد ومجلس منتخب في نطاق نظام الحـزب الواحد عام 1979. قام بري في عام 1984 بتحويل كل سـلطات الحكومـة إلـى الرئيس. وفى مايو 1986 أعيد انتخاب بري لفترة رئاسة أخرى تمتد 7 سـنوات.

وقد تزايدت الصعوبات الاقتصادية بسبب تناقص تحويلات الصوماليين العاملين في دول الخليج خلال فترة الحرب بين العراق وإيران، وتناقص المساعدات الدولية نتيجة التحفظات على سجل النظام في مجال حقوق الإنسان، فلم تعد هناك موارد اقتصادية يستطيع بها بري أن يتعامل مع الصراعات القبلية التي طالما استغلها ووظفها لضمان استمراره وبقائه السياسي.

واستمرت المعارضة في التصاعد، وفي عام 1989 تأسس المؤتمر الصومالي المتحد في المنفى، وبدأ ينفذ عملياته العسكرية انطلاقاً من إثيوبيا، وترأسه اللواء محمد فارح عيديد، في ذات الوقت الذي أصبحت سلطة الحكومة خارج مقديشو ضعيفة عام 1990.

وفي يوليو أعلنت الحكومة إجراء استفتاء دستورى تليه انتخابات في فبراير 1991، وبعد ذلك بشهر أعلن عن تطبيق نظام تعدد الأحزاب، وتنحى بري عن منصب الأمين العام لحزب الصومال الاشتراكي الثوري طبقاً لنصوص الدستور الجديد، وأعلن بري أن أحزاب المعارضة سيسمح لها بالتنافس في الانتخابات، لكنه فشل في إقناع الشخصيات البارزة في المعارضة بالانضمام إلى إدارة الدولة.

وفي نوفمبر اندلع قتال واسع النطاق بين قوات النظام معارضيه، وواصلت المجموعات المسلحة للمؤتمر الصومالي المتحد تقدمها بثبات رغم مقاومة الحكومة، وتم تجاهل جهود تشكيل حكومة مقبولة من الجميع وإعلان بري أنه سيتنازل عن السلطة مقابل وقف إطلاق النار. وفي 27 يناير 1991 هرب بري خارج العاصمة، ودخلت قوات المؤتمر العاصمة، ونصبت علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للبلاد.

وفي الشمال طردت الحركة الوطنية الصومالية قوات بري ودعت إلى سلسلة اجتماعات لكبار شيوخ العشائر أسفرت عن إعلان قيام جمهورية أرض الصومال وعاصمتها هرجيسا كدولة ذات سيادة، وانتخبت الحركة رئيسها عبد الرحمن أحمد علي "تور" رئيساً، ولكن لم تعترف بها أية دولة.

وفى عام 1991 قام رئيس جيبوتى "جوليد" بدعم وتمويل أول مؤتمر تسوية للتفاوض على اتفاق لوقف إطلاق نار شامل، واحترام الوحدة الوطنية والعودة إلى دستور 1960، وتفويض علي مهدى لمدة سنتين كرئيس مؤقت للدولة. وزادت الصعوبات أمام حكومة مقديشو بسبب انقسام المؤتمر الصومالي المتحد إلى جناحين يقودهما علي مهدى واللواء محمد فارح عيديد الذي قاد المجموعات المسلحة للمؤتمر الصومالي المتحد، وهما يمثلان عشائر مختلفة في قبيلة هاوية. وبدت المواجهة حتمية بينهما، وحدث أول اشتباك في سبتمبر، ثم تجدد في نوفمبر، واستمرّت الاشتباكات حتى مارس 1992.

وفي يناير تبنى مجلس الأمن قراراً بالإجماع يفرض حظر أسلحة على الصومال، ويطالب بمساعدات إنسانية ووقف الاشتباكات. وفي أبريل وافق مجلس الأمن على إرسال فريق مراقبة إلى مقديشو، ولكن عيديد علق تعاونه مع الأمم المتحدة بزعم أن قوافل المساعدات إلى مقديشو استخدمت لتوريد أسلحة وتمويل أنصار على مهدي. وقد فشلت الأمم المتحدة في وقف القتال، بينما أكد عيديد انتصاراته بإبعاد قوات بري وبري نفسه الذي اضطر لدخول كينيا ثم توجه في مايو إلى نيجيريا حيث توفى في يناير 1995.

ومع منتصف عام 1992 أصبح واضحاً أن هناك أزمة إنسانية في جنوب البلاد بسبب تدمير مخازن الطعام، وقدر أن ما يقرب من 300 ألف شخص توفوا بسبب المجاعة فى هذه الفترة، وانتقدت استجابة الأمم المتحدة البطيئة للأزمة الإنسانية على نطاق واسع. وفي نوفمبر عرض الرئيس الأمريكي جوْرج بوش إرسال 30 ألف جندي لضمان وصول الأغذية إلى المحتاجين ومنع السلب والنهب.

واستمرت المفاوضات بين الفصائل، وعقد مؤتمر الصلح الوطني الذي حضره ممثلو خمسة عشر من الفصائل الكبرى، وتوصلوا في نهاية مارس 1993 إلى اتفاق لتشكيل مجلس وطني انتقالي ، وعقد انتخابات خلال سنتين.

وفي أغسطس قتل أربعة جنود أمريكيين في الصومال، وأرسلت قوة عسكرية أمريكية إلى مقديشو للقبض على عيديد وعدد من كبار أعضاء التحالف الوطنى الصومالى، ثم اعتقالهم خلال عمليات أمريكية لاحقة. وأعلن الرئيس الأمريكي كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تساند الحل السياسي بدلاً من الحل العسكري للصراع مع عيديد الذي أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد. وتخلت بعثة الأمم المتحدة عن ملاحقة عيديد وركزت جهودها على التسوية السياسية. وفي مارس 1994 انسحبت القوات الأمريكية، وتبعتها قوات الأمم المتحدة بعد عام واحد.

وبعد رحيل قوات حفظ السلام شكل شيوخ مقيمون في شمال مقديشو نادي تطبيق الشريعة بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء الصومال. وفي يونيو 1995 عقد مؤتمر من ممثلي 15 فصيلا مواليا لعيديد، وانتخب عيديد رئيساً للصومال لفترة مدتها ثلاث سنوات، ورفض علي مهدي وعلي عاطو - وهو زعيم فصيل منافس لعيديد - نتائج هذا الاجتماع. وفي أغسطس 1996 توفى عيديد نتيجة إصابته في معركة بين أتباعه وأتباع علي مهدي وعلي عاطو، وانتخب ابنه حسين عيديد كرئيس مؤقت لمجلس قيادة التحالف الوطني الصومالي.

وفي عام 1996 بدأ كثير من المناطق خارج مقديشو تطبيق الشريعة الإسلامية وفق نظام قضائي على رأسه محكمة استئناف تراجع أحكام المحاكم الإسلامية المحلية، وبعد عامين أعلن حاكم بنادر أن مبادئ الشريعة الإسلامية ستسود النظام القضائي في مقديشو وضواحيها، وهو ما لاقي قبولاً لدي الكثيرين في ظل ما حققته المحاكم.

واستمرت جهود الوساطة الدولية؛ حيث استضافت القاهرة عام1997م برعاية الحكومة المصرية والجامعة العربية مفاوضات بين القوي والفصائل المتصارعة، وأعلنت مصر أن 26 من قادة الفصائل وقعوا اتفاقية سلام في القاهرة، وفي أبريل 1998 نظمت كينيا محادثات تركزت على مشاركة الفصائل

في السلطة، وإعادة افتتاح موانئ مقديشو الجوية والبحرية، ومع ذلك استمرت الحرب بين العشائر فى مقديشو والعديد من مدن وقرى جنوب الصومال.

وفي أغسطس 1998 شكل قادة الفصائل الرئيسية إدارة للعاصمة وضواحيها، ونُصِّب علي مهدي وحسين عيديد رئيسين لها، وأُنشئت هيئة لمديري الميناء والمطار، ومجلس إقليمي من 29 عضواً يمثلون الفصائل الأخرى، وقوة شرطة، وقدمت مصر وإيطاليا وليبيا المساعدة لتلك الإدارة، ورغم ذلك تم تسريح قوة الشرطة بعد أشهر قليلة نتيجة فشل الإدارة في دفع أجورها، واستمرت المعارك بين الفصائل المتصارعة في مقديشو، وهوجمت منظمات الإغاثة والسفن والقوافل، كما استمر القتال حول ميناء كسمايو خلال عام 1999. وقد أثار استئناف القتال الاشمئزاز العام من قادة الفصائل، وانطلقت مظاهرات واسعة النطاق لمناهضة الحرب فى مقديشو في سبتمبر 1999، وشجع المتظاهرون قادة الفصائل على دعم مقترحات السلام التي عرضها رئيس جيبوتي.

وفي مايو 2000 افتتح المؤتمر الوطني الصومالي للسلام في بلدة عرتا في شمال جيبوتي، وشارك في الاجتماع شيوخ معظم عشائر الصومال من جميع أرجاء البلد، وبعد شهر وافقوا على ميثاق وطني لمرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تنتهي بإجراء انتخابات، وينص الميثاق على منح حكم ذاتي لأقاليم البلاد، وانتخاب جمعية وطنية انتقالية، واجتمعت الجمعية في عرتا لأول مرة يوم 13 أغسطس، وانتخبت عبد القاسم صلاد حسن يوم 26 أغسطس رئيساً للبلاد.

وتفاوضت الحكومة الانتقالية عام 2001 مع الفصائل التي تسيطر على ميناء مقديشو، غير أن الميناء ظل مغلقاً لأن بعض زعماء الفصائل لم يوافقوا على فتحه، ثم انضم لصفوف معارضي الحكومة زعماء فصائل حضروا مؤتمر السلام في عرتا، فاجتمعت في نيروبي لجنة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) المعنية بالتسوية السلمية في الصومال في بداية عام 2002، وزار أعضاء اللجنة الصومال للتمهيد

لعقد مؤتمر للسلام، وبرز رأيان بشأن المشاركة فـي المـؤتمر؛ فبينمـا أصـرت الحكومة الانتقالية وجيبوتي التعامل مع الحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة بوصـفها الحكومة، وأن تشارك الأطراف الأخرى في المـؤتمر بوصـفها معارضـة، رأت إثيوبيا أن تشارك الأطراف الصومالية على قدم المساواة.

وفي أكتوبر عقد مؤتمر "دوريت" برعاية الإيجاد وبحضور زعماء وساسـة وممثلي المجتمع المدني في الصومال، واختتم بتوقيع إعلان دوريت من جانب 22 من الزعماء الصوماليين بينهم ممثل عن المجتمع المدني، وتعهد الموقعون بإقامـة هياكل حكم اتحادي، ودعم مبدأ اللامركزية، ووقف القتال وضمان الأمـن لجميـع موظفي ومنشآت الشئون السياسية والتنمية، وتنفيذ نتائج المصالحة الوطنية والحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة للـصومال، ومكافحـة الإرهـاب، والتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقـم 1373 لعـام 2002 ودعـوة الهيئـة الحكومية للتنمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لدعم ومراقبة تنفيذ الاتفاقـات التى تم التوصل إليها.

وفى 5 يوليو 2003م وبعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات المكثفة اتفق زعماء صوماليون على إقامة نظام اتحادي للحكم وفترة انتقالية تدوم أربع سنوات، على أن تجري إقامة الفيدرالية تدريجياً، وتنجز خلال سنتين ونصف من المرحلة الانتقالية، وأن يضم البرلمان 351 عضواً، 12 في المائة منهم مـن النـساء، لكـن رئـيس الحكومة الوطنية الانتقالية عبد القاسم صلاد انتقد الاتفاق مدعياً أنه سـيؤدى إلـى تقسيم البلد لأنه يتضمن اعترافاً ضمنياً بجمهورية أرض الصومال، وعلق صـلاد مشاركته فى المؤتمر وعاد إلى مقديشو في 30 يوليو، وأعلن أنه لن يتخلـى عـن السلطة عند انتهاء ولايته في 26 أغسطس، وأنه سيستمر فـي منـصب الرئاسـة مادامت عملية المصالحة الوطنية الصومالية لم تؤد إلى حكومة مقبولة وجامعة.

وتوقفت عملية المصالحة فعلياً منذ مطلع فبراير2004م ، ولم تستأنف إلا في منتصف العام حين عقد مؤتمر للقادة الصوماليين في نيروبي برعاية الإيجاد وجري اختيار275 عضواً في البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي عقد جلسته الأولى في نيروبي في 2 سبتمبر. وفي 10 أكتوبر انتخب البرلمان عبد الله يوسف أحمد رئيساً للصومال وهو من عشيرة الدارود فرع المجرتين، وكان حاكماً لولاية بونت لاند، وانسحب الرئيس عبد القاسم صلاد حسن من الجولة الثانية لحصوله على المركز الخامس في الجولة الأولى، وشكل محمد علي جيدي حكومة من زعماء الحرب وأساتذة الجامعة ورجال الأعمال. وفي يناير 2005 تشكلت حكومة جديدة بعد أن رفض البرلمان التشكيل الأول.

وبسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة دعا الرئيس عبد الله يوسف لتشكيل قوة مشتركة من الاتحاد الأفريقي لمساعدته في التحكم في زمام الأمور، فاندلعت مظاهرات وأعمال عنف، واتهم زعماء الحرب الرئيس بدعوة قوات حفظ سلام دولية دون استشارتهم. وعارض بعض النواب مشاركة قوات من كينيا وإثيوبيا وجيبوتي في تلك القوات.

وقد شهدت تلك المرحلة، وبفعل إخفاق مساعى تسوية الصراعات والتوفيق بين الأطراف المتناحرة على الساحة الصومالية بما فى ذلك اتفاق نيروبى، تصاعد نجم وقوة ما عُرف بالمحاكم الإسلامية وهى المحاكم التى بدأت فكرتها بشكل متفرق وقبلي في التسعينيات بهدف القيام بمهام حفظ الأمن في مناطق متفرقة من الصومال، ولكن مع انهيار حكومة صلاد وسيطرة أمراء الحرب على مقديشو وضعف الأمن في البلاد، قام زعماء تلك المحاكم بتكوين مجلس أعلى كمظلة تنضوى داخله قوات المحاكم الإسلامية المختلفة فى إطار واحد، وبعد تكوينها انضم إليها الكثير من الشباب الصومالي، الأمر الذى جعل منها منذ مطلع عام 2005م القوة الرئيسية على الساحة الصومالية خاصة مع تصديها لأمراء الحرب وطردهم

خارج المناطق الخاضعة لسلطان تلك المحاكم وتحقيق هدوء نسبي بتلك المناطق، الأمر الذى أهلها للدخول فى مباحثات مع الحكومة المؤقتة للبحث عن تسوية للصراع، إلا أن اختلاف الميول والأهداف والتحالفات الإقليمية والدولية للطرفين قادت إلى مزيد من تدهور الأوضاع والمواجهات بين الطرفين.

وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معادياً للمحاكم الإسلامية، حيث تخوفت من تصاعد الأصولية الإسلامية خصوصاً أن بعض كبار قادة المحاكم من المطلوبين على لائحة الإرهاب الأمريكية.

وفي أكتوبر 2006 طالبت المحاكم القوات الإثيوبية الموجودة في الصومال بالخروج، وكانت تلك القوات قد دخلت لمساندة الحكومة الانتقالية فى مواجهة خصومها، وبدعوى استعادة الاستقرار والأمن فى البلاد، مما أدي إلى قيام مواجهة مسلحة بين اتحاد المحاكم من جهة، والحكومة الصومالية المؤقتة والقوات الإثيوبية من جهة أخرى، وانتهت المواجهة بغزو القوات الإثيوبية للصومال في ديسمبر 2006 وسيطرتها على العاصمة، بينما هربت قوات المحاكم الإسلامية وتحولت إلى ميلشيات لمقاومة الاحتلال.

نظام الحكم

وفق الميثاق الوطني الانتقالي الذى تم توقيعه من قبل زعماء الفصائل الصومالية المختلفة في نيروبي في 15 سبتمبر 2003؛ وإدراجه كملحق في الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى 29 يناير 2004. تتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس الدولة الذى ينتخبه البرلمان، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء بالتشاور مع المجلس الشعبي الانتقالي.

وتتمثل السلطة التشريعية وفق الميثاق الوطني الذي تمت الموافقة عليه في نيروبي في سنتي 2003 و2004 فى "برلمان اتحادي انتقالي" من 275 عضوا على أن يكون 12 بالمئة منهم نساء، أما السلطة القضائية فإنه منذ عام 1996 عادت

المناطق الواقعة خارج مدينة مقديشو إلى تقاليد الشريعة الإسلامية. وتم في أكتوبر 1996م إقامة نظام قضائي إسلامي تتبعه محكمة استئنافية. ويمكن استئناف أحكام المحاكم الإسلامية المحلية أمام المحكمة الاستئنافية، ولا يمكن تشريع أي قرار تتخذه المحاكم الإسلامية المحلية إلا بقرار من المحكمة الاستئنافية، وفى أغسطس 1998، أعلن حاكم بنادر أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي التي ستسود النظام القضائي في مقديشو وضواحيها، وهو الأمر الذى تراجعت قوة مده مع انهيار حكم المحاكم الشرعية فى الصومال منذ عام 2007م.

الأحزاب السياسية: لا توجد.

العلاقات الخارجيّة وعضوية المنظمات الدولية

يصعب الحديث عن علاقات خارجية في ظل الأوضاع غير المستقرة في الصومال، والتي تتبدل فيها تحالفات القوي والفصائل المتناحرة الإقليمية والدولية وفق ما يدور علي ساحة المواجهات الداخلية وموقع كل فصيل من السلطة.

لا تزال بعض البلاد العربية (متضمناً المملكة العربية السعودية، ليبيا ومصر) تقدم المساعدة إلى الصومال كما تحصل الصومال على مساعدات من الدول الغربية، وعلى الرغم من عدم اعتراف أى من دول العالم بجمهورية أرض الصومال فمن الملاحظ أن هناك تعاملاتِ واقعية تجارية واقتصادية بين هذا الكيان وبعض دول الجوار الجغرافى وفى مقدمتها إثيوبيا.

الصومال عضو فى جامعة الدول العربية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، الهيئة الحكومية للتنمية، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة المؤتمر الإسلامى، تجمع دول الساحل والصحراء.

أوغندا
Uganda

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية أوغندا.

العاصمة: كمبالا.

الموقع: يحدها شرقاً كينيا، وجنوباً تنزانيا ورواندا، وغرباً الكونغو الديمقراطية، وشمالاً السودان.

المساحة الإجمالية: 236,040 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 28,195,754 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الباجندا (17%)، والأنكولى (8%)، والبازوجا (8%)، والإيتيسو (8%)، والباكيجا (7%)، واللانجي (6%)، والبانياروان‍دا (6%)، والباجيسو (5%)، والأتشولي (4%)، واللوجبارا (4%)، والباتورو (3%)، والبنيورو (3%)، والألور (2%)، والباجويري (2%)، والجوبودولا (2%)، والكاراموجونج (2%)، والرندي (2%)، ويشكل الأوروبيون والآسيويون والعرب نحو 1%.

الأديان: الكاثوليك (33%)، والبروتستانت (33%) والمسلمون (16%)، معتقدات تقليدية (18%).

اللغات: الإنجليزية (رسمية) واللوجندا والسواحيلية واللغة العربية وأخرى.

تاريخ الاستقلال: 9 أكتوبر 1962.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1800 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5% (عام 2006).

العملة الوطنية: شلن.

التاريخ القديم

تعتبر جماعات البانتو أول من استقر في منطقة أوغندا الحالية، وتحديداً في الأجزاء الوسطى والشرقية منها. وبين القرنين الثاني عشر والخامس عشر توافد النيليون (وهم فى الأصل جماعات بدوية رعوية) إلى المنطقة، واستمرت هجرتهم إليها على مدى القرون الأربعة التالية. وقبل مجئ الأوروبيين إلى المنطقة في القرن التاسع عشر ظهر فيها العديد من الممالك والإمبراطوريات، ومن أقدمها إمبراطورية بونيورو- كيتارا التي كان يحكمها الباكويزي، والتي وصلت إلى أوج قوتها ونفوذها فى القرن الخامس عشر، ثم تعرضت بعد ذلك لغزو اللوو، فاضطر الباكويزي وامارا (آخر ملوك الباكويزى) إلى الرحيل جنوبا، ومن ثم سيطر البابيتو (وهم من اللوو) على الإمبراطورية التي تقلصت مساحتها، حيث انفصل الأنكولي عنها قبل مجئ البابيتو إليها، وانفصلت بوجندا قبل وفاة أول ملوك الإمبراطورية من البابيتو. وبنهاية القرن الثامن عشر استقل بعض أجزاء الإمبراطورية مثل كوكي وبويرو، وازداد تفكك الإمبراطورية خلال القرن التاسع عشر حيث قام أبناء الملك نياكاماتورا (1786-1835) بتقسيم ما تبقى منها فيما بينهم، ومن ثم يعتبر نياكاماتورا آخر ملوك البابيتو في أوغندا.

وبالنسبة لمملكة بوجندا فقد أسسها الكاباكا (تعني الملك) كيميرا شقيق الملك روكيدي (أول ملوك إمبراطورية بونيورو) فى القرن السابع عشر، وكانت في أول أمرها مملكة صغيرة في الأجزاء الوسطى من أوغندا الحالية، وظلت هذه المملكة وغيرها من الممالك الصغيرة تحت إمرة إمبراطورية بونيورو حتى أواسط القرن السابع عشر. ومع بداية القرن الثامن عشر تغيرت الأوضاع حيث تضاعفت مساحة مملكة بوجندا وازدادت قوتها على حساب إمبراطورية بونيورو، وبحلول القرن التاسع عشر بسطت مملكة بوجندا سيطرتها على الإمارات المجاورة.

الاستعمار والاستقلال

أول من وصل إلى منطقة أوغندا الحالية من الأوروبيين هم المستكشفون البريطانيون عام 1858. وخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر اشتد التنافس بين بريطانيا وألمانيا للسيطرة على المنطقة، وكانت مملكتا بوجندا (تحت حكم الكاباكا موانجا) وبونيورو (تحت حكم الأوموكاما كاباليجا) أهم الممالك في المنطقة فى ذلك الوقت. وفي عام 1887 منحت بريطانيا شركة أفريقيا الشرقية البريطانية ميثاقا ملكيا للتجارة في شرق أفريقيا. وفى عام 1889 قام الألماني كارل بيترز بعقد معاهدة صداقة مع الكاباكا موانجا ملك بوجندا، مما أثار قلق بريطانيا، فقامت شركة أفريقيا الشرقية البريطانية بإرسال ممثلها فريدريك لوجارد إلى المنطقة، حيث تمكن في عام 1890 من عقد معاهدة صداقة وحماية مع ملوك المنطقة بمن فيهم ملك بوجندا. وفي نفس العام عقدت بريطانيا وألمانيا اتفاقية حددت مناطق نفوذ كل منهما في أفريقيا، وأصبحت أوغندا بمقتضى هذه الاتفاقية منطقة نفوذ بريطانية، أدارتها شركة أفريقيا الشرقية البريطانية.

وفي عام 1894 واجهت الشركة صعوبات مالية ترتب عليها انسحابها من المنطقة، وأعلنت بريطانيا فرض حمايتها على المنطقة، وهي الحماية التي لقيت معارضة شديدة من الأهالي وخصوصاً في مملكتي بوجندا وبونيورو. وفي عام 1900 تمكن المندوب البريطانى فى المنطقة من عقد مجموعة من المعاهدات مع ملوك المنطقة خاصة ملك بوجندا (بعد عزل والده الملك موانجا) وملوك تورو وبونيورو والأنكولي. وبنشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 كانت معظم منطقة أوغندا الحالية تخضع للسيطرة البريطانية. وطوال فترة الحكم الاستعماري ظل الأوغنديون يعارضون فكرة إقامة الكيان الفيدرالي لشرق أفريقيا بين أوغندا وكينيا وتنزانيا خوفاً من امتداد الاستيطان الأوروبي إلى أراضيهم.

ومع بداية خمسينيات القرن العشرين كان واضحا أن الأوضاع في أوغندا تتجه نحو الحكم الذاتي، ولكن كان هناك خلاف حول شكل الدولة المزمع قيامها، حيث كان البريطانيون يميلون إلى قيام دولة موحدة في أوغندا، وهو ما عارضه كثير من الأوغنديين وعلى رأسهم ملك بوجندا (الكاباكا أدوارد موتيسا الثاني)، مما ترتب عليه نفي الكاباكا إلى انجلترا عام 1953، واستمر في المنفى لمدة عامين.

وفي عام 1952 ظهر أول حزب سياسي في أوغندا وهو المؤتمر الوطني الأوغندي، وأعلن أن هدفه هو توحيد الشعب الأوغندي، وتحقيق الاستقلال الفوري. وفي عام 1954 ظهر حزبان آخران هما الحزب التقدمي والحزب الديمقراطي الذي كان يدعو إلى قيام دولة موحدة ويرفض فكرة الفيدرالية التي يطرحها حزب المؤتمر الوطنى الأوغندي. وفي عام 1958 أجريت أول انتخابات للمجلس التشريعي في جميع أنحاء أوغندا ماعدا مملكة بوجندا، وفي العام التالي قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين لجنة للنظر في التغييرات الدستورية اللازمة لإعداد البلاد للحكم الذاتي والاستقلال.

وفي عام 1960 شهد حزب المؤتمر الوطني الأوغندي انقساما داخليا ترتب عليه ظهور حزب جديد هو مؤتمر الشعب الأوغندي بزعامة ميلتون أوبوتي، وفى نفس الوقت ظهرت حركة كاباكاييكا (أي حركة الملك وحده)، وبعد عام أجريت انتخابات عامة، وحصل الحزب الديمقراطي على أغلبية مكنته من تشكيل الحكومة. وفي عام 1962 أجريت انتخابات تشريعية تمهيداً للاستقلال، وأسفرت عن فقد الحزب الديمقراطي للأغلبية التي حققها من قبل، حيث حصل على 24 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي، بينما حصل ائتلاف مؤتمر الشعب الأوغندي وحركة كاباكاييكا على 58 مقعدا (37 مقعدا للمؤتمر الشعبي و21 مقعدا لحركة كاباكاييكا التي كانت تسيطر على المجلس التشريعي للبوجندا). وفي 9 أكتوبر حصلت أوغندا على استقلالها، وأصبحت دولة فيدرالية تضم أربع وحدات هي بوجندا وبونيورو

وتورو وأنكولي، بالإضافة إلى مقاطعة بوسوجا، وتشكلت حكومة ائتلافية شارك فيها مؤتمر الشعب الأوغندي وحركة كاباكاييكا، وتولى ميلتون أوبوتي منصب رئيس الوزراء.

التطور السياسي بعد الاستقلال

انضمت أوغندا بعد حصولها على الاستقلال إلى مجموعة دول الكومنولث البريطاني. وفي عام 1963 تحولت أوغندا إلى جمهورية اتحادية، وتولى موتيسا الثاني منصب رئيس الدولة، وسرعان ما شهد الائتلاف الحاكم عدة خلافات دفعت كثيرا من أعضاء حزبي الائتلاف إلى القول بعدم جدوى استمراره. ورغم سيطرة مؤتمر الشعب الأوغندي على المجالس المحلية إلا أنه كان يعاني من صراعات داخلية بين العناصر المحافظة والتيارات الوسطية والمتطرفة، كما اتهم رئيس الوزراء أوبوتي بالتورط في محاولة لتهريب الذهب.

قد أدى هذا الوضع إلى قيام أوبوتي عام 1966 بانقلاب ضد العناصر المعارضة له داخل الحزب. وفي أبريل وضع دستورا مؤقتا للبلاد نص على إلغاء الامتيازات التى كانت تتمتع بها المناطق الأربعة المكونة للاتحاد عند الاستقلال، وقيام نظام جديد ذي طابع رئاسي، وأعلن أوبوتي نفسه رئيسا للجمهورية. وفي عام 1967 وضع دستور جديد للبلاد نص على إقامة دولة موحدة، وتم إرجاء الانتخابات العامة إلى عام 1971. وفي نهاية الستينيات طبق أوبوتي برنامجا اقتصاديا هدف إلى إعادة توزيع الدخل بين المواطنين، كما استخدمت حكومته أساليب قمعية، وشنت حملات اعتقال واسعة النطاق ضد عناصر المعارضة.

وفي 25 يناير 1971 انتهز عيدي أمين قائد الجيش فرصة وجود الرئيس أوبوتي خارج البلاد وقام بخلعه من السلطة، وأعلن نفسه حاكماً للبلاد. وظل أوبوتي في المنفى في تنزانيا لمدة تسع سنوات. وفور وصوله إلى السلطة قدم عيدي أمين وعوداً للشعب بالعودة إلى الحكم المدني خلال خمس سنوات، وحظي

حكمه أمين بتأييد شعبي في بداية الأمر كما حظي وصوله إلى السلطة بتأييد الحكومة البريطانية.

وفي سبيل دعم أركان النظام الجديد قام أمين بتسريح قوات الجيش والشرطة التي كانت تؤيد نظام أويوتي، وحظر جميع الأنشطة السياسية، وألغى الحقوق المدنية للمواطنين. وحكم أمين البلاد بإصدار قرارات مباشرة بعد أن حل الجمعية الوطنية، ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للسلطة التنفيذية، حيث شهد مجلس الوزراء زيادة في عدد الوزراء من ذوي الخلفيات العسكرية، كما خضعت الحكومة بكاملها لمجلس الدفاع.

وفي أغسطس 1972 أصدر أمين قراراً بطرد جميع الآسيويين خارج البلاد مما أدى إلى خروج حوالي 49 ألف أوغندي من أصل آسيوي من البلاد، ذهب معظمهم إلى المملكة المتحدة، ورداً على هذا القرار قطعت المملكة المتحدة علاقاتها الدبلوماسية بأوغندا، وقاطعت جميع بضائعها. وكرد فعل على هذا القرار قام أمين بتأميم كافة الشركات البريطانية في أوغندا دون أية تعويضات. وفي سبتمبر 1972 قامت بعض القوات الموالية لنظام الرئيس السابق أوبوتي وبدعم منه بشن هجوم على أوغندا انطلاقاً من تنزانيا بهدف إسقاط نظام أمين، إلا أن المحاوله فشلت، ورداً على هذه المحاولة قصفت القوات الجوية الأوغندية مدن تنزانيا.

ونظراً لاعتماد نظام أمين إلى حد كبير على المساعدات الخارجية وبخاصة من ليبيا والاتحاد السوفيتي، فقد أدى وقف هذه المساعدات في أواخر عام 1972 إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة، وازداد التدهور بسبب عدم وجود خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تدهور البنية الأساسية للبلاد. وبين عامي 1972 و1975 شهد الجيش مجموعة من الانقسامات والصراعات بين عدة فرق انتهت بقيام إحدى هذه الفرق عام 1974 بمحاولة انقلاب فاشلة، ونجحت قوات الحكومة في قمع عدد من حركات التمرد والعصيان المدني التي قامت بها

بعض القبائل. وقد تصاعدت الإدانات الدولية لنظام أمين نتيجة للقمع الذي اتسم به النظام، وطالب البعض بإسقاطه نتيجة لما ذكر عن قتل ما يزيد عن 300 ألف شخص من معارضي نظامه.

وفي محاولة منه لتحويل اهتمام الجيش عن الخلافات والانقسامات بين صفوفه قام أمين بغزو تنزانيا مدعياً أحقية بلاده في ملكية إحدى مدنها (كما طالب بحق بلاده فى أجزاء من كينيا)، إلا أن محاولته هذه انتهت بالفشل مما أدى إلى ارتفاع الأصوات التي تطالب بالإطاحة بنظام أمين، وقد لعبت تنزانيا دوراً هاماً في الإطاحة بهذا النظام، فساعدت أنصار نظام الرئيس السابق ميلتون أوبوتي على تكوين جبهة سياسية متحدة لتحل محل النظام القائم. وفي يناير 1979 قامت القوات التنزانية بمساعدة جيش التحرير الوطني لأوغندا (الذي ضم أشخاصاً قام أمين بنفيهم) بغزو أوغندا، واستسلمت قوات النظام بعد مقاومة محدودة، وترك أمين البلاد وفر هارباً إلى ليبيا ثم إلى السعودية كلاجئ سياسي.

وأعقب سقوط نظام عيدي أمين مرحلة انتقالية، فعقد مؤتمر في مارس 1979 حاول فيه الأوغنديون العائدون من المنفى بتشجيع من رئيس تنزانيا تكوين جبهة سياسية موحدة، وأسفر المؤتمر عن تشكيل عدة أجهزة لتتولى إدارة وحكم البلاد خلال المرحلة الانتقالية، ومن أهم هذه الأجهزة جبهة التحرير الوطنية الأوغندية، وتكونت من ثلاثين عضواً، واللجنة الاستشارية الوطنية، وضمت في عضويتها ممثلين للتنظيمات التي شاركت في المؤتمر، كما تشكلت اللجنة التنفيذية الوطنية، والمفوضية العسكرية، وتم اختيار يوسف لولي ليتولى رئاسة البلاد ورئاسة جبهة التحرير الوطنية والمفوضية العسكرية خلال المرحلة الانتقالية، وقد حاول لولي إعادة تنظيم اللجنة التنفيذية، ولكنه فشل، ومن ثم قامت اللجنة الاستشارية الوطنية بعزله من منصبه في يونيو 1979، وتعيين جودفري بن عيسا خلفاً له. وبمرور الوقت تدهورت العلاقات بين جبهة التحرير الوطنية الأوغندية

وتنزانيا، كما شهدت الجبهة عدداً من الانشقاقات والانقسامات، وتدهورت علاقاتها بالمواطنين. فحاول بن عيسا القيام ببعض الإصلاحات الداخلية، وفي مـــايو 1980 تمت الإطاحة ببن عيسا وتولي السلطة بولو موانجا لفترة انتقالية.

وفي ديسمبر 1980 أجريت انتخابات عامة تنافست فيهـــا أربعـــة أحـــزاب سياسية هي مؤتمر الشعب الأوغندي بزعامة أوبـــوتي، والحـــزب الـــديمقراطي، والحركة الوطنية الأوغندية، وحزب المحافظين الذي ضم منـــشقين عـــن مـــؤتمر الشعب الأوغندي، وفاز فيها مؤتمر الشعب بأغلبية المقاعد في المجلس التـــشريعي الجديد، ومن ثم أصبح أوبوتي رئيساً للدولة.

ولم تستطع الحكومة الجديدة تحقيق الاستقرار في البلاد، وربما كان الـــسبب الرئيسي فى ذلك هو طبيعة تكوينها، حيث ضمت عدداً من القادة العسكريين إلـــى جانب مستقلين مدنيين مما أدى إلى صعوبة التوصل إلـــى اتفـــاق بـــين الفـــريقين المتنافرين. وشهدت البلاد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. ورغم فشل الحكومة في تحقيق الاستقرار، إلا أنها نجحت في جذب كثير مـــن رؤوس الأمـــوال الأجنبيـــة بدعوى أنها تقوم بتطبيق برنامج لإعادة البناء والتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وقد تشكلت مجموعات معارضة للحكومة كان من أهمها جبهة الإنقاذ الوطنية الأوغندية، وحركة حرية أوغندا، وجيش المقاومة الوطني بقيادة يوري موســـيفنى. الذي اكتسب تأييدا كبيراً من السكان. وفي عام 1985 واجهت حكومـــة أوبـــوتي ضغوطا مستمرة، خاصة بعد وقف المساعدات المالية التـــي كانـــت تتلقاهـــا مـــن صندوق النقد الدولي، ومن ثم تدهورت الأوضاع الاقتصادية، ونقـــصت العمـــلات الصعبة، واختفى كثير من السلع والبضائع من الأسواق المحلية، وارتفـــع معـــدل التضخم، كما ذكر أن نحو 100 ألف أوغندي قتلوا منذ تولي حكومة أوبوتي السلطة نتيجة الصراعات الداخلية وعنف قوات الأمن والمعارضة.

وفي يوليو 1985 تفاقمت المشكلة الإثنية في الجيش الذي شهد انقساماً وقتالاً دامياً ترتب عليه الإطاحة بالرئيس أوبوتي (الذي هرب إلى كينيا)، وتولى اللـواء تيتو أوكيللو رئاسة الدولة، وشكل مجلساً عسكرياً ضم عدداً قليـلاً مـن المـدنين لمساعدته في حكم الدولة وإدارة شئونها. وبنهاية أغسطس واجه أوكيللو عدداً مـن الصعوبات، حيث سيطر جيش المقاومة الوطني على عدد من المدن المهمة وعلى جنوب البلاد وموارده الاقتصادية، فازدادت الأزمة الاقتصادية في البلاد. ولمواجهة الموقف اعتمدت الحكومة على قوات جبهة الإنقاذ الوطنية الأوغندية، إلا أن هـذه القوات كانت تتسم بدرجة عالية من عدم التنظيم، وكان من الصعب السيطرة عليها بعكس قوات جيش المقاومة الوطني.

ثم شهدت العاصمة الكينية نيروبي محادثات لتحقيق السلام بـين الأطـراف المتصارعة وشارك فيها ممثلو جيش المقاومة الوطني وممثلو حكومة أوكيللو، ولم تنجح المحادثات في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، ومن ثـم وقـع انقـلاب عسكري بقيادة ويلسون توكو وزير الدفاع الأسبق في حكومة أوكيللو، ثـم قامـت قوات جيش المقاومة الوطني بمحاصرة العاصمة كمبالا، وفـي 26 ينـاير 1986 استطاعت هذه القوات أن تسيطر على العاصمة، وأصبح قائدها يـوري موسـيفنى رئيسا للبلاد.

وقد شكل موسيفنى مجلس المقاومة الوطني الذي ضـم عناصـر عـسكرية ومدنية، وقام بتشكيل وزارة جديدة، ووعد بإجراء انتخابات عامة بعد فترة انتقاليـة مدتها ثلاث سنوات، كما أعلن عن اتباع سياسة تهـدف إلـى تحقيـق المـصالحة الوطنية، وتكوين لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فـي فتـرة حكم أمين وأوبوتى وأوكيللو، وأقام لجانا للحكم المحلي ليضمن من خلالها استتباب الأمن ومكافحة الفساد. ورغم محاولات الإصلاح التي قام بها موسيفنى إلا أنه لـم يستطع تحقيق الاستقرار الداخلي في جميع أنحاء أوغندا، خصوصاً فـي المنـاطق

الشمالية، حيث نشطت حركات المعارضة، ومن بينها حركة الروح القدس التي حاولت الإطاحة بموسيفيني، ولكنها فشلت وهرب زعيمها إلى كينيا. وتشكلت حركات أخرى معارضة مثل جيش الرب للمقاومة، والحركة الديمقراطية للشعب الأوغندي، والحركة الديمقراطية الفيدرالية.

ورداً على تلك الحركات اتبع موسيفني استراتيجية مزدوجة تقوم على استخدام القوة والردع من جانب والمصالحة من جانب آخر؛ فقد أطلق موسيفني سراح عدد من المتمردين الذين تم اعتقالهم، ودخل في محادثات سلام مع بعض قوى المعارضة عام 1988. ولتقليل حدة المعارضة في المناطق الشمالية قام موسيفني بإجراء تعديل وزراي لزيادة عدد الوزراء المنتمين إلى تلك المناطق، وأصدر مجلس المقاومة الوطني عدداً من التشريعات بهدف مقاومة الانقسامات في صفوف الشعب، فقد أكد موسيفني أن هدفه هو تحقيق وحدة البلاد وليس القضاء على التعدد والاختلاف في الرأي.

وفي عام 1989 أجريت انتخابات عامة، وتحول مجلس المقاومة الوطني من مجرد لجنة يعين رئيس الجمهورية أعضاءها إلى مجلس تشريعي يضم 278 عضواً، من بينهم 210 أعضاء يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب، وشكل موسيفني لجنة دستورية لاستطلاع رأي الشعب فيما يتعلق بمستقبل أوغندا السياسي، ولوضع مشروع دستور جديد للبلاد. وفي أكتوبر 1989 وافق مجلس المقاومة الوطني على مشروع لمد فترة تولي الحكومة لمدة خمس سنوات جديدة بدءًا من يناير 1990، وتم تبرير هذا القانون على أساس أن الحكومة بحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تستطيع تهيئة الأوضاع الداخلية ووضع دستور جديد يقضي على الانقسام ويحقق الوحدة بين مختلف الفصائل المتصارعة داخل الدولة.

وفي عام 1990 اعتقل عدد من ضباط الجيش والمدنيين بتهمة التورط في محاولة قلب نظام الحكم، واستمر الحظر المفروض على أنشطة الأحزاب السياسية.

وفي عام 1991 صعدت القوات الحكومية المواجهة مع الحركات المعارضة خصوصاً في المناطق الشمالية والشرقية.

وفي مايو 1991 دعا موسيفني جميع الأوغنديين ذوي الأصول الآسيوية الذين طردهم عيدي أمين للعودة إلى أوغندا بهدف إعطاء دفعة للاقتصاد عن طريق جذب رؤوس الأموال الأجنبية، خصوصاً وأن بعضاً من المطرودين أصبح على قدر كبير من الثراء. وفي عام 1992 أجريت انتخابات محلية، واستجابت الحكومة لضغوط المانحين الدوليين فأعلنت عن عزمها اتباع برنامج يقلل من حجم مجلس المقاومة الوطني إلى النصف خلال ثلاث سنوات.

وفي ديسمبر 1992 قدمت اللجنة الدستورية مشروع الدستور الجديد إلى الحكومة، وأكدت المعارضة أن الهدف من هذا الدستور هو زيادة سلطات وصلاحيات الرئيس. وفي مارس 1993 نشرت الحكومة مشروع الدستور الذي تضمن استمرار الحظر على النشاط الحزبي لمدة سبع سنوات، والعمل بنظام الديمقراطية اللاحزبية، بمعني أن ينتمي جميع أبناء الأمة إلى تنظيم وطني واحد، وتشكلت لجان محلية لدراسة مشروع الدستور الجديد ودراسة التعديلات التي يطلبها الشعب. وفي يوليو 1993 تمت الموافقة على مشروع قرار باستعادة النظام الملكي التقليدي لدى بعض الجماعات المحلية، وتم تنصيب رونالد موووندا موتيبي الثاني ملكا على الباجندا، على أن تكون له صلاحيات وسلطات شرفية وليست فعلية.

وفي مارس 1994 تجدد الصدام بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في الشمال، خصوصاً قوات جيش الرب للمقاومة، واتخذ الصدام هذه المرة طابعاً مقدساً حيث أعلنت قوات المعارضة أنها تجاهد ضد المستعمر الأجنبي، في إشارة إلى الأصول الرواندية لكثير من أفراد النخبة السياسية، لاسيما الرئيس موسيفني، فدفعت الحكومة قواتها إلى المنطقة.

وفي أكتوبر 1995 وافقت الجمعية التأسيسية المؤقتة التي تضم 284 عضواً على مشروع الدستور، وحلت نفسها، وقد نص الدستور الجديد على اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر، والأخذ بالنظام اللاحزبي. وفي عام 1996 أجريت أول انتخابات رئاسية مباشرة، وحقق فيها موسيفني انتصاراً ساحقاً، وفي مارس 2001 أجريت انتخابات رئاسية ثانية وفاز فيها يوري موسيفني مرة أخرى. وفي 28 يوليو 2005 قامت الحكومة بإجراء استفتاء شعبي حول عودة التعددية الحزبية بعد أن كانت قد مُنعت لمدة تقارب العشرين عاما بدعوى تأجيجها للطائفية، وقد وصلت نسبة المشاركة في الاستفتاء إلى 47%، وصوت منهم ما يزيد على 90% بنعم مما أدى إلى إقرار التعددية السياسية والحزبية.

وفي 23 فبراير 2006 أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية في ظل التعددية. فاز فيها الرئيس موسيفني بفترة ولاية ثالثة بحصوله على 59% من الأصوات، في ظل اتهامات بعدم شفافيتها، وكان قد تم اعتقال كيزا بيسيجي زعيم المعارضة بتهمة الخيانة، ثم أطلق سراحه قبل بدء الانتخابات.

وفي الانتخابات البرلمانية استطاعت حركة المقاومة الوطنية التي ينتمي إليها الرئيس موسيفني أن تحصل على 64% من مقاعد الجمعية الوطنية.

نظام الحكم

أوغندا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، ويتم اختيار الرئيس عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت، ويعين رئيس الدولة رئيس الوزراء لمساعدته في الإشراف على مجلس الوزراء، كما يقوم بتعيين الوزراء من بين أعضاء البرلمان المنتخبين.و تمثل الجمعية الوطنية السلطة التشريعية، وهي أحادية المجلس، وتضم 303 أعضاء، يتم اختيار 214 عضواً منهم عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، و81 عضواً يتم ترشيحهم عن طريق جماعات مصالح

محددة ومعترف بها على النحو التالي: 56 مقعداً للنساء، و10 مقاعد للجيش، و5 مقاعد للمقعدين، و5 مقاعد للشباب، و5 مقاعد للعمال، بالإضافة إلى 8 مقاعد بحكم المنصب. أما السلطة القضائية فتمثلها المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، ويقوم رئيس الدولة بتعيين قضاتها بموافقة السلطة التشريعية.

حتى عام 2006م، لم يكن ثمة أحزاب سياسية فى أوغندا، بل منظمة سياسية واحدة فقط وهى "حركة المقاومة الوطنية" ويترأسها الرئيس "موسيفينى" ولم تكن تعتبر حزباً سياسياً ولكنها منظمة شعبية تدعو للوحدة بين كل الأوغنديين، ومع الأخذ بالتعددية الحزبية ظهرت على الساحة عدة أحزاب أهمها حزب حركة المقاومة الوطنية، حزب مؤتمر شعب أوغندا، الحزب الديموقراطى، الحزب المحافظ، حزب منتدى العدالة، حزب منتدى التغيير الديموقراطى.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

لم تكن علاقات أوغندا مع دول الجوار أحسن حالا من أوضاعها الداخلية المتدهورة خاصة أنها تسعى للعب دور إقليمى بارز فى المنطقة، رغم إمكاناتها المتواضعة، معتمدة في ذلك على الدعم الخارجي وبخاصة الأمريكي والإسرائيلي. ففي بداية تسعينيات القرن العشرين توترت العلاقات بين أوغندا ورواندا بسبب محاولة الغزو الفاشلة التي قام بها متمردون رونديون منطلقين من أوغندا، واستمرت الهجمات التي تشنها قوات المعارضة الرواندية من أوغندا حتى استطاعت قوات الجبهة الوطنية الروندية التي تشكلت في أوغندا برعاية موسيفنى من السيطرة على زمام الأمور فى رواندا. أما العلاقة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد شهدت توتراً لفترات طويلة، ففي عام 1997 ساعدت أوغندا لوران كابيلا على الوصول إلى السلطة فى الكونغو، ورغم ذلك أرسلت أوغندا عام 1998 قوات لمساعدة المتمردين ضد كابيلا.

كذلك شهدت علاقات أوغندا بالسودان في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين توتراً شديداً، حيث قامت القوات السودانية عام 1989 بشن عدة هجمات ضد أوغندا بسبب قيامها بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، كما قامت السودان بدعم جيش الرب للمقاومة. وفي عام 1995 قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ونظراً لاستنزاف الحرب الأهلية فى كل من الدولتين لقدراتهما الداخلية فقد توصل الجانبان عام 1999 إلى اتفاق أمني نص على وقف دعم قوات المعارضة في كل منهما، وذلك بوساطة أمريكية متمثلة في الرئيس الأسبق جيمي كارتر. وفي عام 2001 تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين، وأعلن عن وقف المساعدات السودانية لجيش الرب للمقاومة. وبعد عام عقدت قمة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) في الخرطوم وحضرها الرئيس الأوغندي موسيفنى، وعقد الرئيسان السوداني والأوغندي مؤتمراً صحفياً أعلنا فيه أنهما سيواصلان الحوار من أجل تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، وأن عام 2002 هو عام السلام بين البلدين.

ورغم تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنها تدهورت مجدداً بسبب مصرع جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول للرئيس السوداني في أغسطس 2005 بعد تحطم مروحيته أثناء عودته من أوغندا. ورغم إعلان الحكومة السودانية أن الحادث كان بسبب سوء الأحوال الجوية، إلا أن أوغندا شككت فى ذلك ولم يحضر رئيسها مراسم تشييع الجنازة، ورفض السودان بشدة التصريحات الأوغندية بشأن الحادث. ويمكن القول بأن علاقات أوغندا مع دول الجوار مازالت تتأرجح بين التأزم والانفراج.

أوغندا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، منظمة المؤتمر الإسلامى، جماعة شرق أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

كينيا
Kenya

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية كينيا.

العاصمة: نيروبي.

الموقع: يحدها من الشمال إثيوبيا والسودان، ومن الشمال الشرقي الصومال، ومن الجنوب الشرقى المحيط الهندي، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الغرب بحيرة فيكتوريا وأوغندا.

المساحة الإجمالية: 582,650 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 34,707,817 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الكيكويو (22%)، واللوهيا (14%)، والليو (13%)، والكالينجين (12%)، والكامبا (11%)، والكسيي (6%)، والميرو (6%)، جماعات أفريقية الأخرى (15%)، والآسيويون والأوروبيون والعرب (1%).

الأديان: بروتستانت (45%)، ورومان كاثوليك (33%)، معتقدات تقليدية (10%)، ومسلمون (10%)، أخرى (2%).

اللغات: الإنجليزية (رسمية)، السواحيلي (رسمية)، ولغات ولهجات محلية أخرى.

تاريخ الاستقلال: 12 ديسمبر 1963.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 1200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي: 5.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: شلن كيني.

التاريخ القديم

كينيا كلمة مشتقة من كلمة "كيري–نيانجا" بلغة الكيكويو، وتعني "الجبل الأبيض"، إشارة إلى قمة جبل كينيا المعروف. ويظهر من الحفريات أن منطقة كينيا الحالية كانت مأهولة بجماعات بشرية منذ عصور طويلة. ومنذ نحو ألفي عام بدأ وصول الجماعات الناطقة بالبانتو، وهي تشكل معظم سكان كينيا (الكيكويو، والماساي، والليو، وغيرها)، وفي وقت لاحق بدأ وصول الجماعات الكوشية والنيلية. أما المناطق الساحلية من كينيا فكانت معروفة للعالم الخارجي منذ وقت طويل، حيث عرفها التجار الإغريق منذ القرن الرابع، كما عثر فيها على عملات رومانية ترجع لنفس الفترة.

وفي القرون التالية توافد على الساحل الكيني – شأن السواحل الشرقية لأفريقيا – التجار العرب والفرس والهنود والصينيون، واستقر العرب بأعداد كبيرة منذ القرن الثامن في هذه المناطق، وأنشأوا عدداً من المدن المزدهرة وبخاصة منذ القرن الثالث عشر، وكان أشهرها على سواحل كينيا الحالية مدينتي مومبسا وماليندي، بالإضافة إلي سفالة وكلوا ومقديشيو وغيرها في الأجزاء الأخرى من ساحل أفريقيا الشرقية، وكان بعض هذه المدن قاعدة لسلطنات وإمارات احتفظت باستقلالها حتى أوائل القرن السادس عشر حين تمكن البرتغاليون من السيطرة عليها، ثم تمكن العرب بعد قرابة قرنين من الزمان من استعادة سيطرتهم على هذه المناطق، وأصبحت مسقط وزنجبار وساحل شرق أفريقيا بداية من أرض الصومال حتي نهر روفوما (في تنزانيا) تحت حكم سلطان عمان. وفي عام 1861 انفصلت زنجبار وساحل شرق أفريقيا عن مسقط، وأصبحت سلطنة مستقلة، وتوالى على حكمها عدد من السلاطين حتى فرض الأوروبيون سيطرتهم على هذه المناطق في أواخر القرن التاسع عشر.

الاستعمار والاستقلال

تزايد النفوذ الأوروبي في المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت البداية من خلال الإرساليات التبشيرية والأنشطة الكشفية؛ ففي عام 1849 وصل مندوب الجمعية التبشيرية الكنسية إلى جبل كينيا. وفي عام 1883 استطاع المستكشف البريطاني جوزيف طومسون عبور أراضي الماساي، ويعتبر أول أوروبي يقوم بذلك، وأعقب ذلك التنافس بين ألمانيا وبريطانيا للسيطرة على شرق أفريقيا. وفي عام 1895 أعلنت بريطانيا حمايتها على المنطقة، وتوصلت بريطانيا وألمانيا عام 1898 إلى اتفاقية أصبحت كينيا بمقتضاها منطقة نفوذ بريطانية، وأوكلت بريطانيا إدارتها إلي شركة شرق أفريقيا البريطانية، وأرسلت عدة حملات عسكرية خلال أعوام 1896 و1897 و1905 للقضاء على مقاومة الأهالي خاصة ما قامت به قبيلة المزروعي في المناطق الساحلية، والناندي في المناطق الداخلية.

وفي عام 1895 شرعت بريطانيا في إنشاء خط حديدي من مومبسا إلى أوغندا واستخدمت فى ذلك عمالا هنود بعد رفض الأهالي المشاركة في إنشاء ذلك الخط الذي تم الانتهاء منه عام 1903. ومنذ عام 1896 توافد عدد كبير من الأوروبيين للاستيطان في كينيا، وسيطروا على مناطق واسعة من أخصب أراضي كينيا. وفي عام 1920 أعلنت بريطانيا تحويل محميتها في كينيا إلى مستعمرة بريطانية.

وفي عام 1921 تشكلت رابطة "كيكويو الفتاة" للمطالبة بتحسين ظروف العمال الأفارقة، وتخفيف الضرائب، ومعارضة مصادرة. وفي عام 1928 أعيد تنظيم الرابطة وأصبح اسمها "الرابطة المركزية للكيكويو"، واختير جونستون كاماو نجينجي أمينا عاما لها، وخلفه فى هذا المنصب جومو كينياتا. وبعد حظر الرابطة قام الكيكويو بإعادة تنظيم أنفسهم سياسياً على نطاق أوسع من نطاقهم القبلى، وشكلوا في أكتوبر 1944 "الاتحاد الأفريقي الكيني" بزعامة جميس جيشورو. وفي

عام 1947 تولى جومو كينياتا زعامة الاتحاد بعد عودته من الدراسة في لندن. وتزايدت أعمال المقاومة وبخاصة من جانب الكيكويو، وظهرت حركة سرية عرفت باسم "الماو ماو"، قامت بشن هجمات على المستوطنين، فقامت الحكومة البريطانية بإعلان الأحكام العرفية، وحظرت الاتحاد الأفريقي الكيني، وادعت بأنه غطاء لحركة الماو ماو، واعتقلت رئيس الاتحاد ونائبه. وفي ديسمبر 1952 صدر حكم بسجن كينياتا وأربعة من زملائه لمدة سبع سنوات.

وفي عام 1960 تشكل حزبين جديدين هما "اتحاد كينيا الوطني الأفريقي"أو (الاتحاد الوطني). و"اتحاد كينيا الديمقراطي الأفريقي" أو (الاتحاد الديموقراطي). وفي فبراير 1961 أجريت أول انتخابات عامة فى كينيا، وحصل فيها حزب اتحاد كينيا الوطني على 18 مقعدا، بينما حصل حزب الاتحاد الديمقراطي على 11 مقعدا.

وفي 28 أكتوبر أطلق سراح جومو كينياتا، وتولى فوراً رئاسة حزب الاتحاد الوطني، وسافر كينياتا فى ديسمبر إلى لندن للمطالبة باستقلال كينيا. وفي أبريل 1962 شكل الاتحاد الوطني والاتحاد الديمقراطي حكومة ائتلافية. وفي مايو 1963 أجريت انتخابات عامة فى كينيا، وحقق فيها الاتحاد الوطني فوزاً ساحقا على الاتحاد الديمقراطي، وأصبح جومو كينياتا رئيساً للوزراء، وحصلت كينيا على الحكم الذاتي. وفي 12 ديسمبر 1963 حصلت كينيا على استقلالها.

التطور السياسي بعد الاستقلال

أخذت كينيا بالنظام البرلماني بعد استقلالها، وأصبح جومو كينياتا رئيساً للوزراء، النظام الرئاسي فى 12 ديسمبر 1964، وأصبح جومو كينياتا أول رئيس لها. وفي عام 1965 حدث انقسام داخل الاتحاد الوطني بين جناح المحافظين بقيادة مبويا وجناح الراديكاليين بقيادة أودينجا. وفي عام 1966 انشق أودينجا عن الاتحاد، وشكل حزباً جديداً هو اتحاد شعب كينيا. وفي ديسمبر 1966 تم دمج

المجلسين التشريعيين فى مجلس وطني واحد. وفي ينـاير 1967 أصـبح وزيـر الشئون المحلية دانيال آراب موي نائباً لـرئيس الجمهوريـة. وتـصاعدت حـدة المعارضة الداخلية فى كينيا عقب اغتيال توم مبويا، وقيام الحكومة بحظر اتحـاد شعب كينيا، واشتعلت الصراعات الإثنية بين الكيكويو (القاعدة الأساسية للحكومة) والليو (القاعدة الأساسية لاتحاد شعب كينيا).

وفي عام 1978 توفى جومو كينياتا، وتولى دانيال آراب موى رئاسة الدولة. وفي نفس العام أجريت انتخابات تشريعية، كما أجريت انتخابات رئاسية فاز فيهـا دانيال آراب موى بمنصب الرئاسة، واستمر موى على نهـج كينياتـا فـى قمـع المعارضة الداخلية مما أدى إلى قيام عدد من الضباط بمحاولة انقلاب فاشـلة فـي أغسطس 1982، وكرد فعل على ذلك قام النظام الحاكم بتشديد الخناق على كافـة تيارات المعارضة مما أدى إلى توتر الأوضاع وتصعيد المواجهـة بـين النظـام والمعارضة.

وفي عام 1984 أمر موى موظفي الخدمة المدنية بالانـضمام قـسراً إلـى عضوية حزب الاتحاد الوطني الحاكم. ورغبة في توسيع دائرة نفوذه قام موى في عام 1986 بإجراء إصلاح دستوري لتركيز مزيد من السلطات والصلاحيات فـي يديه، وأصبحت العضوية في الاتحاد الوطني شرطاً للمشاركة في الانتخابات، وكرد فعل على ذلك نشطت حركات المعارضة الداخلية، وبخاصة اتحاد القوميين لتحرير كينيا. وفي عام 1988 أجريت انتخابات عامة فى كينيا فاز فيها موى بفترة رئاسية جديدة، وحصل الحزب الحاكم على أغلبية مقاعد البرلمان.

وفي عام 1989 أطلق الرئيس آراب موى سراح جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين دون محاكمة، وكانت تلك الخطوة بداية لرياح التغيير التى هبـت علـى كينيا؛ ففي التسعينيات شهدت كينيا كغيرها من دول أفريقيا عملية تحول ديموقراطى بفعل عدة عوامل تمثلت في تصاعد المواجهات بين الحكومة والمعارضة الداخلية،

والانقسام فى صفوف الحزب الحاكم، وتهديد الدول المانحة بوقف المساعدات المقدمة إلى كينيا إذا لم تلتزم بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وتعترف بحقوق المعارضة.

وفي ديسمبر 1991 تم الأخذ بنظام التعدد الحزبي، وتغيير النظام الانتخابي، وإلغاء شرط عضوية الحزب الحاكم لخوض الانتخابات. وفي عام 1992 تم تعديل الدستور، فأصبحت كينيا تأخذ بالتعدد الحزبية. وقام الحزب الحاكم الحزب باتخاذ إجراءات تتناسب مع الوضع الجديد أهمها السماح بتشكيل الأحزاب السياسية.

وفي عام 1991 تشكل تنظيم معارض بقيادة أودنجا نائب رئيس الجمهورية السابق أطلق عليه منتدى استعادة الديموقراطية، ونشأ عديد من الأحزاب السياسية الأخرى، منها الحزب الديمقراطي بقيادة مواي كيباكي.

وفي أكتوبر 1992 حدث انقسام في منتدى استعادة الديموقراطية، حيث انشق كنيث ماتيبا عن الحزب بسبب خلافه مع أودنجا على رئاسة الحزب، وقام بتأسيس حزب جديد أطلق عليه حزب منتدى استعادة الديموقراطية الأصلي، وقام أودنجا بتحويل حزب منتدى استعادة الديموقراطية إلى حزب منتدى استعادة الديموقراطية– كينيا، وكان المنتدى يحظى بتأييد جماعة الليو وكثير من أبناء اللوهيا.

وفي ديسمبر 1992 أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس التعدد الحزبي. ورغم تنامي التوقعات بهزيمة آراب موى في الانتخابات الرئاسية إلا أنه استطاع هزيمة سبعة مرشحين لرئاسة الجمهورية، كما فاز الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية متفوقا علي أحزاب المعارضة التي اتهمت الحكومة بتزوير الانتخابات. ويمكن القول فى ضوء أن التحول الديمقراطي في تلك المرحلة اقتصر على التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب المسيطر الذي يسمح بوجود أحزاب المعارضة، إلا إنه لا يسمح لها بالوصول للسلطة.

وشهد عام 1994 إضراباً للعمال احتجاجا على انخفاض مستويات المعيشة، وكانت نتيجة هذه الإضرابات أن فقد عدد من العمال وظائفهم. وفي يونيو 1994 قامت جماعات المعارضة – باستثناء حزب منتدى استعادة الديموقراطية الأصلي – بتشكيل الجبهة الديمقراطية الوطنية المتحدة التي سرعان ما تفككت بسبب الاختلافات الداخلية التي ظهرت حتى داخل الحزب. وفي مايو 1995 قامت مجموعة من مؤيدي حزب منتدى استعادة الديموقراطية – كينيا بتشكيل حزب جديد أطلقوا عليه حزب "سفينة" (وهي كلمة سواحيلية يقصد بها سفينة نوح)، وقد رفضت الحكومة طلب تسجيل حزب سفينة كحزب سياسي رسمي، وظل الحزب محروماً من التسجيل حتى نوفمبر 1997.

وفي عام 1996 تعرضت كينيا لضغط من الدول المانحة للمعونات والمساعدات الاقتصادية لدفعها نحو مزيد من احترام حقوق الإنسان وإدخال إصلاحات دستورية. وفي سبتمبر 1997 وافقت الجمعية الوطنية على تعديل الدستور لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإلغاء الاعتقال السياسي دون محاكمة، وإعطاء المعارضة الحق في تنظيم مسيرات سياسية سلمية، وتسهيل إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية مما أدى إلى تزايد عدد الأحزاب السياسية ليصل إلى 27 حزباً قبل نهاية العام.

وفي 29 ديسمبر 1997 أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها موى، حيث حصل على 41% من أصوات الناخبين، بينما حصل مواى كيباكى رئيس الحزب الديمقراطي على 31%، من إجمالي الأصوات وتوزعت بقية الأصوات على المرشحين لآخرين، كما أجريت انتخابات برلمانية فاز فيها حزب الاتحاد الوطني الحاكم بأغلبية مقاعد البرلمان، حيث حصل على 107 مقاعد، وبعد تعيين عدد من أعضاء البرلمان أصبح الحزب الحاكم يتمتع بأغلبية 113 مقعداً مقابل 109 مقاعد لأحزاب المعارضة.

وبعد الانتخابات شهدت البلاد موجة من الاضطرابات وأعمال العنف احتجاجا على بقاء موى فى السلطة منذ عام 1978، وظهرت بعض التنظيمات المطالبة بتعديل الدستور. وفي ديسمبر 1999 أصدرت الجمعية الوطنية قراراً بتعيين لجنة برلمانية لمراجعة الدستور. وفي 27 أبريل 2001 قدمت اللجنة تقريراً إلى الجمعية الوطنية تضمن تعديلات الدستور المقترحة، وأيد كل من الحزب الحاكم وحزب التنمية الوطنية التعديلات المقترحة، في حين رفضها باقي أحزاب المعارضة.

ومع بداية عام 2002 طالبت قوى المجتمع المدني والجماعات الدينية بتوحيد قوى المعارضة. وفي يناير قام قادة الحزب الديمقراطي، وحزب منتدى استعادة الديمقراطية – كينيا، والحزب الوطني الكيني بتشكيل الاتحاد الوطني من أجل التغيير، وفي يونيه انضم بعض أحزاب المعارضة إلى الاتحاد، وتغير اسمه ليصبح اتحاد كينيا الوطني، ونظم الاتحاد مسيرات في مناطق مختلفة داخل الدولة من أجل إبراز وتعزيز الوحدة بين أحزاب المعارضة. وفي سبتمبر2002م تم اختيار مواى كيباكى ليكون مرشح الاتحاد لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقرر إجراؤها في نفس العام، وقام الرئيس آراب موى باختيار أوهورو كينياتا نجل الزعيم السابق جومو كينياتا ليكون مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية، ولاقي قراره معارضة شديدة داخل الحزب خصوصاً من جانب الرئيس السابق لحزب التنمية الوطنية الذي اتحد مع الحزب الحاكم في مارس 2002، وقامت جماعة داخل الحزب الحاكم كانت تعرف بتحالف قوس قزح ببدء حوار مع اتحاد كينيا الوطني حول كيفية التعاون المشترك فيما بينهما. وفى أكتوبر انشقت جماعة قوس قزح عن الحزب الحاكم، وقامت بتشكيل حزب سياسي جديد هو الحزب الديمقراطي الليبرالي، ووقع هذا الحزب على مذكرة تفاهم مع اتحاد كينيا الوطني نشأ بمقتضاها

تحالف قوس قزح الوطني، وضم هذا التحالف الجديد في عضويته 16 حزباً سياسياً وهو ما مثل تهديدا كبيرا للحزب الحاكم.

ومع بدء العد التنازلي للانتخابات العامة اشتعلت الحملات الانتخابية للمرشحين، وحاول الرئيس آراب موى أثناء الحملة الانتخابية تفكيك صفوف المعارضة بشتى السبل، ولكنه فشل هذه المرة؛ فقام بحل لجنة مراجعة الدستور مبررا ذلك بأن عملية مراجعة الدستور من المفترض أن تبدأ بعد انتهاء الانتخابات طبقا للدستور الجديد، ووعد تحالف قوس قزح الوطني بزعامة كيباكى بتطبيق الدستور الجديد بعد 60 يوما فقط من نجاحه في الانتخابات.

وفي 27 ديسمبر 2002 أجريت الانتخابات العامة الرئاسية والبرلمانية، وفاز كيباكى مرشح تحالف قوس قزح الوطني في الانتخابات الرئاسية، إذ حصل على 62% من إجمالي أصوات الناخبين، بينما حصل يوهورو كينياتا مرشح الحزب الحاكم على 31%. واستطاع كيباكى الحصول على أكثر من 25% من أصوات الناخبين في الأقاليم الثمانية.

وفى الانتخابات البرلمانية فاز تحالف قوس قزح الوطني بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، وقد كان حصول تحالف قوس قزح الوطني على أغلبية مقاعد البرلمان وهزيمة الاتحاد الوطني صاحب الخبرة والممارسة السياسية الممتدة لأكثر من 40 عاما مفاجأة للكثيرين. وقد حظيت تلك الانتخابات باهتمام محلى وإقليمي ودولي ووصفت بأنها كانت أكثر نزاهة وعدالة من الانتخابات السابقة.

وفي 30 ديسمبر 2002 أدى كيباكى اليمين الدستورية، وتسلم مهام منصبه كرئيس للجمهورية، وقام بتشكيل حكومة وحدة وطنية شارك فيها اتحاد كينيا الوطني بأربعة عشر منصباً وزارياً، وحصل الحزب الديمقراطي الليبرالي (القطب الثاني في تحالف قوس قزح) على أحد عشر منصباً وزارياً إلى جانب منصب المدعى العام، وحاول كيباكى أن تمثل الحكومة الجماعات الإثنية بشكل متوازن،

ولذلك تم تعيين خمسة وزراء من الكيكويو، وخمسة وزراء من اللوهيا، وأربعة وزراء من الليو، ووزيرين لكل من الكالينجين والكامبا والميرو والميجيكندا والماساى، ووزير واحد لكل من الإمبو والصوماليين.

نظام الحكم

كينيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، السلطة التنفيذية يرأسها رئيس الدولة، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة، ويتم انتخاب الرئيس من خلال الاقتراع العام لمدة خمس سنوات، ويشترط للفوز بمنصب الرئيس الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين علاوة على 25%على الأقل من الأصوات في خمس من مقاطعات كينيا السبع. ويقوم الرئيس بتعيين نائبه وكذلك اختيار مساعديه من الوزراء. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية والتي تضم 224 مقعد، 210 أعضاء يتم انتخابهم من خلال الاقتراع العام لمدة خمس سنوات، 12 عضواً يرشحهم رئيس الدولة ولكن يتم اختيارهم من خلال الأحزاب وفق ما حصلت عليه من أصوات في الانتخابات) وعضوين سابقين في البرلمان.وتتكون السلطة القضائية من محكمة استئناف (يقوم رئيس الدولة بتعيين قضاتها)، ومحكمة عليا.

وأهم الأحزاب السياسية في كينيا تحالف قوس قزح الوطني (وأهم أحزابه الحزب الديمقراطي الليبرالي، الحزب الديمقراطي، حزب منتدى استعادة الديمقراطية –كينيا، والحزب الوطني الكيني)، حزب اتحاد كينيا الوطني الأفريقي، وحزب منتدى استعادة الشعب الديمقراطي.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وعلى صعيد العلاقات الخارجية تحتفظ كينيا تاريخياً بعلاقات جيدة مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتهاء الحرب الباردة تزايدت الضغوط الخارجية على النظام الحاكم في كينيا مطالبة بإحداث تحول ديمقراطي في البلاد ومكافحة الفساد وهي الضغوط التي أسفرت عن عدم ترشيح دانيال ارب موي للرئاسة وسمحت بفوز مرشح تحالف المعارضة مواي كيباكي بها.

وقد تصاعدت أهمية كينيا في الاستراتيجية الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية وما تلا أحداث 11 سبتمبر من جهود أمريكية لمكافحة (الإرهاب) حيث ربط البعض بين انفجار سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا عام 1998 وبين منفذي هجوم 11 سبتمبر، الأمر الذي صعد من أهمية كينيا ودورها في مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي؛ ففي أبريل 2007 أجريت مشاورات بين مسئولى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكينيا تناولت دور القيادة الأفريقية الجديدة التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الاشراف على العمليات العسكرية التي تقوم بها واشنطن في القارة، كما تنظم الدولتان دورياً تدريبات عسكرية مشتركة في منطقة القرن الأفريقي والسواحل الكينية، هذا علاوة على ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات في صورة معدات وتدريبات للجانب الكيني. وعلى ذات الصعيد تحتفظ كينيا بعلاقات طيبة مع جمهورية الصين الشعبية حيث كانت كينيا أحدى المحطات الرئيسية للرئيس الصيني في زيارة يونيو 2006 للقارة، والتي شهدت توقيع عدة اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية بين الجانبين،، وأسفرت عن تزايد معدلات التبادل بين البلدين في المجالات الاقتصادية والخدمية، وإن ظلت معدلات التبادل بين الجانبين بصفة عامة لصالح الصين. ويذكر أن هناك أكثر من عشرين شركة صينية تعمل في كينيا في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وفي مجالات الإنشاء والتعمير لاسيما في بناء الطرق والكباري، كما أن لكينيا علاقات جيدة

مع كل من فرنسا وكندا حيث تعتبر كينيا الشريك التجاري الأساسي للدولتين في شرق أفريقيا، وتقوم فرنسا بتنفيذ عدة مشروعات في مجال البنية التحتية والطرق والكهرباء.

ولكينيا علاقات مميزة مع اسرائيل حيث تعود جذور العلاقات إلى مرحلة الاستقلال حينما قامت جولد مائير رئيسة وزراء اسرائيل حين ذاك بزيارة كينيا بعد استقلالها بشهر واحد فقط وانتخاب جومو كينياتا رئيسا لها، وكانت تلك المناسبة فاتحة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وترسخت العلاقة فيما بعد مع افتتاح سفارة "إسرائيلية" بنيروبي. وقد ارتبط كينياتا بعلاقات وطيدة مع زعماء إسرائيل خصوصاً بن غوريون وغولدا مائير وأشكول، كما استطاعت إسرائيل أن تستقطب بعض النخب الكينية من الصفوة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية ممن تلقوا تعليماً وتدريباً فيها، وتنشط السفارة "الإسرائيلية" في الأنشطة الخيرية وعمل ملاجئ الأيتام بقصد توفير وجه حضاري "لإسرائيل".

ويحتل آلاف "الإسرائيليين" مراكز اقتصادية مهمة في كينيا خصوصاً في التجارة وأعمال الصرافة وإدارة المزارع والمشروعات الخدمية، والفندقة، ولعل ذلك ما جعل المشروعات الإسرائيلية في كينيا هدفا لبعض التفجيرات في نوفمبر عام 2002.

وعلى الصعيد الاقليمي تعتبر كينيا فاعلا أساسيا في أحداث شرق أفريقيا؛ فعلى الصعيد الاقتصادي تشارك كعضو فعال في الكوميسا والإيجاد وكذا في الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا التي تضم إلى جانبها كلا من تنزانيا وأوغندا، وعلى الصعيد السياسي قامت كينيا بدور أساسي في مباحثات السلام التي دارت لتسوية الصراع في السودان بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان حيث استضافت مفاوضات بين الطرفين التي أسفرت عن اتفاقيات ماشاكوس ونيفاشا التي وضعت حداً للصراع في السودان.

وتاريخيا كان هناك نزاع بين دولة الصومال وكينيا بشأن المقاطعة الشمالية في كينيا (نفد) الذي يقطنها الصوماليون، وكانت الصومال تطالب بها كجزء أساسي من الصومال الكبرى، إلا أن ذلك النزاع تواري مع انهيار الدولة الصومالية.

كما تعتبر كينيا أحدى القوى الرئيسية في دول حوض النيل، ولها علاقاتها الجيدة بجمهورية مصر العربية، حيث سعت مصر خلال الأعوام ال 24 الماضية إلى إمداد كينيا بالمساعدات التقنية وتنمية الموارد البشرية فيها من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا طبقا لحاجات الشعب الكينى، كما قامت مصر بحفر 130 بئرا فى كينيا وإطلاق إشارة البدء فى حفر 30 بئرا إضافية في مطلع عام 2007. وقد قفز معدل الصادرات المصرية إلى كينيا من 54 مليون دولار فى عام 1998 إلى 90 مليون دولار في يناير 2006، في حين بلغت واردات مصر من المنتجات الكينية نحو 115 مليون دولار منذ بداية 2006، حيث وصل الميزان التجارى بين البلدين إلى حوالى 205 ملايين دولار تمثل فيه واردات الشاى من كينيا الجزء الأعظم، وأن مصر هى أكبر مستورد للشاى الكينى من خلال منظمة الكوميسا. ورغم تلك المؤشرات الجيدة للعلاقات المصرية الكينية فإن اختلاف وجهات نظر الدولتين فيما يتصل بالاتفاقيات المنظمة لاستخدامات مياه النيل تمثل في بعض الأحيان عنصر توتر بين الدولتين.

كينيا عضو في الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الهيئة الحكومية للتنمية، جماعة شرق أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

تنزانيا
Tanzania

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية تنزانيا المتحدة.

العاصمة: دار السلام.

الموقع: يحدها من الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال كينيا وأوغندا، ومن الغرب الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، ومن الجنوب موزمبيق ومالاوي وزامبيا.

المساحة الإجمالية: 945,090 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 37,445,392 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: في تنجانيقا: أفارقة (99%)، خصوصاً البانتو (95%)، ويشكل الأوروبيون والعرب. والآسيويون 1% من السكان. أما زنجبار فيقطنها أساساً العرب والأفارقة المحليون.

الأديان: في تنجانيقا: المسيحيون (45%) والمسلمون (35%) معتقدات تقليدية (20%). وفي زنجبار يشكل المسلمون أكثر من 99% من السكان.

اللغات: كيسواحيلي أو السواحيلية (وهي اللغة الوطنية)، والإنجليزية (وهي أيضا لغة رسمية ولغة التعليم العالي والتجارة)، والعربية خاصة في زنجبار، إضافة إلى اللغات المحلية.

تاريخ الاستقلال: 26 أبريل 1964.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 800 دولار (عام 2006م).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.8% (عام 2006م).

العملة الوطنية: شلن تنزانى.

التاريخ القديم

كانت المنطقة التي تشغلها تنزانياً حاليا مسرحاً لهجرات بشرية عديدة على مر التاريخ؛ فمنذ ألف عام هاجرت بعض الجماعات الكوشية من منطقة إثيوبيا الحالية إلي شمال تنزانيا عبر كينيا، ومازال بعض هذه الجماعات موجوداً في تنزانيا حتى اليوم، مثل جماعة إيراكواو(وامبولو)، ثم أخذت جماعات الزنوج تتوافد إلى المنطقة، وبعض هذه الجماعات من البانتو الزراعيين، وبعضها الآخر من النيليين الرعاة. وبوجه عام جاءت هجرات البانتو إلى تنزانيا من الجنوب الغربي، أما النيليون (مثل جماعات التاتوجا والماساي واللوو) فتوافدوا إلى المنطقة من الشمال، وقد حدث تمازج واختلاط واستيعاب بين هذه الجماعات.

وقد شهدت منطقة تنزانيا الحالية عددا من الممالك والنظم السياسية المحلية قبل وصول الأوروبيين بوقت طويل، منها مملكة الكاراجوي وغيرها من الممالك في الأجزاء الجنوبية من البلاد، والتي ارتبطت تاريخيا بالتطورات في أوغندا ورواندا وبوروندي، فقد تمكن الباكونري من إقامة مملكة بونيورو-كتيارا في أوغندا الحالية، ومدوا سيطرتهم إلى تنزانيا، وبعد انهيار هذه الإمبراطورية، هاجر الباكونري جنوباً، حيث قام أخو آخر ملوك الباكونري بتأسيس مملكة اراجوي بين جماعات الهايا (النهاوالزنجا)، ومن ثم تمكن هو وأبناؤه من بسط سيطرتهم على المناطق المجاورة في بوهنزا وبوسيبي وجيساكا وغيرها. وبعد وفاته انقسمت مملكته إلى عدد من الإمارات المستقلة تحت حكم أبنائه.

أما المناطق الساحلية فقد كان للعرب دور بارز في تطورها التاريخي، حيث توافد العرب وبعض العناصر الفارسية إلى المنطقة منذ وقت طويل، وبخاصة منذ القرن الثامن الميلادي، ونشأ على طول السواحل الشرقية لأفريقيا عدد من الإمارات والسلاطين، كان من أهمها سلطنة كلوة (على سواحل تنزانيا الحالية) والتي بلغت أوج قوتها خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وفي

أوائل القرن السادس عشر تمكن البرتغاليون من السيطرة عليها مع غيرها من المدن العربية على ساحل أفريقيا الشرقي. ففي عام 1505 أرسل البرتغاليون أسطولا كبيراً إلى المنطقة، وتمكنوا من السيطرة على القواعد العربية هناك مثل كلوة وسفالا وممبسا وغيرها، واستمرت تلك السيطرة حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، ولكن منذ أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر تمكن العرب من استعادة نفوذهم في المنطقة، حيث استطاعوا السيطرة على جزيرة زنجبار (المقابلة للساحل التنزاني) في عام 1730، ثم أصبحت تلك الجزيرة تابعة لسلطان مسقط، وبعد وفاته عام 1856 حدث نزاع بين أبنائه وانفصلت زنجبار عن مسقط عام 1856. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت أراضي السلطنة تشمل زنجبار والجزر المجاورة وساحل أفريقيا الشرقي من موزمبيق جنوبا وحتى مقديشو شمالا.

الاستعمار والاستقلال

أخذ البريطانيون والألمان منذ أواسط القرن التاسع عشر يعززون نفوذهم في المنطقة حتى تمكنوا من بسط سيطرتهم عليها في أواخر ذلك القرن، وبينما عملت بريطانيا على تدعيم نفوذها في زنجبار، سعى الألمان للسيطرة على الجزء القاري من تنزانيا الحالية الذي أطلق عليه تنجانيقا، ففي عام 1884 قام الألماني كارل بترز بزيارة المنطقة وعقد عدة معاهدات مع الشيوخ والزعماء المحليين، وبناء على ذلك أنشئت "شركة أفريقيا الشرقية الألمانية" لإدارة المنطقة، ثم أعلنت ألمانيا حمايتها عليها عام 1885، وذهبت احتجاجات سلطان زنجبار سدى. وفي عام 1890 توصلت بريطانيا وألمانيا إلى معاهدة حول مناطق نفوذ كل منهما في شرق إفريقيا، وبمقتضاها أصبحت زنجبار منطقة نفوذ بريطانية وتنجانيقا منطقة نفوذ ألمانية، وفي نفس العام أعلنت بريطانيا الحماية على زنجبار، كما عملت ألمانيا على تعزيز سيطرتها على منطقة نفوذها، وشرعت في استغلالها اقتصادياً، فأقامت

مستوطنات للأوروبيين ومزارع لإنتاج السيسال والقطن وغيرهما، كما لجأ الألمان إلى نظام العمل الإجباري لتوفير القوة العاملة اللازمة من الأفارقة للعمل في مزارع الأوروبيين مما أدى إلى انفجار ما عرف بثورة الماجي-ماجي عامي 1905 و1906 بين الفلاحين الأفارقة، والتي شملت مختلف أنحاء البلاد، وقد لجأ الألمان إلى القسوة والعنف لقمع هذه الثورة.

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولي عام 1914 تمكنت بريطانيا وحلفاؤها من السيطرة على المناطق الألمانية في شرق أفريقيا (تنجانيقا ورواندا وبوروندي)، ومن ثم خضعت تنجانيقا منذ 1919 للإدارة البريطانية في ظل نظام الانتداب الذي ابتدعته عصبة الأمم. وبعد إنشاء الأمم المتحدة عام 1945 تحول نظام الانتداب إلى نظام الوصاية، وظلت تنجانيقا خاضعة للإدارة البريطانية من خلال نظام الحكم غير المباشر الذي طبقه البريطانيون في المناطق الخاضعة لهم.

وفي عام 1929 تشكلت رابطة تنجانيقا الأفريقية من مجموعة من موظفي الخدمة المدنية للمطالبة بتحقيق قدر أكبر من مشاركة الأفارقة في حكم البلاد، وتحالفت معها اتحادات العمال وتعاونيات الفلاحين الأفارقة. وفي عام 1953 أصبح جوليوس نيريري رئيساً للرابطة، وفي العام التالي قام بإنشاء الاتحاد الوطني الأفريقي لتنجانيقا الذي حل محل الرابطة، ودخل انتخابات عامي 1958 و1959 في تنجانيقا حيث حقق فوزاً كاسحاً، كما حقق انتصاراً مماثلا في الانتخابات العامة عام 1960، وأصبحت تنجانيقا دولة مستقلة في 9 ديسمبر 1961، وأصبح جوليوس نيريري رئيساً لوزرائها. وفي يناير 1962 استقال نيريري من المنصب للتفرغ للعمل الحزبي وخلفه رشيدي كاواوا، ثم عاد نيريري للسلطة مرة أخرى، وتم انتخابه في نوفمبر 1962 رائيس للبلاد. وفي 9 ديسمبر أعلنت الجمهورية في تنزانيا (تنجانيقا سابقاً)، وتم انتخاب كاواوا نائبا لرئيس الجمهورية.

أما زنجبار فقد كانت تحت الحماية البريطانية منذ عام 1890. وفي نوفمبر 1960 صدر دستور جديد لها تمهيداً لاستقلالها. وفي يونيه 1963 حصلت على الحكم الذاتي. وفي 10 ديسمبر من نفس العام أصبحت دولة مستقلة في إطار الكومنولث البريطاني وفي ظل حكم السلطان جمشيد بن عبد الله. وفى 12 يناير 1964، وبعد شهر واحد من الاستقلال، قام متمردون تحت قيادة جون أوكيللو الأوغندي المولد بإسقاط الحكومة، وفر السلطان إلى الخارج، واستولى الحزب الأفروشيرازي على السلطة، وأعلن الجمهورية، وأعقبت ذلك أعمال قتل ومصادرة واسعة النطاق ضد العرب في الجزيرة. وفى أبريل 1964 اتحدت زنجبار والجمهورية المتحدة لتنجانيقا في دولة واحدة باسم الجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنجبار برئاسة نيريري، وتولى عبيد كرومي زعيم الحزب الأفروشيرازي منصب نائب الرئيس بجانب رئاسته للمجلس الثوري الحاكم في زنجبار. وفي أكتوبر من نفس العام تغير اسم الجمهورية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في يوليو 1965 صدر دستور جديد ينص على نظام الحزب الواحد في الدولة الجديدة، ومرة أخرى تم انتخاب نيريري كرئيس للبلاد في سبتمبر 1965. وفي مطلع 1967 تبنى حزب تانو برنامجا اشتراكياً عُرف باسم إعلان أروشا. وفي يونيو 1975 صوتت الجمعية الوطنية لصالح تضمين الدستور مبادئ اشتراكية، ومنح تانو سلطة دستورية كحزب وطني وحيد. وفي سبتمبر 1975 تقدم نيريري باقتراح لدمج حزبي تانو والأفروشيرزاي، وتم ذلك بالفعل في فبراير 1977، وأصبح اسم الحزب الجديد الحزب الثوري، وانتخب نيريري رئيسا للحزب الجديد، كما تم انتخاب عبود جومي نائبا لرئيس الحزب.

وفي أبريل 1977 أصدرت الجمعية الوطنية دستور جديداً ودائما للبلاد يمكن زنجبار من انتخاب 10 أعضاء في المجلس التشريعي. وفي أكتوبر 1979 تبنت

زنجبار دستوراً منفصلاً ينص على اختيار الرئيس عن طريق الانتخاب، كما ينص على إنشاء مجلس نواب. وفي أكتوبر 1980 تم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في تنزانيا حيث تمت إعادة انتخاب نيريري رئيسا لمدة خمس سنوات أخرى وعـد نيريري بأنها الأخيرة له في السلطة، كما أعيد انتخاب جومبي رئيساً لزنجبار، وتم انتخاب 40 عضواً لشغل مقاعد البرلمان الخاص بمجموعة الجزر التابعة للاتحاد.

وفي أكتوبر 1984 صدرت تعديلات دستورية تقصر مدة تولى الرئاسة على فترتين فقط كل فترة خمس سنوات، وتوسع صلاحيات الجمعية الوطنية، وفي هـذه الأثناء ازداد السخط الشعبي نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم قدم جومي وثلاثة وزراء استقالتهم من مناصبهم. وفي أبريل انتخب على حسن معيني كرئيس لزنجبار، كما شغل أيضاً منصب نائب رئيس تنزانيا المتحدة طبقاً للدستور. وقـد صدر دستور جديد للجزر في يناير 1985 يسمح بانتخاب النـواب مباشـرة عبـر الاقتراع العام. وفي نوفمبر 1985 تنازل نيريري عن رئاسة الدولة لصالح معيني الذي تم انتخابه بأغلبية وصلت إلى 96% من الأصوات. كما تم انتخاب إدريـس عبد الوكيل رئيساً لزنجبار.

وقد دفع استمرار حالة التدهور الاقتصادي في تنزانيا القيادة الجديدة لتشجيع القطاع الخاص وقبول مقترحات البنك لدولي. وفي عام 1990 بـدأت الجماعـات المعارضة في الخارج تطالب بالتعددية الحزبيـة، وتـم إنـشاء منتـدى تنزانيـا الديمقراطي في لندن في بداية عام 1990 بزعامة أوسكار كامبونا السكرتير العـام السابق للحزب الثوري، كما تم تشكيل الحركة الديمقراطية للشباب التنزاني، وظـل الجدل حول مسألة التحول الديمقراطي طوال عامي 1990 و1991، ثم اسـتجاب معيني للمطالبة بالتعددية، حيث قام بإنشاء لجنة رئاسية لاستقصاء آراء الجمـاهير بخصوص مسألة التحول الديمقراطي، ورأس هذه اللجنة وزير العدل، وفـي هـذه الأثناء جرت انتخابات الحزب الثوري في أغسطس 1990، وتلتها انتخابات رئاسية

وبرلمانية. وفي ديسمبر 1991 قدمت اللجنة اقتراحات تضمنت إنشاء نظام سياسي تعددي. وفي مؤتمر الحزب الثوري الحاكم في فبراير 1992 تم التصديق على التعديلات الدستورية اللازمة لإقرار هذا التحول، ونصت هذه التعديلات على تمتع الأحزاب الجديدة بالدعم داخل تنزانيا وزنجبار، والتخلي عن التحيزات القبلية والدينية والإثنية للمحافظة على الوحدة الوطنية في البلاد.

وفي مايو 1992 تم تعديل دستور الجمهورية ودستور زنجبار لإضفاء الشرعية على نظام التعددية الحزبية. وفي يونيو 1992 تمت الموافقة على مشروع قانون يبيح تشكيل الأحزاب المعارضة. وفي مارس 1994 قامت الحكومة في زنجبار بالتحرش بقوى المعارضة من خلال منعها من الاجتماع فضلا عن استخدام أدوات الإعلام الرسمية لهز ثقة الجماهير في تلك الأحزاب المعارضة، وأعلن سالمي أمور النائب الثاني لرئيس الجمهورية ورئيس زنجبار أن التعديلات الدستورية التي تمت في زنجبار ستفك الارتباط بين منصبي رئيس زنجبار ومنصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية المتحدة كخطوة نحو التعددية الحزبية.

وفي فبراير 1995 أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية عقد أول انتخابات تعددية في أكتوبر 1995. وفي يوليو 1995 أعلن كيجوما ماليما وزير الصناعة والتجارة استقالته من منصبه في الحزب الثوري الحاكم، وانضم لتحالف إعادة البناء الوطني، وتقدم للترشيح في الانتخابات الرئاسية، ورشح الحزب الثوري بنيامين وليم مكابا لتلك الانتخابات. وفي نوفمبر من نفس العام تم تنصيب بنيامين مكابا الذي حصل على أكثر من 90% من الأصوات رئيساً للبلاد بحضور الرئيسين السابقين معيني ونيريري ورئيسي أوغندا وكينيا. وفي الانتخابات البرلمانية تمكن الحزب الثوري من الفوز بما لا يقل عن 80% من المقاعد البرلمانية، وأعلن فوز سالمي أمور مرشح الحزب الثوري بالانتخابات الرئاسية في زنجبار بنسبة 52% متغلبا على

مرشح الجبهة المدنية المتحدة، كما فاز مرشحو الحزب الثوري بعدد كبير من مقاعد مجلس نواب الجزر.

وفي 29 أكتوبر 2000 تم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس بنيامين مكابا بنسبة 71.7 من الاصوات، بينما فاز ابراهيم ليبومبا بنسبة 16.3% من الاصوات. وعلى صعيد الانتخابات البرلمانية التي عقدت في أكتوبر من نفس العام فاز الحزب الثوري الحاكم بـ 202 مقعداً من إجمالي232 مقعداً المتنافس عليها في الانتخابات، وحصل حزب الجبهة المدنية المتحدة على 17 مقعداً، وحزب العمال التنزاني على 4 مقاعد.

وفي 14 ديسمبر 2005 أجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها مرشح الحزب الحاكم جاكايا كيكويتى بنسبة 80.3% من الاصوات ليصبح الرئيس الخامس للبلاد خلفاً للرئيس بنيامين مكابا، بينما حصل ابراهيم ليبومبا على 11.7%. كما تم إجراء انتخابات برلمانية في نفس العام حصل فيها حزب الثوري الحاكم 206 مقعداً، وحزب الجبهة المدنية المتحدة على 19 مقعداً، وحزب الديمقراطية والتنمية على 5 مقاعد، وحزب العمال التنزاني بمقعد واحد.

نظام الحكم

تنزانيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يرأس البلاد رئيس الدولة وهو رئيس الحكومة ووفقا للدستور فإن رئيس الدولة يقوم بتعيين الوزراء بما في ذلك رئيس الوزراء، وذلك لمدة خمس سنوات. ويتم انتخاب رئيس البلاد ونائبه عن طريق الانتخاب الشعبي لمدة خمس سنوات. ويتكون البرلمان التنزاني من مجلس واحد من 274 مقعداً، من بينهم 232 مقعداً بالانتخاب، و37 مقعداً للمرأة يتم تعيينهن من قبل الرئيس، علاوة على 5 مقاعد مخصصة لممثلين عن مجلس النواب الزنجباري، ومدة العضوية خمس سنوات.

والسلطة القضائية في تنزانيا تقوم على تعدد درجات التقاضي، حيث يوجد محاكم استئناف ومحاكم عليا يتم تعيين قضاتها من جانب الرئيس علاوة على محاكم ابتدائية وفرعية منتشرة في البلاد، كما تأخذ تنزانيا بنظام المحقق القضائي "امبوْدسمان" الذي يمكن التظلم لديه من أي أحكام أو انتهاكات للحقوق والقوانين.

وأهم الاحزاب السياسية في تنزانيا هي حزب الديمقراطية والتنمية، الحزب الثوري، الجبهة المدنية المتحدة، الحزب الديمقراطي، حزب العمال التنزاني، الحزب الديمقراطي المتحد.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تحتفظ تنزانيا تاريخيا بعلاقات جيدة مع جمهورية الصين الشعبية، وقد شهدت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها زيارات متبادلة بين الجانبين، وفي فبراير عام 2003 طلبت تنزانيا من الصين تحديث خط سكة حديد تنزانيا- زامبيا (تان- زام)، الذي تم إنشاؤه في يوليو عام 1975 بمساعدة صينية، كما تم توقيع عدة اتفاقات تعاون في إعادة هيكلة وتحديث أسطول القطارات وإعداد الورش، فضلاً عن تصميم وإقامة خط سكة حديد أروشا- موسوما الذي سوف يحقق النمو الاقتصادي في منطقة البحيرات العظمى.

وعلى ذات الصعيد، ورغم تاريخها الاشتراكي الثوري، فإن لتنزانيا علاقات تعاون مشتركة مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي سبتمبر عام 2002 وقعت الحكومة التنزانية اتفاقا مع الولايات المتحدة تمنح بموجبه مساعدات فنية لبناء قدرات تنزانيا فيما يتعلق بالحرب المعلنة على الجرائم المالية والاقتصادية، وبخاصة تلك المرتبطة بغسيل الأموال والأرهاب.

كما وقعت تنزانيا في يونيو 2003 اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، تقدم بموجبها بلجيكا مبلغ 44 يورو لبرنامج تنقية المياه في تنزانيا، كما سيمول هذا البرنامج بمبلغ 33.7 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي.

وعلى الصعيد الإقليمي، تم إحياء تجمع شرق أفريقيا في عام 1999، عقب انهياره في عام 1977، ويضم ثلاثة من أهم دول المنطقة (كينيا- تنزانيا-أوغندا).

وفي عام 2001 اجتمع رؤساء التجمع في أروشا بتنزانيا لإقرار استراتيجية التنمية الخاصة بدول التجمع؛ لتحقيق المزيد من الترابط والتعاون السياسي، وبذل أقصى جهد ممكن للاستفادة من الفرص التي أوجدها التجمع من أجل تحقيق التوسع المنشود في قاعدة التنمية بمنطقة شرق أفريقيا.

وقد شهدت قمة "أروشا" تدشين المجلس التشريعي للتجمع، ومحكمة عدل شرق أفريقيا، والبروتوكول الخاص بتأسيس الاتحاد الجمركي، وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات ومنابع النيل أقر التجمع تأسيس وحدة تنمية بحيرة فيكتوريا.

تنزانيا عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، جماعة شرق أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

سيشل

Seychelles

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية سيشل.

العاصمة: فيكتوريا.

الموقع: تتكون من أرخبيل يضم حوالي 115 جزيرة في المحيط الهندي على بعد نحو 1600 كيلومتر شرق كينيا، وأهم جزيرتين براسلين وماهي (وهي أكبر الجزر وتوجد بها العاصمة).

المساحة الإجمالية: نحو 444 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 81,541 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006)، ويعيش نحو 90% من السكان في جزيرة ماهي، والباقي يعيشون في جزيرتي براسلين ولاديجو، مع وجود أعداد قليلة من السكان متناثرة في باقي الجزر.

الجماعات الإثنية: الكريول (وهم خليط من الأوربيين والآسيويين والأفارقة)

الأديان: الكاثوليك (86.6%)، والإنجيليون (6.8%)، ومسيحيون آخرون (2.5%)، وأصحاب أديان أخرى (4.1%).

اللغات: لغة الكريول (لغة رسمية، وأساسية لنحو 94% من السكان)، وتستخدم الإنجليزية والفرنسية بكثرة، والإنجليزية(لغة المعاملات التجارية).

تاريخ الاستقلال: 29 يونيو 1976.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 7800 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: -1 % (عام 2006).

العملة الوطنية: روبية.

التاريخ القديم

كانت جزر أرخبيل سيشل معروفة لرواد البحر من العرب قبل وصول البرتغاليين إليها في أوائل القرن السادس عشر، إلا أن هذه الجزر لم تكن مأهولة عند وصول البرتغاليين إليها، ولا تتوافر أدلة حول ما إذا كانت قد سكنت قبل ذلك أم لا. وينحدر أغلب السكان من أصول المستوطنين الفرنسيين والعبيد الأفارقة الذين جلبهم البريطانيون في مطلع القرن التاسع عشر من ساحل شرق أفريقيا. ويمثل الهنود والصينيون حوالي 1.1% من السكان. وتعتبر ثقافة السكان (الكريول) مزيجاً فرنسياً وأفريقيا.

الاستعمار والاستقلال

وقد وصل البرتغاليون إلى جزر سيشل في أوائل القرن السادس عشر، وإن لم يحاولوا الاستقرار فيها. وفى أربعينيات القرن الثامن عشر قام الفرنسيون باستكشاف المنطقة وأعلنوا ملكيتهم لها، وأطلقوا عليها جزر سيشل – نسبة إلى دو سيشل، المدير العام للمالية في عهد لويس الخامس عشر ملك فرنسا. وخلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأ استيطان الجزر بشكل دائم بعد الجهود الاستكشافية التي نظمها ماهي دو لابور دونيه حاكم موريشيوس الفرنسي، وأطلق اسمه بعد ذلك على أكبر جزيرة فى أرخبيل سيشل وهي جزيرة ماهي. وقد حدث تزاوج بين سكان الجزر من الفرنسيين والصينيين والهنود والملايو والأفارقة، فأصبح معظم السكان من الكريول (المولدين).

وفي عام 1810 تنازلت فرنسا لبريطانيا عن سيشل وموريشيوس، وتأكد ذلك بمعاهدة باريس عام 1814. وقد ظلت سيشل حتى عام 1872 تابعة لموريشيوس سواء في ظل الحكم الفرنسي أو البريطاني، حيث كانت إدارتها تتبع حاكم موريشيوس. وفي أغسطس 1903 أصبحت سيشل مستعمرة قائمة بذاتها، لها حاكمها وإدارتها الخاصة. كما اشتهرت تلك الجزر باستضافتها لعدد من أشهر

الزعماء السياسيين الأفارقة الذين قامت السلطات الاستعمارية البريطانية بنفيهم إليها، ومنهم بريمبه ملك الأشانتي(غانا) عام 1900 وبرفقته 74 شخصاً، والكاباكا ملك بوجاندا (أوغندا) عام 1897، وسلطان الصومال السابق، والزعيم المصري سعد زغلول وغيرهم.

وتعتبر رابطة المنتجين ودافعي الضرائب فى سيشل أول حركة سياسية منظمة في تلك الجزر، إلا أنها كانت مؤيدة للإدارة الاستعمارية أكثر من كونها حركة وطنية. وفي عام 1963 قام المحامي جيمس مانشام بتشكيل حزب سيشل الديمقراطي مطالباً بدمج الجزر في بريطانيا، ثم قام محام آخر وهو ألبرت رينيه بتأسيس حزب سيشل الشعبي المتحد، وهو حزب ذو توجهات يسارية، وطالب بالاستقلال الفوري لسيشل.

وفي عام 1970 أصبح مانشام رئيس وزراء سيشل بعد فوز حزبه فى الانتخابات. وقبل انتخابات عام 1974 تحول حزب سيشل الديمقراطي للمطالبة باستقلال تدريجي للجزر بعد فشله فى الحصول على موافقة بريطانيا على فكرة دمج سيشل بها، وحتى ذلك الحين كانت لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تعترف فقط بحزب سيشل الشعبي المتحد، ولكن بعد تغير موقف حزب سيشل الديمقراطي من قضية استقلال سيشل سمحت لزعيمه مانشام بحضور القمة الأفريقية في مقديشيو(الصومال) عام 1974 كمراقب.

وفي مارس 1975 عقد مؤتمر في لندن لوضع دستور مؤقت تمهيداً لاستقلال الجزر، ولكن الحزبين الرئيسيين لم يتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن، وإن اتفقا على مطالبة بريطانيا بإعادة ثلاث جزر كانت قد فصلتها عن سيشل عام 1965 وضمنتها لجزيرة دييجو جارسيا. وفي وقت لاحق وافق الحزبان على تشكيل حكومة ائتلافية تمهيداً لحصول سيشل على الحكم الذاتي، حيث تشكلت تلك الحكومة في يونيو 1975، وحصلت البلاد على الحكم الذاتى فى أول أكتوبر من نفس العام.

وفي يناير 1976 استؤنف المؤتمر الدستوري في لندن، وتم الاتفاق خلالـــه على أن تصبح سيشل جمهورية مستقلة في 28 يونيو 1976، وذلك حتى يتم إجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية في وقت لاحق، وبالفعل أصـــبحت سيشل جمهورية مستقلة في 29 يونيو 1976، وشغل جيمس مانشام زعيم حـــزب سيشل الديمقراطي منصب رئيس الجمهورية، وتولى ألبرت رينيه زعـــيم حـــزب سيشل الشعبي المتحد منصب رئيس الوزراء.

التطور السياسي بعد الاستقلال

انتهى التحالف بين الحزبين الرئيسيين بصورة مفاجئة في يونيو 1977 عندما قام مؤيدو حزب سيشل الشعبي المتحد بانقلاب بينما كان مانشام زعيم حزب سيشل الديمقراطي ورئيس الدولة فى بريطانيا، وأصبح رينيه رئيساً للدولة.

وفي عام 1979 تم الإعلان عن دستور جديد، وتم تغيير اسم حزب سيـــشل الشعبي المتحد ليصبح الجبهة التقدمية لشعب سيشل، وصار الحزب الشرعي الوحيد في البلاد، وتم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لإضفاء الشرعية علـــى النظـــام السياسي، إلا أن برنامج الحكومة الاشتراكي أدى إلى عدم رضا الطبقة المتوســـطة الصغيرة. وقد أحبطت عدة محاولات أعوام 1978م، 1981م. 1983م، واتهمـــت الحكومة أنصار الرئيس السابق بأنهم وراء كل تلك المحاولات. إلا أن مانشام نفى ذلك. وحدث انشقاق داخل صفوف الحزب الحاكم، تجلـــى فـــي اســـتقالة وزيـــر التخطيط، ووزير العلاقات الخارجية الذي ترك سيشل عام 1984، ثم فـــي عـــزل وزيرى الشباب والدفاع بعد اكتشاف مؤامرة أخرى ضد الحكومة.

وفي منتصف الثمانينيات وقعت عمليات تصفية ضد خصوم الحزب الحاكم، داخل وخارج البلاد. وفي يوليو 1991 تشكل تحالف الحركة الديموقراطية المتحدة بقيادة فيراري وضم خمسة أحزاب بما فيهـــا تجمـــع شـــعب سيـــشل مـــن أجـــل

الديموقراطية الذي أعيدت تسميته بحزب سيشل المسيحي الديمقراطي، بينما شكل الرئيس السابق مانشام الحملة المقدسة من أجل الديموقراطية.

وفي عام 1991 تعرضت الحكومة لضغوط متزايدة من فرنسا وبريطانيا ومانحي المساعدات الرئيسيين لإعادة النظام الديمقراطي. وفي الداخل تجسدت المعارضة ضد الجبهة التقدمية لشعب سيشل فى حزب السيشليين بقيادة رجل دين بروتستانتى هو رامكالاوام. كما عاد فيراري من المنفى في أغسطس لحشد التأييد للحركة الديمقراطية المتحدة. وفي نوفمبر دعا الرئيس رينيه كل المنفيين السياسيين للعودة إلى البلاد. وفى ديسمبر تشكل حزب حركة سيشل من أجل الديموقراطية.

واجتمع أنصار الجبهة التقدمية لشعب سيشل فى اجتماع طارئ، وفيه وافقوا على منح كل الجماعات السياسية التى تضم 100 عضو على الأقل اعترافاً رسمياً ابتداء من يناير 1992، وإجراء انتخابات تعددية في يوليو لانتخاب مجلس دستوري يقدم اقتراحات للإصلاح الدستوري يجرى عليها استفتاء عام، على أن تجرى انتخابات برلمانية تعددية فى ديسمبر. وفي أبريل عاد مانشام من المنفى ليقود الحزب الديمقراطى الجديد.

وقد جرت انتخابات المجلس الدستوري المكون من 20 مقعداً لوضع مسودة لدستور جديد في يوليو، حيث فازت الجبهة التقدمية لشعب سيشل بـ 58.4% من الأصوات، بينما حصل الحزب الديمقراطي الجديد على 33.7%، وحصل حزب السيشليين على 4.4% من الأصوات، وبذلك ضمت اللجنة 11 ممثلاً للجبهة التقدمية لشعب سيشل، و8 ممثلين للحزب الديموقراطى الجديد الذي أصبح يعرف بالحزب الديمقراطي، وممثلاً واحداً لحزب السيشليين. وفي سبتمبر سحب الحزب الديمقراطي ممثليه بسبب رفض مناقشة مقترحاته الإصلاحية، كما اعترض الحزب الديمقراطي على إغلاق جلسات اللجنة أمام الرأى العام والإعلام.

وعقب إعلان مسودة الدستور ركز الحزب الديموقراطى معارضته على نظام التصويت المقترح للمجلس الوطني الجديد الذى ينتخب نصف أعضائه على أساس التصويت المباشر والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي، بما يضمن فوز حزب الرئيس بالأغلبية في المجلس الوطني. كما لقيت بعض البنود ذات الصلة بالمسائل الاجتماعية معارضة قوية من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التى ينتمى إليها أكثر من 90% من مواطني سيشل.

وفى استفتاء أجري في نوفمبر 1992 وافق 53.7% فقط من الناخبين على مسودة الدستور، بينما يتطلب التصديق عليها موافقة 60% من الناخبين على الأقل، فتكونت لجنة دستورية ثانية بدأت عملها في يناير 1993. وفي مايو وافقت اللجنة على مسودة جديدة للدستور تم التوصل فيها لتسوية تتعلق بالصيغة الانتخابية للمجلس الوطني الجديد، ولقيت موافقة من رينيه ومانشام، وعند طرح الدستور للاستفتاء الوطني الذي أجري في يونيو 1992م وافق 73.9% من الناخبين عليه.

وفي الانتخابات الرئاسية والتشريعية التى جرت في يوليو حصل رينيه على 59.5% من الأصوات مقابل 36.7% حصل عليها مانشام، و3.8% حصل عليها مرشح تحالف أحزاب المعارضة. وفي الانتخابات التشريعية حصلت الجبهة التقدمية لشعب سيشل على 21 مقعداً من المقاعد التي يتم اختيارها بالتصويت المباشر وعددها 22 مقعداً، وحصل الحزب الديمقراطي على مقعد واحد منها. أما بالنسبة للمقاعد التي يتم اختيارها بالتمثيل النسبي فقد حصلت الجبهة التقدمية لشعب سيشل على سبعة مقاعد، والحزب الديمقراطي على ثلاثة مقاعد، وحزب السيشليين على مقعد واحد.

وقد حدث انشقاق داخل الحزب الديمقراطي في ظل سعى كريستوفر جل نائب مانشام للإطاحة بمانشام من قيادة الحزب؛ لأنه لم يكن قوياً في معارضة

سياسة الحكومة، فتم تعليق عضوية جل في الحزب إلا أنه قام بتشكيل الحزب الديمقراطي الجديد.

وعقب الانتخابات بدأت الحكومة تشجع التحول التدريجي إلى سياسة السوق الحرة بهدف جعل سيشل مركزاً للمال والأعمال. وفي عام 1994 تحولت ملكية كثير من التسهيلات الخاصة بالموانئ إلى ملكية خاصة، وأعلن عن إنشاء منطقة حرة دولية في سيشل. وفي عام 1995 تمت خصخصة الأنشطة الحكومية في السياحة والزراعة، وقد أدت هذه السياسة وما صاحبها من انخفاض المساعدات الخارجية والضغوط من أجل خفض عجز الموازنة إلى الإعلان عن تخفيض بعض الخدمات التي تمولها الحكومة.

وفي إطار السعي لجعل سيشل مركزاً مالياً دولياً قامت الحكومة في نوفمبر 1995 بعرض قانون التنمية الاقتصادية الذي يمنح من يستثمر 10 ملايين دولار أمريكي على الأقل حصانة في سيشل. ولقد ساد الخوف في الدوائر المالية الدولية، خصوصاً في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، من أن القانون سيجعل سيشل مرتعاً لتهريب المخدرات والجرائم الأخرى. وقد انتقدت المعارضة القانون إلا أن الحكومة رفضت إلغاءه، وأنشأت مجلساً للتنمية الاقتصادية برئاسة رينيه لفحص الاستثمارات الممكنة في ظل القانون. وفي أبريل 1996 قدمت الحكومة تشريعاً يستهدف منع استخدام القانون في غسيل الأموال، وبعد عام أعلن أن 243 من الأجانب حصلوا على جوازات سفر من سيشل مقابل مدفوعات قدرها 25 ألف دولار للفرد في ظل برنامج مواطنة اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وقالت جماعات المعارضة إن كثيراً ممن حصلوا على المواطنة في سيشل لم يسبق لهم زيارة سيشل ورغم ذلك أضيفت أسماؤهم إلى القوائم الانتخابية.

وفي يوليو 1996 قدمت الجبهة التقدمية لشعب سيشل عدة إصلاحات دستورية أجيز منها إنشاء منصب نائب الرئيس وشمل الإصلاح أيضاً مراجعة

حدود الدوائر الانتخابية التي قيل إنها تخدم مرشحي الجبهة في الانتخابات، كما زيد عدد مقاعد المجلس الوطني التي يتم شغلها بالانتخاب المباشر، وتخفيض عدد المقاعد التي يتم شغلها بالتمثيل النسبي.

وفي مارس 1998 جرت انتخابات الرئاسة والتي تقدم لها ثلاثة مرشحين وفاز فيها الرئيس رينيه لحصوله على 66.6%. وفي الانتخابات التشريعية فاز الحزب الحاكم إذ حصل على 61.7% من الأصوات.

وفي سبتمبر 2001 حصل الرئيس رينه على فترة رئاسية جديدة إذ حصل على 54% من أصوات الناخبين، بينما حصل رامكالاوان رئيس حزب سيشل الوطني على 45% من الأصوات، وأعلن أنه لن يعترف بهذه النتيجة بسبب الانتهاكات التي شهدتها الانتخابات، ومنها أعمال إرهاب وترويع وشراء لأصوات الناخبين بالمال، وطالب برفع الأمر إلى القضاء. وكان رينيه قد دعي لعقد هذه الانتخابات قبل موعدها بعامين بحجة أن يرى المراقبون مدى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به البلاد.

وفي ديسمبر 2002 استطاع الحزب الحاكم الفوز في الانتخابات البرلمانية، غير أن حزب سيشل الوطني استطاع تعزيز وجوده بحصوله على 11 مقعداً بعد أن كان له مقعد واحد . وخلال عام 2003 سيطر الرئيس وحزبه على البلاد من خلال المحسوبية السياسية، والتحكم في وظائف الحكومة، والعقود والموارد، وعانى النظام القضائي من عدم الكفاءة وافتقاد الموارد وخضوعه للسلطة التنفيذية. كما وضعت بعض القيود على حرية الصحافة وحرية المرأة.

وفي فبراير 2004 أعلن الرئيس رينيه في خطابه في البرلمان اعتزامه التخلي عن السلطة لنائبه جيمس ميشل بعد أن أمضى حوالي ثلاثة عقود في الحكم، على أن يظل رئيساً للحزب حتى موعد الانتخابات البرلمانية عام 2006، وقد قام الرئيس رينيه بالفعل بتسليم السلطة لنائبه في أبريل عام 2004.

وقد عقدت الانتخابات الرئاسية في يوليو عام 2006 وفاز فيها الرئيس جيمس ميشل بنسبة 53.7% من الأصوات.

وفي مايو 2007 أجريت الانتخابات البرلمانية، فاز فيها حزب الجبهة التقدمية لشعب سيشل بـ 56.16% من إجمالي الأصوات مكنته من الحصول على 23 مقعداً من مقاعد السلطة التشريعية مقابل 11 مقعداً لتحالف حزب سيشل القومي والحزب الديمقراطي بحصوله على 43.84% من أصوات الناخبين.

نظام الحكم

سيشل دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وقد تم إقرار دستورها في 18 يونيو 1993. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ومعاونيه من الوزراء الذين يقوم بتعيينهم. ورئيس الدولة هو في ذات الوقت رئيس الحكومة، ويتم انتخابه في اقتراع شعبي لمدة خمس سنوات. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يضم 34 عضواً، ينتخب 25 عضواً منهم مباشرة، ويتم اختيار 9 أعضاء منهم على أساس التمثيل النسبي. وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، ويعين الرئيس قضاة المحكمتين. ويقوم النظام القانوني على المزج بين القانون العام البريطاني والقانون المدني الفرنسي والقوانين العرفية.

وأهم الأحزاب هي الحزب الديموقراطي وحزب سيشل الوطني والجبهة التقدمية لشعب سيشل.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وفي ظل حكومة رينيه قويت روابط سيشل مع القارة الأفريقية، وأعلنت تعاطفها مع حركات التحرير المختلفة. وفي عام 1983 وافقت سيشل ومدغشقر وموريشيوس على تشكيل مفوضية المحيط الهندي لدعم التعاون الإقليمي، ثم انضمت جزر القمر إليها عام 1985. وفي عام 1988 أقامت سيشل علاقات دبلوماسية مع جزر القمر وموريشيوس. وفي عام 1989 أقامت سيشل علاقات

دبلوماسية مع المغرب ومدغشقر وساحل العاج، ثم كينيا عام 1990، ثم إسرائيل وجنوب أفريقيا عام 1992.

في عام 1986 سحبت سيشل اعتراضها على قبول عضوية فرنسا في مفوضية المحيط الهندي كممثلة لجزيرة رينيون رغم ترددها في قبول سيادة فرنسا الدائمة عليها. وقد تحسنت علاقة سيشل بفرنسا عام 1987. وقد وقعت فرنسا ثلاث اتفاقيات لتقديم مساعدة اقتصادية لسيشل في نفس العام. وفي يونيو 1990 زار الرئيس الفرنسي ميتران سيشل كجزء من جولته في المحيط الهندي.

وقد توافدت جماعات السلام التطوعية الأمريكية على سيشل ما بين عامي 1974 و1995، وتم فتح قنصلية أمريكية بها في مايو 1976، ثم تحولت إلى سفارة، غير أنها أغلقت في 1996، وتم فتح قنصلية في موريشيوس تهتم بشؤون الرعايا الأمريكيين في سيشل. وفي عام 1986 قامت سيشل والولايات المتحدة بإعادة التفاوض حول اتفاقية سبق توقيعها عام 1976 للسماح للولايات المتحدة بالإبقاء على محطة مراقبة فضائية مقابل 4.5 مليون دولار سنوياً، وفي مقابل ذلك زادت الولايات المتحدة دعمها الاقتصادي لسيشل ليصل إلى 3 ملايين دولار سنوياً، ولكنه انخفض إلى مليون دولار عام 1993. وفي عام 1996 تم إغلاق المحطة الفضائية في إطار إجراءات توفير النفقات.

وتتبع سيشل سياسة الحياد الإيجابي، وتؤيد مبدأ تخفيض قوات القوى الكبرى في المحيط الهندي، وهي أحد مناصري اتفاقية سلام المحيط الهندي.

سيشل عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مفوضية المحيط الهندى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية.

جيبوتي
Djibouti

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية جيبوتي.

العاصمة: جيبوتي.

الموقع: يحدها خليج عدن والبحر الأحمر شرقاً وإريتريا شمالاً وإثيوبيا غرباً والصومال جنوباً.

المساحة الإجمالية: 23,200 كيلو متر مربع.

عدد السكان: 486,530 نسمة(طبقاً لتقديرات يوليو عام 2006).

الجماعات الإثنية: العيسى (60%)، العفر (35%)، الفرنسيون والعرب والإثيوبيون والطليان (5%).

الأديان: المسلمون (94%)، المسيحيون (6%).

اللغات: الفرنسية والعربية (لغتان رسميتان)، والصومالية، والعفرية.

تاريخ الاستقلال: 27 يونيو 1977.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1000 دولار (عام 2005).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 3.2% (عام 2005).

العملة الوطنية: الفرنك.

التاريخ القديم

من الصعب فصل تاريخ جيبوتى عن تاريخ الصومال الكبير، فهي جزء لا يتجزأ منه. وقد عرف المصريون القدماء هذه المنطقة، وكانوا يستوردون منها الأخشاب والبخور، كما عرفها الفينيقيون وأسموها إقليم البخور، وعرفها الرومان وأطلقوا عليها اسم الأرض المجهولة. وفى بداية ظهور الإسلام استقرت بها بعض الجماعات العربية المسلمة المهاجرة بدينها من شبه الجزيرة العربية، وتعايشت وتزاوجت بها واتخذتها وطناً، ثم ازدهرت سلطنات إسلامية في الصومال. وفي أوقات ضعف الحكم الإسلامى كانت هذه المنطقة تتعرض لغزوات البرتغاليين وحكام الحبشة. وفي أوائل القرن الثامن عشر احتل العمانيون الساحل الصومالي، وتولى إدارته سلطان زنجبار الذى كان تابعاً لسلطان عمان، وقد تنازل عن حكم مناطق من ساحل الصومال للدول الأجنبية مقابل مبالغ مالية. وفي القرن التاسع عشر وصل المصريون إلى إقليم هرر وساحل شرق أفريقيا وموانئ زيلع وبربرة ومقديشيو حتى ميناء كيسماو. وبعد افتتاح قناة السويس أصبحت منطقة البحر الأحمر ذات أهمية استراتيجية وبالتالي دول أوروبا.

الاستعمار والاستقلال

في 11 مارس 1862 اشترت فرنسا من أحد السلاطين منطقة صغيرة على خليج تاجورة تضم ميناء أوبوك، إلا أنها لم تستخدم هذا الميناء بصورة دائمة، ثم قامت فرنسا باحتلال أوبوك عام 1881، وتنازل السلطان أحمد بن محمد عن بقية ممتلكاته لفرنسا بما فى ذلك جميع سواحل خليج تاجورة، وفى السنوات التالية عقد مسئول فرنسى صفقات مع الحكام المحليين، ونجح فى عقد معاهدة للصداقة والحماية مع بعض زعماء العيسى، وتقضي المعاهدة بإقامة صداقة دائمة بين فرنسا وزعماء العيسى يسلمون بموجبها بلادهم لفرنسا لتحميها من الأجانب، وتعهدت الحكومة الفرنسية بتسهيل التجارة على الساحل وبصفة خاصة فى أمبادو،

وتعهد زعماء العيسى بمساعدة فرنسا فى كل الأوقات، وألا يبرموا أى اتفاق إلا بموافقة حاكم أوبوك.

وقد حاولت فرنسا أن تتخذ من جيبوتى قاعدة عسكرية تنطلق منها إلى عمق أفريقيا حول منابع النيل، ولكن بريطانيا كانت تمنعها من ذلك حتى سنحت الفرصة لإنشاء خط سكة حديد بين جيبوتى وأديس أبابا حصلت على امتياز إنشائه شركة فرنسية تخضع لرقابة حكومية هي الشركة الإمبراطورية لخطوط حديد إثيوبيا، والتي بدأت إنشاء الخط فى مطلع عام 1897. وهو الخط الذي أدي إلي توتر العلاقات بين القوي المتصارعة في المنطقة الفرنسية البريطانية في المنطقة، ومع ازدياد التوتر سارعت انجلترا بعقد اتفاق بينها وبين فرنسا وإيطاليا فى 4 يوليو عام 1906 يعترف بحق فرنسا في إنشاء واستغلال الخط على أن يمثل كل من إنجلترا وإيطاليا والحبشة بعضو فى مجلس إدارة الشركة. وفي عام 1909 وضع نظام جديد للخط بناء على اتفاقية بين فرنسا وإثيوبيا، فأصبحت الشركة إثيوبية ورأسمالها مشتركاً بالتساوى بين فرنسا وإثيوبيا.

وقد ظل الهدوء يسيطر على الإقليم نظراً لقلة عدد الأهالي وعزلتهم عن بقية البلدان العربية والأفريقية، ولم يكن يسمح للأهالى إلا بالانتقال إلى الحبشة بعد افتتاح خط السكة الحديد بين البلدين، وفُرض حصار على جيبوتي بموجبه منع دخول أي عربي أو أفريقي إلا بموافقة السلطات الفرنسية، كما أن فرنسا عملت على زيادة حدة الصراعات بين قبائل العيسى وقبائل العفر مما أضعف الشعور بالوحدة الوطنية، وأدى لاستقرار الحكم الاستعماري.

وقد حرم على أهل جيبوتي إنشاء أحزاب سياسية أو حتى عقد ندوات سياسية إلى أن سمح بعد ذلك للعمال (ومعظمهم من العاملين فى الميناء أو مع السلطة الفرنسية) بتكوين نقابة عمالية كمظهر ديمقراطي لتحسين صورة فرنسا، إلا أن النقابة تزعمها المناضلِ محمود حربي الذي قاد الحركة النقابية، وتزعم كثيراً من

الإضرابات، وأصبح رئيساً لحزب الاتحاد الديمقراطى، وبفوزه في الانتخابات التي نظمتها السلطة الاستعمارية لاختيار ممثلين وطنيين في السلطة الحاكمة عام 1957 عُين نائباً لرئيس مجلس الحكومة في 30 يوليو 1957.

وقد سادت بعد ذلك فترة من الهدوء انعدمت فيها الإضرابات تقريباً، ونجح خلالها محمود حربي في تجميع القوى الوطنية على أساس المواطنة دون عصبيات قبلية، وظل يعمل دون إثارة السلطات الفرنسية إلى أن أجرت فرنسا عام 1958 استفتاء في مستعمراتها للاختيار بين قبول الوجود الفرنسي مع تعاون فرنسا ومساعدتها، أو التصويت للاستقلال مع مواجهة القطيعة الفرنسية، فدعا محمود حربي الشعب للتصويت إلى جانب الاستقلال، وتجاوب معه الشعب، إلا أن السلطات الفرنسية نجحت فى تحويل النتائج لصالحها، ثم عملت على تنحية محمود حربي عن مجلس الحكومة، ولكن المجلس الإقليمى اجتمع فى الثانى من أكتوبر 1958 وأعاد الثقة فيه ليواصل العمل من أجل الاستقلال بأغلبية 15 عضواً مقابل 10 أعضاء ممن استطاعت السلطات الفرنسية استمالتهم لجانبها.

وكانت نتيجة ذلك أن أصدر الحاكم العام الفرنسي في جيبوتى قراراً بعد يومين بإقالة الوزراء الذين ساندوا محمود حربي بذريعة أنهم وراء بعض حوادث الشغب، فانقسم المجلس على نفسه، ووقفت غالبيته فى وجه السلطة الفرنسية، فأصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بحل المجلس الإقليمي فى 21 أكتوبر عام 1958، وقامت بطرد محمود حربي خارج البلاد، فاتخذ من القاهرة ومقديشيو مجالاً لنشاطه؛ ففى القاهرة شارك في حركة التضامن الآفروآسيوي، وفي الصومال أسس حركة تجمع توحيد الصومال التي ضمت عدداً من الأحزاب السياسية فى الصومال الفرنسي والإيطالي والإنجليزي بهدف الاستقلال أولاً والوحدة ثانياً، ولكنه توفى فى أكتوبر عام 1961 إثر انفجار طائرة كانت تقله من جنيف إلى القاهرة،

وتردد أن عصابة اليد الحمراء الفرنسية التى كانت مهمتها اغتيال زعماء حركات التحرير الأفريقية هي التى دبرت الحادث.

وبعد وفاة محمود حربي انتكست قضية التحرير لأكثر من عشر سنين استمرت خلالها السلطات الفرنسية في تقوية الولاءات العرقية والطائفية وإثارة الفرقة الوطنية؛ فقد أصدرت قانوناً عام 1963 يقضي بزيادة عدد أعضاء المجلس الإقليمي إلى 32 بدلاً من 30 عضواً، وقلصت عدد الدوائر التي تضم الفئات المثقفة التي تناضل من أجل الاستقلال، وزادت عدد مقاعد المناطق الرعوية البعيدة عن العمران، كما خصصت 4 مقاعد للأوروبيين. فأصبحت الأغلبية تمثل المجموعة المؤيدة لبقاء فرنسا، ليحصل حزب الاتحاد الديمقراطي على خمسة مقاعد فقط، وينتخب المجلس رئيساً فرنسياً له، ثم اجتمع المجلس لتحديد وضع الإقليم في إطار الدستور الفرنسي الجديد، فاختار في ديسمبر 1958 إبقاء التبعية لفرنسا بأغلبية 27 صوتاً مقابل 5 أصوات فقط.

ولكن في عام 1966 ساد التوتر كافة أنحاء البلاد نتيجة عدم تنفيذ الفرنسيين لوعودهم بتهيئة الإقليم للحكم الذاتي، ووسط هذا التوتر قام الرئيس ديجول بزيارة للساحل الصومالي الفرنسي، فانتهز حزب الحركة الشعبية الفرصة وأصدر قبل وصول الرئيس الفرنسي بيوم واحد بياناً يطالب بالاستقلال. واصطفت الجماهير لاستقبال الرئيس رافعة أعلاماً وطنية ومطالبة بالاستقلال، لكن السلطة الفرنسية اعتبرت ذلك إهانة لشخص الرئيس ولفرنسا، ومن ثم رفض الرئيس استقبال الزعماء الوطنيين الذين أرادوا عرض مطلبهم بالاستقلال. وألقى الرئيس خطابه تحت حراسة مشددة، وقال إن هذه المظاهرات واللافتات لا تعبر عن إرادة ديمقراطية في هذا الإقليم.

وقد وافق نائب رئيس المجلس الإقليمي علي عارف على ما جاء في خطاب الرئيس ديجول. وكرد فعل على ممارسات علي عارف وتواطئه مع السلطات

الفرنسية قدم معظم الوزراء العاملين معه استقالاتهم من الوزارة في 7 سبتمبر 1966، أما علي عارف فقد أعيد تعيينه نائباً لرئيس المجلس الإقليمي، فخرجت المظاهرات تستنكر ذلك، ولكنها ووجهت بفرض الأحكام العرفية وأقيمت على الحدود مع الصومال حواجز من الأسلاك الشائكة المكهربة لمنع دخول أي شخص إلى البلاد، وفتح مدخل واحد لدخول حاملي الجنسية الفرنسية والأجانب المصرح لهم بالإقامة فقط.

وفى 11 سبتمبر 1966 أصدر مجلس الوزراء الفرنسي قراراً يقضي بإجراء استفتاء فى ساحل الصومال الفرنسي في النصف الأول من عام 1967، إلا أن الحاكم العام الفرنسي فى جيبوتي ناشد الجماهير في الإذاعة بضرورة التفكير بروية في نتائج الاستفتاء، لأنهم إذا قرروا التخلي عن فرنسا فلن تجد الحكومة الفرنسية مبرراً لتقديم أي عون فني أو مالي أو عسكري لهم.

وفي مؤتمر صحفي عقده ديجول في 28 أكتوبر أكد أنه إذا كانت نتيجة الاستفتاء أن تنسحب فرنسا من الإقليم، فإن الدولة الجديدة ستكون غير ذات جدوى، وأن فرنسا ستخلي مسئوليتها، ويصبح على الحكام الجدد مواجهة مسئولياتهم.

وقد حدد يوم 19 مارس 1967 موعداً للاستفتاء، لكن الحكومة الفرنسية اشترطت تمتع الشخص الذى سيدلى بصوته فى الاستفتاء بالجنسية الفرنسية، وكان الحصول عليها أمراً عسيراً، والمعيار الأول له هو الولاء للسلطة الفرنسية، كما سمحت للجالية الفرنسية والجيش الفرنسى ورجال الشرطة بالإدلاء بأصواتهم، وأشاعت الفرقة بين العفر والعيسى، واتخذت سياسة متشددة تجاه الصوماليين المقيمين فى جيبوتى، وأبعدت أكثر من 20 ألفاً منهم بين 25 أغسطس 1966 و19 مارس 1967، واعتقلت حوالى 30 ألفاً منهم في معسكر على حدود المدينة.

وجاءت النتيجة لصالح فرنسا مما أثار اضطرابات عنيفة فى اليوم التالى راح ضحيتها عدد كبير من القتلى، وأعلن الحاكم العام للصومال الفرنسي حظر التجول،

وتحول الساحل الصومالي وبخاصة مدينة جيبوتى إلى معسكر اعتقال لعشرات الآلاف من المواطنين. واستمر التوتر والتمرد الشعبي، ووقعت محاولة لاغتيال علي عارف رئيس الوزراء وبعض الوزراء فى عام 1968، إلا أنها لم تنجح. وفي عام 1970 تمرد المعتقلون السياسيون فى سجن تاجورة، واعتقلوا حراسهم واستولوا على أسلحتهم وعبروا الحدود إلى الصومال.

وبدأ النشاط والوعى السياسى يزداد في الإقليم، وزاد تحدي الشعب للسلطة، فاضطرت لزيادة عدد قواتها عام 1972، ولجأت فرنسا إلى تجديد البطاقات الشخصية لحصر معارضيها، وعدم تجديد بطاقاتهم وطردهم خارج البلاد.

وفي يناير 1973 قام الرئيس بومبيدو بزيارة جيبوتي وأعلن أن فرنسا لن تغير سياستها تجاه الإقليم. وفى نوفمبر أجريت انتخابات جديدة للمجلس النيابي، وزاد عدد أعضائه إلى 40 عضواً انتخبوا جميعاً من الموالين لرئيس الوزراء الذى أصبح بدوره مشرفاً على الشرطة.

ومنذ مطلع عام 1973 ظهرت حركة طلابية نظمت عدة إضرابات ومظاهرات ضد الوجود الفرنسى. وكانت بداية العمل الواعي المنظم في فبراير 1975 حينما أعلنت 3 أحزاب قوية اندماجها في حزب واحد هو الرابطة الشعبية الأفريقية للاستقلال تحت قيادة حسن جوليد وأحمد دينى وإدريس فارح، بهدف تحقيق الاستقلال، وقد بعث هذا الحزب وفداً للتفاوض مع المسئولين في فرنسا للحصول على الاستقلال، لكنه عاد دون تحقيق ذلك بحجة أنه لا يملك أغلبية برلمانية ليتحدث باسم الشعب، فأرسل الحزب وفوداً إلي عدد من الدول العربية والأفريقية، والاشتراك في مؤتمرات عالمية للمطالبة بالاستقلال، وحصل على تأييد منظمات إقليمية وعالمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، واشترك مندوبوه كمراقبين في مؤتمرات دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامى، وتمكنوا من عرض قضيتهم على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفى نهاية عام 1975 أعلنت فرنسا لأول مرة استعدادها لمنح الاستقلال لساحل الصومال الفرنسي، وتحدد الثامن من مايو 1977 موعداً للاستفتاء بعد مشاورات مع الحكومة الانتقالية والمعارضة، وتم إعلان الاستقلال بالفعل فى 27 يونيو من نفس العام.

التطور السياسي بعد الاستقلال

عقب الاستقلال أجريت انتخابات فاز فيها حسن جوليد وحزبه، وشّكلت حكومة تضم جميع القبائل والأعراق، وتولى حسن جوليد رئاسة الدولة الجديدة، وتولى أحمد دينى رئاسة الوزارة، ولكن هذه الحكومة لم تستمر طويلاً، فشُكلت حكومة جديدة في سبتمبر 1978 رأسها أيضاً حسن جوليد، وقد تبنت هذه الحكومة ميزانية تقشفية، وقامت بإعادة هيكلة اقتصادية، وأصبحت تنمية إقليم عفار الشمالي أولوية بعد أن تم تجاهله لعشرات السنين، وثبتت الحكومة دعائمها اقتصادياً من خلال المساعدات المستمرة التى تلقتها من فرنسا والدول العربية وبخاصة بين السعودية والكويت والعراق وليبيا. وفي عام 1979 بذلت جهود لجمع العفر والعيسى عن طريق تكوين التجمع الشعبى من أجل التقدم الذى أسسه حسن جوليد عام 1981، واعتبره الحزب الشرعي الوحيد فى البلاد.

وقد تأثرت جيبوتي داخلياً بظروف الحرب بين دول جوارها فى مراحلها الزمنية المختلفة (إثيوبيا- الصومال، إثيوبيا- إريتريا)، وكذا بظروف الحرب الأهلية بالصومال، حتى أن التوتر بين العفر والعيسى تمخض عام 1991 عن ثورة عفرية، حيث اندلع القتال بين القوات الحكومية والجبهة العفرية لإعادة الوحدة والديمقراطية فى شمال شرق البلاد، ثم تم التوصل عام 1994 إلى اتفاق مصالحة وتقاسم للسلطة أنهى الحرب رسمياً.

وفي عام 1992 تم التصديق على دستور جديد يسمح بتعددية حزبية مقيدة. وفي العام التالي أعيد انتخاب جوليد في أول انتخابات تجري فى إطار التعددية

الحزبية، لكن معظم قوى المعارضة قاطعتها، ثم فاز إسماعيل عمر جيله مرشح الحزب الحاكم برئاسة الجمهورية في انتخابات 9 أبريل 1999 خلفاً للرئيس جوليد، وذلك لفترة رئاسة مدتها ست سنوات، وقد بلغت نسبة مؤيديه 74.1% ممن صوتوا في الانتخابات، مقابل 25.9% لصالح موسى أحمد إدريس من الحزب الوطنى الديمقراطى، وقد أعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية في 8 أبريل 2005.

وفي سبتمبر 2002 انقضى أجل القانون الذى يسمح لثلاثة أحزاب فقط بمنافسة الحزب الحاكم، فأصبحت التعددية الحزبية غير مقيدة. وفي 10 يناير 2003 أجريت انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز حزب اتحاد الرئاسة الحاكم بأغلبية بلغت 62.7% من إجمالى عدد المقاعد، ويضم هذا الاتحاد أحزاب التجمع الشعبى من أجل التقدم (حزب الرئيس) وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي، بينما حصل تحالف المعارضة المسمى اتحاد الديمقراطية البديل على 37.3% من عدد المقاعد، ويرأس هذا التحالف رئيس الوزراء السابق أحمد دينى أحمد زعيم حركة المقاومة المعروفة باسم جبهة الاتحاد الديمقراطية التى عقدت اتفاق مصالحة مع الحكومة عام 2001 لإنهاء الصراع المسلح فى شمال وجنوب البلاد. ويضم تحالف المعارضة التحالف الجمهوري من أجل الديمقراطية وحزب التجديد الديمقراطي وحزب جيبوتي من أجل التنمية واتحاد جيبوتي من أجل الديمقراطية والعدالة.

نظام الحكم

جيبوتي دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث أعلن الدستور النهائي لجمهورية جيبوتى عام 1992، ووفقاً له فإن أساس النظام القانوني هو القانون المدني الفرنسي والتقاليد والقانون الإسلامى. ويتكون نظام الحكم من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما السلطة التنفيذية فيرأسها رئيس الدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وينتخب بالاقتراع العام

لفترة رئاسية مدتها ست سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة. ومرشح الرئاسة يجب أن يوافق عليه حزب معترف به و25 عضواً في مجلس النواب على الأقل. أما رئيس الحكومة فيعينه رئيس الدولة، ومجلس الوزراء مسئول أمام الرئيس. وبالنسبة للسلطة التشريعية فأنها تتشكل من مجلس واحد هو مجلس النواب الذى يتكون من 65 مقعداً مقسمة بين العيسى (33 مقعداً) والعفر (32 مقعداً)، ويتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات وفقاً لنظام القائمة. أما السلطة القضائية فتمثلها المحكمة العليا التى تأسست عام 1979، هناك محكمة استئناف عليا ومحكمة ابتدائية، ولكل مقاطعة من المقاطعات الخمس محكمة. وأهم الأحزاب السياسية في جيبوتي هي الحزب الوطنى الديمقراطي، وحزب التجديد الديمقراطي، وحزب التنمية الجيبوتي، وجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، والتجمع الشعبى من أجل التقدم، والحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي، والتحالف الجمهورى من أجل الديمقراطية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

على الصعيد الإقليمي، وقعت جيبوتي عام 1981 عدة معاهدات للصداقة والتعاون مع إثيوبيا والصومال وكينيا والسودان بهدف حل المنازعات الإقليمية. وفي عام 1984 أكد وزير خارجية جيبوتي اتباع بلاده لسياسة الحياد فى النزاع بين الجارتين إثيوبيا والصومال، وأعلن استعداد حكومته للقيام بجهود وساطة. وفي عام 1985 تشكلت لجنة وزارية مشتركة بين جيبوتي وإثيوبيا لتعزيز العلاقات بين البلدين، إلا أن دعم إثيوبيا للحركة القومية الجيبوتية لإعادة الديمقراطية ألقى بظلاله على هذه العلاقات عام 1986.

وتحتفظ جيبوتي بعلاقات طيبة مع دول الجوار في معظمها، وكذلك مع دول الخليج العربي، وقد سعت للقيام بدور في الوساطة بين الأطراف المتناحرة في الصومال والذي أسفر عن اتفاق عرته عام 2000. ومع اندلاع الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا تعاظمت أهمية موانئ جيبوتي كمجال للوارادت وصادرات

إثيوبيا وكذا بعض الدول الداخلية الأخرى في المنطقة. من ناحية أخرى وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من تداعيات في الخليج العربـــي والــشرق الأوســط تزايدت أهمية جيبوتي كمحور ارتكاز لأساطيل القوى الكبرى في تحركاتها في تلك المنطقة الاستراتيجية، في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ظـــاهرة الارهاب وإدارة مصالحها في منطقة القرن الأفريقي، في ذات الوقت الذي حافظت فيه جيبوتي على علاقاتها المتميزة بفرنسا التي مازالت تحـــتفظ بأحـــد قواعـــدها العسكرية الأساسية على الأراضي الجيبوتية، كما تعتبر أحد أهم مصادر المساعدات التي تقدم لجمهورية جيبوتي.

جيبوتى عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعـــة دول أفريقيـــا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، السوق المشتركة لـــشرقي وجنـــوبي أفريقيا، مجموعة الـــ 77، الهيئة الحكومية للتنمية، حركـــة دول عـــدم الانحيـــاز، منظمة الأمم المتحدة ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى، تجمع دول الساحل والصحراء.

إريتريا
Eritrea

البيانات الأساسية

الاسم الرسمي: دولة إريتريا.

العاصمة: أسمرا.

الموقع: يحدها من الشمال الشرقي البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، ومن الجنوب الغربي إثيوبيا، ومن الشمال الغربي السودان.

المساحة الإجمالية: 121,320 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 4,786,994 (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: التجران (50%)،التيجراي والكوناما (40%)،العفر (4%)، الساهو (3%)،آخرون (3%).

الأديان: المسلمون والمسيحيون الأقباط والكاثوليك الرومان والبروتستانت.

اللغات: الأمهرية، والعربية، والتيجرانية، والتيجرية، والعفرية.

تاريخ الاستقلال: 24 مايو 1993 .

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 1000 دولار (عام 2005).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي: 2% (عام 2005).

العملة الوطنية: البر.

التاريخ القديم

تحتل إريتريا موقعا مهماً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مما جعلها مطمعاً لقوى إقليمية ودولية، كما توفدات عليها هجرات بشرية متعاقبة منذ التاريخ القديم. وقد ارتبط تاريخ المنطقة دائماً بالقوى المسيطرة في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا؛ فقد أنشأ المصريون القدماء في عهد تحتمس الثالث قواعد على ساحل إريتريا لتأمين أسطولهم في البحر الأحمر، كما حاولت ممالك إثيوبيا في عصور قوتها بسط سيطرتها على المنطقة. وفي العصور الوسطى خضعت المنطقة لنفوذ مملكة زيلغ الإسلامية (أو ما يعرف بدول الطراز الإسلامي) التي ظهرت في القرن الأفريقي وشرق إثيوبيا. وفي أوائل القرن السادس عشر نشب صراع بين العثمانيين والبرتغاليين للسيطرة على المنطقة في إطار صراعهم للسيطرة على المحيط الهندي وسواحل شرق أفريقيا، وتمكن العثمانيون من التصدي للخطر البرتغالي وإبعاده عن المنطقة، وأطلقوا على المنطقة اسم ولاية الحبش، وأهم موانئها مصوع (على ساحل إريتريا حالياً) وسواكن (على ساحل السودان حالياً). وقد طلب إسماعيل خديو مصر من الدولة العثمانية ضم الميناءين إلى مملكته على أن يدفع للدولة العثمانية ما يجبى من جمارك فيهما، فصدر فرمان عثماني في مايو 1865 وضعت بمقتضاه تلك المناطق تحت الإدارة المصرية، وظلت تابعة لمصر حتى سيطر الإيطاليون على المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر.

الاستعمار والاستقلال

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنافساً شديداً بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا للسيطرة على منطقة القرن الأفريقي التي تتحكم في طرق المواصلات البحرية العالمية، وكانت بداية النشاط الإيطالي في المنطقة من خلال العمل التبشيري. حيث قام القس جيوزيب سابيتو بدور بارز في هذا الشأن، منذ وصوله عام 1838م إلى مقاطعة تيجراي الحبشية،فعندما عاد إلى إيطاليا عام 1869 اقترح

فكرة قيام إيطاليا ببناء قاعدة لها على البحر الأحمر، ولقيت أفكاره ترحيباً من صاحب شركة روباتينو الإيطالية للملاحة، ونجح سابينو في الحصول على موافقة شيوخ القبائل فى المنطقة، واستأجر مساحة واسعة من الأرض حول خليج عصب باسم الشركة ورفع عليها العلم الإيطالي. رغم احتجاج محافظ سواحل البحر الأحمر رضا باشا على هذه الاتفاقات لأن السلطة العليا في المنطقة لخديو مصر بناء على الفرمان العثماني الصادر في مايو 1865.

وفي عام 1882 اشترت الحكومة الإيطالية منطقة عصب من الشركة الإيطالية للملاحة. وفي يوليو وافق البرلمان الإيطالي على إنشاء مستعمرة إيطالية في عصب، وسعت إيطاليا لتوسيع مستعمرتها، خاصة بعد انسحاب المصريين منها في ينايرعام 1885م. وفي عام 1890 أصدر ملك إيطاليا مرسوماً بتوحيد الممتلكات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر في مستعمرة واحدة باسم إريتريا.

وخلال الحرب العالمية الثانية تمكنت القوات البريطانية والقوات المتحالفة معها من احتلال الممتلكات الإيطالية في شرق أفريقيا بما فيها إريتريا. وفي عام 1943 بدأت الحركة الوطنية الإريترية فى الظهور، حيث قام بعض الشبان المثقفين في أسمرا بتأسيس جمعية حب الوطن ضمت إريتريين من مختلف الطوائف والأقاليم، إلا أن الإدارة البريطانية اتبعت سياسات تهدف إلى إثارة العداءات للحيلولة دون وحدة الشعب الإريتري في المطالبة بالاستقلال، وأدت هذه السياسات إلى انقسام الحركة الوطنية الإريترية على أساس ديني بين أحزاب تطالب بالانضمام إلى إثيوبيا، وأخرى تطالب بالاستقلال خشية هيمنة إثيوبيا المسيحية.

وقد استخدمت إثيوبيا منذ تحريرها من الاستعمار الإيطالي وعودة الإمبراطور هيلاسيلاسى إلى الحكم في مايو 1941 عدة أساليب مثل إغراء الحركة الوطنية الإريترية وتهديدها لدفعها إلى قبول انضمام إريتريا إلى إثيوبيا التي نجحت في كسب تأييد جمعية حب الوطن التي أصبح شعارها إثيوبيا أو الموت.

وقد استخدمت إثيوبيا الدين لتحقيق أهداف سياسية، حيث أنذرت الكنيسة الإريتريين المسيحيين بأنهم ما لم يؤيدوا الاتحاد مع إثيوبيا فإنها لن تُجري لهم مراسم الدفن والزواج والغفران، كما مارست إثيوبيا العنف ضد الساسة الذين اعتبرتهم عائقاً أمام تحقيق هدف ضم إريتريا إليها.

وعلى المستوى الدولي، تقربت إثيوبيا إلى كافة الدول الكبرى لتحقيق هدف ضم إريتريا إليها، وانعكس ذلك في تحول مواقف هذه الدول من قضية إريتريا؛ ففى سبتمبر 1945 تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ الوصاية الجماعية على إريتريا، في حين طلب الاتحاد السوفيتي أن يتولى الوصاية عليها، ورفضت فرنسا فكرة الوصاية الدولية وطالبت بإبقاء المستعمرة تابعة لإيطاليا، غير أن بريطانيا عارضت عودة إيطاليا إلى مستعمراتها، فانفض المؤتمر دون اتفاق.

وفي مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد عام 1946 اتفقت الدول على اقتراح بريطاني يقضي بتقرير مصير إريتريا خلال عام من دخول معاهدة الصلح مع إيطاليا حيز التنفيذ، ووقعت معاهدة الصلح مع إيطاليا في فبراير 1947، إلا أن خلافاً حاداً ظهر بين وجهتي النظر الأمريكية والبريطانية من جانب، والسوفيتية والفرنسية من جانب آخر، فقرر مجلس وزراء الخارجية في سبتمبر 1948 إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة، حيث ناقشت الجمعية العامة المسألة الإريترية على مدى ثلاث دورات متتالية من عام 1948 إلى عام 1950.

وفي الدورة الأولى فشل مشروع قرار إيطالي بريطاني يقضي بتقسيم إريتريا إلى قسمين يضم أحدهما إلى السودان والآخر إلى إثيوبيا، وفي الدورة الثانية قررت الجمعية العامة إرسال لجنة تحقيق خماسية للتأكد من رغبات الشعب الإريتري، مع الأخذ فى الاعتبار وجهات نظر الأطراف الإريترية، والدول المعنية بالمسألة، ومصلحة السلم والأمن في شرق أفريقيا، وفي الدورة الثالثة ناقشت اللجنة السياسية للجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق الخماسية، ثم أقرت مشروع قرار تقدمت به

الولايات المتحدة يوصي بإقامة كيان فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا تتمتع فيه إريتريا باستقلال ذاتي تحت سيادة التاج الإثيوبي. وفي ديسمبر عام 1950 أصدرت الجمعية العامة ما يُعرف بالقرار الفيدرالي بناءً على المشروع الأمريكي.

وقد اختلفت الأحزاب الإريترية تجاه مسألة الاتحاد مع إثيوبيا، حيث دعا الحزب الاتحادي أو الرابطة الوطنية لاتحاد إريتريا وإثيوبيا المنبثقة عن جمعية حب الوطن إلى إقامة اتحاد غير مشروط بين البلدين، ورفض فكرة التقسيم أو الوصاية الدولية على إريتريا. وكان هذا الحزب يخضع بشكل غير مباشر للإمبراطور هيلاسيلاسي، ويمول مباشرة منه ومن حكومة إثيوبيا، ولم يتوقف الحزب عند مجرد ممارسة الدعاية السياسية لأهدافه، ولكنه لجأ إلى ممارسة العنف ضد معارضي الاتحاد مع إثيوبيا. أما حزب الرابطة الإسلامية الذي نشأ عام 1946 على يد إبراهيم سلطان فقد اختلف أعضاؤه حول مستقبل إريتريا؛ ما بين فريق مؤيد لاستمرار الإدارة البريطانية، أو مطالب استقلال إريتريا، وفضل فريق ثالث عودة الوصاية الإيطالية، وطالب فريق رابع بوصاية دولية غير بريطانية حتى لو كانت إثيوبية، ثم قرر الحزب أن يسعى لاستقلال إريتريا، فإذا لم يكن ذلك ممكناً في الحال، فحكم ذاتي داخلي تحت وصاية دولية لمدة عشر سنوات تحت الإدارة البريطانية أو الأمم المتحدة.

وفى عام 1949 تشكلت كتلة الاستقلال من الرابطة الإسلامية والحزب الإريتري الجديد الموالي لإيطاليا والرابطة الإيطالية الإريترية، ثم انضم إليها الحزب التقدمي الليبرالي والحزب الوطني الإسلامي لمصوع ورابطة المحاربين القدماء وحزب إريتريا المستقلة المنشق عن الحزب الاتحادي ورابطة المثقفين الإريتريين، وطالبت الكتلة بكافة فصائلها باستقلال إريتريا، إلا أن الكتلة تصدعت نتيجة تراجع شعبية زعيمها وتصعيد أعمال العنف ضد أنصارها من جانب الحزب

الاتحادي. وفي سبتمبر 1952 سلمت الإدارة البريطانيـة السلطة رسـمياً إلـى الحكومتين الإريترية والإثيوبية ليبدأ النظام الفيدرالي بين البلدين منذ ذلك التاريخ.

ولكن حكومة إثيوبيا عملت منذ بداية الاتحاد على دمج إريتريا فـي إثيوبيـا تدريجياً. وقد أدى تركيز كافة السلطات في يد ممثل الإمبراطور في إريتريا إلـى إعاقة عمل حكومة إريتريا، حيث كان معظم شاغلي المناصب المهمة من أنصاره، لذا قام بتمديد عمل الجمعية التمثيلية التي وضعت الدستور لمدة أربع سنوات حتـى عام 1956 رغم الاتفاق المسبق على حلها بعد الانتهاء من وضع الدستور، وإجراء انتخابات جديدة لتشكيل جمعية وطنية إريترية. وفي عام 1956 أجريت الانتخابات في ظل القانون 121 غير الدستوري الذي أعطى للسلطات الإداريـة صـلاحيات استثنائية في حالة الطوارئ، وأعطاها الحق فى الإشراف على الانتخابات بالمخالفة للدستور الإريتري ولقرار الأمم المتحدة مما أفرز جمعية وطنية وافقت على إلغـاء الاتحاد وضم إريتريا إلى إثيوبيا.

وقد قرر الإمبراطور تطبيق الدستور والقوانين والأنظمة الدستورية الإثيوبية في إريتريا مع توسيع صلاحيات المحاكم الإثيوبية، فأصبحت تشمل إريتريا وأطلق عليها المحاكم الاتحادية، كما فرض اللغة الأمهرية كلغة رسـمية، وألغـى جميـع الأحزاب الإريترية عدا الحزب الاتحادي. وفي عام 1962 أعلنت إثيوبيـا إلغـاء الفيدرالية وضم إريتريا إليها لتصبح إحدى المقاطعات الإثيوبية. وقد أدت ممارسات إثيوبيا ضد الحركة الوطنية الإريترية إلى هجرة كثير من القيادات الإريترية إلـى الخارج، ومن بينهم ولد ماريام الذي سُمح له عام 1956 بأن يبث برامج موجهـة من إذاعة القاهرة، وكان لرسائله أثرها في تعبئة العناصر الوطنية داخل إريتريـا وبخاصة بين صفوف العمال والطلبة.

وفي عام 1958 تأسست حركة تحرير إريتريا في السودان بزعامة محمـد سعيد إدريس. كأول تنظيم سياسي إريتري يسعى لتحرير البلاد وتحقيق الاسـتقلال

الوطني، وكان أسلوب عمل الحركة يقوم على العمل السياسي دون العسكري. وفي عام 1960 تأسست جبهة التحرير الإريترية بقيادة إدريس محمد آدم من تنظيمات وجماعات طلابية وعمالية في الدول العربية، وأعلنت الجبهة أن هدفها هو الاستقلال الوطني بالكفاح المسلح، وبالفعل انطلقت الرصاصة الأولى في سبتمبر 1961 على يد حامد إدريس عواتي معلنة بداية الكفاح المسلح في إريتريا.

وعلى مدى ثلاثين عاما خاضت الحركة الوطنية الإريترية كفاحاً مسلحاً ضد إثيوبيا في عهد هيلاسلاسي، إلا أن الحركة عانت من عدة انشقاقات في صفوفها؛ ففي عام 1970 شكلت بعض الفصائل المنشقة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، واندمجت حركة تحرير إريتريا مع جبهة التحرير الإريترية، ووصل الشقاق بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الإريترئة إلى حرب خلال النصف الأول من السبعينيات، واستمرت الانشقاقات في صفوف الحركة الوطنية الإريترية خلال النصف الثاني من السبعينيات وخلال الثمانينيات.

ومنذ عام 1989 بدأت فصائل المعارضة الإثيوبية التي شكلت تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا في العمل المسلح لإسقاط نظام مانجستو. ومع تصاعد الحرب الأهلية في إثيوبيا، قامت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بزعامة أسياسي أفورقي بهجوم عام لتحرير إريتريا من سيطرة إثيوبيا، وتمكنت الجبهة من الاستيلاء على العاصمة أسمرا وميناء عصب في مايو 1991، وفي نفس الشهر سقط نظام مانجستو في إثيوبيا، وسيطرت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا على السلطة في إثيوبيا، فأتاحت الأوضاع الجديدة الفرصة لتوقيع وثيقة في أغسطس 1991 بين الحكومة الإثيوبية الانتقالية برئاسة ميلس زيناوي وحكومة إريتريا المؤقتة لإنهاء حالة الحرب، واعترفت إثيوبيا في الوثيقة بحق إريتريا في تقرير مصيرها خلال عامين، على أن يصبح ميناء عصب منطقة حرة ومنفذاً لإثيوبيا على البحر الأحمر. وفي 24 أبريل 1993 أجري الاستفتاء العام تحت

إشراف دولي، واختار الإريتريون الاستقلال بأغلبية بلغت 98% من الأصوات، وأصبحت إريتريا دولة مستقلة رسمياً في 24 مايو 1993، وانضمت لمنظمة الوحدة الأفريقية لتصبح العضو رقم 53 في المنظمة.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تبنت حكومة إريتريا بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، فأعلنت الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة حزباً شرعياً وحيداً في البلاد، وهي امتداد للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بعد أن تغير اسمها في مؤتمرها الثالث في فبراير 1994. وانتخبت الجمعية الوطنية الانتقالية أسياسي أفورقي رئيساً لإريتريا، وكان من المقرر أن تقوم الجمعية الوطنية فى ديسمبر 2001 بإجراء انتخابات رئاسية، إلا أن ذلك لم يحدث، ولذلك ظل أفورقي رئيساً حتى الآن.

وقد أعلنت الحكومة عن نيتها في إصدار دستور جديد، وتشكلت مفوضية لصياغة الدستور، وتدرجت المفوضية في إعداد الدستور من مرحلة وضع مقترحات ومناقشتها في ندوات وعمل دراسات حولها، إلى مرحلة كتابة مسودة الدستور ومناقشته، ثم إصدار الدستور النهائي وإقراره.

وعقب تبني الدستور الجديد في مايو 1997 اختير 75 عضواً من اللجنة المركزية للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، و60 من بين 527 عضواً في الجمعية التي تشكلت عام 1997 لمناقشة الدستور والتصديق عليه، و15 عضواً يمثلون الإريتريين المقيمين فى الخارج، ليصبح هؤلاء أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية. كما اتفق على أن تقوم الجمعية بدور السلطة التشريعية إلى حين انتخاب سلطة تشريعية للبلاد، ورغم تحديد موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2001، إلا أنها تأجلت لأجل غير مسمى.

نظام الحكم

إريتريا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، ووفقاً للدستور فإن الرئيس هو رئيس الدولة والحكومة فى نفس الوقت، وينتخبه المجلس الوطني بأغلبية ثلثي الأعضاء لمدة خمسة أعوام، وإذا انتهك الرئيس الدستور أو ارتكب جرماً يضر بمصالح البلاد يقوم المجلس الوطني بتنحيته بعد موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء. ويقوم الرئيس بتعيين مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الوطني عليه. ويمكن أن يكون الوزراء من بين أعضاء المجلس الوطني. وإذا توقف الرئيس عن أداء عمله بسبب المرض أو لأي سبب آخر يحل محله رئيس المجلس الوطني لحين عودته أو لحين انتخاب رئيس آخر.

وأكد الدستور على مبدأ استقلالية القضاء. ويتكون الجهاز القضائي من المحكمة العليا التي تقوم بتفسير القوانين وتحديد دستوريتها أو عدم دستوريتها، والمحاكم الأخرى التي تعمل تحت إمرتها.

ومنذ استقلالها ظلت الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحزب السياسي الوحيد المعترف به، ورغم صدور مسودة قانون في يناير 2001 من جانب اللجنة التشريعية الوطنية تقر بالتعددية الحزبية إلا أنه لم تتم المصادقة عليه ودخوله حيز النفاذ حتى عام 2007.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

اهتمت إريتريا بعد حصولها على الاستقلال بتنمية علاقاتها مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، وقد جاء ذلك امتداداً للعلاقة بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والولايات المتحدة أثناء فترة الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال. كما تطلعت إريتريا لجذب استثمارات أجنبية والحصول على مساعدات من دول مانحة، فاتجهت لتدعيم علاقاتها بدول أوروبا خصوصاً فرنسا، إذ قام رئيسها بزيارة فرنسا في مايو 1994 في أول زيارة له لبلد غربي بعد الاستقلال. ومع تقلص المساعدات

الغربية اتجهت إريتريا منذ عام 1995 إلى تدعيم علاقاتها بالدول العربية وبخاصة دول الخليج. حيث قام الرئيس بزيارة عدد منها، إلا أن إريتريا رفضت الانضمام لجامعة الدول العربية، واكتفت بالانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية (ثم الاتحاد الأفريقي). ورغم أن قضية انضمام إريتريا للجامعة العربية لم تعد مثار نقاش رسمي، إلا أن العلاقات الإريترية العربية مازالت محدودة خصوصاً في ظل تنامي علاقات إريتريا بإسرائيل، حيث قام أفورقى بزيارة إسرائيل في يناير 1993،كما تم توقيع عدة اتفاقيات بينهما في مجالات الزراعة والتعاون العسكري. وأُثير حديث عن وجود قواعد عسكرية إسرائيلية في إريتريا، ولكن إريتريا نفت هذه الأنباء.

وقد لعبت إريتريا دور الوسيط لحل أزمة جيبوتي، وساندت موقف إثيوبيا تجاه مشكلة الصومال، وشاركت في مبادرة الإيجاد التى انضمت لعضويتها، وسعت لحل مشكلة جنوب السودان قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان عام 1994. وبدا أن إريتريا تجاوزت صراعها المسلح مع إثيوبيا، إذ قام الرئيس أفورقي بعدة زيارات لها بعد الاستقلال كان أولها في يوليو 1993، وتم خلالها توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين واتفاق للاستخدام المشترك لميناءي عصب ومصوع وذلك لإيجاد منفذ بحري لإثيوبيا.

ومنذ أواخر عام 1994 بدأ مسلك إريتريا تجاه دول الجوار المباشر يتسم بالتوتر واستخدام القوة لحل المشكلات الأمنية والحدودية؛ ففي نوفمبر 1994 اتهمت إريتريا السودان بتدريب إرهابيين للعمل ضدها، ومحاولة قلب نظام الحكم في أسمرا، ولذا قامت تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في 5 ديسمبر من نفس العام، وسلمت السفارة السودانية في أسمرا للمعارضة السودانية في ظل مناخ من الحملات الدعائية وتوتر الأوضاع على الحدود بين البلدين، وفي المقابل اتهمت حكومة السودان حكومة إريتريا بتقديم الدعم لمتمردى الجنوب وللمعارضة السودانية خاصة بعد أن اتخذ التجمع الوطني الديمقراطي السوداني أسمرا مقراً له،

وقدم السودان شكوى في مجلس الأمن ضد إريتريا يتهمها بدعم حركات التمرد السودانية، وأعلن أن إريتريا حشدت قواتها على الحدود تمهيداً لغزو السودان أو لتقديم المساندة الغسكرية المباشرة للحركة الشعبية وثوار مناطق شرق السودان، كما اتهم السودان إريتريا بتقديم مساعدات عسكرية لثوار دارفور في غرب السودان منذ فبراير 2003 مستشهداً بإصرارهم على حضور وفد إريتري كمراقب في مفاوضات أبوجا الأخيرة رغم معارضة الحكومة السودانية. ولكن بعد توقيع اتفاق سلام الجنوب في 9 يناير 2005 هنأت حكومة إريتريا الرئيس عمر البشير والدكتور جون جارانج، مما يعتبر دليلاً على تأييد إريتريا للاتفاق.

وقد نشب نزاع بين إريتريا واليمن في 15 ديسمبر 1995م حول جزر حنيش في البحر الأحمر وذلك على إثر قيام القوات الإريترية باحتلال جزيرة حنيش الكبرى، وبعد سلسلة من الاتهامات المتبادلة توافق الطرفان على طرح النزاع على التحكيم الدولى الذي فصل في المناطق المتنازع عليها في 9 أكتوبر 1998. وقد تسلمت الحكومة اليمنية رسمياً جزيرة حنيش الكبرى فى نوفمبر 1998م، وفى 17 ديسمبر 1999 قرار محكمة التحكيم بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ورغم ذلك مازالت بعض المسائل العالقة بين الطرفين وبخاصة فيما يتعلق بأحقية مواطني كل طرف في الصيد في المياه الإقليمية للطرف الآخر.

وعلى صعيد علاقات إريتريا مع إثيوبيا، تبادل الطرفان اتهامات حول نواياهما لضم مناطق حدودية أهمها بادمي وزالامبيسا وبيوري، ثم ضمت إريتريا المناطق المتنازع عليها مما أدى إلى اندلاع اشتباكات بين الدولتين وصلت في 6 مايو 1998 إلى حرب شاملة استمرت حتى أعلنت إريتريا موافقتها على وقف إطلاق النار في يونيو 2000. وفي ديسمبر وقع اتفاق سلام بين الجانبين تضمن شروط عمل لجنة الحدود، ورغم ذلك ظلت العلاقات متوترة بين البلدين، وأرسلت

الأمم المتحدة قوات حفظ سلام بلغ قوامها 4200 جندى لمراقبة منطقة حدودية تمتد لمسافة 25 كيلومتراً إلى أن ترسم الحدود بينهما بشكل نهائي.

وفي أبريل 2002 أصدرت هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي حكماً حول المناطق المتنازع عليها بين الجانبين، وأعلنت إريتريا أنها ستلتزم بالحكم ووصفته بأنه انتصار لشعبى البلدين، كما أعلنت إثيوبيا على لسان ميليس زيناوى رئيس الوزراء أن حكومته راضية عن الحكم، ولكنها عارضت بعد ذلك ضم منطقة بادمى لإريتريا. ورغم التصريحات المؤيدة للحكم في البلدين، إلا أنهما اختلفا حول تفسيره، وزعم كل طرف أن الحكم كان في صالحه، ولذلك ظلت الأوضاع على الحدود غير مستقرة، وواجهت بعثة الأمم المتحدة فى المنطقة مجموعة من العقبات منها قيام إريتريا بفرض حظر على حركة طائرات البعثة فى المنطقة العازلة بين البلدين. وفي أكتوبر 2005 أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في البلدين أن بعثة الأمم المتحدة غير قادرة على القيام بمهامها، وهي عاجزة في الوقت الراهن عن القيام بمهامها في ظل الحظر الذى تفرضه إريتريا، ولكنه أكد أن انسحاب قوات الأمم المتحدة ليس مطروحاً، ولم يصدر أي قرار عن الأطراف المعنية بهذا الشأن، وهو الأمر الذي مازال يراوح مكانه حتى تاريخه يونيو 2007، حيث لم يتم التوصل إلى سبيل لتنفيذ الحكم الصادر في النزاع بين إريتريا وإثيوبيا.

اريتريا عضو فى الاتحاد الأفريقى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بمجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الهيئة الحكومية للتنمية، تجمع دول الساحل والصحراء، مبادرة حوض النيل.

القسم الثالث

دول الوسط الأفريقى

أفريقيا الوسطى
Central African Republic

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية أفريقيا الوسطى.

العاصمة: بانجي.

الموقع: تحدها السودان شرقاً، وتشاد شمالاً، والكاميرون غرباً، وجمهوريتا الكونغو والكونغو الديمقراطية جنوباً.

المساحة الإجمالية: 622,984 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 4.303.356 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: يوجد أكثر من 80 جماعة عرقية، أهمها البايا (33%)، والباندا (27%)، والماندجا (13%)، والسارا (10%)، والموبوم (7%)، والماباكا (4%)، والياكوما (4%)، وفي الغابات يوجد عدة آلاف من الأقزام.

الأديان: بروتستانت (25%)، كاثوليك (25%)، مسلمون (15%)، معتقدات تقليدية (35%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، والسانجو (لغة قومية مشتركة).

تاريخ الاستقلال: 13 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1100 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 3% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك وسط أفريقيا.

التاريخ القديم

ثمة أدلة وفيرة على أن منطقة جمهورية أفريقيا الوسطى الحالية كانت مأهولة منذ العصرين الحجريين القديم والحديث، ثم جاء أقزام البابينجا في وقت لاحق واستقروا في غابات جنوب البلاد، واستقرت مجموعات أخرى (وهم أساساً من السانجو) في وادي أوبانجي فعرفوا بالأوبانجيين. وكانت أفريقيا الوسطى بسبب موقعها الجغرافي منطقة تقاطع للهجرات البشرية منذ فجر التاريخ. وتشكل الجماعات الناطقة بالبانتو في الوقت الحاضر معظم السكان.

الاستعمار والاستقلال

بعد أن أعلنت فرنسا حمايتها على المناطق الواقعة شمال نهر الكونغو التي عرفت بالكونغو الفرنسي عام 1882، شرعت في توسيع مناطق نفوذها شمالاً باتجاه تشاد، وشرقاً باتجاه حوض النيل. ومن خلال عدد من الاتفاقيات الدولية مع القوى الأوروبية المنافسة أمنت فرنسا وجودها في هذه المناطق، بما فيها منطقة أوبانجي شاري التي عرفت لاحقاً بأفريقيا الوسطى، فوقعت عام 1887 معاهدة مع حكومة الكونغو (البلجيكي) على أن يكون نهر أوبانجي فاصلاً بين المناطق الفرنسية شمال النهر والمناطق البلجيكية جنوبه. وفي عام 1892 وقعت فرنسا وألمانيا اتفاقاً اعترفت فيه ألمانيا بالنفوذ الفرنسي في منطقة نهر شاري، وكانت ألمانيا في ذلك الحين تعمل على تثبيت تفوذها في الكاميرون. وفي عام 1898 وقعت فرنسا وانجلترا معاهدة اعترفت فيها انجلترا بالنفوذ الفرنسي في المناطق الواقعة جنوب وشرق بحيرة تشاد. وفي عام 1889 أنشأ الفرنسيون ميناء بانجي على نهر أوبانجي وتحالفوا مع جماعة الماباكا هناك.

وفي عام 1911 تنازلت فرنسا لألمانيا عن الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من أفريقيا الوسطى مقابل اعتراف ألمانيا بالنفوذ الفرنسي في مراكش، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى استعادت فرنسا السيطرة على تلك المناطق. وقد ظلت

أفريقيا الوسطى وتشاد تشكلان وحدة واحدة باسم أوبانجي– شاري– تشاد حتى عام 1916، عندما أصبحت أوبانجي– شاري مستعمرة قائمة بذاتها في إطار اتحاد وسط أفريقيا الفرنسي.

وقد وقع كثير من الانتفاضات ضد الوجود الفرنسي على مدى ثلاثين عاماً وبخاصة ضد العمل الإجباري وغيره من المآسي التي عانى منها الأهالي على يد الشركات الكبرى التي منحتها الحكومة الفرنسية امتيازات واسعة وأطلقت يدها في إدارة الإقليم.. ومع تزايد استغلال الشركات اضطرت فرنسا تحت ضغط الرأي العام فيها إلى سحب الامتيازات الممنوحة لتلك الشركات عام 1928.

وفي عام 1945 شكل بارثليمي بوجندا حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا الوسطى. وفي عام 1958 حصلت أفريقيا الوسطى (التي كانت ما تزال تعرف باسم أوبانجي شاري) على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية طبقاً لدستور ديجول، وأصبح اسمها أفريقيا الوسطى، وأصبح بارثليمي بوجندا أول رئيس وزراء لها فأطلق عليه مؤيدوه لقب "أبو البلاد"، إلا أنه توفي في مارس 1959 قبل حصول البلاد على الاستقلال تاركاً فراغاً سياسياً لم يستطع خلفه وابن عمه ديفيد داكو ملأه بسهولة، واستقلت أفريقيا الوسطى في 13 اغسطس 1960.

التطور السياسي بعد الاستقلال

وقف الفرنسيون إلى جانب ديفيد داكو زعيم حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا الوسطى الذي أصبح أول رئيس للبلاد في مواجهة منافسه آبيل جومبا زعيم حركة تطور أفريقيا الوسطى التي أخذت اتجاهاً اشتراكياً. وقد اعتقل جومبا وحظرت حركته في ديسمبر 1960. وقد تبنت أفريقيا الوسطى نظام تعدد الاحزاب عند استقلالها، ولكن في ديسمبر 1962 أعلن الرئيس الأخذ بنظام الحزب الواحد، وأن حزبه هو الحزب الشرعي الوحيد في البلاد.

وفي 31 ديسمبر 1965 قام العقيد جان بيدل بوكاسا بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس داكو، وأصبحت سلطات بوساكا مطلقة، واتسم نظامه بالاستبداد والطغيان، حيث تدخل في كافة جوانب الحياة العامة، وعانت البلاد في عهده من التغيير المستمر في السياسات وسوء الإدارة وعدم كفاءتها. ولم يحظ بوكاسا بتأييد داخلي، كما كانت العلاقات بين أفريقيا الوسطى وفرنسا مضطربة في عهده، وتعددت محاولات الانقلاب عليه في أعوام 1969 و1973 و1976، وبعد كل محاولة كان يقوم بإعدام أعداد كبيرة من المتورطين فيها ومن بينهم بعض الوزراء.

وقد أعلن بوكاسا نفسه رئيساً للدولة مدى الحياة عام 1972، ثم رقى رتبته العسكرية إلى مشير في مايو 1974، وفي عام 1976 استبدل مجلس الوزراء بمجلس ثورة أفريقيا الوسطى، وعين آنجي باتاسيه رئيساً للوزراء، والرئيس السابق ديفيد داكو مستشاراً خاصاً له، ثم غير اسم الدولة إلى إمبراطورية أفريقيا الوسطى، وأقام احتفالاً لتتويجه إمبراطوراً في ديسمبر 1977، وقدرت تكاليف الاحتفال بربع الدخل السنوي للبلاد.

وخلال عام 1979 تزايدت الاحتجاجات ضد نظام بوكاسا، وفي 20 سبتمبر وبينما كان بوكاسا في زيارة إلى ليبيا أطيح به في انقلاب غير دموى قاده داكو مدعوماً بقوات فرنسية قادمة من الجابون، وأعلن داكو عودة الجمهورية إلى أفريقيا الوسطى، ونصب نفسه رئيساً للبلاد في حين حصل بوكاسا على حق اللجوء السياسي في ساحل العاج.

وقام داكو بتعيين حكومة جديدة ضمت العديد من الوزراء السابقين في عهد بوكاسا، وعمل على ترضية الرأي العام بإصدار دستور ينص على تعدد الأحزاب، وتم التصديق على الدستور في فبراير 1981 في استفتاء عام. وأعقب ذلك إجراء انتخابات رئاسية في مارس فاز بها داكو ، لحصوله على 50% من الأصوات،

بينما حصل منافسه الأساسي آنجي باتاسيه على 38% من الأصوات، وسط اتهامات المعارضة بعدم نزاهة الانتخابات.

وازدادت المعارضة لنظام داكو عام 1981 فألغيت الانتخابات التشريعية، وحظرت الحكومة قيام الأحزاب المعارضة، وتنصلت من التزاماتها بالتعددية الحزبية. ومع تغيير حكومة فرنسا فقدت حكومة داكو الدعم الفرنسي مما اضطره للتحول للحكم العسكري. وفي سبتمبر 1981 قام رئيس الأركان آندريه كولينجبا بانقلاب عسكري أطاح فيه بالرئيس داكو، وعطل الأنشطة السياسية الحزبية، وأعلن نفسه رئيساً للدولة، كما أعلن برنامجاً للإنعاش الاقتصادي حتى عام 1985، واتجه لإقامة نظام الحزب الواحد بعد تزايد الرفض الشعبي للنظام العسكري.

وفي مارس 1982 وقعت محاولة انقلابية فاشلة قام بها رئيس الوزراء السابق آنجي باتاسيه الذي لجأ بعد ذلك إلى السفارة الفرنسية، فوقعت أزمة بين فرنسا وأفريقيا الوسطى، إذ أصرت فرنسا على السماح لباتاسيه بالرحيل الآمن إلى منفاه في توجو. ونظراً لاعتماد حكومة أفريقيا الوسطى على المساعدات الفرنسية فقد اضطرت للخضوع لرغبة فرنسا لتتحسن العلاقة بين الدولتين مرة أخرى في أعقاب زيارة الرئيس كولينجبا لباريس في أكتوبر 1982، حيث أدرك كولينجبا أن بقاء نظامه مرهون برضا فرنسا؛ باعتبار فرنسا المصدر الأساسي للمساعدات الاقتصادية، إضافة إلى إشراف مستشارين فرنسيين على الخدمات الأمنية في أفريقيا الوسطى.

وقد شكلت الشخصيات السياسية القديمة وبعض العناصر الجديدة من اليمين واليسار- والتي كانت تعمل في الداخل والخارج -عدداً من التنظيمات المعارضة، كما رفع بعضها شعار الكفاح المسلح ضد نظام كولينجبا. وفي أغسطس 1983 شكلت جماعات المعارضة جبهة باسم الحزب الثوري لأفريقيا الوسطى والذي ضم منشقين عن عدة أحزاب منها حركة أفريقيا الوسطى للتحرير الوطني وحزب

العمل، كما أعرب بوكاسا عن رغبته في العودة من المنفي في نوفمبر ورفـضت سلطات ساحل العاج عودته وتم ترحيله إلى فرنسا حيث سمح له بالبقاء فيها.

وفي مارس 1984 اندلعت مظاهرات العمال والطلبة بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات استجابة لشروط صندوق النقد الدولي. وفي محاولة لتهدئة الأوضاع أطلق الرئيس سراح عدد من المسجونين السياسيين في ديسمبر ومن بينهم آبيل جومبا رئيس حزب العمل وهنري ماديو نائب الرئيس الـسابق اللـذان ألقـي القبض عليهما في بداية العام بدعوى انتهاكهما لحظر تأسيس الأحزاب الـسياسية. كما قام عدد من زعماء المعارضة بتشكيل حكومة في المنفي في ليبيا، الأمر الذي أثار مخاوف الرئيس كولينجبا.

وفي سبتمبر 1985 حل الرئيس مجلس الوزراء وشكل مجلساً جديداً معظمه من المدنيين لأول مرة منذ بداية الحكم العسكري. وفي يوليو 1986 تشكلت جبهـة معارضة باسم الجبهة الموحدة بهدف التحول إلى الديمقراطية. ولكن في اسـتفتاء عام أجرى في نوفمبر من نفس العام وافق 91% من المصوتين على منح الرئيس كولينجبا فترة رئاسية جديدة لمدة ست سنوات، كما وافقوا على مـشروع دسـتور يمنح رئيس الدولة سلطات واسعة على حساب السلطة التشريعية التى أصبح دورها استشارياً. كما تولى كولينجبا وزارة الدفاع في ديسمبر من نفس العام.

وفي أكتوبر 1986 عاد بوكاسا فجأة إلى البلاد فتم القبض عليه لدى وصوله تمهيداً لمحاكمته على المخالفات التي ارتكبها خلال فترة حكمـه، حيـث أمـرت الحكومة بإجراء محاكمة عامة لبوكاسا في حضور مراقبين دوليـين، واسـتمرت المحاكمة ستة أشهر. وفي يونيو 1987 تم الحكم عليـه بالإعـدام إلا أن الحكـم استؤنف أمام المحكمة العليا التي رفضت الاستئناف في نوفمبر، وفي فبراير 1988 أعلن الرئيس تخفيف الحكم إلى السجن مدى الحياة، ثم إلى السجن لمدة 20 عاماً في سبتمبر 1991، وأخيراً إلى السجن 10 سنوات فقط.

وفي فبراير 1987 شكل الرئيس حزب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى ليكون الحزب الوحيد المشروع في البلاد؛ وذلك في محاولة منه لاستيعاب المعارضة ومواجهتها. وفي يوليو أجريت أول انتخابات تشريعية في أفريقيا الوسطى منذ عشرين عاماً لاختيار 52 نائباً من بين 142 متنافساً على مقاعد الجمعية الوطنية، حيث قام حزب الرئيس بتسمية كل المرشحين، وقاطعت الجبهة المتحدة الانتخابات التي شارك فيها 50% فقط ممن لهم حق الانتخاب، ثم أجريت أول انتخابات محلية في مايو 1988، وكان جميع المرشحين من الحزب الحاكم.

وقد أجري الرئيس تعديلاً وزارياً في يوليو لخلق نوع من التقارب مع معارضيه، وتمت دعوة بعض المعارضين من أمثال فرانسوا بوزيزيه للعودة من المنفي، إلا أن بوزيزيه اختار البقاء في بنين حيث أسس حركة معارضة هي التجمع الشعبي لإعادة بناء أفريقيا الوسطى، كما تم تعيين هنري ماديو في أحد المناصب المصرفية المؤثرة، و تم العفو عن كثير من الأعضاء السابقين في حزب رئيس الوزراء السابق باتاسيه، بينما ظل باتاسيه في منفاه في توجو. ورغم ذلك فقد تم إلقاء القبض على بوزيزيه وعدد من العناصر المناوئة في بنين وأعيدوا إلى أفريقيا الوسطى حيث تم إيداعهم السجن، ثم صدر عفو عن بوزيزيه وأطلق سراحه في ديسمبر 1991.

وفي أكتوبر وقعت أحداث شغب عنيفة في بانجي عندما حاول البوليس إلغاء مؤتمر عام للمعارضة، وذلك بإلقاء القبض على بعض شخصيات المعارضة ومنهم داكو وماديو وجومبا. وفي نهاية العام ازداد السخط الشعبي على الحكومة بسبب الإجراءات الاقتصادية التقشفية حيث كانت الرواتب تتأخر لشهور عديدة مما دفع الاتحاد التجاري واتحاد عمال النقل لوسط أفريقيا لإضراب عن العمل، الأمر الذي دعا الحكومة للاستجابة بدفع ربع الرواتب المتأخرة المستحقة للعاملين، والإفراج

عن المعتقلين في أحداث أكتوبر، وتعيين إدوارد فرانك رئيساً للوزراء في مارس 1991، ورغم ذلك استمرت الاحتجاجات والاضطرابات.

وفي يوليو أعلن الرئيس عن اتجاهه لإقامة نظام التعدد الحزبي. وإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية استجابة لضغوط الدول المانحة التي تعتمد عليها أفريقيا الوسطى، ومع ذلك استمر حظر الاجتماعات العامة، ومُنعت أحزاب المعارضة في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة. وفي أغسطس1991م استقال الرئيس كولينجبا من رئاسة الحزب الحاكم، وبعد شهور من التفاوض على الإصلاح بين الحكومة والمعارضة طالبت المعارضة بعقد مؤتمر وطني ذي سلطات واسعة تمكنه من فرض الإصلاحات التي يراها ضرورية.

وفي عام 1992 توقفت المفاوضات حول الإصلاح، واستمرت الحكومة في رفض انعقاد المرتمر الوطني، وظهرت انقسامات في صفوف المعارضة. وفي أغسطس قاطعت الكنيسة وجماعة المعارضة الرئيسية (وهي اتفاق القوى الديموقراطية) المناظرة التي دعا إليها الرئيس وسيطرت عليها الحكومة.

وفي ذات العام أقرت الجمعية الوطنية تعديلات دستورية تتضمن فصلاً كاملاً بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والأخذ بنظام التعدد الحزبي في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتحدد موعد الانتخابات النيابية في أكتوبر1992، إلا أن الرئيس قرر تأجيلها، وبعد مفاوضات بين قادة الأحزاب تم الاتفاق على إجرائها، وعين الرئيس ماليندوما رئيساً للوزراء في الحكومة الانتقالية رغم تأييد الأخير لمطالب المعارضة والتحول الديمقراطي. وفي يناير 1993 عزل ماليندوما من منصبه بعد احتجاجه على محاولات الرئيس تقليص سلطاته كرئيس للوزراء. ثم تأجلت الانتخابات مرة أخرى.

وفي مايو 1993 أعلن رئيس الوزراء الجديد لاكويو أن الانتخابات ستجري في أكتوبر من ذات العام، ولكن تحت ضغط الحكومة الفرنسية المعارضة لسياسته

اضطر لإجراء الانتخابات في أغسطس. وفي الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية جاء باتاسيه في المركز الأول حيث حصل على 37.3% من الأصوات تلاه جومبا (21.7%) ثم داكو (21%) وأخيراً كولينجبا (10% فقط). وفي الانتخابات التشريعية حصل حزب باتاسيه على 15 مقعداً من إجمالي 31 مقعداً، بينما حصل أنصار داكو على أربعة مقاعد، وحصل حزب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى على أربعة مقاعد، وحصلت أحزاب صغيرة على المقاعد الثمانية الأخيرة.

وقد حاول كولينجبا منع إعلان نتائج الجولة الأولى للانتخابات، وتغيير تشكيل المحكمة العليا، إلا أنه عدل عن ذلك بعد تدخل فرنسا وتهديدها بإيقاف كل أشكال التعاون الثنائي بين البلدين، وقد قبل داكو هذه النتائج واعترف بهزيمته.

وفي الجولة الثانية للانتخابات والتي عقدت في سبتمبر 1993 حصل باتاسيه على 52.5% من الأصوات، بينما حصل جومبا على 45.6%. وفي نفس الشهر أطلق الرئيس كولينجبا سراح بوكاسا أي قبل نهاية العقوبة بثلاث سنوات، وفسر ذلك بأنه محاولة لإفساد الانتخابات. فبعد إطلاق سراحه أعلن بوكاسا أنه مازال إمبراطوراً للبلاد، وأنه سيعود للسلطة إذا سانده الرأي العام، غير أن الحكومة قررت حرمانه من المشاركة في الانتخابات مدى الحياة وجردته من لقب مشير.

وبعد تنصيبه أكد الرئيس الجديد أن حكومته ستسعى لدعم اللامركزية والديمقراطية والحرية السياسية، ووعد بحل مشكلة الرواتب المتأخرة للموظفين المدنيين، وقام بتعيين ماندابا رئيساً للوزراء وكان قبل ذلك يشغل منصب نائب رئيس حزبه، وأعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة لدراسة أوضاع البلاد خلال 12 عاماً هي فترة حكم الرئيس كولينجبا. وفي عام 1994 ألقت الحكومة القبض على عضوين بارزين في الحزب الحاكم سابقاً بتهمة إثارة السخط والاستياء الشعبي، وتم تجريد كولينجبا من رتبته العسكرية.

وفي ديسمبر 1994 جرى استفتاء تمت فيه الموافقة على مشروع دستور صدر بالفعل في الشهر التالي مؤكداً أن الرئيس هو رمز للوحدة الوطنية، وأن رئيس الوزراء عليه تنفيذ ما يصدره الرئيس من قرارات وسياسات، وضرورة إجراء انتخابات مباشرة لتشكيل المجالس النيابية والجمعيات الإقليمية.

وفي أغسطس 1995 وقعت اضطرابات أثارتها بعض الأحزاب احتجاجا على سياسة الحكومة، ونشرت مقالات صحفية تتهم الرئيس بالخيانة، وتشكل المجلس الديمقراطي للأحزاب السياسية المعارضة بهدف القيام بحملة ضد الفساد والإدارة السياسية والاقتصادية للحكومة، ودعا هذا التنظيم لإضراب ومسيرة في بانجي في أبريل 1996، وقام الجيش بانتفاضة مطالباً بحل مشكلة المرتبات، ولكنها فشلت بسبب وجود القوات الفرنسية في بانجي بدعوى المحافظة على أمن الأجانب بمقتضى اتفاقيات التعاون العسكري الثنائية الموقعة بين البلدين. وقد دافع باتاسيه عن حكومته محملاً الرئيس السابق كولينجبا مسئولية الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وانتشر الجيش في العاصمة، وعززت القوات الفرنسية وجودها بقوات من الجابون وتشاد، وانقسم الجيش على نفسه، وثارت مظاهرات ضد تدخل القوات الفرنسية لقمع انتفاضة الجيش، وتأزمت الأمور بين الحكومة والمعارضة من ناحية، وبين الرئيس ورئيس الوزراء حول صلاحية كل منهما من ناحية أخرى، كما تعقدت الأمور داخل الجيش الذي قام بانتفاضة أخرى في سبتمبر ولكن بدوافع قبلية، إذ كان أغلب عناصره من جماعة الياكوما التي ينتمي إليها كولينجبا. وانتشرت القوات الفرنسية مجدداً وحالت دون سقوط نظام باتاسيه.

وفي ديسمبر قام رؤساء تشاد وبوركينا فاسو والجابون ومالي بالتفاوض لعقد هدنة مدتها 15 يوماً تحت إشراف رئيس مالي السابق أمادو توماني توري، ثم مدد وقف إطلاق النار لمدة شهر. وفي يناير 1997 قتل جنديان فرنسيان على أيدي الثوار فثأرت القوات الفرنسية وقتلت 10 ما بين مدنيين وعسكريين.

وجاء توري مرة أخرى إلى بانجي كوسيط، وشارك في إنشاء لجنة من كل الأحزاب للتشاور والحوار، وتوصلت إلى اتفاقية بانجي التي تضمنت العفو عن الثوار، وتشكيل حكومة جديدة للوحدة الوطنية، واستبدال القوات الفرنسية المنتشرة في بانجي لتحل محلها قوات حفظ سلام من الدول الأفريقية. وهددت المعارضة بمقاطعة الحكومة الجديدة بعد تعيين أحد مؤيدي باتاسيه رئيساً للوزراء، وتشكلت حكومة عمل في فبراير، ثم عين اللواء بوزيزيه رئيساً للأركان.

وفي فبراير 1997 انتقلت مسئولية حفظ السلام في العاصمة من القوات الفرنسية إلى قوة السلام الأفريقية المسماة البعثة الأفريقية لمراقبة اتفاقات بانجي التي ضمت 700 فرد من بوركينافاسو وتشاد والجابون ومالي والسنغال وتوجو مع مساعدة من 50 جندياً فرنسياً، وكان من مهامها نزع سلاح الثوار السابقين، لكن عندما حاولت القيام بذلك في مارس نشب قتال سقط فيه عشرون من هذه القوة قتلى، وأعلن المتحدث باسم الثوار أن عدم تمثيلهم في الحكومة يعد انتهاكاً لاتفاقية بانجي. وفي لقاء مع الرئيس في أبريل اتفقا على توسيع مجلس الوزراء وتعيين اثنين من العسكريين لتمثيل الثوار.

وفي يونيو وقعت اشتباكات بين قوة البعثة الأفريقية لمراقبة اتفاقات بانجي وعناصر من الثوار السابقين نتيجة قيامهم بعدة هجمات على السفارة الفرنسية انتشرت بعدها القوات الفرنسية في العاصمة، ووقع قتلى وجرحى وتخريب للمباني والمتاجر، وقامت مظاهرة كبرى أمام السفارة الفرنسية للاحتجاج على قيام البعثة الأفريقية لمراقبة اتفاقات بانجي بانتهاك حقوق الإنسان، وحدث تبادل للاتهامات ووصل توري للمرة الثالثة بوصفه المشرف على البعثة الأفريقية لمراقبة اتفاقيات بانجي، وتفاوض حول هدنة لمدة 4 أيام ثم وقف لإطلاق النار لمدة عشرة أيام، ووقع اتفاقا بشأنه في يوليو تضمن إعادة دمج الثوار السابقين في الجيش، وضمان

سلامتهم وسلامة السكان الذين يعيشون في الأحياء التي بها ثكناتهم أو يخضعون لسيطرتهم على أن يسلم الثوار أسلحتهم.

وبالفعل أطلق سراح المحتجزين على ذمة الانتفاضات السابقة، ورفع حظر التجوال، وعاد الثوار إلى ثكناتهم، وأعلنت فرنسا عن نيتها سحب قواتها من بانجي بحلول أبريل 1998، وسعت فرنسا لأن تحل قوة من الأمم المتحدة محل القوة الأفريقية، إلا أن هذا الاقتراح لقي معارضة من الولايات المتحدة.

وفي فبراير 1998 عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بانجي تمخض عن توقيع اتفاق في مارس بين الرئيس و40 ممثلاً عن كل الجماعات السياسية والاجتماعية في البلاد، كما وقعه توري وشهد عليه عدد من الرؤساء الأفارقة، وهذا الاتفاق يؤكد نصوص اتفاقات بانجي السابقة واتفاق يونيو، كما ينص على إجراء إصلاحات وإعادة هيكلة سياسية وعسكرية يقوم بتنفيذها رئيس وزراء مدني، وإجراء انتخابات رئاسية عام 1999.

ومهد توقيع هذا الاتفاق الطريق لإصدار مجلس الأمن قراراً بتشكيل قوة دولية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تعرف باسم قوة ميوركا لتحل محل القوة الأفريقية، وتحددت مهمة القوة في الحفاظ على النظام والأمن في بانجي وما حولها، والإسراع بجمع الأسلحة، والمساعدة في تدريب قوة الشرطة الوطنية، وتقديم المعونة في الانتخابات التشريعية. وقد حظي هذا الحل السياسي بالترحيب والتأييد لدرجة أن دعوة اتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى إلى إضراب ليومين في أبريل احتجاجاً على عدم صرف المرتبات المتأخرة لم تجد استجابة تذكر.

وبعد خلافات شديدة حولها أجريت انتخابات الجمعية الوطنية، وفازت فيها الحركة الرئاسية التي تضم الأحزاب الموالية للرئيس باتاسيه، ثم افتتحت الجمعية في يناير 1999، وصاحب ذلك تبادل للاتهامات، وانتشرت قوات حفظ السلام

لحماية النواب من تجمهر المعارضة التي انسحبت من الجمعية الوطنية رسمياً، واستمرت المقاطعة حتى مارس.

وفي فبراير قام مجلس الأمن بتمديد التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام حتى منتصف نوفمبر لحفظ الأمن أثناء الانتخابات الرئاسية، وعارضت فرنسا تمديد تفويض القوة الدولية، وسحبت قواتها في نفس الشهر من بانجي، وحلت محلها قوات مصرية إضافية، ثم انسحبت قوة ساحل العاج من القوة الدولية.

وقد شهدت البلاد حروباً أهلية جديدة عام 2003 حين دخلت قوات اللواء بوزيزيه القادمة من الشمال إلى العاصمة، وأجبرت الرئيس باتاسيه على الهرب من البلاد، واحتج الاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي وفرنسا والولايات المتحدة ضد الحكم العسكري الجديد، وأوقفوا المعونات لأفريقيا الوسطى وكذلك عضويتها في المنظمات الإقليمية، وزادت الضغوط للعودة للحياة المدنية، رغم أن النظام المدني الديمقراطي السابق متهم أوربياً وأمريكياً بالفساد والتعاون مع ليبيا، واستقدام قوات حفظ سلام من منظمة تجمع دول الساحل والصحراء، وعلي الغم أيضاً من أن الضغوط الخارجية هي التي أدت إلى انسحاب القوات الليبية لتحل محلها قوات من الجابون والمنظمة الاقتصادية لوسط أفريقيا، وبالتالي تهيأت الظروف لسقوط نظام باتاسيه وانتصار بوزيزيه.

وقد تعاون بوزيزيه مع أحزاب المعارضة وقادتها، ووعد بفترة انتقالية تنتهي في آخر عام 2004، وإصدار دستور ديمقراطي تعددي، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في مطلع عام 2005، وعين نائبين له من قيادات المعارضة، ورئيساً للوزراء من بينهم أيضاً. وبالفعل صدر الدستور الذي ينص على انتخاب الرئيس مباشرة على جولتين، وأن الرئيس يشغل منصبه فترتين متتاليتين فقط، وانتخاب مجلس نيابي مكون من 105 أعضاءً، وأن المحكمة الدستورية هي الحكم في الخلافات بين المرشحين.

وفي ديسمبر2004 بدأ العمل بالدستور الجديد، ودعيت الأحزاب للمنافسة، ورشح بوزيزيه نفسه كمرشح مستقل بعد أن كان قد وعد بعدم ترشيح نفسه، ثم أعلن عن تأجيل الانتخابات حتى مارس 2005. وعلى مستوى الرئاسة ترشح 11 مرشحاً، ومُنع الرئيس السابق باتاسيه من الترشح بسبب محاكمته بتهمة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وحضر مراقبون من دول الفرانكوفون الأفريقي والمنظمة الفرانكوفونية العالمية، وقبل إعلان النتائج قدمت أحزاب المعارضة شكاوى للمحكمة الدستورية بحدوث انحرافات وتزوير.

وجرت الجولة الثانية من الانتخابات في مايو للاختيار ما بين الرئيس فرانسوا بوزيزيه ومارتين زيجول رئيس الوزراء السابق. وشهدت هذه الجولة هدوءاً بعكس الجولة الأولى التي اتسمت بالمشاكل التنظيمية، وبعد أسبوعين أعلن فوز بوزيزيه وحصوله على 64.6% من الأصوات.

أما الانتخابات التشريعية فتنافس فيها 900 مرشح على 105 مقاعد في البرلمان، وفاز مرشحو المعارضة بأغلب مقاعد البرلمان، فكان على الرئيس اختيار رئيس حكومته من أحد الحزبين المعارضين الرئيسيين.

نظام الحكم

أفريقيا الوسطى دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وهو ما أقره الدستور الجديد في ديسمبر 2004. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية من مجلس تشريعي واحد وهو الجمعية الوطنية، أما السلطة القضائية فتتكون من المحكمة الدستورية والمحاكم الجنائية ومحاكم الاستئناف والمحاكم الجزئية والعرفية. وأهم الأحزاب السياسية تحالف التقدم والديمقراطية، وحزب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى، والمنتدى المدني، والحزب الديمقراطي التحرري، وحركة الديمقراطية

والتنمية، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، والجبهة الوطنية للتقدم، واتحاد الشعب من أجل الجمهورية، وحزب الاتحاد الوطني، والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

اعترفت جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 1989 بإسرائيل والدولة الفلسطينية، وفي مايو قطعت السودان علاقاتها الدبلوماسية معها، وأغلقت حدودهما المشتركة، لكن العلاقات الدبلوماسية بين السودان وأفريقيا الوسطى استؤنفت في سبتمبر من نفس العام. وسعت الحكومة الجديدة لتحسين العلاقات مع دول الجوار، حيث أجريت محادثات مع دولة زائير (الكونغو الديمقراطية) حول الأوضاع على الحدود بين البلدين، وأنكرت الحكومة مساعدة الجيش السوداني في عملياته ضد متمردي الجنوب، وأكدت استعدادها للتوسط لإنهاء الحرب الأهلية في السودان، كما أعلن الرئيس باتاسيه عن أمله في وضع حد للصراع في تشاد. وفي فبراير 1994 توسطت أفريقيا الوسطى في مفاوضات السلام التي عقدت في بانجي بين حكومة تشاد ووفد المنشقين عليها. وتحتفظ حكومة أفريقيا الوسطى بعلاقات دبلوماسية مع كثير من الدول الإفريقية خصوصاً جنوب أفريقيا وليبيا اللتين عقدت معهما اتفاق تعاون في أكتوبر 1995، كما ترتبط بعلاقات طيبة مع نيجيريا التي وقعت معها اتفاقاً تجارياً عام 1999، كما وقعت معاهدة للصداقة والتعاون مع توجو في أبريل من نفس العام، وعبر باتاسيه عن تقديره لأداء قوات توجو في إطار القوة الدولية لحفظ السلام العاملة على أرض أفريقيا الوسطى.

وعلى الصعيد الدولي تتمتع أفريقيا الوسطى بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة رغم التشكك في جدية السعي نحو التحول الديمقراطي في أفريقيا الوسطى وتجاه التحرر السياسي والاقتصادي وحماية حقوق الإنسان. وفي يوليو 1996 أقامت أفريقيا الوسطى علاقات دبلوماسية مع تايوان وجمدت علاقاتها مع الصين الشعبية، وهو الأمر الذي كان محل مباحثات بين حكومتي الصين الشعبية وأفريقيا

الوسطى في يونيو 1999 خلال الزيارة التي قام بها رئيس أفريقيا الوسطى للصين. كما تعتبر العلاقات بين أفريقيا الوسطى وفرنسا على درجة بالغة من الأهمية حيث استمرت تعتبر فرنسا المصدر الرئيسي للمساعدات الأجنبية، ويشرف مستشاروها على خدمات الأمن في أفريقيا الوسطى. وعلى مدى ثلاثة عقود حافظت فرنسا على وجود عسكري فيها باعتباره عنصراً حيوياً فيما يتعلق بالأوضاع في تشاد. وفي نطاق القرار الفرنسي بتخفيض وإعادة نشر قواتها في مستعمراتها السابقة الذي أعلن في منتصف التسعينيات، تم تخفيض التواجد العسكري الفرنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى تاركة قوة قوامها 300 جندي من أجل التعاون مع قوة حفظ السلام الدولية، ثم قامت بسحب جنودها من القوة الدولية في فبراير 1999.

أفريقيا الوسطى عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، مفوضية حوض بحيرة تشاد.

الجابون
Gabon

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية الجابون.

العاصمة: ليبرفيل.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، والكونغو جنوباً وشرقاً، والكاميرون وغينيا الاستوائية شمالاً.

المساحة الإجمالية: 267,667 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 1,424,906 مليون نسم (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: أغلب السكان من جماعة الفانج (نحو 30% من السكان)، ثم المايين والباتيك، ثم البابونو والإسشيرا والبانجابي وغيرها.

الأديان: المسيحيون (55-75%)، معتقدات تقليدية (30-40%)، المسلمون أقل من 1%.

اللغات: الفرنسية (رسمية ولغة التواصل بين الجماعات المختلفة)، الفانج، ميينى، بونو، زيبى، ايشيرا، ولهجات محلية أخرى.

تاريخ الاستقلال: 7 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 7.200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 2.8% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ينحدر أغلب السكان من أصول قبائل البانتو، وتوجد على الأقل 40 جماعة عرقية لكل منها لغتها وثقافتها، ولا تفصل بين هذه الجماعات حدود أو تخوم حادة. وخلال القرون السبعة الماضية وصلت جماعات البانتو من مناطق متفرقة هرباً من الأعداء وبحثاً عن أراض جديدة، ولم يعرف إلا القليل عن الحياة القبلية هناك حتى مجئ الأوروبيين، غير أن الميراث القبلي يشير إلى وجود تاريخ ثقافي ثري.

الاستعمار والاستقلال

كان البرتغاليون أول من وصل الجابون من الأوروبيين وذلك في القرن الخامس عشر، وأطلقوا على البلاد اسم (الجابوه) بسبب الشكل الأنبوبي لمصب نهر الكومو، ثم أصبح الساحل بعد ذلك مركزاً لتجارة الرقيق، ثم جاء الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون في القرن السادس عشر، واتخذت فرنسا موقع الحارس أو الحامي للمنطقة بتوقيع اتفاقيات مع زعماء قبائل الساحل في عامي 1839 و1841. أما الإرساليات الأمريكية فقد أقامت لها مركزاً في (باركا) المعروفة اليوم باسم (ليبرفيل) عام 1842، وقام أمريكي بالتوغل في المناطق الداخلية في خمسينيات القرن التاسع عشر. أما الفرنسيون فقد توغلوا في غابات الجابون بين عامي 1862 و1887 مستعينين بسكان البلاد لإرشادهم إلى منابع نهر الكونغو.

وفي عام 1885 قامت فرنسا باحتلال الجابون، غير أنها لم تؤسس نظاماً إدارياً فيها حتى عام 1903. وفي عام 1910 أصبحت الجابون إحدى المقاطعات الأربعة لإقليم أفريقيا الإستوائية الفرنسية، وهو اتحاد استمر حتى عام 1959، ثم حصلت تلك المقاطعات على استقلالها عام 1960 لتصبح دولاً مستقلة، وهي أفريقيا الوسطي وتشاد والكونغو (برازافيل) والجابون.

التطور السياسي بعد الاستقلال

بمجرد حصول الجابون على استقلالها نشأ حزبان سياسيان هما الكتلة الديمقراطية الجابونية بزعامة ليون مبا، والاتحاد الديمقراطي والاجتماعي الجابوني بزعامة أوبامي. وفي الانتخابات الأولى عقب الاستقلال لم يكن في استطاعة أي من الحزبين الفوز بالأغلبية، ولكن الكتلة الديمقراطية الجابونية حصلت على تأييد ثلاثة أرباع نواب البرلمان، الأمر الذي مكن زعيمها مبا من أن يصبح رئيساً للوزراء. وفي فبراير 1961 عقدت الانتخابات الرئاسية التي أصبح على أثرها مبا رئيساً للبلاد، وأصبح أوبامي وزيراً للخارجية.

ثم تحول نظام الحكم عملياً لنظام الحزب الواحد، واستمر ذلك حتى عام 1963، حيث أجبر أعضاء الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي الجابوني للاختيار ما بين الاندماج في الحزب الحاكم أو الاستقالة، ونتج عن ذلك استقالة كل الوزراء الأعضاء في الاتحاد.

وقد دعا مبا لعقد انتخابات في فبراير 1964، وخفض عدد أعضاء الجمعية الوطنية من 67 إلى 47 عضواً، وفشل الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي الجابوني في تجنيد حشوده واستقطاب أعضاء قادرين على استيفاء شروط الانتخابات. وعندما بدا أن الكتلة الديمقراطية الجابونية هي الحزب الوحيد القادر على الفوز لغياب منافسين لها قام الجيش بإسقاط مبا في انقلاب دموي في فبراير 1964، بقيادة جين ميوبام، ورغم ذلك قامت القوات الفرنسية بإعادته إلى السلطة في اليوم التالي، وعقدت الانتخابات في أبريل بمشاركة بعض عناصر المعارضة، وحصلت الكتلة الديمقراطية الجابونية على 31 مقعداً في البرلمان، بينما حصلت المعارضة على 16 مقعداً.

وفي عام 1966 تم تعديل الدستور بحيث يتولى نائب الرئيس تلقائياً منصب الرئيس في حالة وفاة الرئيس أثناء فترة ولايته. وفي مارس 1967 أعيد انتخاب

مبا رئيساً للبلاد، وانتخب البرت برنارد بونجو (عمر بونجو منذ عام1973 بعد اعتناقه الإسلام) نائباً للرئيس. وفي نوفمبر 1967 توفى الرئيس مبا ليصبح بونجو رئيساً للبلاد. وفي مارس 1968 أعلن بونجو تحويل نظام الحكم إلى نظام الحزب الواحد، وحل حزب الكتلة الديمقراطية الجابونية، وأنشأ حزباً جديداً هو الحزب الديموقراطي الجابوني، ودعا كل المواطنين للمشاركة في هذا الحزب الجديد.

وفي عام 1975 أعيد انتخاب بونجو رئيساً للبلاد. وفي أبريل تم إلغاء منصب نائب الرئيس واستحدث منصب رئيس الوزراء دون أن تكون لديه صلاحية خلافة الرئيس، وأعيد انتخاب بونجو رئيساً للبلاد لفترة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات في ديسمبر 1979، ثم في نوفمبر 1986.

وفي محاولة لاستخدام الحزب الحاكم كوسيلة لدمج كل الاختلافات العرقية والإقليمية، سعى بونجو لإقامة حركة قومية لتأييد سياسات حكومته التنموية، ومع ذلك أدى السخط على الأحوال الاقتصادية والرغبة في التحرر السياسي إلى إشعال المظاهرات والاضطرابات من قبل الطلاب والعمال في أوائل عام 1990. واستجابة لشكاوى العمال قام بونجو بالتفاوض معهم، ووعد بفتح الحزب الحاكم لمختلف الأفراد، وتنظيم مؤتمر وطني لمناقشة مستقبل النظام السياسي، وقد حضر المؤتمر الحزب الحاكم و74 تنظيماً سياسياً، وانقسم المشاركون لكتلتين أساسيتين هما الحزب الحاكم ومؤيدوه من جهة، وجبهة الأحزاب والجمعيات المعارضة التي ضمت حزب التقدم الجابوني. وفي أبريل أقر المؤتمر إصلاحات سياسية شملت إنشاء مجلس للشيوخ، ولامركزية الميزانية، وضمان حرية النشر والتعبير والتجمع، وإلغاء قوانين السفر خارج البلاد، كما أنشئ مجلس قومي للديموقراطية وذلك لمراقبة ضمان الحقوق، وجهاز يقدم استشارات اقتصادية واجتماعية للحكومة، ومحكمة مستقلة.

وفي محاولة لقيادة تحول النظام السياسي نحو التعددية الديمقراطية قدم بونجو استقالته من رئاسة الحزب الحاكم، وشكل حكومة انتقالية، وعين رئيساً جديداً للوزراء. وحل التجمع الديموقراطي الجابوني محل الحزب الحاكم، ولكنه ضم ممثلين عن الأحزاب المعارضة. وقد قام التجمع في مايو بوضع مسودة للدستور أبقت على سلطات الجهاز التنفيذي في يد الرئيس. وبعد عدة مراجعات من قبل اللجنة الدستورية والجمعية الوطنية تم إقرار الدستور في مارس 1991.

وفي سبتمبر وقعت محاولتان انقلابيتان فاشلتان للإطاحة بالنظام. ورغم المظاهرات المناهضة للحكومة بعد وفاة أحد قيادات المعارضة، تم عقد أول انتخابات تشريعية تعددية في خريف 1991، وحصل فيها الحزب الديمقراطي الجابوني على أغلبية المقاعد.

وأعيد انتخاب الرئيس بونجو في ديسمبر 1993 بحصوله على 51% من الأصوات، ولكن المعارضة رفضت قبول نتائج الانتخابات، حيث وقعت بعد ذلك اضطرابات مدنية أدت إلى توقيع اتفاق بين الحكومة والمعارضة للعمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، ثم عقد اتفاق باريس في نوفمبر 1994 والذي بمقتضاه دخل عدد من عناصر المعارضة في حكومة الوحدة الوطنية، كذلك وضع اتفاق باريس إطاراً لتنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية التالية والتي تم تأجيلها حتى عامي 1996 و1997، كما تم إدخال تعديلات دستورية لتشكيل مجلس الشيوخ، وإنشاء منصب نائب الرئيس، وتوسيع فترة الرئاسة لتصبح سبع سنوات، غير أن هذه الإجراءات سرعان ما تم الإخلال بها واختراقها. وفي الانتخابات التشريعية والمحلية في عامي 1996 و1997 حقق الحزب الديمقراطي الجابوني الحاكم فوزاً كاسحاً، غير أن بعض المدن مثل ليبرفيل صوتت للمعارضة.

وبسبب انقسام المعارضة أعيد انتخاب الرئيس بونجو في ديسمبر 1998، إذ حصل على 66% من الأصوات، لكن المعارضة رفضت قبول النتيجة واعتبرتها

مزورة، في الوقت الذي رأى فيه المراقبون الدوليون النتائج معبرة عن الوضع الحقيقي مع وجود بعض المشاكل الإدارية، ولم تقع اضطرابات مدنية بعكس انتخابات عام 1993.

وقد أدت النفقات العالية على المرافق العامة، وأزمة البترول عام 1986، وتخفيض قيمة العملة عام 1994، وانخفاض أسعار البترول في أواخر التسعينيات إلى مشاكل اقتصادية وارتفاع نسبة الديون.

ثم عقدت انتخابات تشريعية بين عامي 2001 و2002 م تخللتها أحداث عنف، وصدامات بين أنصار الحكومة والمعارضة. وكما كان متوقعاً حقق الحزب الحاكم نصراً كاسحاً في الجولة الأولى، إذ حصل على 85 مقعداً في البرلمان متفوقاً على تحالف أحزاب المعارضة والمستقلين،وأكدت نتائج الجولة الثانية فوز الحزب الحاكم. وكانت بعض أحزاب المعارضة قد قاطعت الانتخابات متهمة الحكومة بالتزوير للبقاء في السلطة، وقد علق زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض على الانتخابات بقوله إنها تعكس ممارسات الحزب الواحد وتخالف شروط ومتطلبات الديموقراطية.

وفي عام 2003 تم تعديل الدستور لتمكين بونجو من إعادة الترشيح والانتخاب لفترات غير محدودة، وعلى إثر ذلك أعيد انتخاب الحاج عمر بونجو أونديمبا (الاسم الجديد الذي أطلقه على نفسه) في الانتخابات التي أجريت في ديسمبر عام 2005.

وفي ديسمبر من عام 2006 أجريت الانتخابات البرلمانية وفاز فيها الحزب الديمقراطي الجابوني الحاكم ب82 مقعداً من مقاعد البرلمان بنسبة 68% ، وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب الباقية، وأهمها حزب تحالف عمال الغابات من أجل الجابون (8 مقاعد)، وحزب اتحاد الوطنيين الجابونيين (8 مقاعد)، وحزب الاتحاد الجابوني للديمقراطية والتنمية (4 مقاعد)، وحزب تحالف الديمقراطيين

والجمهوريين (3 مقاعد)، والحزب التقدمي الجابوني (مقعدين). وتجدر الاشارة إلى أن الحزب الحاكم يهيمن كذلك على مقاعد مجلس الشيوخ حيث حصل في يناير 2003 على 53 مقعداً من إجمالى مقاعد المجلس بنسبة 58%.

نظام الحكم

الجابون دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وطبقاً للدستور تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس الذي ينتخب بالاقتراع المباشر لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء والوزراء، وكذا قضاة المحكمة العليا، وكذلك يتمتع الرئيس بسلطة حل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ، والتصديق على التشريعات. وتتكون السلطة التشريعية في الجابون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ويتكون من 91 عضواً يتم انتخابهم عبر ممثلي المجالس المحلية والجمعيات التشريعية الفرعية لمدة 6 سنوات، والمجلس الثاني الجمعية الوطنية وتضم 120 نائباً ينتخبون بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات.

أما السلطة القضائية فتمثلها المحكمة العليا. وأهم الأحزاب السياسية حزب الديمقراطي الجابوني، حزب تحالف عمال الغابات من أجل الجابون، حزب اتحاد الوطنيين الجابونيين، حزب الاتحاد الجابوني للديمقراطية والتنمية، حزب تحالف الديمقراطيين والجمهوريين، حزب التقدمي الجابوني.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتمتع الجابون بعلاقات متشابكة ومتداخلة مع دول الجوار تأثيراً وتأثراً، ولذا قامت بجهود مباشرة في الوساطة في مشكلة الصراع على السلطة في الكونغو برازفيل انطلاقا من علاقة المصاهرة بين عمر بونجو ودينيس ساسو نجويسو رئيس الكونغو برازفيل، وصداقته في ذات الوقت لبسكال ليسوبا زعيم حركة التمرد بالكونغو برازفيل، وهي الجهود التي حظيت بدعم ومساندة منظمة الوحدة الأفريقية. وفي ديسمبر عام 1999 نجح الرئيس بونجو من خلال وساطته في توقيع

معاهدة سلام في الكونغو برازفيل بين الحكومة ومعظم قادة التمرد المسلح فيها. وعلى صعيد مشكلات الصراع في أفريقيا الوسطى رفض الرئيس عمر بونجو الاعتراف بالانقلاب العسكري الذي وقع في فبراير 2003 وأطاح بصديقه فيلكس بتاسيه رئيس أفريقيا الوسطى، وقام برعاية جهود التوفيق بين الأطراف المتصارعة في أفريقيا الوسطى في فبراير من ذات العام، وقد شاركت قوات من الجابون في مهام حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت مظلة منظمة الجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا التي تستضيف الجابون مقرها.

وتقوم الجابون بدور أساسي على صعيد الصراع في الكونغو الديمقراطية حيث يساند الرئيس عمر بونجو حركة التمرد الرئيسية في الكونغو الديقراطية بزعامة بيار بيمبا، حيث يعتبر بونجو الأب الروحي للأخير. وتعتبر صداقة بونجو بالرئيس الكونغولي الأسبق موبوتو سيسيسيكو وصداقته برئيس رواندا بول كاجامي إحدى العقبات الرئيسية أمام تحسن العلاقات الجابونية الكونغولية. وتجدر الاشارة إلى أن الجابون قد قامت بإرسال قوات للمشاركة في جهود حفظ السلام في رواندا، كما قامت بجهود وساطة في المشكلات والصراعات التي شهدتها تشاد وأنجولا وبورندي، كما قام الرئيس بدور في التوسط لحل الأزمة في ساحل العاج. وقد استضافت الجابون عام 1998 مؤتمر منظمة الدول الفرانكفونية، والذي صدرت عنه دعوة الدول الأفريقية إلى حظر استخدام مجالها الجوى في نقل السلاح إلى متمردي أنجولا.

وترتبط الجابون تاريخياً بعلاقات وثيقة مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية منذ تولى بونجو السلطة في ظل مواقفه الموالية للغرب خلال مرحلة الحرب الباردة، وهي المواقف التي أمنت له مساندة غربية رغم ما كان يثار عن تجاوزاته في ممارسته للسلطة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تزايدت الضغوط الخارجية على النظام لاسيما من الجانب الفرنسي لإحداث

تغييرات داخلية، الأمر الذي أسفر عن التحول ناحية الأخذ بالتعددية السياسية منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ومازالت فرنسا أهم شريك خارجي للجابون على الرغم من تصاعد أهمية ووتيرة العلاقات الأمريكية الجابونية منذ أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين في ظل اهتمام الولايات المتحدة الامريكية المتزايد ببترول القارة وثرواتها؛ ففي عام 1987 قام الرئيس بونجو بزيارة رسمية لواشنطن. وفي سبتمبر 2002 قام وزير الخارجية الأمريكي كولين باول بأول زيارة للجابون للتأكيد على حماية البيئة والحفاظ على استقرار إقليم وسط أفريقيا، وتبعت ذلك زيارة الرئيس بونجو للبيت الأبيض عام 2004. وتستورد الولايات المتحدة نسبة كبيرة من صادرات الجابون من النفط والمنجنيز، وتقوم بتصدير المعدات الثقيلة والطائرات والأجهزة إليها. وتعد أقوى وأهم برامج المساعدات الأمريكية في الجابون مجموعة السلام التي تتكون من حوالي 65 متطوعاً يقومون بتعليم السكان اللغة الإنجليزية، وبرامج الرعاية الصحية، والتعليم البيئي، كما تقوم الولايات المتحدة بتدريب عدد من أفراد القوات المسلحة الجابونية كل عام، وقد اجتذبت الجابون المستثمرين الأمريكيين حتى قبل استقلالها.

الجابون عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

الكونغو
Congo

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية الكونغو.

العاصمة: برازافيل.

الموقع: يحدها شرقاً وجنوباً الكونغو الديمقراطية، وغرباً الجابون، وشمالاً أفريقيا الوسطى والكاميرون.

المساحة الإجمالية: 342 ألف كيلومتر مربع.

عدد السكان: 3,702,314 (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الكونغو (48%)، والسانغا (20%)، والمبوتشي (12%)، والتيكي (17%)، والأوروبيون وجماعات أخرى (3%) وذلك قبل اندلاع الحرب الأهلية عام 1997.

الأديان: المسيحيون (50%)، أصحاب ديانات تقليدية (48%)، مسلمون (2%).

اللغات: الفرنسية (رسمية)، واللنجالا والكيكونغو (الأوسع انتشارا).

تاريخ الاستقلال: 15 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1300 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقي).

التاريخ القديم

هناك اتجاه يرى أن الأقزام كانوا من أوائل السكان الذين استقروا فى منطقة الكونغو الحالية، ويعتقد أنهم جاءوا من إقليم الأوبانجى الأعلى الذي يقع حالياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومازالت جماعات منهم تعيش في الغابات في إقليمي الكونغو الأوسط والصانغا، وفي وقت لاحق وصلت إلى المنطقة جماعات الكونغو وهم من الشعوب الناطقة بالبانتو، حيث انقسموا إلى مجموعتين استقرت إحداهما على الساحل وهي الفيلي والأخرى في الداخل وتدعى السوندي، وأنشأ الفيلى مملكة اللوانجو (البراما)، وأنشأ السوندي مملكة الكاكونغو. وفي القرن الرابع عشر كانت كلتا المملكتين تدينان بالولاء لإمبراطورية المانيكونغو، ومركزها في الجزء الشمالي من أنجولا الحالية، كما قام التيكي بتأسيس مملكة لهم إلى الشرق من مملكة اللوانجو.

ومع وصول البرتغاليين إلى المنطقة خلال ثمانينيات القرن الخامس عشر كانت مملكة المانيكونغو على درجة كبيرة من التنظيم والمركزية، وكانت تمتد من ساحل المحيط الأطلنطي غرباً إلى الداخل مسافة تقدر بنحو 300 ميل شرقاً، وتضم المناطق المحيطة بمصب نهر الكونغو بالإضافة إلى أجزاء من شمال أنجولا. وأما مملكة اللوانجو فكانت تمتد في أوج قوتها بين مصب نهر الكونغو ومصب نهر الجابون، وكانت منذ القرن السادس عشر مركزاً مهماً لتجارة الرقيق على يد الأوروبيين. وإلى الشرق من مملكة اللوانجو ظهرت مملكة التيكي، وكان الحكم فيها على درجة كبيرة من اللامركزية، وقد اندلعت حروب بين التيكي والسوندي وجماعات أخرى عندما حاول التيكي توسيع مملكتهم في اتجاه الجنوب الغربي.

الاستعمار والاستقلال

تمكن البرتغاليون من الوصول إلى سواحل منطقة الكونغو الحالية عام 1483 عندما وصل المستكشف البرتغالي دييجو كاو إلى مصب نهر الكونغو، وقد حاولوا نشر ثقافتهم ودينهم والسيطرة سياسياً على المنطقة دون جدوى، وإن ظل لهم دور كبير فى التبادل التجارى وبخاصة تجارة الرقيق، وهى التجارة التى نافسهم فيها

الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون منذ القرن السابع عشر. وبعد حظر تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر قام الفرنسيون بإنشاء عدة مراكز على الساحل لمراقبة طرق هذه التجارة، وكان من هذه المراكز ليبرفيل (عاصمة الجابون الحالية) التي أنشئت عند مصب نهر الجابون لتوطين إحدى شحنات الرقيق التي تمت مصادرتها من إحدى السفن، ثم ازداد اهتمام فرنسا بالمناطق الداخلية ونافستها في ذلك بلجيكا.

وفي عام 1880 توصل المستكشف الفرنسي دي برازا إلى معاهدة مع ملك التيكي، وصدق البرلمان الفرنسي عليها في نوفمبر 1882، وكان من شأنها إعلان الحماية الفرنسية على الكونغو (ويشمل الكونغو برازافيل والجابون حالياً)، وقد أسفر مؤتمر برلين (1885/84) عن قيام دولة الكونغو الحرة تحت إدارة هيئة حوض نهر الكونغو الأعلى برئاسة الملك ليبولد ملك بلجيكا. وفي عام 1887 وقعت فرنسا اتفاقاً مع الملك ليبولد لترسيم الحدود بين دولة الكونغو الحرة ومناطق نفوذها، وبناء عليه أصبح نهر الأوبانجى (أحد روافد نهر الكونغو) وخط عرض 4 ْشمالاً، هما الحد الفاصل بين ما عرف بالكونغو الفرنسي (شمال النهر) والكونغو البلجيكي (جنوب النهر). وفي عام 1892 وقعت فرنسا اتفاقاً مع ألمانيا لترسيم الحدود بين مناطق نفوذهما في الكونغو (فرنسا) والكاميرون (ألمانيا)، ثم وقعت عام 1898 اتفاقاً مماثلاً مع بريطانيا التي كانت تعمل على بسط نفوذها في منطقة أعالي النيل.

وقد قامت فرنسا في البداية بتعيين دي برازا حاكماً على الكونغو الفرنسي، ولكن محاولاتها بسط سيطرتها الفعلية على المنطقة لقيت معارضة قوية من جانب الأهالي، كما أدى توسعها في منح الامتيازات للشركات الأوروبية إلى ازدياد سخط الأهالي، وبخاصة في ظل إعادة توزيع السكان بالقوة، ونظام العمل الإجباري الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الأفارقة، مما أدى إلى تراجع فرنسا عن هذه السياسة فى أواخر عشرينيات القرن العشرين. وفي عام 1910 أصبحت برازافيل

عاصمة للمستعمرات الفرنسية في وسط أفريقيا، حيث كانت مقراً للحاكم العام لهذه المستعمرات.

وقد بدأت حركات المقاومة للاستعمار عام 1927، حيث تأسست "رابطة أهالي أفريقيا الاستوائية الفرنسية" في باريس على يد أندريه ماتسوا – من جماعة اللالى الكونغولية – وكانت تطالب بتحسين أوضاع الأفارقة، وبخاصة في مجال التعليم، واكتسبت الرابطة تأييداً واسعاً في مناطق الكونغو الفرنسي، كما اتخذت بعض المواقف السياسية المعارضة لسياسة القمع الفرنسي مما عرض زعيمها للنفى إلى تشاد عام 1930، حيث مات في السجن عام 1942، كما أعدم عدد من أنصاره عام 1940، ولكن ظلت لحركته تأثيرات معنوية كبيرة بين جماعته العرقية (اللالى).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الكونغو تتطور تدريجياً نحو الاستقلال؛ ففي عام 1946 أصبحت إقليماً فرنسياً فيما وراء البحار، وفى نفس العام قام تشيكايا بتأسيس "الحزب التقدمي الكونغولي" كفرع محلى للتجمع الديمقراطي الأفريقي بزعامة هوفويه بوانييه. وفي عام 1956 قام أوبانجولت بتأسيس فرع محلى للحزب الاشتراكي الفرنسي، وأصبح اسمه منذ عام 1957 "الحركة الإشتراكية الأفريقية"، وفي نفس الوقت قام فولبرت يولو بتأسيس "الاتحاد الديمقراطي للدفاع عن المصالح الأفريقية". وبعد الانتخابات التشريعية في الإقليم عام 1957 قام أوبانجولت بتشكيل الوزارة. وفي عام 1958 حصلت الكونغو على الحكم الذاتى في إطار الجماعة الفرنسية، واختارت الجمعية التشريعية فولبرت يولو رئيساً للوزراء، وانتقل مقر الحكومة من بوينت نوار (بالجابون حالياً) إلى برازافيل. وفي عام 1959 أصبح يولو رئيساً للكونغو، بالإضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء. وفي 15 أغسطس 1960 أصبحت الكونغو دولة مستقلة.

التطور السياسي بعد الاستقلال

مع حصول الكونغو على الاستقلال وضع دستور أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، وانتخب فولبيرت يولو رئيساً للجمهورية في 20 مارس 1961

حيث حصل على 97.6% من جملة الأصوات. وقد اعتمد الرئيس يولو على دعم قبائل الباكونغو في جنوب الكونغو. مما أدى إلى إثارة توترات إثنية لتقديمه أبناء قبيلته على غيرهم، وعدم اهتمامه بحل المشكلات الاجتماعية لبقية أبناء الكونغو.

وعقب إعلان يولو عن نيته فرض نظام الحزب الواحد اندلعت مظاهرات عامة تلبية لدعوة النقابات، ولمواجهة ذلك تم إعلان حالة الطوارئ واعتقال عدد من قادة النقابات. ومع حصار المتظاهرين لقصر الرئاسة اضطر الرئيس يولو لتقديم استقالته في أغسطس 1963، وتشكلت حكومة مؤقتة برئاسة ألفونس مسامبا الذي أصبح رئيساً للدولة في ديسمبر، وأُقر دستور جديد للدولة بعد إجراء استفتاء شعبي عليه. وفي عام 1964 تأسست حركة الثورة الوطنية كحزب سياسي وحيد يتبنى المبادئ الماركسية اللينينية، وشملت الحركة الشباب وجنود وضباط الجيش والطلاب كأجنحة لها، وسرعان ما دب خلاف بين الحركة والجيش، كما وقع صراع بين المعتدلين والراديكاليين في الحركة مما أثار أزمة سياسية عام 1966 أدت إلى استبعاد رئيس الوزراء.

ومع استمرار التوتر استطاع النقيب ماريان نجوابى الاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري في أغسطس 1968، وأصبح رئيساً للبلاد في يناير 1969. وفي ديسمبر تأسس حزب العمل الكونغولي ليحل محل حركة الثورة الوطنية كحزب وحيد في الدولة، واتخذ الحزب الجديد توجها ماركسيا لينينيا، وتحول اسم الدولة إلى جمهورية الكونغو الشعبية بدلاً من الكونغو برازافيل.

وقد أدت التوترات الإثنية والأيديولوجية والتدهور الاقتصادي إلى عدم الاستقرار؛ فاندلعت مظاهرات طلابية معارضة للحكومة عام 1971، ولم تفلح جهود الحكومة في تهدئة الأجواء، ووقعت محاولة انقلابية عام 1972 استهدفت الإطاحة بنظام نجوابى، إلا أنها فشلت، ثم وقعت محاولة انقلابية أخرى في فبراير 1973 تم على إثرها إجراء عدة تغييرات من بينها إنشاء ميليشيات جديدة. وفي يونيو أقر دستور جديد، ثم أجريت انتخابات تشريعية ومحلية، وتشكلت جمعية وطنية جديدة وحكومة جديدة برئاسة هنرى لوبيز، ورغم ذلك أدت التوترات الإثنية

إلى عدم الاتفاق على أيديولوجية سياسية للنظام، وأدى الصراع بين أعضاء النخبة السياسية إلى المساهمة في استمرار مناخ عدم الاستقرار السياسي، حيث قامت مظاهرات طلابية، واندلعت مقاومة مسلحة في الجنوب، مما أدى إلى خلع رئيس الأركان فى أكتوبر 1973م، ثم خلع خليفته بعد عام.

وبعد إعادة انتخاب نجوابي رئيساً للجنة المركزية للحزب وبالتالي رئيساً للدولة في المؤتمر الثاني للحزب في ديسمبر 1974، استطاع نجوابي الإمساك بزمام الأمور من جديد. وفي عام 1975 أجرى نجوابي تعديلات واسعة في الحكومة، ثم تشكلت حكومة جديدة في أكتوبر، كما استبدل بالمكتب السياسي مجلس ثورة يضم خمسة أعضاء، ولكن مجموعة مسلحة من أنصار الرئيس السابق ألفونس مسامبا نجحت في اغتيال الرئيس نجوابى في مارس 1977، وأعقبت ذلك حملة من الاعتقالات شملت ألفونس مسامبا ورئيس الوزراء السابق باسكال ليسوبا، وأعلنت الأحكام العرفية، وتشكلت لجنة عسكرية برئاسة يوهمبى أوبانجو الذي تولى منصب رئيس الجمهورية، واتخذت إجراءات عديدة مثل إلغاء الدستور وحل المجلس النيابي.

وفي أغسطس 1978 تم اكتشاف مؤامرة ضد نظام أوبانجو. وفي فبراير 1979، ومع انخفاض شعبيته، اضطر أوبانجو للتنحي عن السلطة، فتولت السلطة لجنة عسكرية مؤقتة برئاسة العقيد دينيس ساسو نجوسو، وضمت اللجنة أعضاء ينتمون جميعاً لحزب العمل. وفي الشهر التالي تم تنصيب ساسو نجوسو رئيساً للدولة ورئيساً للجنة المركزية لحزب العمل. وفي أبريل 1979 تم تشكيل مجلس جديد للوزراء برئاسة جوما، فى حين ظل أوبانجو عضواً في اللجنة المركزية لحزب العمل، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية، ثم أعدم بتهمة الخيانة العظمى.

وعمل ساسو نجوسوعلى تأكيد دور المؤسسات في الحكم، ووضع دستوراً اشتراكياً جديداً بعد استفتاء شعبي عليه في يوليو 1979، وأجريت انتخابات تشريعية. ثم وافق الرئيس في الشهر التالي على إطلاق سراح عدد من المسجونين السياسيين بمن فيهم المتورطون في اغتيال نجوابي، كما قام الرئيس ساسو نجوسو

بدعوة المعارضين في الخارج للعودة إلى الوطن دون خوف من الاعتقال. وأعيد انتخاب ساسو نجوسو رئيساً للجنة المركزية لحزب العمل ورئيساً للدولة لمدة خمس سنوات جديدة في مؤتمر الحزب الذي عقد في يوليو 1984، كما أقر المؤتمر تعديلاً دستورياً جديداً يجعل رئيس الدولة رئيساً للوزراء فى نفس الوقت. ودعم ساسو نجوسو سلطته عندما تقلد أيضاً منصبي وزيري الدفاع والأمن.

وفي نهاية الثمانينيات أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تزايد المعارضة لنظام ساسو. وفي يوليو 1987 تم القبض على 20 من ضباط الجيش ينتمون لجماعة كويويو الشمالية التي كان ينتمي إليها الرئيسان السابقان نجوابى وأوبانجو، وأمام المعارضة المتزايدة أعلن ساسو نجوسو عفواً عاماً عن المسجونين السياسيين وذلك في محاولة لتحسين الأوضاع الداخلية. وفي يوليو 1989 أعاد المؤتمر القومى لحزب العمل انتخاب ساسو نجوسو رئيساً للجنته المركزية ورئيساً للدولة لخمس سنوات جديدة، كما أجريت انتخابات تشريعية في سبتمبر حصلت فيها القائمة الفردية التي ضمت 133 مرشحاً على 99.19% من الأصوات، وضمت تلك القائمة لأول مرة مرشحين ليسوا أعضاء في حزب العمل، وخصص 66 مقعداً للشباب والنساء والتنظيمات الدينية والمهنية، وثمانية مقاعد للمرشحين المستقلين. وأعلن ساسو نجوسو في نوفمبر عن إصلاحات شاملة بهدف تحرير الاقتصاد، والحد من تدخل الدولة، وتشجيع المشروعات الخاصة.

وفي يوليو 1990 أعلن حزب العمل عن مؤتمر غير عادى له عام 1991 لمناقشة مسألة تبني نظام التعدد الحزبي والتخلي عن المبادئ الماركسية اللينينية، وبالفعل تم الأخذ بنظام التعددية الحزبية رسمياً في يناير 1991، كما تم الفصل بين الجيش وحزب العمل تأكيداً على الدور المحايد للجيش في الحياة السياسية. وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة جوما. وأعلن المؤتمر القومي لحزب العمل في أبريل 1991 إلغاء الدستور وحل البرلمان والمؤسسات القومية والإقليمية الأخرى. وفي يونيو تشكل المجلس التشريعي الأعلى الذي ضم 153 عضواً للإشراف على التحول

السياسي وإصدار دستور جديد وعقد انتخابات عامة، كما حل رئيس الوزراء محل الرئيس في رئاسة الحكومة، وعاد اسم البلاد السابق وهو جمهورية الكونغو.

وفي ديسمبر 1991 وضع مشروع دستور ينص على أن البرلمان يضم مجلسين هما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. أما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيس منتخب. وتم التصديق على الدستور الجديد في مارس 1992، وجرت انتخابات محلية في مايو وسط اتهامات للحكومة بعدم الحياد، وأسفرت تلك الانتخابات عن فوز حزبي اتحاد الأفارقة من أجل الديموقراطية الاجتماعية والحركة الكونغولية من أجل الديموقراطية والتنمية بمعظم المقاعد، في حين لم يحصل حزب العمل الكونغولي على تأييد كبير. وفي نهاية مايو تشكل مجلس جديد للوزراء ينتمي أعضاؤه لأقاليم الدولة المتعددة لتجنب الاتهام بسيطرة إحدى الجماعات الإثنية على الحكومة، وأجريت انتخابات تشريعية في يونيو ويوليو فاز فيها اتحاد الأفارقة من أجل الديموقراطية الاجتماعية، حيث حصل على 39 مقعداً من إجمالي 125 مقعداً في الجمعية الوطنية، بينما حصل حزب الحركة الكونغولية للديموقراطية والتنمية على 29 مقعداً، كما كان اتحاد الأفارقة من أجل الديموقراطية الاجتماعية الفائز الأول في انتخابات مجلس الشيوخ، يليه حزب الحركة الكونغولية للديموقراطية والتنمية. وفي الانتخابات الرئاسية استطاع باسكال ليسوبا رئيس اتحاد الأفارقة من أجل الديموقراطية الاجتماعية الفوز، حيث ركز في حملته الانتخابية على توزيع السلطة على مختلف أقاليم الدولة مع الاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي نهاية أغسطس أصبح ليسوبا رئيساً للدولة، وتشكلت حكومة ائتلافية.

وقد قام ليسوبا بحل الجمعية الوطنية معلناً إجراء انتخابات تشريعية خلال عام 1993، وتمت الانتخابات على جولتين في مايو ويونيو 1993، وأسفرت الجولة الأولى عن فوز اتحاد الأفارقة من أجل الديموقراطية الاجتماعية وحلفائه بـ 62 مقعداً، بينما حصل حزب العمل الكونغولي وحلفائه على 49 مقعداً، وأعلن ذلك التحالف رفضه المشاركة في الجولة الثانية للانتخابات مطالباً بإعادة الجولة الأولى. وفي الجولة الثانية حصل اتحاد الأفارقة وحلفائه على 69 مقعداً في الجمعية

الوطنية، وقام ليسوبا بتشكيل مجلس جديد للوزراء، رغم مطالبة حزب العمل وحلفائه بإعادة الانتخابات، مما أدى لأزمة سياسية تطورت لمواجهات عنيفة بين الميليشيات المسلحة للمعارضة وقوات الأمن. ومع إعلان المحكمة العليا عدم حياد الجولة الأولى أعلن ليسوبا حالة الطوارئ. وفي يوليو عقدت هدنة بين الحكومة والمعارضة. وفي أغسطس، وبعد وساطة منظمة الوحدة الأفريقية وفرنسا والجابون، وافق الطرفان على مراجعة نتائج الجولة الأولى للانتخابات بواسطة لجنة من الوسطاء الدوليين المحايدين، وتم رفع حالة الطوارئ، وأعيدت الجولة الثانية للانتخابات التشريعية، واحتفظ اتحاد الأفارقة بالأغلبية (65 مقعداً)، وظل مجلس الوزراء دون تغيير، وقبل حزب العمل وحلفاؤه الاشتراك في الجمعية الوطنية الجديدة بعد حصوله على 57 مقعداً.

وقد تجددت المواجهات بين القوات الحكومية والميليشيات المسلحة التابعة للمعارضة مما أدى لخسائر اجتماعية واقتصادية فادحة، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة في يناير 1994. وفي ديسمبر 1994 أعلنت الحكومة نيتها ضم أعضاء من المعارضة. وفي أكتوبر 1995 أعلنت الحكومة إعادة تنظيم القوات المسلحة لإحداث توازن في التمثيل الإثني والإقليمي داخلها. وفي أغسطس 1996 استقال رئيس الوزراء وحل محله زعيم اتحاد القوى الديموقراطية.

وقبل الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1997 تولى السلطة الرئيس ساسو نجوسو في 25 أكتوبر 1997، ثم أجريت انتخابات رئاسية في 10 مارس 2002 فاز فيها الرئيس ساسو بنسبة 89.4% من مجموع الأصوات مقابل 2.7% فاز بها المرشح جوزيف كيجنومبا كيامبوجو، كما أجريت انتخابات برلمانية في نفس العام فاز فيها تحالف حزب العمال الكونغولي وحزب القوى الديمقراطية المتحدة بـ 83 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 137 مقعداً ،حيث حصل أولهما على 53 مقعداً، وثانيهما على 30 مقعداً، وحصل حزب الاتحاد من أجل

الديمقراطية والجمهورية على 6 مقاعد، وحزب الوحـــدة الأفريقيـــة للديمقراطيـــة الاجتماعية على 3 مقاعد، وحزب الاتحاد للديمقراطية والخلاص على مقعدين.

نظام الحكم

الكونغو دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبيـــة، والنظام السياسي فيها يعمل وفق دستور يناير 2002 وتعديلاته. ووفقاً للدستور فإن رئيس البلاد هو رئيس الحكومة، والرئيس هو الـــذي يعـــين الـــوزراء، وينتخـــب بالاقتراع الشعبي لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد. أما السلطة التشريعية فهـــي ثنائيـــة المجلس؛ ويسمى المجلس الأول بمجلس الشيوخ، ويتكون مـــن 66 مقعـــداً، ويـــتم انتخاب أعضائه بالاقتراع الشعبي لمدة 5 سنوات، والمجلس الثاني هـــو الجمعيـــة الوطنية، ويتكون من 137 مقعداً، ويتم اختيار أعضائه بنفس طريقة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ. وتتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا.

ومن أهم الأحزاب السياسية حزب القوى الوطنية والديمقراطيـــة، وحـــزب العمال الكونغوليين، وحزب الجمهوريين الليبراليين، والاتحاد الوطني للديمقراطيـــة والتقدم، واتحاد التجديد الوطني، وحزب الوحدة الأفريقية للديمقراطية الاجتماعيـــة، والاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية، واتحاد القوى الديمقراطية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

كانت الكونغو محلاً للصراعات الداخلية والدولية في ظل انحيازهـــا للكتلـــة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أثار حفيظة القوى الغربية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية، وأدى كذلك إلى تـــوتر فـــي العلاقـــات مـــع جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير) في عهد موبوتو بالنظر للصلات الوثيقة بين الأخير والقوى الغربية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وفي أعقـــاب انتهاء الحرب الباردة تحسنت علاقات الكونغو بالدول الغربية لاسيما فرنسا التـــي تمثل الشريك الاقتصادي الاساسي، كما تحتفظ الكونغو بعلاقات جيدة مع الـــصين الشعبية، وقد قام نيجاسو بزيارة الصين في نوفمبر 2006م لحضور القمة الصينية الأفريقية.

وفي يونيو 2007 وقع بنك التنمية الأفريقي اتفاقيتين مع المفوضية الدولية لحوض نهر كونجوبانجي- سانجها، قيمتها نحو 2.44 مليون يورو، لتمويل برامج تهدف إلى تحسين إدارة موارد نهر الكونغو. وفي ذات الوقت أيضاً وافق البنك الدولي على المنحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك وقيمتها 20 مليون دولار لمشروعات التنمية الزراعية وإصلاح الطرق الريفية في البلاد.

وعلى الصعيد الإقليمي ومع تولي الكونغو برازفيل رئاسة الاتحاد الأفريقي في يناير عام 2006م قام الرئيس نيجاسو بجهود وساطة لتسوية النزاعات الأفريقية؛ فقام في 6 مارس 2006 بزيارة ساحل العاج لأول مرة حيث نجح في دفع الأطراف المتصارعة للتوصل إلى اتفاق حول سبل القيام بالترتيبات التمهيدية للانتخابات العامة، وتلا ذلك مشاركته في أعمال الوساطة بين أطراف النزاع في دارفور (السودان).

وفي مايو 2007 قام الرئيس نيجاسو بزيارة دولة الإمارات العربية لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين، ودعوة المستثمرين للمساهمة في مشروعات التنمية بالكونغو، وتضمنت الزيارة توقيع الطرفين بروتوكولا لتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوي السفراء.

الكونغو عضو في جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

الكونغو الديموقراطية
Congo Democratic Republic

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية الكونغو الديمقراطية.

العاصمة: كينشاسا.

الموقع: تقع عند خط الاستواء، ويحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى، ومن الجنوب زامبيا، ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا، ومن الغرب أنجولا والكونغو الشعبية.

المساحة: مليونا كيلومتر مربع.

عدد السكان: 62,660,551 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: يوجد أكثر من 200 جماعة إثنية أغلبها من البانتو، وتشكل القبائل الأربعة الكبرى حوالي 45% من مجموع السكان، وهي المونغو، اللوبو، الكونغو، والمانغبيتو أزاندي.

الأديان: كاثوليك (50%)، بروتستانت (20%)، مسلمون(10 %)، معتقدات تقليدية طوائف أخرى (20%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، اللينغالا (لغة أفريقية تجارية)، الكينغوانا (لهجة سواحيلية)، الكيكونغو، التشيلوبا.

تاريخ الاستقلال: 30 يونيو 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 700 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 7.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك كونغولي.

التاريخ القديم

يعود الأصل التاريخي لشعب الكونغو إلى هجرات جماعات البانياروإندا في فترات تاريخية مختلفة ولأسباب متباينة. وقديماً شكلت منطقة البحيرات العظمى منطقة جذب تجاري لدول قوية نسبياً مثل رواندا، و يزعم بعض جماعات التوتسي أنه استقر في مرتفعات مولينغي الواقعة بين بحيرتي كيفو وتنجانيقا في القرن السابع عشر، وعليه فقد أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم بانيامولينغي، غير أن جماعة البافوليرو الكونغولية المحلية التي تقع أراضيها على بعد نحو مائتي كيلومتر جنوب المنطقة التي يقطنها التوتسي تدحض الزعم بأن التوتسي هم بانيامولينغي بحجة أن مولينغي هو لقب زعيم البافوليرو.

وأياً كان الأمر حول صحة هذا التراث التاريخي غير المكتوب فإنه يصعب إنكار أن بعض التجمعات السكانية الرواندية وجدت خارج الحدود الاستعمارية التي رسمت عام 1885، فالبانياروإندا الذين عاشوا في جزيرة أدجوي كبرى جزر بحيرة كيفو أضحوا رعايا بلجيكا في عام 1910، والتمييز بين بانياروإندا وغيرهم من سكان الكونغو أضحى مسألة صعبة بعد سيطرة بلجيكا على رواندا وبوروندي عام 1920 طبقا لنظام الانتداب في عهد عصبة الأمم.

وينحدر سكان الكونغو من شعوب البانتو التي قطنت الهضاب المطلة على نهري النيجر وبنويه، ولم تكن الكونغو معروفة لدى الأوروبيين، وكان الملاح البرتغالي ديغو كاو أول أوروبي يلتقي سكان الكونغو، إذ التقى عام 1487 بملك الكونغو الذي أطلق على نفسه لاحقاً أنطونيو الأول، ثم قامت بعد ذلك علاقات رسمية بين الكونغو والبرتغال، ودخلت إرساليات مسيحية برتغالية للكونغو، ولما أدرك ملك الكونغو حجم الخطر الذي بدأ يشكله الوجود البرتغالي في بلاده، خصوصاً مع زيادة تجارة العبيد من أفريقيا إلى أميركا وأوروبا، رفض تجديد

امتياز استثمار المناجم للبرتغال، وقاتل أمام الجيش البرتغالي في معركة أمبيلا سنة 1665، ولكنه لقي مصرعه فيها.

الاستعمار والاستقلال

بدأ الأوروبيون استثمار موارد الكونغو بشكل كبير في أواسط القرن التاسع عشر حين جاء إلى الكونغو الإنكليزي هنري مورتون ستانلي الذي استطاع أن يطوف مناطق البلاد، فتعرف على ثرواتها الكبيرة، ومن ثم حث الحكومة البريطانية على الإسراع باستغلال هذه الثروات، ولما لم تستجب الحكومة البريطانية، وجه ستانلي دعوته إلى ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الذي عين ستانلي رئيساً لشركة الكونغو الدولية التي تأسست سنة 1879، وتمكن ستانلي من توقيع مئات المعاهدات مع الزعماء المحليين لصالح شركة الكونغو الدولية، كما تمكن ملك بلجيكا من الحصول على اعتراف زعماء أوروبا بحقه الشخصي في ملكية الكونغو سنة 1885 في مؤتمر برلين الاستعماري، واستمر استثمار موارد الكونغو لحسابه الخاص لمدة زادت عن عشرين عاماً.

وقد بدأ شعب بلجيكا يرفض تصرفات الملك، وازداد الرفض بعد ظهور أطماع إنجليزية وأميركية في المستعمرة البلجيكية، وهو ما قاد البرلمان البلجيكي إلى تسميتها باسم الكونغو البلجيكي عام 1908، واستمرت بلجيكا في استغلال ثروات الكونغو لما يقرب من ستة عقود. ورغم إدارة بلجيكا للكونغو بشكل غير مباشر إلا أن البلجيك توافدوا على العمل في الإدارات الحكومية بها حتى وصل عدد الذين يشغلون الوظائف العامة منهم قرابة 10 آلاف بلجيكي و7 آلاف رجل دين مسيحي أوروبي، وبلغ تعداد الأوروبيين المقيمين في الكونغو عام 1960 نحو 100 ألف شخص، غير أن العمال لم يشاركوا بشكل ملحوظ في معارك الاستقلال لما امتازوا به من وظائف وسكن وإقامة في المدن.

وقد رفضت شعوب الكونغو الاستعمار الأوروبي، وأجج هذه النزعة التحررية الداعية الكونغولي فرنسيسكو كسولا الذي نادى بوجوب طرد المبشرين الأوروبيين وحماية التقاليد الأفريقية. واستمرت دعوات التحرر ذات الصبغة الدينية في الانتشار رغم محاولات القمع من جانب البلجيك. ومن الشخصيات الثائرة سيمون كيمنغو الذي ادعى في فترة ما بين الحربين العالميتين أن الله زاره وأمره بالتبشير بالمساواة بين الناس، وإنقاذ العرق الأسود، فأسس حركة الكاكية، ثم اعتقل سنة 1921، ومات سجيناً سنة 1951.

وقد استمرت دعوة كيمنغو في الانتشار على أيدي أتباعه الذين كان لهم دور فاعل في نشر الروح القومية بين الكونغوليين، والدعوة للتحرر من الاستعمار الأبيض، وانخرط الشعب بمختلف طبقاته الاجتماعية والمهنية في الحركة المطالبة بالتحرر من الاستعمار البلجيكي ونيل الاستقلال، وبلغت المطالب الوطنية مداها بين عامي 1955 و1959 مما دفع بودوان ملك بلجيكا لزيارة الكونغو لأول مرة، غير أن آمال الوطنيين في الكونغو خابت، ولم تؤد الزيارة إلا إلى التأكيد على نوايا بلجيكا الاستعمارية بعد إعلانها خطة تقضي برجوع الإدارة المدنية لشعب الكونغو تدريجياً إلى أن يتحقق الاستقلال النهائي بعد ثلاثين عاماً.

ثم نشرت مجموعة عرفت باسم الضمير الأفريقي بياناً طالبت فيه بالاعتراف بالقومية الأفريقية، إلا أن منظمة أباكو التى تزعمها جوزيف كازافوبو وقامت على قاعدة قبلية تنتمي لشعب الباكونجو الذي يسكن ليوبولدفيل ومناطق مصب نهر الكونغو رفضت مثالية مجموعة الضمير الأفريقي، كما رفضت الخطة الثلاثينية للتحرر التدريجي، وطالبت بالاستقلال الفورى. وحصل التنظيم على تمثيل واسع في الانتخابات البلدية سنة 1957، مما شجعه على الإصرار على مطالبة.

كما أدى إعلان الرئيس الفرنسي ديجول سنة 1958 عن إمكانية استقلال مستعمرات فرنسا إلى قيام الزعماء الوطنيين في الكونغو برفع مذكرة تطالب

بالاستقلال، واعتبر لومومبا قائد الحركة الوطنية الكونغولية التي لم تقم على أساس قبلي أن استقلال الكونغو عن بلجيكا حق أساسي. وقد ساند مؤتمر الشعوب الأفريقية في عام 1958 مطلب الاستقلال، ووقعت اضطرابات عنيفة في عاصمة الكونغو ترتب عليها حل حركة أباكو واعتقال قادتها، ثم وعد ملك بلجيكا في 13 يناير 1959 بمنح الكونغو استقلالها. وقد تنامى دور الحركة الوطنية الكونغولية إثر حل منظمة أباكو، لكنها ما لبثت أن انقسمت إلى جناح يميني وآخر يساري بقيادة لومومبا الذي ألقي القبض عليه وسجن عام 1959، فاندلعت الاضطرابات في كل أنحاء الكونغو، واستمرت إلى نهاية سنة 1959، فاضطر المسئولون البلجيك إلى الاجتماع في بروكسل في يناير 1960 مع رموز المقاومة الوطنية التي مثلها كل من حركة أباكو والحركة الوطنية الكونغولية، إضافة إلى قادة الأحزاب الأخرى، وتم الاتفاق على الاستقلال يوم 30 يونيو 1960.

ثم صدر القانون الأساسي في 19 مايو 1960، ونص على إنشاء دولة مركزية، وهو ما وافق مطالب لومومبا. وفي الشهر نفسه عقدت انتخابات تشريعية حصلت فيها الحركة الوطنية الكونغولية على 33 مقعداً، وأباكو على 12 مقعداً من أصل 133 مقعداً ذهبت بقيتها للأحزاب القبلية والإثنية الأخرى. وهو ماكشف عن تيار انفصالي قوي ودفع الأحزاب الوطنية إلى تأسيس جبهة اتحاد وطني، وفي الموعد المتفق عليه أعلن الملك البلجيكي بودوان استقلال الكونغو ، ليصبح جوزيف كازافوبو رئيساً للكونغو، وباتريس لومومبا رئيساً لحكومتها.

التطور السياسي بعد الاستقلال

بعد 5 أيام من إعلان الاستقلال أعلن مويس تشومبي المدعوم من بلجيكا استقلال إقليم كاتنغا الغني بالثروات الطبيعية، وعقد شراكة اقتصادية مع بلجيكا التي أرسلت قواتها لحماية الإقليم المنفصل، وحمل لومومبا بلجيكا مسؤولية هذا الانفصال فقطع العلاقات الدبلوماسية معها، ولم تفد إجراءات الحكومة في الحفاظ

على وحدة البلاد، إذ أعلن ألبير كالونغي استقلال مقاطعة كازائي عن الكونغو بعد أسبوعين من انفصال إقليم كاتنغا، وأعلن زعيما الانفصال في كاتنغا وكازائي عن إقامة اتحاد بين المقاطعتين، وسعيا معاً لإسقاط لومومبا بدعم من حكومة بلجيكا عبر شركات المناجم البلجيكية في الكونغو، كما دعمت بعض القوى المحلية والإقليمية الانفصاليين، ولم تجد نداءات لومومبا لدعم شرعيته والوقوف ضد الانفصاليين تجاوباً من الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

ومع تصاعد حدة الصراع اتخذت الأمم المتحدة عبر الجمعية العامة ولأول مرة قراراً بالتدخل فى أزمة الكونغو، وبدأت قوات دولية تحل مكان الجيش البلجيكي في كاتنغا، فى المقابل زاد عدد المرتزقة الذين يستعين بهم تشومبي وشكل منهم قوات الشرطة في كاتنغا، وساءت العلاقة بين كازافوبو ولومومبا، إذ حمل الأول لومومبا أخطاء الجيش الوطني الكونغولي في كاتنغا وكازائي، إلى جانب خلافهما القديم حول النظام الفيدرالي الذي يؤيده كازافوبو. ثم قاد رئيس هيئة الأركان الجنرال موبوتو سيسيسيكو انقلاباً سيطر به على البلاد لمدة ثلاثة شهور، تولى على إثرها جوزيف عليو رئاسة الحكومة لمدة عام تقريباً، أعلن بعدها استقالته من منصبه؛ ليشكل سيريل أدولا حكومة جديدة، وقد أعاد موبوتو كازافوبو إلى منصبه فى حين وتمكن لومومبا من الهرب إلى ستانلى فيل في كاتنغا بعد أن قبض عليه إثر الانقلاب، غير أنه اعتقل من جديد ونُقل إلى إليزابيث فيل وتم قتله في يناير 1961 على يد تشومبي.

ودخلت البلاد حالة من الفوضى استمرت خمس سنوات، وانقسمت إلى ثلاث مناطق يتلقى كل منها دعماً من جهة خارجية؛ فكازافوبو تلقى دعماً من الأمم المتحدة والدول الغربية، ودعمت روسيا أتباع لومومبا بزعامة أنطوان جيزينغا الذين سيطروا على ستانلى فيل والمناطق الشرقية، أما تشومبي في كاتنغا فلم يكن يتلقى دعمه إلا من الشركات الغربية وحكومة بلجيكا. كما تدهورت الأوضاع

الاقتصادية وعمت الفوضى البلاد، وأعلن عن إضراب عام في أكتوبر 1963، ففرضت الحكومة حالة الطوارئ، ونزل الجيش إلى الشوارع لقمع الناس، وتم حل البرلمان، واندلعت انتفاضات مؤيدة لأفكار لومومبا، واتسع نطاقها ليشمل المناطق الشمالية والشرقية، واتخذت من الكونغو برازافيل في الغرب منطلقا لهاً، وكان يتزعمها بيار موليلي، وانطلقت مقاومة بقيادة غاستون سومياليو من بوروندي في الشرق، واستقال سيريل أدولا إثر قرار الأمم المتحدة بسحب قواتها من الكونغو، إلا أنه قبل استقالته اتصل بتشومبي في منفاه، واتفقا على تولي الأخير الحكم، فتسلم تشومبي الحكم في أغسطس 1964، واسترد الجيش الكونغولي ستانلي فيل بعد تدخل القوات البلجيكية، وقضى على الثوار في يناير 1965. ولم يرض تشومبي عن نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في أبريل 1965، فأسس الجمعية الوطنية الكونغولية، غير أن كازافوبو أقال تشومبي من رئاسة الحكومة في أكتوبر 1965م، وقام بتعيين افرست كيمبا خلفاً له.

وفي نوفمبر 1965م تدخل قائد الجيش موبوتو، فأقال كازافوبو، وألزم البرلمان بانتخابه رئيساً للكونغو، وعين مولامبا الذي أخمد ثورة أنصار لومومبا رئيساً للوزراء، وعلق الدستور، وحل البرلمان، وألغى الأحزاب، وقلص عدد المحافظات إلى 8 بدلاً من 21 محافظة، واستعان بالجيش في إدارة الكونغو، ثم أسس الحركة الشعبية للثورة كحزب وحيد في الكونغو عام 1967، وبنى للومومبا تمثالاً في كينشاسا وأطلق عليه لقب شهيد الاستقلال الأول، وأعلن موبوتو ولادة جمهورية الكونغو الثانية في 24 مارس 1967، ووضع لها دستوراً يعطي السلطة لرئيس الدولة بدلاً من رئيس الحكومة كما نص الدستور القديم، وانتخب رئيساً للبلاد إذ حصل على نسبة 100% من الأصوات. وفي عام 1972 دعا موبوتو الشعب للعودة للأصالة الأفريقية ونبذ الأسماء الأوروبية، فغير اسم الكونغو إلى زائير، واسمه من جوزيف ديزيريه إلى موبوتو سيسيسيكو.

ثم واجه موبوتو ثورة ضده عام 1977 قيل إنها كانت مدعومة من أنجــولا، واستطاع الثوار دخول إقليم شابا (كاتنغا سابقاً)، ولم يتمكن موبوتو من القضاء على الثورة إلا بدعم من قوات مغربية وخبراء عسكريين مــصريين وعمليــات نقــل عسكرية نفذتها القوات الفرنسية، ولم تطل فترة الهدوء إذ بدأ تمرد جديد في شــابا في مايو 1978، ولكن موبوتو استعان بقوات فرنسية وبلجيكيــة أنهــت التمــرد لصالحه، واستمرت محاولات التمرد على موبوتو، فأرسلت بلجيكــا 250 مظليــاً لمساعدة قواته في فبراير 1979، ثم أعدم موبوتو مجموعة من العسكريين في نفس العام، وأغلق حدود الكونغو، ووقع مع مصر اتفاقية تعاون عسكري وفني وتبــادل وتدريب عسكريين في العاصمة كينشاسا في 8 فبرايــر 1980. وســاد الكونغــو استقرار نسبي في الثمانينيات، لكن الوضع الاقتصادي استمر في التدهور، وتراجع مستوى معيشة قطاع كبير من الناس.

وفي أبريل 1990 أعلن موبوتو عن إقامة نظام ديمقراطي، وجرت انتخابات في يونيو 1991 فاز بها موبوتو، وتقلص عدد الأحزاب إلى حزبين بجانب حــزب موبوتو الحاكم. وقد انتقد زعماء المعارضة النظام الانتخابي الذي منح موبوتو نتائج غير عادلة. ثم أعاد موبوتو تنظيم البرلمان، وأقــال زعــيم المعارضـــة ورئــيس الوزراء أوائل عام 1993، ثم عاد ليحل البرلمان ويقيل رئيس وزرائه في يونيــو 1994، فأعلن إضراب عام في العاصمة.

وقد استمر موبوتو في الحكم لمدة 32 عاماً من خلال القمع والقهر إلــى أن اندلعت حرب أهلية واضطرابات ناجمة عن تدفق اللاجئين من رواندا وبورونــدي عام 1994. وفي أكتوبر 1996 حاول موبوتو أن ينال من قبائل التوتــسي التــي تعيش في شرق الكونغو على الحدود المتاخمة لرواندا بسبب تأييــدها للمعارضــة المسلحة بزعامة لوران كابيلا، فدعمت رواندا قبائل التوتسي في الكونغــو، وقــاد كابيلا قبائل التوتسي في حرب عصابات ضد موبوتو استمرت 7 أشهر تمكن فيها

من السيطرة على شرق البلاد. كما تلقى كابيلا دعم الدول التي استضافت معارضي موبوتو وهي أوغندا وبوروندي وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وأنجولا، واستمرت قوات المعارضة في التقدم دون لينتهي حكم موبوتو بهروبه إلى المغرب في 16 مايو 1997. ثم موته موبوتو بالسرطان في سبتمبر من العام نفسه.

وقد أعاد كابيلا للبلاد اسم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه استبد بالحكم، واتهم بارتكاب مذابح ضد لاجئي قبائل الهوتو، ومنع الأمم المتحدة من التحقيق في المجازر المتهم بها، كما اتهم بالاستعانة بقوات أجنبية مرتزقة لتنفيذ مخططاته ضد أعدائه، وبالعمل لصالح رواندا. ثم اختلف كابيلا مع مؤيديه القدامى في رواندا وأوغندا. وفي منتصف عام 1996 بدأ العسكريون الروانديون من الهوتو في تنظيم المناطق الخاصة بهم في كيفو بدعم من الجماعات المسلحة الكونغولية. وفي 17 مايو 1997 أعلن كابيلا نفسه رئيساً للجمهورية، وحصل على اعتراف دولي بذلك، ثم أعلن حظر أعمال الأحزاب السياسية والمظاهرات العامة، وحل كافة المؤسسات السابقة فلم يبق منها سوى القضاء، وأصدر قراراً يخوله السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية والجيش والشئون المالية.

إلا أن نظام كابيلا تعرض عام 1998 لتهديد من جانب متمردين توتسي تدعمهم أوغندا ورواندا، وتمكن المعارضون من السيطرة على مناطق كبيرة من شرق الكونغو، إلا أن تدخل القوات الأجنبية رجح الكفة لصالح كابيلا، فتراجعت قوات المعارضة من جديد؛ إذ تدخلت قوات من زيمبابوي وأنجولا وناميبيا وتشاد والسودان لدعم النظام الحاكم في كينساشا، ثم وقع اتفاق وقف إطلاق النار في العاصمة الزامبية لوساكا في منتصف عام 1999 من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي وأنجولا وأوغندا وناميبيا ورواندا ومجموعات من متمردي الكونغو المسلحة.

ولكن أطراف الصراع في الكونغو تبادلت الاتهامات بخرق اتفاقيـــة إطــلاق النار مما أدى إلى رفض فصائل المعارضة حضور الحوار الــوطني مــن أجــل المصالحة الذي دعا إليه كابيلا في أكتوبر 1999، واندلعت مواجهات عرقية بــين فصائل المعارضة في مناطق نفوذها في فبراير2000 مما أدى إلى إرسال قــوات دولية لمراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار، واجتمع قادة الدول المعنية بالــصراع للنظر في تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار في أغسطس 2000، ولكن أعمال القتــال استمرت حتى اغتيل كابيلا حين أطلق أحد رجاله النار عليه في 16 يناير 2001، فتولى رئاسة البلاد ابنه جوزيف كابيلا. وفي أكتوبر 2002 نجح الــرئيس كــابيلا الابن في التفاوض مع المتمردين لسحب القوات الرواندية من شرقي الكونغو. وبعد شهرين وقعت بقية الجماعات المحاربة اتفاقاً لإنهاء القتال وإقامة حكومــة وحــدة وطنية، ثم تم الاتفاق على حكومة انتقالية في يوليو 2003 يرأسها كــابيلا وتــضم أعضاءً وممثلين عن حكومات سابقة وجماعات المعارضة السياسية، تــم خلالهــا صدور دستور 2003م.

وفى 29 أكتوبر 2006 أجريت الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس للــبلاد على أسس ديموقراطية، فاز فيها جوزيف كابيلا على منافسه الرئيسى "جين بيــرا بمبا"؛ لتتحول شرعيته من الشرعية الأبوية والقبلية إلى الشرعية الدستورية رغم ما عبرت عنه المعارضة من انتقادات لنتائج الانتخابات.

وفي ذات العام عقدت انتخابات برلمانية في 30 يوليو 2006 حــصل فيهــا حزب الشعب لإعادة البناء والديمقراطية على 111 مقعداً من إجمالي 500 مقعــد، حزب حركة تحرير الكونغو على 64 مقعداً،حزب لومومبا الموحد على 34 مقعداً، والحركة الاجتماعية لاعادة التجديد على 27 مقعداً، قوي التجديد على 26 مقعــداً، الاتحاد الكونغولي للديمقراطية على 15 مقعــداً، اتحــاد الكنغــوليين مــن أجــل الديمقراطية على 10 مقاعد، والحزب المسيحي الــديمقراطي علــى 10 مقاعــد،

وحزب تجمع الديمقراطيين المسيحيين على 10 مقاعد، وتوزعت باقي المقاعد على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في البلاد.

نظام الحكم

الكونغو دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية. وفي عام 2003 تمت صياغة دستور البلاد، وتم الاستفتاء عليه فى 18 ديسمبر 2005 ليدخل حيز التنفيذ فى فبراير 2006، ووفق ذلك الدستور يتم انتخاب رئيس الدولة من خلال الاقتراع المباشر لمدة خمسة سنوات، ويقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس الوزراء والوزراء، وتتكون السلطة التشريعية فى الكونغو من مجلسين الجمعية العامة (500 مقعد؛ يتم انتخاب 61 عضوا بالأغلبية على أساس فردى، و439 عضواً يتم انتخابهم بنظام القائمة المفتوحة والتمثيل النسبى على أساس دوائر متعددة، وذلك لمدة خمس سنوات) ومجلس الشيوخ (108 مقاعد ويتم انتخاب أعضائه بواسطة مجالس المقاطعات لمدة 5 سنوات). وتتكون السلطة القضائية من محكمة دستورية، محاكم استئناف، ومجلس دولة، ومحكمة عسكرية عليا، بالاضافة إلى محاكم مدنية وعسكرية وعرفية أخرى.

وأهم الأحزاب السياسية في البلاد، حزب الشعب لإعادة البناء والديموقراطية، حركة تحرير الكونغو، حزب لومومبا الموحد، الحركة الاجتماعية للتجديد، قوى التجديد، الاتحاد الكونغولى للديموقراطية، اتحاد الكونغوليين من أجل الديموقراطية، الحزب المسيحى الديموقراطى، حركة تحرير الكونغو، حركة الثورة الشعبية، الحزب المسيحي الاشتراكي الديمقراطي، حزب لومومبا الموحد أو حزب بالو، اتحاد التقدم الديمقراطي والاجتماعي، اتحاد الفيدراليين والجمهوريين المستقلين.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وترتبط الكونغو الديمقراطية بعلاقات قوية مع الدول الغربية، سواء في عهد موبوتو سيسيسيكو أو في عهد لوران كابيلا؛ ففي الثمانينيات كان نظام موبوتو حليفاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا، ولذلك تلقى قدراً كبيراً من المساعدات منها، إلا أن التحولات الدولية وانهيار الاتحاد السوفيتي والتحولات الديمقراطية في جمهورية جنوب أفريقيا ألقت بظلالها على مكانة الكونغو ونظام حكم موبوتو في المنظومة الغربية؛ حيث تراجعت الحاجة لدعمه والتي كانت نابعة من دور ذلك النظام في مناهضة النظم الشيوعية والنظم المعادية للغرب بصفة عامة في أفريقيا وبخاصة في أنجولا وموزمبيق، إلا أن مرحلة التسعينيات شهدت ضغوطاً من الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على نظام موبوتو للتحول نحو الديمقراطية، وساهمت بعض الشركات الأمريكية في دعم قوى المعارضة المسلحة ضد نظام موبوتو نظير امتيازات في موارد الكونغو، الأمر الذي جعل الكونغو ساحة أخرى من ساحات التنافس بين الشركات والأنظمة الغربية وبخاصة الأمريكية والفرنسية. ويذكر أن وزيري خارجية كل من فرنسا والكونغو الديمقراطية قد وقعا في عام 2007 اتفاق- إطار لشراكة تتجاوز قيمته 200 مليون يورو على خمس سنوات (2007-2011).

وعلى الصعيد الإقليمي، كانت الكونغو الديمقراطية ساحة للتفاعلات الإقليمية المتشابكة في ظل اتساع رقعتها الإقليمية وتعدد دول جوارها (تسع دول)، وما يحمله ذلك من تداخلات إثنية ومصلحية بين الكونغو ودول جوارها، وتكشف مرحلة التدخل الإقليمي في أزمة الكونغو عام 1996- 1997 في ظل حكم موبوتو عن شبكة التفاعلات في المنطقة، حيث تدخل كل من رواندا وأوغندا وأنجولا وبوروندي وزيمبابوي وزامبيا لصالح المتمردين بقيادة لوران كابيلا ضد موبوتو سيسيسيكو انطلاقاً من الرغبة في الإطاحة بنظامه، أو رغبة في ضرب قواعد

المعارضة لهذه الدول على أراضي الكونغو، أو حماية لمصالح اقتصادية، أو رعاية للتداخلات الإثنية والطموحات الشخصية لقادة الدول الإقليمية في المنطقة، في حين تدخلت السودان لصالح نظام موبوتو انطلاقا من توتر علاقاتها آنذاك مع الدول الأطراف المعادية لذات النظام إقليميا ودوليا، وذلك على الرغم من التاريخ غير الودي للعلاقات بين النظام السوداني ونظام موبوتو حيث كانت الحدود بين السودان والكونغو الديمقراطية تتعرض للإغلاق بين الحين والآخر بسبب لجوء متمردين سودانيين لاستخدام أراضي الكونغو منفذاً لهم سواء للهجوم على الجيش السوداني في الجنوب أو في عمليات الانسحاب أمامه، وبسبب تزايد عدد اللاجئين السودانيين في الكونغو، فضلاً عن خضوع نظام موبوتو للنفوذ الغربي وعدم رضاه عن حكومة السودان بسبب ميولها إسلامية.

والتحالفات في المنطقة عرضة للتغير وفق تيارات مصالح دول المنطقة؛ فمرحلة التدخل الإقليمي في الكونغو منذ عام 1998 تشير إلى تغير في خريطة التحالفات، حيث تدخل كل من زيمبابوي وأنجولا وناميبيا وتشاد والسودان وليبيا بدعم مباشر أو غير مباشر لصالح نظام حكم لوران كابيلا، في حين ساندت رواندا وبوروندي وأوغندا لقوى المعارضة للنظام، ولم تخرج مبررات تدخل تلك القوى لصالح هذا الطرف أو ذاك عن المبررات السابقة.

وتجدر الاشارة إلى أن الكونغو في عهد موبوتو كانت أول دولة أفريقية تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إثر قطعها عقب حرب أكتوبر 1973، وظلت علاقتهما مميزة على الصعيدين السياسي والأمني.

وتحتفظ الكونغو الديمقراطية بعلاقات جيدة مع مصر، إذ بلغ حجم المعونات التي قدمتها مصر من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا لدولة الكونغو منذ عام 1980 حتي سبتمبر 2003، 395 خبيراً، كما قامت بتدريب 344

متدرباً في المجالات الدبلوماسية والشرطية والطبية والـــري والزراعـــة ورعايـــة الماشية والتشييد والبناء، كما قدمت إليها مساعدات إنسانية ومستلزمات إدارية.

الكونغو الديمقراطية عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنــسية، مجموعـــة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، منظمة الأمـــم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

تشاد
Chad

بيانات أساسية .

الاسم الرسمي: جمهورية تشاد.

العاصمة: نجامينا.

الموقع: تحدها ليبيا شمالاً، والسودان شرقاً، وجمهورية أفريقيا الوسطى جنوباً، والنيجر غرباً.

المساحة الإجمالية: 1,284,000 كيلو متر مربع.

عدد السكان: 9,944,201 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: هناك نحو 200 جماعة إثنية؛ ففى الشمال والوسط يتركز العرب والجوران والزغاوة والكانيمبو والواداى والهاوسا والكوتوكو، ومعظمهم من المسلمين، وفى الجنوب تتركز جماعات السارا والموندانج والموسيى، ومعظمهم من المسيحيين.

الأديان: المسلمون (51%)، والمسيحيون (35%)، معتقدات تقليدية (7%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، العربية (لغة رسمية)، السارا (في الجنوب)، إضافة إلى أكثر من مائة وعشرين لغة ولهجة أخرى.

تاريخ الاستقلال: 11 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1.500 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 7% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ظهرت في منطقة تشاد الحالية في القرون الوسطى عدة ممالك وسلطنات إسلامية، كان من أهمها سلطنات كانم وباقرمي (باجرمي) ووداي وسلطنة رابح بن فضل الله الزبير. ففي شمال شرقي بحيرة تشاد ظهرت سلطنة كانم في القرن التاسع الميلادي، وفي أواخر القرن الرابع عشر انتقلت الأسرة الحاكمة نتيجة الاضطرابات الداخلية إلى منطقة بورنو غربي بحيرة تشاد، وكانت لهذه المملكة علاقات بالدول الإسلامية الأخرى في مصر وتونس ومالي وغيرها، ثم ظهرت سلطنة باقرمي (باجيرمي) في أوائل القرن السادس عشر إلى الجنوب الشرقي من سلطنة كانم، وظلت قائمة حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تعرضت في نهايته لهجوم قوات رابح بن فضل الله الزبير مما اضطر سلطانها إلى طلب حماية فرنسا، فوقعت معاهدة الحماية عام 1897.

أما سلطنة واداي فقد ظهرت إلى الشرق من سلطنة باقرمي، وترجع بداياتها إلى القرن العاشر، إلا أن عصر ازدهارها يرجع إلى أوائل القرن السابع عشر، وقد قامت هذه السلطنة بدور كبير في نشر الإسلام والثقافة العربية في المنطقة، وظلت قائمة حتى عام 1911 عندما هزمتها القوات الفرنسية الغازية.

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تمكن رابح بن فضل الله الزبير من إقامة سلطنة قوية تضم أجزاء من دارفور (غرب السودان حاليا) وباقرمي وبورنو، وظل حاكماً عليها حتى هزيمته على يد الفرنسيين ومقتله في أبريل 1900 في موقعة كوسيري. وكان رابح بن فضل الله سودانياً من قادة الزبير باشا في الجيش المصري. وفي عام 1879 رفض رابح التسليم للقوات التي أرسلها غوردون باشا حكمدار السودان، وانفصل بقواته، وكان حينئذ في ديم الزبير بمديرية بحر الغزال السودانية، ثم اتجه غرباً حيث استطاع السيطرة علي أجزاء من دارفور وباقرمي، كما استسلمت له سلطنة بورنو عام 1893، ولم يوقف تقدمه

غربا إلا خلافة (سلطنة) سوكتو (بشمال نيجيريا الحالية)، وذلك عند مدينة ديكـوا جنوب غرب بحيرة تشاد التي اتخذها رابح عاصمة له.

الاستعمار والاستقلال

حاول الفرنسيون استكشاف المناطق الواقعة حول بحيرة تشاد منذ بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، وتمكن أحدهم من الوصول إلي البحيرة عام 1897، واصطدم الفرنسيون بقوات رابح بن فضل الله، حيث دارت بين الطرفين معارك دامية، تمكن رابح في أكثر من موقعة منها أن يوقع الهزيمة بالفرنسيين. وفي عام 1899 قام الفرنسيون بإرسال حملة عسكرية من ثلاث جهات هي الجزائر والسنغال والكونغو الفرنسي، وتمكنت هذه الحملة من هزيمة قوات رابح في موقعة كوسيري في أبريل 1900، وقتل رابح في الموقعة، وبدأ الفرنسيون بسط سيطرتهم علي منطقة تشاد في مواجهة مقاومة قوية وبخاصة من سلطنة واداي التي ظلت قواتها تقاوم الغزاة حتى عام 1911.

وإلى جانب الغزو العسكري سعت فرنسا للحصول علي اعتراف القوى الاستعمارية الأخرى بنفوذها في المنطقة، فوقعت معاهدة مع انجلترا عام 1898 تسمح لها بربط مستعمراتها في شمال وغرب أفريقيا بمستعمراتها في وسط القارة عن طريق تشاد، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع ألمانيا التي كانت تسيطر علي الكاميرون جنوب غربي تشاد. وفي عام 1906 صدر مرسوم فرنسي بإنشاء مستعمرة "أوبانجي– شاري– تشاد" وضمها لإدارة حاكم الكونغو الفرنسي. وفي عام 1916 فصلت تشاد عن أوبانجي– شاري (أفريقيا الوسطي حاليا).

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تشاد تتجه تدريجياً نحو الاستقلال؛ ففي عام 1945 نشأ حزب الاتحاد الديموقراطي التشادي، ولكنه تعرض للانشقاق عام 1952، فخرجت منه عدة أحزاب جديدة. وفي عام 1947 تأسس الحزب

التقدمي التشادي كفرع محلي للتجمع الديموقراطي الأفريقي الذي كان يتزعمه هوافوييه بوانيه (وهو أول رئيس لساحل العاج) منذ عام 1946.

وحصلت تشاد على الحكم الذاتي في نوفمبر 1958 وفقاً لدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في إطار المجموعة الفرنسية. وفي مارس 1959 انتخب فرانسوا تومبلباي رئيساً للوزراء، وهو من الجنوب وزعيم الحزب التقدمي التشادي، ثم حصلت تشاد علي استقلالها في أغسطس 1960، وإن كان هذا الاستقلال شكلياً لأن البرلمان التشادي الموالي لفرنسا هو الذي انتخب تومبلباي كأول رئيس لتشاد، كما استمر الإقليم الصحراوي الشمالي "بوركو- إندي- تبستي" تحت الإدارة العسكرية الفرنسية حتى عام 1964.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في يناير 1962 حل الرئيس تومبلباي الأحزاب السياسية باستثناء حزبه الذي أصبح حزباً شرعياً وحيداً في البلاد عام 1963، كما أصبح مكتبه السياسي الجهاز السياسي الأعلى. وقد واجه احتكار الحزب التقدمي التشادي للعمل السياسي معارضة شديدة من جانب سكان الشمال الذين كان لهم دور واضح في الحصول علي الاستقلال. وقد إذ مارس الرئيس سياسة تمييز واضحة ضد سكان مناطق الشمال الإسلامية بشكل خاص، ولصالح قبيلته السارا، حيث عين الرئيس أتباعه في المناصب الحساسة في الجيش والإدارة. وفي عام 1965 بدأ تمرد ضد هذه السياسة قادته لاحقاً جبهة تحرير تشاد الوطنية التي تأسست فى السودان عام 1966. ولتهدئة الأوضاع طلب الرئيس من فرنسا أن تسحب قواتها من تشاد، غير أن استمرار الثورة وتدهور وضع الحكومة دفعها لطلب إعادة القوات الفرنسية مرة أخري لمواجهة قوات جبهة التحرير وهو ما تم بالفعل.

وفي عام 1969 تشكلت جمعية وطنية جديدة برئاسة أحد الساسة المسلمين، كما أطلق سراح كثير من المسجونين، وأعيد تنظيم الحكومة والمكتب السياسي

للحزب التقدمي التشادي لاستيعاب المستبعدين سياسياً، ورغم ذلك استمر العصيان في الشمال. وفي عام 1971 حاولت جبهة التحرير الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري لم يكتب له النجاح، واتهم الرئيس ليبيا بالتورط في هذا الانقلاب ومساعدة الجبهة. وخلال عامي 1972 و1973 تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وتشاد بعد اتهام تشاد فرنسا بالتدخل في شئونها الداخلية. وفي محاولة لعزل الثوار أقام تومبلباي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ووقع معاهدة صداقة مع ليبيا رغم استمرار ليبيا في تقديم المساعدات العسكرية لجبهة التحرير. وفي عام 1973 اعتقل عدد من مسئولي الحكومة ورئيس الأركان بتهمة الاشتراك في مؤامرة ضد النظام الحاكم. وفي أغسطس من نفس العام تغير اسم الحزب الحاكم إلى الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية، وأصبح مجلسها التنفيذي هو الهيئة السياسية العليا في الدولة، وتشكلت في فرنسا مجموعة معارضة تسمى الحركة الديمقراطية الثورية التشادية برئاسة دوليت بونو الذي اغتيل بعد فترة قصيرة.

وفي 13 أبريل 1975 قام الجيش بانقلاب عسكري أطاح فيه بالرئيس تومبلباي الذي لقى مصرعه، ثم قام قادة الانقلاب بتشكيل مجلس عسكري أعلى برئاسة فيلكس معلوم، وتم حل الجمعية الوطنية والحركة الوطنية للثورة، وتشكلت حكومة انتقالية حظيت بتأييد شعبي في البداية، رغم الصعوبات التي واجهتها لاسيما بسبب توتر العلاقات مع فرنسا نظراً لوجود رهائن فرنسيين لدى الثوار، إلا أن تلك العلاقات تحسنت مرة أخرى عندما وقع عدد من اتفاقيات التعاون بين تشاد وفرنسا في مارس 1976. ورغم إعلان الحكومة الجديدة أنها تسعى لتحقيق الوحدة والاندماج الوطني، إلا أن جبهة التحرير اعتبرت أن النظام الجديد ما هو إلا استمرار لنظام تومبلباي، وأيدها في ذلك كثير من جماعات المعارضة.

ومع توتر العلاقات بين ليبيا وتشاد عام 1976 ضمت ليبيا شريط أوزو الحدودي، فقامت تشاد بإغلاق حدودها مع ليبيا التي استمرت في دعم متمردي

الشمال وتأييد جبهة التحرير، إلا أن الجبهة انقسمت بشأن ضم ليبيا لشريط أوزو، فقطعت ليبيا دعمها للمجموعة المناوئة لها بقيادة حسين حبري، وزاد دعمها لمجموعة جوكوني عويضي الذي أصبح رئيس الجبهة، ووقعت اشتباكات مسلحة بين قوات حبري وقوات عويضي. وفي أغسطس 1978 أجريت مفاوضات بين معلوم وحبري أسفرت عن تعيين حبري رئيساً للوزراء، ولكن سرعان ما حدث خلاف بينهما، فاشتبكت القوات الحكومية مع قوات الشمال المسلحة التي يقودها حبري في العاصمة نجامينا في فبراير 1979، وسيطرت قوات حبرى على العاصمة في ظل تأييد فرنسي، رغم إعلان الحكومة الفرنسية عن حيادها في الأزمة. أما قوات عويضي التي عرفت باسم القوات المسلحة الشعبية فقد استولت على بعض الأقاليم الشمالية، فاضطر معلوم إلى التخلي عن السلطة ومغادرة البلاد، وتولى اللواء وادال عبد القادر قائد قوات الأمن رئاسة المجلس العسكرى الحاكم.

ثم عقدت مؤتمرات للمصالحة الوطنية ساهمت فيها دول الجوار وبخاصة ليبيا ونيجيريا، إذ عقد مؤتمر لاجوس في مايو 1979، وأسفر عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية شاركت فيها حركة التحرير الوطني والجبهة الشعبية لتحرير تشاد والقوات المسلحة الشمالية، وعين قائد الجبهة الشعبية رئيسا للدولة، بينما تقلد عويضي وحبري مناصب وزارية. وقد رفض الجنوبيون تشكيل الحكومة، فتشكلت لجنة لحكم الجنوب لكنها فشلت. ومع استمرار تدهور الأوضاع مارست الدول المجاورة ضغوطها حتى تم عزل الحكومة الانتقالية الوليدة. وفي أغسطس 1979 عقد مؤتمر في نيجيريا لبحث الأوضاع في تشاد أسفر عن قيام حكومة وحدة وطنية انتقالية جديدة، واختير عويضي رئيساً للدولة، وأصبح كاموجى نائباً له، ثم تشكل مجلس الوزراء ضم كثيراً من القوى السياسية، ورغم ذلك زاد الانقسام بين القوى الشمالية، وأدى الخلاف بين عويضي وحبري إلى إضعاف سلطة الحكومة.

وفي مارس 1980 تجدد القتال بين القوات الشعبية والقوات الـشمالية فـي نجامينا، وفشلت محاولات الوساطة بين الطرفين. وفي أبريل عزل حبـري مـن منصب وزير الدفاع، وانسحبت القوات الفرنسية من تشاد في مايو. وفـي يونيـو وقعت معاهدة صداقة بين ليبيا وممثل عن عويضي في طرابلس، فتـدخلت ليبيـا عسكرياً لصالح عويضي مما أدى إلى هزيمة حبري وانسحاب قواته من العاصمة في نهاية العام. وفي يناير 1981 وقع عويضي اتفاقية جديدة مع ليبيا لتأسيس اتحاد سياسي تدريجي بين البلدين. وقد عارضت فرنسا بقوة هذا الاتحاد، وعززت قواتها في أفريقيا الوسطى. وقد أدى وجود القوات الليبية في العاصمة التشادية إلي وقوع العديد من المشاحنات مما جعل عويضي يتفاوض لسحب القوات الليبية المرابطة في مطار نجامينا. وفي لقاء بين الرئيس الفرنسي ميتران وعويضي في باريس أعلـن ميتران تأييد بلاده للحكومة الانتقالية في تشاد، وحثت فرنسا الأمين العام لمنظمـة الوحدة الأفريقية على إرسال قوات حفظ سلام إلى تشاد أملاً في إخـراج القـوات الليبية، وبالفعل انسحبت القوات الليبية في نوفمبر، وتشكلت قـوة أفريقيـة تحـت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية .

وبعد رحيل القوات الليبية تمكنت القوات الشمالية من السيطرة على كثير من مدن الشمال فى منتصف يناير 1982. ومع تدخل منظمة الوحـدة الأفريقيـة تـم الاتفاق على وقف لإطلاق النار على أن تجرى الانتخابات تحت رقابة المنظمة قبل 30 يونيو، إلا أن عويضي رفض هذا الحل واعتبره نصراً سياسيا للقوات الشمالية، فواصلت قوات حبري تقدمها حتى استولت على نجامينـا فـي 7 يونيـو 1982، وهرب عويضي إلى الكاميرون ثم الجزائر، وأعلن عن تأسـيس مجلـس انتقـالي لإدارة شئون البلاد برئاسة حبري. وفي نهاية الشهر انسحبت قوات منظمة الوحدة الأفريقية من تشاد بشكل كامل، وصدر دستور مؤقت في 29 سـبتمبر. وفـي 21 أكتوبر تولى حبري رئاسة تشاد، حيث حل المجلس الانتقالي، وشكل حكومة جديدة

ضمت أعضاء سابقين من حكومات تومبلباي وعويضي، بالإضافة إلى عدد من الجنوبيين الذين شغلوا نسبة كبيرة من المناصب الوزراية. ونجح حبري في الحصول علي تأييد أغلب الدول الأفريقية، والحصول على اعتراف دولي بشغل مقعد تشاد في الأمم المتحدة.

إلا أن عويضي أعلن في أكتوبر تأسيس حكومة للخلاص الوطني في منطقة بارداي، وبينما كانت قوات حبري تواجه هزائم في الشمال في بداية 1983 حدث انقسام داخلها، فانضمت بعض عناصرها إلى قوات ثوار الشمال لتشكل القوات المسلحة الوطنية التشادية. وفي يونيو 1984 حل حبري جبهة التحرير، وأسس حزباً سياسياً جديداً هو حزب الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة، وضم المكتب السياسي للحزب الجديد ستة أعضاء من الجنوب، وخصص نصف المناصب الوزارية للجنوبيين في تعديل وزراي في شهر يوليو، إلا أن عويضي استمر في المعارضة، وأسس المجلس الأعلى للثورة في أغسطس 1985، كما استمرت ليبيا في تأييد المعارضة الشمالية وتعزيز وجودها العسكري في الشمال بنحو أربعة الآف جندي مما أسفر عن حدوث مصادمات في ديسمبر 1986 بين قوات ليبيا وقوات تشاد تمكنت خلالها القوات التشادية من تحقيق انتصار بفضل الدعم العسكري الفرنسي. وفي أغسطس 1987 تمكنت القوات التشادية من الاستيلاء على شريط أوزو، ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية أعقبها وقف إطلاق النار بين البلدين بعد وساطة منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي يوليو 1988 أعلن حبري عن تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد، وتم التصديق على الوثيقة التمهيدية لمشروع الدستور في استفتاء عام بنسبة 99.94% من الأصوات. وقد أتاح الدستور الجديد لحبري الاستمرار في السلطة لسبع سنوات جديدة، وأقر الأخذ بنظام الحزب الواحد، وإنشاء جمعية وطنية تنتخب في اقتراع عام مباشر لمدة خمس سنوات، إلا أن الصراع على السلطة في البلاد

استمر إلى أن تمكنت قوات إدريس ديبي من الاستيلاء على السلطة في ديسمبر 1990، وكان ديبي يشغل منصب القائد العام للجيش ومستشار الأمن القومي لحسين حبري قبل هروبه إلى السودان ثم إلى ليبيا. وبعد استيلاء ديبي على السلطة فر حبري إلى الكاميرون. وقد أعلن ديبي التزامه بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وإقامة نظام التعدد الحزبي. وفي 30 ديسمبر حل الجمعية الوطنية وعطل الدستور وفرض حظر التجول، كما تأسس مجلس دولة مؤقت يضم 33 عضواً من الموالين لديبي. وأعلن عويضي استعداده لإجراء محادثات مع الحكومة الجديدة. وأعلنت الحكومة عن إعادة بناء القوات المسلحة الوطنية التشادية تحت اسم القوات الوطنية التشادية، واحترام الاتفاقات التي وقعتها حكومة حبري مع فرنسا. وبينما تحفظت الولايات المتحدة على الاعتراف بشرعية نظام ديبي بسبب علاقته الوثيقة بليبيا، فقد أكدت على احترامها لاتفاقيات المساعدة الأمريكية لتشاد.

وفي أول مارس 1991 صدرت وثيقة وطنية أقرت تعيين ديبي رئيساً للدولة وقائداً للجيش، وحددت فترة انتقالية مدتها ثلاثون شهراً يجرى في نهايتها استفتاء لتحديد مستقبل تشاد. ووفقاً لهذه الوثيقة أيضاً يتم إنشاء مجلس وزراء وهيئة تشريعية مكونة من 31 عضوا تسمى مجلس الدولة لتحل محل مجلس الدولة المؤقت. وقد تولى ديبي الرئاسة في 4 مارس. وفي مايو 1991 طالبت جماعات المعارضة برئاسة عويضي بعقد مؤتمر وطني لوضع برنامج للانتقال نحو التعدد الحزبي وانسحاب ديبي، وأعلن عن عقد هذا المؤتمر في مايو 1992، وتشكلت لجنة من أعضاء في مجلس الدولة لوضع ضوابط إنشاء تجمعات وأحزاب سياسية، ومن هذه الضوابط تحريم قيام أحزاب على أساس إثني أو إقليمي.

ومع ذلك استمرت الهجمات المسلحة لعناصر المعارضة سواء في الشمال أو فى منطقة بحيرة تشاد من جانب القوات الموالية لحبري والتي عرفت بالحركة الثورية للديمقراطية والتنمية، كذلك توالت المحاولات الانقلابية التي تصدت لها

القوات الحكومية، كما قام اتحاد النقابات التشادية وعمال القطاع العام بالعديد من الإضرابات احتجاجاً على استمرار العنف الحكومي وخفض المرتبات وزيادة الرسوم. وفي مايو 1992 أعلنت الحكومة تأجيل عقد المؤتمر الوطني، لكنها اضطرت لعقده في 15 يناير 1993 تحت ضغط المعارضة الحزبية ومنظمات حقوق الإنسان. وفي 6 أبريل تم إقرار وثيقة انتقالية خاصة بالمستقبل السياسي للبلاد، وانتخب فيدل مونجار رئيساً للحكومة الانتقالية، وتشكل مجلس تشريعي هو المجلس الأعلى للمرحلة الانتقالية من 57 عضواً انتخبهم أعضاء الوفود في المؤتمر، ونصت الوثيقة علي بقاء ديبي رئيساً للدولة وقائداً للقوات المسلحة لمدة عام قابل للتجديد مرة واحدة، على أن تعقد انتخابات تعددية فى نهاية الفترة الانتقالية. وقد ضمت الحكومة الانتقالية ممثلين عن الجماعات المعارضة المختلفة.

إلا أن استمرار العنف دفع بعض المنظمات والأحزاب إلى الانسحاب من الحكومة الانتقالية ليتم تشكيل حكومة جديدة في نهاية يونيو 1993، ثم أخذ الخلاف بين ديبي ومونجار يتسع حتى طرح المجلس التشريعي الثقة في الحكومة في أكتوبر، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة كوماكويو في بداية نوفمبر. وفي 4 أبريل 1994 وافق المجلس التشريعي على تمديد الفترة الانتقالية لعام آخر بدعوى أن الحكومة لم تنته من الإعداد لانتخابات ديمقراطية. ورغم منع إطالة الفترة الانتقالية لأكثر من مرة واحدة، فقد وافق المجلس التشريعى في 31 مارس 1995 على إطالة الفترة الانتقالية لعام آخر جديد. وفي 8 أبريل عين جيماستا كويبلا رئيساً للوزراء فشكل حكومة جديدة في 16 أبريل هي الحكومة الانتقالية الثالثة.

وفي سبتمبر أعلنت المجموعة الاستشارية للأحزاب السياسية (وهي جماعة من 40 حزباً سياسياً معارضاً) انسحابها من المجلس التشريعي والهيئات الرسمية الأخرى احتجاجاً على انتشار العنف في أرجاء البلاد، فدعا رئيس الوزراء لوقف شامل لإطلاق النار، ودعا الجماعات المتمردة للدخول في مفاوضات سلام مع

الحكومة، وبالفعل وقع اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الثورية للديمقراطية والتنمية في 22 نوفمبر.

وفي عام 1996 أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها ديبي، وبعدها تفاوضت الحكومة والمعارضة لتسوية الخلاف بينهما، فوقعت اتفاقية في أكتوبر 1997 بين الحكومة والحركة الوطنية التشادية، والحركة الوطنية التشادية الجديدة، ووقع اتفاق آخر في أبريل 1997 بين الحكومة والقوات المسلحة من أجل الجمهورية الفيدرالية، فأدمجت عناصرها العسكرية والمدنية في أجهزة الدولة، وسمح لها بإنشاء حزب سياسي، ولكن بعد عدة أشهر وقعت مصادمات بين الحكومة والقوات المسلحة من أجل الجمهورية الفيدرالية انتهت بتوقيع اتفاقية أخرى في مارس 1998 لوقف إطلاق النار وتجديد الالتزام باتفاقية أبريل 1997.

إلا أنه في أواخر عام 1998 ظهرت حركة تمرد جديدة فى منطقة تبستى الشمالية هي حركة الديمقراطية والعدالة فى تشاد، ولم تعترف الحكومة بها إلا في مارس 1999، وبعد أشهر قليلة تحالفت هذه الحركة مع حركة الديمقراطية والتنمية والمجلس الديمقراطي الثوري للقضاء على ما أسموه بالتراث الدموى للعقد الماضي، كما أعلنت جبهة التحرير الوطني لتشاد تأييدها لحركة الديمقراطية والعدالة سياسياً وميدانياً، وأعلنت الحركة سيطرتها على العديد من مناطق الشمال واتجاهها إلى السيطرة على العاصمة نجامينا، واستبعد قائدها في البداية إمكانية إجراء مفاوضات مع نظام ديبى متهماً إياه بالفساد والتسلطية. ووسط هذه الحالة من الاحتقان السياسى أجريت الانتخابات الرئاسية فى مايو 2001، وأعلن عن فوز ديبى بنحو 67 % من الأصوات، وهى نتيجة رفض منافسوه الاعتراف بها، واتهموه بتزوير الانتخابات، ودعا بعضهم إلى إضراب عام فى البلاد. وفي أبريل 2002 أجريت انتخابات برلمانية أسفرت عن فوز حركة الخلاص الوطني الموالية للرئيس ديبي بـ 113 مقعداً، تلاها التجمع من أجل الديمقراطية والتقدم بـ 10

مقاعد متساويا مع جبهة قوى العمل من أجل الجمهورية. وفي عامي 2002 و2003 أجرت الحكومة مباحثات مع قوى التمرد أدت إلى توقيع اتفاقات سلام مع بعضها مثل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة وجيش المقاومة الوطني. وقد زادت الصراعات داخل النخبة الحاكمة بعد انتشار شائعات حول نية ديبى ترشيح ابنه لتولى الحكم من بعده، وسعيه لتجديد فترة حكمه بعد موافقة البرلمان على تعديل دستوري يسمح له بفترة رئاسية ثالثة، وفى الوقت نفسه انكمشت قاعدة التأييد السياسي للنظام الحاكم نتيجة ثورة التطلعات، ويأس المواطنين بعد انتظارهم الاستفادة من عائدات البترول لتمويل الخدمات والبنية التحتية، وانتشار الفساد، وسيطرة النظام على عوائد البترول مما أدى إلى محاولة انقلابية قامت بها مجموعات من جنود الحرس الجمهورى والحرس الوطنى فى مايو 2004، إلا أن المحاولة أحبطت، ودفعت ديبى إلى دمج الحرس الجمهورى في القوات المسلحة، وتعيين سياسي جنوبي من غير قبيلته (الزغاوة) وزيراً للدفاع مما زاد انقسام النخبة الحاكمة. وفي نوفمبر 2006 تصاعدت عمليات المتمردين في شرق البلاد مما أدى إلى إعلانها منطقة طوارئ، إذ استولت الحركات المتمردة على بعض مدن الشرق، وبدأت في التعاون والتنسيق فيما بينها، ولكن القوات الحكومية بمساندة فرنسية استطاعت وقف تقدمها إلى العاصمة، وبدأت في مفاوضات معها أسفرت عن توقيع اتفاق سلام مع محمد نور رئيس الجبهة الموحدة للتغيير، وتم تعيينه وزيراً للدفاع في مارس 2007 مما أضعف حركات التمرد، وإن لم تزل مخاطر وتهديدات تلك الحركات على النظام الحاكم في نجامينا قائمة.

نظام الحكم

تشاد دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات. ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء الذى يختار الوزراء بالتشاور مع الرئيس. أما السلطة

التشريعية فتتمثل وفقاً للدستور في المجلس الوطنى الذى يتكـون مـن 155 مقعـداً بالانتخاب لمدة أربع سنوات، وعلى الرغم من نص دستور 1996م على إنشاء مجلس للشيوخ تكون فترة ولايته 6 سنوات ويجدد ثلث الأعضاء كل عامين، إلا أنّه حتى عام 2007م لم يتم تشكيل هذا المجلس أو تحديد عدد مقاعده. أما السلطة القضائية فتتكون من المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، المحكمة الجنائية، محاكم المقاطعات.

فى 14 أكتوبر عام 1991 أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 15 الذى يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية فى تشاد، وفى محاولة لتقليل ظاهرة العرقيـة والنزعـة الإقليمية ونص القرار على ضرورة أن يتضمن كل حـزب 30 عـضواً يمثلـون مقاطعات البلاد الرئيسية، كما حظرت المادتين (5)، (6) مـن القـانون اسـتخدام شعارات عرقية أو طائفية أو دينية أو تحض على كراهية الغير أو استخدام العنف، كما حظر القانون استخدام أماكن العبادة كمقر للاجتماعات أو الأنشطة الحزبية .

وبعد صدور القانون ارتفع عدد الأحزاب السياسية المسجلة ما بـين 1992-1994 من ثمانية أحزاب سياسية إلى حوالى أربعين حزب سياسى معظمها أحزاب صغيرة فى طور التأسيس وبدون برامج سياسية، ومعظم هـذه الأحـزاب كانـت حركات عسكرية وجبهات مسلحة وتحولت إلى أحزاب سياسية.

ومن أهم الأحزاب السياسية في تشاد حزب اتحاد التجديـد والديموقراطيـة، حزب الاتحاد الوطنى الديموقراطى والتجديد، حزب الديموقراطية والتقدم، حـزب اتحاد الديموقراطية والجمهورية، الحزب الوطنى الاجتماعى، حزب التجمع القومى الديموقراطى والتجديد، حزب الاتحاد القومى للديموقراطية والتنمية، حزب الحركة من اجل الديموقراطية والمجتمع، الاتحاد القومى التشادى، حركة الإنقاذ الـوطنى، حزب التحرير والتنمية، الحركة الفيدرالية للجمهورية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

رغم علاقات تشاد المتميزة مع فرنسا باعتبارها حليفاً، ولها قاعدة عسكرية في البلاد، وشريكاً اقتصادياً، إلا أن هذه العلاقات توترت فى عهد الرئيس ديبي؛ ففي يونيو 1998 قام ديبى بطرد بعض عناصر الأمن الفرنسي العاملين فى حرسه الوطني، كما أن رفض فرنسا تقديم دعم عسكرى للحكومة فى نزاعها مع متمردي الشمال زاد هذا التوتر، ورغم ذلك تعزز فرنسا تواجدها العسكرى فى البلاد بزعم حمايتها من هجمات ميليشيات الجنجويد السودانية التى اخترقت الحدود في حربها مع قوات التمرد في دارفور منذ عام 2003. ولأن تشاد مركز للتنافس الدولي العسكري والاقتصادي فهي تستفيد من خطة الدعم العسكري التي اقترحتها الولايات المتحدة على بعض دول الساحل والصحراء في إطار حربها على الإرهاب، وهي موضع جذب لشركات البترول الأمريكية. ولا يقتصر التنافس على أمريكا وفرنسا بل تدخل فيه الصين التى تسعى للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول في تشاد. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اتفاق بين البنك الدولى وحكومة تشاد منذ عام 2000 بمقتضاه يقدم البنك الدولي 200 مليون دولار أمريكي لتمويل إنشاء خطوط أنابيب تصل حقول البترول في تشاد بنظيرتها بالكاميرون على أن توزع عوائد البترول بنسبة 80% للإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الخدمات الاجتماعية و10% للحكومة، إلا أنه في عام 2006 وبعد الانتهاء من إنشاء خط الأنابيب نازعت حكومة ديبي في جدوى الاتفاق الأمر الذي أثار خلافاً مع البنك الدولى الذى قام بوقف القروض الممنوحة لتشاد، وتجميد حساباتها لديه، وفي مايو 2006 توصل الطرفان إلى اتفاق جديد تحصل بمقتضاه حكومة تشاد على 30% من عوائد البترول، ويخصص الباقي للبرامج الخاصة بمكافحة الفقر في تشاد.

وعلى المستوى الإقليمي، حاولت تشاد مع نهاية التسعينيات التقارب مع دول الجوار، خصوصاً ليبيا بعد تسوية النزاع على شريط أوزو، إذ شاركت تشاد ليبيا

في تأسيس تجمع الساحل والصحراء، وقام الرئيس ديبي بعدة زيارات إليها، كما قام العقيد معمر القذافي في مايو 1998 بأول زيارة له لتشاد منذ عام 1981. ومن جهة أخرى تتأثر تشاد بالصراعات في الدول المجاورة، ومن ذلــك تأثرهــا بموجــات اللاجئين الهاربين من الصراع في دارفور، والصراعات فــى جنــوب الــسودان وأفريقيا الوسطى.

تشاد عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنــسية، مجموعــة دول أفريقيــا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لــدول وسط أفريقيا، مجموعة الــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحــدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإســلامى، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع دول الــساحل والــصحراء، هيئــة حوض نهر النيجر، مفوضية حوض بحيرة تشاد.

الكاميرون
Cameroon

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية الكاميرون.

العاصمة: ياوندي.

الموقع: تحدها نيجيريا شمالاً وغرباً، والمحيط الأطلنطي من الجنوب الغربي، وغينيا الاستوائية والجابون والكونغو جنوباً، وأفريقيا الوسطى شرقاً، وتشاد من الشمال الشرقي.

المساحة الإجمالية: 475 ألف كيلومتر مربع.

عدد السكان: 17,340,702 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: توجد حوالي 250 جماعة عرقية منها الباميليكي والبامون، الباسا والدوالا، الإيوندو والبولو والفانج والماكا والأقزام (باكاس)، جماعات الفولاني، ويضم جماعات الكيردي.

الأديان: مسيحيون(53%)، مسلمون(22%)، معتقدات تقليدية (25%).

اللغات: الفرنسية والإنجليزية (لغتان رسميتان)، وتوجد حوالي 270 لغة أفريقية ولهجة محلية.

تاريخ الاستقلال: 1 يناير 1960 (للمناطق الخاضعة للحكم الفرنسي)، و1 أكتوبر 1961 (للمناطق الخاضعة للحكم البريطاني).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2.400 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.1% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ظهرت في منطقة الكاميرون الحالية عدة ممالك وإمارات قبل سيطرة الأوروبيين عليها. ويعتمد تاريخ هذه الفترة علي الروايات الشفهية بالأساس. ومن أهم الحضارات التي ازدهرت قبل الاستعمار تلك التي قامت على ضفاف نهر اللوجون بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر على يد الساو. وفي القرن الخامس عشر ظهرت مملكة الماندرا في الشمال، واعتنق سكانها الإسلام في القرن السادس عشر بعد سيطرة مملكة بورنو الإسلامية المجاورة عليها. وفي القرن السابع عشر أخذت جماعات الفولاني الرعاة في الوصول بشكل سلمي إلى المنطقة من الغرب، وعندما قام الفولاني بحركتهم الجهادية في أوائل القرن التاسع عشر في شمال نيجيريا الحالية، لقوا مقاومة عنيفة من مملكة بورنو ومملكة الماندرا. وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت الأجزاء الشمالية من الكاميرون تحت حكم السلطان رابح بن فضل الله الذي استطاع السيطرة على مملكة بورنو وما حولها، وأقام سلطنة في الأراضي الواقعة جنوبي بحيرة تشاد، وظلت تحت سيطرته حتى مقتله في إحدى المعارك مع الفرنسيين عام 1900.

كما ظهر في وسط وجنوب الكاميرون عدد من الممالك قبل الاستعمار الأوروبي، من أهمها مملكتا الباميليكي والبامون. وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان هناك شكل من أشكال الاتحاد بين هاتين المملكتين، ولكن مملكة البامون خرجت من ذلك الاتحاد في القرن الثامن عشر واستقلت بشئونها.

الاستعمار والاستقلال

تمكن البرتغاليون من الوصول إلى سواحل الكاميرون الحالية عام 1472 عندما وصل البحار البرتغالي فيرنادوبو إلى نقطة على الساحل تعرف حاليا بمدينة دوالا، وأطلق عليها بالبرتغالية (كامارو)، ومنها استمدت الكاميرون اسمها الذي عرفت به فيما بعد. ومنذ القرن السابع عشر بدأ ظهور القوى الأوروبية الأخرى

بانتظام على سواحل الكاميرون لتجارة الرقيق وزيت النخيل، إذ جاء الهولنديون ومن بعدهم البريطانيون والألمان والفرنسيون. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تركز التنافس على المنطقة بين البريطانيين والفرنسيين والألمان الذين تمكنوا في النهاية من بسط سيطرتهم عليها حتى عام 1916 عندما تمكنت بريطانيا وفرنسا من السيطرة عليها خلال الحرب العالمية الأولي، حيث سيطرت فرنسا على 80% من المنطقة، وسيطرت بريطانيا على الباقي. وفي عام 1922 أصبح كل منهما يدير الجزء الخاضع له طبقاً لنظام الانتداب في ظل عصبة الأمم، وهو النظام الذي تحول إلى الوصاية بعد إنشاء الأمم المتحدة. وقد أدارت فرنسا الجزء الخاضع لها ككيان منفصل، بينما أدارت بريطانيا الجزء الخاضع لها كجزء من نيجيريا.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ظهر كثير من التنظيمات السياسية في الكاميرون، وبخاصة في الجزء الخاضع لفرنسا، حيث ظهر في ذلك الجزء أكثر من مائة تنظيم سياسي بين عامي 1946 و1960 كان من أهمها "اتحاد سكان الكاميرون" الذي تشكل عام 1948 على يد روبين أوم نيوبي وفيلكس مومي وغيرهما من زعماء الحركة العمالية، وطالب باستقلال الكاميرون وتوحيد شطريها الفرنسي والبريطاني، وكان له تأثيره على غيره من الأحزاب التي نشأت في الكاميرون الفرنسي مثل الاتحاد الكاميروني الذي تأسس عام 1958.

وفي مايو 1955 قام اتحاد سكان الكاميرون باضطرابات وأعمال عنف ضد الممتلكات الحكومية في عدة مدن، فتم حظر نشاط الحزب في يوليو، وفر زعماؤه إلى الشطر البريطاني، ثم عاد بعضهم للعمل بصورة سرية لتنظيم عصيان مدني في مواجهة الإدارة الفرنسية، وتشكلت اللجنة الوطنية للتنظيم عام 1956 لهذا الغرض، ومنذ ذلك الحين استمرت في الكاميرون الفرنسي أعمال العنف وحرب العصابات التي ألقيت مسئوليتها على اتحاد سكان الكاميرون، وتعرض زعماء الحزب للسجن في لاجوس عام 1957، ثم تم ترحيلهم إلى الخرطوم ثم القاهرة،

حيث منحتهم مصر حق اللجوء السياسي. وقد قتل في الكاميرون الفرنسي ما يقدر بنحو 10 إلى 20 ألف شخص أثناء المقاومة المسلحة بين عامي 1957 و1960.

ونتيجة تزايد الضغوط من جانب الحركة الوطنية والأمم المتحدة اضطرت فرنسا إلى منح الكاميرون (الفرنسي) حكماً ذاتياً كاملاً؛ حيث تولي رئاسة الإدارة عام 1957م أندريه ماريا مبيدا، وخلفه أحمدو أهيدجو في 31 ديسمبر 1958، ثم حصل الكاميرون الفرنسي على الاستقلال في أول يناير عام 1960 بعد موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على ذلك. وعلى صعيد الكاميرون البريطاني فقد كانت التطورات أقل حدة، إذ سيطر على النشاط السياسي هناك قبل الاستقلال كل من المؤتمر الوطني الكاميروني بزعامة إينـدلي، والحزب الديموقراطي الوطني الكاميروني بزعامة فونشا. وفي عام 1961 أجري استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة في الكاميرون البريطاني لتحديد مستقبله، فاختار سكان الجزء الجنوبي الانضمام إلى الكاميرون (الفرنسي سابقاً) في اتحاد فيدرالي، وهو ما حدث فعلا في أكتوبر من ذلك العام، وأصبح اسم الدولة جمهورية الكاميرون الاتحادية، أما سكان الجزء الشمالي فقد اختاروا الانضمام إلي نيجيريا، حيث أصبح ذلك الجزء إحدى مقاطعات شمال نيجيريا في يونية 1961. وتجدر الإشارة إلى أنه أعيدت تسمية البلاد من جديد عام 1972 بجمهورية الكاميرون المتحدة، ثم أصبح الاسم الرسمي للدولة في عام 1984 جمهورية الكاميرون.

التطور السياسي بعد الاستقلال

مع استقلال الكاميرون وقيام الاتحاد الفيدرالي استمر أحمدو أهيدجيو رئيساً للبلاد، وتركزت جهود حكومته في محاولة تدعيم التقارب والاندماج بين شطري الدولة الوليدة. وفي سبتمبر 1966 تحولت الكاميرون إلى نظام الحزب الواحد حيث حدث اندماج بين مختلف القوى السياسية والأحزاب في إطار حزب واحد هو الاتحاد الوطني الكاميروني. وفي مارس 1970 تمت إعادة انتخاب أهيدجيو رئيساً

للبلاد. وفي مايو 1972 تم انتخاب جمعية وطنية جديدة لمدة خمس سنوات، وأعيد انتخاب أهيدجيو رئيساً للبلاد لفترة جديدة. وفي يوليو من نفس العام ألغـي النظـام الاتحادي وأصبح اسم الدولة جمهورية الكاميرون المتحدة، كما تم إلغـاء منـصب نائب الرئيس وأصبح النظام السياسي والإداري أكثر مركزية. وفى عام 1980 أعيد انتخاب أهيدجيو لفترة أخرى، ولكنه قدم استقالته في نوفمبر 1982 بعد اختياره بول بيا خليفة له، وقد قام بيا بإجراء تعديل وزراي فور توليه السلطة تـضمن تعيـين وزراء جدد موالين له.

وفي عام 1983 أعلن بيا عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة به، وقام بعزل رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وفي يناير 1984 انتخب بيا رئيساً للبلاد بحـصوله علـى 99.98% من الأصوات. وعقب الانتخابات أصبح اسم الدولة جمهورية الكاميرون، وفي فبراير 1984 تم القبض على أهيدجيو واثنين من الضباط المؤيدين له بتهمـة التآمر للإطاحة بالحكم القائم، وصدرت أحكام الإعدام عليهم، ثم خففت الأحكام إلى السجن مدى الحياة.

وفي أبريل 1984 شهدت الكاميرون محاولة انقلاب فاشلة سقط فيها مئـات الضحايا. وفي مارس 1985 تغير اسم الاتحاد الوطني الكاميرونى ليصبح الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون. وفي أغسطس تـم إجـراء تعـديل وزاري واسـع النطاق، ثم وافقت الجمعية الوطنية في يوليو 1987 على بدء العمل بنظام انتخابي جديد يسمح للناخبين باختيار ممثليهم من بين مرشحي الحزب.

ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الكاميرون تـم تقـديم موعد انتخابات الرئاسة إلى أبريل 1988 بدلاً من يناير 1989، وهو نفس موعـد إجراء الانتخابات التشريعية، وأعيد انتخاب الرئيس بيا بنسبة 98.75%. أما فـي الانتخابات التشريعية فقد قام الناخبون باختيار أعضاء الجمعية الوطنية مـن بـين المرشحين الذين وافق عليهم الحزب.

وفي فبراير 1990 تم اعتقال 11 شخصاً بينهم الرئيس السابق لرابطة المحامين لاتهامهم بالانتماء لتنظيم يستهدف الإطاحة بنظام الحكم وهو الجبهة الديمقراطية الاجتماعية. وفي يناير 1991 تظاهر معارضو النظام احتجاجاً على عدم قيام بيا بالعفو عن معتقلي محاولة انقلاب 1984.

وفي مارس 1992 جرت الانتخابات التشريعية وحصلت الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون على 88 مقعداً من إجمالي المقاعد البالغ عددها 180 مقعداً، وتحالفت مع حركة الدفاع عن الجمهورية، وبذلك ضمنت الأغلبية المطلقة داخل البرلمان. وفي أكتوبر جرت انتخابات الرئاسة،ورغم أن النتائج الرسمية كانت لصالح بيا، حيث حصل على 39.9% من الأصوات مقابل حصول جون فرو ندي على 35.9% أعلن ندي نفسه رئيساً للبلاد، مما أدى إلى قيام الحكومة بوضعه تحت حراسة مشددة وتحديد إقامته.

وفي مارس 1993 تشكل تحالف بين أحزاب المعارضة باسم الاتحاد من أجل التغيير، وقام ذلك التحالف بتنظيم سلسلة من الإضرابات، وطالب بضرورة مقاطعة المستهلكين للسلع والمنتجات الفرنسية، فاتهمته الحكومة بزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، واستمرت في جهودها للتضييق على المعارضة. وعقب لقاء الرئيسين الفرنسي والكاميروني في مايو 1993 أعلن بيا عزمه إجراء إصلاح دستوري، وقام بتشكيل لجنة لدراسة مقترحات تعديل الدستور.

وأعلن ندي في أغسطس استعداده للتفاوض مع الحكومة، ولكن ذلك لم يتم لاستمرار العنف. وقبل إجراء الانتخابات المحلية سعت أحزاب المعارضة لتوحيد صفوفها في فبراير 1994، فقامت الأحزاب الستة الرئيسية بإنشاء تحالف باسم الجبهة الديمقراطية الوطنية لخوض الانتخابات كجبهة واحدة. ومع استمرار عدم الاستقرار داخل الدولة حدثت سلسلة من المظاهرات والإضرابات أدت إلى صدامات عنيفة مع القوات الحكومية.

وفي أكتوبر 1995 قام بيا بتقديم مشروع قانون وافقت عليه الجمعية الوطنية يتضمن إجراء تعديلات دستورية صبت في مجملها لصالح تدعيم صلاحيات الرئيس وهي التعديلات التي تم إقرارها في عام 1996 م.

ومع بداية عام 1996 أجريت الانتخابات المحلية وحصل فيها حزب الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون على 56% من مقاعد المجالس المحلية، في حين حصلت الجبهة الديمقراطية الاجتماعية على 27% من إجمالي المقاعد، وقد شارك في الانتخابات نحو 38 حزباً سياسياً. وفي مايو 1996 حدث انقسام واضح في تحالف المعارضة بسبب عدم فوزه في الانتخابات المحلية، وفصل الأمين العام للتحالف لقبوله منصب وزير الزراعة، ونظمت الجبهة الديمقراطية الاجتماعية والاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم إضراباً عاماً لمدة يومين احتجاجا على تعيين ممثلين للحكومة في المدن، خصوصاً في الأقاليم الشمالية والغربية.

وفي عام 1997 أجريت الانتخابات البرلمانية وحصل فيها حزب الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون على 109 مقاعد بنسبة 60% من إجمالي مقاعد المجلس البالغ عددها 180 مقعداً، في حين حصلت الجبهة الديمقراطية الاجتماعية على 43 مقعداً.

وفي نوفمبر 1997 بدأ بيا فترة رئاسية جديدة بعد إعادة انتخابه، إلا أن 63 نائباً من المعارضة قاطعوا مراسم أداء اليمين في البرلمان. وقد ناشد الرئيس المعارضة للانضمام للحكومة الجديدة، وبعد شهر قام الرئيس بتعيين رئيس جديد للوزراء، وانضم أحد أهم أحزاب المعارضة (وهو حزب الاتحاد الوطني من أجل الديموقراطية والتقدم) إلى الحكومة الجديدة، غير أن الجبهة الاشتراكية الديموقراطية المعارضة لم تنضم إليها.

وفي أغسطس 1999 بدأت محاكمة أكثر من 50 مواطناً بعد أحداث التوتر في الإقليم الناطق بالإنجليزية، ورأى البعض أن التهم المنسوبة إليهم لها بواعث

سياسية، واعتبر المتهمون المحاكمة جزءاً من صراعهم ضد السيطرة الفرنسية في دولة تعد فيها الإنجليزية لغة رسمية شأنها في ذلك شأن اللغة الفرنسية. وكان المتظاهرون قد اعتقلوا بتهمة ارتكاب الخيانة العظمى بعد أن طالبوا باستقلال الأقاليم المتحدثة بالإنجليزية، ورفعوا علم الجمهورية السابقة. ويرى الناطقون بالإنجليزية أنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، ولذلك يطالبون بحكم ذاتي.

وفي مارس 2000 قام الرئيس بإجراء تغيير وزاري شمل وزيري الداخلية والدفاع، وبخاصة بعد ازدياد المشكلة الأمنية ومهاجمة عدد من الدبلوماسيين. وفي أبريل 2001 أوقفت الشرطة الكاميرونية مظاهرة ضد وحدة عسكرية اتهمت بقتل المئات خارج إطار القانون. وفي يونيو قام رئيس جهاز الشرطة بحل وحدة عسكرية نشأت بمرسوم رئاسي لمحاربة الجرائم المتزايدة، حيث قامت تلك الوحدة بقتل ما يزيد على ألف مواطن خارج إطار القانون خلال 16 شهراً فقط، وقد أدى تجاوزها للقانون إلى تصاعد الانتقادات المحلية والدولية.

وفي يونيو 2002 أعلنت الإذاعة الوطنية تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية والمحلية لمدة أسبوع بعد أن كانت عملية التصويت قد بدأت بالفعل في بعض الأقاليم، وادعت الحكومة أن سبب التأجيل هو عطل في آلات طبع البطاقات الانتخابية، وقام الرئيس بإعفاء وزير الداخلية من منصبه واتهمه بالفشل، ورأى البعض أن هذا التأجيل جاء ليتزامن موعد الانتخابات البرلمانية مع موعد دورة كأس العالم لكرة القدم؛ لتحويل الأنظار بعيداً عن تزوير الانتخابات.

وقد شارك 47 حزباً سياسياً في الانتخابات التشريعية، و27 حزباً في الانتخابات المحلية، وذكرت الإذاعة الوطنية أن نسبة المشاركة لم تتجاوز 50%، وازداد التوتر والغضب في دوالا العاصمة التجارية للبلاد يوم الانتخابات؛ فقد اقتحم آلاف المؤيدين لحزب الجبهة الاشتراكية الديموقراطية المعارض أربعة مراكز بالمدينة مطالبين ببطاقاتهم الانتخابية، وتظاهر الناخبون في المراكز الانتخابية بعد

تأخر وصول البطاقات الانتخابية، وأشارت المعارضة إلى أن لديها أدلة على انحياز المشرفين على الاقتراع لصالح الحزب الحاكم ومؤيديه، وهو ما يعني عدم السماح للمتحدثين باللغة الإنجليزية ومؤيدي المعارضة بالتصويت في الانتخابات. وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الحاكم بـ 149 مقعداً بنسبة 82%، في حين لم يزد نصيب حزب الجبهة الديمقراطية الاجتماعية عن 22 مقعداً بنسبة 12%.

وقد رفضت أهم أحزاب المعارضة وخمس حركات سياسية الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية والمحلية، غير أن الحكومة أكدت أن الانتخابات اتسمت بالشفافية. وأشار مراقبون دوليون إلى أن الانتخابات شابتها مشاكل إدارية بسبب فقر الإعداد، وهو أمر أظهر فشل الحكومة. وأشار طلاب إلى أن الحزب الحاكم قدم لهم مبالغ مالية نظير التصويت أكثر من مرة في أكثر من مركز للاقتراع.

وفي سبتمبر 2004 أعلن بيا سعيه للحصول على فترة رئاسية جديدة، مشيراً إلى أن بقاءه في السلطة ما هو إلا استجابة لمطالب الشعب، وشهد تحالف المعارضة انقساماً حول اختيار مرشح في انتخابات الرئاسة، ثم تم الاتفاق على اختيار أدامو ندام نجويا من الاتحاد الكاميروني الديمقراطي مرشحاً عن التحالف، غير أن جون فرو ندي الذي يتمتع بتأييد الكتلة الناطقة بالإنجليزية رفض هذا الاختيار مما عمق الشقاق داخل كتلة المعارضة. وبعد احتدام التوتر في التحالف المعارض أعلن ندي انسحابه من التحالف وخوضه انتخابات الرئاسة كمرشح مستقل، وادعى أن اختيار نجويا لم يتم على أسس ديمقراطية، واتهم الرئيس بأنه يسعى لشق صفوف المعارضة من أجل الحصول على فترة رئاسة رابعة.

وفي 11 أكتوبر 2004 جرت انتخابات الرئاسة، وخلال عملية التصويت انسحب بعض منافسي الرئيس الذي طالب الشعب بقبول النتيجة مهما كانت. وأشارت النتائج الأولية إلى انتصار الرئيس وحصوله على نحو 90% من الأصوات، لكن المعارضة ادعت أن الانتخابات مزورة وباطلة، وهو ما رفضه

الحزب الحاكم. وقد تقدم حزب الجبهة الاشتراكية الديمقراطية بطلب إلى القضاء ببطلان الانتخابات، ووصف مرشحو التحالف المعارض الانتخابات بالمسرحية السخيفة، ولكن أغلب المراقبين الدوليين أشاروا إلى أن الانتخابات جرت بحرية وشفافية، وأثنى مراقبون أمريكيون على ديمقراطيتها وقالوا إنهم لم يشهدوا أي تزوير أو تحرش بالمعارضة. وفي 25 أكتوبر أقرت المحكمة الدستورية بأن الرئيس بيا هو الفائز في الانتخابات الرئاسية بعد حصوله على أكثر من 70% من أصوات الناخبين، ورفضت المحكمة دعوى المعارضة بوجود أعمال تزوير في العملية الانتخابية، وبذلك حصل بريا على فترة رئاسة أخرى مدتها 7 سنوات.

وفي مارس 2005 اتهم حوالي 500 مسئول في وزارة المالية بتهمة الإثراء بطرق غير مشروعة، وكان رئيس الوزراء قد بدأ حملة لمناهضة الفساد بعد أن انتقد مستثمرون أجانب الأحوال داخل الكاميرون، وافتقاد الميزانية العامة للشفافية.

نظام الحكم

الكاميرون دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي بمقتضى دستور 1972، وقد أخذت الكاميرون بالتعددية الحزبية عند استقلالها في الستينيات من القرن العشرين، ثم تحولت إلى نظام الحزب الواحد في السبعينيات، ومع التحولات في النظام الدولى مطلع التسعينيات من القرن العشرين عادت من جديد إلى الأخذ بنظام التعددية الحزبية. وتتمثل السلطة التنفيذية في جمهورية الكاميرون في رئيس الدولة الذي تستمر ولايته 7 سنوات، وتجدد مرة واحدة فقط طبقاً للدستور، وهو يعين رئيس الحكومة وكذلك الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء. وتتكون السلطة التشريعية من برلمان أحادي المجلس يضم 180 عضواً، وتستمر الدورة البرلمانية 5 سنوات، ويجتمع البرلمان رسمياً ثلاث مرات كل عام.

وتتبع السلطة القضائية النظام الفرنسي مع بعض ملامح النظام الانجليزي، ورئيس الدولة هو رأس السلطة القضائية، ويساعده وزير العدل ومستشارو الرئيس

القضائيون. وتوجد بالكاميرون محكمة دستورية إضافة إلى محاكم الاستئناف والمحاكم الجزئية، وكذلك ما تزال المحاكم التقليدية تمارس دوراً رئيسياً في المجتمع. وللأعراف والتقاليد مكانتها، ويتم الأخذ بها في المحاكم ما لم تتعارض مع القانون الوطني. وتخضع السلطة القضائية تماماً لسيطرة وزير العدل، ويجوز للمحكمة العليا مراجعة دستورية أي قانون إذا طلب الرئيس منها ذلك. وتعاني السلطة القضائية من درجة ملحوظة من عدم الفاعلية بفعل خضوعها للسلطة التنفيذية والنفوذ السياسي.

وأهم الأحزاب السياسية: حزب الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني الحاكمة، وحزب الجبهة الاجتماعية والاشتراكية، وحزب الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكاميروني.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتمتع الكاميرون بعلاقات طيبة مع دول جوارها. وقد لجأت الكاميرون في فض نزاعها الحدودي مع نيجيريا حول شبه جزيرة باكاسي الغنية بالنفط إلى الوسائل القانونية السلمية، وهو النزاع الذي تعود جذوره إلى عام 1973، ثم تجدد عام 1994، حيث تقدمت الكاميرون بطلب إلى محكمة العدل الدولية في مارس 1994 للفصل في النزاع، وهو الطلب الذي عدلته بعد ذلك في يونيو 1994 إلى المطالبة بتحديد الحدود النهائية بين الدولتين. وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكمها في أكتوبر عام 2002 بأحقية الكاميرون في السيادة على شبه جزيرة باكاسي المتنازع عليها بين الجانبين.

وتتمتع الكاميرون بعلاقات متميزة مع الدول المتقدمة، خصوصاً فرنسا التي ترتبط معها بعدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية وثقافية، كما تمتلك الصين عدداً من المشاريع الصحية ومشاريع البنية التحتية في الكاميرون. وعلاقات الكاميرون بالولايات المتحدة قوية رغم تعرضها من حين لآخر للتوتر بسبب قضايا انتهاك

حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والاقتصادي. وفي عام 1994 أغلقت الولايات المتحدة مكتبها الخاص بتقديم المساعدات في الكاميرون لأسباب مالية، ومع ذلك مازال هناك متطوعون أمريكيون يعملون في الكاميرون في مجال حماية الغابات وتنمية المجتمع والتعليم والصحة. وقد تعاونت الكاميرون مع الولايات المتحدة في إقرار عدد من المبادرات الدولية، وما تزال الولايات المتحدة تمول المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات المادية إلى الكاميرون، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

الكاميرون عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، هيئة حوض نهر النيجر، مفوضية حوض بحيرة تشاد.

بوروندي
Burundi

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية بوروندي.

العاصمة: بوجمبورا.

الموقع: يحدها من الشمال رواندا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الشرق والجنوب تنزانيا.

المساحة الإجمالية: 27,830 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 8,090,068 (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الهوتو (85%)، التوتسي (14%)، التوا (1%).

الأديان: المسيحيون (67%)، معتقدات تقليدية (23%)، المسلمون (10%).

اللغات: الكيروندي (لغة رسمية)، الفرنسية (لغة رسمية)، السواحيلية (أكثر اللغات انتشاراً في منطقة بوجمبورا وعلي سواحل بحيرة تنجانيقا).

تاريخ الاستقلال: أول يوليو 1962.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 700 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك بوروندي.

التاريخ القديم

تعتبر الروايات الشفهية المصدر الرئيسي لتاريخ بوروندي، إذ لا تتوافر مصادر مكتوبة عن تاريخ بوروندي قبل مجئ الأوربيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعتقد أن التوا هم سكان بوروندي الأصليون، وهم أقزام يعتمدون في معيشتهم على القنص والالتقاط. وفى أوائل القرن الرابع عشر بدأ وصول الهوتو إلى المنطقة، وهم من شعوب البانتو ومهنتهم الأصلية الزراعة. وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وصل التوتسي إلى المنطقة قادمين من الشمال، وهم شعب رعوي من الشعوب النيلية الحامية، وتمكنوا من بسط سيطرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على بوروندي.

وفى القرن السادس عشر كانت بوروندى مملكة تتميز بسلطة سياسية تراتبية على رأسها الملك، وكانت الأراضى الزراعية مملوكة للأسرة الحاكمة التى فرضت الضرائب على الفلاحين والمزارعين المحليين. وقد اتسم النظام الاجتماعي في بوروندي في ظل حكم ملوك التوتسي بالطبقية والإقطاع، حيث شكل التوتسي طبقة مسيطرة تمتلك مصادر الثروة التقليدية وهي الماشية والأرض، أما الهوتو فكانوا طبقة تعمل لدى التوتسي في ظل علاقة إقطاعية.

الاستعمار والاستقلال

كان المستكشفان البريطانيان بيرتون وسبيك أول الأوروبيين الذين وصلوا إلى المنطقة وذلك عام 1858. وفي مؤتمر برلين (1884-1885) أصبحت رواندا وبوروندي (التي كان يطلق عليها اسم أوروندى) من نصيب ألمانيا، ولم تكن لدى القوى الاستعمارية الأوربية معلومات كثيرة عن جغرافية وطبيعة المنطقة، ومن ثم أرسلت ألمانيا عدداً من المستكشفين إليها في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وفي عام 1896 تمكنت ألمانيا من إقامة نقطة عسكرية في عاصمة بوروندي آنذاك، كما توالى وصول الإرساليات المسيحية إلي المنطقة. وفي عام 1906 عينت

ألمانيا مقيماً لها في بوروندي، واتبعت نظام الحكم غير المباشر، حيث أبقت على حكم ملوك التوتسي في البلاد.

وخلال الحرب العالمية الأولى، وتحديداً فى يونيو عام 1916، تمكنت القوات البلجيكية – انطلاقا من الكونغو المجاورة – من احتلال بوروندي وطرد الألمان منها. وفي عام 1923 وضعت عصبة الأمم بوروندي ورواندا تحت الانتداب البلجيكي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة تحول نظام الانتداب إلى نظام الوصاية، وظلت بوروندي ورواندا تخضعان للإدارة البلجيكية. ومنذ عام 1943 اتجهت بلجيكا إلي إنشاء نظام المجالس على مستويات متعددة في بوروندي، كما عملت على تطوير تشكيلها وتوسيع اختصاصاتها.

وقد شهدت الأعوام الثلاثة التي سبقت استقلال بوروندي ظهور عدد كبير من التنظيمات والأحزاب السياسية أهمها حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وكان الأمير رواجاسوري ابن الملك موامبوتسا هو الشخصية المحورية فى هذا الحزب، والحزب الديمقراطي المسيحي ثاني أكبر الأحزاب السياسية. ورغم اتفاق قادة الحزبين علي استمرار الملكية في بوروندي إلا أن حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني كان يطالب بالإسراع بالحكم الذاتي والحصول على الاستقلال على عكس الحزب الديمقراطي المسيحي. وفي أواخر عام 1960 أجريت الانتخابات المحلية في بوروندي، وحصل الحزب الديمقراطي المسيحي بالتحالف مع حزب الشعب على أغلبية المقاعد، وفي أعقاب ذلك شرعت بلجيكا في اتخاذ إجراءات منح بوروندي الحكم الذاتي، وإجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية. وفى سبتمبر عام 1961 أجريت الانتخابات العامة، وحصل حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني على 58 مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها 64 مقعداً، ومن ثم اختير راوجاسوري لتشكيل الوزارة في بوروندي.

وقد عمل راوجاسورى على تحقيق التوازن بين الهوتو والتوتسي، ولكنه اغتيل بعد توليه رئاسة الوزراء بأيام قليلة، وخلفه موهيروا (زوج ابنة الملك موامبوتسا) في زعامة الحزب ورئاسة الوزراء، ولكنه لم يكن يتمتع بشخصية قيادية وزعامية مثل سلفه، وبالتالي بدأ حزب الاتحاد يشهد انشقاقات على أسس عرقية بين الهوتو والتوتسي، وفي ظل هذا الوضع المتفاقم حصلت بوروندي على استقلالها في أول يوليو عام 1962، وأصبح اسمها بوروندى بدلا من أوروندى.

التطور السياسي بعد الاستقلال

أخذت بوروندي بالنظام الملكي بعد حصولها على الاستقلال، وقد عمل الملك موامبوتسا الرابع (الذي حكم البلاد بين عامي 1915 و1966) على تثبيت وتقوية وضعه من خلال تحقيق التوازن بين الهوتو والتوتسي. وفي عام 1963 تولى بيير نجنداندومو في رئاسة الوزراء خلفا لأندرى موهيروا، وفي العام التالى اغتيل وخلفه ألبن نياموبا في رئاسة الوزراء، وبعد عام تولى جوزيف بامينا رئاسة الوزراء. وفى مايو عام 1965 أجريت انتخابات برلمانية حقق خلالها الهوتو انتصاراً حاسماً، ومع ذلك عين الملك رئيساً جديداً للوزراء من التوتسي مما أدى إلى إثارة الهوتو. وفي أكتوبر قامت جماعة من الهوتو بمحاولة انقلاب فاشلة للاستيلاء على السلطة، وترتب على ذلك وقوع أعمال عنف واسعة النطاق أسفرت عن قتل عدد من زعماء الهوتو وآلاف الفلاحين، خصوصا ممن أيدوا هذه المحاولة، مما أسفر عن غياب الهوتو لسنوات طويلة عن المشاركة في الحياة السياسية.

وفي يوليو عام 1966 تولى الأمير تشارلز السلطة ولقب نفسه بنتاري الخامس. وفي نوفمبر قام ميشيل ميكومبيرو بانقلاب وخلع الملك وأعلن قيام الجمهورية في بوروندي، وتولى ميكومبيرو رئاسة الدولة ليصبح أول رئيس للبلاد، وعمل النظام الجديد على التخلص من الضباط والساسة الهوتو وتدعيم سيطرة التوتسي مما أدى إلى وقوع محاولة انقلاب فاشلة ضد نظام ميكومبيرو في عام 1969م.

وفي أبريل عام 1972 شهدت بوروندى تمرداً واسع النطاق أعقبته مذابح كبيرة ضد زعماء التمرد، وترتب على ذلك قتل عدد كبير من الهوتو قُدر بنحو 100 ألف شخص، وهروب نحو 200 ألف شخص من المواطنين إلي خارج البلاد، وبخاصة إلى الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا، وتم استبعاد كل العناصر المنتمية للهوتو من القوات المسلحة.

وفي نوفمبر عام 1976 قام الجنرال جين بابتست باجازا بانقلاب سلمى أطاح بالرئيس ميكوبيرو، وبذل الرئيس باجازا الذي كان ينتمى للتوتسى جهداً كبيراً لتحقيق الوحدة الوطنية؛ فسمح للهوتو اللاجئين خارج البلاد بالعودة إلي وطنهم. ورغم أن الجيش ظل قوة مميزة خلال فترة حكم باجازا إلا أن النظام الجديد قام بمحاولات عديدة لزيادة المشاركة الديمقراطية، حيث تم إصدار دستور جديد في نوفمبر عام 1981، وتمت الموافقة عليه في استفتاء شعبى عام. وفى يوليو عام 1984 اختير باجازا مرة أخرى رئيساً لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وفي أغسطس من نفس العام أعيد انتخاب باجازا كرئيس للدولة في استفتاء مباشر حيث حصل علي 99.63% من أصوات الناخبين.

وبين عامي 1984 و1987 اتخذت الحكومة مواقف متشددة من قضايا حقوق الإنسان، وهو ما اتضح من خلال موقفها من قضية الحرية الدينية، حيث نشب صراع حاد بين الحكومة وعدد من الطوائف المسيحية، وكذلك ازداد عدد السجناء السياسيين في تلك الفترة، وكان من بينهم كثير من أعضاء الكنائس الذين انتقدوا العراقيل التي تضعها الحكومة أمام الأنشطة الدينية. وقد أدى هذا التشدد من جانب الحكومة إلي إضعاف علاقاتها مع عدد من الدول المانحة التي مارست ضغطاً عليها من أجل احترام حقوق الإنسان من خلال إيقاف قدر كبير من المساعدات التنموية التي كانت تتلقاها بوروندي.

وفى الثالث من سبتمبر عام 1987 وقع انقلاب عسكري بزعامة بيير بويويا أثناء قيام باجازا بزيارة للخارج، واتهم بويويا الحكومة السابقة بالفساد، وقام بحل الحزب الحاكم وإلغاء دستور عام 1981، وتشكيل لجنة عسكرية للإنقاذ الوطني تألفت من 31 ضابطاً لتولى مهام القيادة. وفي الثانى من أكتوبر نصب بويويا رئيساً للدولة ولحكومة جديدة مكونة من عشرين عضواً، أما باجازا فقد نفي إلى ليبيا. ورغم اتباع بويوبا لسياسة أكثر تحرراً تجاه الحرية الدينية إلا أنه ظل مثل سلفه يعتمد على تأييد نخبة صغيرة من التوتسي التي أصبحت تحتل المناصب العليا في الجيش والخدمة المدنية والمؤسسات القضائية والتعليمية. ورغم تأكيد بويويا على ضرورة دعم العلاقات الودية بين الهوتو والتوتسى وإفراجه عن مئات المسجونين السياسيين إلا أن المشكلة الأساسية التي كانت تواجهه مثلما واجهت باجازا من قبل هى مطالبة الأغلبية من الهوتو بالمشاركة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية.

وفي أغسطس عام 1988 وقعت في شمال البلاد صدامات بين الهوتو والتوتسى راح ضحيتها المئات من التوتسي، وانتقل الجيش (الذي يسيطر عليه التوتسي) إلى المنطقة لحفظ النظام، وفي الأسبوع التالي حدثت مذابح واسعة النطاق مشابهة لمذابح عام 1972 ضد الهوتو نتج عنها نحو 20 ألف قتيل وفرار أكثر من 600 ألف لاجئ (معظمهم من الهوتو) إلى رواندا، وفي أواخر العام عاد معظم اللاجئين إلى بوروندي.

وفي أكتوبر من نفس العام قام بويويا بإجراء تعديلات وزارية تضمنت تعيين أدريان سيبومانا الذي ينتمي للهوتو رئيساً للوزراء، وهي المرة الأولى منذ الاستقلال التي يتولى فيها مواطن من الهوتو هذا المنصب، كذلك تم تعيين نصف أعضاء الحكومة من التوتسي والنصف الأخر من الهوتو، وفي نفس الشهر تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية، وكان نصف أعضائها أيضا من التوتسي والنصف

الأخر من الهوتو بهدف حل المشاكل بينهما ووقف المذابح ووضع توصيات من أجل تحقيق الوحدة الوطنية.

وخلال النصف الأول من عام 1989 استمر التوتر والاضطراب بسبب القلاقل التي سببها أنصار الرئيس السابق باجازا. ولتدعيم موقفه أعلن بويويا عن مجموعة من الإجراءات لإيقاف المذابح التي ارتكبت ضد الهوتو، والتأكيد على منحهم فرصاً متكافئة في التعليم والوظائف الحكومية والقوات المسلحة. وفي أبريل عام 1990 قدمت لجنة الوحدة الوطنية تقريراً أكدت فيه ضرورة السعى نحو تحقيق الوحدة الوطنية، ورغم ذلك لم تقدم الحكومة سوى القليل لتلبية مطالب المعارضة الداخلية والخارجية. وفي أغسطس من نفس العام توفي قائد حزب تحرير الهوتو (وهو أكبر أحزاب الهوتو المعارضة) في المنفى بأحد السجون التنزانية، وكذلك اغتيل قائد إحدى المجموعات البوروندية المنشقة في حادث في رواندا مما أدى إلى تجدد المواجهات والصدامات فى بوروندى، حيث ساد اعتقاد بتورط عملاء بويويا في اغتيال هذين القائدين.

وفي فبراير 1991 تم التصديق علي الوثيقة التمهيدية للوحدة الوطنية في استفتاء عام، حيث بلغت نسبة التأييد 89% من الأصوات، وكان معظم المعارضين ينتمون لحزب تحرير الهوتو وبعض جماعات المعارضة الأخرى، وعقب ذلك تشكلت حكومة جديدة ضمت 23 وزيراً حصل الهوتو فيها على 12 حقيبة وزارية، كما تشكلت لجنة من 35 عضواً لصياغة دستور جديد. ورغم أن مشروع الدستورالجديد لم ينص صراحة على الأخذ بنظام التعدد الحزبي إلا أن الرئيس بويويا ورئيس وزرائه أعربا عن أملهما في أن يحظى الدستور الجديد بموافقة الشعب في استفتاء عام.

وفي سبتمبر عام 1991 أعلنت الحكومة أن الاستفتاء على الدستور الجديد سيجري في 9 مارس 1992 وتعقبه انتخابات تشريعية. وقبل الاستفتاء بأيام قليلة

وقعت محاولة انقلابية إلا أنها فشلت في منع إجراء الاستفتاء. وفي 13 مارس عام 1992 تم إعلان الدستور الجديد، وفى الشهر التالي تشكلت حكومة جديدة ضـــمت 15 وزيراً من الهوتو، وتخلى بويويا عن وزارة الدفاع. وفي أكتوبر تم الاعتراف بالأحزاب السياسية الثمانية القائمة آنذاك وأصبحت أحزاباً مشروعة، وبعـــد ذلـــك أعلن الرئيس عن إنشاء لجنة تحضيرية للانتخابات القومية تكونت من 33 عـــضواً يمثلون الأحزاب السياسية ورجال الإدارة والقضاء ورجال الدين وضباط الجـــيش، وكانت اللجنة مسئولة عن تنسيق عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

وفى أول يونيو 1993 أجريت انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز ميلـــشوار ميلكوار نداداي مرشح الجبهة الديمقراطية لبوروندي، حيث حصل على 64.8% من أصوات الناخبين، بينما حصل بويويا مرشح الحزب الحاكم علي 32% من أصوات الناخبين، وأجريت الانتخابات التشريعية في 29 يونيو، وأسفرت عن فوز حـــزب الجبهة الديمقراطية بـــ 65 مقعداً والحزب الحاكم بـــ 16 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها 81 مقعداً. وفى أول يوليو 1993 وقعت محاولـــة انقـــلاب فاشلة، وتم إحتواؤها والقبض علي عدد من الضباط المسئولين عنها. وفي العاشـــر من يوليو حدث أول انتقال سلمي للسلطة فى بوروندي، حيث تولى نداداي الرئاســـة ليصبح أول رئيس لبوروندي من الهوتو.

وفي 21 أكتوبر وقع انقلاب عسكري، واحتل قادة الانقلاب قصر الرئاســـة، وقبضوا على الرئيس نداداي وبعض الضباط والساسة مـــن الهوتـــو واغتـــالوهم، ونصبوا فرانسو نجيزي (الذى كان عضواً في حزب الاتحاد الحاكم سابقاً ووزيـــراً في حكومة بويويا) رئيساً للجنة الوطنية للخلاص العام. وهكـــذا وئـــدت التجربـــة الديمقراطية الوليدة فى بوروندى مما أدى إلى تجدد أعمال العنـــف بـــين الهوتـــو والتوتسي، الأمر الذى أضعف شعبية قادة الانقلاب داخل القوات المـــسلحة، وأدى إلى انهيار اللجنة الوطنية وتفككها في 25 أكتوبر، ومن ثم إلقاء القبض علي نجيزى

وعشرة أشخاص آخرين من قادة الانقلاب، بينما فر 40 شخصاً منهم إلى الكونغو الديمقراطية. وقد قدر عدد القتلى الذين لقوا حتفهم نتيجة العنف الناتج عن هذا العصيان المسلح بما يتراوح بين 25 و50 ألف قتيل.

وعقب فشل هذه المحاولة الانقلابية غادر رئيس الوزراء سيلفى كينيجي السفارة الفرنسية التى احتمى بها طوال فترة الانقلاب، وأعلن إنهاء حظر التجول، وطلب من المجتمع الدولي إصدار قرار بنشر قوات دولية في بوروندي لحماية الحكومة المدنية، وفي اليوم التالي أعلنت الأمم المتحدة عودة الحكومة الشرعية للسيطرة علي البلاد. وفي الثامن من نوفمبر 1993 أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات رئاسية خلال ثلاثة أشهر. وفي أول يناير 1994 اقترح ممثلو الجبهة الديمقراطية في الجمعية الوطنية تعديل الدستور بحيث ينتخب الرئيس من خلال الجمعية الوطنية، وقد أقر هذا التعديل رغم معارضة حزب الاتحاد الحاكم سابقاً الذى اعتبر هذا التعديل مخالفا للدستور. وفي الخامس من فبراير 1994 انتخبت الجمعية الوطنية سيبرين نتارياميرا مرشح الجبهة الديمقراطية رئيسا لبوروندي بعد حصوله على 78 صوتاً من 79 صوتاً هى مجموع أصوات الهيئة الانتخابية، وأعقب ذلك تعيين رئيس للوزراء من التوتسي، وتشكيل مجلس الوزراء الجديد.

وفي نفس الشهر أعلنت لجنة تحقيق دولية تكونت من عدد من منظمات حقوق الإنسان أنّ غالبية أفراد القوات المسلحة تورطوا بشكل مباشر أو غير مباشر في محاولة الانقلاب التي وقعت في أكتوبر 1993، وأعلن وزير الداخلية أن القوات المسلحة توزع السلاح على المتطرفين من التوتسي منذ عام 1973، وفي الوقت نفسه يتلقى اللاجئون البورونديون الهوتو تدريبات عسكرية على أيدي القوات المسلحة الرواندية. ولقد حاول الرئيس نتارياميرا نزع سلاح ميلشيات الهوتو والتوتسي لكنه واجه معارضة شديدة. ونظراً لفشل احتواء الأزمة الأمنية تم عزل العديد من قادة الجيش ورئيس الحرس الوطني.

وفي السادس من أبريل لقي الرئيس نتارياميرا ورئيس روانـدا هابياريمانـا مصرعهما حين تحطمت الطائرة التى كانت تقلهما أثناء عودتهما من مؤتمر عقـد في دار السلام، ووفقاً للدستور تولى رئيس الجمعية الوطنية رئاسة الدولـة بـصفة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر حتى يتم إجراء انتخابات رئاسية. وفي 25 أبريل تعـرض الرئيس الجديد لمحاولة انقلاب قام بها بعض المتشددين العسكريين إلا أن القـوات الموالية للحكومة أجهضتها سريعاً، وجرت مفاوضات بين الأحزاب السياسية حول مستقبل الرئاسة، فاقترح أعضاء في الجبهة الديمقراطية انتخاب الجمعية الوطنيـة رئيساً جديداً، واشترطت أحزاب المعارضة اقتسام السلطة كشرط أساسي للموافقـة على أي مرشح تختاره الجبهة الديمقراطية لرئاسة الدولة. وفى منتصف يوليو تـم الاتفاق على تقاسم السلطة، حيث تم تقاسم المناصب في الإدارات المحلية، فحصلت الجبهة الديمقراطية على تسعة منها، بينما حصلت أحزاب المعارضة الأخرى علي باقي المناصب، وتم الأخذ بنفس النظام في توزيع الهيئات الدبلوماسية الخارجية.

وقد شهدت بوروندى أعمال عنف ومعارضة شديدتين بعد انتهـاء الأشـهر الثلاثة المقررة دون إجراء انتخابات رئاسية واستمرار الرئيس المؤقت فى منصبه، ولذلك تم الاتفاق علي تشكيل حكومة وطنية تشارك فيها كافة القوى السياسية وفقـا لنظام تقاسم السلطة، وذلك لفترة انتقالية مدتها أربع سنوات. وفي أكتوبر 1994 تقلد سيلفستر نتيبانتونجانيا السلطة كرئيس للبلاد، وتشكلت حكومة ائتلافية حصل فيهـا حزب الجبهة الديمقراطية على عشر وزارات، بينما حصل حزب الاتحاد الحـاكم سابقاً على سبع وزارات بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء.

ومع استمرار الصراع بين الهوتو والتوتسي اجتمع رؤساء كل من بوروندي وأثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا في 25 يونيو عـام 1996 فـي أروشـا بتنزانيا بهدف التوصل إلى حل لهذا الصراع، وحضر الاجتماع الرئيس التنزانـي السابق جوليوس نيريري الذي عمل كوسيط بين الجبهـة الديمقراطيـة وحـزب

الاتحاد، وتم الاتفاق علي دخول قوات دولية لحل المشكلة فى بوروندى، وهي فكرة رفضها رئيس الوزراء لأن أى تدخل خارجي هو في نظره بمثابة احتلال للدولـــة وتصعيد للصراع.

وبعد شهر واحد قام الجيش بانقلاب عسكري غير دموى أطـــاح بـــالرئيس، ونصب بيير بويويا حاكماً عسكرياً للبلاد للمرة الثانية في ظل جمهورية انتقاليـــة، حيث قام بإلغاء الأحزاب السياسية وحل البرلمان وفرض حظر التجـــول. وواجـــه الإنقلاب إدانة دولية وإقليمية واسعة النطاق، ففى 31 يوليـــو عقـــدت دول شـــرق ووسط أفريقيا مؤتمراً في أروشا قررت فيه فرض عقوبات اقتصادية على بوروندي حتى تتم إعادة الحكم الشرعي للبلاد. ومع رفض بويويا إجراء محادثات سلمية مع متمردي الهوتو من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للصراع في البلاد عقدت قمة أروشا اجتماعها الثاني في أكتوبر وحـــضرته وزيـــرة الخارجيـــة الأمريكيـــة، وقـــرر المجتمعون استمرار العقوبات الاقتصادية على بوروندي وذلـــك لحمـــل الحكومـــة العسكرية الجديدة على الدخول في مفاوضات سلام جادة مع المعارضة. وفى ظـــل الضغوط الدولية والإقليمية وافق بويويا على السماح بوجود أحزاب سياسية، وأعلن عن دستور انتقالي للبلاد.

وفى يونيو 1998 بدأت عملية السلام فى أروشا بمشاركة الأطراف الإقليمية، وتم اختيار جوليوس نيريرى كوسيط لعملية السلام فى بوروندي. وفـــى أكتـــوبر 1999 توفي نيريرى فقام القادة الإقليميون باختيار نيلسون مانديلا كوسيط لعمليـــة السلام، وتم توقيع اتفاق أروشا للسلام فى 28 أغسطس عـــام 2000. وقـــد نـــص الاتفاق على توزيع السلطات بين الهوتو والتوتسى بشكل أكثر إنصافاً بعد مرحلـــة انتقالية تستمر ثلاث سنوات. وفي فبراير 2001 اجتمع فى أروشا رؤســـاء عـــشر دول أفريقية للنظر فى تقدم عملية السلام فى بوروندي والاتفاق علـــى الأشـــخاص الذين سيشكلون الحكومة الانتقالية. وفى أول نوفمبر تشكلت حكومة انتقالية برئاسة

بويويا، وتولى دوميتين ندابيزيى (وهو من الهوتو) منصب نائب الـرئيس، إلا أن الهوتو الأكثر تطرفاً المنتمين لجبهة التحرير الوطنى رفضوا التفاوض مع الحكومة. وفي مايو 2003 تولى ندابيزيى رئاسة الدولة، وتم تعيين الفونس مارى كاديجى في منصب نائب الرئيس .

ورغم نشر الأمم المتحدة قوات سلام فى بوروندي في أول يونيه 2004 إلا أن الحكومة الانتقالية فشلت في التوصل إلى اتفاق مع المتمردين وإنهاء القتال مما ترتب عليه تأخير تطبيق الإصلاحات العسكرية والسياسية والاجتماعية التى نـص عليها اتفاق أروشا، وأصبح وقف الأعمال العدائية شرطاً ضرورياً لتطبيـق بنـود اتفاق أروشا الخاصة بالأمن والديمقراطية. ففي أغـسطس 2004 قامـت جبهـة التحرير الوطنى بهجوم على مخيم لاجئين في غرب بوروندي وقتلت نحـو 152 لاجئاً توتسياً كونغولياً، ورداً على الهجوم أصدرت الحكومـة البوروندية أمـراً بالقبض على زعماء جبهة التحرير الوطنى، وأعلنت الجبهة منظمة إرهابية، كمـا أدان مجلس الأمن الدولى ذلك الهجوم بعد اجتماع عقد بمبـادرة فرنـسية، ودُعـا المجلس السلطات فى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعـاون مـن أجل إحالة منفذى المجزرة ومن يقف وراءهم إلى القضاء دون تأخير.

وفى 20 أكتوبر 2004 وافق البرلمان على مسودة دستور اقترحها الرئيس. وفى 28 فبراير 2005 تم التصديق على الدستور في اسـتفتاء، ونـص الدسـتور الجديد على تقاسم السلطات التنفيذية والتشريعية والوظائف الحكومية بـين الهوتـو والتوتسى. وفى 22 أبريل عقدت الدول الأعضاء فى المبادرة الإقليميـة لإحـلال السلام فى بوروندي اجتماعا تم فيه الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية بحيث تُجرى الانتخابات التشريعية في 4 يوليو، وتُجرى الانتخابات الرئاسية في 19 أغـسطس. وفى 15 مايو تم التوقيع على إعلان لوقف الأعمال العدائية فى دار الـسلام بـين الرئيس البوروندى ندايزيى وزعيم جبهة التحرير الوطنى.

وفى 4 يوليو عام 2005 أجريت الانتخابات التشريعية، فحصل حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية على 57.8% من الأصوات، أى 59 مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية، وحصل حزب الجبهة من أجل الديمقراطية على نسبة 21.68% من الأصوات، أى 24 مقعداً، وحصل حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطنى على عشرة مقاعد. والجمعية الوطنية هي أحد مجلسي البرلمان، ويبلغ عدد أعضائها 100 عضو يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، والمجلس الآخر هو مجلس الشيوخ ويضم 53 عضواً يتم اختيارهم بالتعيين مع مراعاة المجموعات الإثنية داخل الدولة. ويضم مجلس الشيوخ الجديد عضوين من كل إقليم ينتخبهما مجلس الإقليم.

وفى 19 أغسطس أجريت الانتخابات الرئاسية حيث انتخب البرلمان بيير نكيورونزيزا زعيم حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية رئيساً للبلاد، والذى حصل على 91.52% من الأصوات في اجتماع مشترك عقده مجلسا البرلمان. وفى 26 أغسطس 2005 أدى نكيورونزيزا اليمين الدستورية ليقود البلاد في مرحلة أسماها البعض مرحلة ما بعد الانتقالية.

نظام الحكم

دولة بوروندي جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية منذ عام 1998، ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء ونائبين أحدهما من الهوتو والآخر من التوتسي، وينتخب الرئيس لمدة 5 أعوام قابلة للتجديد لفترة ثانية مع ملاحظة أن دستور 2005 قد سمح لرئيس الحكومة الانتقالية بأن ينتخب فترتين أخريين بعد انتهاء فترة رئاسته الانتقالية، ويشترط لفوز الرئيس بفترة رئاسية حصوله على أغلبية الثلثين من أعضاء البرلمان، كما أن للبرلمان صلاحية التصديق على اختيار الرئيس لنوابه، والسلطة التشريعية (البرلمان) ثنائية تتكون من مجلسين (الجمعية الوطنية) وتتكون من 100 مقعد على الأقل موزعين بنسبة 60% للهوتو، و40%

للتوتسي، مع مراعاة أن تمثل المرأة بنسبة 30% من مقاعد هذا المجلس، كما أن للمفوضية الوطنية الانتخابية المستقلة أن تعمل على ضمان التمثيل الإثني داخل البرلمان للجماعات المختلفة، ومدة عضوية نواب الجمعية الوطنية خمس سنوات، والمجلس الثاني مجلس الشيوخ، ويتكون من 54 مقعداً ينتخب منهم 34 مقعداً بالتصويت غير المباشر لمدة خمس سنوات، وبقية المقاعد يتم توزيعها لضمان تمثيل الجماعات الإثنية والرؤساء التقليديين للدولة. أما السلطة القضائية فتقوم على محكمة عليا ومحكمة استئناف ومحاكم ابتدائية.

وأهم الأحزاب السياسية في بوروندي: الجبهة الديمقراطية البوروندية، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، جبهة الدفاع عن الديمقراطية، حزب الوحدة من أجل التقدم الوطني.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

لقد أثرت الأوضاع الداخلية في البلاد بشكل مباشر على علاقاتها الخارجية، خصوصاً مع دول الجوار الجغرافي، وتحديداً رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فقد لعبت دول الجوار الجغرافي دوراً مهماً في عملية السلام فى بوروندى حيث أطلقت مبادرة إقليمية لهذا الغرض، ومازالت بوروندي في حاجة لمساعدة شركائها الإقليميين والدوليين لدعم الاستقرار الداخلي وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وتتأثر بوروندي بمجريات الأحداث في شرق أفريقيا كما تتمتع بعلاقات مميزة مع فرنسا.

بوروندى عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

روانـدا
Rwanda

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية رواندا.

العاصمة: كيجالي.

الموقع: يحدها شرقاً تنزانيا، وغرباً الكونغو الديموقراطية، وشمالاً أوغنـــدا، وجنوباً بوروندي.

المساحة الإجمالية: 26338 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 8,648,248 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الهوتو (84%)، التوتسي (15%)، التـــوا (الأقـــزام مـــن السكان الأصليين) (1%).

الأديان: الكاثوليك (56.5%)، والبروتستانت (26%)، ومسيحيون آخـــرون (11%)، المسلمون (4.6%)، معتقدات تقليدية وأخرى (2.7%).

اللغات: الكنياروانــدا والفرنسية والإنجليزية (لغات رسمية) والسواحيلية (فـــي المراكز التجارية).

تاريخ الاستقلال: أول يوليو 1962.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 1600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالي: 5.8 % (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك روانـدى.

التاريخ القديم

تختلف رواندا عن كثير من الدول الأفريقية؛ إذ لم تنشأ ككيان مصطنع أقامته قوى استعمارية، ولكنها كانت مملكة يحكمها ملوك التوتسى قبل مجئ الأوروبيين بوقت طويل، وكان التوتسى يطلقون على ملوكهم لقب موامي. ويعتمد تاريخ رواندا قبل الاستعمار على الروايات الشفهية واجتهادات المؤرخين. وتشير معظم الروايات إلى أن التوا (الأقزام) كانوا أولى الجماعات الرواندية الحالية وصولاً إلى المنطقة، ثم جاء من بعدهم الهوتو (بانتو)، ثم التوتسي (نيليين حاميين).

ولقد توافد التوتسي إلى المنطقة من الشمال الشرقي منذ القرن الرابع عشر، وهم في الأصل جماعات بدوية رعوية، ورغم قلة عددهم فقد تمكنوا من فرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الهوتو (وهم غالبية السكان ويعملون بالزراعة). واستندت سيطرة التوتسي على امتلاكهم للماشية، وكانت أهم عناصر الثروة في البلاد قبل الاستعمار، بالإضافة إلى قدراتهم العسكرية، ثم سيطرتهم لاحقاً على الأرض، ومن ثم كان المجتمع قبل الاستعمار وخلال معظم فتراته مجتمعاً إقطاعياً يحتل فيه التوتسي وضع الطبقة المسيطرة.

الاستعمار والاستقلال

تعتبر رواندا وجارتها بوروندي من أواخر مناطق أفريقيا التي وصل إليها الأوروبيون. فرغم ظهور المستكشفين البريطانيين عند منابع النيل الاستوائية منذ عام 1855، إلا أنهم لم يدخلوا رواندا فى ذلك الوقت. وفي عام 1894 وصل المستكشف الألمانى كونت فون جوتسن إلى رواندا. وفي عام 1900 أنشئت أول إرسالية كاثوليكية فيها. وفي عام 1907 قامت ألمانيا بتعيين أول مقيم ألمانى فى كيجالي عاصمة رواندا الحالية. وفي عام 1910 توصلت ألمانيا وبريطانيا وبلجيكا إلى اتفاقية لتحديد مناطق نفوذ كل منهم في منطقة البحيرات العظمى، وبمقتضاها أصبحت رواندا منطقة نفوذ ألمانية.

وقد اتبع الألمان فى حكم رواندا نظام الحكم غير المباشر، فظل النظام الملكي التقليدي الذي يسيطر عليه التوتسي قائماً. وفي مايو 1916 احتلت القوات البلجيكية القادمة من الكونغو رواندا، ومنذ ذلك التاريخ خضعت رواندا للإدارة البلجيكية. ومنذ عام 1923 استندت الإدارة البلجيكية إلى نظام الانتداب الذي طبقته عصبة الأمم على المناطق التى كانت خاضعة للدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى. وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء الأمم المتحدة تحول نظام الانتداب إلى نظام الوصاية، وظلت رواندا تخضع للإدارة البلجيكية في ظل ذلك النظام، واعتمدت بلجيكا مثلما فعلت ألمانيا على نظام الحكم غير المباشر في رواندا، ولم تكن العلاقات بين الإدارة الاستعمارية والنظام الملكي التقليدي ودية بصفة مستمرة، بل شهدت بعض المواجهات، منها على سبيل المثال ما حدث عام 1931، عندما قامت بلجيكا بعزل الموامي موسينجا ونفيه إلى الكونغو، وتنصيب ابنه ملكاً.

وفي عام 1943 قامت بلجيكا بإنشاء نظام المجالس الاستشارية، ولكنها كانت على نطاق محدود. وفي عام 1952 تم توسيع نطاق ومهام هذه المجالس التي كانت تتكون من عدة مستويات على قمتها المجلس الأعلى للدولة، وكان التوتسي يشكلون أغلبية أعضاء هذه المجالس. وفي النصف الثاني من الخمسينيات ظهر الخلاف واضحاً بين الهوتو والتوتسي حول مسألة الحصول على الاستقلال؛ فبينما كان التوتسى يؤيدون الحصول على الحكم الذاتى والاستقلال، كان الهوتو يرون أن المشكلة تكمن في سيطرة التوتسي على البلاد، ولذلك طالبوا باستمرار الوصاية البلجيكية حتى يتم تصحيح الأوضاع في رواندا.

وفي يونيو 1957 قامت بعض عناصر الهوتو بتشكيل الحركة الاجتماعية للهوتو، وفي نوفمبر ظهر تنظيم آخر لهم هو رابطة الترقي الاجتماعي، ومنذ ذلك الحين تصاعد النشاط السياسى للهوتو وازداد التوتر العرقي بين الهوتو والتوتسي. وفي يناير 1959 تحولت رابطة الترقي الاجتماعى إلى حزب سياسى. وفي سبتمبر

أنشأ التوتسي حزب الاتحاد الوطني الرواندي، وفي نفس الشهر تم إنشاء حزب التجمع الديموقراطي الرواندي الذى اتهمه التوتسي بأنه أداة في يد الإدارة الاستعمارية. وفي أكتوبر تحولت الحركة الاجتماعية للهوتو إلى حزب سياسي متشدد باسم حزب حركة تحرير الهوتو.

وفي نوفمبر 1959 تفجرت أعمال عنف بين الهوتو والتوتسي، وتكررت خلال مارس وأبريل عام 1960، وفي يونية ويولية أجريت انتخابات محلية فاز فيها الهوتو فوزاً ساحقاً، وقاطعها حزب التوتسي. وفي أكتوبر أعلنت الإدارة البلجيكية عن تشكيل حكومة مؤقتة في رواندا برئاسة جريجورى كايباندا زعيم حزب حركة تحرير الهوتو. وفي يناير 1961 عقد فى بلجيكا مؤتمر بين الأحزاب الرواندية الرئيسية، ولم يحقق ذلك المؤتمر نجاحاً، وبعد المؤتمر بعدة أيام منحت بلجيكا رواندا الحكم الذاتى فى ظل الحكومة المؤقتة. وفي 28 يناير 1961 أعلن الهوتو انتهاء سيطرة التوتسي وتحويل رواندا إلى جمهورية، وفي سبتمبر أجريت انتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة لاختيار الحكومة المقبلة والتصويت على مستقبل الملكية في البلاد، حيث فاز حزب حركة تحرير الهوتو بأغلبية الأصوات، وصوت 80% من الناخبين لصالح إلغاء الملكية، وهو ما تحقق رسمياً في أكتوبر، حيث اختير كايباندا كأول رئيس للبلاد. وفي 27 يونيو 1962 أعلنت الأمم المتحدة انتهاء الوصاية البلجيكية على رواندا، وبعد ثلاثة أيام أصبحت رواندا دولة مستقلة، ثم انضمت لعضوية الأمم المتحدة في 18 سبتمبر 1962.

التطور السياسي بعد الاستقلال

كان استقلال رواندا فى ظل نظام جمهوري يسيطر عليه الهوتو تتويجاً لنجاح ثورة الهوتو في ظل حكم كايباندا الذي حرص على دعم المؤسسات الديمقراطية والنهوض باقتصاد البلاد، وقد نص الدستور الصادر عام 1962 على إلغاء النظام الإقطاعي وجميع الامتيازات العشائرية، ومنع أعضاء الأسرة المالكة السابقة من الترشح لأي منصب سياسي. وفي هذه الفترة تأكدت سيطرة الهوتو السياسية، إلا أن الصراع بين الهوتو والتوتسى تجدد مرة أخرى عندما حدثت مذبحة راح ضحيتها نحو 20 ألف شخص.

وفي عام 1962 أعيد انتخاب كايباندا رئيساً للبلاد، وفاز حزب الحركة الديمقراطية الجمهورية الحاكم الذي عرف أيضا بحزب تحرير شعب الهوتو بكل مقاعد الجمعية التشريعية وعددها 47 مقعداً.

وفي عام 1972 تجدد الصراع بين الهوتو والتوتسى واستمر حتى فبراير 1973. وفي يوليو 1973 قاد الجنرال جوفينال هابياريمانا وزير الدفاع فى الحكومة السابقة انقلاباً عسكرياً ضد الرئيس كايباندا، وحل الجمعية الوطنية، وحظر الحزب الحاكم، وألغى جميع الأحزاب السياسية، وأعلن الجمهورية الثانية، وأسس إدارة عسكرية، وشكل مجلساً جديداً للوزراء برئاسته. وفي يوليو 1975 تشكل الحزب الحاكم الجديد تحت اسم الحركة الجمهورية القومية من أجل الديمقراطية والتنمية، وأعلنت الحركة أن أهدافها تتمثل فى تحقيق السلام والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية، وضمت في عضويتها أعضاءً مدنيين وعسكريين، وتولى رئاستها هابياريمانا. وهكذا انتقلت رواندا من النظام البرلمانى إلى الحكم العسكرى المباشر، حيث خضعت البلاد لحكم لجنة عسكرية عرفت باسم لجنة السلام والوحدة الوطنية. وفي ديسمبر 1978 تم التصديق على الدستور الجديد

للدولة، وانتخاب هابياريمانا رئيساً لها، ثم أعيد انتخاب هابياريمانا رئيساً للدولة عامي 1983 و 1988 حيث كان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية.

وفي يوليو 1990 استجاب هابياريمانا للمطالب الشعبية بإدخال إصلاحات سياسية، فأعلن عن نيته تحويل رواندا من دولة حزب واحد إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب. وفي أكتوبر تدهورت الأوضاع بشكل خطير حيث وصلت قوات المتمردين إلى العاصمة كيجالي، وأعلنت منظمة أطلقت على نفسها اسم الجبهة الوطنية الرواندية مسئوليتها عن الغزو، وعن سعيها للإطاحة بالرئيس هابياريمانا، وقدمت الجبهة نفسها كحركة ديمقراطية تهدف إلى القضاء على الفساد واحتكار العمل السياسي، وقد تألفت هذه الحركة أساساً من التوتسي المنفيين الذين ساعدوا جيش المقاومة الوطنية بقيادة موسيفيني على تولي السلطة فى أوغندا، ولذلك دعا موسيفيني إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، ولكن الحكومة الرواندية التي يسيطر عليها الهوتو زعمت أن مساحة الأرض المتاحة في رواندا صغيرة جداً بدرجة تجعل عودة اللاجئين إلى الوطن مستحيلة.

وقد تم التوصل إلى عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين، لم يصمد الكثير منها طويلا، ولكن أمام الضغوط الداخلية والخارجية اضطرت الحكومة إلى القيام ببعض الإصلاحات السياسية كان من أهمها إصدار دستور جديد دخل حيز التنفيذ في يونيو 1991. وقد أقر هذا الدستور النظام التعددي، وإنهاء حكومة الحزب الواحد، وتشكيل حكومة انتقالية في أبريل 1992 اعترفت فيما بعد بحق اللاجئين في العودة إلى الوطن. وأرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ سلام لرواندا عرفت باسم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة فى رواندا.

وفي أغسطس 1993 وقعت الحكومة اتفاق سلام مع الجبهة الوطنية الرواندية عرف باتفاق أروشا في ظل وساطة تنزانيا، وشمل الاتفاق مسائل خاصة

بتعديل الدستور والمشكلات العسكرية ومشكلة اللاجئين وتشكيل حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات ديمقراطية فى ظل وجود قوة دولية محايدة.

وفي عام 1994 تجددت الحرب الأهلية في رواندا بعد مصرع الرئيس هابياريمانا ورئيس بوروندي نتارياميرا، حيث أُسقطت مروحيتهما في 6 أبريل أثناء عودتهما من مؤتمر سلام عقد في العاصمة التنزانية دار السلام. وقد أدى اتساع نطاق المعارك ووصولها لدرجة الإبادة الجماعية إلى انهيار الحكومة، وتشكلت حكومة مؤقتة امتداداً للحكومة السابقة، ولكنها انتقلت إلى جيتامارا وسط البلاد أمام تقدم قوات الجبهة الوطنية الرواندية، واستمرت الحرب أكثر من ثلاثة أشهر، وأسفرت بعد نحو مائة يوم من القتال عن نصف مليون قتيل، وخمسة ملايين من النازحين واللاجئين، منهم ثلاثة ملايين نازح داخل رواندا ومليوني لاجئ في الدول المجاورة. وفي 18 يوليو 1994 أعلنت الجبهة الوطنية الرواندية وقف إطلاق نار من جانب واحد بعد أن تمكنت من حسم الحرب الأهلية عسكرياً لصالحها، وفي اليوم التالي تشكلت حكومة وحدة وطنية موسعة.

وقد سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على الحكومة الجديدة، حيث تولى بيزيمونجو (من الهوتو) رئاسة الدولة لمدة خمس سنوات، وتولى كاجامي (من التوتسى) منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع، وتولى تواجيرامونجو رئاسة الوزراء، وشغل أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية معظم المناصب في مجلس الوزراء، وتوزعت الحقائب الوزارية الأخرى على باقى الأحزاب المشاركة في السلطة، وشملت الحركة الجمهورية الديمقراطية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الليبرالي، وأعلنت الحكومة أن الفترة الانتقالية ستستمر حتى يونيو 1999 وبعدها يتم إجراء انتخابات تعددية.

وجاء تأكيد الحكومة الجديدة على إمكانية عودة اللاجئين إلى وطنهم، فأصدرت عهداً يتيح للمدنيين الهوتو العودة بأمان إلى ديارهم، وأعلن رئيس

الوزراء أن حفظ السلام والديمقراطية هو الهدف الأساسى للحكومة. ومع بدء جهود الأمم المتحدة والتدخل الفرنسي لحماية اللاجئين (عملية الفيـروز، أو التراكـواز) تسارعت الجهود الإقليمية والدولية لحل مشكلة اللاجئين؛ ففى فبراير 1995 وافقت حكومة زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) على إرسال قوات قوامها 1500 جنـدى إلى مناطق توافد اللاجئين، كما أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لـشئون اللاجئـين مجموعة من أفراد الشرطة والعسكريين من الدول الغربية للعمل إلى جانـب قـوة الأمن الكونغولية، وعقد مؤتمر سلمت فيه الدول المانحـة الرئيـسية ودول وسـط أفريقيا بالحاجة إلى تشجيع العودة إلى الوطن عن طريق مجموعة من تدابير بنـاء الثقة داخل البلاد بما في ذلك استعادة حكم القانون وإصلاح الوضـع الاقتـصادى، غير أن العقبات المادية أعاقت تنفيذ هذه الخطة. وفي أبريل قتل مئات الأشـخاص عندما فتح جنود الحكومة نيرانهم على مخيم للمشردين فى كيبيهو مما كان له تأثير سلبي على حل مشكلة اللاجئين.

وفي يوليو 1995 أنهى الاتحاد الأوروبي قراراً بتعليق المساعدات لروانـدا، واستأنفت بلجيكا برامجها للمساعدة فى مجالات متعددة كالتعليم والصحة، وحـذت دول أخرى حذوها مثل ألمانيا والنرويج والمملكة المتحدة وهولندا وكنـدا. وفـي أغسطس حدثت أزمة سياسية على مستوى الحكومة عقب إعلان رئيس الـوزراء عن عدم رضائه عن رفض الحكومة لاتفاق أروشا الخاص بتقاسم السلطة، ولجوء قوات الشرطة المتكرر للعنف فى معالجة أزمات معسكرات اللاجئين، فتم إجـراء تعديل وزاري تم فيه استبدال رئيس الوزراء وأربعة وزراء آخرين، وتعيين وزير التعليم بير كلستين رئيساً للوزراء. وفي ظل تنامي الخلافات داخل الحكومة خاصة بين بيزيمونجو وبول كاجامى، واتهام بيزيمونجو بالقيام بأعمال عنف غير مبـررة ضد المعارضة، اضطر بيزيمونجو إلى الاستقالة فى مارس 2000، وتولى كاجامي رئاسة الدولة في أبريل عام 2000.

وفي مايو 2001 قام بيزيمونجو بتأسيس حزب سياسى معارض أطلق عليه حزب الديمقراطية والتجديد، فقام كاجامي بحظر هذا الحزب باعتباره حزب هوتو راديكالي. وفي أبريل 2002 فرضت الحكومة الإقامة الجبرية على بيزيمونجو بسبب استمرار أعمال الحزب، ووجهت إليه تهمة تعريض البلاد للخطر. وفي عام 2004 تم الحكم على بيزيمونجو بالسجن لمدة 15 عاما لاتهامه بمحاولة تشكيل ميليشيا والتحريض على العنف والاختلاس.

وفي يونيو عام 2003م تم إجراء استفتاء علي دستور جديد للبلاد أعقبه إجراء انتخابات تعددية في أغسطس 2003 علي رئاسة البلاد فاز فيها بول كاجامي وحصل على نسبة 95% من أصوات الناخبين.

وفي سبتمبر 2003 أجريت الانتخابات البرلمانية وفازت فيها الجبهة الوطنية الرواندية بأربعين مقعداً، وفاز الحزب الديمقراطى الاجتماعى بسبعة مقاعد، وفاز الحزب الليبرالي بستة مقاعد.

نظام الحكم

رواندا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يرأس السلطة التنفيذية رئيس الدولة، ويتم اختياره بالانتخاب العام لمدة خمس سنوات، ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء ومحافظي الأقاليم ورؤساء الجماعات المحلية. وتمثل الجمعية الوطنية السلطة التشريعية، وهي جمعية أحادية المجلس، ويبلغ عدد أعضائها 53 عضواً يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر.

وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا، والتى يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيسها، والمحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية، ومحاكم الأقاليم، ومحاكم المقاطعات، ولجان الوساطة.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى رواندا حزب الجبهة الوطنية الرواندية، الحزب الديموقراطى المعتدل، الاتحاد الديموقراطى الشعبى لرواندا، الحزب

الديموقراطي الإسلامي، الحزب الليبرالى، حزب التجديد الـديموقراطى، الحـزب الديموقراطى الاجتماعى.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

كانت رواندا بعد الاستقلال مرتبطة بالغرب بصفة أساسية، وفي نفس الوقت احتفظت بعلاقات مع عدد من الدول الاشتراكية على رأسـها الإتحـاد الـسوفيتى والصين الشعبية، وبعد انقلاب عام 1973 أخذت هذه السياسة اتجاهاً جديداً، حيـث أعلنت رواندا عداءها للإمبريالية، كما كانت من أوائل الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل، وساهمت إلى حد كبير في دعم حركات التحرر فـي بلـدان أفريقيا الجنوبية.

ثم اتجهت رواندا لتدعيم علاقاتها بالدول المجاورة، حيث حـضر الـرئيس هابياريمانا مؤتمراً مع رؤساء بوروندي وزائير (جمهورية الكونغـو الديمقراطيـة حالياً) لتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية، وعرف هذا التجمع باسم المجموعـة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى، كما شاركت رواندا بوروندي وتنزانيـا فـي مجموعة أخرى لتنمية المصادر المائية وحل مشكلات المياه عرفت باسم مجموعة كاجيرا، كما كانت عضواً في مجموعة أندوجو.

وبعد وقوع أعمال الإبادة الجماعية عام 1994 لجأ كثير من الرونديين إلـى دول مجاورة خصوصاً جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتنزانيا، وكان لهم أثر سلبي على الأوضاع الداخلية فى هذه الدول، مما أثر بالسلب على علاقة رواندا بدول الجوار الجغرافي.

فبعد سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة هربت جماعات الهوتـو المسلحة إلى معسكرات اللاجئين الهوتو في شرق جمهورية الكونغو، واتخذت منها قاعدة لشن هجوم ضد رواندا، وتحالفت مع القوات المسلحة الكونغولية فـي شـن حملات ضد التوتسي في شرق الكونغو، وكرد فعل على ذلك قام التوتسي بتـشكيل

جماعات مسلحة لصد الهجوم عليهم. وفي نوفمبر 1996 قامت حكومة الكونغو بتصعيد هجومها ضد التوتسي مما أدى إلى تصاعد أعمال المقاومة والتمرد ضد نظام الرئيس الكونغولي موبوتو بدعم من رواندا وأوغندا. ورغم أن الرئيس الرواندي كاجامي لعب دورا فعالاً في إسقاط نظام موبوتو وتنصيب لوران كابيلا رئيساً للكونغو الديموقراطية.

وفي يوليو 2002 أبرمت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقاً ثنائياً تعهدت بمقتضاه حكومة رواندا بسحب قواتها من شرق الكونغو الديمقراطية التي التزمت بدورها بنزع سلاح جماعات المعارضة الرواندية وإعادتها إلى وطنها. وفي أكتوبر اتهم تقرير للأمم المتحدة رواندا ودولاً أخرى بنهب الثروات المعدنية في الكونغو الديموقراطية بشكل منظم.

وخلال عام 2003 تبادلت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا الاتهام بعدم احترام الاتفاق الثنائي، واتهم كل من الحكومتين الحكومة الأخرى بإيواء ورعاية وتدريب جماعات المعارضة المسلحة. وفي 7 ديسمبر 2004 أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه بشأن ما ذكر عن عمليات عسكرية يقوم بها الجيش الرواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطالب المجلس رواندا بسحب أية قوات قد تكون لها في أراضي جمهورية الكونغو.

وفي عام 2005 قامت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بتأسيس آلية تحقيق في شئون الحدود للتحقق من مدى صحة الاتهامات المتبادلة حول قيام الجيش الرواندي بدعم متمردي الكونغو، ودعم الكونغو قوات التمرد التى تشن هجوماً على القوات الرواندية. ويبدو واضحاً أن العلاقات بين البلدين تتأثر بالأوضاع الداخلية في كل منهما.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فرغم الجهود التي بذلتها لتحقيق السلام والاستقرار في رواندا، إلا أن الرئيس كاجامي انتقد الأمم المتحدة بسبب تقاعسها

خلال مذابح الإبادة الجماعية ضد التوتسي التي شهدتها رواندا عـام 1994، كمـا انتقد أطرافاً دولية مثل فرنسا؛ ففي مارس 2004 أعلن كاجامي أن فرنسا كان لهـا دور مباشر في تلك المذابح، وانتقد بشدة هذا الدور.

رواندا عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنـسية، مجموعـة دول أفريقيـا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لـدول منطقـة البحيرات العظمى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكريـة، منظمة الفرانكوفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مبادرة حوض النيل.

غينيا الاستوائية
Equatorial Guinea

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية غينيا الاستوائية.

العاصمة: مالابو، وباتا هي عاصمة مقاطعة ليتروال على اليابسة.

الموقع: تتكون من جزر بركانية قبالة ساحل الكاميرون، ومقاطعة ليتروال على اليابسة التي يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، والكاميرون شمالاً، والجابون شرقاً وجنوباً.

المساحة الإجمالية: 28,050 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 540,109 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: تشكل جماعة الفانج أغلبية السكان، وهناك جماعة البوبي بالأساس في جزيرة بيوكو، أما جماعة الأنوبونو فتعيش على جزيرة الأنوبونو. والجماعات التي تعيش على ساحل ريو موني هي النادوا والكومب والبوجيباس، وهناك الأقزام، وبعض الأوروبيين أغلبهم من الأسبان.

الأديان: المسيحية (الكاثوليكية) والديانات التقليدية.

اللغات: الإسبانية والفرنسية (رسميتان) والإنجليزية والفانج والبوبي والإيو.

تاريخ الاستقلال: 12 أكتوبر 1968.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 50200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 18.6% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

يعتقد أن أول من سكن الإقليم المعروف اليوم بغينيا الاستوائية كانوا من الأقزام الذين لم يبق منهم اليوم إلا جماعات متشرذمة في شمال ريو موني، أما مهاجرو البانتو فقدموا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، ومنهم القبائل الساحلية وجماعة الفانج. ويعتقد أن جماعات البوبي هي من الفانج أصلاً، وقد هاجروا إلى جزيرة بيوكو من الكاميرون وريموني على عدة موجات، أما جماعات الأنوبون فهم من أنجولا وقد جلبهم البرتغاليون إلى الإقليم عن طريق ساوتومي.

الاستعمار والاستقلال

وصل البرتغاليون إلى جزيرة بيوكو عام 1471 وسموها فرموزا (أي الزهرة الجميلة)، ولكنها سريعاً ما حصلت على اسم فيرناندو وظلت تحت سيطرة البرتغاليين حتى عام 1778، ثم وقعت تحت سيطرة الإسبان. وبين عامي 1827 و1843 قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة على الجزيرة لمقاومة تجارة الرقيق. وفي بداية القرن العشرين خضعت إدارياً للحكم الإسباني. وقد قامت إسبانيا بزيادة زراعة الكاكاو من خلال استيراد وجلب الآلاف من نيجيريا للعمل كفلاحين، ولذلك أصبحت غينيا الاستوائية عند الاستقلال واحدة من أعلى الدول الأفريقية في الدخل القومي، كما ساعد الإسبان غينيا الاستوائية في أن تصبح من أعلى دول القارة من حيث معدلات التعليم، كذلك قاموا بتنمية شبكة جيدة من الرعاية الصحية بها.

وفي عام 1959 انعقدت أول انتخابات محلية تم فيها اختيار ممثلين لشعب الإقليم في البرلمان الإسباني، وطبقا للقانون الأساسي لعام 1963 منحت استقلالاً محدوداً، وتم تغيير اسم الإقليم ليصبح غينيا الاستوائية. ورغم أن الإرساليات الإسبانية كانت لها سلطات واسعة فقد كانت للجمعية العمومية بغينيا الاستوائية مبادرات مهمة في تشكيل القوانين والأحكام. وفي تلك الفترة كان هناك نشاط سياسي وحزبي كبير حول قضايا الاستقلال والتحرر الوطني.

وفي مارس 1968 وتحت ضغط القوميين في الإقليم والأمم المتحدة أعلنت إسبانيا أنها ستمنح غينيا الاستوائية الاستقلال عبر مؤتمر دستوري، وتم وضع قانون انتخابي ومسودة للدستور. وبرقابة الأمم المتحدة عقد استفتاء في أغسطس وقام 63% من الناخبين بالتصويت لصالح الدستور الذي يدعو لإقامة دولة ذات جمعية نيابية. وفي سبتمبر انتخب فرانسيسكو ماسياس نجوما كأول رئيس للبلاد، ومنحت البلاد الاستقلال في أكتوبر من نفس العام.

التطور السياسي بعد الاستقلال

مع تقلد نجوما السلطة سعى إلى تحجيم النشاط السياسي لمعارضيه، الأمر الذي أثار احتجاج عناصر المعارضة المنفية في إسبانيا والمطالبة بالإصلاح، فقام نجوما بتعيين بعضهم في حكومته. وفي يوليو 1970 تبنى نجوما نظام الحزب الواحد. وفي مايو 1971 تم تعطيل فقرات حيوية وبنود رئيسية من الدستور أسفرت في مجملها عن المزيد من تقييد الحريات والحقوق المختلفة للمواطنين. وفي عام 1972 سيطر الرئيس تماماً على الحكومة، ونصب نفسه رئيساً مدى الحياة، وظل نظامه يهتم فقط بالأمن الداخلي عبر إرهاب الدولة. ونتيجة لتفشي الإهمال والفساد وصلت البنية الأساسية والمرافق العامة في البلاد إلى حالة متردية، وتم قمع حرية الممارسات الدينية، وتقييد التعليم، وتخريب القطاعين العام والخاص، وعانت البلاد من فوضى شديدة أوائل عام 1976، وانهار الاقتصاد، وقام كثير من المواطنين والأجانب بمغادرة البلاد.

وفي أغسطس 1979 قام تيودورو أوبيانج نجوما مباسوجو (ابن أخ الرئيس نجوما) بانقلاب عسكرى، وتم اعتقال الرئيس وإقصاؤه، وتقلد تيودور الرئاسة في أكتوبر، وقام بحكم غينيا الاستوائية بمساعدة مجلس عسكري أعلى. وأثناء حكم تيودور تمت إعادة فتح المدارس وترميم المرافق العامة والطرق وتوسع التعليم الابتدائي مقارنة بفترة حكم الرئيس نجوما، وتم وضع دستور جديد عام 1982

بمساعدة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم التصويت الشعبي عليه في أغسطس، وبعدها تم حل المجلس العسكري الأعلى، وظل تيودور رئيساً للبلاد لسبع سنوات، وأعيد انتخابه لفترة رئاسية جديدة عام 1989.

وقد أقر دستور جديد للبلاد في استفتاء شعبي في نوفمبر 1991، وتم تعديله في يناير 1995، للتحول عن نظام الحزب الواحد والأخذ بالتعددية الحزبية، ورغم ذلك فإن الدستور الجديد قد منح الرئيس سلطات واسعة منها تعيين وإقالة أعضاء الحكومة وحكام المقاطعات السبع، وإصدار المراسيم والقوانين، وحل مجلس النواب، والتفاوض وتعديل الاتفاقيات، والدعوة لعقد انتخابات تشريعية، كما يحتفظ الرئيس بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ولم تشهد فترة حكم الرئيس تيودور امتثالاً للقوانين، فالحكومة برمتها يسيرها الرئيس تيودور ودائرة مستشاريه (في الغالب من أفراد أسرته وجماعته العرقية).

وقد أجريت أول انتخابات تعددية في البلاد في سبتمبر 1995، وأقر معظم المراقبين بشفافيتها ونزاهتها. ولأن أحزاب المعارضة حصلت على ما بين ثلثي وثلاثة أرباع الأصوات فقد أرجأت الحكومة إعلان النتيجة، ثم ادعت أنها حققت فوزاً على المعارضة بنسبة 52% من الأصوات، وسيطرت على 19 مجلساً محلياً من أصل 27 مجلساً في البلاد.

وفي عام 1996 عقدت انتخابات رئاسية أجمع المراقبون الدوليون على أنه قد شابها الخداع والتحايل، فانسحب أغلب مرشحي المعارضة في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية، وأعلن تيودور فوزه بمدة رئاسة ثانية بنسبة 98% من الأصوات، ولتهدئة منتقديه قام تيودور بمنح وزارات ثانوية لبعض المعارضين.

وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس 1999 قام الحزب الحاكم بتعزيز وجوده في البرلمان، إذ حصل على 70 مقعداً. وفي مايو 2000 حقق الحزب الحاكم فوزاً كبيراً على منافسيه في الانتخابات المحلية، أما المعارضة

فنجاحاتها كانت ضئيلة ومحدودة. وفي ديسمبر 2002 فاز الرئيس تيودور بفترة رئاسة جديدة مدتها سبع سنوات، إذ حصل على 97% من الأصوات. ورغم أن عدداً من المراقبين لاحظوا عدة تجاوزات؛ فإن 95% من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب صوتوا في تلك الانتخابات التى رفضت المعارضة الاشتراك فيها، واعتبرتها باطلة. وعقب الانتخابات قام تيودور بتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل كل أحزاب المعارضة عدا حزباً واحداً رفض الانضمام للحكومة الجديدة بعدما رفض الرئيس تيودور الإفراج عن أحد قادته.

وفي أبريل 2004 عقدت انتخابات برلمانية ومحلية حقق الحزب الحاكم والأحزاب الموالية له فيها الفوز بحصولها على 98 مقعداً في البرلمان من أصل مائة مقعد، و237 مجلساً محلياً من أصل 244 مجلساً. وقد انتقد المراقبون الدوليون الانتخابات ونتائجها. وكان برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد اقترح برنامجاً للإصلاح الحكومي، لكن الحكومة لا تسير بخطى حثيثة لتنفيذ هذا البرنامج. وشهدت البلاد خطوات قليلة وبطيئة تجاه زيادة المشاركة الشعبية.

نظام الحكم

غينيا الاستوائية دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية. وتتمثل السلطة التنفيذية في رئيس الدولة الذى ينتخب عبر الاقتراع الشعبى لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد لفترات غير محدودة. ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء، أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس واحد هو مجلس ممثلى الشعب الذي يضم مائة عضو يتم انتخابهم مباشرة من خلال اقتراع شعبي لمدة خمس سنوات. ويتمثل النظام القضائي فى المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف. وتحظى القواعد والأعراف القبلية باحترام النظام القضائي الرسمي إذا لم تتعارض مع القوانين الوطنية. ويتم العمل بها نظراً للافتقار للخبرات القضائية. وأهم الأحزاب السياسية فى غينيا الاستوائية، الحزب الديموقراطي لغينيا الاستوائية، حزب التقارب

للديموقراطية الاجتماعية، حزب التقدم لغينيا الاستوائية، حزب العمل الشعبي لغينيا الاستوائية، حزب الاتحاد الشعبي.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

في عام 1968 عقدت اتفاقية مؤقتة نصت على بقاء مؤقت للقوات الإسبانية في غينيا الإستوائية، غير أن الرئيس نجوما طالب عام 1969 برحيل كل القوات الإسبانية، وكذا المدنيين الإسبان فوراً، ومع ذلك لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكنها توترت في مارس 1977. وبعد سقوط نجوما طالب الرئيس تيودور بمساعدات إسبانية، ومنذ ذلك الوقت وإسبانيا تحتل مكاناً مؤثراً في غينيا الاستوائية، كما وقعت الدولتان اتفاقات اقتصادية وأخرى للتعاون الفني والعلاقات التجارية. ولإسبانيا برنامج مساعدات خاص بغينيا الاستوائية، كما تقيم أغلب عناصر المعارضة المنفية بإسبانيا. وفي مارس 2004 توترت العلاقات بين البلدين لاعتقاد حكومة غينيا الاستوائية أن إسبانيا كانت تعرف مسبقاً بمحاولة انقلاب وقعت آنذاك، ولكن وزير خارجية إسبانيا زار غينيا الاستوائية في مارس 2005.

ولغينيا الاستوائية علاقات طيبة مع جاراتها، ومع ذلك فهناك نزاعات حدودية محدودة بينها وبين الكاميرون، حيث يعتقد بوجود النفط في ساحل غينيا الاستوائية على خليج غينيا. وتقدم فرنسا استشارات فنية لغينيا الاستوئية في مجال الائتمان النقدي والتخطيط، كما شاركت فرنسا وإسبانيا وكوبا والصين في مشاريع البنية التحتية والتنمية في غينيا الاستوائية.

غينيا الاستوائية عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية.

ساوتومي وبرنسيب
Sao Tome And Principe

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية.

العاصمة: ساتومي.

الموقع: جزيرتان في المحيط الأطلنطي على خط الاستواء، وتبعدان نحو 500 كيلومتر عن شمال غرب ساحل الجابون في خليج غينيا.

المساحة الإجمالية: 960 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 193,413 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: المستيكو والأنجولير (وهم المنحدرون من العبيد المحررين)، والتونجاس.

الأديان: كاثوليك (70%)، إنجيليون (3.5%)، وبروتستانت (2%)، ديانات ومعتقدات أخرى (3%).

اللغات: البرتغالية (لغة رسمية).

تاريخ الاستقلال: 12 يوليو 1975.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.4% (عام 2006).

العملة الوطنية: دوبرا.

التاريخ القديم

لا تتوافر معلومات مؤكدة حول تاريخ جزيرتي ساوتومي وبرنسيب قبل وصول الأوروبيين إليهما في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وإن كان من المحتمل أن بعض الجماعات من صيادي الأسماك قد استقرت هناك قبل ذلك الحين.

الاستعمار والاستقلال

في نحو عام 1485 وصل مهاجرون من جنوا وإسبانيا وفرنسا إلى جزيرتي ساوتومي وبرنسيب واستقروا هناك، وفي نفس الوقت تقريبا وصل البرتغاليون إلى المنطقة وجلبوا إليها بعض المحكوم عليهم في جرائم وبعض اليهود المنفيين. وسرعان ما أصبحت ساتومي سوقاً رائجة للرقيق. وفي القرن السابع عشر احتل الهولنديون الجزيرتين لفترة قصيرة، ثم استعاد البرتغاليون السيطرة عليهما. وفي مؤتمر برلين (1885/84) أصرت البرتغال على "حقوقها الاستعمارية" فيهما، واحتكرت التجارة الخارجية مع الجزيرتين، حيث أصبحتا سوقاً محمية للسلع البرتغالية، ومصدراً للمواد الخام التي تحصل عليها البرتغال بأسعار ثابتة.

وفي عام 1951 أصبحت ساوتومي وبرنسيب "مقاطعة برتغالية فيما وراء البحار"، وهو ما أعطى سكانها الحق في أن يكون لهم ممثلون في البرلمان البرتغالي، إلا أن هؤلاء الممثلين كانوا في معظم الأحوال من أصول أوروبية، وزادت في المقابل الضرائب المفروضة على هؤلاء السكان، كما كان الحاكم البرتغالي للجزيرتين يتمتع بجميع السلطات التنفيذية، وأصبح له الحق- منذ عام 1963 - في أن يحكم بمراسيم لها قوة القانون. وفي عامي 1952 و1953 بدأ السكان يرفضون العمل لدى الأوروبيين أو في الأشغال العامة. وكرد فعل على ذلك أحرق البرتغاليون المنازل واعتقلوا المشتبه فيهم، وشهدت قرية باتابا أشد الأعمال وحشية من جانب البرتغاليين باعتبارها مركزاً المقاومة.

وشهدت الجزيرتان مزيداً من الاضرابات التي وصلت ذروتها عام 1963، حيث شارك فيها نحو90% من العمال هناك. وقد نظمت الإضراب "جبهة تحرير ساوتومي وبرنسيب" التي تشكلت عام 1961. وقد بدأت الحركة الوطنية في الجزيرتين عام 1960 تحت اسم لجنة تحرير ساوتومي وبرنسيب. وتغير اسم الحركة عام 1972 ليصبح حركة تحرير ساتومي برنسيب التي تزعمها منذ ذلك الحين مانويل بينتو داكوستا. وقد حظيت هذه الحركة بتأييد واعتراف عدد من الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية في عام 1973. ومارست الحركة أنشطتها بصورة سرية، خصوصاً بين صفوف العمال.

وقد منحت البرتغال ساوتومي وبرنسيب الحكم الذاتي عام 1973، وفي أبريل 1974 تغير نظام الحكم في البرتغال، واعترفت الحكومة الجديدة في أغسطس من نفس العام بحق للجزيرتين في الاستقلال. وفي سبتمبر وقعت صدامات بين القوات البرتغالية والأفارقة في الجزيرتين، ثم دخلت حكومة البرتغال في مفاوضات مع زعماء حركة التحرير في نهاية عام 1974، وتم الاتفاق في نهايتها على استقلال الجزيرتين، وإجراء الانتخابات في 7 يوليو 1975، وتشكيل حكومة انتقالية لإعداد البلاد للاستقلال يكون أعضاؤها ورئيسها من حركة التحرير، على أن تعمل بالتنسيق مع المفوض السامي البرتغالي. وبعد انقضاء الفترة الانتقالية أصبحت ساوتومي وبرنسيب دولة مستقلة في 12 يوليو 1975 برئاسة مانويل داكوستا أمين عام "حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب".

التطور السياسي بعد الاستقلال

تعرضت البلاد لمحاولة انقلاب عام 1978، وأعلن رئيس الوزراء أن تلك المحاولة جاءت من قبل قوى متواجدة في الجابون وبتأييد ممن تضرروا من قوانين الإصلاح الزراعي، ولمواجهة محاولة الانقلاب تلك طلبت الحكومة العون من القوات الأنجولية التي حضرت إلى البلاد وقامت بقمع الانقلاب، ثم تعرضت البلاد

لمحاولة انقلاب عام 1980، إلا أنها فشلت، وفي عام 1981 شهدت برنسيب حالة من عدم الاستقرار وأعمال الشغب نتيجة نقص الغذاء، وقام المتظاهرون بتوزيع منشورات طالبوا فيها بحصول برنسيب على الاستقلال عن ساتومي، وفي مايو أعلن رئيس جبهة المقاومة الوطنية عن استقالته من رئاسة الجبهة، واتجه للتعاون مع الحكومة مطالباً إياها بضرورة جلاء القوات الكوبية والأنجولية عن البلاد.

وفي مارس 1986 أعلنت حركتان معارضتان في الخارج هما الاتحاد الديمقراطي لاستقلال ساوتومي وبرنسيب وجبهة المقاومة الوطنية لساوتومي وبرنسيب عن تشكيل تحالف بينهما أطلق عليه الائتلاف الديمقراطي المعارض، وقد طالب هذا الائتلاف بإجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد، وطلب العون والمساعدة من جنوب أفريقيا. وفي عام 1987 أعلنت اللجنة المركزية للحزب الحاكم عن إجراء تعديل دستوري يتم بمقتضاه تغيير نظام الانتخاب للأخذ بنظام الاقتراع العام من قبل المواطنين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتضمن ذلك التعديل السماح للمرشحين المستقلين بخوض المعركة الانتخابية. كما ناقشت اللجنة المركزية إعادة منصب رئيس الوزراء الذي تم إلغاؤه عام 1979، وأقرت بأن حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب هي الحزب الوحيد صاحب السلطة في البلاد.

وفي مارس 1988 تمكنت جماعة معارضة من التسلل إلى ساوتومي وبرنسيب وسعت إلى تطويق مقر الإدارة العليا للشرطة، إلا أن قوات الأمن تمكنت من التصدي لها وقتلت البعض وألقت القبض على البعض الأخر. وقد دعا زعيم أحد الأجنحة المركزية للحزب الحاكم إلى إنشاء أحزاب جديدة. وفي ديسمبر تبنى المؤتمر الوطني للحزب توصيات أكثر راديكالية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي على أن تقدم هذه التوصيات لرئاسة الحزب. وفي اجتماع مشترك حضره ممثلون عن اللجنة المركزية للحزب الحاكم والمجلس التشريعي نوقش المشروع الدستوري المقدم. والذي تضمن إجراء تعديلات في النظام الحزبي والأخذ بنظام التعدد

الحزبي، وحدد مدة تولي الرئاسة بفترتين رئاسيتين مدة كل منهما خمس سنوات، كما سمح المشروع للمرشحين المستقلين بخوض الانتخابات.

وفي إطار الإصلاحات الدستورية والسياسية في البلاد صدر عفو جمهوري عمن شارك في المحاولة الانقلابية عام 1988، وسمّح للمعارضة في الخارج بالعودة للبلاد للمشاركة في الانتخابات. وفي استفتاء عام وافق 90.7% من المشاركين على الدستور الجديد، وبدأ العمل بقانون الأحزاب الجديد في ديسمبر 1990. وفي أكتوبر اقترح أعضاء في الحزب الحاكم تعيين داجراسا خلفاً لداكوستا، وتغيير رئيس الحزب ليصبح سكرتير عام الحزب، كما تغير اسم الحزب ليصبح حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب – الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وقد أدى تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في نوفمبر إلى اندلاع مظاهرات شارك فيها آلاف المواطنين، ولعبت الأحزاب المعارضة الجديدة دوراً أساسياً في حشد وتعبئة المواطنين، وأصر المتظاهرون على أن تمديد فترة الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب يخلق مناخاً من عدم الاستقرار. وقد استمرت أعمال الشغب والاضرابات طوال عام 1990 وحتى بداية عام 1991، الأمر الذي هدد الاقتصاد الوطني للبلاد بأزمة حقيقية.

وفي يناير 1991 تم إجراء انتخابات تشريعية كانت نتيجتها هزيمة الحزب الحاكم، حيث لم يستطع أن يحصل إلا على 30.5% من أصوات الناخبين، أي 21 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 55 مقعداً، وفي المقابل استطاع حزب التجمع الديمقراطي المعارض الحصول على 54% من أصوات الناخبين منحته 33 مقعداً من مقاعد البرلمان. وفي فبراير تشكلت حكومة انتقالية برئاسة "دايو"، وقامت هذه الحكومة بوقف الانتخابات الرئاسية، وأعلن "داكوستا" عزمه اعتزال السياسة وعدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها، كما انسحب مرشحان من

انتخابات الرئاسة، وأصبح "سيجول تروفودا" المرشح الوحيد للرئاسة، ليحظي بتأييد 81% من الناخبين.

وفي أبريل 1992 شارك حوالي ألف شخص في مظاهرة ضـد الحكومـة، وطالب المتظاهرون بإقالتها، فاستجاب الرئيس "تروفودا" لمطلبهم وألقى باللوم عليها علانية فيما يتعلق بما تشهده البلاد من عدم استقرار سياسي وتدهور في الأوضـاع الاقتصادية، كما أدان العلاقة بين الحكومة والرئيس؛ لأنها تفتقد إلي الحوار. وقـد اعتبر الحزب الحاكم أن الرئيس قد أحدث انقلابا دستوريا بعزله رئيس الـوزراء. وفي أغسطس شهدت البلاد صدامات عنيفة بين قوات الجيش وقوات الشرطة بعـد أن حاولت بعض قوات الجيش أن مهاجمة إحدى النقاط التابعـة لقـوات الـشرطة لاستعادة اثنين من زملائهم كانا قد اعتقالا هناك.

وفي ديسمبر أجريت أول انتخابات محلية بعد الاستقلال، وعجز خلالها حزب الأغلبية البرلمانية عن أن يسيطر على أكثر من مقاطعتين من المقاطعات الـسبعة التي تنقسم إليها البلاد، في حين استطاع حزب تحريـر سـاوتومي وبرنـسيب أن يسيطر على الضواحي الخمس الأخرى. وفي فبراير 1993 اسـتقال "دايـو" مـن منصب سكرتير عام حزب الأغلبية، وتولى خلفا له عضو معروف بميله للوسطية والاعتدال، وكان تولي هذا السكرتير الجديد بادرة أمل للأحزاب والقوى المعارضة، حيث اعتقدت هذه الأحزاب وتلك القوى أن مرحلة جديدة تتسم بالحوار قـد بـدأت وبإمكانية قيام حكومة وحدة وطنية تمثل كل الاتجاهات، فتقـدمت هـذه القـوى بعريضة اتهمت فيها الحكومة بالسلطوية وعدم الانسجام.

وفي أبريل 1994 تقدم أحد الأحزاب بمشروع قانون للمجلـس التـشريعي طالب فيه بزيادة دور المعارضة في البرلمان بحيث تتم استـشارتها فـي الأمـور المهمة مثل الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، كمـا نـاقش المجلـس التـشريعي مشروع قانون بإعطاء مزيد من الاستقلال لجزيرة برنسيب، ودعا المشروع لإنشاء

مجلس إقليمي للجزيرة يعمل تحت إشراف الإدارة المركزية. وكان السبب الرئيسي وراء تقديم هذا المشروع هو ادعاء سكان جزيرة برنسيب أن الجزيرة لا تحظى باهتمام الحكومة المركزية وتعاني حالة من الإهمال الدائم لها.

. وخلال عام 1994 تدهورت العلاقة بين الحكومة والرئاسة بصورة كبيرة، وأعلن الرئيس "تروفودا" أنه غير مسئول عن أعمال وبرامج الحكومة. وفي يوليو أقال الرئيس الحكومة منذراً بوجود صراعات مؤسسية بررت قراره، وكان السبب الرئيسي وراء الإقالة هو الصراع بين الحكومة والرئيس حول السيطرة على الميزانية، فعلى حين رأت الحكومة أن من حقها السيطرة الكاملة على الميزانية وأنها مسئولة عن ذلك أمام البرلمان فقط، رأى رئيس الدولة أن الحكومة بهذا الأسلوب تحاول أن تحد من سلطاته الرئاسية، بل وادعى أن الحكومة تسعى لتغيير النظام الرئاسي في الدولة واستبداله بالنظام البرلماني.

وحين عين الرئيس رئيس وزراء جديد وكلفه بتشكيل حكومة جديدة قام بحل المجلس التشريعي أيضاً ليحول دون إعلان حزب الأغلبية البرلمانية الحكومة الجديدة حكومة غير دستورية، ثم حدد الثاني من أكتوبر موعداً لإجراء انتخابات تشريعية جديدة غيرت توازن القوى في البرلمان الجديد، ولكنها اتسمت بانخفاض حجم المشاركة الجماهيرية، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى نحو 40% الأمر الذي عكس حالة الإحباط كان يمر بها الشعب بعد فشل الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم وجود اتجاه لضم عناصر معارضة للحكومة الجديدة بحيث تصبح حكومة وحدة وطنية سيطر حزب واحد على أغلب الحقائب الوزارية، كما قام ذلك الحزب بطرد عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية، بعد إضراب قام به العاملون في مجال البنوك، وأكد على وضع معايير جديدة "موضوعية" للتوظيف في المستقبل.

وفي مارس 1995 انتخب سبعة أعضاء جدد للمجالس التشريعية المحلية، وخمسة أعضاء في الحكومات المحلية في برنسيب التي حصلت على حكم ذاتي محلي عام 1994 بعد موافقة المجلس التشريعي، وتلا ذلك إلغاء القيادة المحلية للقوات المسلحة. وفي نفس الشهر اندلعت موجه من الاحتجاج نتيجة توقيع اتفاقية مع إحدى الشركات الإنجليزية لخصخصة بعض المشروعات، واتخذ الرئيس ورئيس الحكومة موقفاً معارضاً للجماهير.

وفي مايو1995 سيطرت قوات البوليس على محطة الإذاعة الوطنية بعد إضراب العمال الذين طالبوا بزيادة الأجور بنسبة 300%. وبعد الإضراب بأيام ألغت الحكومة ما سبق أن قررته من زيادة في مرتبات موظفي البنوك، وشكلت لجنة للتحقيق في رواتب إدارات الدولة، وقد استمر الإضراب من جانب مختلف الفئات لزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.

وفي أغسطس1995 استطاع ثلاثون جندياً بقيادة خمسة من صغار الضباط القيام بانقلاب غير دموي واعتقال الرئيس، وتم إلغاء الدستور وحل المجلس التشريعي وفرض حالة الطوارئ، وكان الفساد السياسي هو الدافع الرئيسي وراء الانقلاب. وقد أدانت الدول المانحة للمساعدات الانقلاب، وهددت بسحب مساعداتها الاقتصادية إذا لم تتم استعادة النظام والعمل بالقانون. ونتيجة الضغوط الدولية من ناحية ونقص الخبرة من ناحية أخرى لم يستطع قادة الانقلاب تشكيل حكومة عسكرية، الأمر الذي دفعهم إلى التفاوض مع الرئيس والحكومة السابقة. وتوسطت أنجولا بين الطرفين، ومن ثم توصلا إلى اتفاق تفاهم تم بمقتضاه إعادة الرئيس والعفو عن المشاركين في الانقلاب.

وفي ديسمبر 1995 تم تغيير رئيس الوزراء بقرار جمهوري لتشكيل حكومة وحدة وطنية في يناير 1996 بهدف دعم الاستقرار السياسي، وتحدد 30 يونيو كموعد لإجراء الانتخابات. وفي أبريل 1996 وافق المجلس التشريعي على التمديد

للرئيس لمدة خمسة أشهر لحين موعد الانتخابات الرئاسية. وفي يونيــو أجريــت الانتخابات الرئاسية، ولم يستطع خلالها أي من المرشحين – بمن فيهم الــرئيس – أن يحرز الأغلبية المطلقةفي الجولة الأولي.

. وقد أعيد انتخاب تروفودا في الجولة الثانية مــن انتخابــات 1996. وفــي الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 1998 حصلت حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب على الأغلبية البرلمانية.

وفي الانتخابات الرئاسية في يوليو 2001 فاز فريديك مينيزيس مرشح حزب " التحرك الديمقراطي المستقل"، وتم تعيينه في 3 سبتمبر 2001.

وفي 16 يوليو 2003 وقع انقلاب عسكري، وكان الرئيس خارج البلاد فــي زيارة إلى نيجيريا بعد أن شارك في اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في موزمبيــق، وأعلن قادة الانقلاب عن مطلب تشكيل مجلس رئاسة جديد للدولة، وحكومة انتقالية تجري انتخابات برلمانية جديدة طبقا للدستور، ولكن الرئيس دعا المجتمع الــدولي لإعادة النظام الديمقراطي في الدولة، واتهم قادة الانقلاب بالرغبة في السيطرة على عوائد النفط.

وقد اعتقل قادة الانقلاب رئيس الوزراء وعدداً مــن الــوزراء. وقــد جــاء الانقلاب نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة في البلاد، حيث تعود جذور الأزمة إلــى يناير 2003 حين اصطدم الرئيس مع الأغلبية البرلمانية التي سعت لتعديل مادة في الدستور لتصبح عقود البترول وامتيازاته ومفاوضاته وعوائده من اختصاص وزارة الموارد الطبيعية، وأن تعرض الاتفاقيات على البرلمان لإقرارهــا قبــل مــصادقة الرئيس، وهدد الرئيس بحل البرلمان إذا أجاز هذا التعديل، فتحداه البرلمان بإصدار قانون دستوري يقيد سلطات الرئيس، ويحدد الحالات التي يجوز فيها حل البرلمان، فرفض الرئيس المصادقة على القانونين وأصدر مرسوما بحل البرلمان في يناير.

وكان أصل الخلاف يدور أساساً حول اتفاقيات بترولية عقدها الرئيس السابق تروفودا مع شركات أمريكية عام 1997. واتفاقية جديدة عقدها الرئيس فريديك مينيزيس مع شركة كروم للطاقة(شركة نيجيرية عملاقة تضم تحت مظلتها عدداً من الشركات الأمريكية والأوروبية) لاستثمار البترول في المياه العميقة في منطقة التنمية المشتركة مع نيجيريا، وتقضي بأن تحصل نيجيريا علي60% من العوائد، وتحصل ساوتومي وبرنسيب علي40% منها.وهي الاتفاقية التي أثارت غضب المعارضة الداخلية التي رأتها مجحفة، وأثارت كذلك غضب أنجولا والبرتغال والبرازيل لما أدت إليه من حرمان شركات تلك الدول من الحصول على امتياز العمل فى مجال البترول فى البلاد.

وقد اتُّهِمت حكومة الرئيس فريديك مينيزيس بمحاباة الشركات النيجيرية استناداً إلى ما أُثير عن قيام نيجيريا بالإنفاق على الحملة الانتخابية للرئيس خلال الانتخابات الرئاسية عام 2001م. زاد من وطأة الاتهام عدم تمتع حزب الرئيس بأغلبية مطلقة في البرلمان، ووجود معارضة قوية بقيادة حزبي رئيسي الجمهورية السابقين تروفودا ودي كوستا علاوة على تعاطف بعض الأحزاب الممثلة فى البرلمان مثل جبهة المسيحيين الديمقراطيين مع قادة الانقلاب.

نظام الحكم

ساوتومي وبرنسيب دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية منذ حصول جمهورية ساوتومي وبرنسيب على الاستقلال. ويستند القانون المطبق فى ساوتومى وبرنسيب إلى النظام القانونى البرتغالي. وتتمثل السلطة التنفيذية فى رئيس الدولة الذى يتم انتخابه بالاقتراع الشعبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية، ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء، أما رئيس الوزراء فيختاره المجلس التشريعي وتتم إجازته من قبل الرئيس. والسلطة التشريعية أحادية المجلس، حيث يتكون المجلس التشريعي من 55 مقعداً،

ويتم انتخاب الأعضاء عبر التصويت الشعبي لمدة أربع سنوات. وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا وما يتبعها من محاكم أخرى. ومن أهم الأحزاب السياسية في البلاد حزب حركة قوى التغيير الديمقراطي، حزب التجديد الديمقراطي، وحزب حركة تحرير ساوتومي وبرنسيب، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب الحركة الديمقراطية المستقلة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتمتع ساوتومى وبرنسيب بعلاقات تجارية مع معظم الدول المجاورة مثل غينيا الاستوائية والجابون والكاميرون، ولها علاقات ودية مع المستعمرات البرتغالية السابقة ومع البرتغال نفسها. ونظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد بدأت ساوتومي وبرنسيب تعيد النظر في توجهاتها الاشتراكية وارتباطها بالمعسكر الاشتراكي وعزلتها عن القوى الغربية الكبرى. ونتيجة معارضة بعض أعضاء الحكومة للاتجاه نحو تغيير ارتباطات الدولة بالقوى الكبرى تم طرد هؤلاء المعارضين، وأعلن الرئيس دى كوستا عام 1984 أن دولته تنتمي إلى تيار عدم الانحياز، إلا أنه سرعان ما خالف هذا التوجه عام 1986 حين بدأ يتجه نحو مزيد من التقارب والتعاون مع القوى الغربية والولايات المتحدة، وذلك بعد زيارة قام بها لتلك الدول لمساعدة بلاده للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها وهو الاتجاه الذى تزايد مع التحولات فى النظام الدولى منذ التسعينيات من القرن العشرين.

ساوتومى وبرنسيب عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

القسم الرابع

دول الغرب الأفريقي

ليبيريا
Liberia

بيانات أساسية

الاسم الرسمى: جمهورية ليبيريا.

العاصمة: مونروفيا.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي جنوباً، وغينيا شمالاً، وساحل العاج شرقاً، وسيراليون غرباً.

المساحة الإجمالية: 111000 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 2,022,331 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: تشكل الجماعات الأفريقية الأصلية نحو 95% من السكان، وتضم عدداً من القبائل يصل عددها إلى نحو 35 قبيلة أهمها الكبيلى (20%)، والباسا (14%)، والجيو (9%)، والجريبو (8%)، والكرو (8%)، والمانو (7%)، واللوما (6%)، والكران (5%)، والماندنجو (4%)، والجولا (4%)، والكسى (3%)، والفى (3%)، والجابندى (3%). ويشكل الأفارقة-الأمريكيون (العبيد المحررون) نحو 5% من السكان.

الأديان: مسيحيون (40%)، ومسلمون (20%)، معتقدات تقليدية (40%).

اللغات: الإنجليزية (رسمية)، وأكثر من 20 لغة محلية.

تاريخ الاستقلال: 26 يوليو 1847.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 1.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: دولار ليبيرى.

التاريخ القديم

يمكن الحديث عن تاريخ ليبيريا القديم فى إطار انتمائها لغرب أفريقيا التي عرفت حضارات وثقافات قبل مجئ الاستعمار الأوروبي. وتعتبر الفترة من عام 1000 إلى 1500 للميلاد العصر الذهبى لتطور منطقة غرب أفريقيا، حيث كانت فترة توسع وازدهار تجارى بين المدن والدول والإمبراطوريات، وكانت دول الهوسا وإمبراطورية كانم–بورنو من أهم الكيانات السياسية فى تلك المنطقة. وتعاقب عدد من الممالك الإسلامية على حكم المنطقة بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، منها مملكة صنغاي وإمارات الهوسا ومملكة مالى التى عرفت باسم مملكة الماندي، وفى عام (1050م/442هـ) تحول شعبها وحكامها ودستورها عن الوثنية إلى الإسلام بسبب دعوة التجار العرب، ووطدت صلتها بالمشرق الإسلامي.

الاستعمار والاستقلال

نشأت ليبيريا نتيجة جهود جمعيات وهيئات تحرير العبيد وبخاصة جمعية الاستعمار الأمريكية التي نشأت في الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر عندما تطورت فكرة إنشاء مأوى للعبيد المحررين في وطنهم الأصلي في أفريقيا ليقيموا فيه بعد أن كانوا يعملون كأرقاء في المزارع الأمريكية، إذ أوفدت الحكومة الأمريكية بعثات استكشافية لأفريقيا للبحث عن مناطق ملائمة لإقامة هؤلاء الأفارقة، ووقع الاختيار على منطقة ليبيريا، وكانت تعرف آنذاك باسم ساحل الحبوب، حيث وصلت إليها أول دفعة من العبيد الأمريكيين المحررين عام 1820 على متن سفينة تحمل اسم "إليزابيث" رست في جزيرة عند مونروفيا أطلق عليها العبيد المحررون اسم "بروفيدانس" وتعني العناية الإلهية، كما أطلقوا على الدولة الجديدة اسم "مونروفيا" تيمناً باسم الرئيس الأمريكى جيمس مونرو الذى ساعد فى ترحيل السود الأمريكيين إلى ليبيريا، وتوالت القوافل إلى الوطن الجديد تحت رعاية جمعية الاستعمار الأمريكية حتى تم الاستقلال فى 26 يوليو 1847.

التطور السياسي بعد الاستقلال

لم تكن المنطقة خالية من السكان الأصليين، لذلك أدى توالى وصول العبيد الأمريكيين المحررين إلى نشوب المناوشات بينهم وبين القبائل الأفريقية المحلية، فقد احتكرت الأقلية الأفريقية-الأمريكية السلطة وتجاهلت مصالح الجماعات المحلية التى تشكل غالبية السكان؛ فقد أنكر الدستور الليبيرى أية حقوق للجماعات المحلية، وحرمها من حق انتخاب الرئيس، كما نص على عدم المساواة بين السكان المحليين وطبقة الأفارقة الأمريكيين.

وقد استمر هذا التمييز حتى تولى توبمان – وهو من الليبراليين – منصب الرئاسة عام 1944. ففي خطابه في أول يناير 1944 أعلن توبمان تبنيه لسياستين أسماهما سياستي الوحدة والباب المفتوح، ومؤداهما دمج كل السكان فى الدولة الموحدة، وتشجيع رأس المال الأجنبى. وفى عام 1944 بدأ تعديل دستور عام 1847 وإعطاء حق الانتخاب لكل المواطنين بما فى ذلك النساء بشرط حيازتهم لملكية يدفعون عنها ضرائب. وفى عهد توبمان شاركت ليبيريا في تأسيس الأمم المتحدة عام 1945، كما شاركت فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963.

وفي يوليو 1971 توفى الرئيس توبمان وخلفه نائبه وليام تولبرت، وهو ينتمى أيضاً للأقلية الليبرالية من الأفارقة الأمريكيين. وفى عام 1975 تم انتخاب تولبرت رئيساً لمدة ثماني سنوات تبدأ من يناير 1976، فاعتمد سياسة خارجية معارضة للمصالح الأمريكية حتى اغتياله عام 1980.

وقد أدى استمرار السياسة العنصرية ضد السكان الأصليين إلى انقلاب عسكري في أبريل 1980 بقيادة الرقيب صمويل دو الذى ينتمى لقبيلتي كران ومانديغو فأطاح بحكم الأفارقة الأمريكيين، وتولى السلطة كأول رئيس للبلاد ترجع أصوله إلى السكان الأصليين. وبعد أسابيع من استيلائه على السلطة شن الرئيس "صمويل دو" حملة ضد الفساد طالت بعض كبار المسئولين فى حكومته، وكان من

بينهم "تشارلز تايلور" الذى اتهم باختلاس نحو مليون دولار أمريكى من أموال البلاد، ولكنه استطاع الفرار إلى الولايات المتحدة حيث ألقي القبض عليه هناك وأودع أحد السجون الأمريكية.

وقد فشلت الحكومة الجديدة فى تحقيق الاستقرار، وازداد التدهور الاقتصادى فى البلاد بفعل تراجع أسعار الصادرات الرئيسية وهي المطاط والحديد. كما تزايد انحياز "دو" لقبيلته "الكران"، فتعددت محاولات الانقلاب على حكمه، وبدأت بمحاولة انقلاب فاشلة عام 1985 قام على إثرها الجيش الذي يتشكل من الكران والماندينغو بإعدام الآلآف من جماعتي "جيو" و"مانو". ومع تزايد المذابح بدأت المعارضة فى التحول للعمل المسلح، فأسفر ذلك عن اشتعال حرب أهلية أواخر عام 1989، وبدأ تمرد عسكري في منطقة "نيمبا" في الشمال، وأعلن المتمردون عن تشكيل "الجبهة الوطنية لليبيريا"، واتخذوا من سيراليون مقراً لهم بقيادة "تشارلز تيلور" الذي هرب من الولايات المتحدة عام 1985، وعاد ليشعل المقاومة فى ليبيريا، وشنت الجبهة هجماتها على حكومة "دو" منذ عام 1989، وساعد تيلور فى ذلك صديقه فوداي سنكوح زعيم الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون المجاورة والذي أمد تيلور بالمال والسلاح عبر تجارة الماس.

وتم اغتيال "دو" عام 1990 على أيدي إحدى الجماعات المحلية، فتصاعدت الحرب الأهلية، وانهارت الدولة على مدى ما يقرب من سبع سنوات، وقتل في هذه الفترة الآلاف، وفر نحو ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة مما أوجد أزمة لاجئين في تلك الدول، خصوصاً فى غينيا وسيراليون وساحل العاج.

وفى فترة انهيار الدولة نشأت عدة حركات مسلحة، واستطاعت جبهة تيلور أن تسيطر على مساحات كبيرة من البلاد بعد تصفية آلاف المسلمين من الماندينجو وكذلك الكران رداً على ما فعله "دو" ضد قبيلتي "جيو" و"مانو" وكذلك مع الأفارقة-الأمريكيين (وهم العبيد المحررون الذين استوطنوا ليبيريا).

وقد تعاقب على حكم البلاد فى الفترة من عام 1990 حتـــى عـــام 1995م، اموس ساوير، الذى عمل كرئيس مؤقت للبلاد فى الفترة من عام 1990 حتى عام 1994م، وخلفه دافيد كيوماكيور كرئيس لحكومة انتقالية مؤقتة، إلا أن انهيار الدولة بفعل الحرب الأهلية حال دون استقرار النظام الحكم، حيث أُطيح به عام 1995م.

وقد تدخلت قوات حفظ سلام تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيـــا عام 1990 ونجحت في الانتشار في أغلب البلاد، وتعاون معها تيلور والفـــصائل الأخرى، وتم الاتفاق فى هذه الفترة على أكثر من هدنة إلا أنها كانت تفشل بعد مدة وجيزة، وجرت محاولات لتسوية الأزمة في عام 1995، وتشكل مجلـــس للدولـــة يضم زعماء الفصائل المتناحرة (وهم تيلور وكروما وبـــولي) علـــى أن تجـــرى الانتخابات فى سبتمبر 1996، لكنها تأجلت للعام التالي.

وفى منتصف فبراير عام 1997، وبعد عدة محاولات فاشلة للتسوية، أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – باعتبارها الراعي الأساسي لعملية السلام فى ليبيريا – عن إجراء الانتخابات على أساس التمثيل النسبى لاختيـــار الـــرئيس والسلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب والشيوخ، فأجريت الانتخابـــات فـــي يوليو 1997، وفاز فيها تشارلز تيلور بمنصب الرئيس بحصوله على 75.3% من جملة الأصوات، وفاز حزبه بمعظم مقاعد مجلسي النواب والشيوخ، لتبدأ مرحلـــة جديدة من مراحل الصراع السياسى فى ليبيريا.

فقد قام تيلور بقمع قوى المعارضة، ومارس صـــلاحياته دونمـــا محاســـبة، وتحالف مع بعض القبائل ضد الماندنيجو والكران، وحدثت فى فترة حكمه انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من جانب الحكومة والمتمردين، فقد جند كل منهما الأطفـــال تحت سن 18 سنة حتى بلغت نسبتهم 60% من المقاتلين المسلحين، ولـــم يقتـــصر الأمرعلى ذلك بل إن ممارسات تيلور اتخذت أبعاداً إقليمية حيث استمرت قواته فى استخراج الماس من حقول سيراليون مقابل دعم الجبهـــة الثوريـــة المتحـــدة فـــى

سيراليون بقيادة سنكوح بالسلاح، فانسحبت قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من ليبيريا فى يوليو 1999، وفرضت الأمم المتحدة عقوبات على حكومة ليبيريا عام 2001 بهدف وقف دعم تيلور لمتمردى سيراليون.

وفي الوقت نفسه تصاعد القتال بين حكومة تيلور وجبهة الليبراليين المتحدين من أجل المصالحة والديموقراطية، واستمرت المعارك ضد تيلور فى المقاطعات الشمالية المحاذية لغينيا، وفي فبراير 2002 زحفت قوات الجبهة نحو العاصمة مونروفيا، ودفع ذلك تيلور إلى إعلان حالة الطوارئ، كما حاول تهدئة الوضع في غينيا وسيراليون، وأعلن أنه لن يقدم أي دعم للجبهة الثورية المتحدة، وشارك في مؤتمر الرباط فى فبراير 2002 لكسب تأييد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ونجحت هذه السياسة جزئياً حيث فرضت الجماعة عقوبات على الجبهة وقادتها لإجبارها على وقف النار.

ولكن مع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية المطالبة باستقالة تيلور لحل أزمة ليبيريا، ومع تقدم المتمردين نحو العاصمة مونروفيا في مارس 2003، وحققوا بالفعل تقدماً حتى أصبحوا وسيطرتهم على 60% من مساحة البلاد في يونيو 2003 مما أجبر تيلور على توقيع هدنة في نفس الشهر مع المتمردين، كما أعلن أنه سيغادر ليبيريا إلى نيجيريا قبولاً لعرض الرئيس النيجيري "أوباسانجو" منحه حق اللجوء السياسى حال تنحيه عن السلطة، لكنه اشترط وصول قوات سلام دولية (أمريكية وأفريقية)، وأن تسقط التهم الموجهة إليه من جانب المحكمة الجنائية الدولية المنعقدة لمجرمي الحرب في سيراليون.

وتزامن ذلك مع إعلان الولايات المتحدة ضرورة تنحي تيلور عن الحكم، وربط استجابتها لمطالب ليبيريا بذلك. ومع تزايد الضغوط الداخلية والدولية من أجل التدخل فى ليبيريا تنحى تيلور عن الحكم فى 11 أغسطس 2003، وسلم

السلطة إلى نائبه موسى بلاه الذى تولى رئاسة حكومة انتقالية تقوم بتصريف شئون البلاد حتى إجراء انتخابات وطنية في 14 أكتوبر 2003 لاختيار الرئيس الجديد.

وفور رحيل تيلور انتشرت قوات لحفظ السلام من دول غرب أفريقيا بلغ عددها نحو 3000 جندي تدعمها قوة قوامها 2000 جندي من مشاة البحرية الأمريكية فى العاصمة الليبيرية مونروفيا إلى حين وصول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1497 والذي نص على إنشاء قوة متعددة الجنسيات فى ليبيريا لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، كما نص أيضاً على إنشاء "قوة استقرار" تابعة للأمم المتحدة.

وقد جرت في أكرا عاصمة غانا محادثات شارك فيها جميع الأطراف الليبيرية بإشراف الرئيس النيجيري الأسبق عبد السلام أبو بكر لتشكيل حكومة انتقالية تستمر فى الحكم لمدة سنتين، وتساعد على تثبيت الاستقرار ونزع السلاح والإعداد للانتخابات، وأسفرت تلك المحادثات في 16 أغسطس 2003 عن توقيع الحكومة الليبيرية وفصيلي التمرد على اتفاق للسلام وصف بأنه اتفاق تاريخي يهدف إلى وضع نهاية للصراعات التى عصفت بالبلاد على مدى 14 عاماً، وينص الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تحل محل حكومة الرئيس موسى بلاه، وتقتسم الحقائب الوزارية البالغ عددها 76 حكومة بلاه وجماعتا التمرد والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجماعات المصالح والمقاطعات الرئيسية في ليبيريا، وتتولى هذه الحكومة الموسعة السلطة فى الفترة من أكتوبر 2003 إلى يناير 2006، وقامت الأطراف المسلحة باختيار رئيس الإدارة الجديدة وهو رجل الأعمال المونروفي جيودى بريانت.

إلا أنه بعد مرور أسبوع واحد فقط على توقيع اتفاق السلام بدأت القوات الحكومية والفصائل المتمردة فى تبادل الاتهامات بخرق تعهدات وقف إطلاق النار، وتجدد سقوط مئات القتلى من المدنيين وفرار آلاف منهم في محاولة للهروب من

القتال، فقد قتل نحو 1000 شخص وحرقت قرى بأكملها فى هجوم شنه المتمردون على بوكانن وبلدة جانتا الواقعة فى شمال البلاد بعيداً عن أيدى قوات حفظ السلام التابعة لدول غرب أفريقيا التى أحكمت سيطرتها على العاصمة مونروفيا.

وبعد عام من تأسيس بعثة الأمم المتحدة فى ليبيريا مدد مجلس الأمن في 17 سبتمبر 2004 ولاية البعثة عاماً آخر، وطالب الأطراف بالعمل معاً من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان قد أشار فى تقرير له إلى أنه تم نزع سلاح 70.000 محارب، كما تم نشر قوات الأمم المتحدة على جميع الأراضى الليبيرية مما أدى إلى تحسين الوضع الأمنى، وبدأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حملة لإعادة نحو 340.000 ليبيري من جميع أنحاء غرب أفريقيا، وعاد بالفعل نحو 50.000 شخص إلى ليبيريا عام 2004.

وفي أكتوبر 2005 أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. واسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز ايلين سيرالييف عن حزب الوحدة بـ59.4% من الاصوات لتصبح أول رئيسة افريقية. أما الانتخابات البرلمانية فأسفرت عن فوز المؤتمر من أجل الديمقراطية بـ15 مقعد في مجلس النواب و3 مقاعد في مجلس الشيوخ، وحصل حزب الحرية على 9 مقاعد في مجلس النواب و3 في مجلس الشيوخ. والائتلاف من أجل تحول ليبريا على 8 مقاعد في مجلس النواب و7 في مجلس الشيوخ، بينما حصل حزب الوحدة التابعة له الرئيسة سيراليف على 8 مقاعد في مجلس النواب و3 في مجلس الشيوخ.

نظام الحكم

ليبيريا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، والنظام القانوني لها ثنائي يجمع بين القانون التشريعي على أساس القانون العام الأنجلو– أمريكي، والقانون العرفي على أساس العادات القبلية لدى السكان المحليين. والسلطة التنفيذية منوطة بالرئيس، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة

والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وينتخب الرئيس بالاقتراع العام لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وللرئيس نائب ينتخب معه، وهو أيضاً رئيس مجلس الشيوخ على غرار ما هو معمول به في الولايات المتحدة. ويعين الرئيس مجلس الوزراء، وأعضاء السلطة القضائية، وأفراد القوات المسلحة، ويجب اعتماد ذلك من قبل مجلس الشيوخ. ومن حق الرئيس إعلان حالة الطوارئ.

أما الجهاز التشريعي فيتمثل في المجلس الوطني الذي يتكون من مجلسين للشيوخ والنواب، ويتكون مجلس الشيوخ من 26 مقعداً، وأعضاؤه ينتخبون بالاقتراع العام لمدة تسع سنوات، حيث تنتخب كل مقاطعة عضوين. ويتكون مجلس النواب من 64 مقعداً، وأعضاؤه ينتخبون بالاقتراع العام لمدة ست سنوات بنظام الدوائر الانتخابية. ويتطلب صدور أي قانون التصديق عليه من قبل ثلثي أعضاء كل من المجلسين، ثم يحال إلى الرئيس ليصادق عليه. ويمكن تعديل الدستور إذا صدق على ذلك ثلثا أعضاء كل من المجلسين.

وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا والمحاكم التابعة لها. وتطبق المحاكم القانون التشريعي والقانون العرفي بما يتفق مع القواعد التى تسنها السلطة التشريعية. وأحكام المحكمة العليا نهائية وغير قابلة للمراجعة من قبل أجهزة الحكومة. وتتألف المحكمة العليا من رئيس وخمسة مستشارين، ويعين قضاتها من قبل رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ.

ويتم انتخاب كل الموظفين العموميين بطريقة الأغلبية المطلقة من مجموع الأصوات، فإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في المرحلة الأولى من الاقتراع تقام مرحلة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات. وقبل الانتخابات يلتزم كل حزب سياسى أو مرشح مستقل بتقديم كشف حساب بما لديه من أصول وديون للجنة الانتخابات، وتقدم الشكاوى من الأحزاب أو المرشحين إلى لجنة الانتخابات خلال سبعة أيام من إعلان نتيجة الانتخابات، وللمحكمة العليا الحكم

النهائى فى كل ما يعترض نتائج الانتخابات. وأهم الأحزاب السياسية هـي حـزب ائتلاف كل ليبيريا، وحزب العمل، وحزب الشعب، وحـزب الوحـدة، والحـزب الوطني القومي. وأهم الأحلاف السياسية هو الائتلاف بين حزبي العمل والوحدة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

على صعيد العلاقات الخارجية أحدثت سيرليف تطوراً في البلاد فعملت على الحصول على دعم الولايات المتحدة من خلال زيارتها للكونجرس الأمريكي لطلب مساعدات. كما نشطت علاقات ليبريا مع جارتها لطلب الدعم منهم. وبـدأت تعيـد بناء البنية التحتية فأعادت إنارة الشوارع لأول مرة منذ 15 عام. وأسفرت سياساتها الخارجية والداخلية النشطة عن قيام مجلس الامن بالغاء الحظر علـى صـادرات البلاد من الماس في أبريل 2007.

ليبيريا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحـاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركـة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تجمـع دول الساحل والصحراء، اتحاد نهر مانو.

غانا

Ghana

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية غانا.

العاصمة: أكرا.

الموقع: يحدها خليج غينيا جنوباً، وبوركينافاسو شمالاً، وتوجو شرقاً، وساحل العاج غرباً.

المساحة: 238,540 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 22,409,572 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الآكان (44%)، والموشي داجومبا (16%)، والأيوي (13%)، والجا (8%)، وتشكل الجاليات الأوروبية وغيرها نحو 0.2%.

الأديان: المسيحيون (63%)، معتقدات تقليدية (21%)، المسلمون (16%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية) ولغات أفريقية مثل الآكان والموشى داجومبا والأيوى والجا.

تاريخ الاستقلال: 6 مارس 1957.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: سيدي.

التاريخ القديم

قبل مجيء الأوروبيين ظهرت في منطقة غانا الحالية عدة ممالك أهمها داجومبا ومامبروسى في الشمال والأشانتى في الجنوب، فقد ظهرت مملكتا مامبروسى وداجومبا في القرن الثالث عشر، وكانت مملكة مامبروسى أسبق في الظهور، حيث قامت بتأسيسها عناصر من الغزاة المولدين الذين جاءوا من منطقة بحيرة تشاد مروراً بزامفار – إحدى إمارات الهوسا (أو الحوصا) في شمال نيجيريا الحالية، وقام هؤلاء بتوسيع مملكتهم نحو الشمال والجنوب والجنوب الغربى. وفي القرن الرابع عشر ازدهرت مملكة داجومبا في منطقة حشائش السافانا بين منطقة الغابات ومنحنى نهر النيجر، ورغم ضغط مملكة الصنغاي في الشمال ومملكة الأشانتى فى الجنوب، استمرت مملكة داجومبا طويلاً حتى مجيء الأوروبيين في القرن التاسع عشر. وفى الأجزاء الجنوبية من غانا الحالية ظهرت مملكة الأشانتى، وازدهرت في القرن السابع عشر حول مدينة كوماسي التي تأسست نحو عام 1600. واستطاعت تلك المملكة خلال ربع قرن أن تبسط سيطرتها على مناطق واسعة بما فى ذلك الجزء الشرقي من ساحل العاج الحالية، وظلت تتمتع باستقلالها حتى سيطر البريطانيون عليها عام 1900. أما إمبراطورية غانا الشهيرة – وهى من أقدم الممالك المعروفة في غرب أفريقيا – فقد كان مركزها خارج حدود غانا الحالية وتحديداً بين أعالي نهر النيجر ونهر السنغال، أي في دولة مالي حالياً.

الاستعمار والاستقلال

تمكن البحارة البرتغاليون من الوصول إلى سواحل غانا الحالية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ونظراً لغنى المنطقة بالذهب أطلق الأوروبيون عليها اسم "ساحل الذهب"، وقد تغير هذا الاسم بعد استقلالها عام 1957 إلى غانا. وحتى القرن التاسع عشر اقتصر الوجود الأوروبي على إقامة عدد من الحصون

الساحلية لتسهيل تجارة الذهب والرقيق مع المنــاطق الداخليــة وبخاصــة مملكــة الأشانتي، ففي عام 1482 أنشأ البرتغاليون حصناً لهم فى "المينا".

. وفي القرن السادس عشر ظهر الهولنديون وقوى أوروبية أخرى كمنافــسين للبرتغاليين في المنطقة. وفي عام 1642 تمكن الهولنديون من إخراج البرتغــاليين منها، حيث استولوا على "المينا". وعلى مدى 150 عاماً بعدها تركز التنافس بــين هولندا والدنمرك وبريطانيا. ومع نهاية القرن الثامن عشر، كان النفوذ الأكبر فــى المنطقة لبريطانيا، وتزايد نفوذهم خلال القرن التاسع عشر حيث ســيطروا علــى المراكز التجارية التى أقامها الهولنديون وغيرهم بالشراء أو بمقايــضتها بمنــاطق أخرى في العالم، وعقدوا معاهدة تجارية عام 1817 مع مملكة الأشانتي التي كانت تسيطر على المناطق الداخلية.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نشبت معارك حربية بــين الغــزاة البريطانيين ومملكة الأشانتى. وفي عام 1874 تمكن البريطــانيون مــن دخــول كوماسي عاصمة الأشانتى، ثم تم توقيع معاهدة "فومينا" التي تعهد فيهــا الأشــانتى بدفع غرامة حربية وفتح الطرق التجارية بين الداخل والساحل. وفى نفــس العــام أعلنت بريطانيا إنشاء "مستعمرة التاج في ساحل الذهب" في المناطق الساحلية. ومنذ عام 1890 اتجهت بريطانيا إلى فرض حمايتها على المناطق الداخلية بمــا فيهــا مملكة الأشانتى، حيث قامت عام 1899 بإرسال حملة عسكرية تمكنت من دخــول كوماسى، واعتقلت ملك الأشانتى "الملك يرميه" وعدداً من أتباعه وقامت بنفيهم عام 1900 إلى جزيرة سيشل فى المحيط الهندي، ثم أعلنت عام 1902 حمايتها علــى مملكة الأشانتي والأراضي الشمالية، وطبقت فيها نظام الحكم غير المباشر.

وفى عام 1922 تم ضم الجزء الغربى من توجــو – المــستعمرة الألمانيــة السابقة – إلى الإدارة البريطانية فى ساحل الذهب طبقاً لنظام الانتداب فــى ظــل

عصبة الأمم، واختارت أغلبية سكان ذلك الجزء الانضمام إلى ساحل الذهب (غانا) في استفتاء أجري هناك عام 1956.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أخذت الأوضاع فى ساحل الذهب تتطور تدريجياً نحو الاستقلال، حيث صدرت عدة دساتير منذ عام 1946، كما وسعت السلطة الاستعمارية نطاق التمثيل السياسى للأفارقة على أساس انتخابي سواء كانت انتخابات مباشرة أو غير مباشرة، كما تزايد الشعور الوطنى ضد الحكم البريطاني، وتم تشكيل أول حركة وطنية حديثة فى غانا عام 1947، وهى "المؤتمر المتحد لساحل الذهب". وفى عام 1949 خرج كوامى نكروما وغيره من العناصر الراديكالية من المؤتمر المتحد وشكلوا حزب مؤتمر الشعب الذي رفع شعار "الحكم الذاتي الآن"، بعكس دعوة المؤتمر للسير نحو الحكم الذاتي تدريجياً. وفي العام التالي قام البريطانيون بسجن نكروما، إلا أن حزبه حصل على الأغلبية فى الانتخابات التى أجريت عام 1951، فأطلق سراحه من السجن، حيث أصبح أول رئيس للوزراء فى ساحل الذهب، كما حصل حزب مؤتمر الشعب على الأغلبية في انتخابات 1954 و1956، وهو ما شجعه على الضغط من أجل الحصول على الاستقلال، وهو ما تحقق فعلاً فى 6 مارس 1957، وأصبح اسم البلاد "غانا" إحياء لاسم إمبراطورية غانا القديمة الشهيرة، وأصبحت غانا أول بلد من أفريقيا السوداء يحصل على استقلاله.

التطور السياسي بعد الاستقلال

اتبع نكروما سياسة اقتصادية تعتمد على الاشتراكية الأفريقية. واستهلت حكومته عملها باتخاذ عدد من الإجراءات وإصدار جملة من القوانين من أهمها قانون الاعتقال الوقائى عام 1958. وفي عام 1960 تم إعلان الجمهورية وانتخاب كوامي نكروما رئيساً للبلاد. وفى أول يوليو 1960 تحولت غانا لجمهورية أحادية الحزب تمشياً مع التقاليد الاشتراكية، وتم تقنين مبدأ الحزب الواحد عام 1964.

وبسبب الممارسات التعسفية، والمشكلات الاقتصادية التي ألمت بالدولة المستقلة، والاتهامات المتلاحقة بالفساد تدخل الجيش فى 24 فبراير 1966 لينحي نكروما ويلغى حزب مؤتمر الشعب ويستبدل به مجلس التحرير الوطني الذي ضم في عضويته أربعة من الشرطة ومثلهم من الجيش، وترأس المجلس "جوزيف أنكره"، ثم حل محله الجنرال "اكواسى افريفا" عام 1969 على إثر خلافات داخل المجلس.

وقد توالت عدة انقلابات عسكرية في الفترة بين عامي 1966 و1979 تخللتها فترات من الحكم المدني. فعقب استيلاء الجيش على السلطة أعلن مجلس التحرير اعتزامه نقل السلطة لحكومة مدنية، وأنشأ جمعية دستورية بهدف وضع مشروع دستور جديد، ثم ألغى الحظر المفروض على نشاط الأحزاب السياسية فى مايو 1969، وتم إجراء انتخابات عامة في أغسطس فاز فيها حزب التقدم، وتولى زعيمه "كوفي ابريفا بوسيا" مهام رئاسة الوزراء فى الأول من أكتوبر. أما منصب الرئاسة فقد تولاه "أكوفو أدو" كرئيس مدنى غير تنفيذى.

إلا أن حكومة بوسيا أخفقت في التصدي لمشاكل غانا الاقتصادية، وتعرض أعضاء الحزب الحاكم لاتهامات بالتورط في قضايا فساد، وتنامى السخط الشعبي على أداء النظام مما دفع الجيش بقيادة " اجنايتوس اتشيمبونج" للتدخل من جديد فى 13 يناير 1973، حيث استولى على الحكم، وشكل مجلسا جديداً للرئاسة باسم "مجلس الإصلاح الوطني". ضم في عضويته كبار رجال الجيش والشرطة، وتم حظر النشاط الحزبي. وقد نجح مجلس الإصلاح الوطنى فى النهوض بالأوضاع الاقتصادية لغانا إلى حد ما وذلك عبر برنامج لتحجيم الواردات الهامشية وتشجيع القطاع الزراعي، كما حاول المجلس إضفاء طابع من اللامركزية فى الحكم، فأنشأ 58 مجلس منطقة جديد عام 1974.

ورغم ذلك شهدت تلك الفترة عدداً من محاولات الانقلاب نظمها بعض الضباط من مؤيدى الأحزاب المعارضة المحظورة، وسيطرت على المجلس

الإصلاح الوطني حالة من التنافس الداخلى مما هدد استمراره في السلطة، وهو ما دفع "اتشيمبونج" عام 1975 إلى إنشاء مجلس عسكري آخر سمي "المجلس العسكري الأعلى"، وضم سبعة أعضاء.

وفي عام 1976 اقترح "اتشيمبونج" إنشاء حكومة وحدة وطنية تضم القوى الثلاث في الدولة وهي الجيش والشرطة والمدنيين، ولكن دون إشراك الأحزاب. ورغم معارضة معظم فئات المجتمع وبعض أفراد القوات المسلحة لذلك، فقد أصر "اتشيمبونج" على تنفيذ مشروعه حيث أجرى استفتاء شعبى فى مارس 1978، بخصوص إنشاء حكومة وحدة وطنية، وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح تشكيل تلك الحكومة بنسبة 56%، ولكن هذه الخطوة أدت إلى موجة عارمة من الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية والنقابية والمهنية. وفي يوليو من نفس العام وقع انقلاب سلمي تزعمه الجنرال "فريدريك أكوفو" أطاح بمعظم أعضاء المجلس العسكرى الأعلى باستثناء ثلاثة منهم.

وفى يناير 1979 انتهت مدة الحظر المفروضة على تشكيل التنظيمات السياسية، فتأسس 16 حزباً استعداداً لانتخابات عامة في يونيو. وفي مايو قام عدد من صغار ضباط الجيش بمحاولة انقلاب فاشلة، وتم إلقاء القبض على زعيم الإنقلاب "جيرى رولينجز"، ثم أطلق سراحه بمساعدة عدد من زملائه الضباط، وعاود "رولينجز" المحاولة في 4 يونيو، حيث تمكن فى هذه المرة من الاستيلاء على السلطة، ثم أنشأ المجلس الثوري للقوات المسلحة الذي تولى "رولينجز" رئاسته، وتمثل أول أعماله فى الإعلان عن بدء حملة شاملة ضد الفساد، وبعد ذلك بفترة وجيزة أدين ثلاثة من رؤساء غانا السابقين وهم اتشيمبونج وأكوفو وأفريفا، وآخرون من كبار الضباط، ونفذ فيهم حكم الإعدام.

وقد أعلن المجلس الثوري عن طبيعته المؤقتة واعتزامه إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها. وبالفعل أجريت الانتخابات في يونيو 1979، وخاضتها

خمسة أحزاب، وفاز فيها حزب الشعب الوطني بأغلبية المقاعد، لذا قـام بتـشكيل الحكومة بالائتلاف مع المؤتمر الوطنى المتحد، واختير زعيمه "هيلاليمان" رئيـساً للبلاد في 24 سبتمبر 1979، لكن الائتلاف الحكومي لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما نشبت خلافات داخله وداخل حزب الشعب الوطني نفسه. وفي أكتوبر 1980 أنهى المؤتمر الوطني المتحد تحالفه مع الحزب الحاكم الذي ظل محتفظاً بأغلبيته داخـل البرلمان بفارق صوت واحد. وللتغلب على ذلك التفوق العـددي لحـزب الـشعب الوطني اندمجت أحزاب المعارضة فى سبتمبر 1981، وشكلت حزب كل الشعب، وانتخب زعيم حزب الجبهة الشعبية "فيكتور أوسو" رئيساً له.

وقد أدت عدة إجراءات حكومية إلى زيادة المشكلات، ومن ثم تفاقم غـضب الشعب الذي انعكس في اضطراب الحياة السياسية التي شـهدت عـدة محـاولات انقلاب تزعمها عسكريون في الفترة من مايو 1980 وحتى فبراير 1981. وفي 31 ديسمبر 1981 قام "رولينجز" بانقلابه الثاني، حيث ألغى الدستور، وحل البرلمـان، وحظر النشاط الحزبي، وترأس مجلس الدفاع الوطني المؤقـت الـذي ضـم فـي عضويته أربعة عسكريين وثلاثة مدنيين، وعقب ذلك ألقى القبض علـى الـرئيس، وأودع قادة حزب الشعب الوطني رهن الاحتجاز الوقائي، وقـام مجلـس الـدفاع الوطني المؤقت بتعيين جهاز إداري جديد وصفه بالوطني. وبخلاف مـا تـم فـى الانقلاب الأول أعرب "رولينجز" عن عدم اعتزامه تسليم السلطة لمدنيين، ولكنـه وعد بالشروع فى إجراءات لجعل عمليـة صـنع القـرار ديمقراطيـة والـسلطة لامركزية، فقد استبدل بمجالس المدن والمناطق لجان الدفاع الشعبي، وذلك لإيجـاد قدر من المقاومة الشعبية فى المستويات المحلية من "الثورة" وهو الوصـف الـذي استخدمه أعضاء مجلس الدفاع الوطني المؤقت لوصف انقلابهم.

وقد أدت عملية تحويل الجيش إلى مؤسـسة ديمقراطيـة إلـى عـدد مـن الانقسامات داخله. وبحلول منتصف عام 1982 كانت القوات المـسلحة تتنازعهـا

الانقسامات الإثنية وبخاصة بين الإيوي المؤيدين لرولينجز وغالبية الشماليين المؤيدين لأبلوجا أكاتا بور عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت الذي ألقى القبض عليه لاحقاً عقب محاولة انقلاب فاشلة قام بها بعض الجنود.

وبحلول التسعينيات تصاعدت الأصوات المطالبة بعودة التعددية الحزبية، وإنهاء الحظر المفروض على جميع مظاهر النشاط السياسي، وإلغاء عدد من القوانين مثل قانون الاحتجاز بدون محاكمة. واستجابة لضغوط الدول المانحة أعلن مجلس الدفاع الوطني المؤقت في يوليو 1990عن قيام لجنة وطنية للتحول الديموقراطي مهمتها تنظيم مؤتمرات إقليمية لمراجعة عملية التحول الديمقراطي القائمة بالفعل، وتبادل الآراء حول المستقبل السياسي والاقتصادي لغانا. وفي أغسطس انتقدت إحدى حركات المعارضة – وهى حركة الحرية والعدالة – تلك اللجنة ووصفتها بأنها خاضعة لنفوذ مجلس الدفاع الوطنى المؤقت، وطالبت الحركة بإلغاء عدد من القوانين، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتحرير الصحافة من سيطرة النظام، والتحول صوب التعددية السياسية، وهو ما رفضته اللجنة الوطنية للتحول الديموقراطي التي رأت أن نظام التعددية لا يتلاءم مع متطلبات المرحلة في غانا، واتهمت حركة الحرية والعدالة بتجاهل المعوقات الاقتصادية في البلاد.

ورغم ذلك فإن مجلس الدفاع الوطنى المؤقت لم يجد بداً من الاستجابة للضغوط الشعبية والحزبية، فصادق في 10 مايو 1991 على قانون يقضي بالتحول لنمط التعددية الحزبية، ووافق على مقترحات تقدمت بها اللجنة الوطنية للتحول الديمقراطي بهدف صياغة مشروع جديد للدستور ينص على انتخاب رئيس جمهورية بصلاحيات تنفيذية لمدة أربع سنوات تجدد لمرة واحدة، وإنشاء جمعية وطنية، وإدخال منصب نائب الرئيس. ورغم حظر تكوين الجمعيات السياسية تحدت حركة الحرية والعدالة الحظر باستمرارها في الساحة.

وفى أواخر مايو تم تشكيل مجلس استشارى مــن 26 عــضواً. وبموجــب الدستور الجديد قدم "رولينجز" استقالته من الجيش، وأنشئت لجنة أطلق عليها اســم اللجنة الوطنية المؤقتة للانتخابات لتحل محل اللجنة الوطنية للتحول الديموقراطي، للتمهيد لعملية التحول الديموقراطي.

وقد اختير "رولينجز" كمرشــح للرئاســة عــن اللجنــة الوطنيــة للتحــول الديموقراطي، واختير أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني وهو "كو نيكنسن أركاه " كمرشح لمنصب نائب الرئيس، كما تقدمت أربعة أحزاب سياسية أخرى بمرشحين للرئاسة، وهى حزب تراث الشعب، وحزب الاستقلال الوطني، وحــزب المــؤتمر الوطني للشعب الذى مثله في انتخابات الرئاســة الــرئيس الــسابق "هيلاليمــان"، والحزب الوطني الجديد. ودارت مفاوضات بين هذه الأحزاب لتكوين تكتل مــضاد لرولينجز إلا أنها فشلت بسبب قناعة الحزب الوطنى الجديد (وكــان أقــوى هــذه الأحزاب) بقدرته على الفوز بدون مساعدة بقية الأحزاب نظراً لقدراته وجماهيرية مرشحه الأستاذ الجامعي "بوهن".

وفي الفترة التي سبقت الانتخابات اتخذ "رولينجز" إجراءات دعائية لإغــراء الناخبين كان من أهمها قراره فى سبتمبر بزيادة الأجور للعاملين فى قطاع الخدمة المدنية، واقتراح تشريع يقيد حق مجلس الدفاع الوطنى المؤقت في الاعتقال بــدون محاكمة. وكانت حركة الحرية والعدالة حريصة على عرقلة جهــود "رولينجــز"، فحاولت منعه من الترشح للانتخابات الرئاسية بحجة أنه ليس غاني الجنسية – حيث كان أبوه اسكتلندي الأصل – وهو الأمر الذي يجعل من محاولته الانقلابية محــلاً للنظر القضائي، وهو ما رفضته المحكمة العليا.

وفى 3 نوفمبر1992 اشترك أقل من نصف النــاخبين فــي الانتخـــابات، وأسفرت النتائج عن فوز رولينجز، وحصول بوهن على 30.4%، وليمــان علــى 6.7 %. وقد تحكمت الانقسامات الإثنية في اتجاهات التــصويت حيــث حــصل

رولينجز على أكثر من 93% من أصوات منطقة فولتا التي يشكل الأيوي أغلبية سكانها، فيما لم يحصل على أكثر من 32.9% من أصوات الأشانتي. أما عن الانتخابات التشريعية التى قاطعتها معظم أحزاب المعارضة ففازت بجميع مقاعدها المائتين – عدا أحد عشر مقعداً – اللجنة الوطنية للتحول الديموقراطي.

وفى7 يناير1993 نصب رولينجز رئيساً للجمهورية الرابعة، وتم حل مجلس الدفاع الوطني المؤقت، وبدأ البرلمان الجديد أعماله، وتم اتخاذ اجراءات اقتصادية صارمة في أوائل عام 1993 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وقام الحزب الوطنى الجديد وحزب المؤتمر الوطنى للشعب وحزب الاستقلال الوطني وحزب تراث الشعب بتشكيل تحالف عرف بلجنة التنسيق بين الأحزاب أعلنت نفسها كمعارضة رسمية للحكومة رغم افتقادها للتمثيل في البرلمان.

ومع استمرار الاضطرابات قام رولينجز في مارس 1994 بتعديل وزاري محدود أعقبته انتخابات برلمانية في ظل حالة الطوارىء، وحصل المرشحون الذين ساندهم الحزب الوطنى الجديد بصورة غير رسمية على أغلبية المقاعد فى عدة مناطق. وفي أبريل بدأت مفاوضات بين ممثلى الجماعات الإثنية المختلفة فى المنطقة الشمالية. وفي عام 1994 زاد التوتر وأعلنت أحزاب المعارضة أنها ستساند مرشحاً واحداً فى انتخابات الرئاسة القادمة عام 1996، وانتشرت شائعات عن حدوث خلاف بين الرئيس رولينجز ونائبه، وقامت الحكومة فى مارس 1995 بفرض حظر تجول فى المنطقة الشمالية كرد على العنف الدائر هناك، ولم يمنع ذلك الجهود التوصل لحل ذلك الخلاف الذي له جذور إثنية. وفي يناير 1996 طالبت المعارضة رولينجز بالاستقالة. وفي فبراير تقدمت الحكومة بمقترحات لتعديل الدستور من أجل إعادة النظر فى الخدمات العامة وخدمات السجون ومجلس القوات المسلحة ومجلس الشرطة.

وقد تم إجراء تعديل وزارى فى مارس 1996. وفى أبريل 1996 أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ديسمبر 1996. ومع اقتراب موعد الانتخابات شكل حزبان معارضان ائتلافا عرف بالائتلاف العظيم، وعقدت الانتخابات في الموعد المحدد لها، وتم انتخاب رولينجز مرة أخرى رئيسا للبلاد بنسبة 57% من مجموع الأصوات. وفي الانتخابات التشريعية انخفض نصيب ممثلي الحزب الحاكم إلى 133 مقعداً مقابل 60 مقعداً لممثلي الحزب الوطني الجديد. ورغم التشكيك في نتائج الانتخابات أعلن المراقبون الدوليون صحتها، ومن ثم انهار التحالف العظيم، واعتلى رولينجز سدة الحكم كرئيس للبلاد في 7 يناير من عام 1997. وطوال عام 1998 واجهت الحكومة عدداً من الاتهامات بالفساد.

وفي أغسطس عام 1998 تأسس حزب المؤتمر الذي عرف فيما بعد باسم حزب المؤتمر الشعبي تكريماً للحزب الذي أسسه نكروما بنفس الاسم، وقام الحزب بترشيح كوفور ممثلا له في الانتخابات الرئاسية عام 2000. ونتيجة عدم إمكانية ترشيح رولينجز للمرة الثالثة للرئاسة أعلن الحزب الحاكم عن ترشيح الأستاذ الجامعي جون إيفانز أتا ميلز في الانتخابات الرئاسية بدلا من رولينجز.

وقد عقدت الانتخابات في الموعد المحدد لها في 7 ديسمبر عام 2000. ونتيجة السخط العام وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد كان المناخ العام خصوصاً في غرب وجنوب البلاد يدعو إلى إحداث تغيير سياسي. وفي الجولة الأولي من الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها سبعة متنافسين حقق جون كوفور زعيم الحزب الوطني الجديد 48% من مجموع الأصوات في مقابل 45% حصل عليها أتا ميلز مرشح الحزب الحاكم مما أدى إلى عقد جولة ثانية للانتخابات نجح فيها جون كوفور بعد حصوله على 56.9% من إجمالى أصوات الناخبين مقابل 43% حصل عليها منافسه الرئيسي، وأصبح رئيساً للجمهورية.

وقد جرت انتخابات برلمانية في ديسمبر فاز فيها الحزب الوطني الجديد بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية بحصوله على 99 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها 200 مقعد مقابل 92 مقعداً لحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي.

وكان الهدف الذي يسعى إليه كوفور وحكومته هو إعادة الاستقرار ونمو الاقتصاد. وكان لإنشاء لجنة المصالحة الوطنية في مايو عام 2002 أثره في فتح باب الشكاوى المتعلقة بالإساءة إلى حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها وقامت بها الحكومات السابقة.

ولذا فإنه عندما أجريت انتخابات رئاسية في ديسمبر 2004، فاز فيها الرئيس الحاكم جون كوفور بنسبة 54.5% من إجمالى أصوات الناخبين، في المقابل حصل منافسه أتيا ميلز على 44.6% من أصوات الناخبين. وفي ديسمبر من نفس العام، عقدت انتخابات التشريعية والتي حصل فيها الحزب الوطني الجديد على 128 مقعداً، حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي 94 مقعداً، حزب الميثاق الوطنى الشعبي 4 مقاعد، وحزب ميثاق الشعوب 3 مقاعد.

نظام الحكم

غانا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية بمقتضى دستور 1992 الذي يعد الدستور الرابع لغانا بعد دستور 1956 الذي أوقف العمل به في 24 فبراير عام 1966، ودستور 1969 الذي أوقف العمل به في 13 يناير 1972، ثم دستور 1979 الذي ألغى في 31 ديسمبر 1981. ورئيس الدولة هو ذاته رئيس الحكومة، وينتخب الرئيس ونائبه على بطاقة واحدة عبر الاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويقوم الرئيس باختيار الوزراء على أن يحظى اختياره بموافقة البرلمان. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد عدد أعضائه 230 عضواً (منذ عام 2004 حيث كان يتكون قبل ذلك من 200 عضو) يتم انتخابهم عبر الاقتراع المباشر لمدة 4 سنوات. ويقوم النظام

القانوني والقضائي في غانا على القانون العام البريطاني والقوانين العرفية. وتوجد بغانا محكمة عليا تختص بالفصل في المنازعات الدستورية، والنظر في أحكام محاكم الاستئناف ومراقبتها، وأحكامها نهائية.

. أهم الأحزاب السياسية الحزب الوطني الجديد، حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، حزب الميثاق الوطنى الشعبي، حزب ميثاق الشعوب .

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

على صعيد العلاقات الدولية، فإن لغانا علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ولغانا جالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن لها نفوذاً داخل أوساط الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية، وهناك علاقات متبادلة وزيارات دورية بين رجال أعمال البلدين. وهناك تعاون ثنائي في مجالات التعليم والتدريب العسكري، حيث تتلقى غانا مساعدات اقتصادية وعسكرية من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا تجاريا أساسياً مع غانا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية استثمارات كبيرة في مجالات التعدين خاصة عن الذهب والبترول ومنتجات الأخشاب.

وهناك تنامي في العلاقات الصينية الغانية، حيث قام الرئيس كوفور بزيارة الصين عام 2002م، وفي عام 2006 قام الرئيس الصيني بزيارة غانا، وفي ذات العام قام الرئيس الغاني بزيارة الصين مرة أخرى لحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي.

وتعتبر الصين ثاني أكبر مصدر إلى غانا بعد نيجيريا، وهناك اتفاقات تعاون مشترك بين الجانبين خاصة في مجالات الطاقة ومنتجات الاخشاب.

وتعد غانا أحدى الدول النشطة في مجالات حفظ السلام في العالم، حيث تساهم في العديد من مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والايكواس

(الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ومن ذلك مساهمتها في قــوات حفــظ السلام في لبنان، أفغانستان، روندا، البلقان، باكستان، ليبيريا (حيث اشتركت غانـــا في قوات الإيكوموج لحفظ السلام في ليبيريا في أغسطس 1990)، ساحل العــاج، سيراليون والكنغو، كما تشارك غانا دورياً ببعض وحدتها العسكرية في تـــدريبات مشتركة مع فرنسا في إطار برنامج تعزيز القدرات الأفريقية فـــي حفــظ الــسلام المعروف اختصاراً بالريكامب RECAMP.

وعلى الصعيد الإقليمي، ترتبط غانا ودول الجوار بعلاقات طيبة إلى حد ما، إذ تربطها ببوركينا فاسو علاقات ودية منذ ثمانينيات القرن العشرين، بينما تتــوتر العلاقات بين غانا وتوجو نتيجة اتهام توجو لغانا بمـــساندة عـــدد مـــن العناصـــر المعارضة للنظام في توجو مما يؤدي إلى توتر الأوضاع بين البلدين وعلى الحدود المشتركة بينهما.

غانا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهـــادى، الاتحـــاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمـــة العالميـــة للملكيـــة الفكرية، منظمة الفرانكفونية، تجمع دول الساحل والصحراء.

غينيا
Guinea

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية غينيا.

العاصمة: كوناكري.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، وغينيا بيساو والسنغال من الشمال الغربي، ومالي من الشمال، وساحل العاج من الشرق، و ليبيريا من الجنوب، وسيراليون من الجنوب الغربي.

المساحة الإجمالية: 245,660 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 9,690,222 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006) منهم نحو 200 ألف لاجئ من ليبيريا وسيراليون، ونحو 100 ألف أجنبي معظمهم من لبنان وأوروبا وبخاصة فرنسا.

الجماعات الإثنية: توجد عدة جماعات رئيسية هي الفولاني (40%) ، والمالنكي أو الماندنجو (30%)، والصوصو (20%)، وجماعات عرقية صغيرة.

الأديان: مسلمون (85%)، ومسيحيون (8%)، معتقدات تقليدية (7%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، والفولاني والعربية ولغات ولهجات محلية.

تاريخ الاستقلال: 2 أكتوبر 1958.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2.000 دولار أمريكي (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 2% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك غينيي.

التاريخ القديم

كانت منطقة غينيا الحالية مأهولة بالبشر منذ عصور التاريخ القديم، ومن المعتقد أن جماعات الباجا كانت من أقدم الجماعات المعروفة التي استقرت بالمنطقة، ثم جاءت جماعات الصوصو، وهم فرع من المالينكي (أو الماندنجو)، ودفعوا الباجا أمامهم نحو الساحل، ثم أخذ الفولاني يتوافدون إلى المنطقة وفرضوا سيطرتهم على مرتفعات فوتاجالون في شمال البلاد.

وقد ارتبط التطور التاريخي في غينيا الحالية بقيام وانهيار الممالك والإمبراطوريات التي ظهرت في غرب أفريقيا منذ القرن الرابع الميلادي، خصوصاً إمبراطوريات غانا ومالي وصنغاي. وكان للماندنجو (أو المالينكي) دور بارز في هذا الشأن، وظهر منهم في أواخر القرن التاسع عشر زعيم ورجل دولة هو ساموري توري الذي تمكن – بعد اعتناقه الإسلام – من إقامة دولة قوية في أعالي نهر النيجر حول مدينة كانكان بشمال غينيا الحالية ضمت أجزاء من شمال غينيا وجنوب مالي وشمال غرب ساحل العاج، واتخذ من مدينة بيساندوجو على حدود ليبيريا الحالية عاصمة له. وقد كانت دولة ساموري توري عقبة كئوداً في طريق التوسع الفرنسي في غرب أفريقيا، ومن ثم وقعت معارك طاحنة بينه وبين الفرنسيين منذ عام 1881 وحتى عام 1898 رغم حرصه على عدم الاحتكاك بهم، ودارت هذه الحروب سجالا بين الطرفين حتى تمكن الفرنسيون – بسبب تفوقهم في الأسلحة– من أسره عام 1898 حيث نفى إلى الجابون، ومات هناك عام 1900.

الاستعمار والاستقلال

وصل البحارة البرتغاليون إلى سواحل غينيا الحالية في أواسط القرن الخامس عشر، وخلال القرون التالية ظهر في المنطقة الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون الذين تنافسوا في تجارة الرقيق وغيرهم من السلع، واقتصر الوجود الأوروبي حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على بعض المراكز والحصون الساحلية.

وفي عام 1827 قام المستكشف الفرنسي رينيه كابيه بعبور منطقة غينيا الحالية في طريقه إلى مدينة تيمبكتو (في مالي حاليا). ومنذ عام 1838 قام الفرنسي بويه-ويللوميه وغيره من ضباط البحرية الفرنسية بمسح سواحل غينيا، وأقاموا مستوطنة في ريو نونيز، ثم أعلنت فرنسا ضمها إليها عام 1849، وفي عام 1880 قام الفرنسيون باحتلال جزيرة تومبا، وفي العام التالي أجبروا أمير فوتاجالون على وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية، وأطلقت فرنسا عليها اسم محمية أنهار الجنوب حتى عام 1890 حين فصلت عن السنغال وأصبحت مستعمرة قائمة بذلتها عرفت فيما بعد باسم غينيا الفرنسية، وأخذت فرنسا توسع حدود مستعمراتها شرقا، حيث تمكنت من ذلك بعد التغلب على مملكة الماندنجو بزعامة ساموري توري عام 1898، ثم ضمت إليها جزر لوس بعد تنازل بريطانيا عنها عام 1904، وأصبحت غينيا مستعمرة فرنسية تشكل جزءاً مما كان يعرف باتحاد غرب أفريقيا الفرنسية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 تطورت الأوضاع في غينيا تدريجياً نحو الاستقلال كما حدث في معظم المستعمرات الفرنسية الأخرى؛ ففي عام 1946 أصبحت غينيا إقليماً فرنسياً فيما وراء البحار في إطار الاتحاد الفرنسي، وأصبح لها تمثيل في الجمعية الوطنية الفرنسية، بالإضافة إلى مجلسها التشريعي الإقليمي، وفي عام 1947 تشكل حزب غينيا الديمقراطي، وتولى أحمد سيكوتوري أمانته العامة، وارتبط الحزب بالتجمع الديمقراطي الأفريقي بزعامة هوفويه بوانيه أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال.

وقد اتخذ سيكوتوري نهجاً ثوريا في قضية الاستقلال والعلاقة مع فرنسا، ومن ثم عندما أجرى استفتاء في المستعمرات الفرنسية حول الارتباط بفرنسا في إطار الجماعة الفرنسية كانت غينيا هي المستعمرة الفرنسية الوحيدة التي رفضت ذلك الارتباط، وحصلت على استقلالها في الثاني من أكتوبر عام 1958، وقامت

فرنسا بسحب الإداريين والفنيين الفرنسيين من البلاد، وأوقفت جميع المساعدات المقدمة لغينيا.

التطور السياسي بعد الاستقلال

نالت غينيا استقلالها عام 1958 على يد أحمد سيكوتوري وحزبه (حزب غينيا الديمقراطي). وطوال النصف الأول من الستينيات دخلت غينيا في صراعات مع حكومات السنغال وساحل العاج وفرنسا، ودخل سيكوتوري في صراع مع بوانييه وسنجور لاختلاف توجهاتهم. وفي النصف الثاني من الستينيات حدثت اضطربات حادة في غينيا بسبب التطورات في مالى المجاورة بعد انقلاب 1966 مما دفع سيكوتوري إلي اللجوء لإجراءات استثنائية لتهدئ الوضع؛ حيث أجرى تعديلاً في الحكومة عام 1969، ثم قامت قوات برتغالية عام 1970 بغزو غينيا منطلقة من أراضي غينيا بيساو في محاولة لقلب نظام حكم سيكوتوري، وفي عام 1975 تحولت غينيا إلى النظام الاشتراكي وتم حظر النشاط التجاري الخاص، وكانت المعارضة من العناصر الفولانية نشطة في شمال البلاد حيث تم اغتيال وزير العدل، وكثرت الإعدامات بدون محاكمة، فاندلعت مظاهرات واضطرابات عام 1977 مما حدا بسيكوتوري إلى تغيير سياسته الاقتصادية والسماح بدور صغير للقطاع الخاص في مجال التجارة.

ومع وفاة سيكوتوري في مارس 1984 خلفه الجيش في الحكم من خلال لجنة عسكرية بقيادة لانسانا كونتي وديارا تراوري، ثم تشكلت حكومة شبه مدنية برئاسة لانسانا بيفوجوي وتم القضاء على كل ميراث عهد سيكوتوري. وقد واجهت هذه اللجنة كثيراً من المشاكل خصوصاً في المجال الاقتصادي. وقد تزايدت المعارضة التى اتخذت طابعاً سرياً بسبب ممارسات كونتي وتراوري الشخصية وفسادهما، حتى قام تراوري بمحاولة انقلاب عسكري للانفراد بالسلطة في يوليو

1985، ولكنه فشل وقبض عليه مع 60 آخرين وأعدم كثير منهم في محاكمات سرية.

وفى عام 1987، وقعت اضطربات داخل القوات المسلحة، وتم تنظيم مظاهرات احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية. أجبرت النظام الحاكم عام 1988م على إجراء تغييرات وزارية، والإعلان عن تشكيل لجنة لوضع دستور جديد، وكذلك الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين فى محاولة لاحتواء الغضب الشعبى، وبعد عام تم الإعلان عن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم بعدها حل اللجنة العسكرية وإقامة هيئة مدنية بدلاً عنها، كما تم الإفراج عن المزيد من المعتقلين عام 1990.

ولم تلبث الاضطرابات أن تجددت في نوفمبر 1990 في صورة مظاهرات للطلبة مما أدى إلى إغلاق جامعة كوناكرى وقتل اثنين من الطلبة والقبض على ثلاثة من المعارضة، ثم أعلن عن برنامج للتحول نحو نظام الحزبين وتعديل الدستور، وجرى استفتاء عليه في ديسمبر وحقق أغلبية 98.7%، وبدأ بالفعل التحول نحو الحكم المدني في فبراير 1991، وتم تعيين وزراء جدد.

وفي مايو 1991 تبنى أساتذة جامعة وقادة اتحاد العمال الدعوة إلى إنشاء أحزاب جديدة، وأعلنت الحكومة في أكتوبر عزمها على إجراء مزيد من التغييرات السياسية. وفي أبريل 1992 تم تبني نظام التعدد الحزبي، والتعهد بإجراء انتخابات قبل نهاية العام، وعلى إثر ذلك نشأت عدة أحزاب منها حزب الوحدة والتقدم بزعامة كونتي، وحزب تحالف الشعب الغيني بزعامة ألفا كوندي، وحزب التجديد والتقدم بزعامة سيراديو دياللو، وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة بزعامة مامادو باه.

وطوال عامي 1992 و1993 استمرت المظاهرات والاشتباكات مع قوات الأمن مما أدى إلى مقتل 18 فرداً وإصابة 200 في العاصمة مما دفع الحكومة

لإلغاء حق التظاهر في سبتمبر 1993. وفي تلك الفترة فشلت المعارضة في تكوين تحالف انتخابي ضد الحزب الحاكم بزعامة كونتي، وفي نهاية عام 1993 أجريت الانتخابات الرئاسية وواكبها بعض أحداث عنف. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز مرشح حزب الوحدة والتقدم لانسانا كونتي بـ51.7% من إجمالي أصوات الناخبين، تلاه حزب تحالف الشعب الغيني بزعامة ألفا كوندي الذي حصل على 19.55% من الأصوات، وأعلن في يناير 1994 عن فوز كونتي. وفي يونيو تم كشف محاولة انقلابية فاشلة، وأعيد تشكيل الحكومة في أغسطس من نفس العام.

وفي يونيو 1995 جرت انتخابات تشريعية، وحصل حزب الوحدة والتقدم على الأغلبية، وسط اتهامات بالتزوير. وفي يوليو اتفقت ثلاثة أحزاب معارضة مع تسع منظمات على تشكيل جبهة للمعارضة هي "تنسيق المعارضة الديمقراطية".

وفي فبراير 1996 تظاهرت قوات ساخطة في العاصمة وحطمت مكاتب الرئاسة، وقتلت عشرات المدنيين، وحاول بعض الضباط متوسطي الرتب تحويل هذا التمرد لانقلاب عسكري، لكن المحاولة باءت بالفشل، فقامت الحكومة باعتقال مئات الأفراد ممن لهم صلة بالتمرد، ومحاكمة 98 شخصاً بين مدني وعسكري. وفي منتصف العام، ورداً على محاولة الانقلاب والتردي الاقتصادي، قام الرئيس بتعيين حكومة جديدة كجزء من الإصلاحات.

وفي ديسمبر 1998 تمت إعادة انتخاب كونتي لفترة رئاسية جديدة لمدة خمس سنوات، لكن الانتخابات كانت معيبة رغم أنها كانت أفضل من انتخابات عام 1993. وبعد التطور الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية عام 1999 انتهج الرئيس نهجاً جديداً، حيث قام بتغييرات في حكومته فضم إليها عدداً من الفنيين ومواطني الشتات الذين تجمعهم به روابط عرقية وقبلية، وعدداً ممن شغلوا في الماضي مناصب وزارية. مما أدى إلى زيادة الفساد وتضييق الخناق على الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وفي سبتمبر 2000 قامت "الجبهة الثورية المتحدة" المتمردة المسلحة التي يدعمها رئيس ليبيريا تشارلز تيلور وحكومة سيراليون وحلفاؤها بحملة واسعة النطاق على غينيا انطلاقاً من سيراليون وليبيريا، مما أدى إلى تدمير إحدى المدن وعدد من القرى ورحيل عشرات الآلاف من المواطنين عن بلادهم. وقد أجبر هذا الهجوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على النظر في حالة لاجئي سيراليون وليبيريا داخل غينيا، كما تم إرجاء الانتخابات التشريعية التي كان من المفترض إجراؤها عام 2000. وعقب هذه الهجمات اتهم الرئيس كونتي لاجئي سيراليون وليبيريا في غينيا بإثارة الحرب ضد حكومته، وقامت قوات الشرطة والجيش والميليشيات المدنية بمحاصرة آلاف اللاجئين، وضرب بعضهم، وسجن نحو ثلاثة آلاف لاجئ أفرج عن معظمهم بنهاية العام.

وفي نوفمبر 2001 أجري استفتاء شعبي لتعديل الدستور بما يمكن الرئيس من البقاء في السلطة لأجل غير مسمى، وتوسيع فترة الدورة الرئاسية من 5 إلى 7 سنوات، وقد أسفر الاستفتاء عن إقرار التعديلات بنسبة بلغت 98.4%، وقد رأى مراقبون أن الاستفتاء معيب. وفي يونيو 2002 أجريت الانتخابات التشريعية التي كان مفترضاً إجراؤها في سبتمبر 2000، وحصل حزب الرئيس والأحزاب الموالية له على 91 مقعداً من أصل 114 مقعداً بالبرلمان حيث قاطعت أغلب أحزاب المعارضة الانتخابات اعتراضاً على النظام الانتخابي القائم.

وخلال زيارة لليابان عام 2003 تدهورت صحة الرئيس كونتي فقطع رحلته وعاد للمغرب ليخضع للعلاج، ورغم مرضه خاض الرئيس كونتي الانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة في ديسمبر، والتى قاطعتها أحزاب المعارضة، ليفوز فيها الرئيس بسهولة. وفي فبراير 2004 قام الرئيس بإجراء عدد من التغييرات في حكومته حيث قام بتعيين عدد من الفنيين. وفي يناير 2005 قامت عناصر مجهولة بإطلاق النار على موكب الرئيس فأصيب حراسه ولكنه لم يمس بسوء. وفي

ديسمبر 2005 جرت الانتخابات المحلية في جو من الهدوء، وفاز الحزب الحاكم في 31 من أصل 38 بلدية، و241 من أصل 303 مجالس محلية. وفي مايو 2007 حدثت اضطرابات بالعاصمة كوناكري وعدة مدن أخرى مطالبة باستقالة رئيس الدولة لانسانا كونتي وهي الاضطرابات التي أدت إلى إعلان كونتي تنازله عن بعض صلاحياته لرئيس وزرائه لانسانا كوياتي.

نظام الحكم

غينيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة الذى يتم انتخابه بواسطة الاقتراع الشعبى لمدة 7 سنوات لفترات غير محددة، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء والوزراء، وتتمثل السلطة التشريعية في برلمان أحادى المجلس هو المجلس الوطنى (114 مقعداً) ينتخب أعضاؤه بواسطة الاقتراع الشعبى المباشر لمدة 5 سنوات. أما السلطة القضائية فتمثلها المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية. وقد أقرت التعددية السياسية في أبريل 1992. ومن أهم الأحزاب السياسية فى غينيا: حزب الوحدة والتقدم، حزب اتحاد التقدم والتجديد، وحزب اتحاد القوى الديموقراطية لغينيا، وحزب اتحاد التقدم الغيني، وحزب اتحاد القوى الجمهورية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

شاركت غينيا بجهود دبلوماسية وعسكرية لحل الصراعات في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو، كما شاركت في عمليات حفظ السلام في الدول الثلاثة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كذلك منحت غينيا اللجوء السياسي لأكثر من 700 ألف لاجئ من سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو منذ عام 1990، رغم التكاليف المادية والبيئية لهذا الأمر. وكانت الحرب الأهلية في ليبيريا ثم سيراليون خلال التسعينيات قد أثرت سلبياً على العلاقات بين غينيا وهاتين الدولتين

(وهي تشترك في حوض نهر مانو)، حيث تبادلت غينيا وليبيريا التهم حول تقـديم المساعدات للمعارضة، وأدت هجمات عام 2000 على غينيا إلى مقتل أكثـر مـن ألف مواطن غيني، وترحيل أكثر من 100 ألف، كما نتج عنها أيضاً قيـام غينيـا بمساندة فصيل ليبيري متمرد في هجماته ضد حكومة تـشارلز تيلـور، وقـد أدى إقصاء الرئيس تيلور وتشكيل حكومة مؤقتة إلى تحسين العلاقات بين البلدين وتهدئة الأوضاع على الحدود الجنوبية لغينيا.

وللولايات المتحدة علاقات قوية مع غينيا حيث تـسعى الولايـات المتحـدة لتشجيع التنمية المستدامة بغينيا، وتكامل سياساتها مع المؤسسات الإقليمية لتحقيـق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، كما تسعى الولايـات المتحـدة لزيادة استثماراتها في اقتصاد غينيا المتنامي.

غينيا عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنـسية، مجموعـة دول أفريقيـا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لـدول غـرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسـلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكوفونية، هيئة حوض نهر النيجر، منظمة تنمية حوض نهر السنغال، اتحاد نهر مـانو، منظمـة تنمية حوض نهر جامبيا.

السنغال
Senegal

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية السنغال.

العاصمة: داكار.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطى غرباً وغينيا وغينيا بيساو جنوباً وموريتانيا شمالاً ومالي شرقاً.

المساحة الإجمالية: 196.190 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 11,987,121 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنيـــة: ولـــوف (36%)، فـــولاني (17%)، ســـرير (17%)، توكولور (9%)، ديولا (9%) ماندينجو (9%)، أوروبيون ولبنانيون (1%)، وغيرهم (2%).

الأديان: مسلمون (92%)، معتقدات تقليدية (6%)، مسيحيون (2%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية) والولوف والفولاني والديولا والماندنجو.

تاريخ الاستقلال: 4 أبريل 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1800 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.9% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ثمة أدلة عديدة على أن منطقة السنغال الحالية كانت مأهولة منذ العصر الحجرى القديم، ومنذ القرن الثالث الميلادى خضعت المنطقة بدرجة ما للإمبراطوريات الكبرى التى ظهرت فى غرب أفريقيا، مثل إمبراطورية غانا (وكان مركزها فى مالى الحالية) وإمبراطورية مالى وإمبراطورية جاو، كما شهدت المنطقة هجرات بشرية عديدة، فحدث تمازج واختلاط بين سكانها على مر التاريخ، إذ جاء البربر من الشمال واختلطوا بالزنوج هناك، ومن المحتمل أن اسم البلاد يعود إلى قبيلة صنهاجة البربرية، كما يدل تنوع السكان فيها على أن المنطقة كانت مسرحاً لهجرات بشرية واسعة.

وقد اعتنق سكان البلاد الإسلام منذ وقت طويل، وكان لبعض جماعاتها كالتوكولور والفولاني والولوف دورا مهماً فى الأحداث التاريخية لتلك المنطقة وما حولها؛ ففى حوالى سنة 1400 ميلادية قامت مجموعة من الفولاني بتأسيس مملكة فى وسط السنغال فى منطقة فوتاتورو الحالية، وظلت مملكة الفولاني مسيطرة على المناطق الداخلية حتى القرن الثامن عشر الميلادي عندما فرض التوكولور سيطرتهم السياسية. وفى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي تمكن الحاج عمر الفوتي من تأسيس مملكة فى فوتاجالون، وضُمت إليها الأجزاء الشرقية من السنغال، وخلفه فى حكمها ابنه أحمدو شيخو الذي دبت الخلافات فى أنحاء المملكة فى عهده، ثم اصطدم بالفرنسيين القادمين من داكار على الساحل، حيث استطاعوا السيطرة على بلاده عام 1898. وبالإضافة إلى ممالك الفولاني والتوكولور، أقام الولوف مملكة على الساحل وفى كايور، ولكنها ما لبثت أن انقسمت إلى عدد من الدويلات الصغيرة وهي ديولوف وكايور وباول ووالو.

الاستعمار والاستقلال

وصل البرتغاليون إلى سواحل السنغال فى أواسط القــرن الخــامس عــشر الميلادى، وأنشأوا عدداً من المحطات التجارية فى جزيرة جوري (قبالــة داكــار الحالية) وروفيسك وجوال وبورتودال وكازامانس. وفي عام 1638 أنشأ الفرنسيون محطة تجارية عند مصب نهر السنغال، ومن ثم أخــذوا يتــاجرون فــى الرقيــق والصمغ. وبدأوا منذ عام 1659 في الاستقرار بجزيرة ندار عند مــصب النهــر، وأطلقوا عليها اسم سانت لويس. وفي عام 1677 استولى الفرنسيون على قاعــدة للهولنديين فى جزيرة جوري. وخلال القرن الثامن عشر تبادلت فرنسا وبريطانيــا السيطرة على القواعد الفرنسية فى السنغال، وذلك فى خضم الحروب بين البلدين. وفي عام 1816 استعادت فرنسا بصورة نهائية ســيطرتها علــى ســانت لــويس وجوري، ثم على كارابان وسيدهيو عامي 1835 و1837.

ثم شرعت فرنسا فى إخضاع الدويلات الصغيرة التي كانت قائمة فى المنطقة خلال القرن التاسع عشر، مثل كايور ووالو وباول وسينى وسالوم، حيــث تمــت السيطرة على هذه الدويلات بعد مقاومة طويلة؛ فقد استمرت المقاومة فى كــايور حتى عام 1886، وفى كازامانس الدنيا حتى عام 1903. وفي عام 1864 أعلنــت فرنسا السنغال مستعمرة فرنسية، وأنشأت قاعدة بحرية في داكار التــي أصــبحت منطلقاً لغزو المناطق الداخلية فى أفريقيا الغربية. وقد كان للسنغال وضع متميز بين المستعمرات الفرنسية الأخرى جنوب الصحراء حيث كانت داكار وسانت لــويس وجوري وروفيسك تعتبر جزءاً لا يتجزأ من فرنــسا، وكــان ســكانها يتمتعــون بالمواطنة الفرنسية، كما كانت داكار عاصمة مستعمرات فرنسا فى أفريقيا الغربية.

ثم تزايد النشاط الوطني فى السنغال فى أعقاب الحــرب العالميــة الثانيــة، وظهرت قوى سياسية عديدة عمالية وإسلامية وماركسية، وبرزت عدة شخــصيات وطنية مثل الأمين جوي ومجمد ضيا وليوبولد سنجور، وقام هذا الأخيــر بإنــشاء

الكتلة التقدمية السنغالية، وأنشأ الأمين جوي حزب العمل الاشتراكي. وفي عام 1956 حصلت السنغال على الحكم الذاتي، وأجريت الانتخابات فيها عام 1957، حيث حصلت الكتلة على 47 مقعداً فى المجلس التشريعى، وحصل حزب العمل على 13 مقعداً. وفى عام 1958 اندمج حزب العمل والكتلة فى حزب جديد هو الاتحاد التقدمي السنغالي، ودعا الاتحاد السنغاليين للموافقة على الاستمرار فى إطار الجماعة الفرنسية في استفتاء عام. وفي أبريل 1959 أنشئ اتحاد مالي الذى ضم كلا من السنغال والسودان الفرنسي (مالي حالياً)، وحصل الاتحاد على الاستقلال فى 20 يونية 1960، ولكن ما لبثت الخلافات أن نشبت بين طرفيه فانسحبت منه السنغال فى 20 أغسطس من نفس العام.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حصلت السنغال على استقلالها عام 1960، وأصبح ليوبولد سيدار سنجور أول رئيس لها عقب الاستقلال مباشرة. وفي ديسمبر 1962 ألقى سنجور القبض على مامادو ضياء أحد رموز الكفاح قبل الاستقلال وأحد رموز المعارضة بعد ذلك. وفي عام 1963 أجرى استفتاء على أول دستور فى السنغال بعد الاستقلال، وبمقتضاه أجريت انتخابات فاز بها الاتحاد التقدمى السنغالى بقيادة سنجور، ولكن السنغال شهدت اضطرابات حادة طوال الستينيات لأسباب عديدة منها مستوى المعيشة المتدني، وسوء نظام التعليم اللذان أديا إلى اضطرابات فى صفوف الطلبة والعمال؛ ففى عام 1968 حدثت مظاهرات واشتباكات في أقاليم البلاد وفي داكار مما دعا سنجور إلى إجراء إصلاحات سياسية طالت مجلس للوزراء.

وفي عام 1970 صدر دستور جديد للسنغال تضمن لأول مرة منصب رئيس الوزراء، وبمقتضاه جرت انتخابات عامة فاز بها سنجور وحزبه بأغلبية كبيرة في يناير 1973، ومع ذلك عادت اضطرابات الطلبة مرة أخرى لعدم وجود تعديلات كافية في نظام التعليم. وفي فبراير 1978 جرت انتخابات جديدة فاز بها الحزب

الاشتراكى الحاكم (وهو الاسم الجديد للاتحاد التقدمي) بقيادة سنجور، حيث حصل الحزب على 83 مقعداً من إجمإلي 100 مقعد هي عدد مقاعد الجمعية الوطنية. وفى سبتمبر 1979 استقال سنجور من رئاسة الحزب وخلفه عبده ضيوف، ثم اعتزل سنجور الحياة السياسية في ديسمبر 1980 وخلفه عبده ضيوف كرئيس للسنغال فى يناير 1981.

وفى فبراير 1983 شهدت السنغال انتخابات جديدة فاز الحزب الاشتراكى فيها ب 80 % من الأصوات، ولم تفز أحزاب المعارضة سوى بأعداد ضئيلة منها، مثل الحزب الديموقراطى السنغالى الذى فاز ب 8 مقاعد فقط، وتم تشكيل حكومة جديدة فى أبريل 1983، وتعيين حبيب ثيام رئيساً الجمعية الوطنية ونائباً لضيوف، ورغم ذلك أجبره ضيوف على الاستقالة بعدها بيوم واحد فقط.

ثم شهدت السنغال فى منتصف الثمانينيات اضطرابات سياسية كبيرة اعتراضاً على نتائج انتخابات نوفمبر 1984، حيث كونت أربعة أحزاب معارضة التحالف السنغالى الديموقراطى، وتم القبض على 14 من زعماء المعارضة فى سبتمبر 1985، وتم حظر نشاط التحالف بحجة أن الدستور لا يسمح بالتكتلات الحزبية، وفى أعقاب ذلك حدثت استقالات جماعية، ومات ديوب الكبير أحد كبار المعارضين وخلفه ابنه سيرن فى رئاسة الحزب الديموقراطى السنغالى. وتلت هذه الاضطرابات السياسية اضطرابات اجتماعية فى فبراير 1987، حيث حدثت اشتباكات كبيرة فى السنغال تدخلت فيها القوات الحكومية مستخدمة القوة، وترجع هذه الاضطرابات إلى تدنى مستوى المعيشة.

وقد حدثت انفراجة فى عام 1988 عندما أجرى ضيوف انتخابات رئاسية فى فبراير ودخلها 3 مرشحين آخرين منهم عبد الله واد، وفاز ضيوف فى هذه الانتخابات، وتم فتح المدارس والجامعات بعد انتهاء الاضطرابات، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، فقد عادت الاضطرابات واشتعلت مرة أخرى، واستمر الإضراب

العام بين الطلبة، وزادت حدة التوتر السياسى، وتم حبس عبد الله واد لمدة سنة وآخرين لمدد تتراوح بين 6 شهور وعامين.

ثم جرت محاولات إصلاح سياسى للنظام الانتخابى فى عام 1989، وللنظام السياسى لزيادة فاعلية الحكومة، حيث جرت تغييرات شاملة لتقوية دور المعارضة فى الحكم، وشارك فى الحكومة أربعة أعضاء من الحزب الديموقراطى، منهم حبيب ثيام، فى ربيع 1991، كما شارك غيرهم من أحزاب أخرى، وسارت الأمور هادئة حتى اندلعت اضطرابات الطلبة مرة أخرى فى عام 1992، واستقال أعضاء الحزب الديموقراطى من الحكومة فى أكتوبر من نفس العام.

وفى انتخابات الرئاسة فى فبراير 1993 فاز ضيوف بنسبة صغيرة، حيث حصل على 58.4% من الأصوات، وفاز الحزب الاشتراكى في الانتخابات التشريعية فى مايو بـ 84 مقعداً مقابل 27 لمنافسه الديموقراطى، واستمرت الاضطرابات حتى منتصف 1994، وتم القبض على مثيرى الشغب وحبس بعضهم. وفى أوائل سبتمبر 1994 عبرت المعارضة والحكومة عن رغبتهما فى تحقيق إجماع وطنى. وفى أغسطس 1995 أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات المحلية لأسباب مالية، بينما أرجعت المعارضة سبب ذلك إلى مشاكل داخل الحزب الاشتراكى الحاكم. وفى مايو 1998 شكل رئيس الوزراء لامين لوم حكومة لم تمثل فيها المعارضة، سوى بواحد، وذلك عقب الانتخابات البرلمانية.

وفى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى فبراير 2000 تمكن عبد الله واد من هزيمة الرئيس ضيوف بعد إعلان 19 حزبًا معارضًا تأييدهم لواد في مؤتمر تضامني عقدوه في العاصمة داكار، وشكل واد الحكومة مع رئيس وزرائه مصطفى نياس، وتكونت تلك الحكومة من ائتلاف بين الجناح اليسارى الديمقراطى الاجتماعى، والأحزاب الليبرالية، ثم تفكك الائتلاف بعد خروج مصطفى نياس فى

مارس 2001. وفى يناير عام 2001 طرح دستور جديد للاستفتاء، وتم اعتمـــاده بالفعل، وفيه تم تحديد فترة الرئاسة بفترتين مدة كل منهما 5 سنوات.

وفى 29 أبريل 2001 أجريت انتخابات برلمانية تنافس فيهـــا مرشـــحو 25 حزباً على 120 مقعداً، وكانت نتائجها كالتالى: حصل الائتلاف الحاكم الذى يرأسه الحزب الديمقراطى السنغالى على 89 مقعداً بحصوله على 49.6% من أصـــوات الناخبين، وحصل الحزب الاشتراكى على 10 مقاعد بحصوله على 17.4% مـــن الأصوات، وحصل تحالف قوى التقدم على 11 مقعداً بحصوله على 16.2% مـــن الأصوات، وحصل اتحاد التجديد الديمقراطى على 3 مقاعد بحصوله على 3.7 % من الأصوات، وحصل الحزب الأفريقى للديمقراطية والاشتراكية علـــى مقعـــدين بنسبة 4% من الأصوات، وحصلت أحزاب أخرى على الخمسة مقاعـــد المتبقيـــة. وفى مايو عام 2002 أجريت انتخابات بلدية وإقليمية فاز فيها الحزب الـــديمقراطى السنغالى بالأغلبية، بينما تفوقت المعارضة فى كثير من الأقاليم. وفى 7 نوفمبر من نفس العام عين "إدريسا سيك" رئيساً للوزراء، وشكل حكومة جديدة من 27 وزيراً و4 وزراء دولة.

وقد أجريت انتخابات رئاسية جديدة في ظل الدستور الجديد في فبراير 2007 فاز فيها عبد الله واد بـــ 55.9% من الأصوات.

وقد عانت السنغال طويلا منذ عام 1982م من حركة انفصالية في الجنـــوب قامت بها حركة كازامانس للقوى الديمقراطية وأدت إلى وفاة المئات في صـــفوف الثوار والمدنيين وجنود الجيش السنغالى، وتسعى تلك الحركـــة الانفـــصالية إلـــى استقلال هذه المنطقة. وفى أغسطس 1997 اشتدت حدة النزاع بين الطـــرفين،إلا إنه في عام 1999 نجحت الوساطة التى قامت بها جامبيا فى إقنـــاع الأطـــــراف المعنية ببدء محادثات تضم كافة الحركات الثائرة مما أدى إلى الحوار بين حـــركة القوى الديمقراطية فى كازامانس والحكومة السنغالية، وتواصلت محاولات إيجـــاد

حل سلمي للنـــزاع الدائر في منطقة كازامانس طوال عام 2000؛ ففي فبراير أدت محادثات السلام التي جرت في بنجول بجامبيا إلى تشكيل بعثة مشتركة تتألف مـــن أعضاء في الحكومة وحركة القوى الديمقراطية لكازامانس لمراقبة اتفاقيـــة لوقـــف إطلاق النار. وفي ديسمبر عقد في مدينة زيجوينشور أول اجتمـــاع رســـمي بـــين السلطات السنغالية وزعيم حركة القوى الديمقراطية لكازامـــانس الأب ديامـــاكون سنجور، وناقش المجتمعون مستقبل قواعد الجيش، والإفراج عن السجناء، وعـــودة المهجرين، وتنفيذ مشاريع تنمية في كازامانس، ورغم ذلك استمر التوتر الشديد في منطقة النـــزاع طوال عام 2000 وحتى عام 2003 رغم محادثات تنفيـــذ اتفـــاق السلام المبرم عام 2001، وقُتل عدد من المدنيين واعتُقل آخرون خلال عمليـــات عسكرية، واستمرت على مدار العام انتهاكات ضد المدنيين علـــى أيـــدي قـــوات المعارضة المسلحة. وفى النهاية نجحت جهود الوساطة فى تهدئة الأزمة، ووقعـــت حكومة السنغال اتفاقا للسلام مع المتمردين الانفصاليين في كازامانس فـــى نهايـــة ديسمبر من عام 2004 بما ينهي أحد أطول الحروب الأهلية فـــي غـــرب القـــارة الأفريقية، والتى أسفرت عن مقتل أكثر من 3500 شخص.

نظام الحكم

السنغال دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبيـــة، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ورئيس الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة ومجلس الوزراء الذي يعينه رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية. والنظام التشريعى نظام أحادى حيث يوجد مجلس وطني واحد يـــضم 120 مقعـــدا، ويـــتم انتخاب أعضائه بالتصويت الشعبى المباشر لمدة 5 ســـنوات. ويتكـــون النظـــام القضائى الذى عدلته المحكمة الدستورية عام 1992 من مجلس الدولـــة ومحكمـــة النقض ومحكمة الاستئناف. أما الأحزاب الـــسياسية فتـــشمل الحـــزب الأفريقـــى للديمقراطية والاشتراكية، والحزب الأفريقى للاستقلال، وتحـــالف قـــوى التقـــدم،

والمؤتمر الديمقراطى الوطنى، وحركة عصبة حزب العمل الديمقراطى (العصبة الديمقراطية،الحركة من أجل حزب العمل)، والجبهة الاشتراكية الديمقراطية، وكتلة جيند المعتدلة، وحزب الاستقلال والعمل، والسباق الوطنى الديمقراطى، والحزب الديمقراطى السنغالى، والحزب الاشتراكى، والاتحاد الديمقراطى للتجديد، بالإضافة إلى بعض الأحزاب الأخرى الصغيرة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تمكنت السنغال على مدى سنوات عدة من الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع العالم الإسلامي وفرنسا والولايات المتحدة، على أن المساعي الانفصالية لإقليم كازامانس كانت مصدراً لتوتر العلاقات بين السنغال ودول جوارها وخاصة غينيا بيساو وجامبيا بفعل التداخل الإثني بين سكان إقليم الكازامانس بالسنغال وسكان غينيا بيساو، وبفعل فتح جامبيا أرضيها أمام قوات حركة كازامانس وتقديمها الدعم اللوجيستي للحركة. الأمر الذي جعل من جامبيا وغينيا بيساو طرفين أساسيين في معادلة التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السنغالية ومتمردي الكازامانس.

وتعتبر السنغال أحدى القوى الإقليمية الساعية إلى عضوية مجلس الأمن عن أفريقيا حال إقرار مقعد دائم أو أكثر للقارة، مبررة ذلك بعدم وجود مرشح لهذا المقعد من الدول المتحدثة بالفرنسية.

السنغال عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الفرانكفونية، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، منظمة تنمية حوض نهر السنغال، منظمة تنمية حوض نهر جامبيا.

النيجر
Niger

- **بيانات أساسية**

الاسم الرسمي: جمهورية النيجر.

العاصمة: نيامي.

الموقع: تحدها ليبيا والجزائر شمالاً، ومالي وبوركينافاسوغرباً، وبنين ونيجيريا جنوباً، وتشاد شرقاً.

المساحة الإجمالية: 1,267,000 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 12,525,094نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الهوسا (56%)، والجيرما (22%)، والفولاني (8.5%)، والطوارق (8%)، والبيري بيري (4.3%)، والعرب وجماعات أخرى (1.2%). وللهوسا امتداد في شمال نيجيريا، وللجيرما امتداد في مالي، وهم مزارعون مستقرون في الأراضي المزروعة جنوب البلاد، أما باقي الجماعات فهم من البدو أو أشباه البدو.

الأديان: الإسلام (95%)، والباقون يدينون بالمسيحية والمعتقدات التقليدية.

اللغات: الفرنسية (رسمية)، الهوسا، الفولانى وغيرها من اللهجات المحلية.

تاريخ الاستقلال: 3 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 3.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ثمة دلائل عديدة على أن منطقة دولة النيجر الحالية كانت مأهولة منذ العصر الحجري، ومسرحاً لهجرات بشرية عابرة أو مستقرة من جهات مختلفة، ومن ثم ارتبطت بالتطورات في المناطق المحيطة وخصوصاً في شمال وغرب أفريقيا. وبعد الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا بدأ الإسلام في الانتشار في منطقة النيجر، وازداد انتشاره هناك خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر مع ظهور دولتي المرابطين والموحدين في شمال غرب أفريقيا. ومع هجرة أعداد كبيرة من البربر إلى مناطق مجاورة منها النيجر الحالية تزايد انتشار الإسلام في المنطقة، وأصبح المسلمون يشكلون أغلبية السكان. وطبقا لما ذكره الجغرافي الأندلسي أبو عبيد الله البكري الذي عاش في القرن الحادي عشر، كانت مملكة كانم مركزها شمال شرق بحيرة تشاد وتمتد حتى نهر النيجر، وكانت لها صلات بتونس في ظل حكم الحفصيين، وعند نهاية القرن الثاني عشر كانت الصحراء الكبرى بما فيها منطقة النيجر الحالية تخضع لسلطان ملوك كانم، وذلك حتى أواخر القرن الرابع عشر عندما تعرضت هذه المملكة لغارات قبائل البولالا.

ومنذ القرن الخامس عشر على الأقل ثبت الطوارق أقدامهم في منطقة "عير ماسيف"، وأسسوا سلطنة قوية في "أغاديس" (غرب النيجر الحالية). وفي أقصى جنوب البلاد قام الهوسا بتأسيس عدة إمارات منذ القرن الرابع عشر، وكانت تضم معظم شمال نيجيريا الحالية. وفي الجنوب الغربي أخذت جماعات الجيرما الناطقة بالصنغاي في الوصول إلى المنطقة منذ القرن السابع عشر. وخلال القرن التاسع عشر خضعت الأجزاء الجنوبية من المنطقة لخلافة سوكوتو الإسلامية التي أسسها الشيخ عثمان بن فودي في أوائل ذلك القرن بعد حركة الجهاد التي رفع لواءها في شمال نيجيريا الحالية، وكان من نتائجها توحيد إمارات الهوسا.

ويعتبر توزيع الجماعات العرقية في النيجر انعكاساً لما مرت به البلاد من تطورات تاريخية، حيث يعيش الهوسا في الوسط والجنوب، والجيرما (وهم من الصنغاي) في الجنوب الغربي، والبيربيري والمانجا والتيدارا والدازا والتيبو في الشرق، والطوارق في الشمال، والفولاني في الجنوب.

الاستعمار والاستقلال

في أواخر القرن الثامن عشر بدأ الأوروبيون في الوصول إلى المنطقة كمستكشفين ورحالة من أمثال فريدريك هورنمان ومانجو بارك وغيرهما. وفي عام 1854 زار المستكشف الألماني بارث المنطقة. وبعد مؤتمر برلين (1884/1885) اتجه الفرنسيون لبسط سيطرتهم على مناطق واسعة من غرب أفريقيا انطلاقاً من قواعدهم في السنغال، وتمكنوا عام 1894 من السيطرة على مدينة تمبوكتو المهمة (في مالي حاليا) والواقعة علي نهر النيجر، واتخذوها قاعدة للتوسع شرقا في اتجاه النيجر وتشاد، وانحدروا مع النهر واحتلوا مدينة ساي بوسا (في أقصى الجنوب الغربي للنيجر الحالية)، وواصلوا تقدمهم حتى مدينة بوسا (غرب نيجيريا الحالية) مما أدى لاصطدامهم بالبريطانيين الذين كانوا يدعمون نفوذهم في المنطقة. وفي عام 1898 توصلت فرنسا وبريطانيا لاتفاق لترسيم الحدود بين مناطق نفوذ كل منهما في النيجر ونيجيريا.

وقد واصل الفرنسيون مد نفوذهم شرقا، وقاموا عام 1898 بإرسال ثلاث حملات عسكرية من الجزائر والسنغال والكونغو الفرنسي في اتجاه المنطقة، وتمكنت قواتهم المتقدمة من الغرب من احتلال مدينة زيندر بجنوب النيجر. وفي مايو 1899 اصطدم الفرنسيون في تقدمهم نحو بحيرة تشاد بقوات السلطان رابح الزبير الذي استطاع تكوين سلطنة قوية تضم أجزاء من دافور وباجرمي وبورنو، وكانت عاصمتها مدينة دكوة جنوب بحيرة تشاد، ودارت عدة معارك حربية بين الفريقين انتهت بتغلب القوات الفرنسية عام 1900، ومع ذلك استمرت المقاومة

الوطنية في النيجر حتى عام 1919، وظهر زعماء للثورة مثل أمـــادو كونـــدرغي وكاوس في مدينة زيندر جنوب البلاد، ومالي برو في منطقة داجوما غرب البلاد، وارتكب الفرنسيون فظائع عديدة في سبيل إخماد هذه المقاومة.

وفي عام 1922 أصبحت النيجر مستعمرة فرنسية، وشكلت جزءاً من اتحاد غرب أفريقيا الفرنسي. وفي عام 1926 قامت فرنسا بنقل عاصمة المستعمرة مـــن زيندر إلى نيامي، وفي عام 1946 أصبحت النيجر إقليماً فرنسياً فيما وراء البحار، وأصبح لسكانها حق انتخاب ممثليهم في الجمعية الوطنية الفرنسية، بالإضافة إلـــى انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في الإقليم.

وعقب ذلك ظهر تنظيمان سياسيان رئيسيان مختلفان في توجهاتهما؛ أحدهما الاتحاد النيجري الديمقراطي بزعامة هاماني ديوري، والآخـــر الحـــزب التقـــدمي النيجري بزعامة دجيبو بكري. وقد ارتبط الحـــزب الأول بـــالتجمع الـــديمقراطي الأفريقي بزعامة هوفييه بونييه، وكان يحبذ الارتباط بصورة وثيقة بفرنـــسا، أمـــا الحزب الآخر فكان توجهه يسارياً وعارض الارتباط بفرنسا.

وكان الحزب التقدمي النيجري يتمتع بالأغلبية في المجلس التـــشريعي فـــي النيجر قبل الاستقلال، ومع ذلك لم ينجح في الحصول على تأييد النـــاخبين هنـــاك لموقفه الرافض للارتباط بفرنسا في استفتاء عام 1958. وفي العام التالي حظـــرت فرنسا نشاط الحزب ونفت زعيمه إلى الخارج، وهو ما مهد الطريق أمـــام زعـــيم الاتحاد النيجري الديمقراطي لقيادة البلاد نحو الاستقلال في 3 أغسطس 1960.

التطور السياسي بعد الاستقلال

بعد أن حصلت النيجر على الاستقلال أصبح هاماني ديوري رئيساً للـــبلاد. وفي نوفمبر 1960 تم تكوين أول جمعية وطنية. واتسمت فتـــرة حكـــم ديـــوري بالاضطرابات والعنف، وقاد المعارضة التيار اليساري، وانتهت هذه الفترة بانقلاب عسكري في أبريل 1974.

وقد تزعم الانقلاب سيني كونتشي الذي قام في بداية حكمه بالسماح بعودة المنفيين من الخارج، وحكم البلاد من خلال المجلس العسكري الأعلى، وحظر الأحزاب القائمة حينئذ. وقد حاول كونتشي إضفاء طابع مدني على نظام حكمه، فقام بمحاولات لزيادة الطابع المدني للمجلس العسكري، وأنشأ جمعية عمومية منتخبة تضم 82 مقعداً، ووضع ميثاقاً وطنياً عام 1986، وأجرى عليه استفتاء لأول مرة في تاريخ النيجر في يونيو 1987، وتمت الموافقة عليه. وفي نوفمبر 1987 توفي كونتشي، وتولى الحكم علي صعيبو، الذي بدأ حكمه بفتح حوار مع المدنيين، فالتقى مع ديوري وغيره، وقام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في ديسمبر 1987، وبدأ في إعداد دستور جديد في يوليو 1988، وتم الاستفتاء عليه في سبتمبر. وفي أغسطس 1988 أنشاء صعيبو الحركة القومية لتنمية المجتمع لكي يحكم البلاد، وتم إلغاء المجلس العسكري الأعلى واستبدل به المجلس الأعلى للإرشاد الوطني. وظل صعيبو رئيساً للحزب والمجلس والدولة.

وفي فبراير 1990 شهدت البلاد مظاهرات للطلبة قتل فيها 3 مواطنين وأصيب 25 شخصاً بجراح بسبب تدخل الجيش. وترجع المظاهرات لسوء نظام التعليم. وقد تم نشر القوات المسلحة في نيامي في أبريل، حيث واكب ذلك إضراب لاتحاد النقابات العمالية. ولتهدئة الوضع أعلن المجلس الأعلى للإرشاد الوطني عن مشروع لتعديل الدستور والاتجاه نحو التعددية الحزبية، وتم إغلاق المؤسسات التعليمية والجامعات خوفاً من تجدد الاضطرابات. وفي مارس 1991 تم سحب القوات المسلحة من الشوارع. وفي تطور مفاجئ ترك صعيبو رئاسة المجلس الأعلى للإرشاد الوطني في يوليو وخلفه مامادو تاندجا، وتم الحد من سلطات صعيبو حتى أصبحت قاصرة علي الشئون الداخلية فقط، ثم أصبحت شرفية.

وقد دعا مامادو لإقامة مؤتمر وطني يضم كافة الاتحادات والقوى السياسية والنسائية، وأصدر هذا المؤتمر الذي عقد في يوليو 1991م توصيات منها تعليق

الدستور، وتعيين أمادو شيفو رئيساً للوزراء. وتلا هذا المؤتمر محاولة بناء إجماع وطني في ظل حكومة انتقالية.

وفي ديسمبر 1992 تم الاتفاق على دستور جديد، وأجريت انتخابات تشريعية في فبراير 1993، ثم أخرى رئاسية تنافس فيها مامادو تاندجا، وماهاماني عثمان، ونتيجة عدم حصول أيهما على النسبة المطلوبة للفوز أجريت جولة أخرى فاز فيها ماهاماني عثمان، ومع ذلك استمرت الاضطرابات والمظاهرات في نيامي في أواخر العام خصوصاً من جانب الطلبة، وفي العام التالي أعلنت حالة العصيان المدني، لذلك تم القبض على مامادو تاندجا، واستمرت الاضطرابات في نيامي طوال عام 1994، وفي سبتمبر قدم إسوفو استقالته من رئاسة الوزراء التي تولاها في أعقاب فوز ماهاماني عثمان برئاسة الدولة.

وفي يناير 1995 أجريت انتخابات تشريعية تنافس فيها 774 مرشحاً يمثلون 15 حزباً سياسياً على 83 مقعداً في البرلمان، وأشارت النتائج إلى فوز الحركة القومية لتنمية المجتمع بالأغلبية، وبذلك بدأت مرحلة سياسية جديدة حاولت خلالها الحكومة الجديدة حل مشكلة الاضطرابات المستمرة التي تعوق الاستقرار في البلاد، كما وقعت الحكومة في أبريل عدة اتفاقيات سلام مع جماعات الطوارق المتمردة منذ عام 1990، والتي كانت تشكو من تجاهل الحكومة المركزية لهم وحرمانهم من موارد البلاد. وقد وافقت الحكومة على استيعاب بعض المتمردين في الجيش ومساعدة البعض الآخر في العودة للحياة المدنية.

ولكن انقلاباً عسكرياً نجح في الإطاحة بالحكومة، وسيطر إبراهيم باري مانياسارا على السلطة لمدة ستة أشهر كفترة انتقالية، وقدم مسودة لدستور جديد على أن يبدأ العمل به في مايو 1996. وبعد حل لجنة الانتخابات الوطنية قام باري في يوليو 1996 بتنظيم انتخابات رئاسية فاز فيها، ثم حصل حزبه على 90% من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر. وقد أدى فشله في

إضفاء الشرعية على انقلابه إلى فشله في إقناع المانحين بتقديم مساعدات اقتصادية ثنائية أو متعددة، فقام باري بتجاهل الحظر المفروض على ليبيا بحثاً عن تمويل ليبي يساعده في النهوض باقتصاد البلاد.

وفي أبريل 1999 تمت الإطاحة بالرئيس باري مانياسارا في انقلاب قاده داوودا الذي أنشأ مجلساً انتقالياً للتوافق الوطني للنظر في مسودة دستور جديد لإقامة جمهورية على نمط الجمهورية الفرنسية ذات النظام شبه الرئاسي. وفي يوليو تمت الموافقة على هذا الدستور في استفتاء شعبي وصفه المراقبون الدوليون بالنزيه. وفي خريف نفس العام جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، واستطاع مامادو تانجا الفوز في الانتخابات الرئاسية بترشيح من تحالف الحركة الوطنية لتنمية المجتمع والمؤتمر الديموقراطي الاشتراكي.

وفي أغسطس 2002 حدثت بعض التوترات داخل الجيش في العاصمة نيامي ومدن أخرى، ولكن الحكومة استطاعت استعادة الأمن خلال عدة أيام.

وفي يوليو 2004 انعقدت أول انتخابات بلدية كجزء من عملية التحول نحو اللامركزية، وتم انتخاب نحو 3700 عضو في 265 مجلساً محلياً، وتمكن الحزب الحاكم من الفوز بأكبر عدد من المجالس المحلية مقارنة بباقي الأحزاب السياسية، ورغم ذلك فقد كان أداء أحزاب المعارضة متميزاً في تلك الانتخابات.

وفي نهاية العام جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، وتم انتخاب الرئيس لفترة رئاسية ثانية، إذ حصل على نحو 65% من الأصوات في انتخابات وصفها المراقبون الدوليون بأنها حرة ونزيهة. وفي الانتخابات التشريعية توزع 88 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 113 مقعداً على كل من الحركة الديموقراطية من أجل تنمية المجتمع والمؤتمر الديموقراطي الاشتراكي والتجمع من أجل الديموقراطية الاجتماعية والتجمع من أجل الديموقراطية والتقدم والتحالف النيجري للديموقراطية والتقدم والحزب الاجتماعي للديموقراطية النيجرية.

نظام الحكم

النيجر دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وقد تم وضع الدستور في ديسمبر 1992، وتمت مراجعته في استفتاء عام في مايو 1996، واستفتاء آخر في يوليو 1999. وتتمثل السلطة التنفيذية في رئيس الدولة ورئيس الوزراء، ويتم انتخاب الرئيس – في اقتراع عام – لمدة خمس سنوات، ويعين الرئيس رئيس الوزراء. أما السلطة التشريعية فتتكون من جمعية وطنية ذات مجلس واحد. ونتيجة تزايد عدد السكان تم توسيع المجلس عام 2004 ليضم 113 نائباً ينتخبون لفترة تمتد لخمس سنوات من خلال نظام التمثيل بالأغلبية، والذي يشترط حصول الحزب على 5% من الأصوات على الأقل لضمان حصوله على مقعد بالبرلمان. وتتكون السلطة القضائية على غرار النظام الفرنسي من محكمة عليا ومحاكم ابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة النقض. وأهم الأحزاب السياسية: حزب الحركة الوطنية من أجل تنمية المجتمع، وحزب المؤتمر الديموقراطي الاشتراكي، وحزب التجمع من أجل الديموقراطية الاجتماعية، وحزب التجمع من أجل الديموقراطية والتقدم، وحزب التحالف النيجري للديموقراطية والتقدم، والحزب الاجتماعي للديموقراطية النيجرية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتبع النيجر سياسة خارجية معتدلة، وتحتفظ بعلاقات صداقة مع العالمين الغربي والإسلامي ودول عدم الانحياز، ولها علاقات خاصة مع فرنسا، وعلاقات قوية مع جيرانها في غرب أفريقيا. أما علاقاتها مع الولايات المتحدة فتعد قوية منذ حصولها على الاستقلال، ورغم أن الولايات المتحدة لا تمتلك مكاتب لتقديم المساعدات في النيجر فإنها تقدم مساعدات تبلغ 8 ملايين دولار للنيجر عبر منظمات أهلية أمريكية ونيجرية.

ويعتبر التداخل الإثنى لسكان دولة النيجر مع دول الجوار أحد مصادر التوتر فى العلاقات، من ذلك قضية جماعات "الطوارق" التى تنتقل عبـــر دول المنطقـــة وكانت مصدراً لتوتر العلاقات بين النيجر وليبيا فى التسعينيات من القرن العشرين بدعوى مساعدة الأخيرة للجماعات المناوئة للنظام الحاكم فى النيجر والجماعـــات ذات الأصول العربية، الأمر الذى تجدد بصورة أخرى عام 2007 حينما هـــددت حكومة النيجر بطرد عشرات الآلآف من المواطنين ذوى الأصول العربية المقيمين على أراضيها.

النيجر عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعـــة دول أفريقيـــا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لـــدول غـــرب أفريقيا، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإســـلامى، الاتحـــاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الـــساحل والـــصحراء، هيئـــة حوض نهر النيجر، مفوضية حوض بحيرة تشاد.

بنين
Benin

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية بنين.

العاصمة: بورتونوفو (عاصمة رسمية)، كوتونو (مقر الحكومة).

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي جنوباً، ونيجيريا شـرقاً، وتوجـو غربـاً، والنيجر وبوركينا فاسو شمالاً.

المساحة الإجمالية: 112,620 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 7,862,944 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: نحو 42 جماعة إثنية أفريقية تشكل 99% مـن الـسكان أبرزها الفون والأدجا واليوروبا والباريبا.

الأديان: معتقدات تقليدية (50%)، المسيحيون (30%)، المسلمون (20%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، والفون واليوروبا (أوسع انتشاراً في الجنوب) وهناك على الأقل 6 لغات قبلية كبرى في الشمال.

تاريخ الاستقلال: أول أغسطس 1960 (عن فرنسا).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1100 دولار (تقديرات 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4% (تقديرات 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

يعتمد تاريخ بنين قبل الاستعمار على الأساطير والمرويات الشفهية، ومن بين الجماعات العرقية العديدة هناك كان لجماعات الفون – التي تنتشر في الأجزاء الجنوبية من البلاد – دور مهم في فترة ما قبل الاستعمار، حيث أقامت حضارة متقدمة بفنونها وأديانها وأدواتها، كما أسست ثلاث ممالك هي ممالك بورتونوفو وألادا وداهومي، وحظيت هذه المملكة الأخيرة بوجه خاص بشهرة واسعة، حيث يرجع تاريخ إنشائها طبقا للمرويات الشفهية إلي عام 1625 تقريبا، ولكن ويجبادجا (1645–1685) هو الذى حول المملكة إلي دولة قوية حيث ظل يتحرش بملك إحدى الممالك الصغيرة المجاورة، وانتهي الأمر بهزيمته وأسره على يد ويجبادجا، وقام خلفاء ويجبادجا بجهود إضافية لتوسيع مملكتهم؛ إذ قام ابنه الملك أجادجا (1708–1732) بغزو ألادا وأويداه بهدف الوصول إلى الساحل لإقامة علاقات تجارية مع الأوروبيين الذين كانوا قد أقاموا بعض الحصون على الساحل، والحصول على السلاح منهم. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر قام الملك جيزو (1818–1858) بتوسيع حدود المملكة شمالا، كما قام بعدة حملات شرقا في أراضي اليوروبا (بنيجيريا الحالية). وظلت مملكة داهومي تتمتع باستقلالها حتى هزيمة آخر ملوكها بيهانزين على يد الفرنسيين عام 1892.

الاستعمار والاستقلال

ظل الوجود الأوروبي في منطقة بنين الحالية مقتصراً على المناطق الساحلية حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث قام البرتغاليون والبريطانيون والفرنسيون بإنشاء حصون لهم هناك، وخلال القرن التاسع عشر سعت فرنسا إلى بسط سيطرتها علي المنطقة؛ ففي عام 1857 سيطر الفرنسيون على "بوبو الكبرى" بعد فرار ملكها، وأعلنت فرنسا الحماية على داهومي، وبعد 14 شهراً استسلم الملك وقام الفرنسيون بنفيه، ثم أعلنت فرنسا في يونية 1894عن إنشاء مستعمرة داهومي

وملحقاتها التي ضمت ممالك داهومي وألادا وبورتونوفو، ثم شرعت في بسط سيطرتها على المناطق الشمالية من البلاد؛ فأرسلت عدة حملات خلال عامي 1895 و1896، وضمت الجزء الغربي من بورجو إلى مستعمرتها في داهومي باتفاق 1898، ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى الجزء القابل للملاحة من نهر النيجر. وفي عام 1899 أصبحت داهومي جزءاً من أفريقيا الغربية الفرنسية. وطوال فترة الاستعمار كانت داهومي مصدراً لتوفير الإداريين والأطباء والقانونيين وغيرهم من المهنيين للعمل في الإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا، وخلال الحرب العالمية الثانية انضمت داهومي وغيرها من المستعمرات الفرنسية في أفريقيا الغربية إلى جانب الحلفاء. وفي عام 1946 أصبحت داهومي إقليماً فرنسيا فيما وراء البحار، وفي عام 1958 حصلت على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية، وقام هيوبرت ماجا زعيم حزب التجمع الديموقراطي الداهومي بتشكيل الحكومة بالائتلاف مع حزب الاتحاد الديمقراطي الداهومي بزعامة جوستين أهومادجبي بالإضافة إلى حزب ثالث بزعامة سورو–ميجن أبيثي، حيث شكلت الأحزاب الثلاثة تجمعا واحداً عرف باسم الحزب التقدمي الداهومي، ولكنه لم يستمر طويلا. وفي أول أغسطس 1960 أصبحت داهومي دولة مستقلة باسم جمهورية داهومي وفي عام 1975 تم تغيير الاسم إلى جمهورية بنين الشعبية.

التطور السياسي بعد الاستقلال

أعقب استقلال بنين إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها "هيوبرت ماجا" وهو شمالي، وأصبح أبيثي نائباً لرئيس الجمهورية وهو جنوبي. وفي أكتوبر 1963 أطاح الجيش، بقيادة الجنرال كريستوف سوجلو، بالنظام بعد موجة من الاحتجاجات والاضطرابات، وأعلن سوجلو في يناير 1964 قيام حكومة ائتلافية تحت قيادة أبيثي وجوستين أهومادجبي كرئيس للوزراء وهو من الجنوب الغربي، وأدى عدم وجود ممثل للشماليين في النظام إلى اندلاع موجة أخرى من الاضطرابات

السياسية، مما أدى إلى تدخل الجيش مرة أخرى بقيادة الجنرال سوجلو الذي احتفظ بالقيادة لنفسه، وظل رئيسا للدولة طوال الفترة من ديسمبر 1965 وحتى مطلع عام 1967 عندما أطيح به في انقلاب عسكري بقيادة مجموعة من صغار الضباط يتزعمهم موريس كوانديش الذي قام بتسليم السلطة طواعية للكولونيل الفونس ألي، وأكدت القيادة الجديدة على تنازلها عن السلطة للحكومة المدنية التي ستسفر عنها الانتخابات والتى تم إجراؤها في 5 مايو 1967، ولكن القيادة العسكرية رفضت الاعتراف بنتائجها بسبب انخفاض نسبة المشاركة فى التصويت.

وأعقب ذلك قيام القيادة العسكرية باختيار أحد المدنيين كرئيس للدولة، حيث أصبح الدكتور إيميل زينسو رئيسا للدولة، إلا أن الجيش تدخل وأطاح بالنظام المدنى، وشكل مجلساً عسكرياً حكم البلاد لعام واحد، ثم قام بتسليم السلطة إلى ثلاثة مدنيين يمثلون أقاليم بنين الثلاثة، وهم ماجا ممثلا للشمال، وأبيثي ممثلا للجنوب الشرقي، وجستين أهوماديجبي ممثلا للجنوب الغربي، وتم الاتفاق على تناوب الثلاثة على مقعد الرئاسة.

ومع انتهاء فترة حكم الرئيس ماجا (70–1972) تم تسليم السلطة إلى أهوماديجبي الذي أطاح به الجيش بقيادة ماتيو كيريكو في أكتوبر1972، وقام كيريكو بتشكيل نظام عسكري قوي حيث شكل مجلساً عسكرياً من أعداد متساوية من الضباط يمثلون مناطق بنين الثلاثة، وتبنى الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وأصبح اسم الدولة جمهورية بنين الشعبية، وقام بتأميم قطاعات البنوك والتأمين والتصدير، كما شكل حزباً ثورياً هو حزب الثورة الشعبية لبنين، وفي عام 1977 وضع كيريكو دستورا ذا طابع اشتراكي.

وبدأ النظام الجديد بقيادة كيريكو يتجه نحو المعسكر الشرقي مما أثر علي علاقة بنين بفرنسا، واستمر ذلك حتي عام 1986، حيث أدت الأزمة الاقتصادية إلى قيام القيادة بمحاولة تحسين علاقاتها مع الدول الغربية وصندوق النقد الدولي،

وأصبحت بنين حريصة على الاستمرار في الاستفادة من ارتباط عملتها بالفرنك الفرنسي لما يمثله ذلك من ضمانة اقتصادية في ظل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

وفي بداية عام 1987 قدم الرئيس كيريكو استقالته من منصبه العسكري في الجيش رغبة منه في أن يصبح رئيساً مدنياً للدولة، وفي فبراير من نفس العام قام بإجراء تغيير وزاري واسع استهدف المحافظة على التوازن بين تمثيل الشماليين والجنوبيين، وكذلك بين تمثيل المدنيين والعسكريين في الحكومة. ورغم ذلك جرت محاولة انقلاب عسكري في مارس عام 1988 احتجاجا على تفاقم الفساد الحكومي، وأعقب ذلك محاولة ثانية في يونيو 1988، وأسفرت هذه المحاولات عن مناخ من التوتر والقلق صاحبه تبرم شعبي بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة استجابة منها لمطالب صندوق النقد الدولي.

وفي محاولة من كيريكو لتهدئة الغضب الشعبي أعلن تخلي نظامه عن الأيديولوجية الماركسية اللينينية، ودعا لعقد مؤتمر وطني في مطلع التسعينيات لمناقشة وإصدار دستور جديد للبلاد، وبالفعل انعقد المؤتمر في مدينة كوتونو في فبراير 1990، وحضره حوالى خمسمائة عضو يمثلون خمسين حركة وتنظيما سياسيا بالإضافة لممثلي الحزب لحاكم والحركات المعارضة، رغم عدم تمتعها بالصفة الرسمية حتى ذلك الحين.

وقد قام المؤتمر بإلغاء دستور 1977، ودعا لصياغة دستور جديد للبلاد، وتم الاتفاق أيضاً على حل الجمعية الوطنية الثورية وإسناد سلطتها إلى مجلس أعلى مؤقت يضم 27 عضوا (منهم قادة المعارضة الرئيسية)، كما تم الاتفاق على تشكيل برلمان من خلال اقتراع عام ليحل محل المجلس الأعلى المؤقت، وأن يتم اختيار رئيس الدولة بالانتخاب على أن يشغل الرئيس منصبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترة رئاسة ثانية فقط. وتم ترشيح نيسيفور سوجلو- الخبير السابق في

البنك الدولي– كرئيس للوزراء. كما تم تغيير اسم الدولة إلي جمهورية بنين، وعين 15 مدنيا بصفة مؤقتة لتولي مهام الحكومة لحين إجراء انتخابات في عـــام 1991، وفي هذه الأثناء تم شغل كافة المناصب المهمة في الدولة من قبل المدنيين، كما تم تسريح الميليشيات الشعبية وحل الحرس الجمهوري. وبذلك تكون بنـــين هـــى أول دولة أفريقية جنوب الصحراء تشهد ما سمى بالانقلاب المدنى على نظام الحـــزب الواحد وسيطرة العسكريين.

وفي مايو 1990 تشكل حزب اتحاد القوى التقدمية ليحـــل محـــل الحـــزب الحاكم. وفي أغسطس من نفس العام تم إقرار قانون يـــسمح بتـــشكيل الأحـــزاب السياسية، كما شهد عام 1990 وضع مشروع لدستور جديد، وتم إجـــراء اســـتفتاء عليه في 2 ديسمبر، حيث صوتت الأغلبية لصالحه. وفي ظل الدستور الجديد جرت انتخابات 17 فبراير 1991 وشارك فيها 24 حزباً سياسياً فـــشلت جميعهـــا فـــي الحصول على الأغلبية، وحصل التحالف الموالي لرئيس الوزراء (سوجلو) علـــى أكبر عدد من المقاعد مقارنة بالأحزاب الأخرى (12 مقعداً من جملة 64 مقعداً).

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في 10 مـــارس 1991 وخاضـــها 13 مرشحاً بينهم كيريكو وسوجلو رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة، حصل سوجلو على معظم أصوات الجنوبيين، في حين صوت الشماليون لصالح كيريكـــو. وفـــي الجولة الثانية في 24 مارس 1991 حصل سوجلو على 67.7% من الأصـــوات، وتم حل المجلس الأعلى المؤقت.

وقد عمل سوجلو منذ البداية على تأمين المكاسب الديمقراطية لبلاده، وصارح الشعب بحقيقة الأوضاع الاقتصادية المتردية والتركة المثقلة بالمشاكل التي خلفهـــا النظام السابق وراءه. وخلال الفترة من 1993 وحتى 1994 تـــشكل العديـــد مـــن التنظيمات الحزبية وأهمها التحالف المعارض تحت اسم المؤتمر الـــوطني لقـــوى التغيير. وفي يوليو 1994 تخلى الرئيس سوجلو عن حياده السياسي وصرح بتأييده

لحزب نهضة بنين، وفقد التحالف الموالي لرئيس الجمهورية سوجلو الأغلبية التي كان يتمتع بها في البرلمان لصالح المعارضة وذلك في الانتخابات التشريعية التي جرت في 28 مارس 1995، حيث حصلت أحزاب المعارضة على 49 مقعداً، وكان من أبرزها حزب التجديد الديمقراطي الذى احتل 19 مقعداً، وجبهة العمل للتجديد والتنمية الموالية للرئيس السابق كيريكو التى احتلت عشرة مقاعد.

وقد شجعت هذه النتائج الرئيس السابق كيريكو على خوض الانتخابات الرئاسية لعام 1996، والتي لم تحسم جولتها الأولى النتيجة، وانتهت الجولة الثانية بفوز كيريكو بأغلبية الأصوات بفارق ضئيل عن منافسه سوجلو. والذي اتهم دولاً مجاورة بالتآمر لإقصائه من الرئاسة عن طريق تزوير الانتخابات لصالح كيريكو، وبرر البعض فوز كيريكو بالانتخابات بتفاقم معدلات البطالة والتضخم في ظل سوجلو لإتباع حكومته سياسة تقشفية، إلى جانب حصول كيريكو علي أصوات الشماليين وتخليه عن الأيديولوجية الماركسية.

وهكذا أصبح كيريكو رئيساً للدولة في 4 أبريل 1996، وقام بتشكيل حكومة جديدة أكدت على أن إرساء دعائم حكم القانون والإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثلان قمة الأولويات التي تهدف لتحقيقها، وأعلن عن عزم الحكومة على تنظيم مؤتمر اقتصادي وطني لتحديد الأهداف الاقتصادية التي ستعمل الدولة على الوصول إليها، وفي عام 1999 أجريت الانتخابات البرلمانية والتي أسفرت عن فوز حزب نهضة بنين بـ27 مقعداً يليها حزب التجديد الديمقراطي بـ11 مقعداً وجبهة العمل للتجديد والتنمية بـ 10 مقاعد ثم الحزب الديمقراطي الاجتماعي 9 مقاعد وتوزعت باقي المقاعد على الأحزاب الصغيرة.

وقد أعيد انتخاب كيريكو فى انتخابات عام 2001 بعد حصوله على 84% من الأصوات فى جولة الإعادة بعد انسحاب سوجلو وهونجبيدجى من الجولة الثانية بحجة وجود تلاعب فى العملية الانتخابية.

وفي عام 2002 أجريت الانتخابات البلدية لأول مرة منذ ما قبل حقبة تبني الماركسية، وشهدت فوز الرئيس السابق سوجلو بعمودية مقاطعة كوتونو، وفي عام 2003 أجريت انتخابات برلمانية أسفرت عن تراجع كبير في عدد مقاعد حزب نهضة بنين وحزب التجديد الديمقراطي، وحصلت جبهة العمل للتجديد والتنمية الموالية للرئيس كيريكو على 52 مقعداً من أصل 83 مقعداً.

وفي مارس 2006 أجريت انتخابات رئاسية منع الرئيس كيريكو من الترشح فيها لتخطيه السن دستورياً أسفرت عن فوز المرشح المستقل "توماس يايا بوني".

وفي مارس 2007 أجريت الانتخابات برلمانية وأسفرت عن فوز تحالف "قوى كاوري لبنين الصاعدة" والموالي للرئيس ياي بـ35 مقعداً مما يعطي الرئيس تأييداً برلمانياً جيداً وخلفها " التحالف من أجل الحيوية والديمقراطية بـ20 مقعداً، ثم حزب التجديد الديمقراطي بـ10 مقاعد.

نظام الحكم

بنين دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة ويعين مجلس الوزراء. ويتم اختيار الرئيس بالانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس واحد يتمثل فى الجمعية الوطنية التى ينتخب أعضاؤها، وعددهم 83 عضواً، لمدة أربع سنوات. وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، والمحاكم الابتدائية.

ومنذ الأخذ بالتعددية الحزبية أنشئ العديد من الأحزاب منها حزب نهضة بنين (ويضم داخله 20 حزباً صغيراً)، وحزب الاتحاد من أجل مستقبل بنين، وحزب الحركة الأفريقية للتنمية والتقدم، وحزب تحالف القوى التقدمية، وحزب حركة التنمية والتضامن، وحزب التجمع من أجل التنمية والديمقراطية، وحزب التجديد الديمقراطى. إضافة إلى بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تحسنت علاقات بنين الخارجية بعد الاتجاه إلى التحول الديمقراطى والتحول التدريجى إلى الليبرالية الاقتصادية منذ بداية التسعينيات، وتوطدت علاقات بنين بفرنسا وبخاصة فى عهد سوجلو. كذلك عمل الرئيس كيريكو منذ إعادة انتخابه عام 1996 على تدعيم علاقاته بالمؤسسات المالية الدولية؛ فبعد أشهر قليلة من إعادة انتخابه أبرم اتفاقية للتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى مما يشير إلى اتباعه سياسة براجماتية تعاونية مع هذه المؤسسات على خلاف توجهه الاشتراكى السابق.

كما سعت إدارة كيريكو إلى دعم علاقاتها بدول الجوار، فشاركت مع سبع دول أخرى فى عمليات عسكرية عام 1998 بهدف تدريب الجيوش الإقليمية على عمليات حفظ السلام، كما شاركت بنين فى قوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) فى غينيا-بيساو، إلا أنها سحبت قواتها فى يونيو 1999 بعد الانقلاب العسكرى فى غينيا-بيساو.

وتتمتع بنين بعلاقات طيبة مع الدول المجاورة، ولا يستثنى من ذلك سوى النزاع مع النيجر على بعض الجزر الصغيرة فى نهر النيجر، وهو النزاع الذى يثار من حين لآخر، وقد فشلت وساطة منظمة الوحدة الأفريقية فى حله إلى أن وقع البلدان فى يونيو 2001 اتفاقاً لتحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

بنين عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكوفونية، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، هيئة حوض نهر النيجر.

توجو
Togo

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية توجو.

العاصمة: لومي.

الموقع: تحدها غانا غرباً، وبوركينافاسو شمالاً، وبنين شرقاً، والمحيط الأطلنطي جنوباً.

المساحة الإجمالية: 56,785 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: نحو 5,548,702 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الإيوي في الجنوب (21%)، والمينا، والكوبيي في الشمال (12%)، والكوتوكولي، والموبا.

الأديان: مسيحيون (47%)، وأصحاب ديانات تقليدية (33%)، ومسلمون (13.7%)، وأصحاب ديانات أخرى (6.1%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، والإنجليزية، ولغات محلية أهمها الإيوي والمينا (في الجنوب) والكوبيي (في الشمال).

تاريخ الاستقلال: 27 أبريل 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1700 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 3% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

نزحت جماعات الإيوي (الإيفى) إلى منطقة توجو الحالية من وادي نهر النيجر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وصل البحارة والتجار البرتغاليون سواحل توجو، وخلال القرنين التاليين أصبح إقليم الساحل مركزاً مهماً للأوروبيين الباحثين عن العبيد حتى أطلق على توجو والإقليم المجاور لها اسم ساحل العبيد.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1884 قامت ألمانيا بتوقيع اتفاقية بمدينة توجوفيل أعلنت بموجبها حمايتها على جزء من الإقليم بمحازاة الساحل، لكنها سرعان ما مدت حمايتها وسيطرتها على الداخل أيضاً. وفي عام 1914- خلال الحرب العالمية الأولى- هاجمت القوات البريطانية والفرنسية توجو وسيطرت عليها بعد مقاومة بسيطة، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت توجو تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني معاً لأسباب إدارية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تحول الانتداب إلى وصاية من جانب فرنسا وبريطانيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وخلال تلك الفترة كان الإقليم الغربي من توجو يعامل كجزء من إقليم ساحل الذهب البريطاني (غانا لاحقاً). وفي عام 1957 صوت سكان إقليم توجولاند البريطاني للانضمام إلى ساحل الذهب كجزء من جمهورية غانا المستقلة.

وفي عام 1955 أصبح إقليم توجو الخاضع لفرنسا إقليماً يتمتع بحكم ذاتي، وله جمعية تشريعية منتخبة تتولى الشؤون الداخلية، وجهاز تنفيذي يرأسه رئيس وزراء مسئول عن التشريعات، وتضمن الدستور الذي أقر في استفتاء عام 1956 هذه التغييرات. وفي سبتمبر 1956 أصبح نيكولاس جرنيتزكي رئيسا للوزراء في توجو، وبسبب مخالفات في الاستفتاء عقدت انتخابات عامة فاز فيها سيلفانوس

أوليمبيو عام 1958. وفي أبريل 1960 استقلت توجو عن فرنسا وفق ترتيبات مسبقة، وانتهت وصاية الأمم المتحدة عليها، وأصبحت مستقلة يحكمها دستور مؤقت، وأصبح أوليمبيو رئيساً للبلاد.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في عام 1961 تم وضع دستور جديد يتم من خلاله ترشيح رئيس للجمهورية لمدة 7 سنوات وانتخابه عبر اقتراع عام. ويحق للرئيس تعيين الوزراء وحل الجمعية الوطنية. وفي الانتخابات التي عقدت في نفس العام حصل الرئيس أوليمبيو على 90% من الأصوات ليصبح أول رئيس توجولي منتخب، وحصل حزبه (الاتحاد التوجولي) على كل مقاعد الجمعية الوطنية.

وخلال تلك الفترة ظهرت عدة أحزاب معارضة مهمة هي حركة الشباب التوجولي (اليسارية)، والاتحاد الديمقراطي للشعب التوجولي، والحزب التوجولي للتقدم الذي أنشأه رئيس الوزراء السابق نيكولاس جرنيتزكي لكنه حصل على تأييد ضئيل. وقد ظهر التنافس بين هذه الأحزاب مبكراً منذ أربعينيات القرن العشرين، ووصلت هذه المنافسة إلى ذروتها عندما قام الرئيس في يناير 1962 بحل أحزاب المعارضة بزعم أنها تتآمر ضد حزب الأغلبية الحاكم، ومن ثم اضطر كثير من عناصر المعارضة إلى الفرار هرباً من الاعتقال.

وفي نهاية يناير 1963 تم اغتيال الرئيس أوليمبيو في انقلاب عسكري نتيجة تزايد سخط قادة الجيش، وبعد يومين من الاغتيال عاد رئيس الوزراء السابق نيكولاس جرنيتزكي من منفاه ليرأس الحكومة المؤقتة. وفي مايو أقر دستور جديد يعيد نظام التعدد الحزبي، وينص على اختيار ممثلين عن كل حزب في الجمعية الوطنية. واختير جرنيتزكي رئيساً للبلاد، وميتشي نائباً له. وبعد تسعة أيام شكل الرئيس حكومة تمثل كل الأحزاب.

وخلال الأعوام التالية كانت الحكومة في وضع غير مستقر؛ ففـي نـوفمبر 1966 حدثت محاولة للإطاحة بالرئيس شجع عليهـا حـزب الاتحـاد التوجـولي المعارض، لكنها باءت بالفشل، وبعدها قلل الرئيس اعتماده على الجيش، ولكن بعد شهرين فقط، وفي يناير1967، قام العقيد جانسنجا إياديما بعزل الرئيس في انقلاب عسكري، وتم حظر الأحزاب السياسية وتعطيل الدستور، وقامـت لجنـة الوفـاق الوطني بحكم البلاد لمدة ثلاثة أشهر بعدها أعلن إياديما نفسه رئيساً للبلاد.

وفي عام 1969 أعلن إياديما قيام الجمهورية الثالثة والانتقال نحو مزيد من الحكم المدني وتشكيل وزارة تجمع بين العسكريين والمـدنيين. وفـي الانتخابـات الرئاسية عام 1979 حصل إياديما على 99.9% من الأصـوات، وقـام بتحويـل الدستور الجديد الجمعية الوطنية إلى جهاز ذي صفة استشارية. وفي ديسمبر 1986 تمت إعادة انتخاب إياديما لفترة رئاسية ثالثة لمدة سبع سـنوات إذ حـصل علـى 99.5% من الأصوات في انتخابات غير تنافسية، ولكن بعد ذلـك بأيـام قامـت مجموعة من المنشقين التوجوليين – القادمين من غانا – بمحاولة للإطاحة بنظـام إياديما، لكنها باءت بالفشل. وخلال السنوات الثلاث التالية ازدادت المنافـسة بـين إياديما ومعارضيه، وانتهت بسيطرة الرئيس.

وفي عام 1990 تأثرت توجو بموجة التحول الديموقراطي التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي 5 أكتوبر 1990 أدت محاكمة عـدد مـن الطلبـة المعارضين للحكومة إلى إثارة الشغب في العاصمة لومي حتى أصبحت المظاهرات المناهضة للحكومة والصِدامات مع قوات الأمن السمة الغالبة في الشهور التاليـة. وفي أبريل 1991 بدأت الحكومة بالتفاوض مع الجماعات المعارضة، ووافقت على عفو عام يسمح لعناصر المعارضة المنفية في الخارج بالعودة إلى توجو.

وبعد إضراب عام ومظاهرات عدة قامت الحكومة والمعارضة بتوقيع اتفاقية لعقد مؤتمر وطني في يونيو 1991، وقد سيطرت على هـذا المـؤتمر العناصـر

المعارضة للرئيس. ورغم أن المؤتمر تعرض لمضايقات شديدة من جانب الحكومة إلا أنه أصدر مسودة لدستور مؤقت ينادي بنظام حكم انتقالي لمدة عام واحد، ويدعو لإجراء انتخابات حرة لتشكيل حكومة جديدة. وقد اختار المؤتمر كوفيجو – وهو محامي ورئيس جماعة حقوقية – كرئيس وزراء للفترة الانتقالية، غير أنه تم الإبقاء على إياديما كرئيس للدولة مع تحجيم سلطاته.

وفي نوفمبر 1991 صوتت السلطة التشريعية الانتقالية (الهيئة العليا للدولة) على حل الحزب الحاكم، وبعدها قام الجيش بمهاجمة مكتب رئيس الوزراء في ديسمبر واعتقاله، لكن كوفيجو قام في يناير 1992 بتشكيل حكومة انتقالية ثانية ضمت وزراء من حزب الرئيس. وفي مايو تم عزل نجل الرئيس السابق أوليمبيو وتعرض للضرب على يد جنود. وفي يوليو وأغسطس تم التفاوض بين لجنة ضمت الرئيس وممثلين عن المعارضة حول اتفاق سياسي جديد. وفي سبتمبر صدر دستور جديد لتبدأ بذلك فترة الجمهورية الرابعة.

وفي أكتوبر تراجعت العملية الديمقراطية في البلاد بعدما قامت عناصر من الجيش باعتقال أعضاء في الجهاز التشريعي لمدة 24 ساعة، وفي المقابل أعلنت أحزاب المعارضة السياسية واتحادات العمال في نوفمبر إضراباً عاماً لإجبار الرئيس على الموافقة على إجراء انتخابات نزيهة، وقد أدى الإضراب إلى شل العاصمة لعدة شهور، وخلف دماراً شاملاً في اقتصاد البلاد. وفي يناير 1993 أعلن إياديما انتهاء المرحلة الانتقالية وتعيين كوفيجو رئيساً للوزراء. مما أدى لاشتعال المظاهرات في البلاد، وقد نتج عن ذلك مقتل 19 فرداً على الأقل. وفي الأيام التالية حدثت حوادث قتل متعددة لأفراد قوات الأمن على يد عناصر المعارضة المدنية، كما جرت محاولة اغتيال فاشلة للرئيس في مارس من ذات العام رتبت لها مجموعة من العسكريين المنشقين الموجودين في غانا.

وتحت ضغوط محلية وخارجية مستمرة وبسبب وطأة الإضراب العام جرت في يوليو مفاوضات من أربع جولات بين الحكومة والمعارضة أسفرت عن وضع اتفاقية من أربعة شروط للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإنهاء حالة الإضراب العام في أغسطس. وقد عقدت الانتخابات الرئاسية في 25 أغسطس1993م غير أن ضعف الحملات الانتخابية وظهور مخاوف بسبب الفساد أدت إلى مقاطعة الانتخابات من جانب جميع قوى المعارضة، وفاز إياديما بنسبة 96.42% من إجمالي أصوات الناخبين.

وفي يناير 1994 قامت بعض الميلشيات المسلحة المعارضة – الموجودة في غانا – بمهاجمة بعض المواقع في العاصمة مما أدى لمقتل مئات الأفراد أغلبهم من المدنيين، واضطرت هذه الحوادث أكثر من 300 ألف مواطن للفرار من البلاد والنزوح نحو المناطق الداخلية وبنين وغانا، إلا أن غالبيتهم عادوا إلى ديارهم في مطلع عام 1996.

وقد أجريت في فبراير 1994 الانتخابات البرلمانية التي وصفها مراقبون دوليون بالنزاهة وأدت إلى فوز تحالف أحزاب المعارضة بأغلبية بسيطة. وفي أبريل 1994 قام إياديما بتعيين إيدم كودجو – رئيس أحد أحزاب المعارضة وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية السابق – رئيساً للوزراء. وقد أدى قبول كودجو لهذا المنصب إلى خروج حزب المعارضة الآخر من تحالف المعارضة، حيث رفض الانضمام للحكومة الجديدة، واضطر كودجو لتشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الرئيس إياديما. وقد ركزت الحكومة الجديدة على قضية الإنعاش الاقتصادي، وبناء مؤسسات ديمقراطية، واحترام حكم القانون، وعودة اللاجئين من الخارج.

وقد سجلت الحكومة تقدماً في برامجها بالتعاون مع حزب المعارضة الرئيسي بعدما أنهى مقاطعته للجمعية الوطنية في أغسطس والتي استمرت لمدة 9 أشهر، ومع ذلك فقد أجبر كودجو على إعادة توزيع المناصب الوزارية أواخر العام

بما يعزز تمثيل حزب الرئيس، ثم قدم كودجو استقالته في أغسطس 1996 فازدادت سيطرة الرئيس على السلطة والحكومة.

وفي يونيو 1998 تم إجراء انتخابات رئاسية، ونتيجة قيام الحكومة بمنع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت فاز الرئيس إياديما بنسبة 52% من الأصوات. ورغم أن الحكومة لم تقم باعتراض نشاط المعارضة بشكل مباشر إلا أن الرئيس عمد إلى استخدام قوات الجيش وحلفاء حكومته للتحرش بجماعات المعارضة وإرهاب المواطنين، وأصبحت الدولة شديدة المركزية بحيث أصبحت للرئيس سلطة تعيين مسؤولي الحكومة، والتحكم في كل صغيرة وكبيرة في الدولة بما فيها ميزانية المحليات والمقاطعات.

ثم عقدت ثاني انتخابات تشريعية في البلاد في مارس 1999 وقاطعتها المعارضة فحصل الحزب الحاكم على 79 مقعداً من أصل 81 مقعداً في الجمعية الوطنية، أما المقعدان الباقيان فقد حصل عليهما نواب أحزاب صغيرة مستقلة. وقد اتسمت هذه الانتخابات بالمشاكل الإجرائية وتزوير أصوات الناخبين.

وعقب الانتخابات أعلنت الحكومة عزمها مواصلة الحوار مع المعارضة، فتم عقد لقاء بين حزب الرئيس والمعارضة في باريس في يونيو 1999 بحضور ممثلين عن كل من فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، وقام جميع الأطراف بتوقيع اتفاق سمي "اتفاقية لومي الإطارية" والتي تضمنت وعداً من الرئيس باحترام الدستور وخروجه من السلطة بعد انتهاء فترته الرئاسية عام 2003، كما نادى الاتفاق بضرورة التفاوض مع قيادات المعارضة رسمياً ومعاملتها كأطراف مساوية لرئيس الدولة، كذلك أقر الاتفاق حقوق وواجبات الأحزاب السياسية والإعلام، والعودة الآمنة للاجئين، وحق جميع المواطنين في الحصول على الأمن، أيضاً تضمن الاتفاق فقرة حول ضرورة تعويض ضحايا العنف السياسي. وقد وافق الرئيس على حل الجمعية الوطنية في مارس، وعقد

انتخابات تشريعية جديدة تراقبها لجنة مستقلة، ومع ذلك مر الموعد المحدد لإجراء الانتخابات دون حدوث أية تغييرات، إذ تم إرجاء الانتخابات التشريعية إلى أكتوبر 2001، وبسبب مشاكل التمويل وعدم الاتفاق بين الحكومة والمعارضة تم إرجاء الانتخابات مرة أخرى إلى عام 2002.

وفي مايو 2002 افتعلت الحكومة خلافاً مع لجنة مراقبة الانتخابات وقامت بتعيين سبعة قضاة للإشراف على ترتيب الانتخابات التشريعية، فأعلنت المعارضة مقاطعتها للانتخابات، فتمت دون مشاركتها، وحصل حزب الحكومة على أكثر من ثلثي مقاعد الجمعية الوطنية. وفي ديسمبر قامت الجمعية الوطنية بتعديل الدستور بما يسمح للرئيس بالبقاء في منصبه مدى الحياة.

وفي يونيو 2003 عقدت انتخابات رئاسية وأعيد انتخاب الرئيس بعد حصوله على 57% من الأصوات. وفي أبريل 2004 قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تضمنت 22 التزاماً كشرط لحصول توجو على مساعدات الاتحاد الأوروبي، ولعل أهم تلك الالتزامات الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة، وإجراء انتخابات تشريعية حرة وديمقراطية. وفي نوفمبر سجلت توجو تقدماً طفيفاً في بعض تلك الالتزامات حيث قامت بالإفراج عن 500 سجين، وإعادة النظر في قضايا حرية الصحافة، والدعوة إلى حوار مع أحزاب المعارضة الرئيسية مما أدى لاستمرار المشاورات مع الاتحاد الأوروبي حول التعاون الثنائي.

وفي فبراير 2005 توفي الرئيس إياديما. وفي خطوة غير دستورية قام قائد الجيش جناسنجبي بتنصيب نفسه رئيساً للبلاد. وقد أدان القادة الأفارقة ذلك الأمر، وفرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على توجو. ومع تزايد الضغوط الدولية تنحى جناسنجبي عن السلطة في نفس الشهر ولكن بعد اختياره رئيساً للحزب الحاكم، واختيار بونفو – نائب رئيس الجمعية الوطنية والمتحدث باسمها –رئيساً مؤقتاً للبلاد، وإن ظلت السلطة الفعلية

في يد جناسنجبي الذي استمر في استخدام مكتب الرئيس، بينما ظل بونفو في مكتبه بالجمعية الوطنية.

وفي 24 أبريل2005م أجريت انتخابات رئاسية شهدت أعمال عنف وتلاعباً بالأصوات، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان إلى بنين وغانا، وأعلن فوز جناسنجبي رئيساً للبلاد بحصوله على 60% من إجمالي الأصوات في تلك الانتخابات التي لاقت نتائجها معارضة كبيرة من جانب المواطنين والمراقبين الخارجيين، وحاولت أطراف دولية تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عناصر المعارضة الرئيسية. وبعد إخفاق جناسنجبي في الوصول لاتفاق أو تسوية مع المعارضة قام بتعيين كودجو – والأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس الوزراء السابق – رئيساً للوزراء، فشكل كودجو حكومة أغلبها من عناصر حزبه، ولم تضم ممثلين للمعارضة.

نظام الحكم

توجو دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي، وتتمثل السلطة التنفيذية فى توجو وفق دستور 1992م في رئيس الدولة الذى يتم انتخابه بواسطة الاقتراع الشعبى لمدة 5 سنوات ويقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية التى تتكون من 81 مقعداً وينتخب أعضاؤها بالاقتراع الشعبى لمدة 5 أعوام وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف.

من أهم الأحزاب السياسية فى توجو تحالف الشعب التوجولى، لجنة العمل من أجل التجديد، المؤتمر الديموقراطى للشعب الأفريقى، الحزب الديموقراطى للتجديد، حركة مؤمنى السلام والمساواة، التقارب الوطنى لكل أفريقيا، التحالف من أجل دعم التنمية والديموقراطية، الميثاق الاشتراكى للتجديد، الاتحاد من أجل الديموقراطية والتقدم الاجتماعى، اتحاد قوى التغيير.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وتتبع توجو سياسة خارجية حيادية، وتمارس سياسة خارجية نشطة، ويظهر ذلك بوضوح في إقليم غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ولها علاقات طيبة مع جاراتها، وروابط قوية مع أوروبا وبخاصة فرنسا وألمانيا، كما كانت توجو من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا، وأعادت علاقاتها مع إسرائيل عام 1989، ولها أيضاً علاقات طيبة مع الولايات المتحدة رغم أنها ليست شريكا تجارياً مهماً لتوجو، فقد ظلت فرنسا الشريك التجاري الأساسي لتوجو تاريخياً. وقد أقامت توجو بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منطقة للتصدير جذبت مستثمرين أجانب مهتمين بمجالات التصنيع والتجميع والصناعات الغذائية، غير أن الوكالة أغلقت مكتبها في توجو عام 1994، وفي عام 2004 تضمنت المساعدات الأمريكية لتوجو إيفاد مجموعة من المتطوعين للعمل في مجال السلام والتغذية والصحة (وبخاصة مقاومة مرض الإيدز) ومنع تجارة الأطفال.

وقد لجأت توجو لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة عام 1979، واستمرت في تطبيق برامج التكيف الهيكلي بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين ونادي باريس، وبموجب هذه البرامج التزمت الحكومة بمعايير صارمة لإعادة هيكلة ممتلكات الدولة وتنمية القطاع الريفي. وقد سجلت توجو تقدماً واضحاً في هذه البرامج في أواخر الثمانينيات، غير أن الإصلاحات توقفت نتيجة الأوضاع السياسية غير المستقرة في البلاد منذ عام 1990، لكن مع مجئ حكومة جديدة منتخبة قامت توجو بالتفاوض عام 1994 حول برنامج لمدة ثلاث سنوات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعادت للتعاون مع نادي باريس عام 1995. وفي عام 2004 وضع صندوق النقد الدولي برنامجاً يحفظ الاستقرار الاقتصادي والمالي اللذين كانا في

وضع غير مستقر وحالا دون قيام المـانحين - خـصوصاً الاتحـاد الأوروبـي والولايات المتحدة - بتقديم مزيد من المساعدات.

توجو عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنـسية، مجموعـة دول أفريقيـا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لـدول غـرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الفرانكفونيـة، الاتحـاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء.

ساحل العاج (كوت ديفوار)
Côte D'Ivoire

. **بيانات أساسية**

الاسم الرسمي: جمهورية كوت ديفوار.

العاصمة: ياموسوكرو (منذ عام 1983) ولكن أبيدجان المركز الإداري ومقر البعثات الأجنبية.

الموقع: يحدها المحيط الأطلسي جنوباً وليبيريا غرباً وغينيا وبوركينافاسو شمالاً وغانا شرقاً.

المساحة الإجمالية: 322,460 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 17,654,843 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الباولي (23%)، والبيتى (18%)، والسينوفو (15%)، والمالينكى (11%)، والجاليات الأفريقية (خصوصاً من مالي وبوركينا فاسو) نحو 3 ملايين، وغير الأفارقة (وبخاصة فرنسا ولبنان) نحو 200 ألف.

الأديان: المسلمون (35-40%)، أصحاب معتقدات تقليدية (25-40%)، المسيحيون (20-30%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية) ونحو 60 لهجة أكثرها انتشاراً هي الديولا.

تاريخ الاستقلال: 7 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1,600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 1.2% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ثمة أدلة على أن منطقة ساحل العاج الحالية كانت مأهولة منذ العصر الحجري القديم، ومن المعتقد أن الأقزام كانوا أول من استقر هناك، ثم توافدت على المنطقة موجات من الجماعات السودانية والصحراوية، فحلت محل السكان الأصليين أحيانا، واختلطت بهم أحياناً أخرى، وكانت محصلة هذه الهجرات والاختلاط البشري تنوع اللغات والأعراق في ساحل العاج.

ومنذ وقت طويل دخلت المنطقة تحت نفوذ بعض الممالك والإمبراطوريات المجاورة، ومن أهمها إمبراطورية غانا التى ظهرت في القرن الثالث وكان مركزها في مالي الحالية، وسقطت على يد المرابطين في القرن الثالث عشر، ثم انتقل النفوذ في المنطقة إلى مملكة مالي منذ أواسط ذلك القرن، ثم مملكة صنغاي منذ أواسط القرن الخامس عشر. وفي مناطق الغابات الجنوبية ظهرت بعض الممالك القوية مثل ممالك غينيا التي ضمت أيضاً منطقة ساحل العاج، ومنها دويلات الأجني والباولي، ومملكة أسيني فى شرق المنطقة.

وفي النصف الثانى من القرن التاسع عشر دخلت الأجزاء الغربية ضمن مملكة الماندنجو القوية التي أسسها ساموري فى ذلك الحين، والذي اتخذ عاصمته على حدود ليبيريا الحالية، وتصدى لتقدم الفرنسيين من الساحل إلى الداخل، ودخل معهم في معارك بطولية، ولكن تفوق الفرنسيين فى السلاح مكنهم من هزيمة قواته وأسره عام 1898، ومن ثم نفيه إلى الجابون حيث توفي عام 1900.

الاستعمار والاستقلال

من المعتقد أن أول اتصال أوروبى بمنطقة ساحل العاج الحالية قام به تجار من مدينة ديبي الفرنسية في القرن الخامس عشر، وفي النصف الثانى من ذلك القرن وصل البرتغاليون إلى سواحل المنطقة، وجاء من بعدهم الهولنديون والفرنسيون؛ وذلك بغرض تجارة الرقيق والعاج (ومن هنا جاء اسم المنطقة).

وفي أواخر القرن السابع عشر استقرت إرساليات مسيحية فرنسية فى مملكة أسيني بجنوب شرق البلاد. وفي عام 1843 قامت بعثة فرنسية بعقد اتفاقات مع بعض زعماء المنطقة الساحلية، وأنشأت حصنين فى أسيني وجراند بسام.

ومنذ عام 1887 أخذ الفرنسيون يوسعون نفوذهم نحو الداخل من خلال عدد من اتفاقات الحماية مع الزعماء المحليين، وهي اتفاقات كان المستعمرون كثيراً ما يفرضونها بالقوة. وفي عام 1893 أعلنت فرنسا ساحل العاج مستعمرة فرنسية، ثم ضمتها عام 1902 إلى اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية، ورغم ذلك استمرت المقاومة فى المناطق الشمالية التي كانت جزءاً من مملكة الماندنجو بزعامة ساموري حتى عام 1898، كما واجه الفرنسيون ثورات الأهالى ضد حكمهم فى مناطق كثيرة من ساحل العاج، واستخدم الفرنسيون القوة لقمع هذه الثورات عامى 1908 و1918.

وفي عام 1945 قام فيلكس هوفوييه بوانييه بتشكيل الحزب الديموقراطي لساحل العاج، وتولى قيادته منذ ذلك الحين، ثم انضم الحزب إلى التجمع الديموقراطى الأفريقي حين تشكل عام 1946، وكانت له فروع فى المستعمرات الفرنسية الأخرى فى القارة. وفي عام 1956 أصبح بوانييه كبير الوزراء فى ساحل العاج. وبعد عامين حصلت ساحل العاج على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية بعد استفتاء عام. وفي عام 1959 انتخب المجلس التشريعي في ساحل العاج فيلكس هوفييه بوانييه رئيساً للوزراء، والذي كان مؤيداً استمرار الحكم الاستعماري الفرنسي، وكان معارضا لقيام اتحاد مستقل لأفريقيا الغربية الفرنسية، وتمكن بالفعل من إجهاض المفاوضات بهذا الشأن بإعلان استقلال ساحل العاج في 7 أغسطس 1960، كما نجح في جذب النيجر وبنين (داهومي حينئذ) وبوركينافاسو (فولتا العليا حينئذ) بعيداً عن ذلك الاتحاد المقترح، حيث كونت هذه الدول مع ساحل العاج ماعرف بمجلس الوفاق.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تم إعلان استقلال ساحل العاج في 7 أغسطس 1960، ومنذ ذلك الحين ظل الدكتور فيليكس هوفوييه بوانييه المرشح الوحيد في كل انتخابات رئاسية حتى عام 1990، كما ظل حزبه (وهو الحزب الديمقراطي لساحل العاج – تجمع الديمقراطيين الأفارقة) الحزب الشرعي الوحيد حتى ذلك العام. وقد ظل بوانييه حتى وفاته عن عمر يناهز 88 عاماً في ديسمبر 1993 محتكراً سياسات البلاد دون أن يتعرض لتحدٍ حقيقي مؤثر على حكمه، وأحياناً كانت تمنح مناصب حكومية لبعض المعارضين كوسيلة لإحباط القلاقل الممكنة. وفي بداية حكمه تم إحباط عدد كبير من المؤمرات وإعتقال شخصيات سياسية معروفة.

وفي عام 1975 أعيد انتخاب بوانييه رئيساً للجمهورية، ثم عدل الدستور ليسمح لرئيس المجلس الوطني بتولي منصب الرئيس التنفيذي للدولة إذا توفى الرئيس أو استقال أو حدث ما يعوقه عن تأدية مهام منصبه. وفي عام 1980 قام بوانييه بتغييرات سياسية واقتصادية واسعة النطاق وإصلاحات دستورية تسمح له بترشيح نائب يخلفه تلقائياً، كما سمح للشعب لأول مرة أن يختار أعضاء المجلس الوطني. وفي سبتمبر أطيح بالسكرتير العام للحزب الحاكم وقلص نفوذه ونُصب رئيس جديد للمجلس الوطني، ولم تشكل حكومة جديدة حتى فبراير 1981.

وفي الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 1985 حصل بوانييه على 100% من الأصوات. وفي الشهر التالي أجريت انتخابات تشريعية تنافس فيها 546 مرشحاً على 175 مقعداً كلهم أعضاء فى الحزب الحاكم، وقد أعيد انتخاب 64 نائباً فقط من أعضاء المجلس السابق. وفي يناير 1986 أعيد انتخاب رئيس المجلس الوطني، وانتخب رئيس جديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ثالث أهم منصب سياسي في الدولة. وفي أبريل أعلنت الحكومة رغبتها في أن يطلق على الدولة رسمياً اسمها الفرنسي، وهو كوت ديفوار.

وفي سبتمبر 1989 عقدت لقاءات بين ممثلي الحكومة والحزب الحاكم والقوات المسلحة وممثلي اتحادات العمال والمنظمات المهنية، وقد رفض الرئيس السماح بالتعددية الحزبية بحجة أن الليبرالية السياسية سوف تعوق التقدم نحو إحراز الوحدة الوطنية، ولكن في أوائل 1990 اندلعت مظاهرات لطلبة وعمال يحتجون ضد سياسة الحكومة لخفض مرتبات موظفي الحكومة بنسبية 40%، وفرض ضرائب جديدة على دخل موظفي القطاع الخاص. مما أدى إلى نشر القوات في أبيدجان، وقيام الرئيس بوانييه بتعيين محافظ جديد للبنك المركزي ليرأس لجنة مهمتها صياغة إجراءات مقبولة سياسياً واقتصادياً. وبناء علي توصية من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي وافق الرئيس على إقامة نظام سياسي تعددي في مايو، فتأسست أحزاب سياسية. وقبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أواخر 1990 اتهم قادة المعارضة نظام الحكم بعرقلة عملية الإصلاح لرفض الرئيس مطالب تشكيل حكومة انتقالية، ومؤتمر وطني لمناقشة المستقبل السياسي للدولة، ووقعت مظاهرات تدخلت قوات الأمن لفضها.

وفي 28 أكتوبر1990 جرت انتخابات رئاسية واجه فيها الرئيس بوانييه منافسة من مرشح الجبهة الشعبية الإيفوارية لوران جباجبو، الذي أعلن أنصاره فوزه في الانتخابات إلا أن النتائج النهائية كانت لصالح بوانييه بحصوله على 81.7% من الأصوات، الأمر الذي أثار قوى المعارضة وأدى بها إلى التظاهر والاحتجاج لدى المحكمة الدستورية على النتائج. وفي نوفمبر وافق المجلس الوطني على تعديل دستوري يخول رئيس المجلس الوطني صلاحيات رئيس الدولة في حالة خلو هذا المنصب حتى نهاية الفترة الرئاسية، ويسمح بتعيين رئيس للوزراء. وفي 25 نوفمبر أجريت انتخابات برلمانية تنافس فيها 500 مرشح ينتمون إلى 17 حزباً، وحصل الحزب الحاكم على 163 مقعداً، في حين حصلت المعارضة على تسعة مقاعد فقط.

وفي مايو 1991 استخدمت قوات الأمن العنف لفض اجتماع طلابي في جامعة أبيدجان، وقبضت على نحو 180 شخصاً مما أدى لاندلاع مظاهرات طلابية احتجاجاً على وحشية قوات الأمن، وتدهور الموقف في يونية حين لقي طالب مصرعه، فحلت الحكومة اتحاد الطلاب، وبدأ أساتذة الجامعة إضراباً مفتوحاً في يناير 1992. وبعد نشر نتائج تحقيقات اللجنة التى عينها الرئيس للتحقيق في تصرفات قوات الأمن في الجامعة تدهور الموقف واستمرت أعمال العنف والاعتقالات والمظاهرات.

وبعد غياب لمدة خمسة أشهر تقريباً، عاد الرئيس إلى البلاد في يونية 1992، وأعلن في يوليو عفواً عن كل الذين أدينوا في جرائم سياسية منذ قلاقل عام 1990، واحتجت المعارضة لأن العفو الذى وافق عليه المجلس الوطنى يعفي قوات الأمن من المساءلة عما اقترفته من جرائم أثناء تلك الفترة، واندلعت احتجاجات طلابية في أبيدجان في سبتمبر 1992، واستخدمت قوات الأمن قنابل الغاز المسيلة للدموع، ولكن المظاهرات استمرت. وفي مارس وأبريل 1993 طالب أعضاء الحرس الرئاسي بزيادة رواتبهم، وجرت مفاوضات مباشرة مع الرئيس بهذا الشأن. وفي مايو غادر الرئيس البلاد لتلقي العلاج فى فرنسا وسويسرا لمدة ستة أشهر. وإزاء تدهور صحة الرئيس زادت المطالبة بتنظيم مسألة خلافته السياسية دستورياً.

وقد توفى الرئيس بوانييه في ياموسوكرو فى 7 ديسمبر 1993، وعقب وفاته نُصّب رئيس البرلمان هنرى كونان بيديه رئيسا مؤقتا للبلاد حسب نص الدستور، الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع بين بيديه والحسن واتارا رئيس الوزراء الذي أدعى أحقيته في رئاسة البلاد إلا أن فرنسا سارعت بالاعتراف بشرعية بيديه كرئيس للجمهورية، وحسمت المحكمة العليا الأمر لصالح بيديه ، إلا أن سياسات بيديه أدت إلى صراع داخلي قاد إلى الإطاحة به إذ عين رئيس الجمهورية الجديد أنصاره في مناصب حكومية مؤثرة في القضاء والإعلام الذى تتحكم فيه الدولة.

وفي يناير 1994 خفضت قيمة العملة بنسبة 50%، وأدان قادة المعارضة واتحادات العمال هذا الإجراء، حيث زادت الحالة الاقتصادية صعوبة. وفي مايو ويونية بدأت سلسلة مظاهرات للطلاب أدت لاعتقالات واسعة النطاق بين صفوفهم، في ذات الوقت أكد الرئيس الجديد التزامه بإجراءات الإصلاح الاقتصادي التى بدأت فى عهد الرئيس السابق، وأيد الإسراع بالخصخصة وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع الدائنين رغم تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على فئات الشعب. وفي أبريل 1994 انتخب بيديه رئيساً للحزب الحاكم. وفي مايو من ذات العام تم تشكيل تنظيم معارض جديد هو تجمع الجمهوريين. وفي نهاية العام انضم تسعة نواب سابقين بالحزب الحاكم للمجلس الوطني للحزب الجديد الذي بات جبهة المعارضة الرئيسية فى البرلمان، ثم أعلن الحسن واتارا رسمياً انضمامه للحزب عام 1995.

وفي عام 1995 وافق المجلس الوطني على مشروعات قوانين تسمح بتطبيق عقوبة الإعدام على جرائم السطو التي تقترن باستخدام العنف، إلا أن الحكومة استخدمت تشريعاً يجيز محاكمة الصحفيين، فحوكم عدد منهم بتهمة ازدراء الرئيس ومسئولي الدولة، ورغم إدانة الرئيس بيديه لتلك التجاوزات، إلا أنه لم يستجب للمطالبين بإقصاء وزير الداخلية عن منصبه.

وفي ديسمبر 1994 أقر قانون انتخابي جديد تمهيداً للانتخابات التشريعية والرئاسية بعد نحو عام، واحتجت المعارضة على القانون لفرضه قيوداً على المرشحين تخدم مرشحي الحزب الحاكم، وتمنع واتارا من المنافسة على الرئاسة، فتشكلت الجبهة الجمهورية من تجمع الجمهوريين والجبهة الشعبية العاجية واتحاد القوى الديموقراطية، ونظمت مظاهرات في أبيدجان في منتصف 1995 للمطالبة بإصلاح القانون الانتخابى، وتشكيل لجنة انتخابية مستقلة للحد من نفوذ الحكومة على العملية الانتخابية. وفي يونيو قام مؤتمر الجبهة الشعبية العاجية بترشيح جباجبو للرئاسة. وفي يوليو دعا تجمع الجمهوريين واتارا لترشيح نفسه للرئاسة،

ولكن واتارا أعلن في أغسطس أنه لن يرشح نفسه لرغبته في عدم انتهاك القانون، رغم رغبته أيضاً في المنافسة على الرئاسة. وفي نفس الشهر قدم الحزب الحاكم رسمياً بيديه مرشحه للرئاسة، وحثت الجبهة الجمهورية الحكومة على إعادة النظر في قانون الانتخاب لضمان استقلالية لجنة الانتخابات ومراجعة قوائم الناخبين.

وفي سبتمبر فرضت الحكومة حظراً لمدة ثلاثة أشهر على المظاهرات السياسية، واحتجت المعارضة لأن ذلك يمثل انتهاكاً لحق دستوري، واستمرت الصدامات بين قوات الأمن والمتظاهرين في أبيدجان وغيرها. وفي أكتوبر 1995 انتهت مهلة تسجيل مرشحي الرئاسة، وجرت الانتخابات الرئاسية في 22 أكتوبر بعد أسبوع من حوادث العنف في عدة مدن، وادعت الجبهة الجمهورية أن دعوتها لمقاطعة الانتخابات كانت ناجحة، بينما ادعت الحكومة أن الناخبين شاركوا بأعداد كبيرة وبطريقة سلمية في الانتخابات، وتم نشر قوات كبيرة لمنع تحركات المعارضة. ووفقاً للنتائج الرسمية حصل الرئيس بيديه على 95.2% من الأصوات. وفي نوفمبر أعلنت الحكومة تشكيل لجنة لتقصى الحقائق في أحداث العنف في إحدى المدن، وتوصلت اللجنة إلى وجود 25 قتيلا فى المنطقة، وأكثر من 3500 مشرد، وتدمير مبان سكنية كثيرة.

وقد بذلت الحكومة جهوداً مكثفة للتوصل إلى حل وسط مع المعارضة قبل الانتخابات التشريعية المقررة في 26 نوفمبر، وعقب عدة جلسات أعلن أن الجبهة الجمهورية وافقت على التخلي عن تهديدها بمقاطعة الانتخابات مقابل تقديم الحكومة لتنازلات تتعلق بإعادة مراجعة قوائم الانتخابات، وتعيين ممثلين من تجمع الجمهوريين والجبهة الشعبية العاجية في اللجنة الانتخابية. وفي مايو 1996 تحدثت الصحافة المستقلة عن محاولة انقلاب من بعض عناصر القوات المسلحة، ولكن بياناً أذيع في التليفزيون أكد فيه أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة ولاءهم لرئيس

الدولة. وفي أواخر أكتوبر 1996 عقد مؤتمر الحزب الحاكم، وفيه أعيد انتخاب بيديه رئيساً للحزب.

وقد جرت الانتخابات البرلمانية في 25 نوفمبر 1996، وتم إعلان النتائج فى أواخر ديسمبر، حيث حصل الحزب الحاكم على 148 مقعداً من إجمالي 175 مقعداً، وتجمع الجمهوريين على 14 مقعداً، والجبهة الشعبية العاجية على 12 مقعداً، ولم تجر الانتخابات على أحد المقاعد.

وبعد فترة من الهدوء النسبي بدأت في أواخر عام 1996 اضطرابات في قطاع التعليم أدت فى أبريل 1997 إلى خسائر مادية كبيرة فى جامعة بواكيه. وفي محاولة لتهدئة الوضع تم إغلاق الجامعة. وفي منتصف مايو استؤنفت الدراسة فى الجامعة، ولكن سرعان ما عادت الاضطرابات بعد تراجع الحكومة عن وعودها مما أسفر عن صدامات عنيفة واجهتها الحكومة بإصرار على عدم تقديم ما أسمته تنازلات. وقد ساهمت سياسات الجبهة الشعبية العاجية بقيادة لوران جباجبو في زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام عبر انقلاب عسكري يعد الأول من نوعه في ساحل العاج بقيادة روبرت جي في ديسمبر عام 1999. وقد سعى جي لكسب التأييد الشعبي والدولي على السواء من خلال تأكيد تمسكه بالتعددية الحزبية، وإعادة الحكم المدني إلى البلاد، والإفراج عن المعتلقين السياسيين، وإشراك ممثلى الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشاري اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ورغم ذلك فقد سعى جي إلى إبعاد منافسيه البارزين عن خوض الانتخابات من خلال التشريعات القانونية المنظمة لعملية الترشيح، الأمر الذي أدى إلى توتر الأوضاع في البلاد . وفي يوليو 2000 أجري استفتاء على دستور جديد تم على إثره تنظيم انتخابات رئاسية في 22 أكتوبر 2000 كان أبرز المتنافسين فيها لوران جباجبو، وروبرت جي، ووفق النتائج

النهائية حصل جباجبو على 59.4% من الأصوات مقابل 32.7% لجي، ورغم ذلك ادعى جي النصر على جباجبو، إلا أن التذمر الشعبي أجبر جي على التنحي وتسليم الحكم لجباجبو.

وقد ازدادت حدة التوترات في البلاد في ظل حكم جباجبو، واتخذ الصراع السياسي أبعاداً أخرى دينية وطائفية فاقمها تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، وحالة التذمر داخل صفوف الجيش، وهو ما قاد إلى محاولة انقلابية فاشلة في يناير 2001 أعقبتها جهود للمصالحة الوطنية في أكتوبر من ذات العام تناولت قضايا الجنسية والقوات المسلحة وملكية الأرض.

وفي يناير 2002 عُقد اجتماع ضم كلا من جباجبو وبيديه وواتارا وربروت جي أسفر عن تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في أغسطس 2002، وضمت ممثلين عن القوى الرئيسية في البلاد.

وفي سبتمبر 2002 جرت محاولة انقلابية أخرى احتجاجا على عملية تسريح بعض الجنود في المؤسسة العسكرية، وقد أسفرت تلك المحاولة عن مقتل جي، وأدت إلى حرب أهلية في البلاد وانقسامها ما بين الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون من قوى المعارضة، والجنوب تحت قيادة حكومة جباجبو، واضطر مئات الآلاف من المدنيين الأجانب والمواطنين للبحث عن ملاذ آمن داخل البلاد وخارجها، ورغم تعهد جميع أطراف الصراع بقبول تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت منذ انتفاضة سبتمبر 2002، فقد ظل الإفلات من العقاب هو القاعدة مما زاد من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد بذل المجتمع الدولي عدة محاولات للتوسط لإيجاد حل سلمي للأزمة. وفي يناير 2003 وقع جميع أطراف الصراع اتفاق ليناس-ماركوسيس في فرنسا الذي أيدته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ويقضي بتشكيل حكومة مصالحة وطنية، وإعادة تجميع القوات ونزع سلاحها وتسريحها. وكانت

أولى خطوات تنفيذ الاتفاق هي تسمية رئيس وزراء توافق عليه الأطراف المتصارعة، فاتفق على سيدو ديارا الذي شكل حكومة مصالحة وطنية في أبريل من ذات العام ضمت ممثلين لجماعات المعارضة المسلحة المسماة بالقوات الجديدة. وينص اتفاق ليناس–ماركوسيس على تقديم المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة أمام هيئة ذات ولاية قضائية جنائية دولية. وفي تصويت أُجري في أغسطس أقر البرلمان قانوناً للعفو يشمل أعمال التمرد ضد الحكومة، ولكنه لا ينطبق على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ورغم ذلك لم يجر تحقيق في أي من المزاعم العديدة والخطيرة التي تفيد بوقوع انتهاكات على أيدي كل أطراف الصراع.

وقد شارك مجلس الأمن الدولي في جهود حل الأزمة؛ ففي فبراير 2003 أيد المجلس اتفاق ليناس–ماركوسيس، وعملية حفظ السلام التي بدأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وفرنسا، وأجاز لقوات حفظ السلام اللجوء للقوة لمدة ستة أشهر. وفي مايو أنشأ المجلس بعثة سياسية لتسهيل تنفيذ اتفاق ليناس–ماركوسيس، وهي بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج. وبناء على طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ناقش مجلس الأمن في نوفمبر نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وقرر تمديد صلاحيات بعثة الأمم المتحدة لمدة ثلاثة أشهر. وقد استمرت حالة التوتر في البلاد نتيجة المناوشات بين جماعات المعارضة المسلحة من جانب، والقوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جانب آخر والتي أدت في إحدى جولاتها إلى مواجهات مباشرة بين القوات الحكومية والقوات الفرنسية حينما أقدمت القوات الحكومية على الإغارة على أحد مراكز القوات الفرنسية التي قامت بدورها بالرد بتدمير السلاح الجوى العاجي، ورغم ذلك أُعلن رسمياً انتهاء الحرب في يوليو 2003، وقيام حكومة وحدة وطنية من ائتلاف يتكون من قوى الجنوب والشمال وفق اتفاق ليناس– ماركوسيس.

وقد انسحب الوزراء الذين يمثلون قوى المعارضة الشمالية من الحكومة في سبتمبر2003 إثر خلاف مع الرئيس جباجبو حول تعيين وزيري الأمن والدفاع، وزادت حدة التوتر في نوفمبر حينما طالب أفراد من القوات المسلحة والميليشيات الموالية للحكومة برحيل القوات الفرنسية ورفض الرئيس هذا المطلب. وفي ديسمبر أعلن الوزراء المنسحبون عودتهم إلى الحكومة، وأعلن الرئيس جباجبو عن عملية وشيكة لنزع السلاح، واستعداده للذهاب إلى بواكيه (ثاني أكبر مدن البلاد ومعقل قوى المعارضة المعروفة بالقوات الجديدة) كي يعلن انتهاء الحرب رسمياً، كما أقرت الحكومة الشروط الواجب توافرها في مرشحي الرئاسة، وملكية الأراضي في المناطق الريفية، وأعلن الرئيس عن استفتاء عام على هذه القوانين.

ورغم إرسال ما يقرب من ستة آلاف شخص كقوات لحفظ السلام ضمن بعثة الأمم المتحدة إلى ساحل العاج في عام 2004، فإن السلام غير مستقر هناك، ولا تزال الاضطرابات تتجدد في البلاد من آن لآخر مما حدا بمجلس الأمن الدولي إلى النظر في أزمة ساحل العاج بداية عام 2006 نتيجة لتوتر الوضع فيها، وتعرض عملية السلام للخطر. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات قرر مجلس الامن تمديد فترة رئاسة جباجبو التي كان من المقرر انتهاؤها بنهاية اكتوبر 2006، وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وهي الانتخابات التي أُجلت حتى أكتوبر 2007.

نظام الحكم

ساحل العاج دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية. ويعين الرئيس رئيس الوزراء والوزراء. وينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترة رئاسة تمتد خمس سنوات. أما الجهاز التشريعي فيتكون من مجلس واحد هو المجلس الوطني الذي يتكون من 225 مقعداً، ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع المباشر في انتخابات فردية وتعددية في المقاطعات الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات. وأهم الأحزاب السياسية في ساحل العاج وحزب الجبهة الشعبية

العاجية، حزب الاتحاد الديمقراطي للشعب، والحزب الديمقراطي لساحل العاج – تجمع الديمقراطيين الأفارقة، وحزب العمال الإيفواريين، وتجمع الجمهوريين، واتحاد الديمقراطية والسلام، ونحو عشرين حزباً صغيراً.

- **العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية**

وخلال فترة حكم الرئيس بوانييه كان هناك نشاط ملحوظ في علاقات ساحل العاج الدولية وتحركاتها الإقليمية؛ فقد كان بوانييه يحرص على الحفاظ على علاقات قوية مع الغرب، وظل لفرنسا نفوذ مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، فشجعت الاستثمارات الفرنسية، وبلغ عدد الفرنسيين نحو عشرين ألفاً في منتصف التسعينيات. ورغم تخفيض عدد المستشارين الفرنسيين العاملين في الحكومة مؤخراً، إلا أن كثيراً من القطاعات الاقتصادية المهمة يديرها فرنسيون. وللفرنك الفرنسي قوة كبيرة في الدولة. وتوجد قاعدة عسكرية فرنسية في ساحل العاج، وتجري الدولتان مناورات مشتركة. وفي عام 1997 تلقت إدارة الرئيس بيديه تأكيداً من فرنسا بمساعدتها في إعادة بناء القوات المسلحة العاجية، وبناء مركز لتدريب العسكريين الأفارقة على عمليات حفظ السلام. وقد اشتركت القوات العاجية في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطي في أبريل عام 1998. وتشهد ساحل العاج تنافسا فرنسيا أمريكياً على النفوذ في ظل ما يتردد عن امكانات بترولية لدى ساحل العاج وتنامي العلاقات الأمريكية– العاجية، والعلاقات الإسرائيلية العاجية في عهد لوران جباجبو، حيث أشارت وسائل الإعلام الفرنسية إلى أن 46 خبيرا إسرائيليا يديرون مركز التنصت والاستخبارات في أبيدجان، العاصمة الاقتصادية، وأن بعض تجار السلاح ممن يحملون جوازات سفر إسرائيلية ساعدوا القوات العاجية في غاراتها الجوية على الجنود الفرنسيين، الأمر الذي يثير قلق فرنسا في ظل العلاقات التاريخية المميزة بين ساحل العاج وفرنسا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعتبر ساحل العاج تاريخيا أحد القوى الفاعلة على صعيد القارة بصفة عامة وفي غرب أفريقيا بصفة خاصة، حيث شاركت في عدة مهام لحفظ السلام على الصعيد الإقليمي والقاري، من بينها عملية السلام في أنجولا رغم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها من منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن التطورات منذ رحيل بوانييه تشير إلى أن جانبا كبيراً من تلك الفاعلية كان يرتبط بقيادة الدولة. وتشهد العلاقات العاجية مع دول الجوار ليبيريا، وبوركينا فاسو، ومالي حالة شد وجذب بفعل طول الحدود المشتركة (إذ يبلغ طول الحدود مع بوركينا 521.4 كم ومع ليبيريا 479.6 كم ومع مالي 321.9 كم) وكذا التداخل الإثني بين شعوب المنطقة، وحركة النزوح واللجوء عبر حدود هذه الدول في ظل وجود جاليات كبيرة العدد من البوركينيين والماليين العاملين في ساحل العاج في ظل حقيقة أن ساحل العاج تعد المنفذ البحري الرئيسي لدولتي الجوار، علاوة على ذلك فإن العلاقات العاجية-البوركينية تشهد من آن إلى لآخر بعض التوترات بسبب الخلافات الحدودية الناجمة من حقيقة أن الحدود المشتركة في جانب منها نهرية، لذا تثير مشكلة تتعلق بالطريقة اللازم اتباعها في تحديد وتخطيط خط الحدود، خاصة وأن بعض أجزاء الأنهار الحدوية متعرج.

ساحل العاج عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، هيئة حوض نهر النيجر.

مالي
Mali

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية مالي.

العاصمة: باماكو.

الموقع: تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا شمالاً وغرباً، والسنغال غرباً، وغينيا من الجنوب الغربي، وساحل العاج جنوباً، وبوركينافاسو من الجنوب الشرقي، والنيجر شرقاً.

المساحة الإجمالية: 1,240,278 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 11,716,829 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الماندنج (وتضم البامبارا والبامانا والمالينكي 52% من السكان)، والفولاني (11%)، والساراكولي (7%)، والميانكا (4%)، والصونغاي (7%)، وجماعتا الطوارق والمور (5%)،أخرى (14%).

الأديان: مسلمون (90%)، معتقدات تقليدية (6%)، ومسيحيون (4%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية)، ولغة البانبارا ويتحدثها 80% من السكان.

تاريخ الاستقلال: 22 سبتمبر 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.1% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ثمة أدلة كثيرة على أن منطقة مالي الحالية كانت مأهولة منذ العصر الحجري، وطريقاً رئيسياً للتجارة بين الشمال والجنوب على مر العصور، حيث كانت قوافل التجارة تحمل الذهب والعاج والجلود والريش والرقيق من الجنوب إلى الشمال، وتعود بالفخار والمصنوعات المعدنية والخيول وغيرها من السلع إلى الجنوب مما ساعد على قيام وازدهار ممالك وإمبراطوريات في المنطقة.

وتعتبر مملكة غانا أقدم ما هو معروف من هذه الممالك، فقد نشأت في القرن الرابع. وخلال القرن الثامن ثارت شعوب السوننكي وأسقطوا الأسرة الحاكمة وتولوا حكم البلاد، ووصلت مملكة غانا في عهدهم إلى أوج قوتها خلال القرن الحادي عشر، حيث كانت تسيطر على مناطق شاسعة حول نهر النيجر الأعلى والأوسط، وكانت عاصمتها كومبي، ورغم أن حكامها كانوا وثنيين إلا أن الإسلام انتشر بين رعاياهم. وقد ورد ذكر هذه المملكة في كتابات الجغرافيين المسلمين ومنهم أبو عبيد الله البكري والإدريسي. وقد اصطدمت هذه المملكة بدولة المرابطين التي ظهرت في المغرب العربي خلال القرن الحادي عشر، وتمكن المرابطون من فتح مناطق واسعة كانت تخضع لها. وفي عام 1240 زال حكم السوننكي وانتهت دولتهم.

وعلى أنقاض مملكة غانا ظهرت إمبراطورية مالي على يد ملوك الماندنجو المسلمين؛ ففي عام 1230 تولى الملك سانديانا حكم الماندنجو، واستطاع أن يوسع حدود مملكته الصغيرة في كانجابا، واستولى على بقية مملكة غانا عام 1240، واستمر خلفاؤه من بعده في توسيع حدود دولتهم، وبخاصة في عهد الملك سكوتا (1285–1300). وبلغت إمبراطورية مالي أوج قوتها خلال القرن الرابع عشر في عهد منسي موسى (1307–1332)، حيث امتدت حدود مملكته من المحيط الأطلنطي وبلاد التكرور غربا إلى هضبة عير (في دولة النيجر الحالية) شرقا،

ومن ولاتة في الصحراء شمالا إلى مرتفعات فوتا جالون (في غينيا حاليا) جنوبـــا. وفي عام 1324 قام منسي موسى برحلة تاريخية للحج مروراً بالقاهرة، وكثـــرت الروايات عن هذه الرحلة حتى قيل إنه كان ضمن قافلته 100 جمل يحمل كل منها ثلاثة قناطير من الذهب، وأنه وزع أكثر من ذلك هدايا وصدقات على الناس، وأن ذلك أدى إلى هبوط قيمة الذهب في القاهرة هبوطاً كبيراً ولمدة طويلة.

وفي عام 1352 قام ابن بطوطة الرحالة الشهير بزيارة مالي ووصف ما رآه هناك من عادات وطقوس في حياتهم الدينية والسياسية والاجتماعية. ومنذ أواخـــر القرن الرابع عشر أخذت إمبراطورية مالي في الضعف، فاستقلت بعـــض أقـــاليم الشرق، واستولى ملوك الموسى على المناطق الجنوبية، والولوف علـــى المنـــاطق الغربية، والطوارق على أروان وولاتة وتمبكتو في الشمال والوســـط. واســـتمرت مالي في الاضمحلال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وفـــي القـــرن السابع عشر أصبحت مجرد دولة صغيرة في كانجابا كما بدأت من قبل.

وفي عام 1335 استقلت "جاو" وما حولها عن إمبراطورية مـــالي، وأطلـــق ملوكها من الصنغاي على أنفسهم لقب سني. وفي عهد سني على (1464–1472) اتسعت رقعة مملكة صنغاي ودخل في نطاقها مدينة تمبكتو وغيرها من أراضـــي إمبراطورية مالي ومملكة غانا القديمة. وفي عام 1472 وصل أسكيا محمـــد الأول (وهو من السوننكي) إلى عرش المملكة، وقام عام 1475 بحج بيت الله الحرام في مكة، وفاقت رحلته ما عرف عن رحلة منسي موسى من كرم وأبهـــة، واســـتردت مدينة تمبكتو في عهده مكانتها كمركز للدراسات الإسلامية، كما قام منذ عام 1477 بعدة حملات لتوسيع رقعة بلاده ونشر الإسلام بين الوثنيين من الماندنجو والفولاني (في الغرب) والهوسا (في الشرق) والطوارق (في الشمال) والموسي (في الجنوب)، وأصبح معظم أجزاء غرب أفريقيا يخضع لسلطانه، ولكن مملكة صـــنغاي أخـــذت تضعف منذ عهد ملكها أسكيا داوود عام 1482، وهو ما سهل على سلطان مراكش

مهاجمتها عام 1485م والاستيلاء على معظم أراضيها ومدنها بما فيها جاو وتمبكتو وجنى، وظل المراكشيون يسيطرون على المنطقة بدرجة أو بأخرى حتى عام 1780 حين تقاسم الطوارق في جاو والفولاني في ماسينا والبمبارا في مملكة سيجو السيطرة على المنطقة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية جزءاً من مملكة التوكولور (التي أسسها الحاج عمر الفوتي في شرق وشمال السنغال الحالية) ومملكة الماندنجو (التي أسسها ساموري في الأجزاء الشمالية من غينيا وساحل العاج الحالية).

الاستعمار والاستقلال

في عام 1881 أخذ الفرنسيون يبسطون سيطرتهم على المناطق الداخلية في غرب أفريقيا انطلاقا من قاعدتهم في السنغال، وتمكنوا من الاستيلاء على كيتا وإقامة حصن لهم في باماكو. ثم اصطدم الفرنسيون في تقدمهم بقوات مملكة التوكولور بزعامة أحمد شيخو ابن الحاج عمر الفوتي وقوات مملكة الماندنجو بزعامة ساموري توري. وفي عام 1888 قاموا بحملة عسكرية كبيرة استولت على مدينة سيجو عام 1892، وواصلت تقدمها على طول نهر النيجر واستولت على مدينة جنى، ثم اتجهت نحو تمبكتو وحاصرتها في ديسمبر 1893، فتصدت لها قبائل الطوارق وأوقعت بها خسائر جسيمة، وحاولوا أن يستنجدوا بسلطان مراكش دون جدوى. ورغم هذه المقاومة البطولية سقطت تمبكتو في يد الفرنسيين عام 1894. وفي عام 1898 وقع الزعيمان أحمد شيخو وساموري توري في أسر الفرنسيين ونفيا إلى الجابون، وهو ما مهد الطريق أمام الغزاة لاستكمال سيطرتهم على البلاد، فاستولوا على سيكاسو جنوب مالي الحالية عام 1899، وتحولت مالي إلى مستعمرة، وأصبحت جزءاً مما كان يعرف باتحاد غرب أفريقيا الفرنسي.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 أخذت الأوضاع في مالي تتطور تدريجيا نحو الاستقلال، وقام موديبوكيتا بدور بارز في الحياة السياسية قبل الاستقلال وبعده، حيث انضم عام 1946 إلى التجمع الديمقراطي الأفريقي الذي كان يتزعمه هوفويه بوانييه أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال. كما أسس حزب الاتحاد السوداني الذي سيطر على الحياة السياسية في مالي، وكانت تعرف حينئذ بالسودان الفرنسي. وفي أبريل 1959 شكلت مالي والسنغال كياناً فيدرالياً عرف باتحاد مالي، وكان من المفترض أن يضم داهومي (بنين) وفولتا العليا (بوركينافاسو) أيضاً، وهو مالم يحدث. وحصل ذلك الاتحاد على استقلاله في 20 يونيو 1960، ولكن ما لبثت الخلافات أن نشبت بين طرفيه، وانسحبت منه السنغال في 20 أغسطس من نفس العام. وفي 22 سبتمبر 1960 أصبح السودان الفرنسي دولة مستقلة باسم جمهورية مالي.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تبنى الرئيس موديبوكيتا الفكر الاشتراكي دون قطع علاقته بالدول الغربية، كما سيطرت الدولة في عهده على الاقتصاد الوطني وبخاصة الزراعة، وتبنت خطة للتنمية، وتوطدت العلاقة مع الدول المتحررة والاشتراكية، وعمل موديبوكيتا على التنسيق مع الزعيمين المصري عبد الناصر والغاني نكروما في إطار مجموعة الدار البيضاء، وأعلن تبنى نظام الحزب الواحد وهو حزب الاتحاد السوداني. وقد دفعت الصراعات الداخلية خلال عامي 1967 و1968 الرئيس موديبو كيتا لإصدار أمر بحل المكتب السياسي لحزب الاتحاد السوداني في أغسطس 1967، ثم حل الجمعية الوطنية في يناير 1968. وتصاعد الخلاف بين قوى اليسار وقوى اليمين التقليدية، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية ، وازداد الضغط الشعبي على النظام الحاكم بعد تولي المجلس القومي للدفاع عن الثورة بقيادة موديبو كيتا كافة السلطات في البلاد واتباع كيتا سياسة التقشف الاقتصادي.

وفي هذه الظروف وقع انقلاب عسكري في نوفمبر 1968 بقيادة مجموعة من صغار الضباط الذين شكلوا اللجنة العسكرية للتحرر الوطني من 14 عضواً برئاسة موسى تراوري الذي أصبح رئيساً لمالي، فألغى الدستور، وحظر تكوين الأحزاب السياسية، وعمل على تحسين علاقات بلاده مع فرنسا. وفي سبتمبر 1969 تم اكتشاف مؤامرة لإعادة الرئيس السابق موديبو كيتا للحكم، فأصدر تراوري قراراً بخلع رئيس الوزراء وقبض عليه عام 1971 ، ثم توفى في السجن عام 1973. كما عمل تراوري على قمع المعارضة السياسية بين موظفي الخدمة المدنية والطلاب المؤيدين للنظام السابق. واتسم نظام تراوري خلال هذه المرحلة بتشخيص السلطة حيث عمل على جمع كافة السلطات في يده.

وفي يونيو 1974 تم إصدار دستور جديد بعد الموافقة عليه في استفتاء عام على أن يصبح الدستور نافذاً بعد خمس سنوات. ونص الدستور على انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وانتخاب جمعية وطنية لمدة أربع سنوات، والأخذ بنظام الحزب الواحد وهو حزب الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي الذي أنشئ في سبتمبر 1976 ليكون الحزب الحاكم مستقبلا، على أن تظل اللجنة العسكرية للتحرر الوطني في السلطة خلال الفترة الانتقالية قبل التطبيق الفعلي للدستور. وقد عارض أنصار الرئيس موديبو كيتا هذه التغييرات السياسية، كما عارضها أنصار التعدد الحزبي الديمقراطي. وفي مايو 1977 لقي الرئيس موديبو كيتا مصرعه في السجن مما أدى لاندلاع مظاهرات ضد نظام موسى تراوري.

وفي يونيو 1979 أجريت الانتخابات الرئاسية ليفوز المرشح الوحيد موسى تراوري برئاسة الدولة حيث حصل على 99% من الأصوات، كما فاز مرشحو الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي بالأغلبية الساحقة في الانتخابات التشريعية. ومع انتشار الفساد وسوء الإدارة، والتدهور الاقتصادي، وعجز النظام عن حل المشاكل

الحدودية مع بوركينافاسو ازداد السخط الشعبي، واندلعت مظاهرات طلابيـــة فـــي نوفمبر 1979 ومارس 1980، كما حدثت محاولة انقلابية في ديسمبر 1980. وفي مارس 1981 تعرض الرئيس تراوري لمحاولة اغتيال فاشلة.

وفي سبتمبر 1981 تم تعديل الدستور لزيادة فترة حكم الـــرئيس إلـــى ســـت سنوات بدلاً من خمس، بينما انخفضت دورة البرلمان لتصبح ثلاث سنوات بدلاً من أربع. وفي يونيه 1984 أجريت انتخابات تشريعية فاز فيها مرشحو الحزب الحاكم. وفي يونيو 1985 أعيد انتخاب تراوري رئيسا للبلاد بأغلبية 98% من الأصوات، وكان هو المرشح الوحيد.

وفي عام 1987 قررت الحكومة تقليص البرنامج التقشفي الذي اتبعته منـــذ عام 1981 بعد ازدياد السخط الشعبي، خصوصاً وأن البرنامج تزامن مع موجـــات جفاف أصابت البلاد مما أدى إلى توقف المفاوضات مع صـــندوق النقـــد الـــدولي والبنك الدولي، إلا أن التدفقات الرأسمالية عادت مرة أخرى بعد تبنـــي الحكومـــة لبرنامج جديد للإصلاح الاقتصادي، وتشكيل لجنة مكافحة الفساد في أبريل 1987. وفي يونيو 1988 أجريت انتخابات تشريعية فاز فيها الحزب الحاكم بأغلبية ساحقة.

وفي عام 1990 تزايدت المطالب بضرورة الأخذ بالإصـــلاحات الـــسياسية الديمقراطية، فوعد ترواري بتطوير أبنية وهياكـــل الحـــزب الحـــاكم لتـــستوعب الاتجاهات السياسية المختلفة. وظهرت حركات معارضة لنظام تراوري منها اللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية على يد عدد من المحـــامين، والاتحـــاد مـــن أجـــل الديمقراطية في مالي الذي نظم مظاهرات مطالبة بالديمقراطية في ديمـــسبر 1990، كما ظهرت تنظيمات طلابية مناوئة لتراوري أدت إلى أغلاق السلطات المؤسسات التعليمية في البلاد، ونشر العربات المدرعة في العاصمة بعد انـــدلاع مظـــاهرات الطلاب والمثقفين للمطالبة بالديمقراطية، ثم تجددت المظاهرات في مـــارس 1991 مطالبة باستقالة تراوري مما أدى لمقتل العشرات في مواجهات مع قوات الأمن.

وفي مارس 1991 تمت الإطاحة بتراوري في انقلاب عسكري قاده العقيد أمادو توماني توري الذي تولى السلطة وأعلن إلغاء الدستور وحل الحكومة والبرلمان والحزب الحاكم. وتكون المجلس العسكري للتجمع الوطني، وتشكلت لجنة للإشراف على إعادة الديمقراطية والحكم المدني للبلاد، وأعلن عن إجراء الانتخابات المحلية والرئاسية في نهاية العام، وانسحاب الجيش من الحياة السياسية في يناير 1992، ووعد توري بعقد مؤتمر وطني لتنسيق الآراء والاتجاهات المختلفة بخصوص الدستور والانتخابات والإصلاحات السياسية في البلاد، وأعلن عن اعتزامه تطهير الحياة السياسية من سلبيات نظام تراوري السابق، فقبض على العديد من الوزراء والمسئولين في إدارة تراوري بتهمة الفساد والإثراء غير المشروعين وأصدر عفواً عاماً عن المسجونين السياسيين في عهد تراوي.

وفي يوليو وأغسطس عقد المؤتمر الوطني وحضرته وفود تمثل قوى سياسية مختلفة في البلاد، وأعدت هذه الوفود مشروعاً للدستور يحدد تصوراتها لطبيعة الإصلاحات السياسية المنشودة في عهد الجمهورية الثانية.

وفي نوفمبر أعلنت الحكومة أن فترة الانتقال للحكم المدني ستمتد إلى مارس 1992. وفي يناير 1992 تم التصديق على التعديلات الدستورية التي حصلت على موافقة 99.8% من الناخبين، وأجريت انتخابات محلية خاض منافساتها 23 حزباً من أصل 48 حزباً شرعياً وأسفرت عن فوز الاتحاد من أجل الديمقراطية في مالي بأكبر عدد من المقاعد في المحليات، ثم فاز الاتحاد بأغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية في فبراير ومارس؛ إذ حصل على 76 مقعداً من إجمالي 129 مقعداً. وفي أبريل جرت الانتخابات الرئاسية بين تسعة مرشحين أسفرت عن فوز ألفا عمر كوناري، إذ حصل على 45% من الأصوات في الجولة الأولى، ثم 69% في الجولة الثانية التي جرت بعد استقالته من رئاسة الاتحاد من أجل الديمقراطية في مالي، فقام بتعيين رئيس جديد لمجلس الوزراء الذي سيطر أعضاء

الاتحاد من أجل الديمقراطية في مالي على الحقائب المهمة فيه، وحصلت أحــزاب المعارضة على عدة مناصب وزارية.

وفي أبريل تم توقيع اتفاق بين الحكومة والطوارق لإنهاء الصراع بينهمـــا، وتحقيق الاستقرار في الشمال. وكان أهم أهداف هذا الاتفاق هو منح الشمال درجة أكبر من الاستقلال، وزيادة الموارد المخصصة له. وكان الطوارق قـــد عارضـــوا الحكم المركزي الذي فرض في يونيو 1990، وطالبوا بالحـــصول علـــى الحكـــم الذاتي، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات مع الجيش.

وبدأت محاكمة الرئيس السابق تراوري أعوانه، وتزامن ذلك مع تزايد السخط الشعبي منذ بداية عام 1993 بسبب البرنامج الاقتصادي التقشفي الذي تبنته الحكومة خصوصاً في قطاع التعليم، حيث هاجم طلبة المدارس منشآت عامة في العاصـــمة في مارس، وحاصروا محطة إذاعة، وتصدت قوات الأمن للمتظاهرين. كما وقعت صدامات مماثلة في أبريل عندما حاولت السلطات تعيين رئيس جديد لاتحاد الطلبة رغماً عنهم، وهنا تدخل كوناري بإقالة رئيس الوزراء، ورغم ذلـــك زاد التـــوتر، فأجرى كوناري تعديلاً وزارياً في نوفمبر. وفي ديسمبر 1993 أُعلن عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال كبار مسئولي الدولة.

وفي فبراير 1994 استقال رئيس الوزراء الذي لم تحـــظ سياســـاته بتأييـــد أعضاء الاتحاد من أجل الديمقراطية، وانسحبت أحزاب المعارضة مـــن الائـــتلاف الحاكم احتجاجا على سيطرة هؤلاء الأعضاء على الوزارة. ومع انخفـــاض القـــوة الشرائية للعملة وارتفاع الأسعار تجددت مظاهرات الطلبة في مـــارس، ونظمـــت جماعات المعارضة إضرابا ليوم واحد تضامناً مع الطلاب. وفي مايو هاجم الطلبة مكاتب وكالة التنمية الفرنسية في العاصمة مما اضطر الحكومة للإفراج عن رئيس اتحاد الطلاب. وفي عام 1995 اشتدت الإضرابات في قطاع التعلـــيم واعتقـــالات الطلاب النشطين.

وفي أغسطس 1996 تم تبني نظام التمثيل النسبي في الانتخابات المحلية وشبه النسبي في انتخابات المجلس الوطني، وتكليف لجنة انتخابية وطنية بالإعداد والإشراف على انتخابات العام التالي، وضمت اللجنة من بين أعضائها الثلاثين خمسة ممثلين لحزب الأغلبية وخمسة ممثلين للمعارضة، ولكن أحزاب المعارضة رأت هذه التعديلات في صالح الحزب الحاكم. وفي عام 1997 أجريت الانتخابات التشريعية وقاطعتها بعض الأحزاب، فاستطاع الحزب الحاكم السيطرة على أكثر من 80% من مقاعد البرلمان.

وقد أدين الرئيس تراوري بعدد من الجرائم منها القتل غير المتعمد لعدد من الطلبة المتظاهرين ضد حالة القمع في البلاد في فترة حكمه، كما اتهم هو وزوجته بالاختلاس حيث ثبتت زيادة ثراوتهما من خلال استغلال منصبه، وقد حكم بالإعدام على الرئيس تراوري وزوجته في يناير 1999م، إلا أنه في ديسمبر من ذات العام استبدل الرئيس ألفا عمر كوناري عقوبة السجن مدى الحياة بعقوبة الإعدام الصادرة بسبب معارضته لهذه العقوبة. ويذكر أنه في مارس 1998م اتهم وزير سابق وستة مسئولين بتهمة محاولة الإطاحة بالرئيس "كوناري"، وفي أبريل من ذات العام تمت تبرئة عشرة معارضين من تهم القتل والقيام بأعمال العنف.

وفي أبريل 1999 أدى اندلاع اشتباكات في غرب مالي إلى مقتل 11 شخصاً، وقد نشبت الاشتباكات بين سكان بعض القرى المجاورة لإقليم مناجم الذهب المتاخم لحدود موريتانيا في الوقت الذي وافقت فيه مالي وموريتانيا على توقيع اتفاق لوضع معايير أمنية مشتركة على حدودهما المشتركة. وفي سبتمبر 1999 أعلن الرئيس أن الفساد هو عقبة كؤود أمام مكافحة الفقر، ورأت الصحافة أن هذه محاولة لتحسين صورة مالي أمام البنك الدولي للحصول علي معونات.

وفي يناير 2000 أعلنت السلطات أنها تدخلت لمنع إضراب خطط له جنود أرسلوا للخدمة في بعثات حفظ السلام بالخارج، واعتقلت الاستخبارات العسكرية

عشرات الجنود، غير أنه تم إطلاق سراح الجنود المعتقلين لتجنب السخط في الجيش لعدم حصول الجنود على رواتبهم نظير الخدمة بالخارج.

وفي فبراير قدم رئيس الوزراء إبراهيم بوبكر كيتا استقالته بعد زيادة التكهنات باحتمال أن يصبح خليفة للرئيس عام 2002، أما المعارضة فكانت تطالب باستقالة (بوبكر كيتا) لفشل سياساته الاقتصادية. وفي سبتمبر 2001 قدم الرئيس العسكري السابق (أمادو توماني توري) استقالته من منصب رئيس الأركان في خطوة رآها البعض أنها استعداد لخوض انتخابات الرئاسة عام 2002.

وبسبب تزايد الانتقادات العامة نفى الرئيس ما أُثير عن إعداد الحكومة مشروع قانون من شأنه أن يعفيه من التحقيق معه. وكان الاتحاد المستقل للقضاء والأحزاب قد انتقدوا ذلك الاقتراح واصفين إياه بعدم الدستورية. ومما زاد الضغوط على الرئيس قيام رئيس الوزراء السابق إبراهيم بوبكر كيتا الحليف القوى للرئيس بإنشاء حزب سياسي جديد يعد منافساً قوياً للرئيس وحزبه في الانتخابات، وانتهى الأمر بإصدار بيان رئاسي بإلغاء المقترحات المثيرة للجدل.

وفي مارس 2002 قدم رئيس الوزراء "سيدي بيه" استقالته قبيل الانتخابات الرئاسية استعداداً لخوض الانتخابات الرئاسية، وكان "سيدي بيه" قد سبق وانسحب من الترشح عن الحزب الحاكم في الانتخابات السابقة مفسحاً الطريق أمام الرئيس، ولكنه مرة أخري انسحب من خوض الانتخابات عن الحزب بعد أن زادت التكهنات بأن الحزب سيختار شخصاً آخر كمرشح رسمي له في الانتخابات.

وقد مارست التنظيمات الإسلامية في مالي دوراً أساسيا على الصعيد السياسي حيث أعربت العديد من تلك التنظيمات تأييدها لرئيس الوزراء السابق "بوبكر كيتا" في الانتخابات الرئاسية، كما قامت الروابط الإسلامية – التي يبلغ عددها 20 رابطة – باستخدام الإذاعة لتأييده، في ذات الوقت أكدت الروابط الإسلامية أنها منحت كل مرشح قائمة تضم 30 مطلباً ، وأن اختيارهم سيكون بناء

على أكثر المرشحين تلبية لتلك المطالب والتي تشمل تفعيل قوانين تحريم انتشار البارات والفنادق المريبة في الأحياء السكنية،وقوانين متعلقة بالأحوال الشخصية.

وقد شاركت كل الأحزاب في الانتخابات التي تتنافس فيها 24 مرشحاً رئاسياً، واستطاع توري- اللواء المتقاعد والرئيس السابق للدولة خلال الفترة الانتقالية (1991-1992)- أن يصبح ثاني رئيس منتخب في البلاد بعد فوزه في الجولة الثانية، وكان قد حصل على 30% من الأصوات في الجولة الأولى، غير أن خمسة مرشحين اشتكوا من التزوير، ونظرت المحكمة الدستورية في شكواهم.

وفي مايو 2002 قام الرئيس كوناري بالعفو عن الرئيس العسكري السابق تراوري وزوجته بعد أن قضيا في السجن 11 سنة، لكن تراوري رفض ذلك العفو، ووضع بعض الشروط لإطلاق سراحه بما يمكنه من التمتع بالامتيازات التي يتمتع بها أي رئيس دولة سابق. ويعتقد أن قرار كوناري كان محاولة للتودد للرئيس المنتخب توري الذي أشار إلى أن أول ما سيقوم به إذا نجح في الانتخابات هو الإفراج عن تراوري وزوجته.

وفي الانتخابات البرلمانية عام 2002 خسر حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية في مالي الأغلبية لصالح حزب رئيس الوزراء السابق بوبكر كيتا وتحالفه، وأصبح البرلمان يضم 16 حزباً. وكانت نسبة المشاركة في التصويت منخفضة جداً حيث زادت الشكوك في العملية الانتخابية بعد انتشار الاتهامات باستشراء الفساد في الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي أدى إلى امتناع كثير من الناخبين عن التصويت، كذلك فإن اختفاء عشرات الآلاف من بطاقات الانتخاب قبل الاقتراع كان سبباً واضحاً في إثارة الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية.

وفي 27 أبريل 2007 تم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس أمادو توري بنسبة 71.2% من إجمالى أصوات الناخبين ليحظى بفترة ولاية جديدة.

نظام الحكم

مالي دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وقد أقر دستورها في استفتاء عام في يناير 1992، وبموجبه يعتبر الرئيس هو رأس الدولة، ويتم انتخابه لفترة رئاسية تستمر لخمس سنوات بحد أقصى مدتين رئاسيتين، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وتتمثل السلطة التشريعية فى الجمعية الوطنية التى تضم 147 عضواً. ويستند التمثيل إلى توزيع السكان في المقاطعات، وتتم الانتخابات بالاقتراع المباشر على قوائم حزبية ومستقلين، وتستمر دورة البرلمان لمدة خمس سنوات.

وطبقاً للدستور تتمثل السلطة القضائية فى محكمة دستورية مستقلة، ومحكمة عليا لها سلطة محاكمة كبار مسئولي الدولة. ويقوم وزير العدالة بتعيين القضاة.

وينص الدستور على التعددية الحزبية مع حظر إقامة أحزاب على أسس عرقية أو دينية أو إقليمية أو على أساس الجنس، وأهم الأحزاب السياسية في مالي حزب الاتحاد من أجل مالي، حزب المؤتمر الوطني للمبادرة الديمقراطية، حزب الحركة الوطنية للتجديد، حزب التحالف من أجل الديمقراطية والعمال، حزب التحالف من أجل الديمقراطية في مالي، حزب التجمع من أجل التداول والتغيير، وحزب التضامن الأفريقي من أجل الديمقراطية والاستقلال.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

منذ حصولها على الاستقلال عام 1960م غيرت الحكومة سياستها الخارجية من الالتزام الكامل بالاشتراكية إلى اتباع سياسة براجماتية ترحب بالحصول على المساعدات والاستثمارات من كل الجهات.

وعلاقات مالي بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات جيدة، وتعتبر قضايا تعزيز الديمقراطية، والنهوض بالصحة والتعليم، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والحد من زيادة السكان، ومكافحة انتشار الأمراض المعدية، وتشجيع الاستقرار الإقليمي، وحفظ السلام، واحترام حقوق الإنسان، من الملفات الأساسية في علاقات الطرفين

وتمارس الولايات المتحدة دوراً مهماً داخل مالي عبر جماعات السلام التي تسعى لرعاية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.وتلعب مالي دوراً أساسياً على الصعيد الإقليمي في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتحتفظ مالي بعلاقات خاصة مع فرنسا في إطار عضويتها في منظمة الدول الناطقة بالفرنسية، حيث تعتبر فرنسا أحد مصادر المساعدات الأساسية لجمهورية مالي، كما تعتبر شريكا تجاريا أساسياً لها.

ولجمهورية مالي علاقات متنامية كذلك مع جمهورية إيران الإسلامية في ظل اهتمام الأخيرة بدول غرب أفريقيا ذات الثقل الشيعي، وكانت مالي أحد المحطات الرئيسة للرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي في زيارته للقارة الأفريقية في يناير 2005م، وشهدت توقيع عدة اتفاقيات تعاون مشترك بين مالى وإيران وتدعيم التعاون الثقافي في ظل وجود المركز الثقافي الإيراني في باماكو العاصمة والذي تتبعه عشرة مدارس موزعة على سبع مدن في مالي.

وعلى الصعيد الإقليمي، أدت التداخلات السكانية بين مالي ودول جوارها إلى تفاعلات كثيفة إيجابية أحياناً وسلبية في أحيان أخرى من ذلك توتر العلاقات بين حكومة مالى ونظام حكم اجباجبو في ساحل العاج في ظل تدخل مالى لمساندة المتمردين في شمال ساحل العاج. في ذات الوقت الذي أدى فيه توافق مصالح كل من بوركينافاسو ومالى على صعيد الأزمة في ساحل العاج إلى نوع من التنسيق بينهما في هذا الشأن. وقد شاركت مالى في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في كل من السودان وليبيريا.

مالي عضو في جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، هيئة حوض نهر النيجر.

نيجيريا
Nigeria

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية نيجيريا الاتحادية.

العاصمة: أبوجا وذلك اعتباراً من 12 ديسمبر 1991 بدلاً من لاجوس.

الموقع: تقع في غرب أفريقيا، ويحدها من الغرب بنين، ومن الشمال النيجر، ومن الشمال الشرقي تشاد، ومن الشرق والجنوب الشرقي الكاميرون.

المساحة الإجمالية: 923.768 كم^2 .

عدد السكان: 140 مليون نسمة تقريباً (طبقاً لتقديرات 2007م).

الجماعات الإثنية: يوجد نحو 250 جماعة إثنية، بعضها يقل تعداده عن 10.000 نسمة، وينتمي نحو 80% من السكان إلى عشر جماعات إثنية رئيسية هي: الهوسا والفولاني، واليوروبا، والإيبو، والكانوري، والتيف، والإيدو، والنوبي، والإيبيبيو، والإيجاوا.

الأديان: المسلمون 50% ،المسيحيون40%، المعتقدات التقليدية 10%.

اللغات: اللغة الرسمية (الإنجليزية)، وبالنسبة للغات الأكثر شيوعاً فهي الهوسا، واليوروبا، والإيبو، والفولاني، ويوجد ما يزيد على 500 لغة.

تاريخ الاستقلال: أول أكتوبر 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1400 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.3% (عام 2006).

العملة الوطنية: النيرة.

التاريخ القديم

كانت المنطقة المعروفة حالياً بنيجيريا موطناً لسكنى البشر منذ التاريخ القديم، كما شهدت قيام العديد من الممالك والإمارات ودول المدينة وذلك قبل مجيء الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر. ومن أشهر هذه الممالك: مملكة كانم ـ بورنو في الشمال الشرقي، وممالك الهوسا مثل كاستينا وكانو وزاريا وجوبير في شمال ووسط نيجيريا، وممالك اليوروبا مثل مملكتي إيفي وأويو في جنوب غربي البلاد، ومملكة بنين في الجنوب، ومجتمعات إيجبو في شرقي نيجيريا. وقد نمت شبكة كثيفة من العلاقات التجارية بين هذه المجتمعات وبعضها البعض وبينها وبين الشمال الأفريقي عبر الصحراء.

الاستعمار والاستقلال

شهد عام 1470م وصول البحارة البرتغاليين إلى سواحل منطقة لاجوس، وفي عام 1486م تبادل ملك البرتغال وملك بنين (بجنوب غرب نيجيريا الحالية) السفراء. ومنذ القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر تنافس كل من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين وغيرهم من الأوروبيين على تجارة المنطقة لاسيما تجارة الرقيق، ومن هنا عرف الساحل النيجيري باسم "ساحل الرقيق".

وفي عام 1879م تشكلت "الشركة الأفريقية المتحدة المحدودة" من أكبر أربع شركات بريطانية عاملة في المنطقة، وتحولت عام 1882 إلى "الشركة الأفريقية الوطنية المحدودة"، ثم إلى " شركة النيجر الملكية المحدودة" عام 1886م، وعقدت هذه الشركة حتى عام 1884م أكثر من 70 اتفاقا مع الحكام المحليين في دلتا النيجر حتى لوكوجا (عند التقاء نهري النيجر وبينوي).

وفي عام 1898م عقدت فرنسا وبريطانيا اتفاقا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في غرب أفريقيا. وفي 31 ديسمبر 1899م سحبت بريطانيا الامتياز الممنوح لشركة النيجر الملكية، وتولت الحكومة البريطانية بنفسها مسئولية المناطق التي

تديرها الشركة، وأعلنت تحويل "محمية ساحل النيجر" إلى "محمية نيجيريا الجنوبية" والتي شملت المناطق الواقعة جنوب مدينة "إيداه"، أما المناطق الواقعة شمالها فأعلنت بريطانيا الحماية عليها باسم "محمية نيجيريا الشمالية"، وشرعت من ثم في فرض هذه الحماية بالقوة العسكرية، وعينت فريدريك لوجارد مندوباً سامياً فيها. وفي عام 1906م ضمت مستعمرة لاجوس إلى محمية نيجيريا الجنوبية لتصبح "مستعمرة ومحمية نيجيريا الجنوبية". وفي عام 1914م وحدت بريطانيا شمال وجنوب نيجيريا في إقليم واحد يحمل اسم "مستعمرة ومحمية نيجيريا"، وعينت لوجارد حاكما عاما لها مع وجود نائبين له، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، وبذلك ظهرت نيجيريا إلى الوجود – ككيان واحد – لأول مرة في التاريخ. وتجدر الإشارة إلى أن الحكام التقليديين استمروا في لعب دور في إدارة شئون البلاد وإن كان تحت إشراف السلطات الاستعمارية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م أخذت الأوضاع في نيجيريا تتطور تدريجيا نحو الاستقلال، ففي عام 1947 طرحت بريطانيا دستوراً يؤسس لنظام حكم اتحادي يقوم على أقاليم ثلاثة هي الشرق، والغرب، والشمال، وكان الهدف من وراء هذا النظام هو إحداث توازن بين الجماعات الإثنية المختلفة لاسيما الإيبو في الشرق، واليوروبا في الغرب، والهوسا والفولاني في الشمال.

وقد تعاقب على نيجيريا تحت الحكم الاستعماري أكثر من دستور بدءاً من دستور ريتشاردز عام 1946، ثم دستور ماكفرسون عام 1951، فدستور ليتلتون عام 1954، وأخيراً دستور الاستقلال عام 1960. وقد كرس دستور ليتلتون عام 1954 النظام الاتحادي في نيجيريا على أساس ثلاثة أقاليم كبيرة شمالي وشرقي وغربي، تسيطر على حكومة كل منها إحدى الجماعات العرقية الثلاث الكبرى من خلال حزب سياسي مسيطر، أي الهوسا فولاني من خلال مؤتمر شعب الشمال في

الشمال، والإيبو من خلال المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الشرق، واليوروبا من خلال جماعة العمل في الغرب.

وفي ديسمبر عام 1959م أجريت انتخابات تشريعية على المستوى الوطني حصل فيها مؤتمر شعب الشمال على أغلبية الأصوات بسبب الثقل الذي يتمتع به الإقليم الشمالي من الناحية السكانية، وبناء على نتائج الانتخابات تشكل في عام 1960 برلمان اتحادي من مجلسين، كما قام كل من مؤتمر شعب الشمال والمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون بتشكيل ائتلاف حاكم على المستوى الاتحادي، بينما ظلت جماعة العمل في المعارضة. وفي ظل هذا الائتلاف تولى نائب زعيم مؤتمر شعب الشمال "أبو بكر تفاوا باليوا" رئاسة مجلس الوزراء الاتحادي، بينما تولى زعيم المجلس الوطني "أيزيكوي " رئاسة مجلس الشيوخ.

أما على المستوى الإقليمي فقد استمر كل حزب من الأحزاب الثلاثة مسيطراً على الحكم في إقليمه.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حصلت نيجيريا على استقلالها في أول أكتوبر 1960. وفي عام 1961 ضم إلى نيجيريا الجزء الخاضع لوصاية الأمم المتحدة من الإقليم الكاميروني "الكاميرون البريطاني"، وذلك باسم مقاطعة "سار داوانا".

وفي أكتوبر 1963 تبنت نيجيريا دستورا معدلا، حيث تغير اسمها من نيجيريا الاتحادية إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتولى ننامندي أزيكوي منصب أول رئيس للجمهورية (وكان حينئذ منصبا شرفيا غير تنفيذي).

وفي عام 1964 أجريت أول انتخابات تشريعية على المستوى الفيدرالي بعد الاستقلال، واتسمت هذه الانتخابات ببناء ائتلافات جديدة، إضافة إلى ظهور انشقاقات داخل التحالفات التي كانت قائمة بالفعل وتحديداً بين مؤتمر شعب الشمال

والمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وقد أحرز تحالف الشمال النيجيري النصر في هذه الانتخابات وتم تكليف تفاوا باليوا بتشكيل الحكومة.

وقد مثل عام 1966 بداية تدخل العسكريين في الحياة السياسية في نيجيريا، إذ تمت الإطاحة بالحكومة المدنية على يد ضباط من الجيش ينتمي أغلبهم إلى جماعة الإيبو وذلك في يناير 1966، وتشكل مجلس عسكري أعلى لحكم البلاد برئاسة جونسون اجويا ايرونس الذي قام بإلغاء الدستور، وإعلان حالة الطوارئ، وقد أدى هذا الانقلاب العسكري إلى أعمال عنف وشغب مناهضة للإيبو، كما امتدت أعمال العنف لتشمل المدن الكبرى في الشمال.

وفي يوليو من نفس العام نظم ضباط الجيش الشماليون انقلاباً عسكرياً مضاداً، ومن ثم انتقلت السلطة إلى الكولونيل يعقوب جوون وهو ضابط شمالي مسيحي. وقد نجح يعقوب في إعادة الانضباط إلى الجيش، كما سعى إلى إحياء النظام الفيدرالي مجدداً، وعين حاكماً عسكرياً لكل إقليم.

وفي مايو 1967 أعلن الحاكم العسكري للإقليم الشرقي الكولونيل شوكويميكا ودوميجو اوجوكو ــ وبضغط من جماعة الإيبو ــ انفصال الإقليم الشرقي وإقامة جمهورية بيافرا ليبدأ القتال بين القوات الانفصالية وبين قوات الحكومة الفيدرالية والذي أوقع ما بين نصف مليون إلى مليوني قتيل قبل استسلام القوات الانفصالية في يناير 1970.

وفي بداية عام 1970 أعلن النظام الحاكم استمرار الحكم العسكري للبلاد لمدة 6 سنوات، غير أنه عاد في عام 1974 وأعلن تأجيل العودة إلى الحكم المدني الذي كان مقرراً له عام 1976 إلى أجل غير مسمى بدعوى عدم تنفيذ الحكومة لخطتها الهادفة إلى إعادة البناء السياسي والاقتصادي للبلاد. وفي يوليو 1976 أجبر جوون على التقاعد، وخلفه في رئاسة الحكومة الجنرال محمد مرتضى الله.

وقد تمتع مرتضى الله بتأييد جماهيري واسع بسبب تأكيده على ضرورة القضاء على الفساد، وبسبب ووعوده بشأن عودة البلاد إلى الحكم المدني، إلا أنه لم يلبث أن اغتيل في محاولة انقلاب فاشلة عام 1976، وتولى من بعده القائد الأعلى للقوات المسلحة أوليسيجون أوباسانجو ليكمل برنامج التحول إلى الحكم المدني.

وفي أعقاب تولي أوباسانجو السلطة أعلن عن عزمه استكمال برنامج سلفه محمد مرتضى الله والخاص بعودة الحكم المدني بحلول أكتوبر 1979.

وقد شهد عام 1976 تطورات على أكثر من صعيد؛ فمن ناحية تم طرح تشريع يهدف إلى إصلاح هيكل الحكم المحلي، ومن ثم تم في مارس 1976 زيادة عدد الولايات في الاتحاد الفيدرالي إلى 19 ولاية بدلاً من 12، كما تم اتخاذ عاصمة جديدة للبلاد بالقرب من أبوجا. وفي أغسطس 1977 تم إنشاء جمعية تأسيسية لإعداد مسودة الدستور الجديد والذي أعلن بالفعل عام 1978م. وفي سبتمبر من نفس العام تم إنهاء حالة الطوارئ، كما تم رفع الحظر عن الأنشطة الرسمية للأحزاب السياسية. وفي نوفمبر من نفس العام وافقت اللجنة الانتخابية الفيدرالية على تسجيل خمسة أحزاب من إجمالي تسعة عشر حزباً تقدمت للتسجيل.

وفي عام 1979 عقدت انتخابات تشريعية على المستوى الفيدرالي، وكذا على مستوى الولايات، كما عقدت انتخابات الرئاسة، وكذا انتخابات حكام الولايات، وقد حصل الحزب الوطني لنيجيريا على 37% من مقاعد مجلس النواب، و38% من مقاعد مجلس الشيوخ و36% من مقاعد المجالس التشريعية للولايات، كما فاز 7 من مرشحي الحزب بمنصب حكام الولايات.

أما فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الرئاسية فقد فاز فيها شيخو شجاري مرشح حزب الحزب الوطني لنيجيريا، غير أن فوزه أثار جدلاً قانونياً إذ حصل على نسبة 25% من أصوات الناخبين في 12 ولاية فقط، بينما نص الدستور على وجوب الحصول على هذه النسبة كحد أدنى في أكثر من 12 ولاية.

وفي 1 أكتوبر انتهى الحكم العسكري، ودخل الدستور الجديد حيــز التنفيــذ، وتولى شجاري منصب رئيس ما عرف بالجمهورية الثانية.

وفي انتخابات الرئاسة لعام 1983 ترشح كل من أولوو عن تحالف الاحزاب التقدمية، وايزيكوي عن حزب الوحدة النيجيري، والرئيس شجاري عــن الحــزب الوطني لنيجيريا إضافة إلى ثلاثة مرشحين آخرين، وانتخب شجاري لولاية ثانيــة بعد حصوله على ما يقرب من 47% من إجمالي أصوات الناخبين، كمــا حــصل الحزب الحاكم على أغلبية مقاعد مجلسي النواب والــشيوخ، فــضلاً عــن نجــاح مرشحيه في انتخابات حكام الولايات في 13 ولاية من 19 ولاية.

وفي 31 ديسمبر 1983 تمت الإطاحة بالحكومة المدنية في انقلاب عسكري غير دموي، وتم تشكيل مجلس عسكري أعلى لحكم البلاد بقيادة محمد بوهاري، وتم حظر نشاط كل الأحزاب السياسية، كما تم حل اللجنة الفيدرالية الانتخابيــة، وقــام النظام العسكري أيضاً بتأسيس محاكم خاصة لمحاكمة السياسيين المتهمين بالفــساد وسوء استخدام الأموال العامة.

وفي أغسطس 1985 أطيح بنظام بوهاري في انقلاب عسكري سلمي، قــاده رئيس الجيش إبراهيم بابانجيدا ليصبح رئيس الجمهورية، وحــل محــل المجلــس العسكري الأعلى ما عرف بمجلس حكم القوات المسلحة والذي تشكل من كــوادر عسكرية فقط. وفي بداية عام 1986 أعلن بابانجيدا أن الحكومة العسكرية ســوف تقوم بنقل السلطة إلى حكومة مدنية في أول أكتوبر1990.

وفي فبراير عام 1986 أعلن بابانجيدا انضمام نيجيريا إلى عضوية منظمــة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي أثار حفيظة النيجيريين من غير المسلمين تجاه مــا اعتبروه توجهاً نحو "أسلمة" الدولة.

وفي سبتمبر 1987 زاد عدد الولايات من 19 ولاية إلى 21 ولاية. وفي أبريل 1989 قدمت الجمعية التأسيسية مسودة دستور جديد إلى بابانجيدا، وأعلن أول أكتوبر 1992 بداية العمل به.

وكان من المخطط أن تتم انتخابات الجمهورية الثالثة على أساس حزبين فقط يختارهم مجلس حكم القوات المسلحة من بين الأحزاب المسجلة. وفي هذا الإطار نجح ثلاثة عشر حزباً في الوفاء بالمتطلبات الخاصة بتسجيل الأحزاب، غير أن بابانجيدا اتخذ قراراً بعد ذلك بحل الأحزاب الثلاثة عشر، ليتولى مجلس حكم القوات المسلحة بنفسه إنشاء حزبين جديدين هما الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمؤتمر الجمهوري الوطني، وقد حظي الأول بتأييد الجنوب، بينما حظي الثاني بتأييد الشمال. وفي ديسمبر 1989 أعلنت برامج الحزبين.

وعلى الرغم من اتجاه نظام بابانجيدا إلى إجراء العديد من الإصلاحات إلا أنه قد تعرض لمحاولة انقلاب عسكري في 22 أبريل 1990 على يد أحد ضباط الجيش الذي ادعى تمثيل النيجيريين في الوسط والجنوب والذين تم تهميشهم في حكومة بابانجيدا، إلا أن هذه المحاولة انتهت بالفشل.

وفي أغسطس 1990 أجري تعديل وزاري ترتب عليه تغيير تسعة وزراء، وإلغاء منصب رئيس الأركان، واستحداث منصب نائب الرئيس ليتولاه أوجستوس أيكومو، كما أعلن بابانجيدا أن مؤسسة الرئاسة سوف تعاد هيكلتها تمهيداً للتحول نحو الحكم المدني، وأن حجم الجيش سوف يخفض بصورة كبيرة.

وقبيل انتخابات حكام الولايات والمجالس التشريعية للولايات تمت إضافة تسع ولايات جديدة لتصبح 30 ولاية في محاولة لتهدئة الاضطرابات الإثنية قبيل الانتخابات. وفي 19 اكتوبر 1991 جرت انتخابات حكام الولايات والمجالس التشريعية للولايات غير أنها أعيدت في بعض الولايات بسبب التشكيك في النتائج.

وفي 4 يوليو 1992 عقدت الانتخابات التشريعية على المستوى الوطني، وقد نجح الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحصول على أغلبية الأصوات في كلا مجلسي الجمعية الوطنية بحصوله على 52 مقعداً في مجلس الشيوخ و314 مقعداً في مجلس النواب، في مقابل 37 مقعداً و275 مقعداً لمؤتمر الجمهوري الوطني في المجلسين على الترتيب.

وفي أغسطس 1992 بدأت الجولة الأولى للانتخابات الأولية الهادفة إلى اختيار مرشحي الحزبين في الانتخابات الرئاسية. وفي 6 أكتوبر 1992 علق مجلس حكم القوات المسلحة نتائج الجولات الثلاثة بزعم وجود تجاوزات، ثم ألغيت هذه النتائج كلية بعد تقارير للجنة الانتخابات الوطنية تؤكد حدوث تجاوزات، ومن ثم أعلن بابانجيدا تأجيل الانتخابات إلى 12 يونيو 1993، وتأجيل التحول إلى الحكم المدني إلى 27 أغسطس 1993.

وفي يوم 2 يناير 1993 استبدل مجلس حكم القوات المسلحة بمجلس جديد يضم 14 عضوا عرف باسم مجلس الدفاع والأمن الحاكم ليتولى حكم البلاد، كذلك تم تشكيل مجلس انتقالي للوزراء كي يتسلم السلطة من المجلس العسكري الحاكم. وفي5 ديسمبر1992 قام بابانجيدا بافتتاح البرلمان الجديد، وأعلن برنامجاً جديداً للتحول، وتمشيا مع هذا البرنامج الجديد عقد الحزبان السياسيان المسجلان مؤتمرات لاختيار مرشحيهما للرئاسة. وفي هذا الإطار اختار حزب المؤتمر الجمهوري الوطني رجل الأعمال والاقتصاد الحاج بشير عثمان توفا كمرشح للحزب في الانتخابات الرئاسية، بينما اختار حزب الاشتراكي الديمقراطي ماشود أبيولا كمرشح له.

وفي 12 يونيو عقدت الانتخابات الرئاسية، واتسمت بضعف المشاركة بسبب ظهور بعض التنظيمات غير الرسمية التي طالبت بمد فترة الحكم العسكري لأربع

سنوات إضافية، وأعلنت نتائج الانتخابات والتي أوضحت تقدم أبيولا في 19 ولاية في مقابل تقدم توفا في 11 ولاية فقط، وهي النتائج التي لم يعارضها توفا.

وفي 23 يونيو 1993 أعلن مجلس الدفاع والأمن بطلان نتائج الانتخابات، وعلق عمل اللجنة الانتخابية، وأبطل كافة المراسيم الخاصة بالتحول نحو الحكم المدني، بل وأصدر تشريعات تمنع أبيولا وتوفا من خوض أية انتخابات رئاسية في المستقبل، وأعلنت الحكومة عن موعد جديد لإجراء الانتخابات الرئاسية وفي 14 أغسطس وذلك تمهيداً لاستكمال عملية التحول بصورة كلية في 27 أغسطس، ولكن مع نهاية شهر يوليو 1993 أعلن بابانجيدا أنه من الصعب إتمام عملية التحول إلى الحكم المدني في 27 أغسطس كما كان محددا لها، ولذلك تم تشكيل حكومة مؤقتة، وهو ما عارضه أبيولا معلناً عزمه تشكيل حكومة موازية.

وفي أغسطس 1993، وبناء على ضغوط من أعضاء المجلس الحاكم وعلى رأسهم ساني أباتشا، قدم بابانجيدا استقالته. وفي 27 سبتمبر من نفس العام أُعلن تشكيل مجلس تنفيذي اتحادي انتقالي برئاسة ارنست شونكان.

وفي 17 نوفمبر 1993 أعلن شونكان استقالته ليتولى ساني أباتشا منصب رئيس البلاد، وهو ما مثل نقطة النهاية لبرنامج التحول إلى الحكم المدني، حيث قام أباتشا بإلغاء كافة التنظيمات السياسية الحكومية التي تم إنشاؤها إبان الفترة الانتقالية، كذلك قام أباتشا بتغيير حكام الولايات وعين بدلا منهم حكاماً عسكريين، كما قام بتشكيل مجلس حكم مؤقت من العسكريين ليتولى حكم البلاد، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، واعتقل كثيراً من الصحفيين.

وفي أبريل 1994 أعلن النظام الحاكم إنشاء مؤتمر دستوري وطني يتولى صياغة الدستور الجديد ويقدمه إلى مجلس الحكم المؤقت في أكتوبر 1994. وفي مايو تشكلت تنظيمات سياسية مؤيدة للديمقراطية طالبت بضرورة تخلي أباتشا عن السلطة، وفي نفس الوقت أعلن أبيولا أنه سوف يقوم بتشكيل حكومة وحدة وطنية

بحلول 12 يونيو، وبعد احتفالية رمزية نصب فيها أبيولاً رئيساً للحكومة تم استصدار أمر بالقبض عليه بتهمة الخيانة ومحاولة الانقلاب على الحكم العسكري القائم، وهو ما أثار انتقادات خارجية لاسيما من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما أدى إلى زيادة التوترات السياسية في البلاد.

وقد استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي منذ ذلك الحين، وتمثلت مظاهرها في اعتقالات في صفوف السياسيين المعارضين، وكذا في صفوف ضباط الجيش، ومحاكمات ضد رموز العمل السياسي في البلاد، كما توالت الدعوات إلى الإضراب والعصيان المدني لاسيما مع تردي الأحوال الاقتصادية في البلاد. وفي مايو 1997م قام نحو 22 منظمة حقوقية ومنظمة عاملة في مجال دعم الديمقراطية بتشكيل تحالف أطلق عليه العمل المتحد من أجل الديمقراطية بهدف العمل من أجل إعادة الحياة الديمقراطية في نيجيريا. وطوال عام 1997، وبدايات عام 1998 اشتعلت الصدامات والمواجهات بين مختلف الجماعات الإثنية في البلاد.

وفي مارس 1998 تصاعدت مطالب من قبل مؤيدي الحكومة بانتخاب أباتشا كرئيس مدني لنيجيريا، وفي منتصف أبريل من عام 1998 عقدت الأحزاب الخمسة المسجلة مؤتمرات شعبية مولتها الحكومة، وقامت جميعها بترشيح أباتشا كمرشحها للرئاسة، وفي أعقاب هذا الإعلان تصاعدت موجات من المصادمات العنيفة بين الجماهير المعارضة للحكومة وبين قوات الأمن.

وفي أعقاب وفاة أباتشا في يونيو 1998 أعلن الجنرال عبد السلام أبو بكر خلفاً له، ونصب رسمياً رئيساً للدولة في 9 يونيو 1998، وأعلن النظام الجديد مواصلته لبرنامج التحول نحو الحكم المدني، محدداً له يوم 29 مايو 1999 بدلاً من أكتوبر 1998. وفي أغسطس 1998 تشكل مجلس تنفيذي فيدرالي من 31 عضواً ليتولى الحكم حتى التحول، كما تأسست اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والتي وضعت برنامجاً زمنياً للانتخابات على المستويين المحلي والاتحادي.

وعندما بدأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة العمل تقدم العديد من التجمعات السياسية للتسجيل كأحزاب سياسية كان من أبرزها حزب الشعب الديمقراطي، وحزب كل الشعب المتألف من مجموعة من التجمعات التي حظيت بدعم من نظام أباتشا، والتحالف من أجل الديمقراطية. ومن بين 29 حزباً تقدمت للتسجيل تمت الموافقة على تسعة أحزاب فقط.

وعلى صعيد انتخابات الحكومات المحلية، فاز حزب الشعب الديمقراطي بنحو 60% من مجالس الحكم المحلي. وعلى مستوى الانتخابات التشريعية في الولايات، فاز حزب الشعب الديمقراطي بأعلى الأصوات باستثناء ولايات الجنوب الغربي معقل التحالف من أجل الديمقراطية، بينما وجد حزب كل الشعب تأييداً في الحزام الأوسط ومناطق متعددة في الشمال. وعلى مستوى حكام الولايات، فاز مرشحو حزب الشعب الديمقراطي بمناصب الحكام في 21 ولاية من إجمالي 36 ولاية. وبعد انتخابات الولايات قرر كل من حزب التحالف من أجل الديمقراطية و حزب كل الشعب تشكيل تحالف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الاتحادية معاً، وتقديم مرشح واحد فقط لهما في الانتخابات الرئاسية.

وفي فبراير 1999 رشح حزب الشعب الديمقراطي أوباسانجو كمرشح له للرئاسة عتيق ابوبكر كمرشح لمنصب نائب الرئيس، بينما رشح تحالف حزب التحالف من أجل الديمقراطية و حزب كل الشعب، أولو فالي من الحزب الأول لمنصّب الرئيس، و يمارو شينكافي من الحزب الثاني لمنصب نائب الرئيس.

وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية على المستوى الاتحادي لتعزز فوزحزب الشعب الديمقراطي بـ 208 مقاعد في مجلس النواب و 60 مقعداً في مجلس الشيوخ، كما فاز أوباسانجو بالرئاسة بحصوله على 62.8% من الأصوات.

وقد تولى أوباسانجو السلطة رسمياً كرئيس للبلاد في 29 مايو 1999، وهو ذات التاريخ الذي دخل فيه الدستور حيز التنفيذ. وبمجرد تولي أوباسانجو السلطة

أعلن أنه بصدد تقديم تشريع يهدف إلى محاربة الفساد، كما أعلن عزمه إعادة تنظيم القوات المسلحة وتقليص عددها بصورة كبيرة. وقد عمل أوباسانجو على أن يستبعد من الجيش الضباط الذين كانت لهم مواقف سياسية في ظل حكومات سابقة، كما عمل على تحقيق التوازن الإثني في الجيش من خلال السماح بترقية ضباط الولايات الجنوبية وولايات الحزام الأوسط بدلاً من التركيز فقط على ضباط الولايات الشمالية، كما أعلنت حكومة اوباسانجو إنشاء لجنة تتولى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان منذ أول انقلاب عسكري عام 1966.

بيد أن مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية كانت من أخطر التحديات التي واجهت الدستور الجديد، إذ طرحت ولايات شمالية عدة فكرة تبني الشريعة كإطار قانوني لها، مما أثار جماعات حقوق الإنسان والجماعات المسيحية التي رأت في تطبيق الشريعة الإسلامية انتهاكاً للدستور وللحقوق القانونية ولحرية العبادة. وكانت ولاية زمفرة هي أول ولاية تطبق الشريعة الإسلامية وذلك في فبراير عام 2000، وفي أعقاب هذا الإعلان تصاعدت موجات من العنف المتبادل بين المسلمين والمسيحيين. وبحلول منتصف عام 2001 أعلن تطبيق الشريعة في 12 ولاية في الشمال. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال العنف لم تقتصر فقط على الولايات التي طبقت الشريعة بل تجاوزتها إلى بعض مدن الجنوب في أعمال انتقامية متبادلة.

وإضافة إلى تحدي تطبيق الشريعة الإسلامية، فقد كان تصاعد التوترات وعدم الاستقرار تحدياً آخر، وكان إقليم دلتا النيجر ساحة لإحدى حلقات عدم الاستقرار عندما أرسل الجيش في نوفمبر 1999 إلى ولاية بايلسا كرد فعل على مقتل عدد من ضباط الشرطة على أيدي مسلحين من شباب الإيجاو في مدينة أودي، وقد قام الجيش بإحراق المدينة عن آخرها، وقد بررت الحكومة هذه التصرفات التي انتقدتها جماعات حقوق الإنسان بأنها كانت ضرورية لإعادة النظام. وفي نفس الشهر تصاعدت أعمال العنف في ولاية لاجوس ضد الهوسا،

وقد تورطت في هذه الأعمال جماعة مسلحة لليوروبا تعرف بـمؤتمر شعب أودوا. وفي أكتوبر عام 2000 تورط مؤتمر شعب أودوا مجدداً في أعمال ضد الشماليين في لاجوس، الأمر الذي دفع الحكومة إلى حظره وغيره من التنظيمات المسلحة.

وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الاتحادية وانتخابات الولايات في أبريل ومايو 2003 ظهر مجدداً نفوذ المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وقد تبدت ملامح هذا النفوذ في اختيار معظم الأحزاب الكبرى مرشحيها للرئاسة من ضمن الشخصيات العسكرية السابقة البارزة. وقد سبق الانتخابات تسجيل عدد من الأحزاب السياسية من ضمنها عدة أحزاب أسسها موالون للرئيس السابق بابانجيدا. لتسجل اللجنة الانتخابية الوطنية نحو 25 حزباً خلال عام 2002.

وعلى الرغم من الخلاف والانقسام الحاد داخل الحزب الحاكم حزب الشعب الديمقراطي وتحديداً بين الرئيس وممثلي الحزب في الجمعية الوطنية، والذي تصاعد إلى حد مطالبة النواب بتوجيه اتهام إلى أوباسانجو بالإخلال بالدستور. وبالنسبة لمرشحي الأحزاب الآخرين، فقد ترشح الجنرال المتقاعد محمد بوهاري عن حزب شعب كل نيجيريا، كما ترشح الجنرال المتقاعد أيضاً ايكي نوشوكوعن الحزب الديمقراطي الوطني، وأخيراً الزعيم البيافري السابق أوجستوس أيكومو عن التحالف التقدمي الكبير.

وقد فاز أوباسانجو بفترة ولاية ثانية بعد حصوله على 61.9% من إجمالي أصوات الناخبين، في مقابل 32.2% لـ محمد بوهاري و 3.3% فقط لـ أوجستوس أيكومو. وقد شكل أوباسانجو بعد تنصيبه حكومة اتحادية في يوليو تمحورت أولوياتها حول الإصلاح الاقتصادي، والاستثمار في التعليم، وتقليص الفقر، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الأمن ومحاربة الفساد.

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية على المستوى الاتحادي، فقد احتفظ حزب الشعب الديمقراطي بالأغلبية بحصوله على 223 مقعداً في مجلس النواب،

و73 مقعداً في مجلس الشيوخ، وجاء حزب شعب كل نيجيريا التالي في الترتيب إذ حصل على 96 مقعداً في مجلس النواب و 27 مقعداً في مجلس الشيوخ، أما الأحزاب الخمسة الأخرى التي شاركت في الانتخابات فقد كان تمثيلها ضعيفاً للغاية؛ إذ حصل التحالف من أجل الديمقراطية على 34 مقعداً في مجلس النواب، وستة مقاعد فقط في مجلس الشيوخ، وكل من التحالف الديمقراطي الكبير وحزب شعب نيجيريا المتحدة على مقعدين فقط لكل منهما في مجلس النواب، أما الحزب الديمقراطي الوطني وحزب خلاص الشعب فقد حصل كل منهما على مقعد واحد فقط في مجلس النواب.

وعلى مستوى الولايات فاز مرشحو حزب الشعب الديمقراطي في 28 ولاية، ومرشحو حزب شعب كل نيجيريا في سبع ولايات شمالية، بينما فاز مرشح واحد للتحالف من أجل الديمقراطية في ولاية لاجوس.

نظام الحكم

نيجيريا دولة جمهورية اتحادية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، والسلطة التنفيذية يمثلها على المستوى الاتحادي الرئيس الذي هو رئيس الدولة، ورئيس الحكومة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويتم انتخاب الرئيس لولايتين كحد أقصى مدة كل منهما أربع سنوات، ويجب أن يحصل الرئيس المنتخب على ربع أصوات الناخبين كحد أدنى،في ثلثي الولايات –على الأقل– إضافة إلى ربع أصوات الناخبين كحد أدنى في إقليم العاصمة الاتحادية أبوجا.

ويعين الرئيس نائباً له من نفس الحزب السياسي، كما يعين وزراء المجلس التنفيذي الاتحادي (الحكومة الاتحادية) بشرط موافقة مجلس الشيوخ.

أما السلطة التنفيذية على مستوى الولايات فيتولاها حكام الولايات الذين ينتخبون لولاية مدتها 4 سنوات، ويجب أن يحظى حاكم الولاية المنتخب بربع السلطة التشريعية على المستوى الاتحادي، تتكون من مجلسين الأول هو مجلس

الشيوخ والثاني هو مجلس النواب. أما مجلس الشيوخ فيتألف من 109 مقاعد، بواقع ثلاثة مقاعد لكل ولاية إضافة إلى مقعد واحد لإقليم العاصمة الاتحادية، وينتخب أعضاء مجلس الشيوخ لولاية مدتها أربع سنوات. أما مجلس النواب فيتألف من 360 عضواً يمثلون دوائر انتخابية تتساوى إلى حد بعيد في عدد سكانها، وينتخبون أيضاً لولاية مدتها 4 سنوات.

السلطة القضائية يوجد مستويان للقضاء في نيجيريا أولهما على المستوى الاتحادي، وثانيهما على مستوى الولايات؛ فعلى المستوى الاتحادي هناك ثلاثة أنواع من المحاكم هي: المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، المحكمة الفيدرالية العليا. وتتكون المحكمة العليا من رئيس للقضاة ونحو 15 قاضياً يعينهم الرئيس بناء على توصية من المجلس القضائي الوطني وموافقة مجلس الشيوخ، ولها اختصاص أصيل في النظر في المنازعات بين الحكومة الاتحادية من جهة والولايات من جهة أخرى، أو بين الولايات وبعضها البعض، وكذا النظر في الاستئنافات الواردة من محكمة الاستئناف الفيدرالية.

بينما تتكون محكمة الاستئناف الفيدرالية من رئيس و35 قاضياً بينهم ثلاثة قضاة متخصصون في القانون الإسلامي (الشريعة)، وثلاثة آخرون متخصصون في القانون العرفي. أما المحكمة الفيدرالية العليا فتتكون من رئيس للقضاة وعدد غير محدد من القضاة.

وبالمثل توجد على مستوى الولايات ثلاثة أنماط من المحاكم هي: المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف الشرعية (تطبق القانون المدني الإسلامي- الشريعة)، ومحكمة الاستئناف العرفية.

وأهم الأحزاب السياسية في نيجيريا، حزب الشعب الديمقراطي (الحزب الحاكم)، حزب كل شعب نيجيريا، حزب التحالف من أجل الديمقراطية، حزب التحالف الديمقراطي لآبيا، حزب التحالف التقدمي الكبير، حزب البعد الرابع ،

مؤتمر شباب إجاو ، الحركة من أجل تحقيق دولة بيافرا ذات السيادة، الحركة من أجل بقاء شعب أوجون، حزب الوعي الوطني، الحزب الديمقراطي الوطني، الجبهة الوطنية، حزب التضامن الوطني، مؤتمر شعب أودوا، حزب خلاص الشعب، حزب إنقاذ الشعب، حزب التحرير التقدمي، حزب نيجيريا للإصلاح، منتدى تنمية نيجيريا المتحدة، حزب شعب نيجيريا المتحدة، التحالف التقدمي الكبير المتحد.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وعلى الصعيد الدبلوماسى والسياسى يمكن القول أن لنيجيريا سجلاً حافلاً فى مجال التمثيل والعمل الدولى على الصعيدين الدولى والقارى، حيث حظيت بتمثيل أفريقيا ثلاث مرات كعضو غير دائم فى مجلس الأمن (66-67، 78- 1979- 94- 1995)، كما تولى أحد دبلوماسيها وهو الجنرال جو جاربا رئاسة الدورة 44 من دورات الجمعية العامة، كما عمل الدكتور اديبايو اددجى سكرتيراً تنفيذياً فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمدة 14 سنة، كما استضافت نيجيريا ونظمت فى لاجوس عام 1977 أول مؤتمر للأمم المتحدة لمناهضة العنصرية "الابارتهيد". وعلى ذات الصعيد رأست لجنة مناهضة العنصرية منذ عام 1970 حتى انتهاء أعمال هذه اللجنة وحلها عام 1994م.

وعلى ذات الصعيد تمتلك نيجيريا سجلاً إيجابياً فيما يتصل بالمشاركة فى مساعى السلام على الساحة الأفريقية واستضافتها للعديد منها ليس آخرها مباحثات السلام بين حكومة السودان والفصائل المتمردة فى الجنوب والغرب على فترات زمنية متفاوتة. ومنها كذلك استضافتها ورعايتها مباحثات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والباسفيكى والتى أسفرت عن اتفاقية لومى لعام 1975 والتى ظلت حاكمة للعلاقات بين الطرفين حتى استبدلت بها اتفاقية كوتونو عام 2000.

من ناحية أخرى تولت نيجيريا رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية مرتين كما رأست الاتحاد الافريقي ولجنة تسيير وتنفيذ النيباد "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، والتى تعتبر نيجيريا واحدة من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة إلى جانب (مصر، جنوب أفريقيا، السنغال، الجزائر).

تلعب نيجيريا دوراً قيادياً على الساحة الأفريقية بوجه عام، وفي غرب أفريقيا على وجه الخصوص. ويتجلى الدور النيجيري الأبرز في إطار عضويتها في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ففي ليبيريا، ساهمت نيجيريا بعدد كبير من قوات جماعة المراقبة التابعة للإيكواس والمعروفة بالإيكوموج، والتي تم نشرها في ليبيريا اعتباراً من أغسطس 1990 في إطار استجابة الجماعة لحل الصراع الدائر بين القوات الحكومية والمتمردين.

وفي نهاية أغسطس 2003، نشرت نيجيريا وتحت راية الإيكواس في أعقاب انتشار مزيد من أعمال العنف في ليبيريا. وقد قبل تشالز تايلور عرضاً باللجوء إلى نيجيريا من الرئيس أوباسانجو، وبالفعل أقام في كالابور في الجنوب الشرقي من نيجيريا في أغسطس 2003.

وفي سيراليون، نشرت نيجيريا قوات تابعة لها في استجابة لمطلب رسمي من قبل حكومة سيراليون لمواجهة هجمات متمردي الجبهة الثورية المتحدة. وفي أعقاب انقلاب عسكري في سيراليون في مايو 1997 كثفت الحكومة النيجيرية تواجدها العسكري في العاصمة فريتاون، وساهمت في الهجمات على المتمردين ومسانديهم، وقد نجحت القوات النيجيرية في استعادة السيطرة على فريتاون والإطاحة بقادة الانقلاب، وإعادة الرئيس المنتخب أحمد تيجان كباح إلى السلطة مرة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن القوات النيجيرية فقدت نحو 800 من جنودها خلال هجوم المتمردين على فريتاون في يناير 1999، وهو ما دعا السلطات النيجيرية إلى التفكير في سحب قواتها، إلا أنها تراجعت عن هذا القرار وقررت

بقاء القوات النيجيرية (البالغة قوامها آنذاك 15.000 جندي) حتى يمكن استعادة السلم في البلاد. وفي أغسطس 2003 بلغ عدد القوات النيجيرية العاملة في إطار نحو 2400 جندي في سيراليون يعملون تحت راية الأمم المتحدة.

وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار، مثل الخلاف الحدودي النيجيري الكاميروني حول شبة جزيرة باكاسي واحداً من الملفات المهمة في علاقات نيجيريا مع الكاميرون، وترجع جذور الخلاف إلى الفترة الاستعمارية وتحديداً إلى عام 1913 الذي أبرمت فيه اتفاقية بين ألمانيا والمملكة المتحدة وضعت بموجبها شبة الجزيرة في إطار محمية الكاميرون الألمانية.

وفي عام 1994 قامت الكاميرون برفع النزاع إلي محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها عام 2002 بأحقية الكاميرون في شبه جزيرة باكاسي.

وفي ديسمبر 2003 تم التوصل إلى اتفاقية بشأن تخطيط حدود الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد، حيث تنازلت نيجيريا للكاميرون عن 33 قرية تم وضعها تحت سيطرة الكاميرون. وعلى الرغم من أن 15 سبتمبر 2004 كان هو الموعد المقرر للانسحاب النيجيري من شبه جزيرة باكاسي، إلا أن البرلمان النيجيري عارض الانسحاب، وطالب بعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة في المنطقة، بينما أعلنت الحكومة النيجيرية أن نقل السلطة في الإقليم إلى الكاميرون قد تأجل بسبب صعوبات فنية صادفت التخطيط النهائي للحدود البحرية.

وعلى صعيد العلاقات مع العالم الغربي، كانت هذه العلاقات انعكاساً لواقع تطور الحياة السياسية في نيجيريا؛ ففي أعقاب فشل الانتخابات الرئاسية لعام 1993 فرضت المملكة المتحدة وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي عقوبات عسكرية على نيجيريا كاستجابة فورية لعدم الالتزام بالبرنامج الزمني للتحول نحو الحكم المدني.

وفي أعقاب وفاة أباتشا شهدت العلاقات البريطانية النيجيرية تحسناً سريعاً تمثل في قبول عودة نيجيريا إلى الكومنولث، وذلك بعودة الحكم المدني في 29 مايو

1999، كما تحسنت علاقات نيجيريا بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت في إرسال إشارات إيجابية بتقديم دعم سياسي واقتصادي وعسكري. وفي أغسطس 2000 قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة إلى نيجيريا عبر خلالها عن استعداد الولايات المتحدة خفض الديون الخارجية لنيجيريا، وفي ذات العام وصل ضباط من الجيش الأمريكي إلى نيجيريا في مهمة استهدفت تدريب القوات النيجيرية وإمدادها بالأسلحة لدعم مشاركتها في قوات الأمم المتحدة في سيراليون، كما شاركت شركة استشارات عسكرية أمريكية في تقديم الدعم للجيش النيجيري. وفي نهاية عام 2001 قدمت الإدارة الأمريكية دعماً مالياً لبرنامج الإصلاح العسكري في نيجيريا.

وإضافة إلى التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية سعت نيجيريا إلى عقد مباحثات مع أطراف أخرى مثل روسيا، وجنوب أفريقيا، وإسرائيل، والهند، والصين بهدف إنعاش الصناعات الدفاعية النيجيرية.

نيجيريا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الدول المصدرة للنفط، تجمع دول الساحل والصحراء، هيئة حوض نهر النيجر، مفوضية حوض بحيرة تشاد.

بوركينافاسو
Burkina Faso

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: دولة بوركينافاسو.

العاصمة: واجادوجو.

الموقع: دولة حبيسة يحدها من الشمال والغرب مالي، ومن الجنوب ساحل العاج وغانا وتوجو، ومن الجنوب الشرقي بنين، ومن الشمال الشرقي النيجر.

المساحة الإجمالية: 274,200 كيلومتر مربع.

عدد السكان: 13,902,972 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: توجد 63 جماعة عرقية أهمها الموسي والبوبو واللوبي والفولاني والجورونسي وسينفو.

الأديان: مسلمون (55 %)، مسيحيون (25 %)، معتقدات تقليدية (20%).

اللغات: الفرنسية (لغة رسمية) والمور والديولا.

تاريخ الاستقلال: 5 أغسطس 1960.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1300 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.2% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

ينحدر سكان بوركينافاسو من مجموعتين ثقافيتين هما الفولاني والماندي (الذين يتكلمون لغة الديولا). وتشكل جماعة الفولاني حوالي ثلث عدد السكان أو أقل، بينما تشكل قبيلة الماندي 6% من السكان. وتنحدر قبيلة الموسي من مجموعة من المحاربين المهاجرين إلى أراضي بوركينافاسو الحالية من غانا، والذين أقاموا إمبراطورية دامت لأكثر من 800 عام، ويشكلون 52%من السكان إضافة إلى أن نسبة كبيرة من القبائل تنتمي إليهم مثل الجورونس والبسا وغيرهم، فهم يمثلون السواد الأعظم للبلاد.

الاستعمار والاستقلال

كانت بوركينا فاسو (فولتا العليا) قسماً من إمبراطورية مالى الإسلامية، ثم خضعت لمملكة سونغي الإسلامية، ثم للاستعمار الفرنسي عام 1896 م، وضمت لمستعمرة السنغال العليا. وكانت واحدة من مستعمرات اتحاد غرب أفريقيا الذى ضم إلى جانب فولتا العليا مستعمرات السنغال، ساحل العاج، السودان الفرنسى (مالى)، داهومى (بنين)، وموريتانيا، وغينيا والنيجر، وكانت عاصمة هذا الاتحاد هى داكار حيث مقر حاكم الاتحاد. ويكشف التأمل في أسباب إنشاء مستعمرة "فولتا العليا" عن بعض اعتبارات تعيين الحدود لدى القوى الأوروبية، حيث أقيمت تلك المستعمرة عام1919م، وتم إلغاؤها عام 1932م حيث تم توزيعها على الأقاليم المجاورة (السودان الفرنسي – النيجر– ساحل العاج)، وفي عام 1947م أعيد إنشاؤها من جديد كإقليم مستقل بعد استعادة ما سبق إلحاقه بالأقاليم المجاورة. وقد اختلفت اعتبارات إنشاء واختفاء مستعمرة فولتا العليا، حيث جاء قرار إنشائها عام 1919م لأسباب إدارية تتعلق بزيادة الاعتماد علي المؤسسات التقليدية داخل المستعمرات التابعة لفرنسا تأثراً بحركة التمرد التي وقعت بالنيجر عام1916م، أما قرار إلغاء المستعمرة عام 1932م فقد جاء نتاجاً للصعوبات الاقتصادية الناجمة

عن ظاهرة الكساد الاقتصادي التي شهدتها تلك الحقبة، واستجابة لمصالح فرنسا الاقتصادية في ساحل العاج حيث ألحق الإقليم الأكثر سكانا وثروة بمستعمرة ساحل العاج. وفي عام 1947م لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأكبر في إعادة مستعمرة "فولتا العليا" كإقليم مستقل حيث لجأت فرنسا إلي ذلك رغبة في الحد من نفوذ التجمع الديمقراطي الأفريقي ذي الصلة بالحزب الشيوعي الفرنسي.

ومما يذكر أنه فى عام 1949م اقترح الحاكم العام لأفريقيا الفرنسية الغربية على حاكم السودان الفرنسي تحويل المناطق المأهولة جنوب السودان الفرنسي (مالى حالياً) إلى مستعمرة فولتا العليا، فعارض الأخير ذلك الاقتراح لأسباب عديدة توضح في مجملها المعايير المختلفة والمبادئ المتعلقة بقرارات تغيير الحدود تمثلت أهمها في:

- ضرورة الحفاظ علي ثبات واستقرار التنظيم الإداري الذي تعرض للعديد من التغييرات.
- أن المنطقة تاريخيا تعتبر جزءاً من السودان.
- أن فصل تلك المناطق سوف يضعف الحزب التقدمي السوداني المعروف بروابطه مع الحزب الاشتراكي الفرنسي لصالح التجمع الديمقراطي الأفريقي الشيوعي.
- أن نقل تلك المناطق سوف يضعف اقتصاد السودان لفرنسي.

وحينما منح دستور ديجول عام 1958 المستعمرات الفرنسية خيار الاستقلال المباشر أو البقاء داخل الجماعة الفرنسية مع التمتع بالحكم الذاتى الكامل، اختارت بوركينا فاسو البقاء فى إطار الجماعة الفرنسية، ثم سرعان ما حصلت على استقلالها فى أغسطس 1960 فى أعقاب مفاوضات ثنائية جرت مع فرنسا فى هذا الشأن.

التطور السياسي بعد الاستقلال

ومنذ استقلالها عام 1960م شهدت بوركينا فاسو حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسى، حيث أُطيح بأول رئيس لها (الرئيس موريس ياميوجو) فى يناير 1966م، أثر انقلاب عسكرى تولى فى أعقابه الرئيس سانجولى لاميزانا الحكم لمدة عقد ونصف من الزمان تقريباً طبق خلاله نظام الحزب الوحيد، وخلال تلك الفترة عانت البلاد من تدهور اقتصادى وتوترات اجتماعية قادت إضافة إلى المشكلات الإدارية إلى انقلاب عسكرى جديد فى نوفمبر 1980م، نصب قادته الرئيس ساى زيربو رئيساً للبلاد، وهو الأمر الذى لم يستمر لأكثر من عامين حيث وقع انقلاب آخر فى نوفمبر 1982م بقيادة جين بابتست اودريجو الذى لم يستمر فى الحكم أكثر من عدة شهور أطاح بعدها انقلاب بقيادة توماس سانكارا بنظام الحكم القائم لتظل البلاد تحت حكم سانكارا مدة أربع سنوات، لم يستطع النظام الجديد خلالها إحداث تغيير يذكر فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما قاد إلى انقلاب جديد فى أكتوبر 1987م أتى بالرئيس بليز كومباورى للسلطة وبفعل التغييرات الدولية والإقليمية فى القارة واستجابة للضغوط الدولية تم تبنى دستور جديد وطرحه للاستفتاء الشعبي عام 1991 وبمقتضاه تحول النظام السياسى فى بوركينا فاسو إلى الأخذ بالتعددية السياسية والسماح بإقامة الأحزاب وأجريت انتخابات رئاسية شعبية فى ديسمبر 1991م فاز فيها الرئيس كومباورى بفترة رئاسية جديدة فى ظل مقاطعة المعارضة للانتخابات.

وقد تمكن الحزب الحاكم من الفوز بأغلب مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مايو 1992 وقاطعتها أيضاً قوى المعارضة. وفي عام 1997 أجريت انتخابات تشريعية اعتبرها المراقبون أكثر حرية ونزاهة من سابقتها، حصل فيها حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم الحاكم على أغلبية المقاعد.

وفي أبريل 1998م تظاهر نحو 3 آلاف عامل في الخدمة المدنية في العاصمة ضد مشروع قانون يربط الترقي الوظيفي بمستوى الأداء في الخدمة المدنية، وأشارت اتحادات الخدمة المدنية إلى أن ذلك القانون سيشجع على الوساطة والمحسوبية السياسية، وأنه مفروض على بوركينافاسو من قبل الدول المانحة.

وفي سبتمبر أشار الرئيس كومباوري إلى أنه سيترشح لفترة رئاسية أخرى في انتخابات الرئاسة، وحذر التحالف المعارض المكون من تسعة أحزاب من مقاطعة الانتخابات إذا لم يتم تغيير الإجراءات الانتخابية. وفي أكتوبر بدأت حملات الانتخابات الرئاسية التي واجه فيها الرئيس منافسين من المعارضة لأول مرة منذ مجيئه إلى السلطة في انقلاب عام 1987، ورغم ذلك فإن أبرز جماعات المعارضة قاطعت الانتخابات بدعوى أن لجنة الانتخابات تقع تحت سيطرة الحكومة، وأن بطاقات الاقتراع صممت لصالح الحزب الحاكم.

وفي نوفمبر 1998 جرت انتخابات الرئاسة، وكانت نسبة المقترعين منخفضة في العاصمة، وأعلنت لجنة الانتخابات فوز الرئيس وحصوله على 88% من الأصوات، وبالتالي فترة رئاسة جديدة مدتها 7 سنوات، وقد رأى الرئيس أن تلك الانتخابات هي انتصار للديموقراطية بعدما تجاوزت نسبة المشاركة 50% من الناخبين، وأعلن مراقبو الاتحاد الأوروبي نزاهة وحرية الانتخابات.

ولكن بعد أيام من انتصار الرئيس قامت المعارضة بتأجيج وإثارة الرأي العام المحلي ضده، وأشعلت التظاهرات بسبب مقتل صحافي بارز في حادث انفجار سيارته، حيث كانت مقالاته الصحافية تشير إلى تورط أسرة الرئيس في مقتل سائق شقيق الرئيس، وطالبت المعارضة بالتحقيق في حادث القتل، وإجراء إصلاحات سياسية في الحكومة. وفي ديسمبر قامت الحكومة بحظر التجول ليلاً في إحدى المدن بعد التظاهرات التي حدثت عقب مقتل الصحافي. وفي يناير 1999 أشارت جماعة "صحافيون بلا حدود" ومقرها باريس إلى أن مقتل ذلك الصحافي جاء

لبواعث سياسية، وتكريماً لذكراه تم إنشاء مركز وطني للصحافة باسمه بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي أبريل نظم آلاف المواطنين مسيرة في العاصمة لتأييد الرئيس بعد فترة توتر سادت عقب مقتل الصحافي المعروف بانتقاده للحكومة. وفي مايو 1999 رفض الحزب الحاكم القبول بنتائج التحقيق الذي أجرى في حادث مقتل الصحافي مدعياً أن التحقيق متحيز ضد الحكومة، الأمر الذي عمق الأزمة السياسية في البلاد، فقامت الحكومة باعتقال ثلاثة من الساسة البارزين وعدد من نشطاء حقوق الإنسان بعد التظاهر بسبب مقتل الصحافي.

وفي يونيو 1999م شهدت البلاد إضراباً عاماً لمدة يومين اعتراضاً على انخفاض الأجور وانتهاك الحكومة لحقوق الإنسان، وتسبب الإضراب في قطع الكهرباء وخدمات الهاتف في كثير من المناطق، وإغلاق المصانع والمحلات التجارية، وإلغاء الرحلات الجوية للعاصمة، حيث طالب المتظاهرون بزيادة الأجور والتحقيق في مقتل الصحافي وسائق شقيق الرئيس، وقد جاء ذلك في وقت كانت تستضيف فيه العاصمة واجادوجو وزراء دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي يوليو 1999م أنهى جنود إضراباً قاموا به اعتراضاً على انخفاض الأجور بعد محادثات مع الحكومة، وكان الجنود قد قاموا بشل الحركة في العاصمة ومحاصرة وزارة الدفاع والسوق الرئيسية في البلاد واحتجاز قائد القوات المسلحة، وتركزت مطالب الجنود في دفع المرتبات وزيادتها بعد أن أعطوا الحكومة مهلة، ولم تشهد البلاد أي نوع من العنف طوال فترة الإضراب.

وفي أكتوبر 1999م أجرى الرئيس تعديلاً في الحكومة، وأدخل عناصر من المعارضة وفي سبتمبر 2000 أجريت انتخابات محلية تنافس فيها ما يزيد على 5000 مرشح وقاطعتها أحزاب المعارضة التي نشرت وثيقة أطلقت عليها "حركة الرابع عشر من فبراير" أشارت فيها إلى أن الاقتراع لم يتسم بالشفافية. وفي نفس العام تم تعديل الدستور لتقليل مدة الرئاسة لتصبح 5 سنوات بدلاً من 7 سنوات،

على أن يتم التجديد مرة واحدة فقط، وأن يبدأ العمل بهذا القرار في انتخابات عـام 2005. و قد أثار هذا التعديل الكثير من الجدل لأنه لم يتم تنفيذه بأثر رجعي، فهو لم يمنع من تقدم الرئيس للترشح في انتخابات 2005.

وفي مارس 2002 تأجلت الانتخابات التشريعية لمدة شهر. وفـي 5 مـايو 2002 قامت بوركينافاسو باستعارة صناديق الاقتراع من جارتها بنـين لإجـراء الانتخابات التشريعية، حيث عرضت بينين إقراض بوركينا فاسـو حـوالي 3000 صندوق شفاف من أجل التصويت، وأتت مشاركة بعض أحزاب المعارضة في تلك الانتخابات بعد توحيد أوراق الاقتراع، حيث كان الناخبون يستخدمون في الماضي وثائق متنوعة لكل حزب سياسي أو مرشح رئاسي. وجـاءت نتـائج الانتخابـات التشريعية بحصول عدد من أحزاب المعارضة على مقاعد بالبرلمان على حـساب الحزب الحاكم، حيث انخفض عدد مقاعد الحزب الحاكم من 103 إلى 57 مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها 111 مقعداً، ورغم ذلك حافظ الحزب الحـاكم على الأغلبية، وأصبح التحالف من أجل الديمقراطية والاتحاد / التجمع الديمقراطي الأفريقي أهم أحزاب المعارضة بعدما استطاعا الحصول على 17 مقعداً بعدما كان حزب الديمقراطية والتقدم هو ثاني أحزاب المعارضة فى الانتخابات السابقة، إذ لم يحصل الأخير في انتخابات عام 2002 سوى على 10 مقاعد. وينظر إلـي هـذه الانتخابات على أنها كانت اختباراً حقيقياً للديموقراطية لموافقة أحزاب المعارضـة على المشاركة فيها بعد إجراء إصلاحات في النظـام الانتخـابي. ونتيجـة تلـك الانتخابات دخل 13 حزباً من أصل 31 حزباً في البرلمان، وارتفع عدد النواب من النساء ليصل إلى 11 بعد أن كان 8 في الدورة السابقة.

وفي أبريل 2004 تم إحباط محاولة انقلابية، واعترف العقل المدبر لها بتلقيه أموالاً من ساحل العاج بلغت 93 ألف دولار، غير أن ساحل العـاج أنكـرت أي تورط لها في المحاولة الانقلابية، واتهمت بوركينافاسو في المقابل بمساندة متمردى

ساحل العاج، وفي الوقت نفسه أكدت بوركينافاسو أن لا علاقة لها بالمتمردين الذي يسيطرون على شمال ساحل العاج، واتهمت قوات الأمن العاجية والرئيس العاجي بسوء معاملة رعايا بوركينافاسو في بلاده.

وفي الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2005، والتي شهدت انسحاب بعض المرشحين اعتراضا على ممارسات النظام الحاكم، حصل الرئيس بليز كومباوري على 80.4% من أصوات الناخبين، في حين لم تزد نسبة الأصوات التي حصل عليها أقرب منافسيه بنيويندي ستانيسلاس سانكارا عن 4.9%، وقد شهدت هذه الانتخابات إثارة العديد من القضايا بين المتنافسين على الرئاسة، وكان من أهم القضايا التي كانت مثار نقاش فيها تدهور الأوضاع الاقتصادية، فبوركينافاسو تعد إحدى أفقر دول العالم في الوقت الذي عاد فيه مئات الآلاف من رعاياها من ساحل العاج بعد اشتعال الأزمة هناك مما أضاف حملاً آخر على عاتق البلاد ومواردها المحدودة، كما أن الديموقراطية ظلت قضية مطروحة، حيث رأى منتقدو الرئيس أنه شمولي وسلطوي ويتمسك بالروح العسكرية في إدارته للبلاد، ورغم ذلك حصل الرئيس على فترة رئاسية جديدة. وقد انتقدت المعارضة المبالغ الطائلة التي أنفقها الرئيس على حملته الانتخابية، وظهر تخوف من احتمال تزوير الانتخابات التي راقبها نحو ألف مراقب أجنبي. وقد تراوحت نسبة إقبال الناخبين وفق البيانات الرسمية بين 60% و70% رغم أن المراقبين الدوليين رأوا أنها كانت أقل من ذلك.

نظام الحكم

بوركينافاسو دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية. ويمثل السلطة التنفيذية رئيس الدولة الذى ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية، عبر الاقتراع الشعبى وذلك بمقتضى التعديل الدستورى الذى أُدخل فى أبريل عام 2000م والذى قلص فترة رئاسة البلاد إلى خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء بموافقة السلطة التشريعية،

كما يقوم بتعيين الوزراء بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء، أما السلطة التشريعية فتتكون من برلمان أحادي المجلس، يبلغ عدد مقاعده 111 مقعداً ينتخب شاغلوها بالاقتراع الشعبى، ومدة العضوية خمس سنوات. وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى بوركينا حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، والتحالف من أجل الديمقراطية والاتحاد / التجمع الديمقراطي الأفريقي، وحزب الديمقراطية والتقدم / الحزب الاشتراكي، والاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتنمية، وعدد كبير من الأحزاب السياسية الصغيرة المعارضة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتمتع بوركينافاسو بعلاقات جيدة مع المانحين الغربيين، وبخاصة فرنسا والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع ليبيا وتايوان ودول أخرى تقدم لها المساعدات المالية. ويقدم مانحون آخرون مساعدات في إطار برامج ثنائية مشتركة مثل ألمانيا والدنمارك وهولندا وبلجيكا وكندا، كما تتمتع البلاد بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، غير أن هذه العلاقات شابها بعض التوتر بسبب تورط حكومة الرئيس كومباوري سابقاً في قضايا تجارة السلاح. وفي عام 1995 قامت الولايات المتحدة بغلق مكتبها الخاص بتقديم المساعدات لبوركينافاسو في العاصمة واجاداوجو، ورغم ذلك فإن حوالي 18 مليون دولار سنوياً من المساعدات الأمريكية تذهب سنوياً إلى بوركينافاسو عن طريق المنظمات الإقليمية وغير الحكومية، وأضخم هذه المساعدات يأتي عن طريق خدمات الإغاثة الكاثوليكية. وقعت بوركينا فاسو وبرنامج شراكة الألفية اتفاقاً لبناء مدارس، وزيادة انخراط الفتيات في التعليم، وذلك بقيمة 12 مليون دولار.

وعلى الصعيد الإقليمى يتهم نظام كومباوري بالتدخل في الشئون الداخلية لدول الجوار لاسيما ساحل العاج وسيراليون في ظل التداخل الإثني بين شعوب تلك

البلدان والمصالح المشتركة عبر الحدود. وفـــي مـــايو 2000 أنكـــرت الحكومـــة الاتهامات الموجهة إليها بأنها تشعل وتؤجج الصراع الدائر في سيراليون عن طريق تقديم أسلحة إلى قوات الجبهة الثورية المتحدة بزعامة سنكوح، وجاء نفي الحكومة لتلك التهمة بعد تجديد اتهامها بذلك في البرلمان الأوروبي.

بوركينافاسو عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحـــيط الهـــادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمـــم المتحـــدة، المنظمـــة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكوفونية، الاتحاد الاقتصادى والنقـــدى لـــدول غرب أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، هيئة حوض نهر النيجر.

سيراليون
Sierra Leone

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية سيراليون.

العاصمة: فريتاون.

الموقع: تحدها غينيا شمالاً وليبيريا من الجنوب الشرقي والمحيط الأطلنطي من الجنوب الغربي.

المساحة الإجمالية: 71,740 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 6,005,250 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: عشرون جماعة أفريقية تشكل 90% من جملة السكان، وأهمها التيمني (30%) والمندي (30%) وآخرون (30%) والبقية من الكيريول (وهم أسلاف العبيد المحررين) واللاجئين من الحرب الأهلية في ليبيريا، والأوروبيين واللبنانيين والآسيويين.

الأديان: مسلمون (60%)، معتقدات تقليدية (30%)، مسيحيون (10%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية تستخدمها الطبقة المتعلمة)، والمندي (في الجنوب)، والتيمني (في الشمال) والكيريول (وهي لغة التخاطب بين السكان المنحدرين من العبيد المحررين المعروفين الكيريول).

تاريخ الاستقلال: 27 أبريل 1961 (عن المملكة المتحدة).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 900 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.8% (عام 2006).

العملة الوطنية: ليون.

التاريخ القديم

كانت منطقة سيراليون الحالية مستقراً للعديد من الجماعات البشرية منذ وقت طويل، حيث اعتمدت هذه الجماعات في معيشتها على الصيد والرعي والزراعة، وتمكنت من استخدام الحديد منذ القرن السابع الميلادي. ومن المعتقد أن الليمبا كانوا من أوائل الجماعات التي استقرت في مناطق سيراليون الداخلية. وفي القرن الخامس عشر كان التيمني والشيربرو أهم الجماعات التي تعيش في المناطق الساحلية (في الشمال). وفي القرن السادس عشر بدأ وصول جماعات المندي إلى المنطقة من ناحية الجنوب الشرقي دافعة أمامها الجماعات الأخرى ناحية الشمال. وفي القرن التاسع عشر كانت المناطق الداخلية تخضع لسيطرة عدد من الرؤساء المحليين حتى أعلنت بريطانيا حمايتها عليها عام 1896.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1461 وصل البحارة البرتغاليون إلى سواحل سيراليون، ومن المعتقد أنهم هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم ويعني جبال الأسد. وفي عام 1482 قام البرتغاليون بإنشاء حصن علي سواحل المنطقة، ولكن سرعان ما تركوه. وخلال القرن السابع عشر كانت هذه السواحل مركزاً مهماً لتجارة الرقيق التي تنافس فيها الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون. وفي عام 1787 منحت بريطانيا امتيازاً لإحدى الشركات، وهي شركة سيراليون، لتأسيس مستعمرة في المنطقة الساحلية من سيراليون الحالية؛ وذلك لتوطين الزنوج الذين حاربوا في صفوف البريطانيين خلال حرب الاستقلال الأمريكية وفروا بعد انتهاء الحرب خشية البطش بهم، ومن ثم قررت بريطانيا منحهم حريتهم وإعادتهم إلي أفريقيا، وبالفعل تم تأسيس مدينة فريتاون على أرض تنازل عنها أحد الرؤساء المحليين لبريطانيا، ليتم نقل عدد كبير من الرقيق المحررين إلى المدينة الجديدة، وفي نفس الوقت نجحت الحملة المطالبة بإلغاء الرق في بريطانيا في تحقيق هدفها، ووافق البرلمان

البريطاني على ذلك عام 1803، ومن ثم أرسل مزيد من الرقيق المحررين إلى سيراليون، فأخذ سكانها يزيدون بصورة مستمرة، وظلت إدارتها تخضع لشركة سيراليون حتى عام 1807 عندما أصبحت سيراليون إحدى مستعمرات التاج البريطاني، وعينت بريطانيا حاكماً عاماً لحكم المستعمرة.

وبعد تحريم الرق في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية عام 1833 أرسل مزيد من الرقيق المحررين إلى سيراليون، بالإضافة إلى من كانت تصادرهم السفن البريطانية، وأصبح الذين أعيد توطينهم يعرفون بالكيرو، ويشكلون نخبة متميزة عن باقي السكان المحليين، مع احتفاظهم بروابط ثقافية وثيقة مع بريطانيا، وكان لجمعية الكنيسة التبشيرية دور أساسي، وبخاصة في مجال الدين والتعليم. ومنذ عام 1821 كانت فريتاون مركزاً إدارياً لمناطق النفوذ البريطانية في غرب أفريقيا مثل غامبيا وساحل الذهب (غانا) وسيراليون. وفي عامي 1874 و1888 انفصلت ساحل الذهب وغامبيا على التوالي، وأصبحت سيراليون مستعمرة قائمة بذاتها.

وحتى ذلك الحين كان الوجود البريطاني مقتصراً على المناطق الساحلية، ثم أخذت بريطانيا في مد نفوذها إلى الداخل عن طريق عقد المعاهدات مع الرؤساء المحليين. وفي عام 1895 عقدت بريطانيا اتفاقا مع فرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في سيراليون وغينيا، وفي العام التالي أعلنت بريطانيا الحماية على المناطق الداخلية من سيراليون، وبدأت فرض الضرائب علي سكانها، إلا أن الحكم الاستعماري الجديد واجه مقاومة قوية من جانب الأهالي الذين لجأوا إلي حرب العصابات، ولكن المستعمرين تمكنوا من القضاء على هذه المقاومة اعتماداً على تفوقهم العسكري. وقد اعتمدت بريطانيا في إدارة المنطقة على نظام الحكم غير المباشر، حيث احتفظ الرؤساء التقليديون بمناصبهم، ولكنهم خضعوا لسيطرة مستشارين يمسكون بزمام السلطة الفعلية في البلاد.

وفي عام 1951 صدر دستور موحد لشمال وجنوب البلاد، وتشكل حزب شعب سيراليون بزعامة ألبرت مارجاي. وفي عام 1957 أجريت أول انتخابات عامة في سيراليون تنافس فيها ذلك الحزب مع الحزب التقدمي المتحد بزعامة سيريل روجرز–رايت، وفاز فيها حزب شعب سيراليون. وفي عام 1958 قام بعض الأعضاء المنشقين من الحزبين بتشكيل حزب جديد هو حزب الشعب الوطني بزعامة سياكا ستيفنز. وفي عام 1960 قامت الأحزاب الثلاثة بتشكيل جبهة موحدة هي الجبهة الوطنية المتحدة، ولكن ستيفنز رفض الانضمام إليها وشكل حزباً جديداً هو مؤتمر كل الشعب. وفي 27 أبريل 1961 حصلت سيراليون على استقلالها، وأصبح ميلتون مارجاي أول رئيس لها.

التطور السياسي بعد الاستقلال

جرت أول انتخابات بعد الاستقلال في 25 مايو 1962، وفاز فيها مارجاي وحزبه. وفي 28 أبريل 1964 مات ماجاري وخلفه في الحكم أخوه غير الشقيق ألبرت مارجاي، ووقعت أحداث طوال فترة حكمه تشير إلى عدم الاستقرار مثل الاضطرابات العرقية في الشمال والجنوب مما استدعى فرض الأحكام الاستثنائية للسيطرة على الوضع، وقاد إلى عدة محاولات انقلابية من بينها الانقلاب الذى قاده اندرو جاكسون سميث فى عام 1967م، والذى سرعان ما تمت الإطاحة به فى العام التالى مباشرة؛ ليتولى سياكا ستيفنز السلطة كرئيس للوزراء.

وفي 9 أبريل 1971 أعلن ستيفنز تحول سيراليون إلى جمهورية برلمانية، واختار سوي كوروما نائباً له. وفي مايو 1973 جرت انتخابات تشريعية قاطعتها المعارضة، ثم وقعت محاولة انقلابية فاشلة في عام 1974، وبعدها أعيد انتخاب ستيفنز رئيساً لمدة خمس سنوات أخرى في مارس 1976.

وقد شهد عهد ستيفنز انتخابات عامة في مايو 1977 ثم في نوفمبر 1982، وأعقب ذلك اضطرابات حادة ظلت تتصاعد حتى قيام مظاهرات الطعام في يناير

1984، وفي ربيع العام التالي استقال ستيفنز وخلفه جوزيف مومـوه الـذي قـام بإصلاحات دستورية، منها تحديد مدة الرئاسة بفترتين يبلغ كل منهما 5 سـنوات، ولكن حكم مومو‌ه انتهى بانقلاب عسكري في 29 أبريل 1992، وفر مومو‌ه إلـى غينيا، وأصبح الحكم في يد فالانتين ستراسر وزملائه العسكر الذين حكمـوا مـن خلال مجلس الحكم الوطني المؤقت الذي تغير اسمه إلى المجلس الأعلى للدولة.

وفي مارس 1994 جرت انتخابات عامة في البلاد سمح بعدها بإعادة نـشر وطباعة الجرائد، ثم إنشاء الأحزاب السياسية في يونيو 1995 وذلك للمرة الأولـى في تاريخ سيراليون. ولكن التعددية الحزبية لم تؤد إلى تهدئـة الأوضـاع غيـر المستقرة في البلاد، بل انفجر الموقف، وقام المتمردون بإشعال فتيل حرب أهليـة دارت أساساً بين قواتهم وقوات الجبهة الثورية المتحدة، وما أن انتهت الحرب حتى تفجرت مجدداً عام 1998 نتيجة إطاحة الجيش بحكومة الرئيس أحمد تيجان كبـاح المنتخبة، ومرة أخرى تدخلت قوات نيجيرية لمساندة الرئيس المخلـوع وحكومتـه المنتخبة حتى عاد الرئيس إلى السلطة، وتم دحر الانقلاب والتمرد. وهكذا استمرت الحرب إلى أن استطاعت الحكومة عام 2002 بسط سيطرتها على زمام السلطة في البلاد، وجرت انتخابات وطنية في مايو 2002، إلا أن انسحاب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عامي 2004 و2005، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في غينيـا، والاضطرابات الأمنية في دول الجوار يمكن أن تزعزع الاستقرار في سيراليون.

نظام الحكم

سيراليون دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة، وينتخب بواسطة الاقتراع الشعبى لمدة خمـس سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية. ويقوم الرئيس بتعيين الـوزراء بموافقـة مجلـس النواب، وله وحده حق مساءلتهم. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد عـدد

مقاعده 124 مقعداً، منها 112 بالانتخاب و12 لرؤساء القبائل يتم انتخابهم بشكل منفصل عن باقي الأعضاء. ومدة المجلس خمس سنوات.

والسلطة القضائية في سيراليون تمثلها المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، المحاكم الابتدائية.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى سيراليون حزب شعب سيراليون، حزب مؤتمر كل الشعب، حزب السلام والتحرير، حركة الشعب للتغيير الديموقراطى، وأحزاب أخرى عديدة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تحتفظ سيراليون بعلاقات حميمة مع الغرب وخاصة مع المملكة المتحدة، كذلك تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع كل من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والصين وليبيا وكوبا وإيران.

وقد بدأت علاقات سيراليون بالولايات المتحدة بنشاط الإرساليات التبشيرية فى القرن 19، وفى عام 1959 أصبح للولايات المتحدة الأمريكية قنصلية بفريتاون ثم أنشأت سفارة لها وذلك عقب استقلال سيراليون فى عام 1961م.

وتتسم علاقات سيراليون مع الولايات المتحدة بالقوة؛ لوجود الروابط العرقية ذات المصالح التاريخية بين الجماعات المختلفة فى الدولتين.وتعتبر سيراليون مجالاً لنشاط الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية لاسيما فى مجال التعدين ومنتجات الأخشاب.

سيراليون عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اتحاد نهر مانو، تجمع دول الساحل والصحراء.

جامبيا (غامبيا)
Gambia

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية جامبيا.

العاصمة: بانجول.

الموقع: غرب أفريقيا (يحدها المحيط الأطلنطي غرباً وتحيط بها السنغال من بقية الجهات).

المساحة الإجمالية: 11,300 كيلو متر مربع.

عدد السكان: 1,641,564 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الجماعات الأفريقية تشكل 99% من جملة السكان، ومن أبرزها الماندينكا (42%)، الفولا (18%)، الولوف (16%)، الجولا (10%)، السيراهولي (9%).

الأديان: المسلمون (90%)، المسيحيون (9%)، معتقدات تقليدية (1%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية) والماندينكا والولوف والفولا ولهجات أخرى.

تاريخ الاستقلال: 18 فبراير 1965.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5% (عام 2006).

العملة الوطنية: دالاسي.

التاريخ القديم

كانت منطقة جامبيا الحالية مسرحاً لهجرات بشرية عديدة علي مر التـــاريخ، وهو ما يظهر في تعدد الجماعات العرقية التي تعيش فيها، وبعض هذه الجماعـــات يعيش أيضاً في السنغال المجاورة وغيرها من دول غرب أفريقيا، وهو ما يعني أن غامبيا قد تأثرت بالتطورات التاريخية في هذا الجزء من غرب أفريقيا قبل مجـــئ الاستعمار الأوروبي، وكانت جزءاً من الممالك والدويلات التـــي أقامتهـــا بعـــض جماعات المنطقة كالولوف والتوكولور والفولاني. وقد وصل الإسلام إلى غامبيـــا منذ وقت طويل، ويشكل المسلمون أغلبية السكان.

الاستعمار والاستقلال

وصل البحارة البرتغاليون إلى مصب نهر غامبيا حوالي عام 1455، وفـــي عام 1588 قام البرتغاليون ببيع حقوق التجارة حول النهر لبعض التجار الإنجليز، وفي عام 1618 حصلت إحدى الشركات البريطانية على عهد من ملـــك بريطانيـــا بالتجارة في غامبيا وساحل الذهب (غانا فيما بعد). وحوالي عام 1660 حصل دوق كورلاند الإنجليزي علي جزيرة في نهر غامبيا بموافقة أحد الرؤساء المحليين وأنشأ حصنا هناك، وعرفت هذه الجزيرة فيما بعد باسم "جزيرة حصن جيمس". وفي عام 1681 قام الفرنسيون بإنشاء موقع لهم على الضفة اليسرى لنهر غامبيـــا المقابلـــة لجزيرة حصن جيمس، ثم قامت فرنسا باحتلال الجزيرة خلال الاضطرابات التـــي حدثت في انجلترا بسبب الثورة التي قامت فيها عام 1688، لكن انجلترا اســـتعادت سيطرتها على الجزيرة بناء على معاهدة أوترخـــت عـــام 1713، بينمـــا احـــتفظ الفرنسيون بموقعهم في الضفة اليسرى لنهر غامبيا. وفـــي عـــام 1779 اســـتولى الفرنسيون مرة أخرى على جزيرة حصن جميس وقاموا بتدمير الحـــصن القـــائم هناك، لكن ما لبث البريطانيون أن حصلوا على اعتراف بحقوقهم في نهر غامبيـــا في معاهدة فرساي عام 1873.

وفي أوائل القرن التاسع عشر قامت بريطانيا بإنشاء قاعدة لها عند مصب نهر غامبيا بحجة مقاومة تجارة الرقيق. وفي عام 1816 تنازل أحد الرؤساء المحليين لبريطانيا عن جزيرة بانجول التي عرفت فيما بعد باسم جزيرة سانت ماري، وأنشأت بريطانيا مستوطنة هناك أطلق عليها "باتهرست" تخليداً لاسم مسئول المستعمرات البريطاني حينئذ، وفي عام 1866 أصبحت جزءاً من "مستوطنات غرب أفريقيا البريطانية" التي كانت تتبع سيراليون، وفي عام 1888 استعادت باتهرست وضعها كمستعمرة قائمة بذاتها.

وفي عام 1857 تنازل الفرنسيون للبريطانيين عن موقعهم في الضفة اليسرى لنهر غامبيا مقابل بعض التنازلات التي قدمتها بريطانيا في مستعمرات أخرى. وخلال سبعينيات القرن التاسع عشر دخلت فرنسا في مفاوضات مع بريطانيا لمبادلة غامبيا ببعض المناطق التي تسيطر عليها فرنسا في غرب أفريقيا، ولكن هذه المفاوضات فشلت في النهاية. وفي عام 1889م اتفقت فرنسا وبريطانيا على تحديد مناطق نفوذ كل منهما في السنغال وغامبيا، ومن ثم أعلنت غامبيا محمية بريطانية عام 1894، وشرعت بريطانيا في بسط سيطرتها على المناطق الداخلية بامتداد نهر غامبيا، وتحقق لها ذلك بحلول عام 1901.

ويرجع ظهور التنظيمات السياسية الحديثة في غامبيا إلى أوائل القرن العشرين. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجهت بريطانيا إلى إعطاء قدر أكبر من المشاركة السياسية للوطنيين في غامبيا، ومن ثم ظهرت عدة تنظيمات سياسية جديدة كان أولها الحزب الديمقراطي عام 1951، والحزب المتحد عام 1951، وحزب المؤتمر الإسلامي عام 1952، واعتمدت هذه الأحزاب على تأييد سكان الحضر خصوصا في العاصمة بانجول، وفي عام 1959 ظهر حزب جديد هو حزب شعب المحمية بزعامة داودا جاوارا وهو من جماعة الماندنيكا، وقد حصل هذا الحزب علي تأييد متزايد بين سكان الريف منذ عام 1960، وغير اسمه فيما

بعد إلي حزب الشعب التقدمي، واستطاع الحصول على الأغلبية في انتخابات مايو 1962، وهي الانتخابات التي سبقت حصول غامبيا على الحكم الذاتي في أكتوبر 1963، ومن ثم أصبح جاوارا رئيسا للوزراء، وتزعم المعارضة بيير سار نجي زعيم الحزب المتحد. وحصلت غامبيا على استقلالها في 18 فبراير عام 1965 وظل جاوارا رئيساً للوزراء.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تبنت جامبيا نظام التعدد الحزبى منذ حصولها على الاستقلال. وفى أبريل 1970 تحولت إلى النظام الجمهوري، وأصبح جاوارا رئيساً للبلاد. وقد اتسمت فترة الستينيات والسبعينيات بتركيز السلطة فى يد جاوارا. وفى عام 1975 صعد حزب معارض آخر هو حزب العهد الوطنى بزعامة شريف مصطفى ديبا، ولكن فى عام 1978 أصبح حزب الشعب التقدمي هو الحزب الوحيد تقريباً داخل مجلس النواب، حيث لم يكن هناك من أعضاء حزب المؤتمر الوطني سوى خمسة أعضاء فقط يمثلون التيار المعارض داخل المجلس.

وفي عام 1980 طلبت جامبيا من جارتها السنغال إرسال قوات سنغالية لمساعدة قوات جامبيا في حفظ الأمن الداخلي للبلاد؛ وذلك خشية وقوع انقلاب عسكري من جانب بعض عناصر القوات المسلحة، وبالرغم من إرسال السنغال قواتها فقد وقعت بالفعل محاولة انقلاب عسكري في يوليو 1981 حين كان الرئيس جاوارا في زيارة لبريطانيا، إلا أنه تم ردع المحاولة بمساعدة القوات السنغالية، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وتم القبض على حوالي 1000 شخص حكم على 60 منهم بالإعدام. وفي مايو 1982 أجريت الانتخابات الرئاسية التى فاز فيها جاوارا على منافسه ديبا، وفي نفس العام استطاع حزب الشعب التقدمي الفوز في الانتخابات التشريعية حيث حصل على 27 مقعداً من إجمالي المقاعد الانتخابية البالغ عددها 35 مقعداً، بينما حصل حزب ديبا على ثلاثة مقاعد. وعقب الانتخابات

تم تعيين العديد من الوزراء صغار السن ذوي الاتجاه الإصلاحي في مجلس الوزراء، وعلى الرغم من ذلك فإن قضايا إساءة استخدام المال العام وقضايا الفساد والرشاوى وإساءة استخدام السلطة استمرت، بل تجاوزت ذلك المجلس إلى المجالس الأخرى التالية، وأصبحت سمة عامة للحكومات ابتداء من 1984.

وفى عام 1986 ظهر حزبان معارضان جديدان هما حزب شعب جامبيا بقيادة حسن موسى كامارا الذى كان عضواً بارزاً فى حزب الشعب التقدمى، والتنظيم الشعبى الديمقراطى للاستقلال والاشتراكية بقيادة خليفة سال الذى اتخذ خطاً اشتراكياً واضحاً ميزه عن باقى الأحزاب. وفي عام 1987 تم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبرغم الانتقادات الشديدة التي تعرض لها حزب الشعب التقدمي من قبل أحزاب المعارضة استطاع الحزب الفوز ب 31 مقعداً من إجمالي 36 مقعداً، ولم يستطع الحزبان الجديدان الحصول على أية مقاعد، وفاز الرئيس جاوارا فى الانتخابات الرئاسية بحصوله على 59% من جملة الأصوات فى مقابل 27% لديبا و 14% لكامارا.

وفي يناير 1988 اعتقلت السلطات عشرة أشخاص منهم 6 أشخاص سنغاليين في أعقاب اكتشاف محاولة فاشلة للإطاحة بنظام جاوارا. وفي يونيو 1991 قام بعض أعضاء إحدى الوحدات العسكرية المشاركة في قوات حفظ السلام في ليبيريا بحملة عصيان بعد عودتهم إلي جامبيا لعدم حصولهم على مستحقاتهم عن الفترة التي شاركوا فيها ضمن هذه القوات مما أدى إلى استقالة القائد العام للقوات المسلحة وطرد سبعة ضباط، إلا أن ذلك لم يهدئ من الوضع داخل البلاد حيث استمر العصيان مما دفع الحكومة إلى اعتقال كثيرين اتهمتهم بمساندة هؤلاء المتمردين. ورغم إعلان جاوارا أنه لن يسعى إلى تولي حكم البلاد لفترة رئاسة سادسة فقد أعيد انتخابه عام 1992، حيث حصل على 58%من الأصوات. وفي الانتخابات

البرلمانية في نفس العام استطاع حزب الشعب التقدمي بقيادة جاوارا هزيمة بقية الأحزاب بأغلبية واضحة حيث أصبح له 25 عضواً داخل البرلمان.

وفى محاولة لمواجهة الانتقادات الموجهة للنظام بالفساد أنشأ جاوارا لجنة مستقلة لمحاربة الفساد فى يناير 1994، إلا أن تصاعد الغضب الشعبى كان ينذر بتطور آخر؛ ففي 22 يوليو 1994 تمت الإطاحة بجاوارا في انقلاب غير دموي، واستطاع القائمون بالانقلاب السيطرة على المواقع الاستراتيجية داخل الدولة، وقاموا بحظر أي اتصالات بالخارج.

وتم اللإعلان في مساء يوم الانقلاب أن جاوارا تم إبعاده عن السلطة على يد مجموعة من صغار ضباط الجيش أطلقوا على أنفسهم اسم المجلس الحاكم المؤقت للقوات المسلحة، وضم هذا المجلس خمسة ضباط، وقام النظام الجديد بوقف العمل بالدستور، وحظر جميع الأنشطة السياسية، وأعلن عزمه على مكافحة الفساد الذي استشرى إبان حكم اجاوارا والعودة للحكم المدني بمجرد الانتهاء من القضاء على الفساد وإصلاح الأحوال الاقتصادية.

وفي يوليو 1994 أعلن أحد قادة الانقلاب وهو يحيى جامع (جامع) نفسه رئيساً للبلاد، وشكل حكومة جديدة كانت خليطاً من الوزراء المدنيين والعسكريين. وتمشيا مع ما التزمت به الحكومة الجديدة تم تشكيل خمس لجان تحقيق في قضايا واتهامات الفساد سواء داخل المؤسسات العامة أو داخل الجيش. ولم ترحب الدول الغربية بصفة عامة بالانقلاب العسكرى، وحاول بعضها إقناع المجلس العسكرى بالتنحى وعودة النظام السابق، وعندما فشلت هذه المحاولات أصبح التركيز على تأسيس نظام ديمقراطى.

وفي أكتوبر 1994 أعلن المجلس الحاكم عن برنامجه للمرحلة الانتقالية حتي عام 1998، وحدد المراحل التي سيمر بها النظام حتى يتحول إلى الحكم المدني، وتضمنت هذه المراحل إجراء مراجعة للمؤسسات القائمة في الدولة، وإجراء

انتخابات لتشكيل المجالس المحلية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وإنشاء "الجمهورية الثانية". ورغم هذه الإصلاحات فإن طول فترة البرنامج كانت محل نقد من قبل المجتمع الدولي والقوى السياسية الداخلية المختلفة مثل الجماعات الدينية والاتحادات العمالية. وعقب الإعلان عن البرنامج حدثت محاولة انقلاب عسكري من قبل بعض أعضاء المجلس الحاكم الذين رفضوا العودة إلى الحكم المدني، وأشارت التقارير إلى أن 50 شخصاً من المشاركين في الانقلاب بمن فيهم قائد الانقلاب لقوا مصرعهم أثناء قمع الانقلاب.

ورغبة في تجنب الآثار السلبية للحكم العسكري وتخفيف الضغوط الدولية قام جامع بتشكيل اللجنة الاستشارية الوطنية، وأسند إليها مهمة البحث في كيفية تقليل مدة البرنامج الانتقالى للحكم المدني، ووافق جامع على اقتراح اللجنة بتقليل الفترة الانتقالية إلى عامين، لكنه رفض اقتراحها بتشكيل حكومة مدنية فى الفترة الانتقالية والاحتفاظ لنفسه برئاسة الدولة، كما تم تشكيل لجنة لمراجعة الدستور وتكليفها بوضع مشروع دستور جديد للبلاد، وبالفعل انتهت هذه اللجنة من وضع المشروع في أبريل 1995، وقدمته للرئيس يحيى في نوفمبر 1995، إلا أن توصيات اللجنة لم تنشر إلا فى مارس 1996 مما أثار شكوكاً فى أن هذه التوصيات قد تم تعديلها أو رفض بعضها خلال هذه الفترة دون مشاركة شعبية، كما أن بعض مواد الدستور الجديد والنظام الانتخابى أثارت شكوك المعارضة، فتحديد سن مرشح الرئاسة بأنه من 30-65 عاماً نظر على أن الهدف منه هو إتاحة الفرصة لجامع الذى لم يتعد عمره الأربعين عاماً للترشيح للانتخابات ومنع بعض المرشحين المنافسين، كما أن الدستور الجديد لم يضع مدة زمنية محددة لإعادة الترشيح لمنصب الرئاسة، وأعاد ترسيم حدود الدوائر الانتخابية فى مصلحة النظام الجديد. وقد أجرى الاستفتاء الدستورى فى 18 أغسطس 1996 بمشاركة 85% من الناخبين وافق حوالى 70% منهم على مشروع الدستور الجديد.

وقد تبع ذلك منع حزب الشعب التقدمي وحزب العهد الوطني وحزب شعب جامبيا من المشاركة في انتخابات عام 1996، وبذلك فإن الأحزاب التي تمكنت من خوض الانتخابات هي التنظيم الشعبي الديمقراطي للاستقلال والاشتراكية، والحزب الشعبي الديمقراطي، وتحالف التوجه الوطني والإعمار الموالي للرئيس جامع ، بالإضافة إلى ممثلين من الحزب الديمقراطي المتحد الذي تشكل من بعض الأحزاب التي نشطت قبل الانقلاب، وحزب المصالحة الوطنية. وقد استقال جامع من الجيش الوطني الجامبي ليشارك في الانتخابات كمدني. وقد انتقدت العملية الانتخابية لعدة أسباب منها عدم إتاحة وقت كاف للحملة الانتخابية، واستغلال جامع للإعلام الرسمي، بل واستغلاله لأموال الدولة في الدعاية الانتخابية الخاصة به. وقد أعلن فوز جامع بنسبة 55.7% من الأصوات في مقابل 35.8% لمرشح الحزب الديمقراطي المتحد أوساينو داربوي الذي لجأ إلى السفارة السنغالية بعد تعرضه لتهديدات بقتله. وفي الانتخابات البرلمانية في يناير 1997 فاز الحزب الحاكم بـ 33 مقعداً مثلت 52% من مقاعد البرلمان الجديد.

ولم تغير نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية اللاحقة من خريطة القوى السياسية الفاعلة؛ ففي الانتخابات الرئاسية عام 2001 فاز يحيى جامع ب 53% من الأصوات في مقابل 32% لداربوي. وبعد فوزه في الانتخابات البرلمانية لعام 2002 احتل تحالف الرئيس 45 مقعداً مقابل مقعدين فقط للتنظيم الشعبي، ومقعد واحد لحزب المصالحة الوطنية.

وبعد سنوات من حكم جامع وجهت له نفس الانتقادات بشأن انتشار للفساد واستغلال للسلطة؛ ففي عام 2004 اتهم صندوق النقد والبنك الدوليين حكومة جامبيا بالتلاعب في المعلومات التي تقدمها عن الاقتصاد الجامبي إلى المؤسستين للحصول على التسهيلات التي يمنحانها لمكافحة الفقر ودعم التنمية، كما أثيرت عدة دعاوى بالفساد في منح امتيازات البحث والتنقيب عن البترول مما دفع الرئيس يحيى جامع إلى تقديم عدد من مساعديه وقيادات البنك المركزي للمحاكمة بتهمة الفساد.

نظام الحكم

جامبيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر لمدة خمس سنوات، ويشغل الرئيس المنتخب منصبى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء. أما المجلس التشريعى فيتكون من مجلس واحد يضم 53 مقعداً، يتم اختيار 48 نائباً بالانتخاب، وتعيين خمسة نواب من قبل الرئيس لمدة خمس سنوات. وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا وما يتبعها من محاكم أخرى. وأهم الأحزاب السياسية هي حزب تحالف التوجه الوطنى والإعمار، حزب شعب جامبيا، والحزب الشعبى التقدمى، والحزب الديمقراطى المتحد)، وحزب العهد الوطنى، وحزب المصالحة الوطنية، وحزب التنظيم الشعبى الديمقراطى للاستقلال والاشتراكية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

رغم وجود بعض العناصر المعارضة لنظام الرئيس جامع فى السنغال، إلا أن جامع سعى إلى تحسين علاقاته بها، ووقع البلدان اتفاقية لزيادة التبادل التجاري عام 1996، واتفاقية لتسهيل حركة البضائع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والمخدرات عام 1997، كذلك رحبت السنغال بوساطة جامبيا فى النزاع فى كازامانس، واستضافت جامبيا عدة اجتماعات لحل هذا النزاع، كما توسط الرئيس جامع فى النزاع فى غينيا- بيساو، وساهمت بلاده فى قوات حفظ السلام التابعة للإيكوموج هناك. أما علاقات جامبيا بالقوى الغربية فقد تأثرت بانتشار الفساد مما خلق أزمة فى علاقات حكومة جامبيا بالمؤسسات الدولية التى هددت بقطع مساعداتها لها.

جامبيا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تجمع دول الساحل والصحراء، منظمة تنمية حوض نهر جامبيا.

غينيا بيساو
Guinea- Bissau

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية غينيا بيساو.

العاصمة: بيساو، وأهم المدن بافاتا وجابو وكانجونجو وفاريم وكاشو وبولاما وبيسورا وبوباكي وكاتيبو.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي غرباً والسنغال شمالاً وغينيا شرقاً وجنوباً.

المساحة الإجمالية: 36,125 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 1,442,029 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: تشكل الجماعات الأفريقية 99 % من السكان، وأهمها البالانتا (30%) والفولا (20%) والمانجاكا (14%) والمانديجا (13%) وبابيل 7(%)، الأوروبيون وذوو الأصول المختلطة (1%) من السكان.

الأديان: المعتقدات التقليدية (50%)، والمسلمون (45%)، المسيحيون (5%).

اللغات: البرتغالية (لغة رسمية) والكريول والفرنسية ولغات محلية مثل البالانتا كينتوه والبولار والمانجاك والماندينجا وبابيل والبيافادا والمانكانها والبيديوجو والإيجامات والمانسوانكو.

تاريخ الاستقلال: 24 سبتمبر 1973، وقد أعلن من جانب واحد، ثم حصلت غينيا بيساو على الاستقلال التام عن البرتغال في 10 سبتمبر 1974.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 900 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 2.9% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك سيفا (أو الفرنك الأفريقى).

التاريخ القديم

من المعتقد أنه في القرن الثالث عشر كانت المناطق الساحلية من غينيا بيساو تسكنها جماعات البارهون والبيبل والكاسانجا والبيجاغو، وهي جماعات كانت تعيش على زراعة الأرز واستخراج الملح الحجري وتوريده إلى المناطق الداخلية في أفريقيا الغربية، وبعد انهيار إمبراطورية غانا فرت بعض الجماعات مثل اللاندوما والنالو بحثاً عن ملجأ في المناطق القريبة من ساحل غينيا بيساو، وفي وقت لاحق أصبحت المنطقة خاضعة لنفوذ إمبراطورية مالي حيث دان حكام المنطقة بالولاء لحاكم تلك الإمبراطورية منذ القرن السادس عشر.

الاستعمار والاستقلال

تمكن البحارة والتجار البرتغاليون من الوصول إلى سواحل غينيا بيساو الحالية منذ أربعينيات القرن الخامس عشر 1446م حين كانت تجارة الرقيق هي النشاط التجاري الأساسي. وفي عام 1588 قام التجار البرتغاليون بإنشاء مركز لهم في كاتشيو، وقدمت الحكومة البرتغالية الدعم لهذا المركز من حين لآخر خلال القرن السابع عشر، وفي عام 1687 أنشئ مركز برتغالي آخر في بيساو بهدف مواجهة المنافسة الفرنسية في المجال التجاري، لكنه لم يستمر طويلاً، وفي عام 1792 أقام البريطانيون لفترة قصيرة مركزاً لهم في بولاما، وفي نفس الوقت قام البرتغاليون بإعادة إنشاء قاعدتهم في بيساو. وخلال القرن التاسع عشر أخذ البرتغاليون ينظرون إلى الساحل الغيني باعتباره منطقة نفوذ لهم، وهو الأمر الذي نازعهم فيه البريطانيون والفرنسيون. وفي عام 1879 أعلنت البرتغال رسمياً أن غينيا بيساو مستعمرة برتغالية، ولكنها لم تتمكن من بسط سيطرتها الفعلية على الإقليم إلا فى عام 1915، ومنذ ذلك الحين أصبحت غينيا بيساو جزءاً مما كان يسمى بالأقاليم البرتغالية فيما وراء البحار.

وقد لقي الحكم البرتغالي منذ البداية مقاومة من جانب سكان غينيا بيساو. وفي عام 1952 قام أميلكار كابرال، وهو من الرأس الأخضر، ورفاقه بتأسيس "الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر" في بيساو، وتحول الحزب عام 1956 إلى حركة شعبية واسعة الانتشار، وبحلول عام 1958 ظهرت ثلاثة تنظيمات سياسية أخرى هي حركة تحرير غينيا، واتحاد شعوب غينيا، والتجمع الديموقراطي الأفريقي الغيني. وفي عام 1959 قامت السلطات الاستعمارية البرتغالية بحظر الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر بعد أن حملته مسؤولية إضراب العمال في أحواض السفن في بيساو. وفي 3 أغسطس من نفس العام قتلت القوات البرتغالية 50 عاملاً في ذلك الإضراب. وفي أوائل عام 1960 تمكن أميلكار كابرال من الخروج سراً من غينيا بيساو، حيث توجه إلى كوناكري عاصمة غينيا المجاورة، وأقام مقراً جديداً لحزبه، وفي نفس الوقت قام أعضاء سابقون في الأحزاب الثلاثة الأخرى بتشكيل جبهة تحرير واستقلال غينيا البرتغالية وقاعدتها السنغال، ورفعت شعار "غينيا للغينيين" بزعم أن قيادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر تسيطر عليها عناصر من جزر الرأس الأخضر.

وفي يوليو 1961 بدأ الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر الكفاح المسلح من أجل تحرير غينيا بشن حرب عصابات ضد مراكز إدارية وعسكرية برتغالية شمال شرقي غينيا بيساو، وأعلن كابرال في الشهر التالي أن الحزب قد لجأ إلى الكفاح المسلح بعد فشل الوسائل السلمية في تحقيق استقلال البلاد، واستمر الكفاح المسلح في غينيا بيساو حتى استقلالها عام 1974، وكان له دور كبير في القضاء على الاستعمار البرتغالي في كل أفريقيا. وفي عام 1964 تشكلت القوات المسلحة الثورية الشعبية كجناح عسكري للحزب، وبحلول عام 1968 كانت معظم المناطق الريفية في غينيا بيساو تحت سيطرة هذه القوات، بينما

اقتصرت سيطرة القوات البرتغالية على العاصمة بيساو والمدن المهمة الأخـــرى، وفي ذلك العام أصبح الجنرال أنطونيو دي سبينولا حاكماً عامـــاً وقائـــداً للقـــوات البرتغالية في غينيا بيساو من أجل مواجهة الوضع المتدهور هناك، فقام بمحاولـــة استمالة الأهالي بإنشاء المراكز الصحية والمدارس والجسور والطرق. إلا أن قوات حركة التحرير الوطنية واصلت تقدمها، وبحلول عام 1972 أصبحت تسيطر على ثلثي مساحة البلاد، بينما تحصن البرتغاليون في نحو 100 حامية وموقع عسكري، وأصبحت قواتهم عاجزة عن القيام بأية مبادرة عسكرية، وعانت من خسائر جسيمة خلال عامي 1973 و1974.

وفي أبريل 1974 حدث انقلاب عسكري في البرتغال وتولى الجنـــرال دي سبينولا (الحاكم العام السابق لغينيا بيساو) رئاسة الحكومة العسكرية الجديدة، ويبدو أن خبراته الميدانية أقنعته بأن النصر لن يكـــون حليـــف البرتغـــال فـــي حربهـــا الاستعمارية في أفريقيا، ومن ثم وقعت البرتغال والحزب الأفريقى لاستقلال غينيـــا بيساو والرأس الأخضر اتفاقية في أغسطس 1974 وضعت نهاية للحكم البرتغـــالي في غينيا بيساو والذي انتهي رسمياً في 10 سبتمبر من ذلك العام عندما اعترفـــت البرتغال باستقلال غينيا بيساو بزعامة لويس كابرال شقيق أميلكار كابرال مؤســـس الحزب الذي اغتيل في أوائل عام 1973.

التطور السياسي بعد الاستقلال

أخذت غينيا بيساو عقب استقلالها بنظام الحزب الواحد تمثل فـــي الحـــزب الأفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر الذي انتهج نهجاً اشتراكياً بزعامة كابرال. وفي نوفمبر 1980 تمت الإطاحة بالرئيس كابرال على يد رئيس الوزراء جو بيرناردو نينو فييرا، وحل المجلس الثوري الذي يسيطر عليه العسكريون محل الحكومة، وظل النهج الاشتراكي طابعاً للحكم. وفي مايو 1982 تم تأجيل موعـــد الانتخابات وإجراء تعديل وزاري واسع النطاق احتفظ فيه فييرا لنفـــسه بـــوزراتي

الدفاع والأمن، وتم تعيين فيتور ساودي ماريا رئيساً للوزراء والذي اتهم لاحقاً بالتآمر فاضطر إلى اللجوء إلى سفارة البرتغال.

وفي مايو 1984 بدأ سريان تعديلات دستورية جديدة في نفس وقت إجراء انتخابات في ثمانية مجالس إقليمية، ثم قامت تلك المجالس بانتخاب 150 عضواً في المجلس التشريعي الذي قام بدوره بوضع دستور جديد. وفي نوفمبر 1985 جرت محاولة انقلابية بقيادة النائب الأول للرئيس وبعض كبار الضباط، ولكن المحاولة أحبطت وتم القبض على المتورطين فيها، وتمت تصفية معظمهم بالقتل بما في ذلك رئيس الوزراء آنذاك والذى تورط في المحاولة الانقلابية "بولوكوريبيا". وفي يناير 1990 تم الإعلان الرسمي عن الإفراج عن كل السجناء السياسيين.

وفي أبريل 1990 اقترحت حركة المقاومة في غينيا بيساو بدء مفاوضات سياسية مع الحزب الحاكم، وخضوعاً للضغوط وافق الرئيس على إقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب، وتم الاتفاق على إجراء تعديلات دستورية في أواخر 1990، وفي مؤتمر استثنائي للحزب الحاكم في يناير 1991 أكد الرئيس على ضرورة التحول نحو ديموقراطية تعددية، وأن ذلك سيتم قبل عام 1993 عندما تجرى انتخابات رئاسية، كما أكد على أنه أثناء تلك الفترة الانتقالية فإن القوات المسلحة سوف تصبح مستقلة عن الحزب الحاكم، ودعا كل المواطنين للمشاركة في العملية الديموقراطية.

وفي مايو 1991 وافق المجلس الوطني على التحول نحو التعددية، وانعقد المؤتمر الخامس للحزب الحاكم في ديسمبر، وتمت فيه مناقشة وسائل توسيع القاعدة الشعبية للحزب قبل موعد الانتخابات، وصاحب ذلك تغيير وزاري. وفي هذه الأثناء أضفيت الشرعية على ثلاثة أحزاب معارضة. وفي مارس 1992 تم منح المعارضة لأول مرة إذناً بالتظاهر، وسار في المظاهرة نحو 30 ألف شخص أدانوا الفساد الذي يمارسه أعضاء الحزب الحاكم.

وفي نهاية مارس 1992 اعترضت المحكمة العليا على تشكيل بعض الأحزاب، وانشقت جماعة عن الحزب الحاكم وشكلت حزباً آخر. وفي أكتوبر 1992 أجرى الرئيس تعديلاً وزارياً موسعاً. وفي نوفمبر 1992 أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية حتى مارس 1993، وأصرت المعارضة على إجراء الانتخابات التشريعية قبل الانتخابات الرئاسية. وفي فبراير 1993 وافق المجلس الوطني على تشريع خاص ببناء نظام ديموقراطي تعددي. وفي الانتخابات التشريعية حصل الحزب الحاكم على أغلبية واضحة حيث فاز بـ 62 مقعداً من جملة 100 مقعد، وفي الانتخابات الرئاسية فاز الرئيس فييرا بمنصب الرئيس بعد حصوله علي52.3% من أصوات الناخبين في الجولة الثانية.

وفي فبراير 1995 قام اتحاد المدرسين بإضراب من أجل زيادة المرتبات، واستجابت الحكومة فى مايو للمطالبة بزيادة المرتبات. وفي 7 يونيو عام 1998 دخلت البلاد منعطف الحرب الأهلية بعد أن قام الرئيس بفصل رئيس الأركان الذي أعلن العصيان المسلح، ولم ينته الأمر إلا بتدخل دولي نجح في التوصل لاتفاق أشرفت على تنفيذه قوات حفظ السلام في دول غرب أفريقيا، ثم جرت انتخابات حرة في يناير 2000 في أعقاب ثورة للجيش قادها الجنرال انسومان ماني ضد فييرا حيث قام الجيش بتنصيب رئيس البرلمان مالام باكي ساينياه رئيسا للبلاد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة البلاد لحين إجراء انتخابات جديدة، وفي مايو 1999 فاز في الانتخابات كومبا يالا الذي تولى الرئاسة في 17 فبراير 2000 ، ثم قام الحاكم العسكري السابق انسومان ماني بتعيين نفسه قائداً للجيش اعتراضا على سياسة الرئيس يالا في محاباة أبناء قبيلته "البلانت" وتعيينه لثلاثين منهم كجنرالات في الجيش في انتهاك واضح للدستور، وأقصى رئيس الأركان ووضعه تحت الإقامة الجبرية في 23 سبتمبر 2000. وسارعت حكومة يالا المنتخبة إلى رفض قرارات ماني مما أدى إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات الموالية للرئيس يالا

والقوات الموالية للجنرال ماني، وشهدت شوارع العاصمة معارك ضارية حتى حسمت القوات الحكومية الأمر وأعلنت إحباط انقلاب ماني.

وفي أغسطس عام 2001 اضطر الرئيس يالا إلى إقالة وزير داخليته بعد تصاعد احتجاجات جماعات حقوق الانسان واتهامها الوزير بالتسبب في قتل عشيقة له، وبعد مرور أربعة أشهر على تلك الفضيحة وفي 8 ديسمبر 2001 حاول رئيس الوزراء القيام بانقلاب قصر على الرئيس يالا الذي سارع بإصدار مرسوم رئاسي أعفى فيه رئيس الوزراء من منصبه، وسارعت القوات الموالية للرئيس إلى اعتقال المشتبه في تورطهم في محاولة الانقلاب التي قيل إن أحد أعضاء المجلس العسكري الذي أطاح بحكم فييرا عام 1999 هو الذي قادها.

وفي عام 2002 بدأت الحكومة برنامجاً شاملاً لإعادة بناء القوات المسلحة والنهوض بالأوضاع المعيشية للجيش، فسرحت نحو 4000 جندي، ومع ذلك ظلت الأوضاع المعيشية سيئة ولم تدفع الأجور لفترات طويلة، إذ لم يحصل العسكريون على أجورهم لمدة سنتين رغم أن الحكومة كانت تدفع مرتبات غير العاملين بالجيش، وهكذا استحال استكمال برنامج إعادة بناء الجيش.

وفي 14 سبتمبر 2003 أعلن متحدث عسكري باسم رئيس الأركان عبر الإذاعة الوطنية نبأ استيلاء الجيش على السلطة واعتقال الرئيس كومبا يالا ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ونجح الجيش في إخضاع كل مؤسسات الدولة دون إطلاق رصاصة واحدة، وهو ما يشير إلى الإعداد الجيد للانقلاب. ورغبة في كسب الرأى العام الداخلي والخارجي أعلن قادة الانقلاب عن تشكيل لجنة مصغرة منهم للتشاور مع الأحزاب السياسية ورجال الدين للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة انتقالية، وإنشاء مجلس وطني انتقالي تمهيداً لإجراء انتخابات عامة، ووعدوا باختيار مدني يحظى بالمصداقية على رأس الحكومة الانتقالية. وفي أكتوبر 2003 قام قادة

المجتمع المدني والجيش والشرطة باختيار هينريك روزا" رئيساً للبلاد في ظل حكومة انتقالية مدنية.

وحاول قادة الانقلاب إلقاء اللوم على الرئيس يالا فوجهوا إليه مجموعة اتهامات منها فشله في إدارة البلاد، واحتكار السلطة بعد حله البرلمان وهو ما يعنى تقويض الدستور، وأكد الجنرال سيبرا قائد الانقلاب أن يالا لن يعود للسلطة وسيظل رهن الاقامة الجبرية إلى أن تبحث الحكومة الانتقالية أمره، ووعد سيبرا بعودة الديموقراطية للبلاد. وبالفعل تسببت أخطاء يالا العديدة في وضعه في ذلك المأزق، حيث إنه أعاد تشكيل الحكومة عدة مرات، وحل البرلمان في نوفمبر 2002، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة سرعان ما أجلها بزعم عدم اكتمال سجلات الناخبين. وقد وقع الانقلاب عليه في اليوم التالي لإعلان تأجيل الانتخابات للمرة الرابعة، كما اتهمته قوى المعارضة باستهداف المسلمين الذين يشكلون نحو نصف عدد السكان نظراً لانحدار معظمهم من جماعة المالنيك المنافسة لجماعة البلانت التي ينتمي إليها الرئيس المخلوع.

وفي مارس 2004 أجريت الانتخابات التشريعية، في ظل رقابة دولية اعتبرتها حرة ونزيهة، لاختيار أعضاء البرلمان الذي كان الرئيس السابق قد حله عام 2002، وفاز فيها الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا- بيساو والرأس الأخضر بـ 45 مقعداً. وفي 9 مايو 2004 أصبح كارلوس جوميه جونيور رئيس الوزراء. وفي أكتوبر 2004 تمرد الجيش بسبب ارتفاع الأسعار وتدني الحالة المعيشية، وأسفر الأمر عن مقتل فردين من بينهم وزير الدفاع وعدد من الجرحي.

واستمر الرئيس في منصبه حتى الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في مارس 2005، ثم تأجلت حتى 19 يونيو من نفس العام، وهو موعد تم اختياره بالاتفاق بين المعارضة والحكومة المؤقتة بحيث تنهي تلك الانتخابات فترة الحكم الانتقالي. وفي تلك الانتخابات تقدم كل من كومبايالا ونينو فييرا كمرشحين

للرئاسة، وكان كل منهما قد تم منعه من المشاركة في السياسة طبقاً للدستور المؤقت الذي تم تطبيقه خلال الفترة الانتقالية، ورغم ذلك الحظر فإن أغلب أعضاء حزب الإصلاح الاجتماعي اختاروا يالا ليكون مرشحاً للرئاسة في مارس 2005، أما فييرا فقد أشار إلى رغبته فى العودة من منفاه بالبرتغال لخوض الانتخابات الرئاسية، أما الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر فقد قدم مالام باكي سايناه كمرشح رسمي للانتخابات رغم المطالبة بإعادة ترشيح فييرا.

وفي الانتخابات حقق الزعيم العسكري السابق فييرا تقدماً في الجولتين الأولى والثانية حيث فاز بـ 55.25% من الأصوات، بينما حقق مرشح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر 44.75% من الأصوات، ووصف المراقبون الدوليون تلك الانتخابات بالنزاهة والشفافية، أما مؤيدو سانها فقد أعلنوا رفضهم للنتائج، وادعوا تزويرها وطالبوا بإعادة فرز الأصوات. وعقب إعلان النتيجة رسمياً حدثت بعض الصدامات بين مؤيدي المرشحين في العاصمة.

وفي 9 نوفمبر2005 تم تشكيل حكومة تمثل كل الأحزاب السياسية إذ ضمت 10 قادة سابقين من الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر، وهو الحزب الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2004، كما ضمت تسعة أعضاء من حزب الإصلاح الاجتماعي، وثلاثة أعضاء من حزب الاتحاد الديموقراطي الاجتماعي، كذلك حظي حزب الوفاق الديموقراطي بالتمثيل في تلك الحكومة.

نظام الحكم

غينيا بيساو دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية منذ عام 1991. وقد أقر الدستور عام 1984، ثم أقرت الجمعية الوطنية دستوراً جديداً عام 2001. وتتمثل السلطة التنفيذية في رئيس الدولة الذى ينتخب عبر الاقتراع الشعبى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (لا يوجد سقف لعدد مرات

التجديد) ورئيس الوزراء (وهو رئيس الحكومة) ومجلس الدولة والوزراء ومستشاري الدولة. أما السلطة التشريعية فتتمثل في مجلس الشعب الذي يتكون من 102 عضو يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر لمدة 4 سنوات. وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا (تتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الدولة، وهى بمثابة محكمة استئناف نهائى فى الأحكام الجنائية والمدنية)، والمحاكم الإقليمية (تسع محاكم بمعدل محكمة لكل إقليم تعمل كمحكمة استئناف للمحاكم الفرعية)، المحاكم الفرعية وتختص بالنظر فى القضايا قليلة الأهمية ولا يشترط فى العاملين بها الحصول على دراسات قانونية فهى بمثابة محاكم عرفية.

وأهم الأحزاب السياسية هي الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر، وحزب الإصلاح الاجتماعي، وحزب الاتحاد الاجتماعي الديموقراطي، والاتحاد الانتخابي وتحالف الوحدة الشعبية. وثمة أحزاب أخرى صغيرة مثل حركة مقاومة بافاتا، واتحاد التغيير، وجبهة تحرير واستقلال غينيا، ومنتدى المجتمع الغيني، والرابطة الدولية لحماية البيئة، والاتحاد الوطني للديموقراطية والتقدم، وحزب التقارب الديموقراطي، وحزب الوحدة الوطنية، وحزب التضامن والعمل، والحركة الغينية الديموقراطية، وحزب الشعبي الغيني وحزب التحالف الاشتراكي.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتبع غينيا بيساو سياسة خارجية حيادية، وتتمتع بعلاقات طيبة وتعاونية مع عدد كبير من الدول والمنظمات، وعلاقات غينيا بيساو بدول الجوار تتأثر إيجاباً وسلباً بمجريات الأحداث الداخلية على الجانبين حيث شهدت دول الجوار (السنغال) تدخلاً من جانب غينيا بيساو لدعم حركة التمرد فى الكازمانس لاعتبارات التداخل الإثنى بين البلدين، كما شهدت ذات العلاقة تدخلاً آخر من جانب غينيا بيساو ولرعاية جهود المصالحة بين المتمردين وحكومة داكار. وكان لموقف دول الجوار ومنظمة الإيكواس دور فاعل فى إدارة الصراعات الداخلية فى غينيا بيساو.

وعلى الصعيد الدولى ما زالت الروابط الاستعمارية بين غينيا بيساو والبرتغال تمثل أحد ملامح العلاقة بين غينيا بيساو وحكومة البرتغال على الأصعدة السياسية والاقتصادية حيث تعتبر البرتغال أحد الشركاء التجاريين الرئيسين لغينيا بيساو. أما علاقاتها مع الولايات المتحدة فيمكن القول بأنها قوية ووثيقة. وقد اعترفت الولايات المتحدة بغينيا بيساو عقب استقلالها مباشرة. ومنذ عام 1975 قامت الولايات المتحدة بتقديم ما يزيد على 65 مليون دولار كمنح ومساعدات لغينيا بيساو. وتعد المساعدات الغذائية أهم عناصر المساعدات الأمريكية لغينيا بيساو في سنوات استقلالها الأولى. وقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات للحالات الإنسانية والمنظمات الأهلية كمساعدات للاجئين ولدعم زراعة الكاجو ولدعم وتعزيز الديموقراطية في البلاد وتسهيلات لتعليم الإنجليزية. وقد وقعت الدولتان اتفاقية للتدريب والتعليم العسكري عام 1986.

غينيا بيساو عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكوفونية، الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء، منظمة تنمية حوض نهر السنغال، منظمة تنمية حوض نهر جامبيا.

الرأس الأخضر
Cape Verde

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية الرأس الأخضر.

العاصمة: بارايا.

الموقع: أرخبيل في المحيط الأطلنطي يتشكل من عشر جزر كبيرة وخمس جزر صغيرة، ويبعد نحو 450 كيلو متراً عن الساحل الغربي لأفريقيا.

المساحة الإجمالية: 4.033 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: نحو 420,979 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الكريول (خليط من الأفارقة والبرتغاليين)، الأفارقة، ومجموعات من الأوروبيين.

الأديان: المسيحية الرومانية والكاثوليكية والبروتستانتية.

اللغات: البرتغالية (رسمية)، الكريولو (يتحدث بها أغلب سكان الرأس الاخضر، وهي لغة مجموعة الكريول، وأساسها اللغة البرتغالية ولكنها متأثرة ببعض اللغات الأوروبية والأفريقية).

تاريخ الاستقلال: 5 يوليو 1975.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 6000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: ايسكودو.

التاريخ القديم

ظل الأرخبيل غير مأهول بالسكان إلى أن اكتشفه البرتغاليون في عام 1456، وتم جلب العبيد الأفارقة إلى الجزر للعمل في المزارع البرتغالية، ولذلك يعتبر سكان الرأس الاخضر مزيجاً أو خليطاً من ذوي الأصول الأفريقية والأوروبية. ففي عام 1462 وصل المستوطنون البرتغاليون إلى سانتيجو وأقاموا مدينة ريبيراجراند (المعروفة اليوم بسيداد فيلها)، وهي أول مستوطنة أوروبية مستقرة أو دائمة.

وفي القرن السادس عشر ازدهر الأرخبيل بتجارة الرقيق العابرة للأطلنطي، وقامت جماعات البيراتس بمهاجمة المستوطنات البرتغالية. وفي عام 1585 قام السير فرانسيس دراك بنهب ريبيرا جراند. وفي عام 1712 قامت القوات الفرنسية بمهاجمة المدينة، ففقدت المدينة شهرتها وأهميتها مقارنة بمدينة بارايا التي أصبحت عاصمة الأرخبيل عام 1770. وبتراجع تجارة الرقيق خفت نجم الرأس الأخضر، غير أن موقع الجزر في المحيط الأطلنطي جعلها محطة مهمة للسفن التجارية، وبخاصة ميناء ميندلو في جزيرة ساو فينسيت الذي أصبح مركزاً تجارياً خلال القرن التاسع عشر.

الاستعمار والاستقلال

قام البرتغاليون بتحويل الرأس الأخضر من مستعمرة إلى إقليم لا يتجزأ من البرتغال عام 1951 في محاولة للقضاء على القومية المتنامية في الأرخبيل، ومع ذلك ففي عام 1956 قام أميلكار كابرال، وهو من الرأس الأخضر، مع مجموعة من الرأس الأخضر وغينيا بيساو بتشكيل الحزب الأفريقي من أجل استقلال الرأس الأخضر وغينيا بيساو الذي أصبح نواة حركة الاستقلال الوطني في البلدين. فقد طالب الحزب بالنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الرأس

الأخضر وغينيا بيساو. وفي عام 1960 نقل الحزب قيادته إلى غينيا كوناكري، وبدأ مقاومة مسلحة ضد البرتغال في عام 1964.

وفي عام 1972 سيطر الحزب على أغلب غينيا بيساو رغم استمرار وجود القوات البرتغالية بها، غير أنه لم يقض على السيطرة البرتغالية على الرأس الأخضر، وفي العام التالي أعلنت غينيا بيساو استقلالها الذي حصلت عليه رسمياً عام 1974. وبعد ثورة أبريل عام 1974 في البرتغال نشط الحزب كحركة سياسية في الرأس الأخضر. وفي ديسمبر عام 1974 وقع الحزب مع السلطات البرتغالية اتفاقية تؤيد إقامة حكومة انتقالية تضم برتغاليين وسكان الرأس الأخضر. وفي 30 يونيو 1975 قام سكان الرأس الأخضر بانتخاب الجمعية الوطنية التي تسلمت مقاليد الحكم من البرتغال في 5 يوليو 1975 .

التطور السياسي بعد الاستقلال

عقب حدوث انقلاب عسكري في غينيا بيساو عام 1980 توترت العلاقات بين غينيا بيساو والرأس الأخضر، وتجاهلت الرأس الأخضر فكرة الوحدة بين الدولتين، ثم تشكل الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر، وتحسنت العلاقات بين البلدين. وقد قرر الحزب الجديد إقامة نظام الحزب الواحد فانفرد بحكم البلاد حتى عام 1990 تحت رئاسة اريستيد بيربيرا. واستجابة للضغوط المطالبة بالديموقراطية والتعددية قام الحزب الجديد بعقد اجتماع طارئ في فبراير 1990 لمناقشة التغيير الدستوري المقترح لإنهاء نظام الحزب الواحد، واجتمعت جماعات المعارضة لتشكيل الحركة من أجل الديموقراطية في أبريل 1990، واتفقت هذه الجماعات على خوض الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 1990. وفي 28 سبتمبر 1990 تم إلغاء نظام الحزب الواحد، وأجريت أول انتخابات تعددية في يناير 1991، وفازت الحركة من أجل الديموقراطية بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية، كما

تفوق مرشحها الرئاسي انطونيو ماسكارنهز مونتيرو على مرشح الحزب الحاكم الرئيس اريستيد بيربيرا.

وقد تبنت الحكومة اقتصاد السوق منذ عام 1991، وفتحت المجال للمستثمرين الأجانب، وبدأت برنامجاً للخصخصة، وحددت أولويات التنمية للنهوض بالاقتصاد في تنمية السياحة والصناعات الخفيفة والثروة السمكية والاتصالات والنقل والطاقة. وقد بلغ الناتج المحلي حوالي 983 مليون دولار عام 2004. ويسيطر على الاقتصاد الطابع الخدمي الذي يمثل أكثر من 70% من الناتج المحلي رغم أن نحو 70% من السكان يعيشون في المناطق الريفية. وتساهم الزراعة والصيد بحوالي 10% من الناتج المحلي، وأهم المنتجات الزراعية هي الموز والذرة والبقول وقصب السكر والبن والفواكه والخضروات والمنتجات الداجنة، كما تتمتع الرأس الأخضر بوفرة في الأسماك وخبرة في حفظ وتجميد الأسماك وفي المزارع السمكية. وأهم شركاء التجارة هم البرتغال وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الانتخابات التشريعية عام 1995 زادت مقاعد الحركة من أجل الديموقراطية في الجمعية الوطنية، حيث حصلت على 50 مقعداً من أصل 72 مقعداً بالجمعية الوطنية، لكن الانتخابات الرئاسية في فبراير 1996 أعادت زعيم الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر الي الحكم، كما أعادت الانتخابات التشريعية في يناير 2001 ذلك الحزب للسلطة، حيث حصل على 40 مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية، بينما حصلت الحركة من أجل الديموقراطية على 30 مقعداً. وفي فبراير 2001 فاز المرشح الرئاسي للحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر بيدرو فيرونا بيرس بمنصب رئاسة الدولة خلفاً للرئيس مونتيرو. وقد حظى بيرس بفترة ولاية ثانية عام 2006م بعد فوزه فى الانتخابات العامة التى أجريت فى 22 يناير من ذات العام وحصل على 51% من أصوات الناخبين.

نظام الحكم

الرأس الأخضر دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وقد أُدخلت تعديلات دستورية في أعوام 1992 و1995 و1999. وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وينتخب رئيس الجمهورية في اقتراع عام لمدة خمس سنوات، بينما تختار الجمعية الوطنية رئيس الوزراء الذي يقوم باختيار الوزراء وموظفي الدولة. أما السلطة التشريعية فتتمثل فى الجمعية الوطنية التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات، ويبدأ حق الاقتراع من سن الثامنة عشرة. وتضم السلطة القضائية المحكمة العليا، والمحاكم المحلية التي يعين الرئيس والجمعية الوطنية وهيئة القضاء أعضاءها. وأهم الأحزاب السياسية هي الحزب الأفريقي لاستقلال الرأس الأخضر والحركة من أجل الديموقراطية وحزب التوافق الديموقراطي وحزب التجديد الديموقراطي وحزب العمل والتضامن والحزب الديموقراطي الاجتماعي.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تبلغ نسبة المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها الرأس الأخضر نحو 92 مليون دولار طبقاً لإحصاءات عام 2002، وتعد البرتغال أكبر الدول المانحة، حيث تصل نسبة المساعدات البرتغالية إلى نحو 11 مليون دولار، تليها لوكسمبرج واليابان والولايات المتحدة وتصل نسبة مساعداتها إلى حوالي 5.9 مليون دولار.

تحتفظ الرأس الأخضر بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة ترجع إلى أوائل القرن الثامن عشر، وقد بدأت هجرة سكان الرأس الأخضر إلى الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت، حيث أجبرت قلة الأمطار والموارد الطبيعية نحو نصف سكان الإقليم على الهجرة؛ فهاجر معظمهم إلى الولايات المتحدة وبخاصة إلى ولاية نيوإنجلاند، والبرتغال وإيطاليا وفرنسا والسنغال اللاتي توجد بها مجموعات كبيرة من سكان الرأس الأخضر الأصليين.

وقد افتتحت الولايات المتحدة أول قنصلية لها في أفريقيا جنوب الصحراء في الرأس الأخضر عام 1818، كما اعترفت بالرأس الأخضر فور استقلالها، ودعمت انضمامها للأمم المتحدة. وفي عام 2002 قام رئيس وزرائها بزيارة الولايات المتحدة، ثم قام الرئيس بزيارة الولايات المتحدة في أبريل 2005. وتقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للرأس الأخضر منذ استقلالها، خصوصاً في فترات الكوارث الطبيعية. وفي الرابع من يوليو 2005 أصبحت الرأس الأخضر ثالث دولة توقع مع الولايات المتحدة اتفاقية تحصل بموجبها على تمويل حكومي لمواجهة تحديات الألفية.

الرأس الأخضر عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الفرانكفونية.

القسم الخامس

دول الجنوب الأفريقى

جنوب أفريقيا
South Africa

. **بيانات أساسية**

الاسم الرسمي: جمهورية جنوب أفريقيا.

العاصمة: بريتوريا (سياسياً)، وكيب تاون (تشريعياً)، وبلومفونتين (قضائياً).

الموقع: تحدها شرقاً سوازيلاند وموزمبيق، وزيمبابوي وبتسوانا شمالاً، وناميبيا غرباً، والمحيط الأطلنطي جنوباً، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي، وهي تحيط بدولة ليسوتو من جميع الجهات.

المساحة الإجمالية: 1,219,912 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 44,187,637 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: السود (75%)، والبيض (13.66%)، والملونون (6 8%)، والهنود (2.6%).

الأديان: المسيحيون (68%)، المسلمون (2%)، الهندوس (1.5%)، معتقدات تقليدية (28.5%).

اللغات: 11 لغة رسمية تشمل الأفريكانية والإنجليزية والأندبيلي والسوزو والسوازي والتسوانا والفندا والزولو.

تاريخ الاستقلال: 31 مايو 1910 (عن المملكة المتحدة)، يوم الحرية 27 أبريل 1994.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 13000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: راند.

التاريخ القديم

تعتبر جماعات السان (البوشمن) والخوي- خوي (الهوتنتوت) أقدم الجماعات البشرية المعروفة التي استقرت في منطقة جنوب أفريقيا الحالية، واعتمدت هذه الجماعات في معيشتها على الجمع والالتقاط والقنص وبعض الرعي، ثم بدأ وصول جماعات البانتو العاملة بالزراعة إلى المنطقة منذ القرن الثالث تقريباً. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت هذه الجماعات قد انتشرت في معظم أنحاء جنوب أفريقيا، وشكلت منذ ذلك الحين أغلبية السكان، وأقامت عدداً من الكيانات السياسية تحمل كثيرا من سمات الدول الحديثة، ومن أشهر هذه الكيانات إمبراطورية الزولو التي تأسست على يد "شاكا" في الأجزاء الشرقية من جنوب أفريقيا الحالية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وقبيل قيام هذه الإمبراطورية كانت هناك أربعة كيانات سياسية على الأقل في المنطقة، وهي ممالك الندواندوي والمتيتوا والملوبي والنجواني. وفي بداية القرن التاسع عشر كان الزولو – وهم فرع من شعوب النجوني الناطقة بالبانتو – تحت حكم والد شاكا يشكلون إحدى الإمارات التابعة لمملكة متيتوا تحت حكم الملك دينجوايو، وكان شاكا نفسه أحد القادة العسكريين لذلك الملك. وفي عام 1816 أصبح شاكا ملكا للزولو خلفاً لأبيه، وفي عهده أقام الزولو إمبراطورية مركزية قوية ذات نزعة عسكرية، حيث احتفظت هذه الإمبراطورية بجيش ضخم من المقاتلين المحترفين.

وقد أدت الغزوات التي قام بها الزولو تحت حكم الإمبراطور شاكا إلى تغييرات كبيرة في الأوضاع السياسية في الجنوب الأفريقي، حيث هاجرت جماعات بأكملها من مناطقها أمام هجمات الزولو، ولجأت إلى مناطق أخرى أقامت فيها كيانات سياسية لها، ومن هذه الجماعات السوازي والسوتو والبيدي وغيرها. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر خرجت أعداد كبيرة من المستوطنين البيض (البوير) من مستعمرة الكيب في جنوب أفريقيا متجهين شمالاً وشرقاً وغرباً، واصطدموا في

طريق تقدمهم بالسكان الأفارقة ومن بينهم الزولو، حيث وقعت حروب طاحنة بين الطرفين كان أشدها في فبراير 1838 عندما أباد الزولو عدداً كبيراً من البوير، ولكن ما لبث البوير أن حققوا نصراً حاسماً على ملك الزولو في ديسمبر من ذلك العام ودخلوا عاصمته وأسسوا مدينة "بيتر ماريتزبرج" تخليدا لذكرى اثنين من قادتهم قتلا في المعركة.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1488 وصل البحارة البرتغاليون بقيادة بارتلوميو دياز إلى أقصى الطر ف الجنوبي للقارة الأفريقية، وداروا حوله دون أن يحاولوا النزول إلى هذه المنطقة التي عرفت باسم رأس الرجاء الصالح. وانقضى أكثر من 150 عاماً قبل أن يكتشف الهولنديون أهمية المنطقة، فشرعوا في الاستقرار فيها منذ أواسط القرن السابع عشر. وقد ظهر الهولنديون منذ أواخر القرن السادس عشر كقوة بحرية مهمة في المحيطين الهندي والأطلنطي. وفي عام 1602 تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية. وفي عام 1652 أرسلت الشركة بعثة لإنشاء مستعمرة الكيب، حيث أقام الهولنديون بعض المزارع، واعتمد المزارعون البيض (البوير) على القوة العاملة الأفريقية المحلية والرقيق القادمين من موزمبيق وغيرها.

وظلت منطقة الكيب تحت الحكم الهولندي حتى احتلتها بريطانيا مؤقتاً باسم ملك هولندا في المنفى (ويليام أورانج). وفي عام 1802 أعيدت المنطقة إلى هولندا، ثم ما لبثت بريطانيا أن سيطرت عليها مرة أخرى عام 1806. وفي مؤتمر فيينا عام 1815 أقرت القوى الأوروبية سيطرة بريطانيا على المنطقة، ومن ثم أصبحت مستعمرة بريطانية، وأخذ الإنجليز يهاجرون إليها بأعداد كبيرة، وهكذا خرجت شئون المستعمرة من يد مؤسسيها البوير الذين بدأت أعداد كبيرة منهم في الخروج من المستعمرة والهجرة شمالاً بأطفالهم ونسائهم وأموالهم فيما عرف بالهجرة الكبرى التي بدأت حوالي عام 1830.

وقد تمكن المهاجرون البوير من تأسيس مستعمرة في شرق جنوب أفريقيا الحالية عرفت باسم "ناتال"، ولكن بريطانيا أعلنت أن البوير رعاياها مهما توغلوا في الداخل، وظلت تلاحقهم في مناطق استقرارهم الجديدة، ثم قررت عام 1843 ضم مستعمرة ناتال إليها، وتحقق ذلك بالفعل عام 1845 مما اضطر أعدادا كبيرة من البوير إلى الهجرة مرة أخرى إلى المناطق المحيطة بنهر فال بوسط وشمال جنوب أفريقيا الحالية، حيث أسسوا كيانين جديدين لهم عرفا فيما بعد بجمهورية ترانسفال ودولة أورانج الحرة، واعترفت بريطانيا – نتيجة تغير المناخ السياسي فيها – باستقلال دولتي البوير في اتفاقيتين عقدتا عامي 1852 و1854، وظلت هاتان الدولتان قائمتين حتى بداية القرن العشرين.

وفي عام 1867 اكتشف الماس بكميات كبيرة في منطقة كمبرلي غربي دولة أورانج الحرة، وبعد ذلك بعدة أعوام اكتشفت كميات كبيرة من الذهب قرب مدينة جوهانسبرج جنوبي ترانسفال، وكان ذلك بداية فصل جديد من التنافس الاستعماري على ثروات المنطقة، حيث تدفقت عليها أعداد ضخمة من الباحثين عن الثروة من البريطانيين وغيرهم من الأوروبيين، وسبب هؤلاء القادمون الجدد مشاكل لدولتي البوير، وبخاصة ترانسفال، واتجهت بريطانيا تحت حكم المحافظين إلى ضم المنطقة كلها تحت سيطرتها، ولكن هزيمة قواتها أمام قوات البوير عند "تلال ماجوبا" حالت دون تحقيق ذلك مؤقتاً.

ومع ظهور الاستعماري البريطاني سيسل رودس في المنطقة، ثم توليه رئاسة وزراء مستعمرة الكيب عام 1890، أصبح واضحاً أن بريطانيا ماضية في ضم ترانسفال، وانتهى الأمر بنشوب حرب شاملة بين بريطانيا ودولتي البوير في أواخر عام 1899، وحقق البوير تقدماً في البداية، ولكن سير القتال تحول لصالح البريطانيين منذ فبراير 1900، وفقد البوير عشرات الآلاف من القتلى، ولكنهم استمروا في المقاومة حتى مايو 1902، حيث وقع الطرفان "اتفاقية بريتوريا"، وبناء

عليها فقدت دولتا البوير استقلالهما، ومن ثم أصبحت بريطانيا تسيطر على أربع مستعمرات في جنوب أفريقيا هي الكيب وناتال وترانسفال وأورانج.

وفي عام 1910 ضمت بريطانيا المستعمرات الأربع في كيان واحد هو "اتحاد جنوب أفريقيا" ككيان ذي حكم ذاتي في إطار الإمبراطورية البريطانية، وأصبح لويس بوتا (وهو من البوير) أول رئيس لوزراء الاتحاد، وتزعم حزب جنوب أفريقيا الحاكم منذ عام 1911. وفي عام 1914 انشق الحزب الوطني بزعامة هيرتزوج عن حزب جنوب أفريقيا. وفي عام 1919 توفى لويس بوتا وخلفه في قيادة الحزب والحكومة الجنرال سمطس. وفي عام 1924 فاز الحزب الوطني بزعامة هيرتزوج في الانتخابات متحالفا مع حزب العمل. وفي عام 1931 أصبح اتحاد جنوب أفريقيا يتمتع بوضع الدولة المستقلة. وفي عام 1933 اندمج الحزب الوطني وحزب جنوب أفريقيا لتشكيل حزب واحد وهو حزب جنوب أفريقيا المتحد، وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة هيرتزوج، وفي نفس الوقت أنشأ بعض البوير المتشددين الحزب الوطني المطهر بقيادة مالان، ووصل ذلك الحزب إلى الحكم في جنوب أفريقيا عام 1948، وطبق سياسة صارمة للفصل العنصري بين البيض وغير البيض. وفي عام 1961 تحولت جنوب أفريقيا إلى جمهورية، واتجهت منذ عام 1963 إلى إقامة معازل للسكان الأفارقة، ثم منحتها الاستقلال في إطار حلول طرحتها حكومة الأقلية البيضاء لمشكلة العنصرية في جنوب أفريقيا.

وقد واجه الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في جنوب أفريقيا مقاومة شديدة من السكان الوطنيين منذ البداية، وظهر من بينهم زعماء تاريخيون مثل ماكانا (من الاكسهوزا) وديجنان (من الزولو) وغيرهما. وفي أوائل القرن العشرين ظهر أول فصائل الحركة الوطنية الحديثة بين السكان الأفارقة حين تأسس المؤتمر الوطني لأهالي جنوب أفريقيا عام 1912 والذي تغير اسمه فيما بعد إلي المؤتمر الوطني الأفريقي، وكانت عضويته في البداية محدودة، وتضم أساساً الزعماء التقليديين

وعناصر النخبة المتعلمة من الأفارقة، ثم أصبح المؤتمر أكبر فصائل الحركة الوطنية في جنوب أفريقيا.

وتواكب مع ذلك تزايد النشاط التنظيمي بين العمال الأفارقة، ويعتبر الاتحاد الأفريقي لعمال الصناعة والتجارة أكبر التنظيمات العمالية التي ظهرت في ذلك الحين، وكان الاتحاد يتمتع بنفوذ خلال عشرينيات القرن العشرين يفوق بكثير نفوذ المؤتمر الوطني الأفريقي. ومع بداية أزمة الكساد العالمي عام 1929- والتي استمرت حتى عام 1933 – شكل المؤتمر الوطني الأفريقي والاتحاد الأفريقي لعمال الصناعة والتجارة والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا ما عرف بعصبة الحقوق الأفريقية التي طالبت بإزالة القيود المفروضة على الأفارقة في الانتقال والعمل والتعليم والمشاركة السياسية، وحددت يوم 16 سبتمبر من كل عام للاحتفال بيوم ديجنان تخليداً لذكرى المعركة التى وقعت في ذلك اليوم عام 1838 بين الزولو بقيادة ديجنان والمستوطنين البوير، وعند الاحتفال بهذه المناسبة عام 1930 قامت الشرطة بمذبحة دموية في مدينة ديربان قتل فيها عدد كبير من الأفارقة.

وفي عام 1949 تبنى المؤتمر الوطني الأفريقي برنامج العمل الذي بدأته عصبة الشباب التابعة له عام 1944، ويعتمد البرنامج على توسيع نطاق حملات العصيان المدني لقوانين الانتقال العنصرية وغيرها، ومقاطعة منتجات البيض والإضرابات العمالية. وقد شارك المؤتمر الوطني الهندي والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا في هذه الحملات، ومن بينها مظاهرات مايو 1950 التي تعرض المشاركون فيها لهجوم قوات الشرطة، وقتل وجرح عدد كبير منهم. وفي عام 1952 نظم المؤتمران الأفريقي والهندي حملة جماهيرية لمقاومة قوانين التفرقة العنصرية، واعتقل خلال الحملة نحو 8500 شخص، وتمخض عنها ظهور تنظيمين معارضين للعنصرية أحدهما من البيض وهو مؤتمر الديموقراطيين، والآخر بين الملونين وهو منظمة الملونين التي تحولت فيما بعد إلى مؤتمر

الملونين. وفي عام 1955 عقدت المؤتمرات الأربعة (الأفريقي والهندي والديمقراطيين والملونين) مؤتمراً شعبياً شارك فيه نحو 3000 عضو، وتبنى المؤتمر ميثاق الحرية الذي أصبح برنامجا مشتركا للكفاح ضد العنصرية في جنوب أفريقيا.

ورداً على هذه المقاومة أصدرت الحكومة قانون السلامة العامة عام 1953 الذي شدد العقوبة ضد انتهاك القوانين والممارسات العنصرية. وفي عام 1960 قام مؤتمر الجامعة الأفريقية، وهو أحد فصائل الحركة الوطنية في جنوب أفريقيا، بتنظيم مظاهرات في شاربفيل (قرب جوهانسبرج) ولانجا (قرب كيب تاون)، وقامت قوات الشرطة العنصرية بإطلاق النار على المتظاهرين في شاربفيل، فقتلت 69 شخصاً، وأصابت أكثر من 300 آخرين، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وفرض حظر على المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الجامعة الأفريقية. وفي عام 1961 شكل المؤتمر الوطني الأفريقي جناحاً عسكرياً لشن حرب عصابات ضد النظام العنصري، كما شكل مؤتمر الجامعة الأفريقية جناحاً مماثلاً.

وفي عام 1969 قام الطلاب السود بتشكيل منظمة طلاب جنوب أفريقيا، وانبثقت من بين صفوفها حركة الوعي الأسود بزعامة ستيف بيكو التي شكل أنصارها مؤتمر الشعب الأسود. وفي عام 1976 وقعت أعنف المصادمات بين النظام العنصري ومعارضيه من أفارقة وملونين وهنود. وقد بدأت المصادمات في منطقة سويتو قرب جوهانسبرج احتجاجاً على فرض الأفريكانية كلغة للتعليم، وامتدت الاحتجاجات إلى مناطق أخرى من البلاد، ولجأ النظام العنصري إلى الشدة في قمع هذه الاحتجاجات.

ومنذ أوائل الثمانينيات تزايدت التهديدات الداخلية والخارجية للنظام العنصري في جنوب أفريقيا نتيجة استقلال أنجولا وموزمبيق عام 1975، ونهاية نظام الأقلية البيضاء في زيمبابوي عام 1980، وعمليات حرب العصابات من جانب المؤتمر

الوطني الأفريقي، واستمرار المعارضة الداخلية والخارجية للسياسات العنصرية، فاضطرت الأقلية البيضاء الحاكمة إلى التخفيف من صرامة النظام العنصري خلال عامي 1983 و1985. وفي أواخر الثمانينيات تزايدت الضغوط الدولية على جنوب أفريقيا، وأصبحت الأقلية البيضاء الحاكمة على استعداد لقبول تغييرات جذرية في النظام من شأنها إلغاء العنصرية وتحقيق المساواة بين جميع سكان أفريقيا، وظهرت هذه التوجهات في البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الحاكم عام 1989، وجرت لقاءات تمهيدية منذ سبتمبر 1989 بين فريديرك دي كليرك رئيس الدولة وعدد من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي بمن فيهم نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الذي كان ما يزال مسجوناً. وفي عام 1990 قامت الحكومة بالإفراج عن مانديلا، ورفعت الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من التنظيمات السياسية، وألغت القوانين العنصرية. وفي مايو بدأت المفاوضات بين الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي من أجل بناء الثقة والاتفاق على آليات التحول وترتيبات المرحلة الانتقالية، وانتهت المفاوضات بصدور الدستور الانتقالي عام 1993 والذي نص على عقد انتخابات غير عنصرية. وفي أبريل 1994 أجريت أول انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا أسفرت عن فوز حزب المؤتمر الأفريقي بأغلبية الأصوات، وبتقلد رئيسه نيلسون مانديلا رئاسة البلاد في 9 مايو، كما تم اختيار دي كليرك ومبيكي نائبين له، وانتقلت السلطة إلى حكومة وحدة وطنية متعددة الأحزاب برئاسة مانديلا. وقد شارك في الحكومة حزب المؤتمر الوطني صاحب الأغلبية، والحزب الوطني الذي يرأسه دي كليرك، وحزب الحرية إنكاثا برئاسة الزعيم القبلي بوثيليزي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في عام 1999 أجريت انتخابات برلمانية حصل فيها حزب المؤتمر الوطني على 66.7% من أصوات الناخبين، في حين حصل التحالف الديمقراطي الذي

يشكل البيض قاعدته الانتخابية الأساسية على 9.5%، وبالتـالي حـصل حـزب المؤتمر الوطني الأفريقي على 266 مقعداً، والحزب الديمقراطي على 38 مقعـداً، وحزب الحرية إنكاثا على 34 مقعداً، والحزب الوطني الجديد علـى 28 مقعـداً، والحركة الديمقراطية الموحدة على 14 مقعداً، والحـزب المـسيحي الـديمقراطي الأفريقي على 6 مقاعد، وحزب المؤتمر الأفريقي العام لأزانيا (لجنـوب أفريقيـا) على 3 مقاعد، والحزب المسيحي الديمقراطي الموحد على 3 مقاعد، وجبهة الحرية على 3 مقاعد، وتحالف الحرية على مقعدين، وكل من منظمـة الـشعب الأزانـي (الجنوب أفريقي) وجبهة الأقلية وحركة الوحدة الأفريكانية على مقعد واحد. وهكذا أصبح رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي ثابو مبيكي رئيساً لجنـوب أفريقيـا، وأدى مبيكي اليمين الدستورية في 17 يونيو 1999، ليصبح ثاني رئيس أسـود لجنـوب أفريقيا بعد نلسون مانديلا الذي رأس البلاد لمدة خمس سنوات.

وفي 14 أبريل 2004 جرت في جنوب أفريقيا انتخابات برلمانية لاختيـار أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم 400 عضو، والذين يقع عليهم اختيار رئيس الجمهورية لولاية مدتها خمس سنوات، وتقدم فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (الحزب الحاكم) بفارق كبير عن الأحزاب الأخرى المعارضة والمؤيدة، إذ حـصل على 69.68% من أصوات الناخبين، وبالتالي على ثلثي مقاعد الجبهة الوطنية، في حين احتل التحالف الديمقراطي المرتبة الثانيـة بحـصوله علـى 12.37% مـن الأصوات. وفي 23 أبريل 2004 أعاد أعضاء الجمعية انتخاب مبيكي رئيساً لولاية ثانية لمدة خمس سنوات.

نظام الحكم

دولة جنوب أفريقيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، السلطة التنفيذية بمقتضى دستور 1996، الذي دخل حيز النفـاذ فـي 3 فبراير1997. يرأسها رئيس الدولة الذي يرأس أيضاً مجلس الـوزراء، وينتخبـه

المجلس الوطني طبقا للدستور. ويقوم رئيس المحكمة الدستورية بالدعوة لانتخاب رئيس الدولة خلال 30 يوماً من خلو المنصب، ولا يجوز شغل هذا المنصب لأكثر من فترتين متتاليتين. وللرئيس نائبان تنفيذيان، وكل حزب لديه 20% من مقاعد الجمعية الوطنية يمكنه ترشيح نائب للرئيس من بين أعضائه في الجمعية الوطنية. ويضم المجلس الوزاري الرئيس ونائبيه وما لا يزيد عن 27 وزيراً يرشحهم الرئيس بعد التشاور مع نائبيه ومشاركة رؤساء الأحزاب. ويسمح الدستور لغير الحزبيين بأن يتقلدوا المناصب الوزارية.

والسلطة التشريعية تتشكل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وتضم الجمعية الوطنية 400 عضواً منتخب حسب نظام التمثيل النسبي. ومن هؤلاء الأعضاء 200 عضو ينتخبون على قائمة وطنية و200 ينتخبون على قوائم إقليمية، ومجلس الشيوخ يتكون من تسعين عضواً (عشرة أعضاء عن كل إقليم)، وتختص المجالس التشريعية الإقليمية بتسمية الأعضاء وترشيحهم حسب نسبة المؤيدين للحزب في ذلك الإقليم.

ويتكون النظام القضائي من المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية العليا والمحاكم المختلفة الأخرى. والقانون أساسه القانون الروماني والقانون العرفي الإنجليزي. وتقبل جنوب أفريقيا الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية مع التحفظات.

وأهم الأحزاب هي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي، وحزب التحالف الديمقراطي (تشكل من دمج الحزب الديمقراطي وحلف الحرية)، وحزب الحرية إنكاثا، والحزب القومي الجديد، وحزب مؤتمر الجامعة الأفريقية، والحركة الديمقراطية المتحدة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

لجنوب أفريقيا علاقات مميزة مع العالم الغربي بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة بفعل المصالح الاقتصادية للشركات عابرة القوميات على الجانبين (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الشركاء التجاريين لجنوب أفريقيا حيث يبلغ حجم التجارة البينية عام 2001م نحو 7.25 بليون دولار أمريكي، في ذات الوقت الذي تحتفظ فيه جنوب أفريقيا بعلاقات اقتصادية مميزة مع جمهورية الصين الشعبية حيث بلغ حجم التجارة المتبادلة بين الجانبين عام 2003م نحو 23.3 بليون راند (أي ما يعادل 4 بليون دولار تقريباً).

وعلي الصعيد ذاته وسعياً لتعظيم قدراتها ودورها كفاعل دولي وليس إقليمي فقد عمدت جنوب أفريقيا إلي إقامة محور تعاون مع قطبين إقليميين آخرين هما الهند علي الصعيد الآسيوي والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وهو التعاون الذي يشمل تشاور وتعاون الدول الثلاث فيما يتصل بجهود إصلاح الأمم المتحدة.

وعلي الصعيد القاري، سعت جنوب أفريقيا إلي الإسراع بقيام أجهزة الاتحاد الأفريقي المختلفة، وحث الدول الأعضاء علي استكمال إجراءات التصديق علي بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة للاتحاد، واستطاعت الفوز بالمقر الدائم لبرلمان عموم أفريقيا علي أرضها، في ذات الوقت الذي قامت فيه بالتصديق علي برتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وعلي ذات الصعيد ألقت جنوب أفريقيا بثقلها خلف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"، واستطاعت عبر دبلوماسيتها التنسيق بينها وبين الاتحاد الأفريقي لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد الأفريقي.

كما واصلت جنوب أفريقيا تعزيز علاقاتها مع دول الجنوب الأفريقي، باعتبارها النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب أفريقيا وسياستها من خلال حزمة من الأدوات مثل: إنشاء مراكز تدريبية والزيارات المتبادلة والمساعدات الفنية والمالية والحرص علي مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة، الأمر الذي يصب في

نهاية المطاف لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب أفريقية، وهـي الأدوات التـي شملت معظم دول السادك بما في ذلك زيمبابوي؛ فعلي الرغم من الخلاف بين البلدين والتوترات التي شابت العلاقات بين البلدين في التسعينيات من القرن العشرين، فـإن الملاحظ أنها قد شهدت بعض ملامح التحسن في السنوات التالية لحقبة التسعينيات.

وعلى صعيد علاقات جنوب أفريقيا بوسط القارة وشرقها، فإنها قـد تركـزت بالأساس حول محاولات تحقيق السلام فـي منطقـة البحيـرات العظمـي والكنغـو الديموقراطية علي اعتبار أن تحقق السلام في تلك المنطقة يوفر الأساس اللازم لجذب حركة الاستثمار وتحقيق التنمية وطالت اهتماماتها وحركتها الخارجية قضايا الصومال والإرهاب فى القرن الأفريقي والصراع في جزر القمر.

وتحتفظ جنوب أفريقيا بتمثيل دبلوماسي مع عدد محدود من دول غرب أفريقيا حيث توجد لها سفارات فقط في كل من نيجيريا، السنغال، غانا، ساحل العاج، الأمـر الذي يعكس أهمية تلك البلدان في منظور السياسة الخارجية الجنوب أفريقية، خاصـة وأن البعثات الدبلوماسية القائمة في تلك الدول المذكورة منوط بهـا رعايـة مـصالح جنوب أفريقيا في الدول الأخرى بالمنطقة وتشير البيانات إلي أن هناك اهتمام جنـوب أفريقي بتطورات الأوضاع في غرب أفريقيا التي يظهر قطاع الأعمال والتجارة فـي جنوب أفريقيا اهتماماً متزايداً بها في ظل إمكانياتها وثرواتها المعدنية، واحتياجاتها في مجالات البنية التحتية والخدمات المصرفية التي تطرح جنوب أفريقيـا فيهـا نفـسها كنموذج، فضلاً عما تمثله المنطقة من سوق واسعة للمنتجات والاستثمارات الجنـوب أفريقية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الثقافي الذي كان مـدخلاً أساسـياً للتعاون بين جنوب أفريقيا ودولة مالي التي شهدت عاصمتها تدشـين أول مـشروع رئاسي من نوعه يستهدف حفظ المخطوطات التاريخية الإسلامية.

وعلي صعيد علاقات جنوب أفريقيا بدول الشمال الأفريقي، تحـتفظ جنـوب أفريقيا بشبكة علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة مع جميع دول الشمال بما فـي ذلـك المغرب وموريتانيا مع تفاوت في طبيعة ومجالات التعاون مع كل دولة.

فعلي صعيد العلاقات المصرية الجنوب أفريقية تبادل مسئولو الدولتين الزيارات لبحث إمكانيات التعاون بين الجانبين، لاسيما في مجالات السياحة والتعاون الاقتصادي، وهناك تأكيدات علي تنامي التعاون بين البلدين إلا أن ذلك لم يحل دون بعض ملامح ومؤشرات المساعي التنافسية بين الدولتين كان أبرزها علي صعيد استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2010، وعلي الفوز بمقر برلمان عموم أفريقيا، وكلاهما حظيت بهما جمهورية جنوب أفريقيا، وكذا التنافس علي شرف تمثيل إفريقيا في العضوية الدائمة بمجلس الأمن حال إقرار حق أفريقيا في مقعد دائم.

وعلي صعيد العلاقات مع كل من تونس والجزائر تحتفظ جنوب أفريقيا بلجان مشتركة مع كلتا الدولتين تعقد اجتماعاتها دورياً علي أعلي المستويات وقد عبرت كل من الجزائر وتونس عن ارتياحهما لطبيعة ومستويات العلاقة المتنامية مع جنوب أفريقيا.

وعلي صعيد العلاقة مع السودان أبدت جنوب أفريقيا دعمها لمساعي التسوية السلمية لمشكلة السودان كما استقبلت العديد من القيادات السودانية الرسمية وغير الرسمية؛ كما سعت خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي إلي تسوية الصراع الدائر في السودان. وفي المقابل يشير البعض إلي أن جنوب أفريقيا لها علاقات فيما يتصل ببيع السلاح للأطراف المتصارعة في السودان.

وفيما يتصل بالعلاقات مع الجماهيرية الليبية تم توقيع عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم شملت مجالات حماية وتعزيز الاستثمارات والتعاون في مجالات النقل والمواصلات؛ النقل الجوي، والعلوم والتكنولوجيا.

جمهورية جنوب أفريقيا عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى.

مدغشقر

Madagascar

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية مدغشقر.

العاصمة: تاناناريف.

الموقع: جزيرة في المحيط الهندي تقع شرق موزمبيق.

المساحة الإجمالية: 587.040 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 18.595.469 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الميرينا والبتسيليو من أصول آسيوية. وفي المناطق الساحلية تعيش قبائل تعرف بالجماعات الساحلية، منها البيتسيميساراكا في الشرق، والانتندروي في الجنوب.

الأديان: معتقدات تقليدية (52%)، مسيحيون (41%)، مسلمون (7%).

اللغات: الفرنسية والمالاجاشية (لغتان رسميتان).

تاريخ الاستقلال: 26 يونيو 1962.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 900 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 5.5% (عام 2006).

العملة الوطنية: فرنك مالاجاشي.

التاريخ القديم

جزيرة مدغشقر جزيرة معروفة منذ القدم، ورد ذكرها في كتابات بطليموس في القرن الثاني، كما كانت معروفة للعرب قبل الإسلام وبعده، حيث اختلط البحارة العرب الذين كانوا يترددون على الساحل الأفريقي الشرقي بسكان هذه الجزيرة منذ زمن بعيد، ومن هنا جاءت التأثيرات العربية في مدغشقر خصوصاً في الشمال الشرقي والجنوب الغربي. وبعض الجماعات هناك (مثل قبيلة أنتيمورونا) تعتقد أنها شعب من مكة، وقد تحولت هذه القبيلة إلى الإسلام منذ وقت طويل.

وينحدر سكان الجزيرة من أصول ملايوية وأندونيسية وأفريقية وعربية، حيث كانت الجزيرة مستقراً لهجرات بشرية كثيرة على مر التاريخ، وقد اختلطت هذه الجماعات وتزاوجت حتى أصبح سكان مدغشقر على درجة كبيرة من التنوع. وتعتبر جماعة الميرينا أو الهوفا أكبر الجماعات العرقية في البلاد، وهي من أصول ملايوية، وتشكل أغلبية السكان في منطقة العاصمة (تاناناريف)، وقد تمكنت هذه الجماعة في أواخر القرن الثامن عشر من إقامة مملكة قوية في مدغشقر، واتخذت من أنتارايفو (تاناناريف حاليا) عاصمة لها، وتوالى على حكمها عدة ملوك وملكات حتى الاحتلال الفرنسي للجزيرة عام 1895، حيث قام الفرنسيون بنفي آخر الملكات إلى الخارج عام 1897، وحكموا الجزيرة حكماً مباشراً.

الاستعمار والاستقلال

في القرن الرابع عشر وصل الرحالة البرتغالي ماركوبولو إلى ساحل مقديشو (في الصومال) معتقدا أنه وصل إلى جزيرة مدغشقر، ومن هنا يرى البعض أن اسم مدغشقر تحريف لكلمة مقديشو. وفي عام 1500 كان البحار البرتغالي ديجودياز أول أوروبي رأي الجزيرة، وقد أطلق عليها اسم "سان لورنت". وفي عام 1548 حاول البرتغاليون النزول إلى الجزيرة والتوغل فيها، ولكنهم قتلوا جميعا، كما لقيت نفس المصير مجموعة رهبان دانماركيين في أواخر القرن السادس عشر،

وفي عام 1642 قامت فرنسا بإنشاء حصن في جنوب شرقي مدغشقر عرف بحصن دوفان، ولكن الأهالي قاموا في عام 1672 بقتل معظم الفرنسيين هناك والاستيلاء على الحصن، ولم تتمكن فرنسا من استعادته إلا عام 1768، كما أرسلت عام 1807 حملة استولت على ميناء "فول بوانت" على الساحل الشرقي للجزيرة، وفي نفس الوقت استولت بريطانيا على ميناء تاماتيف، ودعمت نفوذها لدى الملك راداما الأول.

ولكن النفوذ الأجنبي في مدغشقر تعرض لضربة قوية على يد الملكة رانافالونا الأولى – زوجة راداما الأول – حيث قامت بطرد الأجانب، وحظرت المسيحية في البلاد، وظلت هذه الملكة تحكم البلاد حتى وفاتها عام 1861 حيث خلفها ابنها الملك راداما الثاني، الذي خالف سياسة والدته وعقد مع الأجانب عدة معاهدات، خصوصاً مع الفرنسيين الذين عقد معهم معاهدة صداقة دائمة عام 1862، ومنحهم امتيازات كبيرة. وفي العام التالي اغتيل راداما الثاني وخلفته زوجته الملكة راسوهيرينا، حيث ألغت المعاهدة المعقودة مع فرنسا وسحبت الامتيازات الممنوحة للفرنسيين في الجزيرة مما أدى إلى صدام مع فرنسا. وفي عام 1886 عقدت معاهدة سلام بين الطرفين تعهدت فيها مدغشقر بدفع 10 ملايين فرنك كتعويض لفرنسا، وأن تشرف فرنسا على علاقات مدغشقر الخارجية، وأن يعامل الرعايا الفرنسيون في الجزيرة معاملة خاصة.

وفي عام 1890 اعترفت بريطانيا بالحماية الفرنسية على مدغشقر مقابل اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار، وعقب ذلك اتجهت فرنسا إلى تعزيز نفوذها في مدغشقر، فوجهت إنذارا إلى حكومة الجزيرة في فبراير 1895، وفرضت على ملكتها – رانافالونا الثالثة – معاهدة الحماية في أكتوبر من نفس العام. وفي عام 1896 وقعت ثورات عديدة ضد الحكم الفرنسي والوجود الأوروبي في الجزيرة، وقامت فرنسا بقمعها بالقوة. وفي عام 1897 قامت فرنسا بإلغاء الحكم

الملكي ونفي الملكة إلى رينيون ثم الجزائر (حيث توفيت هناك عام 1917). وبحلول عام 1898 كانت فرنسا قد ثبتت سيطرتها على البلاد.

وقد قاوم سكان مدغشقر محاولات السيطرة الأوروبية منذ بدايتها. وخلال الحرب العالمية الأولي ظهرت حركة وطنية عرفت بحركة "فاي فاتو ساكيليكا" وتعني الشجاعة والقوة والتضامن، وهذه الحركة طالبت بأن يكون للوطنيين دور أكبر في إدارة شئون البلاد. وبعد سقوط فرنسا في يد الألمان عام 1940 أعلنت مدغشقر تأييدها لحكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان. وفي عام 1942 احتلت بريطانيا الجزيرة وسلمتها في العام التالي لحكومة فرنسا الحرة الموالية للحلفاء. وبعد صدور دستور فرنسا عام 1946 الذي يقضي بإنشاء "الاتحاد الفرنسي" أصبحت مدغشقر إقليماً فرنسياً، وحصل سكانها على المواطنة الفرنسية.

ولم تؤد سيطرة فرنسا على الجزيرةإلي وقف التوتر بين جماعة الميرينا والقبائل الساحلية الذي بلغ ذروته عام 1947 حين حدثت مواجهات بين الجانبين قتل فيها نحو 80 ألف شخص مما فرنسا لإصدار قرار بتعليق كافة الأنشطة السياسية في مدغشقر حتى عام 1956 عندما صدر القانون الأساسي الذي سمح بالاقتراع العام في الجزيرة. وفي عام 1957 تشكل الحزب الاجتماعي الديموقراطي بزعامة فيلبيرت تسيرانانا، وهو من جماعة ساحلية، وسرعان ما أصبح الحزب يتمتع بتأييد واسع في سائر أنحاء البلاد. وفي عام 1958 تشكل حزب مؤتمر الاستقلال بزعامة ريتشارد أندريامانجاتو من جماعة الميرينا. وفي أكتوبر حصلت مدغشقر على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية، وفي 26 يونيو 1960 أصبحت دولة مستقلة.

التطور السياسي بعد الاستقلال

بعد حصول مدغشقر على الاستقلال أصبح فيلبيرت تسيرانانا أول رئيس للجمهورية، وقد لعبت مدغشقر في عهده سياسة إقليمية نشطة. وعلى صعيد

السياسة الداخلية اتبع تسيرانانا سياسة اشتراكية معتدلة، إلا أن تدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى احتجاجات واضطرابات قادها الطلبة والعمال، ونتيجة قمع هذه الاضطرابات ظهرت جماعة معارضة جديدة أطلقت على نفسها اسم الحركة الوطنية لاستقلال مدغشقر بزعامة "مونجا جاونا"، وأصبحت هذه الحركة من أبرز حركات المعارضة، ورغم أن مركزها كان فى المناطق الزراعية فى جنوب غرب البلاد، إلا أنها جذبت سكان المدن والطلبة أيضاً.

وفي يناير 1972 فاز تسيرانانا – المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية – بنسبة 99.9%، ولكن تصاعد الاحتجاجات أدى إلى تقديمه استقالته، وتسليم السلطة إلى قائد القوات المسلحة "جبريال راماناناتسوا"، وهو من جماعة الميرينا، حيث قام بقطع العلاقات مع إسرائيل، وأعاد اتفاقية التعاون مع فرنسا، وجدد العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والصين. وعلى الصعيد الداخلى أعلن رامانانانتسوا اللغة المالاجاشية اللغة الرسمية للبلاد. وبينما لقي ذلك ترحيباً من الحركات القومية، فإنه جدد مخاوف الجماعات الساحلية من سيطرة الميرينا. وقد استمر التوتر بين الميرينا والجماعات الساحلية في تلك الفترة، وكان من أبرز ملامح هذا التوتر قيام جماعة من رجال الأمن الساحليين في ديسمبر 1974 بمحاولة انقلابية ضد سيطرة الميرينا على القوات المسلحة. وقد ساهمت هذه الظروف – إلى جانب التدهور الاقتصادي والخلافات بين القوات المسلحة والحكومة – في دفع رامانانانتسوا إلى تسليم السلطة إلى "ريتشارد راتسيماندرافا" الذى اغتيل بعد تقلده السلطة بستة أيام فقط ليحل محله اللواء "جيليس اندرياماهازو".

وفي يونيو 1975 تولى السلطة المجلس الثوري الأعلى برئاسة "ديدييه راتسيراكا" ذي التوجهات الثورية الاشتراكية، وفي عهده أجري استفتاء على ميثاق الثورة (أو الكتاب الأحمر) في ديسمبر 1975. وقد أعلن راتسيراكا نيته في إجراء إصلاحات إدارية، وأعاد تنظيم الجيش، واتبع سياسة عدم الانحياز. وبانتخاب

راتسيراكا رئيساً للجمهورية في ديسمبر 1975 أعلنت الجمهورية الثانية في مدغشقر بعد حكومات عسكرية متتالية، وفي عهده لم يسمح سوى بتنظيم حزبي واحد هو "الجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة" الذي انضمت إليه خمسة أحزاب. كذلك استمرت حركة "ملجشة" الدولة، ولكن الخلافات ما لبثت أن دبت داخل التنظيم السياسي الواحد.

وخلال الثمانينيات وبداية التسعينيات شهدت البلاد موجات من الاضطرابات كان من أبرزها اضطرابات عامي 1986 و1987 في المناطق الريفية بسبب المجاعة، وتزامن مع هذه الاضطرابات زيادة الانقسامات الداخلية في جبهة الدفاع عن الثورة رغم الإصلاحات المتتالية التى حاول راتسيراكا إدخالها، والتى كان منها السماح بتشكيل أحزاب سياسية عام 1990. وكان من أبرز موجات الاضطرابات والصراع على السلطة الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بتعديل الدستور في مايو 1990، ومحاولة الانقلاب في 31 مايو 1991 حين قامت قوة مسلحة بالسيطرة على الإذاعة، والإنذار الذي أطلقه الجيش في 31 أكتوبر 1991 بتشكيل حكومة انتقالية.

وفى ظل هذه الظروف أجريت انتخابات رئاسية في نوفمبر 1992 على مرحلتين فاز فيها "ألبرت زافي" الذي بدأت بعهده الجمهورية الثالثة، وفي نهاية أغسطس 1993 قام "رافاوني تسيرنانا" بتشكيل مجلس جديد للوزراء، وأعلن برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد.

ومع زيادة الخلافات بين زافي ورافاوني أعلن زافي عن استفتاء على إصلاح دستوري يجعل اختيار رئيس الوزراء من حق الرئيس بدلاً من المجلس الوطني، وعندما جاءت نتائج الاستفتاء في صالح زافي قدم رافاوني استقالته،وعين زافي رئيس حزبه (الاتحاد الوطنى للتنمية والديمقراطية) رئيساً للحكومة، إلا أن الخلافات زادت داخل الحكومة من جهة، وبينها وبين المؤسسات الدولية من جهة

أخرى، وفشل زافي في السيطرة على الموقف، فصوت البرلمان على سحب الثقة منه، وأجريت انتخابات في نوفمبر 1996 فاز فيها راتسيراكا ليعود إلى السلطة من جديد. وقد استطاع راتسيراكا تحسين علاقاته بالقوى الغربية والمؤسسات المالية الدولية، كما اقترح تعديلات دستورية زادت من سلطات رئيس الجمهورية على حساب سلطات المجالس التشريعية واستقلال القضاء، ولكنها زادت من درجة اللامركزية في المحليات، ورغم اعتراض قوى المعارضة في البرلمان على هذه التعديلات، إلا أنه تمت الموافقة عليها فى استفتاء شعبى.

وقبيل انتخابات عام 2001 كانت التوقعات تشير إلى فوز راتسيراكا بفترة ولاية جديدة، إلا أن إعلان "مارك رافالو مانانا" رجل الأعمال البارز حديث العهد بالسياسة ترشيح نفسه للانتخابات أثر في هذه التوقعات. ومع قرب موعد الانتخابات كانت استطلاعات الرأى تشير إلى ارتفاع شعبية رافالو مانانا. وبعد الجولة الأولى من الانتخابات التي أجريت في 16 ديسمبر أعلن حصول رافالو مانانا على 46.4% من الأصوات مقابل 40.6 % لراتسيراكا، وقد رفض رافالو مانانا هذه النتيجة مؤكداً حدوث تلاعب في عملية الفرز.

وقد أدى هذا الخلاف إلى مسيرات احتجاجية لأنصار رافالو مانانا مقابل مسيرات مناوئة لأنصار راتسيراكا تحولت إلى مواجهات حادة مما دفع جهات خارجية مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمة الفرانكفونية لعرض التوسط بين الجانبين، وقبل أن تؤتى الوساطة الأولى للاتحاد الأفريقي ثمارها أعلن رافالو مانانا نفسه رئيساً للبلاد في فبراير 2002.

ومع استمرار المواجهات التي تحولت إلى مصادمات دامية جاءت الوساطة الثانية للاتحاد الأفريقي بدعم من الرئيس السنغالي "عبد الله واد"، وتمخض عنها توقيع اتفاق داكار الذى أقر بإعادة فرز الأصوات، وإجراء استفتاء في حالة ما إذا لم تحسم إعادة الفرز النتيجة، وعندما جاءت نتيجة الفرز في صالح رافالو مانانا

رفض راتسيراكا الاعتراف بالنتيجة مصمماً على اللجوء إلى الاستفتاء، وقد رفض كثير من الأطراف الخارجية موقف راتسيراكا، واعترف بشرعية رافالو مانانا.

وفي ديسمبر 2002 عقدت انتخابات الجمعية الوطنية، وحصل فيها حزب الرئيس مانانا على أغلبية مقاعد البرلمان (103 مقاعد من إجمالى 160 مقعداً).

وقد أسرع رافالو مانانا في تطبيق إصلاحات تدعم اقتصاد السوق مما لاقى ترحيباً من المؤسسات الدولية والدول الغربية، وساعد على زيادة المساعدات إلى مدغشقر، إلا أن معدلات الفقر لازالت مرتفعة، فوفقاً لتقديرات عام 2004 يعيش نحو نصف السكان تحت خط الفقر، وهو ما يؤدى إلى خروج مظاهرات مطالبة بتحسين مستوى المعيشة من حين لآخر.

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهها نظام رافالو مانانا فإنه قد أعيد انتخابه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 3 ديسمبر 2006 بحصوله على 54.8% من الأصوات. في حين جاء راتسيراكا في المركز الثالث بحصوله على 10% من الأصوات.

نظام الحكم

مدغشقر دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب لمدة خمس سنوات، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين هما الجمعية الوطنية التي تتكون من 160 عضواً يتم اختيارهم بالانتخاب العام لمدة أربع سنوات، ومجلس الشيوخ الذي يتكون من مائة عضو يتم اختيار ثلثيهم بالانتخاب بينما يعين رئيس الجمهورية بقية الأعضاء. وتتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا، والمحكمة الدستورية.

يوجد بمدغشقر عشرات الأحزاب السياسية الأمر الذي يجعل ظاهرة التحالفات الحزبية بارزة على الساحة ويصعب معها ضبط الخريطة الحزبية في

البلاد في ظل الطابع الشخصي لكثير من هذه الأحزاب، وسرعة التغيرات التي تطرأ على التحالفات بينها.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وقد شهدت العلاقات الخارجية لمدغشقر بعض التغيير، فبينما كانت سياسة راتسيراكا فى السبعينيات تميل إلى المعسكر الاشتراكي، جاءت حكومة رافاوني في بداية التسعينيات لتقيم علاقات مع إسرائيل وجنوب أفريقيا، وظل العامل الاقتصادي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية؛ فمع نهاية التسعينيات تحسنت علاقات مدغشقر بالدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا، وتدعمت علاقاتها مع جنوب أفريقيا، وظلت فرنسا الشريك الاقتصادى الأساسي وأكبر مانح للمساعدات الثنائية، ورغم ذلك استمر الخلاف على السيادة على بعض الجزر في قناة موزمبيق إلى أن تم الاتفاق في فبراير 2000 على أن تتم إدارة هذه الجزر بالمشاركة بين فرنسا ومدغشقر وموريشيوس بغض النظر عن قضية السيادة.

وقد خلقت الانتخابات الرئاسية لعام 2001 حالة من التوتر في علاقة النظام مع بعض الأطراف الخارجية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي وبعض القوى المؤثرة داخله. ومع استقرار نظام رافالو مانانا وتغلبه على خصومه اعترفت القوى الكبرى بالنظام الجديد تباعاً، إذ اعترفت به الولايات المتحدة رسمياً في 26 يونيو 2002، وألغت قرار تجميد مخصصات مدغشقر المالية، ثم اعترفت به فرنسا بزيارة وزير خارجيتها لمدغشقر في الثالث من يوليو 2002 والتي وعد فيها بزيادة الدعم المالى الفرنسى للنظام الجديد، كما اعترفت به ألمانيا واليابان والصين.

ومع ذلك استمرت مشكلة النظام مع الاتحاد الأفريقي الذى رفض أن يمثل رافالو مانانا دولته في أول قمة للاتحاد الأفريقي بديربان (جنوب أفريقيا) في يوليو 2002، حيث انقسم الموقف الأفريقي حول هذه القضية، فبينما ساندت جنوب أفريقيا قرار عدم الاعتراف بالنظام الجديد، اعترفت السنغال به رسمياً في 18

يوليو وتبعتها دول مثل موريشيوس وبوركينافاسو وليبيا، كما أعلنـــت ســكرتارية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا أن مدغشقر ستمثل فـــي اجتماعـــات اللجان الفنية.

وقد تكرست شرعية النظام بنتائج الانتخابات التشريعية التي أجريـــت فـــي ديسمبر 2002 والتي فاز فيها حزب الرئيس بأغلبية المقاعـــد ممـــا دفـــع اللجنـــة المركزية لآلية منع وإدارة الصراعات في اجتماعها في فبراير 2003 إلى التوصية بالاعتراف بالنظام، والسماح له بتمثيل مدغشقر في قمة الاتحاد الأفريقي.

مدغشقر عضو في جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعـــة دول أفريقيـــا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، السوق المشتركة لـــشرقي وجنـــوبي أفريقيا، مجموعة الـــ 77، مفوضية المحيط الهندى، حركة دول عـــدم الانحيـــاز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكيـــة الفكريـــة، منظمـــة الفرانكفونيـــة، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية.

زامبيا
Zambia

- **بيانات أساسية**

الاسم الرسمي: جمهورية زامبيا.

العاصمة: لوساكا.

الموقع: يحدها من الجنوب ناميبيا وبوتسوانا وزيمبابوي، ومن الغرب أنجولا، ومن الشرق موزمبيق ومالاوي، ومن الشمال تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المساحة الإجمالية: 752,610 كيلو مترات مربعة.

عدد السكان: 11.502.010 نسم (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الأفارقة 98.7%، الأوروبيون 1.1%، أخرى 2.%.

الأديان: المسيحيون 50-75% (تقديرات)، المسلمون والهندوس 24-49% (تقديرات)، معتقدات تقليدية 1%.

اللغات: الإنجليزية (اللغة الرسمية)، ونحو سبعين لغة محلية مثل البمبا والكاوندا واللوزى واللوندا والنيانجا والتونجا.

تاريخ الاستقلال: 24 أكتوبر 1964 (عن المملكة المتحدة).

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: 1000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى: 6% (عام 2006).

العملة الوطنية: كواشا.

التاريخ القديم

تعتبر جماعات البوشمن أقدم الجماعات المعروفة التى عاشت فى المنطقة، ثم أخذت جماعات البانتو العاملة بالزراعة فى الهجرة إليها والاستقرار فيها منذ نحو ألفي سنة مضت، ومن أهم هذه الجماعات جماعات التونجا التى هاجرت إلى المنطقة منذ حوالى ألف عام. وقد نشأت فى منطقة زامبيا الحالية عدة ممالك وإمارات قبل مجيء الأوروبيين بوقت طويل، ومن بينها مملكة اللوبا التي نشأت خلال القرن السادس عشر على يد إحدى عشائر اللوبا، ومملكة الكازمبي التى أنشأتها جماعات اللوندا فى شمال زامبيا الحالية في بداية القرن الثامن عشر، ومملكة البمبا، التي أنشأتها جماعات البمبا ووصلت أوج قوتها في القرن التاسع عشر، ومملكة اللوزي التي أنشأتها جماعات اللوزي التى هاجرت إلى المنطقة الغربية من زامبيا الحالية خلال القرن السابع عشر، وكانت تعرف خلال القرن التاسع عشر الميلادى باسم "بولوزي" ثم أطلق عليها الأوروبيون فيما بعد اسم "باروتسيلاند". وفى عام 1833 تعرضت مملكة اللوزي للغزو من جانب جماعة الكولولو الناطقة بالتسوانا والتي خرجت من بلادها فراراً من غزوات إمبراطور الزولو، وتمكنت من هزيمة جيش اللوزي، ولكن هذه الأسرة تمكنت من استعادة عرشها عام 1865، وظلت فى الحكم حتى سيطرة البريطانيين على المنطقة فى أواخر القرن التاسع عشر.

الاستعمار والاستقلال

فى أواخر القرن الثامن عشر قام البرتغاليون بحملة من قاعدتهم فى سينا (على نهر الزمبيرى فى موزمبيق الحالية)، ووصلت هذه الحملة إلى شرقى زامبيا، وفى أواسط القرن التاسع عشر وصل المستكشف الاسكتلندى ديفيد ليفنجستون إلى أعالي نهر الزمبيرى، ومر خلال رحلته بمملكة اللوزي. وفى عام 1889 قامت مجموعة من الاستعماريين البريطانيين وعلى رأسهم سيسل رودس بإنشاء شركة

جنوب أفريقيا البريطانية التي حصلت على عهد ملكي باستغلال الثروات الهائلة فى مناطق الجنوب الأفريقي لمدة 25 عاماً. وفى عام 1894 تمكنت الشركة من القضاء على مملكة الندبيلى والسيطرة على منطقة زيمبابوى الحالية التي أصبحت تعرف باسم روديسيا الجنوبية، ومن ثم مدت الشركة سيطرتها شمالاً إلى منطقة زامبيا التي أصبحت تعرف باسم روديسيا الشمالية.

وفى عام 1914 قامت الحكومة البريطانية بمد الامتياز الممنوح للشركة لعشر سنوات أخرى، وبعد نهاية هذه المدة انتقلت إدارة روديسيا الشمالية إلى الحكومة البريطانية. وبعد اكتشاف حزام النحاس فى المنطقة عام 1925 تزايد عدد المستوطنين البيض فيها. وفى عام 1953 اتحدت روديسيا الشمالية مع روديسيا الجنوبية ونياسالاند (مالاوى) في الكيان الفيدرالي لروديسيا ونياسالاند، وهو الاتحاد الذى طالما طالب به المستوطنون البيض فى المناطق الثلاث وعارضه سكانها الأفارقة بقوة، وظل هذا الاتحاد قائماً حتى عام 1963.

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين بدأ المثقفون الأفارقة فى روديسيا الشمالية فى إنشاء عدد من الجمعيات للنهوض بأوضاع الأفارقة، وفى نفس الوقت أخذت الحركة العمالية في النمو والانتشار. وفى عام 1940 قام حوالى 15 ألف عامل أفريقي من عمال مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية بالإضراب عن العمل، وتدخلت قوات الشرطة الاستعمارية مما أدى إلى مقتل وإصابة حوالى 80 عاملاً. وفى مايو 1949 أنشىء اتحاد عمال المناجم الأفارقة فى روديسيا الشمالية، وقد دعا هذا الاتحاد إلى إضراب عام فى سبتمبر 1952 شارك فيه نحو 39 ألف عامل. وفى عام 1948 أنشىء مؤتمر روديسيا الشمالية الذى تغير اسمه عام 1951 إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية. وفى أبريل 1949 أرسل هذا المؤتمر وفداً إلى بريطانيا للاحتجاج على خطط إنشاء الكيان الفيدرالي لروديسيا ونياسالاند، واستمر المؤتمر فى الضغط من أجل حل ذلك الاتحاد بعد

إنشائه، ونتيجة تزايد شعبية المؤتمر ونشاطه بين الجماهير الأفريقية قامت السلطات الاستعمارية بحظره عام 1959.

وفى عام 1960 تشكل تنظيم سياسى جديد هو حزب الاستقلال الوطنى المتحد بزعامة كينيث كاوندا، وطالب هذا الحزب بحل اتحاد روديسيا ونياسالاند واستقلال روديسيا الشمالية تحت اسم زامبيا، ونجح الحزب عام 1962 فى تنظيم حملة واسعة للعصيان المدنى فى البلاد، واضطرت الحكومة البريطانية بعدها إلى إدخال تعديلات دستورية تسمح بأن يصبح الأفارقة أغلبية فى المجلس التشريعي فى روديسيا الشمالية، وأجريت انتخابات عامة فى عام 1962 فاز فيها حزب الاستقلال الوطنى المتحد بـ 14 مقعداً، وحصل المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية على 7 مقاعد، وشكل الحزبان حكومة ائتلافية برئاسة كاوندا. ومع نهاية عام 1963 تم حل اتحاد روديسيا ونياسالاند رسمياً. وفى يناير 1964 أجريت انتخابات عامة فى روديسيا الشمالية تمهيداً لحصولها على الحكم الذاتى، وفاز فيها حزب الاستقلال الوطني المتحد بـ 55 مقعداً (من بين 75 مقعداً) فى المجلس التشريعى. وفى مايو 1964 عقد مؤتمر دستورى فى لندن تقرر خلاله أن تصبح روديسيا الشمالية جمهورية بعد استقلالها، وفى 24 أكتوبر من ذلك العام حصلت روديسيا الشمالية على استقلالها برئاسة كينيث كاوندا وتغير اسمها إلى زامبيا.

التطور السياسي بعد الاستقلال

منذ اليوم الأول للاستقلال بدأ كينيث كاوندا رئيس الدولة باتخاذ إجراءات لبسط سيطرة الدولة على مواردها الرئيسية، وأبرزها النحاس، خصوصاً وأن موارد زامبيا كانت مرتبطة بشكل تام باقتصاديات الدول العنصرية المجاورة. ولما كانت زامبيا دولة حبيسة، فقد وجدت نفسها عقب الاستقلال أمام أحد خيارين: إما التعاون مع النظم العنصرية المجاورة كى تتمكن من تصدير منتجاتها وبخاصة النحاس، وإما الاختناق فى حال إصرارها على عدم التعاون، وقد آثرت زامبيا

الخيار الثانى ومن ثم وقعت زامبيا تحت ضغوط نتيجة سياستها التحررية القائمة على دعم ومساندة حركات التحرر الأفريقية المناهضة للنظم العنصرية والاستعمارية فى جنوب القارة.

وقد مثلت زامبيا بموقعها الجغرافى منطقة عبور استراتيجية لرجال حرب العصابات الأفارقة من شمال موزمبيق وتنزانيا وزائير حيث توجد مقار وقواعد كثير من حركات التحرير الأفريقية، ولذا تعرضت أراضيها لغارات متعددة من جانب حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والمستعمرين البرتغاليين، إضافة لحملات مكثفة من روديسيا الجنوبية التى كانت تسعى لتعقب رجال حرب العصابات.

ورغم استمرار حزب الإستقلال الوطنى المتحد فى السلطة عقب إعادة انتخاب زعيمه كاوندا لفترة رئاسة ثانية عام 1968، إلا أن الدعم الجماهيرى له تراجع بسبب الضغوط الداخلية والخارجية التى عانت منها البلاد. وفى عام 1971 شهد الحزب أول انشقاق فى صفوفه حين ترك سيمون كابويبوي النائب السابق للرئيس مقعده داخل الحزب ليشكل حزباً معارضاً هو الحزب الشعبى المتحد، وكان رد كاوندا هو حظر النشاط الحزبي، وأغلاق الباب أمام أية تطورات مماثلة بإعلان زامبيا دولة حزب واحد فى عام 1972، وهكذا لم يواجه كاوندا صعوبة فى إعادة انتخابه رئيساً للبلاد لفترة رئاسة ثالثة فى عام 1973.

وخلال فترة الرئاسة الثالثة لم تتغير خريطة المشاكل التى تعانى منها زامبيا؛ ففى يناير 1973 قررت حكومة روديسيا الجنوبية إغلاق الحدود مع زامبيا أمام البضائع الصادرة أو الواردة باستثناء النحاس، فقرر كاوندا إدخال النحاس داخل دائرة الحظر وقطعه عن حكومة روديسيا، وتحويل مساره صوب تنزانيا. مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التى تعانيها البلاد، خصوصاً بعد نشوب الحرب الأهلية فى أنجولا عام 1975 وإيقاف خط السكة الحديد المار عبر أراضيها. ورغم انتهاء العمل فى خط السكة الحديد (تنزام) بين لوساكا ودار

السلام بطول 1900 كم عام 1975، إلا أن تردى الأوضاع الاقتصادية الداخلية استمر، فى ضوء انخفاض أسعار النحاس عالمياً، وهو المورد الرئيسى لزامبيا.

وقد أسهمت هذه الظروف فى خلق حالة من الاضطراب الداخلى، خشي النظام أن يتم توظيفها من قبل الدول العنصرية المجاورة فأعلن حالة الطوارىء فى البلاد في يناير 1976.

وفى ديسمبر 1978 استهل كاوندا فترة رئاسته الرابعة بإجراء تعديلات دستورية لإقصاء المعارضة، واستطاع استعادة بعض ما فقده سابقاً، حيث عاد كابوييوي لعضوية حزب الاسقلال كممثل بارز لقبائل البمبا – كبرى قبائل زامبيا، كما أعيد فتح الحدود بين زامبيا وروديسيا، وتم التوصل إلى اتفاقية تنظم وصول بضائع زامبيا لموانىء جنوب أفريقيا، ورغم ذلك استمرت زامبيا فى إيواء عناصر من جبهة "زابو" المناضلة ضد النظام العنصرى فى روديسيا الجنوبية مما كلفها خسائر كبيرة؛ بفعل ملاحقة القوات العنصرية لرجال تلك الحركة المتمركزين على أراضيها، ولم يُغلق هذا الملف نهائياً إلا بعد حصول روديسيا الجنوبية على استقلالها تحت اسم زيمبابوى فى أبريل 1980.

ورغم التفاؤل بتحسن الأوضاع الاقتصادية في زامبيا بسبب تلك التطورات، إلا أن الواقع خالف هذه التوقعات، واستمر التردى الاقتصادى والتدهور فى ظروف المعيشة، ومن ثم تزايد السخط على أداء النظام، وفى هذه الآونة شهدت زامبيا محاولة فاشلة للانقلاب على الرئيس كاوندا خططت لها بعض رجال الأعمال وبعض كبار موظفى الحكومة فضلاً عن عدد من أعضاء الحزب الحاكم نفسه، وكان الانقلابيون ينتمون إلى قبائل البمبا – كبرى القبائل المعارضة لكاوندا.

وفى أكتوبر 1983 أعيد انتخاب كاوندا لفترة رئاسة خامسة رغم حالة التدهور فى الاقتصاد الزامبي، واقترن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبح الاقتصاد الزامبي فى حالة انكشاف كامل أمام الضغوط الخارجية، خصوصاً

ضغوط مؤسسات بريتون وودز التى كانت تحتل المركز الأول بين الدائنين؛ ولـم تنته حقبة الثمانينيات إلا والبلاد فى وضع أسوأ مما كانت عليه في بدايتها، وعبء المديونية أثقل وخطرها أشد.

وفى ظل الاضطرابات الشعبية المستمرة والمظاهرات المتكررة التى عبرت عن وصول مواطني زامبيا إلى أعلى مراحل السخط والاعتراض على أداء نظامهم السياسي، كان حصول كاوندا على نسبة 95.5% مـن أصـوات النـاخبين فـى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى أكتوبر 1988 بمثابة الشرارة التـي أدت إلـي انفجار الغضب لدي الجماهير ضد النظام، وفى ضوء ذلك وافق كاوندا فى سبتمبر 1990 على إنهاء حالة احتكار السلطة التى مارسها هو وحزبه. وفى ديسمبر مـن نفس العام تم تعديل الدستور للسماح بتشكيل أحزاب ساسية بجانب الحزب الحاكم.

وعلى أثر ذلك تشكل العديد من التنظيمات السياسية، وأسبغت الشرعية على أحزاب كانت قد تشكلت قبل هذا التعديل الدستوري وعلى رأسها حزب الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب الذى تقاسم زعامته فى بداية تكوينه كل من وزير المالية السابق آرثروينا ورئيس مؤتمر نقابات عمال زامبيا فريدريك شيلوبا. وفـي عام 1991 أعلن كثير من أعضاء حـزب الاسـتقلال اسـتقالتهم مـن الحـزب وانضمامهم لحزب الحركة من أجل ديمقراطية متعددة الأحزاب، كما حول مـؤتمر نقابات عمال زامبيا تأييده لصالح ذلك الحزب. وفى أغـسطس 1991 تـم إقـرار دستور جديد نص على زيادة أعضاء الجمعية الوطنية من 136 إلي 158 عضواً، وإنشاء مفوضية للانتخابات، والسماح بتعدد المرشحين لانتخابات الرئاسة وتنـوع انتماءاتهم السياسية والحزبية. وقد تم تعديل الدستور عام 1996 ليجعل من شروط الترشيح للرئاسة أن يكون من أبوين زامبيين، وقصرها على المدنيين فقط.

وعقب فرز أصوات الناخبين فى أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها زامبيا في أكتوبر 1991 أعلن عن فوز شيلوبا بأغلبية الأصوات وهزيمة كاوندا، كمـا

أعلن فوز حزب الحركة من أجل الديموقراطية بأغلبيــة مقاعــد البرلمــان (125 مقعداً)، فى حين حصل حزبَ الاستقلال على 25 مقعداً، وتمت مراســم تنــصيب الرئيس الجديد فى 2 نوفمبر 1991، وأعقب ذلك إنهــاء حالــة الطــوارئ التــى استغرقت معظم عمر الدولة عقب استقلالها.

وقد أدى توجس الرئيس شيلوبا من نفوذ الرئيس السابق كاونــدا فــي ظــل احتفاظ الأخير بقدر كبير من سطوته السياسية، فضلاً عن استمرار زعامته لحزب الاستقلال، إلى شكل من المواجهة بين الطرفين، حيث بدأ رجال النظــام الجديــد بزعامة شيلوبا فى مواجهة الحرس القديم بزعامة كاوندا، ولم يخفف من حدة هــذا التوتر تنحي كاوندا عن زعامة حزب الاستقلال لصالح كيبى موســوكوتواني فــى سبتمبر 1992، إذ ظل كاوندا يمارس السياسة، فلجأ شــيلوبا إلــى إعــلان حالــة الطوارىء فى البلاد، بدعوي اكتشاف مجموعة وثائق لحــزب الاســتقلال ترســم تفاصيل مؤامرة استهدفت زعزعة استقرار النظام والدعوة إلى العصيان المــدني، وقد أدين عدد من قياديى الحزب فى هذه القضية بما فيهم أبنــاء الــرئيس كاونــدا الثلاثة، ووصف كاوندا هذه القضية بأنها من اخــتلاق الحكومــة بالتعــاون مــع المخابرات الأمريكية بهدف كسر شوكة المعارضة، ووصل الصراع بين الحكومــة والمعارضة إلى حد قيام الحكومة بقطع علاقات زامبيا الدبلوماسية مع كل من إيران والعراق بعد اتهامهما بتمويل عناصر هدامة داخل حزب الاستقلال.

وفى أبريل 1993 تم إنهاء حالة الطوارئ بعد مثول جميع المتورطين فــى محاولة الانقلاب السابقة أمام القضاء. ورغبة من كاوندا فى تهدئة الأجواء الملتهبة أعلن فى يونيو 1993 اعتزاله العمل السياسى، ورغم ذلك تزايــدت الانقــسامات داخل الحزب الحاكم، كما استقال نائب الرئيس ليفى مواناواسا من منصبه فى يوليو 1994 بعد تفاقم الخلافات بينه وبين الرئيس شيلوبا، واســتغلت المعارضــة تلــك الانقسامات، فبدأت في التحالف والتنسيق، ثم تشكلت جبهة المعارضة الزامبية فــى

يونيو 1994؛ وأعلن الزعيم المعتزل كاوندا اعتزامه العودة للحقل السياسى وخوض الانتخابات أمام شيلوبا، فبادرت الحكومة بعرض مشروع قانون على البرلمان يمنع مواطنى زامبيا المجنسين من الترشح لمنصب الرئاسة؛ وبموافقة البرلمان على تعديل الدستور لهذا الغرض وتصديق شيلوبا عليه أصبح متعذراً على الرئيس كاوندا – وهو مالاوى الأصل – التقدم لخوض الانتخابات الرئاسية.

وقد قوبل هذا التعديل الدستوري باستياء الدول المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والنرويج، وتم تحديد موعد الانتخابات الرئاسية فى 18 نوفمبر 1996، وتقدم لها خمسة مرشحين ليس منهم كاوندا الذى قرر مقاطعة الإنتخابات، ودعا لحملة عصيان مدني، ورغم ذلك أُجريت الانتخابات وعاد شيلوبا وحزبه للسلطة. ورغم أن نسبة المشاركين بلغت 40% من المسجلين، فقد قاطع الانتخابات أكبر أحزاب المعارضة وهو حزب الاستقلال، وأحاطت بها اتهامات التزوير.

وقد استمرت البلاد تحت حكم شيلوبا حتى عام 2001م، حيث أجريت جولة جديدة من الانتخابات الرئاسية رشح الحزب الحاكم ليفى موانواسا فيها ليخلف شيلوبا بعد أن انتهت فترتي ولايته، ورغم السخط العام علي سياسات شيلوبا والحزب الحاكم استطاع مرشح الحزب الفوز بالانتخابات مستفيداً من تفتت أصوات المعارضة في ظل تعدد المرشحين الأمر الذى أفقد المعارضة القدرة على التغيير ومكّن مرشح الحزب الحاكم من الفوز برئاسة الدولة على الرغم من عدم حصوله على أكثر من 29% من إجمالى أصوات الناخبين. وقد أعيد انتخاب موانواسا مرة ثانية عام 2006م فى انتخابات وصفت من قبل المراقبين الدوليين بأنها انتخابات حرة ونزيهة وحصل فيها علي 43% من أصوات الناخبين بما يعكس قدراً من الرضاء عن أداء حكومته خلال فترة ولايته الأولي.

نظام الحكم

زامبيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، يرأس رئيس الجمهورية الحكومة أيضاً، ويتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات بالاقتراع الشعبي من بين أعضاء المجلس التشريعي. وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية فهي أحادية المجلس، حيث يتكون المجلس التشريعي من 158 مقعداً وفقاً للتعديلات التي أقرها الدستور الجديد في أغسطس 1991، 150عضواً يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات بالانتخاب العام و8 يعينهم الرئيس، وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية.

وأهم الأحزاب السياسية فى زامبيا حزب حركة الديموقراطية التعددية، حزب برنامج عمل زامبيا، حزب منتدى الديموقراطية والتنمية، حزب الميراث، حزب الجبهة التقدمية الليبرالية، القيادة الوطنية للتنمية، الحزب الوطنى، الجبهة الوطنية، الحزب الجمهورى الزامبى، الحزب الديموقراطى الاجتماعى، حزب الاستقلال الوطنى الموحد، الحزب المتحد للتنمية الوطنية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

زامبيا عضو فى كثير من المنظمات الدولية وعضو فى الكوميسا والتى يقع مقرها فى لوساكا بزامبيا، وكان الرئيس كاوندا سنداً أساسياً لعمليات التغيير فى الجنوب الأفريقى، وداعماً لحركات التحرر فى أنجولا وموزمبيق وناميبيا وزيمبابوى وجنوب أفريقيا التى استضافت زامبيا العديد منها .

وقد أخذ الرئيس شيلوبا على عاتقه القيام بدور دولى فاعل وذلك منذ منتصف التسعينيات، ولعبت حكومته دوراً إقليمياً بنَّاءً من خلال رعايته لمحادثات السلام الأنجولية والتى قادت فى الأخير لبروتوكولات لوساكا عام 1994.

كذلك ساهمت زامبيا بقوات فى إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى كل من موزمبيق ورواندا وانجولا وسيراليون، وقد كانت زامبيا أول دولة أفريقية تتعاون فى مجال التحقيقات الدولية فى عمليات الإبادة الجماعية فى رواندا.

وفى عام 1998 قادت زامبيا جهود وقف إطلاق النار فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، كما قامت بدور نشط فى مساعى تحقيق السلام عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار فى لوساكا فى يوليو وأغسطس 1999.

ويعتبر النزاع الحدودى بين زامبيا ودول جوارها (بوتسوانا، ناميبيا، زيمبابوى) حول نقطة الالتقاء الحدودية أحد مصادر التوتر بين زامبيا وتلك البلدان، كما أن المنطقة الحدودية بين زامبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية تعتبر أحد بؤر التوتر الكامنة بين البلدين فى ظل تنازع الدولتين السيادة على نتوء "لونكيندا بويتو" الحدودي.

وتتمتع زامبيا بعلاقات حميمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل الأخيرة مع حكومة زامبيا فى جهود مكافحة الإيدز، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية، وكذلك الدفع بعملية الإصلاح السياسى وتفعيل دور المؤسسات الديموقراطية. ولزامبيا علاقات وثيقة مع جمهورية الصين الشعبية تعود إلى مرحلة الاستقلال ويعتبر بناء خط سكك حديد تنزانيا – زامبيا البالغ طوله 1860 كم بواسطة الصين في السبعينيات أحد شواهد تلك العلاقات. وهناك العديد من مشروعات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات مثل المشروعات الزراعية ووسائل الإعلام العامة، والاتصالات والبنية التحتية للطرق، حيث تم إنشاء العديد من الطرق في كافة إرجاء البلاد بواسطة الصين. وكانت زامبيا أحدى المحطات الرئيسة فى زيارة الرئيس الصينى للقارة الأفريقية عام 2006م.

زامبيا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية.

مالاوي
Malawi

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية مالاوي.

العاصمة: ليلونجوي.

الموقع: تحدها تنزانيا من الشمال الشرقي، وزامبيا من الجنوب الغربي، وتحيط موزمبيق بنصفها الجنوبي.

المساحة الإجمالية: 118,484 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 13,013,926 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: التشيوي والنيانجا والتومبوكو والياو واللوموي والسينا والتونجا والنجوني والنجوندا. وتشكل جماعة التشيوي 90% من سكان الوسط، ويعيش النيانجا في الجنوب، والتومبوكو والتونجا والنجوني في الشمال، والياو المسلمون على الحدود الجنوبية الشرقية.

الأديان: بروتستانت (55%)، رومان كاثوليك (20%)،مسلمون (20%)، معتقدات تقليدية(3%)، آخرون (2%).

اللغات: الإنجليزية والشيشيوا (لغتان رسميتان)، وهناك لغات أخري محلية كالشيتومبوكا والتشياو والتشيلوموي.

تاريخ الاستقلال: 6 يوليو 1964.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 7% (عام 2006).

العملة الوطنية: كواشا.

التاريخ القديم

يبدو من الحفريات التي اكتشفت حول شواطئ بحيرة مـــالاوي أن المنطقـــة كانت مأهولة منذ العصر الحجري القديم ومنـــذ أكثـــر مـــن 1500 عـــام أخـــذت الجماعات الناطقة بالبانتو تتوافد إلى المنطقة قادمة من الشمال، وكان مـــن بينهـــا جماعة المالاوي (أو المارافي) التي جاءت من جنوب الكونجو منذ حـــوالي ســـتة قرون، وتمكنت من تأسيس عدد من الممالك خلال القرن السادس عـــشر، ومنهـــا استمدت المنطقة اسمها. وعند البحيرة انقسم المارافي إلى مجمـــوعتين: مجموعـــة تحركت جنوبا جهة الضفة الغربية للبحيرة (وهم أسلاف جماعة تشيوي)، ومجموعة تحركت جهة الضفة الشرقية للبحيرة وحتى الجزء الجنوبي منهـــا (وهـــم أســـلاف جماعة نيانجا).

وفي الماضي قامت المجموعتان بتشكيل مملكة امتدت مـــن شـــمال مدينـــة نخوتاكوتا الحالية وحتى نهر الزمبيزي في الجنوب، ومن بحيرة مالاوي في الشرق وحتى نهر لوانجو في زامبيا في الغرب. وفي القرن التاسع عشر كانت الأجـــزاء الشمالية من المنطقة تحت سيطرة النجوني (وهي إحدى الجماعات الناطقة بالزولو التي قدمت من الجنوب)، والأجزاء الجنوبية جزء من مملكة الياو التي كانت تضم أجزاءً من موزمبيق، وقد اعتنق الياو الإسلام وتحالفوا مع العرب هناك.

الاستعمار والاستقلال

وصل المستكشفون البرتغاليون إلى منطقة مالاوي الحالية في القرن الـــسابع عشر، ثم جاءت بعثات الجزويت (اليسوعيين) التبشيرية ولكن دون استقرار دائم في المنطقة. وفي عام 1859 وصل المستكشف الاسكتلندي ديفيد ليفنجـــستون إلـــى بحيرة نياسالاند (مالاوي حاليا)، ومن ثم بدأ اهتمام بريطانيا بالمنطقـــة، وأرســـلت بعثات تبشيرية إلى هناك عامي 1875 و1876، وأنشئت شركة البحيرات الأفريقية

لتوفير الغذاء والنقل لهذه البعثات. وفي عام 1883 عينت بريطانيا قنصلاً لها في المنطقة لحماية مصالحها هناك.

وفي عام 1889 منحت الحكومة البريطانية شركة جنوب أفريقيا البريطانية امتياز تطوير نياسالاند، وأرسلت مبعوثا لها إلى المنطقة لعقد معاهدات مع الزعماء المحليين، وذلك لقطع الطريق على البرتغال التي كانت تهدف إلى وصل مستعمرتها في الشرق (موزمبيق) بمستعمرتها في الغرب (أنجولا)، ثم تعزز وضع بريطانيا في المنطقة بعد اتفاقها مع ألمانيا عام 1889، ومع البرتغال عام 1891، حيث اعترفت ألمانيا والبرتغال بالنفوذ البريطاني في المنطقة التي كانت تعرف بنياسالاند، ومن ثم أعلنت بريطانيا حمايتها عليها. وفي عام 1893 غيرت بريطانيا اسم محميتها إلى محمية أفريقيا الوسطي البريطانية.

وقد واجه الوجود البريطاني مقاومة متزايدة من السكان المحليين، خصوصاً الياو المسلمين والنجوني، ولم تتمكن بريطانيا من تثبيت أقدامها في المنطقة إلا في عام 1897 بعد استخدام قوات كبيرة من الهنود. وفي عام 1907 عادت البلاد إلى اسمها السابق: محمية نياسالاند، وأنشئ بها مجلس تشريعي وآخر تنفيذي لمعاونة الحاكم البريطاني، وفرض البريطانيون الضرائب وصادروا الأراضي لصالح المستوطنين البيض حتى وقعت مجاعة عام 1913. وخلال الحرب العالمية الأولى قام البريطانيون بتجنيد عشرات الآلاف من السكان إما للقتال أو في خدمة القوات المحاربة. مما أدى إلى اندلاع ثورة عام 1915 بقيادة جون شيليمبوي، ورغم فشل الثورة ومصرع قائدها فقد كان لها آثرها في تطور الحركة الوطنية في نياسالاند.

وترجع جذور الحركة الوطنية في نياسالاند إلى تلك الجمعيات التي أنشأها السكان بغرض تحسين ظروفهم التعليمية والاقتصادية في مواجهة حكامهم الأوروبيين، وكان أول هذه الجمعيات ظهوراً الرابطة الأهلية لنياسا الشمالية التي أسسها ليفي مومبا عام 1912، وسرعان ما ظهرت جمعيات مماثلة في سائر أنحاء

البلاد، واندمجت هذه الجمعيات عام 1944، حيث شكلت المؤتمرالأفريقيلنياسالاند، وتولى رئاسته ليفي لومبا، ورغم عدم فاعليته في البداية إلا أنه كان إطاراً لتنسيق العمل السياسي في البلاد.

ومنذ إنشاء المؤتمر تصاعد الشعور الوطني في نياسالاند، وساعد على ذلك تدهور الظروف الاقتصادية في الريف، وإنشاء الكيان الفيدرالي لردويسيا ونياسالاند عام 1953 والذي لقي معارضة قوية ومستمرة من جانب سكان نياسالاند، وقد تزعم المؤتمرالأفريقي لنياسالاند هذه المعارضة. وفي عام 1958 عاد الدكتور هاستيجز كاموزو باندا إلى البلاد بعد أن قضى أكثر من 40 عاما في الخارج، وتولى لدى عودته قيادة المؤتمرالأفريقي لنياسالاند. وفي عام 1959 وقعت عدة مصادمات بين أتباع المؤتمرالأفريقي لنياسالاند والسلطات الاستعمارية مما أدى إلى إعلان الطوارئ وحظر المؤتمر الأفريقي لنياسالاند واعتقال قياداته.

ورغم الإجراءات القمعية التي قامت بها بريطانيا فقد استمرت المعارضة الوطنية لسياستها، وبخاصة ما تعلق بالكيان الفيدرالي لروديسيا ونياسالاند. وفي سبتمبر 1959 قام أورتون شيروا (أحد زملاء باندا) بتشكيل حزب مؤتمر مالاوي الذي طالب بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن باندا ورفاقه. وفي أبريل 1960 تم الإفراج عن باندا وتولى رئاسة حزب مؤتمر مالاوي بعد تنازل شيروا عنها. وفي يوليو وأغسطس من نفس العام عقد مؤتمر دستوري في لندن حيث تمت الموافقة على دستور جديد للبلاد، وفي أعقاب ذلك ظهر حزبان جديدان هما الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب مؤتمر التحرير، ثم اندمج الحزبان عام 1962 في حزب واحد وهو حزب التحرير المسيحي، كما شكل المستوطنون البيض الحزب الفيدرالي المتحد.

وفي أغسطس 1961 أجريت انتخابات عامة في نياسالاند، وحقق حزب مؤتمر مالاوي بزعامة باندا انتصاراً كبيراً. وفي نوفمبر 1962 عقد مؤتمر

دستوري آخر في لندن، وبعده حصلت نياسالاند على الحكم الذاتي الكامل في يناير 1963، وأصبح باندا رئيساً للوزراء في الشهر التالي، وفي ديسمبر تم حل الكيان الفيدرالي لروديسيا ونياسالاند.

. التطور السياسي بعد الاستقلال

في 6 يوليو 1964 أصبحت محمية نياسالاند دولة مستقلة باسم مالاوي. وعقب الاستقلال لم يبد الدكتور باندا ميلاً كبيراً نحو أفرقة أوجه الحياة المختلفة في البلاد، ولم يظهر بمظهر الوطني المخلص عندما رفض تبني سياسات مضادة للاستعمار، وهو أمر قوبل باستهجان كثير من المثقفين، ولم يزد رد فعل رئيس الحكومة الدكتور باندا على التمادي في زيادة صلاحيات المقربين من البيض على حساب الفئات الأمية وذات التعليم المنخفض من المواطنين، وأسفرت هذه السياسة عن محاولة مبكرة للانقلاب انتهت بالفشل وهرب قائدها إلى المنفى.

وفي يوليو 1966 أعلنت الجمهورية رسمياً، وتم تبني نظام الحزب الواحد، وترأس الجمهورية الدكتور باندا الذي انتخب رئيساً مدى الحياة عام 1971. ولم يبدأ نشاط حركات المعارضة في مالاوي طوال هذه الفترة، كما لم تنشط حركات المعارضة المنفية التي كانت رابطة مالاوي الاشتراكية وحركة الحرية في مالاوي من أبرزها. وقد عمدت حكومة باندا إلي تحجيم قدرات المعارضة؛ فعلى سبيل المثال لم ينكر الدكتور باندا رغبته في التخلص من الدكتور أتاتي مباكاتي، ومع ذلك نفت الحكومة أية صلة لها بعملية اغتيال مباكاتي في مارس 1983 حين كان في زيارة لموزمبيق.وعلي صعيد التعامل مع حركة الحرية في مالاوي فقد حكم على زعيمها أوتون شيروا وزوجته بالإعدام بتهمة الخيانة، وبعد وساطة زعماء دول ومؤسسات دولية خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة. وفي أكتوبر 1989 اغتيل عشرة أشخاص من بينهم أحد أعضاء حركة الحرية في مالاوي في انفجار قنبلة بالعاصمة الزامبية لوساكا، وأنكرت حكومة مالاوي أية صلة لها بالحادث.

وفي فبراير شكل مالاويون معارضون في تنزانيا حركة معارضة جديدة هي حزب العمال الاشتراكي المالاوي. وفي الداخل لم يسمح لأية شخصية سياسية بالظهور كبديل محتمل للرئيس باندا، وأصبح العزل السياسي وإعادة تنظيم الحكومة أموراً مألوفة للحيلولة دون نجاح الوزراء في تأسيس مراكز قوى داخلية.

وفي مارس 1992 انتقدت الكنيسة الكاثوليكية في مالاوي الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وتزايدت الضغوط على الحكومة في نفس الشهر عقب اجتماع عشرات المعارضين في العاصمة الزامبية لوساكا لمناقشة سبل وضع استراتيجية للتعجيل بالإصلاح السياسي في مالاوي. وفي أبريل عاد إلى مالاوي المعارض النقابي شاكفوا شيهانا أحد أبرز المطالبين بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وتم اعتقاله عقب وصوله من قبل قوات الأمن. وقد واجه نظام باندا تهديدا خطيراً في مايو حين تصاعدت الاضطرابات في الجنوب، وشن العمال هناك حملة من أعمال العنف والشغب أسفرت عن مصرع 40 شخصاً على الأقل، وهو ما دفع الدول المانحة إلى قطع المساعدات غير الإنسانية عن مالاوي، خصوصاً مع تردي سجل حقوق الإنسان بها.

وفي يونيو أجريت انتخابات تشريعية تنافس فيها 675 مرشحاً عن حزب مؤتمر مالاوي الحاكم على 141 مقعداً في الجمعية الوطنية، وأعلنت الحكومة أن نسبة التصويت بلغت 80% من الناخبين، وهو ما شككت فيه المعارضة. وفي يوليو أطلق سراح شاكفوا، ثم أعيد القبض عليه لاتهامه بإثارة الفتنة وتحريض الجماهير، وأطلق سراحه في يونيه 1993.

وترأس شاكفوا التحالف من أجل الديمقراطية الذي تشكل في سبتمبر 1992 بهدف تعبئة الجماهير للمطالبة بإصلاح سياسي، كما تشكلت الجبهة الديمقراطية المتحدة في نفس الشهر. وفي يناير 1993 اندمجت عصبة مالاوي الاشتراكية والاتحاد المالاوي الديمقراطي ليشكلا الجبهة المتحدة للديمقراطية التعددية ومقرها

زامبيا. وفي مارس حلت حركة الحرية في مالاوي نفسها لينـضم مؤيـدوها إلـى التحالف من أجل الديمقراطية.

وقد أعلن باندا موافقته على إجراء استفتاء سري لاستطلاع رأي الـشعب فـي التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية. وفي يونيه أجرى الاستفتاء. ورغم قيام الحكومة قبل إجراء الاستفتاء بعرقلة نشاط المعارضة، إلا أن المعارضة نجحت فـي إحـراز نصر حاسم حيث صوت 63.2% من المشاركين في الاستفتاء لصالح وضـع نهايـة لحكم الحزب الواحد، وأعلن أن نسبة المشاركة في الاستفتاء بلغت 67% من الناخبين. وقد نجحت المعارضة في استقطاب تأييد معظم مواطني المناطق الشمالية والجنوبية، فيما ظل مواطنو المنطقة الوسطي على ولائهم لحزب مؤتمر مالاوي الحاكم. وعقـب الاستفتاء رفض باندا مطلب المعارضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ووافق على إنشاء مجلس تنفيذي على أساس تعددي للإشراف على التحول نحو التعددية، ومجلس قومي استشاري لاقتراح دستور جديد.

وفي مايو 1994 أجريت أول انتخابات تعددية في البلاد، وتنافس فيها أربعـة مرشحين للرئاسة حيث حصل باكيلي مولوزي مرشح الجبهة الديمقراطية المتحدة على 47.3% من الأصوات، في حين حصل باندا على 33.6% من الأصوات، أما مرشح التحالف من أجل الديمقراطية شاكفوا شيهانا فحصل على 18.6% لتنتهي بذلك مرحلة حكم باندا، وقد تم تنصيب مولوزي – وهو رجل أعمال وسكرتير عام سابق لحـزب مؤتمر مالاوي – رئيساً للبلاد في نفس الشهر، وأعلن الرئيس الجديد عن عزمه إدخال مزيد من الإصلاحات السياسيةالاقتصادية في البلاد.

وفي الانتخابات التشريعية التي أجريـت فـي ذات العـام حـصلت الجبهـة الديمقراطية على 84 مقعداً، والتحالف من أجل الديمقراطية على 36 مقعداً، وحـزب مؤتمر مالاوي على 5 مقاعد. وفي غياب اختلافات فكرية بـين الأحـزاب تحكمـت الانتماءات الإثنية والإقليمية في نتائج الانتخابات، حيث استأثر التحـالف مـن أجـل الديمقراطية بجميع مقاعد المنطقة الشمالية وعددها 33 مقعداً، في حين حصلت الجبهة

الديمقراطية المتحدة على معظم مقاعد المنطقة الجنوبية. ولم يستمر تحالف الجبهة الديمقراطية المتحدة مع التحالف من أجل الديمقراطية بعد الانتخابات كما كان متوقعا، حيث فضل التحالف من أجل الديمقراطية أن يعمل مع حزب مؤتمر مالاوي، فشكلت الجبهة الديمقراطية المتحدة حكومة لا تتمتع بأغلبية برلمانية.

ولم يطل التعاون بين التحالف من أجل الديمقراطية وحزب مؤتمر مالاوي، ففي سبتمبر1994م انضم شيهان وخمسة أعضاء آخرين من التحالف من أجل الديمقراطية إلى الحكومة، وتشكل تحالف حاكم ضم الجبهة الديمقراطية المتحدة والتحالف من أجل الديمقراطية وحزب الجبهة المتحدة من أجل الديمقراطية التعددية. وفي مارس 1995 تم إقرار تعديل دستوري احتل بموجبه شيهان منصب نائب رئيس الجمهورية.

وفي يوليو أجرى مولوزي تعديلاً وزارياً أقصى فيه وزراء الحزب الديمقراطي الوطني المالاوي من الحكومة، كما قلص تمثيل حزب التحالف من أجل الديمقراطية إلى وزيرين فقط، ورغم ذلك تم توقيع اتفاقية تحالف بين حزب التحالف من أجل الديمقراطية والجبهة الديمقراطية المتحدة في نفس الشهر، ولكن في مايو 1996 أعلن شيهان استقالته من منصبيه كنائب ثانٍ لرئيس الجمهورية ووزير للري والموارد المائية. وفي يونيو انسحب حزب التحالف من أجل الديمقراطية من الائتلاف الحاكم مما أدى إلى فقدان الجبهة الديمقراطية المتحدة للأغلبية البرلمانية.

وفي يونيو 1999 أجريت الانتخابات التعددية الثانية، حيث أعيد انتخاب مولوزي رئيساً لخمس سنوات أخرى. أما على المستوى التشريعي فقد انعقد تحالف بين حزب مؤتمر مالاوي والتحالف من أجل الديموقراطية ضد الجبهة الديموقراطية المتحدة الحاكمة. ورغم فوز الحزب الحاكم إلا أنه لم يحرز أغلبية في البرلمان.

وفي مايو 2004 أجريت انتخابات رئاسية بين عدة مرشحين، واستطاع مرشح الجبهة الديمقراطية المتحدة بينجووا موثاريكا هزيمة منافسيه من حزب مؤتمر مالاوي والأحزاب الأخرى، ورغم ذلك لم تستطع الجبهة الديمقراطية المتحدة الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان كما حدث في انتخابات عامي 1994 و1999، ولكن زعيم الحزب

والرئيس المنتهية ولايته مولوزي تمكن من تأمين أغلبية للحزب في البرلمان من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عدة أحزاب معارضة.

وفي خطابه الأول بعد نجاحه في الانتخابات حاول الرئيس الجديد كسب ود المجتمع المدني والكنائس والمعارضة عندما قدم برنامجاً واضحاً للإنعاش الاقتصادي، ودعا إلى المصالحة بين كل المالاويين وكل الأحزاب السياسية، كما دعا المعارضة للعمل معه لإخراج البلاد من الفقر الذي تسبب فيه النظام السياسي السابق، ووعد المواطنين والمانحين بحكومة متقشفة مبنية على أساس الجدارة والخبرة والمنافسة للقضاء على الفساد، وأكد على ضرورة التحقيق مع كل المسؤولين السياسيين وغيرهم ممن تورط في أعمال الفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام السلطة بكل أشكالها.

وفي أغسطس ازداد الخلاف بين الرئيس موثاريكا والرئيس السابق وزعيم الجبهة الديمقراطية الحاكمة مولوزي حول قيادة الحزب، وبهذا أصبح الحزب الحاكم يواجه صراعين: الأول داخلي بين أعضائه في الحزب والحكومة، والثاني خارجي في مواجهة الأحزاب الأخري في ظل سعي الحزب للحفاظ على مكانته في وقت لا يملك فيه الحزب الأغلبية داخل البرلمان.

وفي يناير 2005 قام مولوزي بتدبير محاولة لاغتيال الرئيس بالتعاون مع أربعة أعضاء في الحزب الحاكم مما نتج عنه انقسام حاد في الحزب بين مؤيدي الرئيس ومؤيدي زعيم الحزب. وبتحريض من مولوزي قام بعض أعضاء البرلمان في فبراير باتهام الرئيس بشراء أصوات أعضاء البرلمان، وناقشت اللجنة التنفيذية للحزب الحاكم إمكانية فصل الرئيس موثاريكا من الحزب بسبب انتهاكه لمبادئ الدستور والقانون، وذلك فيما يبدو كخطوة أولى للإطاحة بالرئيس وإحلال نائبه الأول تشيلوفا محله. وقد اعتمد مولوزي في ذلك على الدستور الذي ينص على تجريد الرئيس من منصبه إذا ثبت تورطه بالخيانة أو التقصير.

وفي أكتوبر ازدادت حدة الخلاف، وتم تصعيد الأمر إلى القضاء، كما انفصل الرئيس موثاريكا عن حزبه وشكل حزباً جديداً لا يحظى بتمثيل في البرلمان، ولذلك

اعتمد على التحالف مع أحزاب المعارضة في البرلمان لتمرير قراراته. وفي نوفمبر قام أعضاء الحزب الجديد بالتظاهر مطالبين بالتركيز على قضايا الفقر والغذاء بدلاً من الانشغال باتهام الرئيس بالتقصير، وفي المقابل واجه مولوزي تهمة الفساد لقيامه بتحويل مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي من المعونات الخارجية إلى حسابه الخاص.

نظام الحكم

مالاوي دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية منذ عام 1994، وأقر دستورها في مايو 1995. وتتكون السلطة التنفيذية من الرئيس وهو رأس الدولة ورئيس الحكومة، ونائبين للرئيس، ومجلس الوزراء. ويتم اختيار الرئيس في اقتراع عام مباشر كل خمس سنوات. ويختار نائب الرئيس ويستمر نفس مدة خدمة الرئيس. ولرئيس الدولة حق تعيين نائب ثان له علي أن يكون من غير حزب الرئيس.

أما السلطة التشريعية فتتمثل في الجمعية الوطنية التي تضم 193 عضواً يتم اختيارهم بشكل مباشر لمدة خمس سنوات. ورغم أن الدستور ينص على إنشاء مجلس للشيوخ إلا أنه لا يوجد فعلياً، والهدف منه هو تمثيل الأقاليم والقبائل وجماعات المصالح كالمرأة والشباب. وتشمل السلطة القضائية المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف العليا والمحاكم الثانوية. وأساس القانون هو النظام البريطاني.

وأهم الأحزاب السياسية: الجبهة الديموقراطية المتحدة، وحزب مؤتمر مالاوي، والتحالف من أجل الديموقراطية، والحزب الجمهوري، والتحالف الوطني الديموقراطي، والحركة من أجل تغيير ديموقراطي حقيقي، وحركة التقدم الشعبي، وحزب التحول الشعبي، ومؤتمر الوحدة الوطنية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

وعلى صعيد العلاقات الخارجية تحتفظ مالاوي بعلاقات طيبة مع الدول الغربية، وأدت علاقاتها الجيدة مع جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري إلى تقويض علاقاتها مع باقي الدول الأفريقية. وعند انهيار نظام الفصل العنصري عام

1994 قامت مالاوي بتنمية وتوثيق علاقاتها الدبلوماسية مع كل الدول الأفريقية. وتشترك مالاوي في العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية، وبخاصة مع جنوب أفريقيا وزيمبابوي، حيث تقوم كل منهما بإعفاء صادرات مالاوي من الجمارك داخل أراضيها.

أدى التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية إلى تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، فهناك أعداد كبيرة من طلبة مالاوي يدرسون في الولايات المتحدة التي لها في مالاوي مراكز للوقاية ومكافحة الأمراض، ومراكز للخدمات الإنسانية يقدر عدد الأمريكيين العاملين فيها بحوالي 2200 متطوع.

ومالاوي هي أولى دول الجنوب الأفريقي التي تتلقى تدريباً في مجال حفظ السلام تحت إشراف أمريكي. وللولايات المتحدة برنامج للمساعدات الأجنبية الدائمة في مالاوي حيث تقدم نحو 31 مليون دولار سنوياً كمساعدات تنموية، وهي أكبر المساهمين في برنامج الغذاء العالمي في مالاوي، حيث تساهم بـ 100 مليون دولار كمساعدات غذائية وعاجلة منذ عام 2002. وفي سبتمبر 2004 وفي إطار برامج التنمية والمساعدة الدولية تلقت مالاوي 2.8 مليون دولار لمشروعات منطقة بحيرة مالاوي ومعالجة المشاكل البيئية والصحية.

وعلى الصعيد الإقليمي فإنه ما بين عامي 1985 و1995 استقبلت مالاوي ما يزيد على مليون لاجئ من موزمبيق، مما أدى إلى تقويض اقتصادها، ولكنه كان أيضاً سبباً في تدفق المساعدات الدولية. وفي عام 1996 استقبلت مالاوي عدداً من الروانديين والكونغوليين كلاجئين سياسيين بفعل الحرب الأهلية بالدولتين.

جمهورية مالاوي عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية.

بوتسوانا
Botswana

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية بوتسوانا.

العاصمة: جابرونى.

الموقع: تحدها جنوب أفريقيا جنوباً وناميبيا شمالاً وغرباً وزيمبابوي شرقاً.

المساحة الإجمالية: 600,370 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 1,639,833 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الباتسوانا (79%)، الكالنجا (11%)، الباسارووا والكالاجادي (3%)، الأوروبيون (7%).

الأديان: معتقدات تقليدية (50%)، المسيحيون (50%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية)، السيتسوانا.

تاريخ الاستقلال: 30 سبتمبر 1966 (عن المملكة المتحدة).

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى: 11,400 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى: 4.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: بولا.

التاريخ القديم

يعتبر الساروا (ويطلق عليهم أيضاً السان) سكان بوتسوانا الأصليين، حيث يعتقد أنهم وصلوا إلى المنطقة من أواسط أفريقيا في القرن الأول، وقد أطلق عليهم الأوروبيون بعد ذلك اسم البوشمن (وهي الكلمة الهولندية التى أطلقها المهاجرون الهولنديون الأوائل إلى جنوب أفريقيا على السكان الأفارقة). وفى أواسط القرن السابع عشر الميلادي أصبح التسوانا – وهم شعب بانتوى – يشكلون غالبية سكان المنطقة، ومنهم استمدت بوتسوانا اسمها. أما الساروا (البوشمن) فقد اقتصر وجودهم على المناطق الصحراوية فى وسط وجنوب البلاد.

وطبقاً للأساطير الشعبية في بوتسوانا، فإن قبائل التسوانا الثماني ينتمون إلى شعب واحد، كان يحكمه زعيم يسمى ماسيلو، انحدر منه ثلاثة أحفاد، وإليهم تنتمي قبائل التسوانا الثماني، وهى: نجوا كيتى ومانجواتو وتوينا وكيجاتلا وماليتى ورولونج وتاوانا وتلوكوا. وقبل مجيء الأوروبيين كان التسوانا يعيشون فى قراهم في ظل نظام قبلى على قمته رؤساء القبائل.

الاستعمار والاستقلال

منذ عام 1835 بدأ البوير – وهم من المستوطنين فى جنوب أفريقيا من أصول هولندية – ما عرف بالهجرة الكبرى نحو الشمال، تحت الضغط البريطاني، وأنشأوا جمهورية الترانسفال، وكانت لهم مطالب في أراضى التسوانا. وفي ظل هذه الأوضاع، طلب زعماء التسوانا – وفى مقدمتهم خاما الثالث رئيس قبيلة مانجواتو – من بريطانيا عام 1882 المساعدة في التصدى للبوير.

وأرسلت بريطانيا بالفعل بعثة عسكرية إلى المنطقة عام 1884 بقيادة تشارلز وارين الذي أعلن في العام التالي فرض الحماية البريطانية على بوتسوانا (التي كان يطلق عليها حينئذ بوتشوانا لاند)، وإنشاء مستعمرة تابعة للتاج البريطاني في المناطق الجنوبية التي كان البوير قد تمكنوا من احتلالها، وتأكدت الحماية

البريطانية على بوتسوانا رسمياً عام 1895، بينما أصبحت مستعمرة التاج جــزءاً من مستعمرة الكيب في جنوب أفريقيا.

وقد قاوم زعماء بوتسوانا محاولات الاســتعمار البريطـــاني، ورغـــم ذلـــك خضعت بوتسوانا لإدارة المندوب السامي البريطاني في جنوب أفريقيا، ينوب عنه مندوب مقيم في "مافيكينج" عاصمة البلاد حتى عام 1965، حيــث انتقلــت إلـــى جابرونى– عاصمة بوتسوانا الحالية.

وقد اتبع البريطانيون نظام الحكم غير المباشر في بوتسوانا، حيث ظل النظام القبلي كما كان قبل إعلان الحماية. وفى عامي 1920 و1921 قامــت بريطانيـــا بإنشاء مجلسين استشاريين، أحدهما للأوروبيين والآخر للأفارقـــة، وكـــان يـــرأس اجتماعاتهما المندوب المقيم البريطاني. وفى عـــام 1950 تـــم إنـــشاء "المجلـــس الاستشاري المشترك"، وكان يضم أعضاء من المجلسين المذكورين. وفـــى عـــام 1959 اقترحت اللجنة الدستورية للمجلس الاستشاري المـــشترك إنـــشاء مجلـــس تشريعي وبعض التغييرات الأخرى، وقبلت الحكومة البريطانية بهذه المقترحـــات، وصدر أول دستور لبوتسوانا في ديسمبر عام 1960، وتـــضمن إنـــشاء مجلـــس تشريعي (من أعضاء معينين ومنتخبين من الأفارقـــة والأوروبيـــين والآســـيويين) ومجلس تنفيذي استشاري، ومجلس أفريقي (يستشيره المندوب المقيم فـــي شـــئون الأهالي من الأفارقة).

وفي عام 1959 قام راديتلاى بتشكيل "الحزب الفيدرالي لمحميـــة بوتـــشوانا لاند" من أجل العمل على وحدة قبائل بوتشوانا لاند، وتـــشجيع التحـــرر الـــسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفى ديسمبر 1960 تم تشكيل حزب آخر هـــو "حـــزب شعب بوتشوانا لاند" بهدف تحريك وتنظيم الوعي السياسي لشعب بوتشوانا لانـــد، ولكن ذلك الحزب ما لبث أن انقسم على نفسه، حيث انشق عنه "حـــزب اســـتقلال بوتسوانا"، وتحول الحزب الأصلي إلى "حزب شعب بوتسوانا ".

وفى يناير 1962، قام سيرتسى خاما بتشكيل "حزب بوتشوانا لاند الديموقراطي"، واستطاع الحزب الفوز بـ 28 مقعداً (من بين 31 مقعداً) بالمجلس التشريعي في أول انتخابات تجرى في بوتسوانا بالاقتراع العام فى مارس 1965، وبعد ذلك بعام ونصف (فى 30 سبتمبر 1966) حصلت بوتسوانا على استقلالها، وأصبح سيرتسى خاما أول رئيس لها حتى عام 1980.

التطور السياسي بعد الاستقلال

تعد بوتسوانا واحدة من أفضل الاقتصاديات في القارة الأفريقية، فاستخراج المعادن وبالأخص الماس يسيطر على النشاط الاقتصادي، وتمتلك بوتسوانا أعلى معدلات نمو اقتصادي، ومع تحولها إلى دولة مستقلة عن بريطانيا تدريجياً تم وضع الخطوات الخاصة بعمل الدولة الجديدة؛ فتم وضع دستور للبلاد عام 1960 يتماشى مع اتجاه الدولة نحو حصولها على الاستقلال. وفى عام 1961 تم تشكيل مجلس استشاري انضم إليه كل من الأحزاب المعينة والأحزاب المنتخبة في المجلس التشريعي السابق، وكان لهذا المجلس الاستشاري بعض السلطات المحدودة التي لا تتجاوز حد المشورة. واستطاعت بوتسوانا الحصول على استقلالها الكامل عن بريطانيا عام 1966 بعد أن استمرت في تطبيق نظام الحكم الذاتي طوال عام 1965. وقد شهد ذلك العام تشكيل أول حكومة للحكم الذاتي وأول انتخابات برلمانية عن طريق الاقتراع العام. وبحصول بوتسوانا على الاستقلال تحولت إلى جمهورية بوتسوانا المستقلة وأصبحت جزءاً من الكومنولث البريطاني.

ويعد الحزب الديموقراطي لبتشوانا لاند أهم الأحزاب في دولة بوتسوانا، ويرجع ذلك إلى دوره في قيادة حركة التحرر الوطني منذ إنشائه عام 1962. وقد تحول الحزب الديموقراطي إلى حزب بوتسوانا الديموقراطي، واستطاع إحراز انتصار كبير في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أعوام 1969 و1974 و1979 وأصبح هو الحزب الحاكم في البلاد.

وفى عام 1980 توفى الرئيس خاما وخلفه فى الحكم الدكتور كويت كيتوميل ماسيرى. وعقب إجراء الانتخابات التشريعية فى عام 1984، والتى فاز بها حزب بوتسوانا الديموقراطي، أعيد انتخاب ماسيرى رئيساً للبلاد بواسطة المجلس التشريعي الجديد، ثم شهد عام 1987 حالة من العصيان المدني وعدم الرضاء الشعبي عبرت عن نفسها في صورة إضرابات وأعمال شغب واسعة النطاق نتيجة زيادة معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية في البلاد.

وقد وجهت الحكومة الاتهام لحزب الجبهة الوطنية لبوتسوانا بوصفه المسئول الأول عن تزعم وتصعيد أعمال العنف. وفى استفتاء شعبى عام 1987 وافق الشعب البوتسوانى على تعديل النظام الانتخابي القديم والعمل بنظام جديد يختلف عما نص عليه دستور1960، ولم يشترك حزب الجبهة الوطنية لبوتسوانا في هذا الاستفتاء، ورفض المشاركة احتجاجاً على اتهام الحكومة له بمسئوليته عن العنف.

واستمر التوتر، فشهد عام 1989 إضرابات عمالية كبيرة امتدت لتشمل العاملين في البنوك والمناجم والمدرسين، ثم أجريت انتخابات تشريعية في أكتوبر من نفس العام أسفرت نتائجها عن حصول حزب بوتسوانا الديموقراطي على 65% من إجمالي أصوات الناخبين، ليفوز الحزب بـ 27 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 30 مقعداً، ثم قام البرلمان الجديد بإعادة انتخاب ماسيرى رئيساً لبوتسوانا للمرة الثالثة.

وفى أكتوبر 1991 تم تشكيل تحالف يضم الجبهة الوطنية لبوتسوانا وحزبين آخرين هما حزب شعب بوتسوانا وحزب اتحاد بوتسوانا التقدمي، وكان هذا التحالف من أهم قوى المعارضة التي وقفت في وجه النظام الحاكم.

وفى عام 1994 تم إجزاء انتخابات عامة فاز بها حزب بوتسوانا الديموقراطي وحصل على 53.1% من إجمالي أصوات الناخبين، ومن ثم حصل على 56 مقعداً من مقاعد البرلمان. وفى أكتوبر من العام نفسه تمت إعادة انتخاب الرئيس ماسيرى رئيساً للجمهورية للمرة الرابعة، وتم إعلان تشكيل جديد للحكومة.

وقد شهدت بوتسوانا بعض أحداث العنف والشغب مع بداية عام 1995، وامتدت أعمال العنف لتشمل العاصمة، وذلك للإطاحة بالكيان البرلماني القائم، إلا أن قوات الشرطة استطاعت السيطرة على الموقف. وقد انتقد حزب الجبهة الوطنية لبوتسوانا قمع الحكومة للمتظاهرين، ورأى أنها هي السبب الرئيسي وراء اندلاع العنف نتيجة حالة الإحباط التي وصلت إلى ذروتها كرد فعل لتفاقم مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى في البلاد.

وفى نوفمبر عام 1995 تقرر تعديل الدستور لتحديد فترة تولى رئاسة البلاد بفترتين فقط، إلا أن هذا التعديل لم ينفذ حيث سعى الرئيس ماسيرى للحصول على فترة رئاسة خامسة رغم المعارضة القوية لذلك من جانب أحزاب المعارضة. وفى مؤتمر حضرته كل الأحزاب في مايو عام 1996 تم الاتفاق على إنشاء لجنة تضم 7 أعضاء مستقلين على أن تكون هذه اللجنة مسئولة عن إجراء انتخابات نزيهة. ومع استمرار السخط السياسي والاجتماعي، ومنع المعارضة من دخول البرلمان بالقوة، تم القيام بعدد من التعديلات الدستورية في عام 1997، حيث تم تحديد فترة تولّي الرئيس بفترتي رئاسة فقط، مع تعيين الخطوات التي تتم من خلالها عملية تداول السلطة بين الرئيس ونائبه في حال الاستقالة أو الوفاة، هذا بالإضافة إلى تعديل سن الانتخاب من 21 إلى 18 عاماً، إلا أنه في نوفمبر من عام 1997 قام الرئيس ماسيري بتقديم استقالته، وتولى الرئيس فيستوس موجاى رئاسة البلاد في مارس 1998، وبعد تولي الرئيس موجاي السلطة خلفا للرئيس ماسيري أجريت انتخابات عام 1999 والتى فاز فيها الحزب الديمقراطي البتسواني بأغلبية مقاعد البرلمان، وبالتالي استمر الرئيس موجاي في السلطة بعد ما أعيد انتخابه.

وفي فبراير 2001 قدمت الحكومة عدداً من التعديلات الدستورية تتعلق بزيادة عدد أعضاء البرلمان من 15 إلى 33 عضواً، منهم 30 عضواً يتم انتخابهم كل 5 سنوات و3 أعضاء بالتعيين، إضافة إلى زيادة عدد الحقائب الوزارية حيث بلغت 20 وزارة مع عام 2002.

وقد جرت انتخابات برلمانية في أكتوبر 2004، وأسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي البتسواني بـ44 مقعداً في الجمعية الوطنية، ومن ثم أعيد انتخاب الرئيس موجاي لفترة ولاية ثانية.

نظام الحكم

بوتسوانا دولة جمهورية تأخذ بالنظام البرلماني القائم على التعددية الحزبية، والمكون من مجلسين (جمعية وطنية، ومجلس الشيوخ (استشاري الطابع)،ويتكون مجلس الشيوخ من 15 عضواً، منهم ثمانية أعضاء يتم اختيارهم من بين رؤساء القبائل الأساسية في البلاد، وأربعة أعضاء يتم اختيارهم من المستويات دون الرؤساء في القبائل، بينما الثلاثة الباقون يقوم باختيارهم باقي الأعضاء. أما الجمعية الوطنية فتتكون من 61 مقعداً، يشغل 57 منهم بالانتخاب المباشر، بينما يتم تعيين أربعة منهم من حزب الأغلبية، وذلك لمدة خمس سنوات، رئيس الجمهورية يعينه البرلمان. وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ومحاكم المقاطعات.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

كان لعملية التحول السياسي التي بدأت في جمهورية جنوب أفريقيا منذ عام 1990 وما بعدها أثر في تحسن العلاقات بين جنوب أفريقيا وبوتسوانا، حيث تم بناء علاقات دبلوماسية كاملة في يونيو 1994، ومنذ ذلك الحين يعمل البلدان معا داخل تجمع السادك، كما تربطها علاقات طيبة مع زيمبابوي أيضا، حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1983، إضافة إلى التعاون المشترك بينهما منذ عام 2003 لبناء سور لمنع الاضطرابات على الحدود المشركة بينهما، وما تزال هناك بعض المشكلات بين بوتسوانا وناميبيا حول شريط ساحلي.

بوتسوانا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ليسوتو
Lesotho

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: مملكة ليسوتو.

العاصمة: ماسيرو.

الموقع: دولة حبيسة تحيط بها جنوب أفريقيا من جميع الجهات.

المساحة الإجمالية: 30,355 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 2,022,331 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الباسوتو (99.7%)، آخرون (0.3%).

الأديان: مسيحيون (80%) وأغلبهم من الرومان الكاثوليك ثم الإنجيليين، وأصحاب أديان أخرى كالإسلام والهندوسية، وديانات تقليدية محلية.

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية) والسيسوتو والزولو والإكسوزا.

تاريخ الاستقلال: 4 أكتوبر 1966.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2600 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 1.7% (عام 2006).

العملة الوطنية: لوتي.

التاريخ القديم

يعتبر السان (البوشمن) أول سكان ليسوتو الحالية وصولاً إليها، وخلال القرن الثامن عشر الميلادى عبرت جماعات النجونى (البانتوية) مرتفعات دراكنزبـــرج، واستقرت على ضفاف نهر كاليدون، ثم لحق بهم فيما بعد بعض الجماعات الناطقة بالسوتو، وعاشت هذه الجماعات معاً فى سلام باستثناء بعض الغـــارات المتفرقـــة لسلب الماشية، وذلك حتى ظهور شاكا، زعيم الزولو خلال القرن التاســـع عـــشر الميلادى، والذى شن حروباً واسعة النطاق فى الجنوب الأفريقى، وتـــشتت نتيجـــة لذلك كثير من الجماعات هناك بما فيها تلك التى كانت مستقرة فى ليسوتو الحالية.

وفى ذلك الحين ظهر أمير شاب يدعى موشويـــشو (أو موشـــيش) – ولـــد حوالى عام 1790 م– استطاع أن يجمع أشتات قبائل السوتو، ولجأ إلـــى منطقـــة حصينة قرب ماسيرو الحالية، ومن ثم تمكن من تجنب مزيد من هجمات الزولـــو والماتابيلى، وبحلول عام 1831م كان موشويشو هو الزعيم الذين تدين لـــه قبائـــل السوتو وغيرها من القبائل فى المنطقة.

الاستعمار والاستقلال

لم تكَد أمور السوتو تستقر تحت قيادة موشويشو حتى ظهر خطر جديد، تمثل فى المهاجرين البوير " البيَض " القادمون من الجنوب، حيث قاموا فـــى منتـــصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر بما عرف بـــــ " الزحـــف العظـــيم" بعـــد ســـيطرة البريطانيين على مستعمراتهم فى جنوب أفريقيا، وتوغل هؤلاء المهاجرون شمالاً، حيث اصطدموا بالعديد من الجماعات الأفريقية كالزولو والسوتو وغيرهمـــا، وقـــد بذل موشويشو جهوداً دبلوماسية وعسكرية حتى وفاته عام 1870م من أجل حماية بلاده من مخاطر المهاجرين البوير، وتمكن السوتو بقيادته من هزيمة البوير أكثـــر من مرة، واشتدت الحرب بين الطرفين منذ عام 1854م بعد قيام البـــوير بإنـــشاء "دولة أورانج الحرة". وفى ظل هذه الأوضاع، سعى موشويشو إلى التحـــالف مـــع

البريطانيين – أعداء البوير – الذين كانوا يسيطرون على مستعمرتى الكيب وناتال بجنوب أفريقيا، وعقد اتفاقية معهم عام 1843م أصبح بموجبها " صديقاً وحليفاً "لمستعمرة الكيب، إلا أن هذه الاتفاقية ألغيت فيما بعد. وفى عام 1861م طلب موشويشو من المندوب السامى البريطانى فى جنوب أفريقيا وضع بلاد السوتو تحت الحماية البريطانية، وفى عام 1868م أعلنت بريطانيا حمايتها على هذه البلاد، وعقدت عام 1869م اتفاقاً مع" دولة أورانج الحرة" لترسيم الحدود بينها وبين بلاد السوتو، وفى عام 1871 قامت بريطانيا بضم محمية السوتو رسمياً إلى مستعمرة الكيب وهو ما لم يقبله السوتو، وعندما حاولت حكومة الكيب نزع سلاحهم عام 1880م، قاوموا ذلك بالقوة، واضطرت مستعمرة الكيب، إلى أن تطلب من بريطانيا عام 1883 م إعفاءها من مسئوليتها عن بلاد السوتو، ومن ثم تحولت هذه البلاد إلى مستعمرة بريطانية تتبع التاج البريطانى مباشرة منذ عام 1884، واتبعت بريطانيا فيها نظام الحكم غير المباشر، وعينت لها مندوباً مقيماً يتبع المندوب السامى البريطانى فى جنوب أفريقيا، وقد عارض السوتو بشدة محاولات ضم بلادهم إلى اتحاد جنوب أفريقيا الذى أنشىء عام 1910م.

وفى بداية القرن العشرين أنشىء مجلس وطنى عقد أول اجتماعاته المنتظمة عام 1903، حيث أقر مجموعة من القواعد المستمدة من القانون العرفى للسوتو، وفى عام 1910م أصبحت للمجلس سلطة مناقشة الشئون الداخلية للسوتو، وإبداء الرأى فى أى مشروع قانون يقدمه إليه المقيم البريطانى، الذى كان رئيساً للمجلس فى نفس الوقت، وكان المجلس يتكون من 100 عضو – غير رئيس المجلس – وجميعهم من السوتو بمن فيهم رئيس رؤساء السوتو الذى كان له حق تعيين 94 عضواً، بينما كان للمقيم البريطانى (رئيس المجلس) الحق فى تعيين الأعضاء الخمسة الباقين، كما أنشئت فيما بعد مجالس محلية مماثلة.

وقد بدأ ظهور الأحزاب السياسية الحديثة فى ليسوتو بعد الحــرب العالميــة الثانية؛ ففى عام 1952 قام نتسو موخيهلى بتشكيل " حزب مؤتمر باســوتولاند "، وفى عام 1957 تشكل حزب" ماريما تلو" بزعامة ماتيتى، وبعد ذلك بعــامين قــام ليبوا جوناثان بتشكيل " الحزب الوطنى لباسوتولاند"، وفى عام 1961 تشكل حزب رابع وهو" حزب حرية باسوتولاند "، وانضم هذا الحزب عام 1965 إلى" حــزب ماريما تلو " وشكلا معاً " حزب حرية ماريماتلو".

وفى عام 1959 صدر دستور جديد للبلاد دخل حيز التنفيــذ عــام 1960، وأنشئ مجلس وطنى جديد من 80 عضواً، نصفهم بالانتخاب العام غير المباشــر، كما أنشئ أيضاً مجلس تنفيذى لتقديم المشورة إلى المندوب البريطانى المقيم ورئيس رؤساء السوتو. وفى عام 1961م أصدر المجلس الوطنى قراراً يطالب بالاستقلال، وفى العام التالى قام رئيس رؤساء السوتو بتعيين لجنة دستورية لصياغة مقترحات بشأن إصدار دستور جديد للبلاد، وقدمت اللجنة تقريرها إليه عام 1963، وأوصت بإصدار دستور انتقالى يمهد لاستقلال البلاد الذى ينبغى أن يتم خلال عام واحد من تاريخ إجراء الانتخابات فى ظل الدستور الانتقالي، ووافق المجلس الوطنى علــى تقرير اللجنة بالإجماع فى فبراير 1964م.

وفى أبريل ومايو 1964 م عقد مؤتمر دستورى فى لندن بين ممثلى الحكومة البريطانية وممثلى السوتو، ووافق المؤتمر على دستور انتقالى يتحول فيما بعــد – مع تغييرات محدودة – إلى دستور الاستقلال، ودخل الدستور الانتقالي حيز التنفيذ فى مايو 1965م بعد إجراء الانتخابات العامة فى البلاد فى الشهر السابق، وفــاز فيها " الحزب الوطنى لباسوتولاند" بــ25 مقعدا و" حزب حرية مريما تلــو" بــــ أربعة مقاعد، وعقب ذلك حصلت البلاد على الحكم الذاتى الكامــل فــى الــشئون الداخلية، كما حصلت منذ بداية عام 1966م على صلاحيات عديدة فــى الــشئون الخارجية، وفى مايو من ذلك العام وافق برلمان ليسوتو بمجلسيه على قرار يطالب

بريطانيا بالوفاء بتعهداتها فى مؤتمر لندن عام 1964 بمنح البلاد استقلالها بعد عام من إجراء الانتخابات فى ظل الدستور الانتقالى الذى دخل حيز التنفيذ فـــى مـــايو 1965، وفى يونيو 1966 عقد مؤتمر دستورى آخر فى لندن، وأخيـــراً أصـــبحت باسوتولاند دولة مستقلة باسم ليسوتو فى 4 أكتوبر 1966.

وبعد أن استقلت باسوتولاند عن الحكم البريطانى فى 4 أكتوبر 1966 تحت اسم جديد هو مملكة ليسوتو انضمت إلى رابطة دول الكومنولث، ولم تلبث البلاد أن دخلت فى أزمة دستورية فى شهر ديسمبر عندما حاول الملـــك موشوشـــو الثـــانى الحصول على صلاحيات أوسع، وانتهت الأزمة لغير صالح الملك الذى اضطر فى يناير 1967 إلى أن يوقع على تعهد باحترام الدستور، ذلك التعهد الذى يخول رئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التنفيذية الفعلية.

وفى يناير 1970 أجريت الانتخابات العامة والتى تمكن حزب مؤتمر باسوتو المعارض من الفوز بالأغلبية فيها، إلا أن رئيس الوزراء ليبو جوناثان ألغى تلـــك الانتخابات، واتهم حزب المؤتمر باستعمال القوة للضغط على الناخبين، وأعلن حالة الطوارئ، وأوقف العمل بالدستور، كما ألقى القبض على نتسو مـــوخيهلى زعـــيم حزب المؤتمر وعدد من قادة الحزب نفسه، كما أوقف البرلمان عن أداء عمله.

وقد تفجرت على إثر ذلك أعمال الشغب والاضطرابات وراح ضحيتها 500 شخص، وتم وضع الملك رهن الإقامة الجبرية، ثم تم نفيه إلى خارج البلاد، إلا أنه عاد إليها فى ديسمبر 1970 مرة أخرى عقب موافقته على القرار الذى أصـــدرته حكومة جوناثان والقاضى بعدم اشتراك الملك فى المسائل السياسية. ومنـــذ ينـــاير 1970 خضعت البلاد فعلياً لسيطرة جوناثان الذى مارس الحكم لمدة 16 عاماً دون شرعية دستورية مقيدة معتمداً على دعم الكنيسة الكاثوليكية مـــن جهـــة والنظـــام العنصرى المجاور (فى جنوب أفريقيا) من جهة أخرى، كما وفرت له الصراعات الإثنية غالباً داخل العائلة المالكة عنصراً ثالثاً دعم موقفه إزاء القوى الأخرى.

وبرغم هذا الدعم فإن ثمة ضغوطاً تكثفت حول نظام جوناثان سواء من قبل أفراد المعارضة أو من جانب أعضاء حزبه، الأمر الذى اضطره فى مارس 1973م إلى القبول بتشكيل مجلس نيابى مؤقت بهدف معلن وهو العمل من أجل إصدار دستور جديد للبلاد، كما أنهيت حالة الطوارىء فى يوليو من نفس العام.

وفى هذه الآونة انقسم حزب مؤتمر باسوتو على نفسه إلى جناحين الجناح الداخلى ويضم الموافقين على إجراءات حكومة جوناثان، ويقبل أفراده الترشيح فى انتخابات المجلس المؤقت، والجناح الخارجي ويطالب أفراده باستئناف مظاهر الحياة السياسية الطبيعية وعلى رأس هذه الزمرة موخيهلى نفسه، وقد حُملت هذه الجماعة الأخيرة مسئولية محاولة الانقلاب الذى تم فى يناير 1974، وعلى إثر ذلك فر موخيهلى وعدد من قادة حزب مؤتمر باسوتو إلى خارج البلاد.

وعلى الرغم من اعتماد نظام جوناثان على الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا اقتصادياً بشكل تام دأب جوناثان على انتقاد سياسة الأبارتهيد، وعلى إعلان دعمه للمؤتمر الوطنى الأفريقى. وفى أواخر السبعينيات انتقد جوناثان بشدة ما وصفه بدعم النظام فى جنوب أفريقيا لجيش تحرير ليسوتو وهو الجناح العسكرى المنشق عن حزب مؤتمر باسوتو، وهو ما أنكرته حكومة جنوب أفريقيا.

وفى مارس 1983 أعلن جوناثان قرب انعقاد الانتخابات وفى مايو تم اقتراح تشريع يقضى بإلغاء قانون الطوارىء. وفى يناير 1985 تم حل الجمعية الوطنية، وشهدت العملية الانتخابية تدخلات صارخة؛ حيث قامت حكومة جوناثان بحجب القائمة الحزبية الخاصة بأحزاب المعارضة، وحالت بين مرشحيها وخوض الانتخابات بشكل فعلى، وعقب ذلك أعلن أن جوناثان وبقية مرشحى الحزب الوطنى لباسوتولاند قد احتفظوا بمقاعدهم دون أن يجابهوا أية معارضة. وقد أسهمت هذه الإجراءات فى زيادة تفجر الاضطرابات الداخلية وزيادة المعارضة، فضلاً عن قيام جيش تحرير ليسوتو بتكثيف أعماله التخريبية ضد النظام.

وفى 15 يناير 1986 قامت القوات المظلية بقيادة الجنرال متسينج لخانيا بمحاصرة مؤسسات الحكومة. وفى 20 يناير أعلن لخانيا وعدد من القادة الآخرين إقصاء حكومة جوناثان، وقام النظام الجديد بتشكيل مجلس عسكرى برئاسة لخانيا وعضوية خمسة من القادة فى القوات المظلية، والتى استبدلت لاحقاً بقوات الدفاع الملكية لليسوتو. وفى 28/27 يناير 1986 شكل مجلس وزراء جديد، كما تم حل الجمعية الوطنية، وتم إسناد كافة السلطات التشريعية والتنفيذية للملك الذى لا يتصرف إلا بعد مشاورة المجلس العسكرى.

وفى 27 مارس حظر المجلس العسكرى كافة مظاهر النشاط السياسى، وتم وضع الرئيس السابق جوناثان وستة من وزرائه رهن الإقامة الجبرية. وفى سبتمبر أعيد تشكيل المجلس الوزارى حيث منح الجنرال لخانيا بموجب هذا التعديل المزيد من الصلاحيات. وفى هذه الآونة أجريت محادثات بين قادة المجلس العسكرى وقادة خمسة من أهم أحزاب المعارضة برغم حظر ممارستها للعمل السياسى.

وفى أبريل 1988 طالبت أحزاب المعارضة الخمسة كلاً من منظمة الوحدة الأفريقية ورابطة دول الكومنولث وحكومة جنوب أفريقيا بالتدخل لإعادة الحكم المدنى. وفى الشهر التالى سمح لموخيهلى وعدد من أعضاء حزب مؤتمر باسوتو بالعودة إلى ليسوتو بعد 14 عاماً فى المنفى للاشتراك فى محادثات السلام، وتعهدت الحكومة بحمايتهم فى مقابل عدد من الشروط أبرزها تخلى حزب المؤتمر عن مطلبه بضم قوات جيش تحرير ليسوتو إلى الجيش النظامى.

وفى عام 1989 أعلن عن تسريح قوات جيش تحرير ليسوتو. وفى مطلع عام 1990 اندمج جناحا حزب مؤتمر باسوتو مرة ثانية تحت زعامة موخيهلى، وفى هذه الآونة تفجر الصراع على السلطة بين لخانيا والملك؛ ففى فبراير قام لخانيا بإعفاء ثلاثة من أعضاء المجلس العسكرى وأحد الوزراء من مناصبهم بعد اتهامهم كالعادة بالتورط فى محاولة انقلابية، وعقب رفض الملك التصديق على هذه

القرارات قام لخانيا بتجريد الملك من صلاحياته التنفيذية والتشريعية وإسنادها للمجلس العسكرى، كما نفى الملك إلى انجلترا فى مارس1990. ورغبة منه فى تهدئة الجماهير تعهد لخانيا بالتحول صوب الحكم المدنى فى ظرف عامين أى فى عام 1992. وفى يونيو 1990 تشكلت لجنة برلمانية لبحث صياغة دستور جديد تقبله الغالبية من مواطنى ليسوتو، وضمت هذه اللجنة فى عضويتها لخانيا نفسه فضلاً عن عدد من أعضاء مجلس الوزراء والقادة التقليدين وعدد من رجال الأعمال ونواب عن الأحزاب المحظورة.

وفى أكتوبر 1990 قام الميجور لخانيا بدعوة الملك للعودة إلى ليسوتو من منفاه فى انجلترا إلا أن الملك اشترط عدة شروط منها إنهاء الحكم العسكرى، وتشكيل حكومة مؤقتة تضم ممثلين عن كل الأحزاب، وذلك لحين العودة لتنفيذ دستور 1966، وعقد انتخابات عامة تحت إشراف دولى، وكان رد لخانيا قيامه بخلع الملك نهائياً فى 6 نوفمبر 1990. وفى 8 نوفمبر اختير الملك بيرنج سيزا الابن الأكبر للملك المخلوع ليحل محل والده، وتم تنصيبه بالفعل فى 12 نوفمبر تحت اسم الملك ليتس الثالث بعد أن تعهد بعدم التدخل فى الشئون السياسية.

وفى عام 1991م تم استبعاد لخانيا من رئاسة المجلس العسكرى عبر انقلاب قاده الكولونيل فيسونى إلياس راميما أحد أعضاء المجلس العسكرى، الذى تولى رئاسة المجلس العسكرى، وأفادت تصريحاته بأن البلاد لن تشهد تغيراً فى سياسة الحكومة، الأمر الذى كان يعنى أن الانقلاب كان لأسباب شخصية وليس لخلاف أيديولوجى أو سياسى. ورغم قيام إلياس راميما فى منتصف مايو 1991 بإلغاء قانون عام 1986 الذى يحظر النشاط السياسى والحزبى ساد مناخ مضطرب عقب الانقلاب اتسم بشيوع أعمال الشغب والاضطرابات الجماهيرية.

وفى يوليو 1991 قامت اللجنة البرلمانية بنشر الدستور الجديد فى مطلع يونيو 1992، وأعلن عن الميعاد المبدئي لعقد الانتخابات العامة (نوفمبر 1992م)،

وفى هذه الآونة عقدت محادثات فى انجلترا بين الملك المخلوع وراميما تحت إشراف السكرتير العام لرابطة الكومنولث عاد على أثرها الملك المنفى إلى ليسوتو.

وقد تم تأجيل عقد الانتخابات العامة إلى مارس 1993، واكتسح حزب مؤتمر باسوتو الانتخابات بفوزه بـ 65 من مقاعد المجلس الوطنى الجديد مقابل حصول الحزب الوطنى لباسوتولاند على 16% فقط من جملة الأصوات، وأصبح موخيهلى رئيساً للوزراء، وأقسم الملك يمين الولاء للدستور الجديد. وقد رفض الحزب الوطنى الاعتراف بالنتائج، وزاد التوتر فى الأسابيع الأولى من عام 1994 عقب مطالبة أعضاء القوات المسلحة بمضاعفة مرتباتهم، وتجددت الاضطرابات فى منتصف أبريل 1994 عندما تم اغتيال نائب رئيس الوزراء سيلوميتس باهولو.

وفى منتصف أغسطس 1994 قام أنصار الحزب الوطنى بقيادة لخانيا بمظاهرة فى ماسيرو، وطالبوا باستقالة حكومة موخيهلى وإعادة الملك موشوشو الثانى للعرش. وفى 17 أغسطس قام الملك ليتس بحل البرلمان وإقامة حكومة موخيهلى، وهو ما لقى تأييداً شعبياً، وتم تعيين المحامى هافوفولو رئيساً للمجلس الانتقالى للوزراء، وأعلن فوفولو أولوية الإصلاح الدستورى.

وفى 14 سبتمبر 1994 قام الملك ليتس وموخيهلى بتوقيع اتفاق تحت رعاية بتسوانا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي لإعادة الملك موشوشو للحكم. وفى 25 يناير 1995 عاد موشوشو للحكم مع قبوله بعدم التدخل فى الشئون السياسية، وأصبح ليتس الثالث ولياً للعهد.

ويفرض وضع ليسوتو الجغرافي اعتمادها سياسياً واقتصادياً على جنوب أفريقيا التى قامت بالتدخل هى وبتسوانا عسكرياً في ليسوتو في سبتمبر 1998 لوضع حد للفوضى التي عمت البلاد بعد الانتخابات العامة في مايو والتي تنافس فيها 12 حزباً سياسياً و30 مرشحاً مستقلاً. فقد أشارت النتائج إلى حصول حزب الباسوتو المعارض على مقعد واحد، وحصول الحزب الحاكم برئاسة باكليسا

موسيسيلى (الذى خلف موخيهلى فى رئاسة الحزب) على 79 مقعداً مما أدى إلـــى تظاهر المعارضة في العاصمة بدعوى أن الانتخابات مزورة، لكن رئــيس لجنــة الانتخابات أشار إلى بطلان ادعاءات المعارضة، كما وصف المراقبــون عمليــة التصويت بأنها مقبولة طبقاً للمقاييس الدولية.

وقد أشارت جنوب أفريقيا إلى أن تدخلها جاء بناء على طلــب مــن ملــك ليسوتو، وتحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبناء على اتفاقية وقعتها جنوب أفريقيا وبتسوانا وزيمبابوي عام 1994 لضمان الديموقراطية في ليــسوتو. وقد جاء التدخل العسكري لجنوب أفريقيا بالتوزاي مع تدخل بتسوانا، حيث أشارت حكومة بتسوانا إلى أن قواتها أرسلت لحفظ السلام والقانون بموجب اتفاقيــة عــام 1994. وأعلنت جنوب أفريقيا أن قواتها ستبقى في ليسوتو حتى يتم إحلال السلام، وقد أشار نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا إلى أن ما حدث فــي ليــسوتو هــو انقلاب، وأنه طبقاً لسياسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإنه يتعين مــساعدة حكومة ليسوتو حتى تأخذ العملية السياسية مجراها، وقــد واجــه ذلــك التــدخل العسكري معارضة قوية من مواطني ليسوتو.

وفي أكتوبر ألقي القبض على حوالي 30 جندياً ممن شــاركوا فــي تمــرد الجيش، وذلك بعد توصل الحكومة وأحزاب المعارضة إلى اتفاق لإنهــاء الأزمــة بوساطة جنوب أفريقيا وبرعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقــد طالبــت قيادات المعارضة بإطلاق سراح الجنود فوراً لأن اعتقــالهم يتنــاقض مــع روح الاتفاقية التى طالبت بإنشاء لجنة انتقالية تضم ممثلين عن الجانبين بهــدف تنظــيم انتخابات جديدة خلال 18 شهراً وتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابــات، ومراجعة النظام الانتخابي، وتضم ممثلين عن كل الأحزاب التــي شــاركت فــي انتخابات مايو. وبعد توقيع الاتفاق أنهت المعارضة اعتصامها خارج القصر الملكي الذى استمر لمدة ثلاثة أشهر، وعبر رئيس تحالف المعارضة عن رضائه عن ذلك

الاتفاق بشأن لجنة مراقبة الانتخابات، لأن لها سلطة اتخاذ القرارات، وليس فقط تقديم التوصيات، كما أن قراراتها ملزمة للحكومة.

وفي ديسمبر 1998م بدأت جنوب أفريقيا سحب قواتها من ليسوتو. وفي مايو 1999 انسحبت جميع قوات بتسوانا وجنوب أفريقيا.

وفي ديسمبر 1998 بدأت محاكمة الجنود المتهمين بالتورط في تمرد الجيش، ولم تكن هذه المحاكمة متوقعة لأن الحكومة كانت قد وافقت على العفو عنهم، وقد أدت تلك المحاكمة إلى تظاهر جماعات المعارضة بدعوى أن هذه المحاكمة تناقض روح الوفاق الوطني. وفي يناير 1999 خرجت أحزاب المعارضة من اللجنة المؤقتة لمراقبة الانتخابات، وجاء انسحاب المعارضة بعد فتح قضية إضراب الجنود، واستخدام العنف ضد أكثر من 50 جندياً معتقلاً على ذمة هذه القضية.

وفي مايو 2002 فاز مؤتمر ليسوتو الديمقراطي الحاكم في الانتخابات النيابية التي عقدت وفق نظام جديد يعطي للأحزاب الصغيرة مقاعد في البرلمان، وطبقاً لهذا النظام يقوم الناخبون بالاقتراع مرتين، ويتم انتخاب 80 عضواً في البرلمان انتخاباً مباشراً، بينما يحصل 40 عضواً على مقاعد بناء على قاعدة التمثيل النسبي.

وقد حصل الحزب الحاكم على 54% من الأصوات، بينما حصل حزب الباسوتو الوطني على 22% من الأصوات، وبذلك حصل الحزب الحاكم على 77 مقعداً من بين 80 مقعداً بالانتخاب المباشر، بينما بلغ مجموع المقاعد التي حصل عليها حزب الباسوتو الوطني 21 مقعداً، وهو أكبر عدد من المقاعد يحصل عليه حزب معارض، كما حصل حزب مؤتمر شعب ليسوتو على مقعد واحد، و تجاوزت نسبة المشاركة 70% من الناخبين. ورغم أن المراقبين الدوليين أعلنوا أن الاقتراع اتسم بالنزاهة والحياد، إلا أن حزب الباسوتو طالب بإعادة فرز الأصوات.

وقد تنافس في تلك الانتخابات 19 حزباً سياسياً. وخلال الحملة الانتخابية كانت أهم القضايا المطروحة هي الفقر، حيث تصل معدلات البطالة إلى نحو 40%

من قوة العمل، ويعيش أكثر من نصف السكان في حالة فقر، كما طرحت قضايا إصلاح النظام التعليمي، ونقص الغذاء، والإيدز الذي تصل نسبة الإصابة به إلى نحو 24% من البالغين. واشتكى بعض المواطنين من أن شيئاً لا يتغير، وأن القادة السياسيين لا يختلفون عن بعضهم البعض.

وفي يونيو 2002 أصبح موسيسيلي رئيساً للوزراء لفترة ثانية تمتد لخمس سنوات، وقد تعهد في احتفال قاطعته المعارضة بمحاربة الإيدز ونقص الغذاء والبطالة. وفي فبراير 2004 أعلن رئيس الوزراء حالة الطوارئ في البلاد بسبب انتشار المجاعة. وفي مارس وافقت الحكومة على مشروع المساقط المائية الذي سيوفر المياه لجنوب أفريقيا.

وفي أبريل 2005 عقدت أول انتخابات محلية في البلاد منذ استقلالها، وتم اختيار ممثلين عن 129 مجلساً محلياً، وقاطعتها المعارضة بدعوى عدم استعدادها. وفق نظام يضمن تمثيل المرأة بمعدل ثلث الأعضاء. وقد بلغ عدد الفائزات حوالي 53% من أعضاء المجالس المحلية.

نظام الحكم

ليسوتو دولة ملكية تأخذ بالتعددية الحزبية. وقد أُقر ذلك في الدستور الصادر في أبريل 1993. والملك هو رأس الدولة، أما رئيس الوزراء فهو رأس الحكومة ومجلس الوزراء. والملك منصبه شرفي ولا يمتلك سلطات تنفيذية، ويحظر عليه المشاركة في الحياة السياسية. أما السلطة التشريعية فتتكون من برلمان ذي مجلسين: جمعية وطنية منتخبة ومجلس شيوخ غير منتخب، ويتكون مجلس الشيوخ من 22 عضواً يكتسبون عضويتهم بالوراثة، و11 عضواً معيناً يعملون مستشارين لرئيس الوزراء. وتتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحاكم المحلية والمحاكم العرفية التي تنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية.

وأهم الأحزاب السياسية حزب مؤتمر ليسوتو الديمقراطي، وحزب الباسوتو الوطني، وحزب مؤتمر شعوب ليسوتو، والحزب الوطني المستقل، وحزب المؤتمر الأفريقي لأرض الباسوتو، وحزب مؤتمر أرض الباسوتو، وحزب العمال في ليسوتو، وحزب الجبهة الشعبية للديمقراطية، والحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الوطني التقدمي، وحزب الحرية في ليسوتو الجديدة، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب المتحد.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تتمتع ليسوتو تاريخياً بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والدول الغربية. وفي عام 1990 قررت قطع علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية وإقامة علاقات مع تايوان، وهي تعترف بفلسطين كدولة، وكانت من أهم معارضي نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتلقت عدداً من طلبات اللجوء السياسي من جنوب أفريقيا أثناء فترة الفصل العنصري. وقد بلغت المعونة الاقتصادية الأجنبية التي تتلقاها نحو مليار دولار أمريكي عام 2002، وأهم المانحين هم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

ليسوتو عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

موريشيوس
Mauritius

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية موريشيوس.

العاصمة: بورت لويس.

الموقع: جزر بركانية تبعد حوالي 500 ميل من جزيرة مدغشقر بالمحيط الهندي. وقد تمكنت موريشيوس من بسط سيطرتها على أرخبيل شاجوس الذي كان خاضعاً للنفوذ البريطاني.

المساحة الإجمالية: 1,865 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 1,240,827 نسمة (طبقاً لتقديرات عام 2006) بما في ذلك سكان جزر رودريجز وأجاليجا وسانت براندون.

الجماعات الإثنية: الهندو-موريشيوس (68%)، والكريول (27%)، والصينو- موريشيوس (3%)، والفرانكو- موريشيوس (2%).

الأديان: الهندوس (52%)، الرومان الكاثوليك (28.3%)، المسلمون (16.6%)، وآخرون (3.1%).

اللغات: الكريول (لغة قومية)، والفرنسية والإنجليزية (لغتان رسميتان)، والهندية، والأوردية، والهاكا، والبوجبوري.

تاريخ الاستقلال: 12 مارس 1968.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 13500 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.3% (عام 2006).

العملة الوطنية: روبى موريشي.

التاريخ القديم

كانت جزيرتا موريشيوس ورودريجز معروفتين لرواد البحار من العرب والملايو قبل وصول البرتغاليين إليهما فى مطلع القرن السادس عشر، بدليل ظهور موريشيوس على خرائط ذلك العصر باسم عربي، ولكن هاتين الجزيرتين لم تكونا مأهولتين بالسكان عند وصول البرتغاليين إليهما، ولم يحاول هؤلاء استيطانهما أو الاستقرار فيهما.

الاستعمار والاستقلال

في أواخر القرن السادس عشر جاء الهولنديون إلى المنطقة، وأطلقوا على الجزيرة اسم موريشيوس تخليداً لاسم أميرهم موريس، وقاموا بمحاولتين للاستقرار فيها عامي 1598 و1710، وجلبوا الرقيق إليها من مدغشقر بهدف استغلال أخشاب الأبنوس، ولكنهم رحلوا عن الجزيرة عام 1710، وبعد خمسة أعوام نزل الفرنسيون بها وأطلقوا عليها اسم جزيرة فرنسا، وجلبوا إليها قوة عاملة كبيرة لاستزراع البن وقصب السكر وغيرهما. وتزايد عدد سكان المنطقة فبلغ عام 1735 نحو ألف نسمة، ثم زاد إلى 20 ألف نسمة عام 1767، ثم إلى 60 ألف نسمة عام 1797، وكان أكثرهم من الرقيق القادمين من مدغشقر وأفريقيا والهند.

وفى عام 1767 أصبحت موريشيوس تخضع لسيطرة الحكومة الفرنسية، وكانت قبل ذلك تديرها شركة الهند الشرقية الفرنسية، كما أنشأ الفرنسيون ميناء بورت لويس وجعلوه عاصمة للبلاد. وخلال الحروب النابليونية فى بداية القرن التاسع عشر تعرضت موريشيوس للغزو البريطانى، وتمكن البريطانيون من السيطرة عليها عام 1810. وبناء على معاهدة باريس عام 1814 تنازلت فرنسا لبريطانيا عن جزيرة موريشيوس وتوابعها، وكان من بينها جزر سيشل، ولكن تلك المعاهدة ضمنت لسكان موريشيوس الاحتفاظ بثقافاتهم ولغاتهم وأديانهم وقوانينهم، ومن ثم استمرت اللغة والثقافة الفرنسيتان سائدتين في الجزيرة.

وعندما قام البريطانيون بإلغاء الرق فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر قام أصحاب المزارع في موريشيوس باستقدام أعداد كبيرة من الهنود (ومعظمهم من الهندوس) للعمل بعقود، حيث بلغ عددهم عام 1867 نحو 250 ألف نسمة، وقد أدى استقرارهم فى الجزيرة إلى تغيير تركيبها العرقى إذ شكل المنحدرون من أصل هندي الأغلبية، يليهم الكريول (وهم من أصول أفريقية وهندية وأوروبية مختلطة)، بالإضافة إلى عدة آلاف من الصينيين والمنحدرين من أصول فرنسية.

وحتى عام 1935 كان النشاط السياسى مقصوراً على الكريول والمنحدرين من أصل فرنسي مع استبعاد المنحدرين من أصل هندي عدا بعض الاستثناءات المحدودة. وفي عام 1936 قام موريس كورى – وهو من الكريول – بتأسيس أول حزب سياسي في موريشيوس وهو حزب عمال موريشيوس. والذي تأثر ببرنامج حزب العمال البريطاني، فطالب بتعديل قوانين العمل، ومنح العمال حقوقهم في التصويت والمشاركة في الحكم.

وفي عام 1947 صدر دستور جديد لموريشيوس، وأنشئ مجلس تشريعي من 34 عضواً منهم 19 عضواً بالانتخاب العام، وكان معنى ذلك بروز القوة السياسية للمنحدرين من أصل هندي بالمقارنة بالكريول والمنحدرين من أصل فرنسي، وهو ما حدث فعلاً بين عامى 1948 و1959. وإذ برز من بين الجماعة الهندية طبيب يدعى سيوو ساجور رامجولام تزعم حزب عمال موريشيوس الذي كان يسيطر على أكثر من ثلثي مقاعد المجلس التشريعي عام 1955، وفي المقابل قام بعض عناصر النخبة من الكريول والمنحدرين من أصل فرنسي بتشكيل حزب التجمع الموريشي الذي تغير اسمه إلى حزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي. وفي عام 1959 ظهر حزبان آخران هما لجنة العمل الإسلامي وكتلة إلى الأمام المستقلة، وتحالفت لجنة العمل الإسلامي مع حزب عمال موريشيوس في الانتخابات التي أجريت 1959.

ومنذ عام 1960 حدث خلاف بين الأحزاب السياسية في موريشيوس حول قضية الاستقلال، فبينما تزعم حزب عمال موريشيوس المطالبين بالاستقلال تزعم حزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي الرافضين للاستقلال خوفاً من سيطرة الأغلبية من ذوي الأصل الهندي، وقد وصل الخلاف بين الطرفين إلى درجة الخطر عام 1965، ومن ثم دعت بريطانيا إلى مؤتمر دستوري في لندن في سبتمبر 1965 حضرته الأحزاب لبحث هذه القضية، وبعد ثلاثة أسابيع من المداولات قررت بريطانيا إجراء انتخابات عامة لاختيار جمعية تشريعية موسعة من 62 عضواً لتقرير مستقبل البلاد، وتم انتخاب هذه الجمعية في أغسطس 1967، وحصل تحالف حزب الاستقلال – بزعامة حزب عمال موريشيوس – على 39 مقعداً من مقاعد الجمعية، وحصلت موريشيوس على الحكم الذاتى الكامل تمهيداً لاستقلالها، وهو ما حدث فى 12 مارس 1968.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حصلت موريشيوس على استقلالها فى إطار مجموعة دول الكومنولث، وترأس رامجولام – زعيم تحالف حزب الاستقلال – أول حكومة بعد الاستقلال، وهي حكومة ائتلافية تضم حزب العمل الموريشي ولجنة العمل الإسلامي وحزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي. وتمثلت المعارضة الرئيسية منذ السبعينيات في الحركة النضالية Militant الموريشية بقيادة بول بيرنجيه، وهى حركة ذات اتجاه يساري، طالبت بإعادة توزيع الثروات بشكل عادل، ومن ثم نجحت فى استقطاب معظم الشباب المتعطلين والجماعات الطلابية ونقابات العمال. وقابلت الحكومة الاضطرابات التي تفجرت في أوائل السبعينيات بتحريض من الحركة النضالية الموريشية بإعلان حالة الطوارىء، واعتقال عدد من قادة الحركة.

ورغم حل التحالف بين حزب العمل الموريشيوسى وحزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي فى ديسمبر 1973 فقد ظل الأول في الحكم عبر تحالفه مع

لجنة العمل الإسلامي. وفي الانتخابات العامة التي أرجئت حتى ديسمبر 1976 تمكنت الحركة النضالية الموريشية من الحصول على عدد كبير من المقاعد، ولكنها لم تتمكن من تشكيل الحكومة، لذا قام رامجولام بتشكيل ائتلاف جديد مع حزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي، واستطاع هذا الائتلاف الصمود حتى نهاية الفترة البرلمانية برغم تجدد الاضطرابات وأعمال الشغب التى اقترنت بمزيد من الاعتقالات لأعضاء الحركة النضالية الموريشية.

وفي انتخابات يونيو 1982 تمكن تحالف ضم الحركة النضالية الموريشية والحزب الاشتراكي الموريشي من الفوز بـ 60 مقعداً من مقاعد البرلمان (42 مقعداً للحركة النضالية الموريشية و18 مقعداً للحزب الاشتراكي الموريشي)، وترأس أنيرود جاجناث الحكومة، وعين بيرنجيه وزيراً للمالية رغم أنه زعيم الحزب الأقوى في الائتلاف، ولكن حتى ذلك المنصب لم يدم لبيرنجيه طويلاً، فقد تنامت المعارضة داخل مجلس الوزراء لإجراءاته الاقتصادية، ومحاولاته جعل الكريولية اللغة الوطنية الرسمية للبلاد، وهو أمر استهجنته الأغلبية ذات الأصول الهندية، وانتهى الأمر باستقالة 12 وزيراً بينهم بيرنجيه.

وعليه قام جاجناث بتشكيل حكومة جديدة، وحرم هو ومؤيدوه من حضور اجتماعات اللجنة المركزية للحركة النضالية الموريشية، وفي نهاية مارس 1983 اختير بيرينجير زعيماً للمعارضة، وفي أبريل أعلن جاجناث عن تشكيل حزب جديد هو الحركة الاشتراكية النضالية Militant الذي اندمج مع الحزب الاشتراكى الموريشي في مايو، وأعيدت تسميته باسم الحركة الاشتراكية الموريشية.

ورغم ذلك لم تتمكن حكومة جاجناث الجديدة من السيطرة إلا على 29 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 66 مقعداً مما اضطره لحل البرلمان في يونيو، والدعوة لانتخابات عامة في أغسطس من نفس العام، وفي هذه الانتخابات تشكل تحالف ضم الحركة الاشتراكية الموريشيةوحزب العمل المورشيوسى وحزب

موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي، وتمكن التحالف من الفوز بـ 42 مقعداً من جملة 62 مقعداً، في حين لم تفز الحركة النضالية الموريشية إلا بـ 19 مقعداً، وظل جاجناث رئيساً للوزراء.

وفي ديسمبر 1983 عرض مشروع قانون على البرلمان يقضي بتحويل موريشيوس إلى جمهورية، إلا أن الخلاف بين الحكومة والمعارضة حول طبيعة السلطات والصلاحيات التي سوف يتمتع بها رئيس الجمهورية حالت دون حصول المشروع على النصاب اللازم لإقراره، وفي نفس الشهر وقع الاختيار على رامغلام ليشغل منصب الحاكم العام، وخلفه في رئاسة حزب العمل الموريشي ساتكام بوكل، واقترنت رئاسة بوكل للحزب بحدوث أول انشقاق فى صفوفه، فقد أقصى بوكل عن مجلس الوزراء في فبراير 1984، ورد الحزب بإعلان انسحابه من الحكومة، فى حين أعلن 11 نائباً من أعضاء الحزب استمرار تأييدهم للحكومة، وشكلوا حزباً جديداً هو تجمع العمال الموريشيين.

وفي ديسمبر 1985 نجحت الحركة النضالية الموريشية في الفوز بـ 118 مقعداً من 126 مقعداً في الانتخابات البلدية نتيجة تنامي حالة الاستياء الشعبي من أداء حكومة جاجناث التي ارتبطت أسماء عدد كبير من أعضائها بسلسلة فضائح تهريب المخدرات، وبخاصة بعد أن ألقي القبض على أربعة برلمانيين في هولندا متورطين في هذه الفضائح، ثم استقالة أربعة وزراء احتجاجاً على التعتيم الحكومي وصمت جاجناث إزاءها، ثم استقالة زعيم الكتلة البرلمانية للائتلاف الحاكم. وفي يونيو 1986 ونتيجة الانتقادات من داخل الحركة الاشتراكية الموريشية ومن خارجها أعلن جاجناث تشكيل لجنة للتحقيق في فضائح المخدرات، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في نظر الكثيرين، وبدا ذلك واضحاً في استقالة ثلاثة وزراء بعد شهر من تشكيل هذه اللجنة معلنين عدم ثقتهم في قدرة جاجناث على قيادة الحركة الاشتراكية الموريشية والدولة ككل، وردت الحكومة بطرد 11 معارضاً من

عضوية الحزب، وقام جانجاث بإجراء تعديل وزاري عين بمقتضاه بوكل وزيـــراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء.

وفي هذه الأثناء توفي الحاكم العام السير رامجولام وعين السير فيراســامي رينجادو خلفاً له. وفي نوفمبر نشر التقرير الخاص بلجنة التحقيق، واشتمل علـــى إدانة بعض نواب الحركة الاشتراكية الموريشية في فضائح المخدرات، ففصلوا من عضوية الحركة، ثم استقالوا طواعية من العمل النيابي مما أدى إلى تقليص تمثيــل تحالف الحركة الاشتراكية الموريشية وحزب موريشيوس الديمقراطي الاجتمــاعي في البرلمان إلى 30 مقعداً من أصل 62 مقعداً، واســتطاعت الحركـــة النـــضالية الموريشية استقطاب معظم المنشقين عن الائتلاف الحاكم لصفوفها. وفـــي مـــارس 1987أدانت لجنة التحقيق ستة نواب آخرين من التحالف الحاكم في قضايا تهريب المخدرات، وبدأت الاتهامات تحوم حول دوفال – أحد النـــواب الثلاثـــة لـــرئيس الوزراء – ورغم ذلك رفض جاجناث قبول استقالته.

ونتيجة تقلص الأغلبية البرلمانية أعلن جاجناث عن إجراء انتخابات عامة في أغسطس 1987، حيث تشكل تحالف ضم الحركة الاشتراكية الموريـــشية وحـــزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمل الموريشي ، ونجح هذا التحالف فى الفوز بـــ 39 مقعداً من أصل 60 مقعداً، أما تحالف الحركة النضالية الموريشية وحركة العمال الديموقراطيين وجبهة العمال الاشتراكيين فقد فاز بــــ 21 مقعـــداً، وفشل بيرينجير فى الحصول على مقعد في البرلمان، ومن ثم حل محله فى قيـــادة المعارضة البرلمانية الدكتور بريم نابا بسين.

وفي سبتمبر 1987 شكل جاجناث حكومة جديدة، أعلنـــت خطـــة لتحويــل موريشيوس إلى جمهورية في إطار الكومنولث. وفي يوليو 1988 أعلـــن بودهـــو إحياء الحزب الاشتراكي الموريشيوسى الذي سحب دعمه من الحركة الاشـــتراكية الموريشية ، ثم تعرضت الحكومة لنكسة أخرى؛ فعلى إثر خلاف حول عـــدد مـــن

السياسات انسحب زعيم حزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي وأخـــوه وزيـــر الصناعة من الحكومة.

وفي يوليو 1990 تحالفت الحركـــة النـــضالية الموريـــشية مـــع الحركـــة الاشتراكية الموريشية لخوض الانتخابات التالية، ومواصلة الإجراءات الدســـتورية لتحويل البلاد إلى النظام الجمهوري، ولكن التعديلات الدستورية التي عرضت على البرلمان بهذا الخصوص في أغسطس رفضها أعضاء حزب العمـــل الموريـــشي الذي شكل تحالفاً مع حزب موريشيوس الديمقراطي الاجتماعي.

وفي أغسطس 1991 حل جاجناث البرلمان ودعا لانتخابات جديدة بعد شهر فاز فيها تحالف الحركة الاشتراكية الموريشية والحركـــة النـــضالية الموريـــشية وحركة العمال الديموقراطيين بـــ 57 مقعداً من أصل 62 مقعداً، وشـــكك بعـــض أفراد المعارضة في نتائج الانتخابات، ورفضوا حضور الجلسة الافتتاحية للبرلمان، ورغم ذلك شكل جاجناث حكومة جديدة. وفي أكتوبر أعلن جاجناث أنـــه بموافقـــة 75% من أعضاء البرلمان على التعديلات الدستورية المقترحة تتحول موريشيوس إلى جمهورية في 12 مارس 1992، وتولى السير فيراسامي رينجـــادو منـــصب الرئاسة مؤقتاً لحين انتخاب رئيس ونائب له لمدة خمس سنوات بالأغلبية البرلمانية، وتغيير اسم الجمعية التشريعية إلى الجمعية الوطنية.

وبعد استقالة رينجادو بدعوى اعتلال صحته تم انتخاب قاسم أوتـــيم رئيـــساً للبلاد، كما اختير السير روبين درانـــوس تـــشربيرن لمنـــصب نائـــب الـــرئيس، وتصاعدت الخلافات بين شريكي الحكم حتى اجتمع بيرينجير ورامجولام (الابـــن) في أغسطس 1993 لإرساء قواعد تحالف بين الحركة النضالية الموريشية وحزب العمال الموريشي ، فرد جاجناث بحسم حيث قام بفصل بيرينجيـــر مـــن مجلـــس الوزراء بدعوى انتقاده الدائم لسياسات الحكومة مما أدى إلى نشوب أزمـــة داخـــل

الحركة النضالية الموريشية التي قرر مكتبها السياسى بقاء أعضاء الحـزب ذوي الحقائب الوزارية في مواقعهم فى الحكومة.

وفي أبريل 1994 أعلنت الحركة النـضالية الموريـشية وحـزب العمـل الموريشي اتفاقهما على تشكيل تحالف لخوض الانتخابات التالية، وتم حل البرلمان عام 1995 بناء على طلب جاجناث، وتمت الدعوة لانتخابات جديدة فـي ديـسمبر تمكن فيها التحالف المعارض من الإطاحة بجاجناث وحزبه بعد فوزه بجميع مقاعد البرلمان. وهكذا أصبح رامجولام رئيساً للوزراء، واحتفظ حزبـه بـست حقائـب وزارية في الحكومة الجديدة التي شغل فيها بيرينجير منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الشئون الخارجية والتعاون الدولي والإقليمي.

وفي فبراير 1999 أعلن الرئيس حالة الطوارئ في البلاد لكبح جماح العنف المتصاعد بعد وفاة مطرب مشهور أثناء تحقيق الشرطة معه، وتعهد الرئيس – بعد ثلاثة أيام من استمرار العنف – بعقد محاكمة للتحقيق في وفاة المطرب، وفي أثناء المواجهات التي وصفت بأنها الأسوأ خلال العقود الثلاثة الماضية قتلـت الـشرطة على الأقل أربعة أشخاص، وأصيب ما لا يقل عن ثلاثين شـرطياً بـسبب قيـام المتظاهرين بإلقاء قنابل نارية على مراكز الشرطة، كما قام المتظاهرون بـإغلاق الشوارع وإحراق عدد من السيارات، كما تم إغلاق عدد مـن المـدارس وأمـاكن الأعمال، وأشار الرئيس إلى تخوفه من أن تؤثر أعمال العنف على صورة الـبلاد في الخارج، وقامت الحكومة بتشكيل لجنة للتحقيق بشأن أعمال الشغب التي نشبت في البلاد، وتم عقد محاكمة للتحقيق في وفاة المطرب المشهور.

وفي أغسطس 2000 قام الرئيس بشكل مفاجئ بحل البرلمان بـسبب تزايـد فضائح الفساد وارتباطها بالحكومة، وقدم وزيـرا الأمـن الاجتمـاعي والـصحة استقالتيهما، وأشار رئيس الوزراء إلى أن الانتخابات المقبلة ستعقد في سـبتمبر أي في تاريخ مبكر عما كان مقرراً لها. وفي سبتمبر 2000 أقـر رئـيس الـوزراء

بالهزيمة في الانتخابات التشريعية، وأشار إلى اعتزامه الاستقالة، حيث أشارت النتائج الصادرة عن لجنة الانتخابات إلى حصول تحالف المعارضة بقيادة رئيس الوزراء السابق جاجناث على أغلب مقاعد البرلمان، وتم تعيين حكومة جديدة برئاسته بعد اتفاق أبرم بين طرفي التحالف وهما الحركة النضالية الاشتراكية بقيادة جاجناث والحركة النضالية الموريشية بقيادة بول رايموند بيرينجير، حيث اتفقا على أن يتولى بيرينجير منصب نائب رئيس الوزراء خلال السنوات الثلاثة الأولى، ثم يتولى رئاسة الوزراء بين عامي 2003 و2005. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يقوم مراقبون من الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية بمراقبة الانتخابات، وقد أشاروا إلى أنها كانت نزيهة.

وفي فبراير 2002 قدم الرئيس أوتيم استقالته اعتراضاً على مذكرة مكافحة الإرهاب التي تريد الحكومة تحويلها إلى قانون. وقد دخل الرئيس والبرلمان في صراع حول هذا القانون الذي يسمح للشرطة باعتقال الأفراد لفترات طويلة بدون تهم محددة، وقد رفض أوتيم توقيع هذا القانون مطالباً البرلمان بإعادة النظر فيه في جلسة خاصة، ثم قدم شيتيار – رئيس البلاد الجديد – استقالته اعتراضاً على نفس الموضوع تاركاً البلاد بدون رئيس للمرة الثانية خلال ثلاثة أيام، وكان البرلمان قد أقر القانون الذي يتمتع بقبول رئيس الوزراء، وينص الدستور على أن منصب رئيس البلاد هو منصب شرفي. وفي نفس الشهر قام الرئيس المؤقت الثالث – وهو رئيس المحكمة الدستورية العليا – بالتوقيع على القانون. أما المعارضة فقد أدانت هذا القانون الذي كان سبباً في استقالة رئيسين للبلاد خلال خمسة أيام. ويدور الخلاف حول هذا القانون بسبب سماحه للشرطة باعتقال أي شخص لفترات غير محددة، كما ينكر على المشتبه بهم حق التمثيل القانوني.

وفي أبريل 2003 قام رئيس الوزراء بالتنازل لنجله عن قيادة حزب الحركة النضالية الاشتراكية زاعماً أنه قد وصل إلى نهاية حياته الوظيفية، ورغم هذا

التنازل ظل جاجناث الأب رئيساً للوزراء حتى سبتمبر 2003 حيث سعى بعدها لأن يصبح رئيساً للبلاد، على أن يتولى بيرينجر رئاسة الوزراء خلال الفترة المتبقية من الدورة البرلمانية أي حتى عام 2005، وهو ما واجه اعتراضاً شديداً من جانب المعارضة والأغلبية الهندوسية لأن بيرينجر من الأقلية البيضاء ذات الأصول الفرنسية، باعتبارها المرة الأولى التي يتولى فيها رئاسة الوزراء فرد من غير الأغلبية الهندوسية، لكنه في الوقت ذاته لاقى ترحيباً من الأقليات العرقية الأخرى، وبالفعل تقلد بيرينجر منصب رئيس الوزراء في سبتمبر 2003.

وفي أبريل 2005 قام بيرينجر بحل البرلمان إيذاناً بعقد الانتخابات التشريعية، وهو أمر اعتبره رئيس الحركة النضالية الاشتراكية الموريشية غير دستوري لأنه لم يتم إبلاغ رئيس الدولة أولاً بالموعد المقرر لإجراء الانتخابات، لكن جاجناث رئيس البلاد تجاهل الأمر، بل وساند موقف رئيس الوزراء. ورغم تأكد الائتلاف الحاكم من الفوز فقد جاءت النتيجة عكس ذلك. ففي يوليو تمكن تحالف المعارضة الاشتراكي بقيادة رامجولام من الفوز في الانتخابات ليصبح بذلك رئيس الوزراء، حيث حصل على 38 مقعداً من أصل 62 مقعداً، وأشار رامجولام إلى أن أهم أولوياته هي التفاوض التجاري حول صناعتي المنسوجات والسكر حيث أدى تدهور هذه الصناعات إلى ارتفاع معدل التضخم والبطالة. وتعهد بزيادة الحرية الاقتصادية، والتخلص من سيطرة بعض العائلات على بعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

نظام الحكم

موريشيوس دولة جمهورية تأخذ بالنظام البرلماني، أقر دستورها في 12 مارس 1968. ويمثل السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة الذى ينتخبه أعضاء الجمعية الوطنية هو ونائبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترة أخرى، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء والوزراء. والسلطة التشريعية تمثلها جمعية وطنية

من مجلس واحد، وتضم الجمعية الوطنية 70 نائباً يتم انتخاب 62 منهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، أما الباقون فيتم اختيارهم من خلال لجنة إشراف انتخابيــة لضمان الحد الأدنى من تمثيل كل الجماعات العرقية، والأحزاب السياسية التي لــم تتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان. وتستمر الدورة البرلمانية لمدة خمس سنوات. أما السلطة القضائية فتمثلها المحكمة العليا وما يتبعها من محاكم أخــرى. والقانون مزيج من الأعراف والقانونين البريطاني والفرنسي.

وأهم الأحزاب السياسية ائــتلاف حــزب الحركــة النــضالية (Militant) الاشتراكية، والحركة النضالية (Militant) الموريشية، والائتلاف الاشتراكي الذي يضم حزب العمل الموريشي. وحزب الله، وحزب حركة رودريجز، وحزب منظمة شعب رودريجز.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

لموريشيوس علاقات طيبة وقوية مع العالم الغربــي والهنــد ودول جنــوب وشرق أفريقيا؛ وتتبع موريشيوس سياسة خارجية مبنية على حرية التجارة وتطبيق الديمقراطية والحفاظ على الروابط الثقافية والاستعمارية الــسابقة. وأدى الميــراث السياسي للدولة واعتمادها على الأسواق الغربية إلى تقويــة روابطهــا بالاتحــاد الأوروبي وأعضائه، خاصة المملكة المتحدة وفرنسا. وباعتبارها جغرافياً جزءاً من القارة الأفريقية، فهي تحتفظ بعلاقات ودية مع الدول الأفريقية وبخاصــة جنــوب أفريقيا التي تعد أكبر شريك تجاري لهــا فــي المنطقــة. وينتــشر المــستثمرون الموريشيون في أسواق الدول الأفريقية خصوصاً في مدغشقر وموزمبيــق، كمــا تسعى موريشيوس إلى صياغة سياساتها الخارجية بما يتوافق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. أما علاقاتها مع الهند فتتسم بالمتانــة والقــوة لأسباب تاريخية وتجارية.

موريشيوس عضو فى جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، السوق المـشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائيـة لأفريقيـا الجنوبيـة، منظمة الفرانكفونية، مفوضية المحيط الهندى.

سوازيلاند
Swaziland

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: مملكة سوازيلاند.

العاصمة: امباباني (سياسياً)، ولوبامبا (تشريعياً).

الموقع: تقع بين موزمبيق وجنوب أفريقيا.

المساحة الإجمالية: 17.360 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 1.136.334 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الأفارقة 97%، الأوروبيون 3%.

الأديان: معتقدات تقليدية 40% ، كاثوليك 20%، مسلمون 10%، أصحاب ديانات أخرى مثل الإنجليكية واليهودية 30%.

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية)، السوازي (لغة رسمية).

تاريخ الاستقلال: 6 سبتمبر 1968.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 5200 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 2% (عام 2006).

العملة الوطنية: ليلانجي.

التاريخ القديم

يعتقد السوازي أنهم فرع من الجماعات الناطقة بلغة النجوني، حيث انفصلوا في القرن السادس عشر عن هذه الجماعات خلال هجرتها جنوبا على الساحل الشرقي لأفريقيا. واستقروا في منطقة تضم حاليا جنوب سوازيلاند وشمال كوازولو- ناتال (في جنوب أفريقيا حالياً). ومع بداية القرن التاسع عشر تمكن السوازي من إقامة دولة مركزية كان أول ملوكها الملك مسواتي الأول الذي ينسب إليه السوازي. واعتمدت مملكة السوازي منذ بدايتها على جيش جيد التسليح والتدريب، وتمكنت من الصمود أمام هجمات الزولو من ناحية الجنوب، وإن كانت هذه الهجمات قد دفعت بحدود مملكة السوازي ببطء نحو الشمال. وفي عام 1836 توفى الملك سوبهوزا الأول وخلفه في الحكم الملك مسواتي الثاني، وفي عهده تعرضت البلاد لضغوط متزايدة من جانب الزولو من ناحية والمستوطنين البيض (البوير) في ترانسفال من ناحية أخرى. وقد تمكن الملك من غزو أراضي السوتو في الشمال وإخضاعهم لحكمه.

الاستعمار والاستقلال

يذهب البعض إلى أن الملك مسواتي الثاني قد طلب مساعدة بريطانيا عام 1846، حيث استخدمت نفوذها لوضع حد للحروب بين الزولو والسوازي وترسيم الحدود بينهما. ومنذ ذلك التاريخ تزايد نفوذ البريطانيين في مملكة السوازي، ثم جاء الملك مباندزيني (1874-1889) وقدم سلسلة من التنازلات للبيض. وفي عام 1880 ضمت بريطانيا مستعمرة ترانسفال (التي أنشأها البوير) إلى مستعمراتها في جنوب أفريقيا، ومن ثم حددت الحدود الشمالية والغربية والشرقية لمملكة السوازي، ولكن ما لبث البوير أن استعادوا سيطرتهم على ترانسفال عام 1884. وامتدت سيطرتهم أيضاً إلى أراضي السوازي. وبين عامي 1899 و1902 نشبت الحرب مرة أخرى بين البوير والبريطانيين، وانتهت بهزيمة البوير وسيطرة بريطانيا على

ترانسفال وأورانج، كما فقد البوير أيضا نفوذهم في مملكة السوازي التي أعلنت بريطانيا الحماية عليها. وبحلول عام 1907 كانت معظم أراضي المملكة خاضعة لأصحاب الامتيازات الأجنبية مما أدى إلى سخط السوازي. وفي عام 1921 تولى الملك سوبهوزا الثاني الحكم، وبدأ في بذل الجهود بوسائل سياسية وقانونية لاستعادة السيطرة على مناطق الامتيازات. وفي عام 1931 تغير مركز المملكة من محمية بريطانية إلى أرض بريطانية ذات مندوبية سامية.

وفي عام 1963 قام الملك سوبهوزا الثاني بتشكيل حركة "إيمبوكودفو" الوطنية، وفي المقابل تشكل المؤتمر الوطنى التحررى النجواني بزعامة امبروس زواني الذى طالب بالاستقلال وبإقامة ملكية دستورية فى البلاد. وفي عام 1967 حصل السوازي على الحكم الذاتي، ثم أصبحت بلادهم دولة مستقلة في 6 سبتمبر 1968، ونص دستور الاستقلال على إنشاء هيئة تشريعية من مجلسين يعين الملك معظم أعضائهما.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حكم سوبهوزا أربعة عشر عاماً عقب الاستقلال، واتسمت سنوات حكمه بالاستقرار والازدهار الاقتصادي، حيث تدفقت الاستثمارات إلى سوزايلاند، وكان معظمها من جنوب أفريقيا، حيث ازداد الاعتماد على رؤوس الأموال القادمة منها، خصوصاً في ظل عضوية سوازيلاند في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، مما أثر في قرارات سوازيلاند السياسية والاقتصادية. وقد سيطرت الأسرة الحاكمة على مصادر السلطة الاقتصادية والسياسية، فبخلاف إدارتها للشركات الاقتصادية الملكية استطاع الملك أن يمد تأثيره للقرارات التنفيذية والتشريعية عن طريق سيطرته غير المباشرة على القيادات التقليدية على المستوى المحلى.

وبعد موت سوبهوزا عام 1982 اندلع صراع على السلطة داخل الأسرة الحاكمة دام أربع سنوات، تعاقب علي حكم البلاد خلالها ملكتان هما الملكة ريجنت

دريلوي (1982-1983)، والملكة لاسوالا نتـومبي (1983م- 1986)، وانتهى بتولي الأمير ماخوسيتيف السلطة في 25 أبريل 1986 وحصوله على لقب الملك مسواتي الثالث، وتم حظر الليكوكو، وهو الكيان الاستشاري التقليدي الذي أقامه سوبهوزا ليكون بمثابة مجلس أعلى للدولة لكنه اتسم بالفساد. وقد عمل الملك ورئيس وزرائه على محاربة فساد الإدارة الذي يمكن إرجاع أسبابه إلى غياب المؤسسات الديمقراطية. وفي سبتمبر 1987 تم حل البرلمان للتمهيد لعقد انتخابات في نوفمبر. وفي نوفمبر عين المجمع الانتخابي 40 عضواً لتشكيل مجلس النواب، وعين الملك عشرة أعضاء آخرين، ثم قام كل من المجلس الجديد والملك بتعيين 10 أعضاء في مجلس الشيوخ، ولم تقبل الجماهير على انتخابات المجمع الانتخابي، الأمر الذي فسر على أنه عدم رضا شعبي عن الحكم وأسلوب الانتخاب الذي يعتمد على ترشيح السلطات المحلية التقليدية المسماة "تنخوندلا".

وفي مايو 1989 بدأت المطالبة بانتخابات مباشرة للبرلمان، وهو ما رفضه الملك بحجة أن الاستقرار السياسي يستلزم الحفاظ على سلطة الجماعات المحلية التقليدية. وفي يوليو 1989 قام الملك بعزل رئيس الوزراء بسبب عصيانه له وحل محله أوبيد دلاميني، وهو مؤسس وأمين عام سابق لاتحاد عمال سوازيلاند. وقد ساد الاعتقاد بأن ذلك سيؤدي لتهدئة العمال الذين قاموا بإضرابات في مجالي البنوك والمواصلات، إلا أن النصف الثاني من عام 1989 شهد اضطرابات عمالية في مجالات عديدة كالتعدين، وشاركهم الطلاب، فأصدر الملك أوامره بإغلاق جامعة سوازيلاند لمدة شهر ابتداء من نهاية سبتمبر. وقد مثل كل ذلك تحدياً لهيمنة الملك على البلاد، فحتى أواخر عام 1989 كان انتقاد الحكم التسلطي وهيمنة الملك يكاد يكون مقصوراً على حركة الشعب المتحدة الديمقراطية.

وقد أكدت الحركة على عدم شرعية الملك، وطالبت بدستور جمهوري، وأدانت الفساد وطالبت بإصلاحات ديمقراطية. وفي منتصف يوليو 1990 قبض

على مجموعة من الحركة بتهم كالخيانة. وفي الشهر التالي قام الجيش والشرطة بقمع وحشي لاحتجاجات سلمية في الجامعة مما أدى لإصابة 300 شخص تقريباً من المشاركين في الاحتجاج. وفي منتصف عام 1991 بدا أن هناك تأييد شعبي واسع النطاق للحركة الديمقراطية المتحدة، ثم بدأت الحركة تعمل على أن تصبح منظمة شرعية، فأنشأت مؤتمر شباب سوازيلاند، وجمعية سوزايلاند لحقوق الإنسان. ووافق الملك على إعادة النظر في نظام "تنخوندلا"، وشكل لجنة عقدت عدداً من المؤتمرات في أنحاء الدولة للتعرف على آراء الشعب في الإصلاحات المطلوبة، وكان هناك انتقاد واسع لتكوين هذه اللجنة.

وخاض مؤتمر شباب سوازيلاند فى تلك الفترة عددا من المواجهات مع قوات الأمن، وبدأ الخلاف يظهر داخل الحكومة حول كيفية التعامل مع مؤتمر الشباب. وفي النصف الثاني من عام 1991 طالبت الحركة الديمقراطية الشعبية المتحدة بعدة مطالب لخلق مناخ مناسب للتحول الديمقراطي، وتضمنت هذه المطالب إقامة حكومة مؤقتة، تعليق حالة الطوارئ، إجراء استفتاء دستوري، تكوين مجلس دستوري لوضع دستور جديد، ورغم تجاهل هذه المطالب رسمياً في البداية، إلا أن الملك أعلن في فبراير 1992 عن تشكيل لجنة جديدة تضم في عضويتها ممثلين عن الحركة الديمقراطية وجمعية حقوق الإنسان. وفى هذه الفترة ظهرت حركات معارضة أخرى هي الجبهة المتحدة لسوازيلاند والجبهة الوطنية لسوازيلاند. وفي فبراير 1992 أعلنت الحركة الديمقراطية نفسها حزباً شرعياً معارضاً.

وفي أكتوبر 1992 وافق الملك علي عدد من مقترحات اللجنة الجديدة. وفي ظل الإصلاحات الجديدة للنظام الانتخابي أصبحت الجمعية الوطنية تضم 65 نائباً يتم انتخاب 55 منهم مباشرةً بالاقتراع السري بين مرشحين تختارهم السلطات التقليدية المحلية، بينما يقوم الملك بتعيين عشرة أعضاء آخرين، كما أصبح مجلس الشيوخ يضم 30 عضواً تقوم الجمعية الوطنية باختيار عشرة أعضاء منهم، ويعين

الملك بقية الأعضاء، كما تمت الموافقة على إيقاف الاعتقال بدون محاكمة، وصياغة دستور جديد. وقد احتجت جماعات المعارضة لأن اللجنة لم توص بتعدد الأحزاب، ورد الملك مسواتي على هذا الاحتجاج بحل البرلمان وتعطيل تبني دستور جديد، وتأجيل إجراء الانتخابات البرلمانية، كما شكل لجنة ثالثة لتوعية المواطنين بالإصلاحات القادمة في النظام الانتخابي. وفي أواخر أكتوبر 1992 أعلن الملك عن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في النصف الأول من عام 1993.

ولكن الحكومة قامت بقمع التجمعات السياسية؛ ففي مارس تم القبض على أكثر من خمسين معارضاً منهم قادة الحركة الديمقراطية ومؤتمر الشباب لاتهامهم بتنظيم اجتماعات سياسية غير قانونية، وتم فرض قيود تمنعهم من ممارسة نشاط سياسي معارض. وقد أجريت الانتخابات على جولتين، إلا أنها لم تكن انتخابات نزيهة وفقاً للتقارير الغربية؛ ففي فبراير 1994 وصفت وزارة الخارجية الأمريكية الانتخابات البرلمانية بأنها غير ديمقراطية، وفي المقابل ادعت الحكومة أن أغلبية الشعب ترفض نظام تعدد الأحزاب. واستجابة للضغوط أعلن الملك تعيين لجنة من خمسة أعضاء يمثلون كافة الاتجاهات لوضع دستور جديد.

وفي أوائل عام 1995 شهدت البلاد أحداث عنف، إذ هوجمت ممتلكات الدولة والبرلمان ومقر المحكمة العليا. وفي منتصف مارس قام اتحاد العمال بإضراب عام احتجاجاً على فشل الحكومة في الاستجابة لمطالبه. ورغم أن هذه المطالب ركزت على حقوق العمال، إلا أنها كانت جزءاً من السياق السياسي العام الذي اتسم بالاحتقان وتصاعد وتيرة المواجهات.

وفي يناير 1996 أعلنت الحركة الديمقراطية المتحدة عن سلسلة من الاحتجاجات والعصيان المدني بسبب فشل الحكومة في الاستجابة للمطالب الخاصة بالنظام السياسي متعدد الأحزاب، ووضع دستور يحد من سلطة الملك ويجعل منه رمزاً. وقامت قوات الأمن بقمع المظاهرات التي نظمها اتحاد عمال سوازيلاند مما

أدى لصدامات عنيفة أدت لمقتل ثلاثة أشخاص، ورفض اتحاد عمـال سـوازيلاند الدخول في مفاوضات مع الحكومة مطالباً برفع القيود عن النشاط السياسي وعـن اتحادات العمال قبل الدخول في أية مناقشة. وفي نهاية يناير اتهم الملك اتحاد عمال سوازيلاند بمحاولة الإطاحة بالملكية، وهدد بقمع تظاهراته. وفي محاولـة لتهدئـة الأوضاع تم عزل وزراء المالية والإعلام في فبراير لاتهامهم بالفساد.

وقد قام اتحاد عمال سوازيلاند بتعليق إضرابه ومظاهراته بعدما أعلن الملك أن عملية وضع دستور جديد ستبدأ في وقت لاحق من نفس العام، وأن القانون الذي يمنع النشاط السياسي سيعاد النظر فيه. وفي مارس قامـت الحركـة الديمقراطيـة المتحدة بالمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية للإشـراف علـى عمليـة التحـول الديمقراطي. وفي أوائل مايو أعلن الملك تشكيل لجنة أطلق عليها "برلمان الشعب" لعقد لقاءات بين المواطنين والحكومة لمعرفة مطالب الـرأي العـام فيمـا يتعلـق بالإصلاح الدستوري. وقد عرض الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لهذه العملية.

وبعد الاجتماع الطارئ بين قادة موزمبيق وبتـسوانا وزيمبـابوي وجنـوب أفريقيا لمناقشة الموقف السياسي في سوازيلاند، قام الملك في يوليو 1996 بتشكيل لجنة للمراجعة الدستورية ضمت ممثلين لاتحـادات العمـال والنـشطين سياسـياً ومسئولين حكوميين. وقد أعلنت الحركة الديمقراطية المتحدة عدم رضـائها عـن تشكيل تلك اللجنة التى كان يرأسها أخو الملك الأمير مانجاليسو.

وفي أوائل ديسمبر 1996 أعلن رئيس الوزراء أن لجنة المراجعـة قامـت بمناقشة المطالب الخاصة باتحاد عمال سوازيلاند، وأن توصيات اللجنة سيناقـشها المجلس الاستشاري. وفي منتصف يناير 1997 أعلن اتحاد عمال سوازيلاند تذمره لعدم الاستجابة لمطالبه من أجل الإصلاح والديمقراطية، وأعلن إضرابا مفتوحا من أول فبراير. وفي هذه الأثناء صرح زعيم الحركة الديمقراطية المتحدة بأنه انسحب من اللجنة الخاصة بالمراجعة الدستورية لعدم جدية قادة البلاد في إجراء إصلاحات

ديمقراطية، وفي أعقاب ذلك قامت الحكومة باعتقال قادة اتحادات العمال بسبب الاضرابات المستمرة، وتطور الأمر بإعلان الحركة الديمقراطية المتحدة عن إمكانية اغتيال الصحفيين الذين يحابون الحكومة في تغطيتهم للإضرابات.

وقد استمر تصميم حركات المعارضة على إقرار التعددية الحزبية، وطالبت الجماهير بمقاطعة الانتخابات التشريعية عام 1998، واتحد كل من المؤتمر الوطني التحرري النجواني واتحاد العمال السوازي والحركة الديمقراطية المتحدة لتشكيل التحالف الديمقراطي السوازي برئاسة أوبيد دلاميني رئيس المؤتمر الوطنى النجواني، وفي الوقت نفسه جاءت توصيات لجنة المراجعة الدستورية التى قدمتها إلى الملك في أبريل 2001 مخيبة لآمال المعارضة، حيث اكتفت بالدعوة إلى إلحاق وثيقة للحريات بالدستور الجديد مع عدم المساس بسلطات الملك، ورغم ذلك فقد كان مقترح الدستور الجديد الذى عرض على البرلمان عام 2005 مثاراً لخلاف بين الملك والبرلمان، وكان من أهم نقاط الخلاف عدم موافقة الملك على فرض ضرائب على بعض أفراد الأسرة الحاكمة ومطالبته بمناقشة اعتبار المسيحية ديناً رسمياً للدولة. وقد كرس الدستور حظر الأحزاب السياسية رغم تأكيده على حرية التنظيم. ووجهت الانتقادات إلى الملك فى الفترة الأخيرة للإنفاق ببذخ واضح على حياته الشخصية فى الوقت الذى تعانى فيه البلاد من ارتفاع معدلات الفقر، وإصابة نسبة كبيرة من سكانها بمرض الإيدز، وقدرت هذه النسبة بنحو 38% عام 2003.

وفي مقابل هذه المشكلات السياسية وعدت الحكومة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وأعلنت عن مشروع الألفية الذى تضمن عدداً من المشروعات الصناعية، وعن خطة جديدة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

نظام الحكم

سوازيلاند دولة ملكية، وتعد من النظم الملكية النادرة التي لا يزال يحتفظ فيها الملك بسلطات واسعة، ومن بين سلطاته تعيين رئيس الوزراء، والموافقة على

تشكيل مجلس الوزراء. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين، ووفقاً للنظام المعدل الذي تم إقراره في بداية التسعينيات أصبحت الجمعية الوطنية تضم 65 نائباً يتم انتخاب 55 منهم مباشرة بالاقتراع السري من بين مرشحين تختارهم السلطات التقليدية المحلية، بينما يقوم الملك بتعيين عشرة أعضاء آخرين. وأصبح مجلس الشيوخ يضم ثلاثين عضواً تقوم الجمعية الوطنية باختيار عشرة أعضاء منهم، ويعين الملك بقية الأعضاء. وتجرى الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات.

وتتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا، والمحكمة الابتدائية، ويقوم الملك بتعيين قضاتها.

ورغم مطالب حركات المعارضة المتكررة لم يتم إقرار التعددية الحزبية أو الاعتراف بحق تشكيل أحزاب سياسية، ومن ثم فإن جميع الحركات المعارضة تعتبر بمثابة حركات أو جماعات سياسية، ومن أهمها حركة "امبوكودفو" الوطني (وهي أساساً حركة موالية للنظام الملكي الحاكم)، والمؤتمر الوطني التحرري النجواني، وحركة الشعب الديمقراطية المتحدة.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين تعرض النظام الحاكم لضغوط قوى كبرى أبرزها الولايات المتحدة من أجل التحول إلى التعددية الحزبية؛ فقد نقلت الولايات المتحدة مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من سوازيلاند إلى بوتسوانا، ثم سحبت قواتها لحفظ السلام من المملكة عام 1996 في إشارة إلي عدم رضاها عن سياسة النظام.

وعلى المستوى الإقليمي تحاول سوازيلاند كدولة حبيسة صغيرة المساحة أن تحسن علاقاتها بجارتيها جنوب أفريقيا وموزمبيق. وقد أدى التحول الذى شهدته جنوب أفريقيا في بداية التسعينيات إلى تحسن نسبي في العلاقات الثنائية، إلا أن انتقاد النظام السوازي في صحافة جنوب أفريقيا ومن جانب تنظيماتها السياسية

البارزة مثل حزب المؤتمر الوطني، وإعلان تأييدها لمطالب الإصلاح خلق تـــوتراً فى العلاقة بين البلدين، كما أن الملك مسواتى أعلن في فبراير 2001 عدم تخليــه عن الأراضى المتنازع عليها بين البلدين، وهي أجزاء مـــن منطقـــة الترانـــسفال وكوازولو- ناتال مما ساهم في إذكاء هذا التوتر.

أما بالنسبة لموزمبيق، فقد استطاعت سوازيلاند أن تتوصل إلى اتفاقيات معها لحل بعض الخلافات التي كانت تتعلق أساساً باللاجئين، وبعض الجماعات المسلحة على الأراضي السوازية إبان الحرب الأهلية في موزمبيق، كذلك فإن أحد محـــاور الصراع والتعاون بين الدول الثلاث هو نهر "تكوماتي"، فبعد أن نقلـــت موزمبيـــق النزاع حول حقوق استخدامه إلى محكمة العدل الدولية عرضت الحكومة الـــسويدية تمويل مبادرة للتعاون بين الدول الثلاثة لاستغلال النهر، كما طرحـــت مبـــادرات تنموية للتعاون في مجال الاستثمار في بعض المناطق منها اللوبومبو والبونجـــولا وخليج نكوسى.

سوازيلاند عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيـــا، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى.

أنجولا
Angola

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية أنجولا.

العاصمة: لواندا.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي غرباً وناميبيا جنوباً وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الشمال والشرق.

المساحة الإجمالية: 1,246,700 كيلو متر مربع.

عدد السكان: 12,127,071 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو عام2006).

الجماعات الإثنية: الأوفيمبوندو (37%)، الكيمبو ندو (25%)، الباكنجو (13%)، والمستيزو أي ذوي الأصول الأوروبية والأفريقية المختلطة (2%)، الأوروبيون (1%)، وجماعات أخرى (22%).

الأديان: معتقدات تقليدية (47%)، كاثوليك (38%)، بروتستانت (15%).

اللغات: البرتغالية (الرسمية)، البانتويه وبعض اللغات الأفريقية.

تاريخ الاستقلال: 11 نوفمبر 1975.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 4.300 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 14% (عام 2006).

العملة الوطنية: كوانزا.

التاريخ القديم

خلال العصر الحجري كانت الأجزاء الشمالية من أنجولا الحالية تسكنها جماعات تعتمد في معيشتها على القنص والالتقاط، وقد عثر خلال الاكتشافات الأثرية على أدواتها الحجرية. وفي الألف الأول بعد الميلاد هاجرت إلى المنطقة جماعات من الناطقين باللغات البانتوية، وجلبت معها أدواتها المعدنية وحرفتها الزراعية، ومن ثم ظهرت في المناطق الشمالية من أنجولا ممالك مركزية قوية ومنظمة، كان أكبرها مملكة الكونغو، وامتدت سيطرتها إلى المناطق الواقعة بين نهر الكونغو شمالا ونهر الدندي جنوبا ونهر كونغو شرقا والمحيط الأطلنطي غربا، كما قامت ممالك أخرى منها مملكة الندونجو في القرن الرابع عشر.

الاستعمار والاستقلال

طبقا للمصادر البرتغالية، كان ديوجو كو أول من وصل ساحل أنجولا من الأوروبيين، وذلك عام 1483 حين تمكن من الوصول إلي عاصمة مملكة الكونغو وقابل ملكها. وفي عام 1491 بدأت الإرساليات المسيحية البرتغالية في الوصول إلى أنجولا، ثم اعتنق ملك الكونغو وأقرباؤه ورجال مملكته الديانة المسيحية، وكذلك فعل خليفته الذي أطلق على نفسه اسم ألفونسو الأول، وتبادل السفراء مع ملك البرتغال. وقد انهمك البرتغاليون في تجارة الرقيق ونشر المسيحية، وفي عام 1575 قاموا بغزو مملكة الندونجو، إلا أن ملكها تمكن بالتحالف مع مملكتي الكونغو والماتامبا من إلحاق هزائم كبيرة بالبرتغاليين في عامي 1590 و1594، ولكن بعد انهيار ذلك التحالف عام 1600 تمكن البرتغاليون من أسر وقتل ملك الندونجو عام 1603، ودخلوا عاصمة المملكة عام 1620، ولكن الندونجو تمكنوا من استعادة السيطرة على مملكتهم حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر.

وفي عام 1641 ظهر الهولنديون كمنافس للبرتغاليين في أنجولا، حيث تمكنوا من الاستيلاء على لواندا وبنجويلا، وفر المستوطنون البرتغاليون إلى

الداخل، ولكنهم تمكنوا عام 1648 من طرد الهولنديين من المناطق التي سيطروا عليها. وبحلول عام 1680 سيطر البرتغاليون على عدة حصون في بنجويلا ووادي كوانزا الأدنى. واستمروا في تجارة الرقيق، وانضم إليهم الهولنديون والإنجليز والفرنسيون، على مدى أربعة قرون متتالية.

وفي مؤتمر برلين الاستعماري (1885/1884) باتت أنجولا من نصيب البرتغال، ولكن محاولات السيطرة البرتغالية على المناطق الداخلية ووجهت بمقاومة عنيفة، خصوصاً من جانب الأوفيمبوندو، حتى تمكن البرتغاليون من هزيمتهم عام 1902 فيما عرف بحرب البايلوندو مما مهد الطريق لإنشاء سكة حديد بنجويلا والاستيطان الأوروبي في مرتفعات هوامبو. وقد عانى الأنجوليون من التفرقة العنصرية، والعمل الإجباري، وغير ذلك من سياسات القهر الاستعماري. وفي عام 1951 أعلنت البرتغال أن أنجولا جزء لا يتجزأ من أراضيها، وبدأت منذ عام 1952 في سلسلة من مشروعات توطين البرتغاليين فيها.

وقد أدت سياسة التفرقة التي اتبعتها البرتغال إلى نمو الوعي الوطني في أنجولا منذ وقت مبكر، ففي عام 1913 تشكلت العصبة الأنجولية على يد بعض الأنجوليين من أصول أوروبية وأفريقية مختلطة، وقام آخرون بتشكيل منظمة أخرى عام 1929، وفي عام 1955 تشكل الحزب الشيوعي الأنجولي على يد داكروز وداندارد ي، وفي ديسمبر من العام التالي تشكلت الحركة الشعبية لتحرير آنجولا، وأصبح داكروز أمينا عاما لها، وأصبحت هذه الحركة إحد أكبر ثلاث حركات وطنية ظهرت في أنجولا منذ ذلك الحين. أما الحركتان الأخريان فهما الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التي أنشئت عام 1962، والاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا الشامل الذي أنشئ عام 1966. كما كان هناك عدد آخر من التنظيمات والحركات السياسية الأصغر حجماً.

ونتيجة للسياسة القمعية التي اتبعتها البرتغال في أنجولا اضطرت معظم هذه الحركات إلى العمل من الخارج أو العمل كتنظيمات سرية، وذلك منذ النصف الثاني من الخمسينيات. ومنذ بداية الستينيات بدأت الصدامات المسلحة بين فصائل الحركة الوطنية الأنجولية والمستعمرين البرتغاليين. وفي أبريل 1962 أعلنت الجبهة الوطنية تشكيل حكومة ثورية في المنفى (في ليوبولدفيل – كينشاسا حاليا)، ونشطت عناصرها المسلحة في شمال أنجولا، في حين نشطت عناصر الحركة الشعبية حول العاصمة لواندا وفي وسط وشرق أنجولا، بينما نشط الاتحاد الوطني في المناطق الجنوبية الشرقية. وفي عام 1972، وبعد جهود مكثفة قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية ومصر وتنزانيا وزامبيا وزائير، اتحدت الجبهة الوطنية والحركة الشعبية في تنظيم واحد باسم المجلس الأعلى لتحرير أنجولا.

وبعد الانقلاب العسكري في البرتغال في أبريل 1974 أعلنت الحكومة الجديدة عن نيتها إجراء استفتاء في أنجولا لاستطلاع رغبات السكان هناك، وهو ما رفضه كل من الجبهة الوطنية والحركة الشعبية بوجه خاص، ومن ثم اشتد القتال ضد البرتغاليين، وظهرت تنظيمات وأحزاب سياسية أخرى عديدة. وفي سبتمبر 1974 تشكلت حكومة عسكرية جديدة في البرتغال، وقررت وضع حد للحرب في أنجولا، واتخاذ خطوات سريعة لتصفية الاستعمار البرتغالي هناك.

وفي نفس الوقت تمكنت الفصائل الثلاثة الرئيسية من الاتفاق في مومباسا (كينيا) في يناير 1975 على وقف الاقتتال فيما بينها ووضع برنامج سياسي مشترك. مما أدى إلى البدء في مفاوضات مع البرتغاليين، ثم التوصل إلى اتفاقية ألفور في يناير 1975، والتي حددت يوم 11 نوفمبر 1975 كموعد نهائي لحصول أنجولا على استقلالها.

التطور السياسي بعد الاستقلال

فور إعلان الاستقلال في نوفمبر 1975 تأسست جمهورية أنجولا الشعبية، وتشكلت حكومة برئاسة أجستينو نيتو حصلت على اعتراف واسع من دول العالم، وأعلنت منظمة الوحدة الأفريقية في فبراير 1976 عن قبول عضوية أنجولا فيها، إلا أن الجبهة الوطنية والاتحاد الوطني رفضا الاعتراف بهذه الحكومة، وأعلنا قيام جمهورية أنجولا الديمقراطية الشعبية التي لم تحظ بقبول أية دولة.

وهكذا انفجرت الحرب الأهلية في أنجولا عقب الاستقلال، ونشب صراع عنيف بين فصائل الحركة الوطنية، خصوصاً بين الحركة الشعبية والاتحاد الوطني، وذلك طوال عام 1975 وحتى فبراير 1976، واتسع نطاق التدخل الدولي في هذه الحرب الأهلية الأنجولية، فوقفت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي وراء الحركة الشعبية، بينما أيدت بعض القوى الغربية وجنوب أفريقيا العنصرية الاتحاد الوطني، ولم يقتصر التدخل على إرسال السلاح والعتاد، ولكنه شمل أيضاً إرسال قوات عسكرية، فتدخلت كوبا بقوات كبيرة لمساندة الحركة الشعبية، بينما تدخلت جنوب أفريقيا بقواتها لمساندة الاتحاد الوطني، إذ أعلنت الحركة الشعبية قبولها للمساعدات العسكرية السوفيتية، واستقبلت 50 ألف مقاتل من كوبا، بالإضافة إلى 10 آلاف متطوع للقتال بجانب القوات الحكومية في الحرب الأهلية، واتجه الاتحاد الوطني للولايات المتحدة فأصبحت أنجولا إحدى ساحات الحرب الباردة. وقد تصدت القوات الكوبية للاعتداءات المتكررة من جانب جنوب أفريقيا والتي استهدفت الاعتداء على قواعد حركة تحرير شعب جنوب غرب أفريقيا (حركة سوابو) في أنجولا، والانتقام من حكومة أنجولا التي تساعد ثوار تلك الجبهة. وبحلول فبراير 1976 تمكنت الحركة الشعبية من هزيمة الجبهة الوطنية والاتحاد الوطني عسكرياً، ومن ثم سيطرت على الحكم في أنجولا.

وفي ديسمبر 1978 أجرى الرئيس نيتو تعديلات كبيرة في هيكل الحزب والحكومة بهدف زيادة صلاحيات الرئيس، والتخلص من المسئولين غير الأكفاء والفاسدين. وعلى الصعيد الخارجي حاول جاهدا إضعاف التأييد الخارجي للاتحاد الوطني وتأمين الاستثمارات الأجنبية في أنجولا. وفي سبتمبر 1979 توفي الرئيس نيتو. وانتقلت السلطة سلمياً إلى جوزيه إدواردو دوس سانتوس الذي اتصف بالاعتدال والنظرة البرجماتية على عكس سلفه الرئيس الراحل أوجستنيو نيتو. وقد أعرب الرئيس دوس سانتوس عن تفضيله لنظام الاقتصاد المختلط مع الاعتراف بالدور المحوري للقطاع الخاص.

وعلى صعيد الحرب الأهلية، فشلت محاولات إنهاء الاقتتال حتى جاء الانفراج بين القطبين الأمريكي والسوفيتي ليمهد الطريق لتوقيع اتفاق تاريخي بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا تحت رعاية القطبين في نيويورك في 22 ديسمبر 1988، ونص الاتفاق على استقلال ناميبيا، وانسحاب قوات جنوب أفريقيا منها، وانسحاب القوات الكوبية وقوات جنوب أفريقيا من أنجولا. وقد جاء هذا الاتفاق على حساب الاتحاد الوطني أكثر من أي طرف آخر، ومع ذلك استمر الدعم الأمريكي له للضغط على الحكومة للتخلي عن نهجها الاشتراكي. وعقب انسحاب قوات كوبا وجنوب أفريقيا بدأت حدة الحرب الأهلية تهدأ، واستطاعت زائير جمع طرفي الصراع اللذين أنهكتهما الحرب، حيث وقعت حكومة الحركة الشعبية والاتحاد الوطني بزعامة سافيمبي اتفاقية جبادوليت في يونيو 1989، ومن أهم بنودها البدء فوراً في وقف إطلاق النار ومغادرة سافيمبي البلاد وعدم عودته إلا للضرورة، كما تعهدت الحركة الشعبية بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم أعضاء من الاتحاد الوطني.

وشهد عام 1990 تنازلات سياسية من الطرفين، فقد اعترف الاتحاد الوطني بدوس سانتوس كرئيس لأنجولا، وأعلنت الحكومة نيتها الأخذ بنظام التعدد الحزبي،

وهكذا توصل الطرفان لاتفاق سلام في لشبونة نص على إجــراء أول انتخابــات متعددة الأحزاب، ووافقت الحكومة والاتحاد الوطني على تكوين جيش يــضم 40 ألف فرد يشارك فيه الجانبان بأعداد متساوية.

وتحت الضغوط الداخلية والخارجية قرر الرئيس دوس سانتوس التخلي عــن الماركسية، وانتهاج أسلوب التعددية الحزبية، وتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة. ورغم بعض العنف الذي هدد العملية السلمية فقد أجريت أول انتخابــات برلمانيــة متعددة الأحزاب فى أنجولا في 29 و30 سبتمبر 1992، وقد أدلى نحو 91% من الناخبين المسجلين البالغ عددهم 4.82 مليون ناخب بأصواتهم لانتخاب ممثلين عنهم لفترة برلمانية مدتها أربع سنوات، وانتخاب رئيس جديد للبلاد لفترة رئاسة تمتد إلى خمس سنوات، وتقدم لمنصب الرئيس أحد عشر مرشحاً، بينمــا تقــدم 17 حزبــا بالإضافة إلى مجموعة ائتلافية واحدة للتنافس على 220 مقعداً بالجمعية التشريعية الوطنية. وقد حصل الرئيس دوس سانتوس على 49.6% من الأصوات، وهي نسبة تقل بمقدار ضئيل عن نسبة الخمسين بالمائة التى لا تعاد معها الانتخابات، وحصل سافيمبي على 40% من الأصوات. وفي الانتخابات البرلمانية، حــصلت الحركــة الشعبية على 54% من الأصوات، بينما حصل الاتحاد الوطني على 34% منهــا. وهكذا حصلت الحركة الشعبية على أغلبية مقــدارها 129 مقعــداً فــى المجلــس الوطني، وحصل الاتحاد الوطني على 70 مقعداً. وقد اتهــم ســافيمبي الحكومــة بتزوير الانتخابات، وأمام إصراره على إعادتها عاد الاقتتال مــرة أخــرى بــين الطرفين. ومع نهاية ديسمبر 1992 سيطرت قوات يونيتا فعلياً على ثلثي الــبلاد، وانهارت جميع اتفاقات وقف الاقتتال بين الجانبين.

وفي ظل الضغط الدولي، توصل الطرفان إلى اتفاق لوســاكا فــي 5 مــايو 1994 والذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقبول نتائج انتخابات عــام 1992، في حين بقيت بعض القضايا للمناقشة في جولات لاحقة. ومن أهــم هــذه

المسائل المؤجلة دور الاتحاد الوطني في حكومة المصالحة الوطنية، ووضع سافيمبي الذي ظل عائقا رئيسيا أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية خصوصاً في ضوء تغير مطالبه؛ ففي 27 أغسطس 1996 رفض سافيمبي منصب نائب الرئيس رغم مطالبته بذلك المنصب من قبل، وطالب بمنصب المستشار الأول للرئيس على أن يكون لذلك المنصب صلاحيات واسعة دستورية وتنفيذية؛ ثم طالب سافيمبي بأن يصبح زعيم المعارضة، وهو الأمر الذي أقره البرلمان في 8 أبريل 1997، وقدم شروطاً إضافية تتلخص فى استبقاء الماس تحت سيطرة قواته. وبعد تردد من جانب سافيمبي تشكلت حكومة وحدة وطنية في أبريل 1997 تنفيذاً لاتفاق لوساكا، وحصل الاتحاد الوطني على أربع حقائب وزارية إلى جانب سبعة مناصب لنواب الوزراء. ورغم حضور أكثر من 30 رئيس دولة في الاحتفال بتشكيل هذه الحكومة لم يحضر سافيمبي بدعاوى أمنية، مما آثار شكوكاً حول مدى التزامه بعملية السلام، وتأكدت هذه الشكوك بالفعل فيما بعد حين اندلعت الحرب الأهلية من جديد مما دعا مجلس الأمن إلى مطالبة الطرفين بضبط النفس وعدم استخدام العنف.

وفى مايو 1997 بدأ الجيش الأنجولي فى شن هجوم على الاتحاد الوطني الذي كان يسيطر على أقاليم إنتاج الماس، وسعت حكومة أنجولا لعزل الاتحاد الوطني دولياً فى لقاء قمة عقد فى أنجولا وحضره رؤساء جمهورية الكونغو وأنجولا والجابون، وحذرت حكومة أنجولا زامبيا من السماح باستغلال أراضيها كممر للأسلحة إلى الاتحاد الوطني، وهددت بالتدخل العسكرى لوضع حد لهذا الأمر. وفي أغسطس 1998 عزلت الحكومة الوزراء والنواب المنتمين للاتحاد الوطني، وبعد شهر واحد أصدر خمسة من قادة الاتحاد الوطني بياناً بعزل سافيمبي من قيادة الاتحاد، وأطلقوا على جناحهم المنشق اسم الاتحاد الوطني الجديد، ورغم أن هذا الجناح لاقى دعماً محدوداً للغاية من قادة الاتحاد إلا أن الحكومة أعلنت أنه الممثل الشرعي الوحيد للاتحاد في مفاوضات السلام في لوساكا.

وفى نهاية يناير 1999 أعاد دوس سانتوس تنظيم مجلس الوزراء، وتحديد مسئوليات رئيس الوزراء، وهو منصب كان قد تم إلغاؤه لفترة استثنائية من أجل ظروف الحرب. وفي النصف الثانى من عام 1999 حقق الجيش الأنجولي مكاسب عسكرية كبرى أمام قوات الاتحاد الوطني التي تكبدت خسائر فادحة فى المعدات العسكرية ومعدات الإمداد والتموين، وبحلول أكتوبر كانت مراكز قيادة الاتحاد وقواعده العسكرية قد وقعت تحت سيطرة القوات الحكومية. وفي يوليو 2000 أعلنت الحكومة أن الحرب التقليدية ضد الاتحاد قد انتهت، ولكنها حذرت من حرب عصابات طويلة المدى قد تشنها قوات الاتحاد. وفى سبتمبر استولى الجيش على العديد من المدن في شمال وشرق البلاد والتى كان الاتحاد يسيطر عليها، ولكن الاتحاد استمر فى المقاومة وتنظيم هجمات متقطعة على المدن. وقد امتد القتال إلى بلاد مجاورة، إذ وقعت اشتباكات بين جيشي أنجولا وزامبيا على طول الحدود بينهما، وهاجمت قوات الاتحاد ناميبيا عدة مرات.

وفي أكتوبر قدم الاتحاد خطة سلام مقترحاً تكوين حكومة وفاق موسعة، وعدم تسييس القوات المسلحة والشرطة والإدارة العامة، ولكن الحكومة رفضت الخطة، ورغم ذلك وافقت الجمعية الوطنية على مسودة قانون عفو قدمته الحركة الشعبية. وفي مايو 2001 جدد الرئيس رغبته فى وقف لإطلاق النار في مؤتمر دولي للسلام والديموقراطية عقد فى لواندا، وبينما وافق الاتحاد على وقف إطلاق النار الذى نادى به دوس سانتوس طلب سافيمبي وساطة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في مفاوضات السلام المستقبلية.

وفي أواخر عام 2001 دفع الجيش مئات الآلاف من سكان الريف إلى الانتقال إلى الحضر. ورغم انتقاد المنظمات الخيرية لهذه السياسة، إلا أنها نجحت فى تجريد الاتحاد من دعم سكان الريف، وسمحت للجيش بالتحرك بحرية فيه. وفي

أوائل عام 2002 بدا أن هدف الحكومة هو أسر سافيمبي أو قتله، وهو ما تم في 22 فبراير فى عملية عسكرية في منطقة نائية قرب الحدود مع زامبيا.

وفي الشهر نفسه زار الرئيس الولايات المتحدة التي قامت مع دول غربية أخرى بالضغط من أجل استسلام قوات الاتحاد، خصوصاً بعد وفاة خليفة سافيمبي في مارس. وفي نفس الشهر أعلن الجيش وقف كل عملياته العسكرية ضد الاتحاد، كما وافق الاتحاد على وقف إطلاق النار، ووقع اتفاقية بهذا الشأن في 4 أبريل فى لواندا. وقد عكست شروط وقف إطلاق النار النصر العسكرى الذى حققه الجيش على الاتحاد، إذ قبل الاتحاد شروط اتفاق لوساكا، واستبعاد مندوبي الأمم المتحدة وروسيا وأمريكا والبرتغال من المفاوضات نتيجة عدم ثقة الحكومة فيهم، وبخاصة الأمم المتحدة التى اتهمتها الحكومة بتسهيل إعادة تسليح الاتحاد بعد اتفاق لوساكا، وطبقاً لشروط وقف إطلاق النار، يتم وضع نحو 50 ألفاً من مقاتلي الاتحاد و300 ألف من أفراد عائلاتهم في مناطق إيواء، ودمج خمسة آلاف فقط من قوات الاتحاد في الجيش بدون أية ضمانات فيما يتعلق بالرتب والمناصب، وتسليم كل أسلحة الاتحاد للجيش، وتولي أربعة من قادة الاتحاد مناصب وزارية وحكومية أخرى طبقاً لاتفاق لوساكا. وقد انتهى القتال أيضاً في منطقة كابيندا بحلول منتصف 2003 بعد أن هاجم الجيش مواقع المتمردين فيها في أواخر عام 2002.

وعقب وقف إطلاق النار بدأ تعيين مسئولي الاتحاد في عدد من المناصب الحكومية والدبلوماسية والعسكرية المخصصة للحزب وفق اتفاق لوساكا، وأنشئت لجنة برلمانية تضم أعضاء من الاتحاد والحركة الشعبية لمناقشة بنود دستور جديد، وتم التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن فى ديسمبر 2002 رغم إصرار الاتحاد على أكبر قدر من اللامركزية، ومقاومة الحركة لأية تعديلات تؤثر على سيطرتها على السلطة. وبنهاية عام 2002 بدت الحكومة فى موقع أقوى من ذي قبل، ومدعومة بقوة من الولايات المتحدة التى تستورد كميات متزايدة من البترول من أنجولا.

وفي 23 سبتمبر 2003 أعلنت الحكومة أنها أعادت توطين أكثر من 377 ألف شخص في مواطنهم الأصلية، من بينهم أكثر من 90 ألف جندي سابق، منذ إغلاق معسكرات تسريح جنود الاتحاد الوطني السابقين. كما شكلت الحكومة لجنة لدعم عملية تسريح محاربي جبهة تحرير كابيندا الانفصالية السابقين وإعادة دمجهم.

وفى أواخر فبراير2004 عام أعلنت الحكومة عن عزمها عقد انتخابات عامة في عام 2006، وذلك بعد أن قامت لجنة فنية بصياغة مسودة الدستور الجديد وتقديمه فى 27 يناير إلى اللجنة التشريعية بالجمعية الوطنية، إلا أن أحزاب المعارضة بقيادة الاتحاد الوطني انسحبت من اللجنة التشريعية بالجمعية الوطنية فى مايو معترضة على غياب جدول زمني للانتخابات. وفى منتصف أكتوبر قدمت أحزاب المعارضة رؤيتها لانتخابات عام 2006 لمكتب رئيس الجمعية الوطنية.

وقد استمرت الخلافات الجوهرية حول قضايا أساسية للانتخابات مثل تحديد من سيقوم بإدارتها، وهل ستنظمها الحكومة كما تقترح الحركة الشعبية أم ينبغي تنظيمها عن طريق كيان سياسي يمثل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني كما يقترح حزب المعارضة الرئيسي وهو الاتحاد الوطني، وأدت هذه الخلافات إلى تأخير التشريعات اللازمة لعقد الانتخابات في موعدها عام 2006 ؛ فتم تأجيل موعد انعقادها مرة أخرى إلى عام 2009 بسبب الجدل الذى ثار حول التعديلات الدستورية ما بين الحكومة والمعارضة، وفي 20 أبريل 2005 أصدرت الجمعية الوطنية عدة قوانين تشكل أساس الانتخابات العامة، لكن العقبة الرئيسية ظلت هي غياب اتفاق على من سيقوم بإدارة الانتخابات. إذ دعت الحركة الشعبية لإدارتها عن طريق وزارة الإدارة الإقليمية، ولكن فى محاولة للوصول إلى اتفاق غيرت الحركة موقفها نحو تأييد تشكيل لجنة للانتخابات الوطنية، على أن يكون للدولة دور مركزي فيها.

وفى أوائل ديسمبر ذكر تقرير رسمى أن الحكومة دمجت نحو 97 ألفاً من المقاتلين السابقين فى الحياة المدنية فى إطار اتفاقية السلام التى تم توقيعها فى أبريل 2002، وأن إجراءات قد بدأت لتسريح نحو 33 ألفاً من القوات المسلحة.

نظام الحكم

أنجولا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وقد تم إقرار الدستور فى 11 نوفمبر 1975، وروجع في 7 يناير 1978 و11 أغسطس 1980 و6 مارس 1991 و26 أغسطس 1992، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة ورأس السلطة التنفيذية، ويتم اختيار الرئيس بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات، و يعين الرئيس رئيس الوزراء والوزراء، كما يعين الرئيس قضاة المحكمة العليا. أما السلطة التشريعية فتمثلها الجمعية الوطنية ذات المجلس الواحد، وعدد مقاعدها 220 مقعداً، يتم شغلها بالانتخاب لمدة 4 سنوات.وتتمثل السلطة القضائية فى المحكمة العليا.

ومن أهم الأحزاب السياسية فى أنجولا حزب الحركة الشعبية لتحرير انجولا، حزب الجبهة الوطنية لتحرير انجولا، الحزب الليبرالى الديموقراطى، الاتحاد الوطنى للاستقلال التام لأنجولا، حزب التجديد الاجتماعى.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

ظلت أنجولا مرتبطة بالاتحاد السوفيتى وكوبا منذ استقلالها حتى عام 1989، وبعد ذلك سعت لتحسين علاقتها بالدول الغربية، وكذلك بالدول المتحدثة بالبرتغالية. وفي عام 1993 أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة، وفى عام 1997 انضمت زيمبابوي وناميبيا إلى انجولا فى تدخلها العسكري فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث قاتلت القوات الأنجولية دعما لحكومات لوران وجوزيف كابيلا، كما تدخلت فى جمهورية الكونغو دعما للرئيس ساسو نجوسو.

وعلى صعيد العلاقات الأنجولية الصيينية يلاحظ تنامى العلاقات بين البلدين فى ظل الاهتمام الصينى بموارد أنجولا المعدنية لاسيما البترول واليورانيوم.

أنجولا عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحـــاد الأفريقى، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الدول المصدرة للنفط، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبيـــة، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الاقتصادية لـــدول وسط أفريقيا، مجموعة الدول المتحدثة بالبرتغالية.

جزر القمر
Comoros

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية.

العاصمة: موروني.

الموقع: مجموعة جزر في قناة موزمبيق تقع بين مدغشقر وموزمبيق.

المساحة الإجمالية: 2170 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 690,948 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الأنتالوتي والكافري والمكوا والساكالافا وأويماتساها.

الأديان: مسلمون سنة (98%)، الكاثوليك (2%).

اللغات: العربية والفرنسية (لغتان رسميتان)، والكومورية وهي خليط من العربية والسواحيلية.

تاريخ الاستقلال: 6 يوليو 1975.

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: 600 دولار (عام 2005).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي: 3% (عام 2005).

العملة الوطنية: فرنك.

التاريخ القديم

توافدت على جزر القمر هجرات بشرية متتالية منذ زمن بعيد، وجاء المهاجرون من مدغشقر والملايو والهند والصين وفارس وأفريقيا، كما وصل العرب إلى هذه الجزر التي أطلقوا عليها اسم "جزائر القمر" منذ فترة طويلة، واختلطوا بسكانها، وأقاموا فيها عدداً من السلطنات منذ القرن السابع عشر، وظلت الجزر تحت الحكم العربي حتى الاحتلال الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر. ومما يدل على قوة تأثير العرب هناك أن أغلب السكان يدين بالإسلام ويتحدث العربية، إلى جانب اللغة السواحيلية.

الاستعمار والاستقلال

في أوائل القرن السادس عشر تمكن البحارة البرتغاليون من الوصول إلى جزر القمر، ثم اتخذ القراصنة الأوروبيون تلك الجزر قاعدة لهم لشن غاراتهم في المنطقة منذ عام 1630 تقريباً وحتى أواسط القرن التاسع عشر. وفي عام 1843 بدأ التدخل الفرنسي في شئون الجزر حين قبل سلطان جزيرة مايوت الحماية الفرنسية عليها. وبين عامي 1886 و1909 بسطت فرنسا حمايتها على الجزر الثلاث الأخرى: نجازاكا (أو قمر الكبرى) وأنجوان وموهيلي. وفي عام 1912 أصبحت جزر القمر مستعمرة فرنسية، وبعد عامين ضمت فرنسا الجزر إلى مستعمراتها في مدغشقر.

وفى عام 1946، عقب الحرب العالمية الثانية، أعلنت فرنسا مستعمرة جزر القمر إقليماً فرنسياً فيما وراء البحار، إذ خضعت الجزر لسلطة حاكم إدارى يقيم فى "مايوت" مع هيئة استشارية عامة يقع مقرها فى "مورونى"، وتحولت هذه الهيئة عام 1952 إلى جمعية إقليمية تتمتع بسلطة تشريعية مختصة بتناول القضايا ذات الطابع غير السياسي، وفى عام 1959 تحولت الجمعية الإقليمية إلى مجلس للنواب، وتم تحديد نطاق سلطتها على المجلس الوزاري.

وفي ديسمبر عام 1961 حصلت الجزر على الحكم الذاتي، وأنشئ مجلس وزاري، وانتخب مجلس تشريعي، واقتسم السلطة منذ ذلك الحين حزبان رئيسيان هما الاتحاد الديمقراطي لجزر القمر (أو حزب الخضر)، والتجمع الديمقراطي للشعب القمري (أو حزب البيض)، ولم تكن هناك اختلافات كبيرة بين الحزبين.

وفى عام 1963 تشكلت في مدينة دار السلام بتنجانيقا أول حركة تحرر من السيطرة الفرنسية، وهي حركة التحرير الوطني القمري على يد عبده صقرى بوينه، وقد عرفت لاحقاً باسم موليناكو، وحظيت بدعم لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد طالبت الحركة فرنسا بأن تنفذ وعودها بإنهاء الاستعمار الفرنسي في أفريقيا، واتبعت وسائل مثل نشر الدعاية المضادة للاستعمار الفرنسى، واستغلال إذاعة تنزانيا، ودعت الحركة للممارسة السياسية وحرية العمل الوطني وتشكيل خلايا سرية، وأصبح حضورها قوياً وبخاصة بين شباب المدارس الثانوية حتى صارت أقرب إلى الحزب السياسى فى البلاد.

وقد تضمن برنامج موليناكو ثلاث نقاط رئيسية هي الاعتراف بالأحزاب السياسية، وإصلاح النظام الانتخابي، وتحديد تاريخ لاستقلال الجزر عقب انتخاب أو استفتاء عام تحت إشراف دولى من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ومن جهة أخرى برزت فى مايوت حركة عرفت باسم "الحركة الماهورية" تسعى إلى توثيق روابط التبعية لفرنسا وإن لم تطالب بإقامة دولة مستقلة على أرض جزيرة مايوت.

وفي عام 1972 طالب زعيم التجمع الديمقراطي، الأمير سعيد محمد جعفر، علانية بالاستقلال عن فرنسا، ثم انضم الاتحاد الديمقراطي إلى المطالبين بالاستقلال. وخلال انتخابات ديسمبر 1972 اتحد هذان الحزبان مع حزب ثالث هو حزب تنمية جزر القمر؛ وذلك دفاعاً عن قضية الاستقلال، وحقق اتحاد الأحزاب الثلاثة انتصاراً حاسماً في ثلاث جزر هي قمر الكبرى وأنجوان وموهيلي، أما في

الجزيرة الرابعة (مايوت) فقد صوت 80% من الناخبين لصالح "الحركة الماهورية" الرافضة للاستقلال.

وفي النصف الأول من عام 1973 دخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مع فرنسا من أجل استقلال الجزر. وفي يونيو من نفس العام وقع الطرفان اتفاقية باريس وبمقتضاها وافقت فرنسا على استقلال الجزر خلال خمس سنوات على الأكثر، على أن تسبق ذلك موافقة سكان الجزر في استفتاء عام. وفي ديسمبر1974 أجرى استفتاء على قضية الاستقلال، واندمج الحزبان الرئيسيان في حزب واحد هو حزب استقلال ووحدة جزر القمر، ووافقت الجزر على الاستقلال عدا جزيرة مايوت حيث صوت 64% من الناخبين فيها ضد الاستقلال تأييداً لموقف الحركة الشعبية الماهورية بزعامة هنري مارسيل، وأدى ذلك إلى خلاف داخل النخبة السياسية في الجزر، وتشكلت الجبهة الوطنية المتحدة التي اتخذت موقفا أقل تشدداً تجاه جزيرة مايوت.

وفي يوليو 1975 وافق المجلس التشريعي على الاستقلال من طرف واحد، وانتخب أحمد عبد الرحمن عبد الله رئيساً للبلاد، ووجهت نداءات للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الجديدة، وفي نوفمبر تم قبول عضوية جزر القمر في الأمم المتحدة. وفي 31 ديسمبر اعترفت فرنسا رسميا باستقلال جزر القمر الثلاث (قمر الكبرى وانجوان وموهيلي). وفى فبراير 1976 صوت أهالي جزيرة مايوت لصالح البقاء مع فرنسا.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في أغسطس 1975 أقيل الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن وخلفه الأمير سعيد محمد جعفر الذي انتهج سياسة تصالحية مع مايوت. وفى يناير 1976 أقيل سعيد محمد جعفر وحل محله على صويلح الذي تبنى برنامجاً ثورياً يمزج بين أفكار ماوتسى تونج والفلسفة الإسلامية هادفاً من ورائه تحقيق اكتفاء ذاتي على

المستوى الاقتصادى، وبناء أيديولوجية تقدمية للدولة، ولذا عمل على التخلص من القيم التقليدية المسيطرة على حياة الشعب القمري، بالإضافة إلى قطع الروابط التقليدية مع فرنسا وتسوية قضية مايوت.

ولكن هذه الأفكار أدت إلى ازدياد السخط الشعبي مما مهد المناخ السياسي لقيام مجموعة من المرتزقة الغربيين في 13 مارس 1978 بانقلاب ضد الرئيس صويلح وذلك بتأييد من فرنسا. وفي 29 مايو لقي الرئيس صويلح حتفه في هذه الأحداث، وتولى أحمد عبد الله الحكم مرة أخرى، وبدأ عهده بطرح وثيقة دستورية للاستفتاء الشعبى العام فى أكتوبر، وحظيت بموافقة الأغلبية (99%) من شعب جزر القمر، وبموجب هذا الدستور أعيدت تسمية جزر القمر لتصبح مرة أخرى "جمهورية فيدرالية إسلامية" تستند مبادئها والقواعد التى تحكم مؤسساتها إلى الدين الإسلامي الذي يعتبر الدين الرسمى للدولة، كذلك حصلت الجزر على نوع من الحكم الذاتي، وتم تبني النظام الرئاسي.

وعلى صعيد العلاقات مع فرنسا، حمّل الرئيس أحمد عبد الله فرنسا مسئولية تدريب القوات المسلحة القمرية، وعقد اتفاقاً معها بشأن منحها تسهيلات بحرية تتضمن استخدام الأسطول الفرنسى للموانئ القمرية.

وفي عام 1979 قامت الحكومة الجديدة بسلسلة اعتقالات لمعارضيها من أنصار وأعضاء الحكومة السابقة. ورغم إعلان النظام الجديد الأخذ بنظام الحزب الواحد منذ عام 1979، واعتبار حزب الاتحاد القمري للتقدم وهو حزب السلطة الحزب الشرعي الوحيد، فإن الحركات السياسية التي كانت قائمة في الجزر ظل لها وجود فعلي في شكل جبهات معارضة وإن كانت لا تحظى باعتراف النظام.

وفي عام 1981 جرت في الجزر الثلاث انتخابات تشريعية أسفرت عن فوز الاتحاد القمري للتقدم بكل مقاعد المجلس النيابي وسط اتهامات من المعارضة الداخلية بتزوير الحكومة للانتخابات. وفي العام التالي تمكنت الحكومة من الاستئثار

بمختلف السلطات بشكل غير ديمقراطي، حيث حصرت الترشح في الانتخابات في أعضاء الحزب الحاكم فقط. ثم وقعت محاولة انقلابية فاشلة في مارس 1983. وفي سبتمبر 1984 أعيد انتخاب أحمد عبد الله (المرشح الوحيد) رئيساً للدولة، حيث حصل على 99% من أصوات الناخبين، ومع تصاعد الصراع بين محمد تقي رئيس المجلس الوطني وعلي مروجا رئيس الوزراء تدخل الرئيس فأجرى تعديلاً دستورياً لإلغاء منصب رئيس الوزراء، وتخفيض صلاحيات رئيس المجلس الوطني، وهو الشخصية الثانية بعد الرئيس وينوب عنه عادة.

وفي يناير 1985 تشكلت حكومة جديدة رفض محمد تقي المشاركة فيها. وبينما كان الرئيس أحمد عبد الله في زيارة لفرنسا في مارس 1985 وقعت محاولة انقلابية فاشلة قام بها أفراد من الحرس الجمهوري، تبعتها حملة اعتقالات في صفوف المتآمرين ومنهم مصطفي شيخ، الأمين الأول للجبهة الديمقراطية المعارضة، وأعقب هذا الانقلاب الفاشل تغييرات سياسية كبيرة، حيث حاول الرئيس إضفاء الطابع الديمقراطي على حكمه بالإفراج عن المسجونين السياسيين في ديسمبر 1985، وإجراء تعديلات وزارية في فبراير 1986، والإعلان عن إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني في مارس، والسماح للجماعات السياسية بالمشاركة في الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني، ورغم ذلك لم تحصل المعارضة على مقاعد برلمانية إلا في نجازجا، وظلت الحكومة مسيطرة على المجلس الوطني الذي أصبح عدد مقاعده 42 بدلا من 38 مقعداً. كما أعيد الموظفون الذين عزلوا من وظائفهم عقب انقلاب 1985 في محاولة من الرئيس لاكتساب تأييد النخبة التقليدية في البلاد، إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع محاولة انقلابية في نوفمبر 1987 من جانب جماعة يسارية من الأعضاء السابقين في الحرس الرئاسي ومن أعضاء في القوات المسلحة بينما كان الرئيس في زيارة إلى فرنسا، واتضح منذ الوهلة الأولى تورط فرنسا وجنوب أفريقيا، إلا أن الانقلاب فشل بعد نجاح القوات

الحكومية في التصدي له، وعقب ذلك قام ابن الرئيس، ناصف أحمد عبد الله، بتشكيل حزب سياسي للدفاع عن سياسة الرئيس.

ثم أعلن الرئيس أحمد عبد الله عن رغبته في تولي الحكم لفترة رئاسة ثالثة بعد انتهاء مدة رئاسته الثانية عام 1990، ونظراً لأن الدستور لا يسمح للرئيس بتولي الحكم لأكثر من فترتين متتاليتين فقد تم تعديله في استفتاء عام ليسمح للرئيس بتولي الحكم لفترة رئاسة ثالثة، وتم التصديق على هذا التعديل في استفتاء شعبي، إلا أن أحداث عنف من جانب معارضي الرئيس أدت إلى اغتياله في 26 نوفمبر 1989 على يد مجموعة من المرتزقة في ظل تواطؤ الحرس الرئاسي بقيادة الكولونيل بوب دينارد الذي حاول الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري. غير أن هذه المحاولة فشلت بعد تصدي القوات الفرنسية لها.

وبعد اغتيال الرئيس أحمد عبد الله تولى "سيد محمد جوهر" رئيس المحكمة العليا رئاسة الدولة بصفة مؤقتة حتى تعقد الانتخابات الرئاسية وفقا للدستور. وفي ديسمبر 1989 وافقت القوى السياسية الرئيسية على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وصدر عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين. وفي مارس 1990 أجريت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها جوهر بنسبة 55.3% من الأصوات، وتفوق على منافسه محمد تقي الذي حصل علي 44.7% من الأصوات، وقام جوهر بتشكيل حكومة جديدة ضمت اثنين من منافسيه في الانتخابات هما الأمير سيد علي كمال، وعلي موروجي. وفي أبريل أعلن جوهر اعتزامه إصدار دستور جديد وفقاً لنظام التعدد الحزبي،والقيام بإصلاحات اقتصادية للنهوض باقتصاديات البلاد.

وفي أغسطس 1990 قامت مجموعة من المرتزقة الأوروبيين بمحاولة انقلابية للإطاحة بالرئيس، ولكنها فشلت وتم عزل وزير الداخلية بعد اتهامه بالتورط في الانقلاب. وفي أكتوبر أعلن عن مقتل زعيم المتمردين ماكس فيلارد علي أيدي قوات الأمن.

وفي مايو 1991 عقدت الحكومة مؤتمراً يضم ممثلين عن كل القوى السياسية في البلاد لمناقشة الإصلاحات الدستورية المزمع إصدارها غير أن عدداً من أحزاب المعارضة الأساسية رفض حضور هذا المؤتمر، ورغم ذلك أقر المؤتمر تعديلات دستورية عرضت علي المجلس الوطني للتصديق عليها.

وفي أغسطس 1991 أعلن إبراهيم أحمد هوليدي رئيس المحكمة العليا – بتأييد من أعضاء المحكمة – عزل جوهر بتهمة الإهمال والتسيب، وأعلن نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد، إلا أن الحكومة ألقت القبض على رئيس المحكمة العليا وأعضائها، وأعلنت حالة الطوارئ، وعاد الرئيس جوهر إلى سدة الحكم، وأعلن عن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة ضمت اثنين من أعضاء الجبهة الديمقراطية في محاولة لتحقيق الاستقرار في جزيرة موهيلي التي كانت تطالب بمزيد من الحكم الذاتي، وهو ما عارضه الحزب الحاكم الذي اعتبر ذلك تقويضاً لسلطاته.

وفي نوفمبر أعلن الحزب الحاكم (الاتحاد القمرى من أجل التقدم) تراجعه عن تأييد الرئيس جوهر والتعديلات الدستورية التي اقترحت في مايو، وطالبت أحزاب المعارضة بحل المجلس الوطني باعتباره مجلساً غير شرعي لأنه انتخب في ظل نظام الحزب الواحد السابق مع ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وتوصل جوهر إلى اتفاق مع قادة المعارضة حول الإصلاحات الحكومية والدستورية المنشودة، ومن ضمنها تشكيل حكومة ائتلافية، وعقد مؤتمر لتعديل الدستور، وفي المقابل حصل جوهر على اعتراف قادة المعارضة بشرعية انتخاب جوهر رئيساً للبلاد، وبالفعل تم تكوين حكومة ائتلافية جديدة برئاسة محمد تقي في يناير 1992، وعُقد مؤتمر ضم ممثلي القوى السياسية المؤيدة للحكومة والمعارضة لمناقشة التعديلات الدستورية، قبل عرضها على المجلس الوطني لإقرارها، ورغم ذلك فقد قاطع ممثلو جزيرة موهيلي المؤتمر، حيث كانت سلطات الجزيرة قد

أعلنت في نهاية عام 1991 عن خطة لعقد استفتاء عام في الجزيـرة بخـصوص الحكم الذاتي.

وفي يونيو 1992 تم إقرار التعديلات الدستورية في اسـتفتاء عـام رغـم معارضة ثمانية أحزاب، ووفقاً لهذه التعديلات تحددت مدة رئاسة الدولـة بفتـرتين رئاسيتين لمدة خمس سنوات كحد أقصى، كما أصبحت السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما الجمعية الاتحادية ومجلس الشيوخ الذي يتكون من 15 عضواً (بواقع خمسة أعضاء عن كل جزيرة)، وأجريت الانتخابات القومية والمحلية، حيث تشكلت حكومة جديدة في يوليو.

وفي سبتمبر وقعت محاولة انقلاب أثناء زيارة الـرئيس جـوهر لفرنـسا، واستولى الثوار على محطة الإذاعة في العاصمة، إلا أن قوات الحكومة أجهـضت الانقلاب الذي تورط فيه اثنان من أبناء الرئيس أحمد عبد الله.

وقد وافق الرئيس على إجراء انتخابات في نوفمبر أسفرت عن فـوز اتحـاد الديمقراطيين من أجل التنمية بأغلبية المقاعد، وأصبح إبراهيم عبد الرحمن هاليدي رئيساً للوزراء في يناير 1993، إلا أن الخلافات سرعان ما دبـت بـين جـوهر ورئيس الوزراء، كما حدث انشقاق في الأحزاب المؤيدة للرئيس بسبب الاعتراض على تشكيل الحكومة. وفي مايو صوت البرلمان ضد حكومة هاليدي، فقام الرئيس بتعيين سعيد علي محمود رئيسا للوزراء، ولكن الحكومة الجديدة لم تحـظ بقبـول البرلمان، فقام الرئيس بحل البرلمان وتعيين أحمد بن الشيخ علـى رأس حكومـة جديدة للبلاد، وأعلن عن إجراء انتخابات تشريعية، فانتظمت أحزاب المعارضة في تكتلات سياسية موحدة لخوض الانتخابات، وقام الرئيس بتكوين حزب جديـد هـو حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتجديد. وفي ديـسمبر أجريـت الانتخابـات وحصل حزب الرئيس على 22 مقعداً، بينما حصل مرشحو المعارضة جميعاً على

20 مقعداً من إجمالي مقاعد الجمعية الاتحادية البالغ عددها 42 مقعداً وسط احتجاج أحزاب المعارضة على هيمنة الحكومة على الانتخابات.

وفي مايو 1994 اندلعت مظاهرات في أماكن مختلفة من البلاد، وأضــرب المدرسون وعمال الصحة للمطالبة بزيادة المرتبات وإعادة تنظيم القطــاع العــام، فقامت الحكومة بالقبض علي أعداد كبيرة من رموز وقادة أحزاب المعارضة بتهمة التورط في محاولة اغتيال الرئيس. وفي سبتمبر 1995 وقع انقلاب أطاح بالرئيس جوهر بقيادة بوب دينادر الذي حاول أن ينصب نفسه حاكم للــبلاد إلا أن فرنـــسا عزلته بالقوة وألقت القبض عليه وأعلن كعبى محمد نفسه رئيساً مؤقتا للبلاد، وتــم تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاتفاق مع الهيئات السياسة في البلاد، بينما نفى جوهر إلى جزيرة رينون ليعلن عن تكوين حكومة منافسة في نوفمبر1995.

وفي مارس 1996 أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها محمد تقي عبد الكريم. وفى أبريل حل الرئيس الجمعية الفيدرالية، وأعلن عن عقد انتخابات تشريعية. وفي سبتمبر تأسست لجنة استشارية لوضع الدستور قاطعتها بعض أحزاب المعارضــة، وطالب الرئيس بزيادة صلاحياته الرئاسية، وإقرار الإسلام كأساس للتشريع. وفــي أكتوبر تم إقرار الدستور في استفتاء شعبي، وقبيل الانتخابات اتحــد نــواب عــدة أحزاب معارضة وأخرى موالية للحكومة في حزب واحد هو التجمع الوطني مــن أجل التنمية. وفى ديسمبر عقدت الانتخابات التشريعية وحصل فيها التجمع الوطني على 36 مقعداً من إجمالى 43 مقعداً في الجمعية الاتحاديــة، وحــصلت الجبهــة الإسلامية من أجل العدالة على 3 مقاعد، وحصل المستقلون على 4 مقاعد.

وفي أغسطس 1998م أعلنت جزيرتا أنجوان وموهيلي عن رغبتهمــا فــي الانفصال عن الجزيرة الأم احتجاجاً على سيطرتها علي شئون الدولة، على الرغم من سكان جزيرة أنجوان (نحو 45% من سكان البلاد) كان لهم دور كبيــر فــي انتخاب الرئيس محمد تقي، وأعلن الرئيس عن رغبته في التحاور مع الانفصاليين

وعدم اللجوء للقوة إلا كحل أخير، مع ترحيبه بوساطة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لحل الأزمة، ولكن زعيم الانفصاليين في أنجوان أصر على استقلال الجزيرة مؤكداً أنه يعبر عن المطالب الشعبية لسكان الجزيرة، وأكد أن الجزيرة لا تريد العودة لفرنسا وإنما تريد الاستقلال فقط. وبينما أكد الرئيس تقي على تورط فرنسا في مساعدة الانفصاليين، أعلنت فرنسا أن ما يحدث في الجزيرة شأن داخلي، وأنها ترفض رسمياً مطالب الانفصاليين بالعودة للسيادة الفرنسية. وفي أكتوبر أجرى الانفصاليون استفتاءً على انفصال الجزيرة، رغم اعتراض الحكومة الاتحادية، وقد سجلت النتائج 99.9% لصالح الاستقلال. وفي فبراير 1998 أجري استفتاء على الدستور الانفصالى، وصوت لصالحه 99.5% من سكان أنجوان.

وفي نوفمبر توفى الرئيس تقي إثر أزمة قلبية، وعين تاج الدين بن سعيد ماسوندي كرئيس مؤقت للبلاد. وفي أبريل 1999م عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى تاناريفو عاصمة مدغشقر تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية، وتوصل لاتفاق يقضى بانتقال الدولة إلى النظام الاتحادي (الفيدرالي) خلال عام، مع تناوب منصب الرئاسة بين الجزر الثلاث.

وفي 30 أبريل1999 قام قائد الجيش ووزير الدفاع العقيد أزالى أسوماني (غزالى عثماني) بالاستيلاء على السلطة إثر انقلاب سلمى، وقام بعزل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأوقف عمل المؤسسات السياسية والدستورية، وفرض الأحكام العرفية، ونصب نفسه رئيساً للدولة، وأصدر إعلاناً دستورياً جديداً يلغي دستور عام 1996، وأعلن أن النظام الانتقالى سيسلم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة فى مدة عام واحد من تاريخ الانقلاب، وأن الضباط لن يشاركوا فى الحكومة المدنية القادمة، ولن يرشحوا أنفسهم لأى من مناصبها السياسية والتشريعية، وأكد على تمسكه بتنفيذ اتفاق تاناريفو، وتعاونه مع الأطراف الأفريقية والعالمية التى ساعدت فى إعداده وصياغته.

وفي ديسمبر تبنت منظمة الوحدة الأفريقية موقفاً قوياً ضد انفصاليي أنجوان، وفرضت عقوبات اقتصادية على الجزيرة.

وفي مارس 2000 قام عبد الرحمن أحمد عبد الله (نجل الرئيس السابق أحمد عبد الله) بمحاولة انقلابية للإطاحة بغزالي، وتم القبض عليه. وفي أبريل نظم بعض الأحزاب السياسية مظاهرات احتجاج على تراجع غزالي عن تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة كما وعد. وفي يوليو 2000م قدم غزالي مسودة للدستور فى محاولة لإرضاء رغبة الشعب فى العودة لحكم الدستور.

وفي ديسمبر 2001م عرض مشروع الدستور في استفتاء عام، ووافق عليه 77% من الناخبين،في ظل إشراف دول وإقليمي.

وفي يناير 2002 أعلن غزالي عن رغبته فى ترشيح نفسه لرئاسة الاتحاد، وقدم استقالته من منصب رئيس الدولة وقائد عام الجيش. وفي 14 أبريل بدأت انتخابات رئيس الاتحاد من بين ثلاثة مرشحين، ولكن مرشحين منهم أعلنا مقاطعة الانتخابات بدعوى تدخل الحكومة لصالح غزالى. وقد اقترحت منظمة الوحدة الأفريقية تشكيل لجنة تحكيم تتكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بواسطة الأطراف المشتركة فى عملية الانتخابات، للبحث في الشكاوي الانتخابية. وفي مايو قررت اللجنة الخماسية رفض شكاوى المرشحين وإعلان فوز غزالي برئاسة الاتحاد بنسبة 80% من أصوات الناخبين.

وفي ديسمبر من ذات العام عقدت قمة إقليمية في موروني لحل الأزمة السياسية التى تشهدها البلاد منذ عام 1997، وقد توصل زعماء جزر القمر وممثلو جزرها الثلاث التى تتمتع بحكم ذاتى إلى اتفاق حول تقاسم السلطة، وإجراء انتخابات تشريعية، وقد عقدت الانتخابات في أبريل 2004، وأسفرت عن فوز ائتلاف المعارضة الذي نظمه رؤساء الجزر الثلاث المعارضون للرئيس غزالي.

وفي يونيو 2005 أقر قانون أساسي مبدأ تناوب الرئاسة، وأوكل إلى جزيرة أنجوان ترشيح الرئيس التالي. وأكد غزالي أنه سيتخلى عن منصبه لممثل جزيرة أنجوان طبقاً لما ينص عليه الدستور.

وقد عقدت الانتخابات الرئاسية فى جزر القمر فى 14 مايو 2006، وفاز فيها أحمد عبد الله محمد صامب من جزيرة أنجوان بمنصب الرئاسة ليحل بذلك محل الرئيس غزالى، وذلك بعد حصوله على نسبة 58% من أصوات الناخبين.

نظام الحكم

جزر القمر دولة جمهورية فيدرالية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية. وبموجب الدستور الذي أقر في ديسمبر 2001 يوجد مستويان للحكم: الأول على مستوى كل جزيرة، والثانى على مستوى الاتحاد. والسلطة التنفيذية يرأسها رئيس الدولة الذي يقوم بتعيين رئيس الحكومة الاتحادية الذي يعين مجلس الوزراء، وتجدر الاشارة إلى أنه منذ عام 2002 لم يتم تعيين رئيس للوزراء، ويقوم رئيس الدولة بممارسة مهام ذلك المنصب. والرئيس يشغل منصبه لمدة 4 سنوات فقط؛ حيث يتم تداول السلطة كل 4 سنوات بين الرؤساء المنتخبين للجزر الرئيسية الثلاث في البلاد. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلس واحد يتكون من 33 عضواً يشغلون مقاعدهم لمدة خمس سنوات، ويمثل 15 عضواً منهم الجزر الثلاث بالتساوي، ويتم اختيارهم بواسطة برلمان كل جزيرة، وينتخب 18 عضواً انتخاباً مباشراً من مواطني الجزر الثلاث. وتمثل المحكمة العليا السلطة القضائية.

وأهم الأحزاب السياسية هي الحركة الشعبية الأنجوانية، والحزب القمري من أجل الديموقراطية والتقدم، والجبهة الديموقراطية، وقوى العمل الجمهوري، ومنتدى الإصلاح الوطني، وحركة المواطنين من أجل الجمهورية، والجبهة الوطنية للعدل، والحركة من أجل الديموقراطية والتقدم، والحركة من أجل الاشتراكية والديموقراطية، والتجمع الوطنى من أجل التنمية.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

أما عن علاقات جزر القمر الخارجية، ففي عـــام 1975 علقـــت العلاقـــات الدبلوماسية بين جزر القمر وفرنسا، في ظل التحولات التي شهدها النظام السياسي في جزر القمر واتهام فرنسا بالتدخل في الشئون الداخلية للـــبلاد، وقـــد اســـتؤنفت العلاقات مرة أخرى عام 1978 بعد الاطاحة بنظام صويلح. وفي نوفمبر من نفس العام وقع الجانبان اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي مع إرجاء الفـــصل فـــي مستقبل جزيرة مايوت. وقد صوت أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحـــدة لـــصالح تأكيد سيادة جزر القمر على مايوت مع معارضة دولة واحدة هي فرنسا.

وبعد انقلاب عام 1999 علقت فرنسا والولايات المتحدة التعاون العـــسكرى مع جزر القمر. وفى سبتمبر 2002 استأنفت فرنسا تعاونها العسكري مـــع جـــزر القمر. وفي 2005 قام الرئيس غزالي بزيارتين لفرنسا والجماهيرية الليبية.

وفي يونيو 1990 ومع وصول الرئيس جـــوهر للـــسلطة أقيمـــت علاقـــات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وفي سبتمبر من نفس العام وقعت جـــزر القمـــر وجنوب أفريقيا اتفاقية تمنح بمقتضاها الأخيرة جزر القمر قروضاً لتنميـــة البنيـــة التحتية. وفي سبتمبر 1993 وافقت جامعة الدول العربية على عضوية جزر القمر بها. وفي نوفمبر 1994 وقعت الحكومة اتفاقية مـــع إســـرائيل لإقامـــة علاقـــات دبلوماسية بين البلدين، إلا أن الرئيس جوهر أعلن أنه سيتم تعليق تطبيق الاتفاقيـــة إلى حين التوصل لحل مرض للصراع في الشرق الأوسط.

جزر القمر عضو في جامعة الدول العربية، جماعة الدول الناطقة بالفرنسية، مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهـــادى، الاتحـــاد الأفريقـــى، الـــسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، مجموعة الـــ 77، مفوضية المحـــيط الهنـــدى، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكريـــة، منظمة الفرانكفونية، منظمة المؤتمر الإسلامى.

موزمبيق
Mozambique

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية موزمبيق.

العاصمة: مابوتو.

الموقع: يحدها المحيط الهندي شرقاً، وتنزانيا ومالاوي وزامبيا شمالاً، وزيمبابوي وجنوب أفريقياغرباً، وسوازيلاند جنوباً.

المساحة الإجمالية: 799,380 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 19,686,505 نسم (طبقاً لتقديرات عام 2006).

الجماعات الإثنية: الماكوا والتسونجا والماكوندي والشانجوان والشونا والسينا والنداو وغيرها.

الأديان: مسيحيون (30%)، ومسلمون (17%)، معتقدات تقليدية (45%).

اللغات: البرتغالية (لغة رسمية)، مع وجود عدة لغات محلية.

تاريخ الاستقلال: 25 يونيو 1975.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 1500 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 9.8% (عام 2006).

العملة الوطنية: ميتيقا.

التاريخ القديم

ثمة أدلة على أن منطقة موزمبيق الحالية كانت مأهولة منذ عصور التاريخ القديم، ومنذ أكثر من 1500 عام أخذت جماعات البانتو تتوافد إلى المنطقة، وكانت سواحلها معروفة منذ وقت بعيد للبحارة والتجار القادمين من الجزيرة العربية وجنوب شرق آسيا؛ فقد وصل العرب إلى ساحل موزمبيق ربما قبل ظهور الإسلام، وأقاموا عدة مدن على طول الساحل منها مدينتا موزمبيق (شمال نهر الزمبيزي في وسط موزمبيق الحالية) وسفالة (جنوب نهر الزمبيزي)، وكانت هذه المدن حواضر لسلطنات وإمارات عربية تفاوتت قوتها من عصر لآخر، فعلى سبيل المثال عندما وصل البرتغاليون إلى ساحل موزمبيق في نهاية القرن الخامس عشر كانت سلطنة كلوة (في تنزانيا حالياً) تبسط سيطرتها حتى سفالة جنوباً، وكان حاكمها تابعاً لسلطان كلوة، وكانت هذه الحواضر على درجة عالية من الرقي والحضارة شهد بها الرحالة العرب والبرتغاليون الذين وصلوا إليها.

وفي ظهير هذه الحواضر العربية أقامت جماعات البانتو عدة ممالك قوية، من أهمها – في منطقة موزمبيق الحالية – ممالك المونوموتابا والأنجوكسي والسينا والتيتي، وهذه الممالك كانت قائمة عند وصول البرتغاليين إلى المنطقة، وتعتبر مملكة مونوموتابا أهم وأقوى هذه الممالك جميعاً، وقد أسستها جماعات النجوني في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ووصلت أوج قوتها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حين بسطت سطرتها على مساحة واسعة من جنوب موزمبيق الحالية بين نهري الزمبيري وروفوما، وقد صمدت هذه المملكة أمام هجمات البرتغاليين في القرن السادس عشر وأجبرتهم على دفع الجزية لها؛ ففي عام 1558 أمر ملك مونوموتابا بإعدام عدد من المنصرين البرتغاليين على أساس أنهم من الجواسيس، فقام البرتغاليون بحملة عسكرية على أراضي المونوموتابا، ولكن الحملة هزمت، فأرسل البرتغاليون حملتين أخريين عامي 1571 و1574 ولكنهما

فشلتا، ومنيت قوات البرتغال بخسائر جسيمة، واضطر البرتغاليون لدفع الجزية إلى مملكة المونوموتابا.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1487 وصل الرحالة البرتغالي بيدرو دي كوفيلهام إلى ساحل موزمبيق عن طريق البحر الأحمر. وفي عام 1498 وصل البحارة البرتغاليون بقيادة فاسكو داجاما إلى سواحل أفريقيا الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح. وفي عام 1505 غادر لشبونة أسطول كبير بقيادة فرانسيسكو دي المبدا بغرض تثبيت أقدام البرتغاليين في المنطقة والقضاء على نفوذ العرب هناك، واستولت الحملة على مدن سفالة وكلوة وومومباسا، ثم أرسل البرتغاليون عدة حملات استولت إحداها على مدينة موزمبيق عام 1507، وبذلك تمكن البرتغاليون من بسط سيطرتهم على سواحل موزمبيق وغيرها من أفريقيا الشرقية.

وفي عام 1515 هاجم البرتغاليون مملكة الأنجوكسي بعد رفض ملوكها قطع علاقاتهم التجارية مع العرب، واستمرت الحرب بين الطرفين حتى عام 1531 عندما تمكن البرتغاليون من التغلب على المملكة وإخضاعها، وفعل البرتغاليون نفس الشيء مع مملكتي السينا والتيتي (في الأجزاء الدنيا من نهر الزمبيزي)، لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً أمام مملكة المونوتابا، ولم يتمكنوا من السيطرة عليها إلا عام 1629 بعد ضعف هذه المملكة بسبب الصراعات الداخلية.

ومنذ عام 1667 طبق البرتغاليون نظام الإقطاعيات بغرض إحلال البرتغاليين محل الزعماء المحليين، وذلك بمنح صاحب الإقطاعية البرتغالي مساحة من الأرض في حدود 13 كيلومتراً مربعاً، تكون له سلطة مطلقة عليها وعلى سكانها، واعتمد هؤلاء في زراعة تلك الإقطاعيات على الرقيق الأفريقي، واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن التاسع عشر حين قام الأهالي بعدة ثوارت ضد القمع

والاستبداد البرتغالي، من بينها ثورة الياو المسلمين بزعامة الأمير ماتاك، ولم تتمكن البرتغال من التغلب على هذه الثورة إلا عام 1912.

وفي عام 1951 أصبحت موزمبيق مقاطعة برتغالية فيما وراء البحار. وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين ظهرت عدة حركات وطنية في المنفى، كان من أهمها الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق، والاتحاد الوطني الأفريقي الموزمبيقي، والاتحاد الأفريقي لاستقلال موزمبيق، وقد اتحدت هذه الحركات الثلاث عام 1962 في حركة واحدة هي جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو)، وتولى زعامتها إدواردو موندلاني، وحصلت على دعم وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي سبتمبر 1964 بدأت جبهة تحرير موزمبيق الكفاح المسلح لتحرير البلاد. وفي فبراير 1969 قتل زعيم الجبهة في انفجار قنبلة في دار السلام عاصمة تنزانيا، وخلفه في زعامة الجبهة ثلاثة أشخاص برز من بينهم سامورا ماشيل كزعيم فعلي للجبهة، وتركز نشاط الجبهة في البداية في منطقة الحدود الشمالية لموزمبيق، ثم اتسع نطاق نشاطها بعد ذلك جنوبا. وفي أواخر عام 1973 كانت قوات الجبهة تقدر بنحو 20 ألف مقاتل يقومون بأعمال حرب العصابات ضد حوالي 60 ألفاً من قوات الاحتلال البرتغالي، كما كانت تسيطر في ذلك الحين على أكثر من ثلث مساحة البلاد.

وقد عجل الانقلاب العسكري الذي وقع في البرتغال في أبريل 1974 باستقلال موزمبيق وغيرها من المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، فقد أعلنت الحكومة العسكرية الجديدة عن استعدادها لوقف إطلاق النار وإجراء مباحثات سلام مع حركة التحرير. وبعد عدة اجتماعات سرية دخلت البرتغال في محادثات رسمية مع جبهة تحرير موزمبيق. وفي لوساكا عاصمة زامبيا في سبتمبر 1974 تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين، وحصول موزمبيق على استقلالها في

25 يونيه 1975، وتشكيل حكومة انتقالية لإدارة شئون البلاد حتى ذلك التاريخ تقوم الجبهة بتعيين ستة من أعضائها ورئيسها، بينما تُعين البرتغال ثلاثة من أعضائها ومندوب سام برتغالي للإشراف على سير الأمور خلال الفترة الانتقالية.

وبعد ساعات من إعلان التوصل لاتفاق بين الحكومة البرتغالية وجبهة تحرير موزمبيق سيطر المستوطنون البيض على المطار ومحطة الإذاعة وغيرهما من الأماكن المهمة في لورانسو ماركيز تعبيراً عن رفضهم للاتفاق مما أدى إلى إثارة غضب السكان الأفارقة، وحدثت اضطرابات وأعمال عنف، ولكن القوات البرتغالية تمكنت بالتعاون مع قوات الجبهة من السيطرة على الأوضاع.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حصلت موزمبيق على استقلالها في الموعد المحدد (25 يونيه 1975)، وتولى رئاسة البلاد سامورا ماشيل زعيم جبهة تحرير موزمبيق. وتعد الحرب الأهلية أخطر المشكلات التي واجهت البلاد بعد الاستقلال، حيث ساد البلاد صراع مسلح بين الحكومة وقوات حركة "رينامو" بزعامة أفونسو ديلاكاما ودعم من حكومة جنوب أفريقيا.

وفي السنوات الأولي لهذا الصراع كانت هجمات الحركة ضعيفة، فلم تكن لديها قوة عسكرية كافية. ومع استقلال زيمبابوي (روديسيا الجنوبية سابقا) عام 1980 نقلت الحركة قواعدها إلى جنوب أفريقيا، خاصة أن المؤتمر الوطني الأفريقي كان قد بدأ هجومه ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري عبر الحدود مع موزمبيق، لذلك دعمت جنوب أفريقيا حركة "رينامو" وسلحتها ومارست ضغوطاً اقتصادية على موزمبيق شملت تخفيض عدد العمال القادمين منها إلى مناجم جنوب أفريقيا من 100 ألف عامل إلى 40 ألف عامل فقط، ومنع التحويلات المالية إليها، وتوجيه حركة "رينامو" لتدمير البنية الاقتصادية في البلاد، الأمر الذي دفع الرئيس سامورا ماشيل إلى توقيع اتفاقية أنكوماتي مع جنوب أفريقيا في مارس 1984،

وبمقتضاها تم الاتفاق على إيقاف مساعدات موزمبيق للمؤتمر الوطني الأفريقي مقابل إيقاف جنوب أفريقيا مساعداتها لحركة رينامو. ورغم إغلاق مكاتب المؤتمر في موزمبيق وطرد ثواره وشن حملات على معسكرات اللاجئين للتفتيش عن السلاح، فقد استمر تدهور الأوضاع في موزمبيق، واستمرت جنوب أفريقيا في دعم "رينامو" التي اشتدت هجماتها بعد مصرع الرئيس ماشيل الذي لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة عام 1986، ووصلت إلى جميع أرجاء موزمبيق حيث سعت الحركة لعزل الحكومة في العاصمة.

ومع تولي الرئيس تشيسانو السلطة عمل على فتح حوار مع جنوب أفريقيا في محاولة لإحياء العمل باتفاقية أنكوماتي، مع إقامة جسور مع الإدارة الأمريكية بالهجوم على ما سماه اليسار المتطرف، فقامت الإدارة الأمريكية بوقف مساعداتها لحركة "رينامو" وتعيين سفير لها في موزمبيق، كما قام رئيس جنوب أفريقيا "بوتا" بزيارة رسمية لموزمبيق في سبتمبر 1988 لتحسين العلاقات بين البلدين، حيث حثت جنوب إفريقيا "رينامو" على قبول المصالحة الوطنية وحل النزاع، فالتقى زعيمها "ديلاكاما " مع زعماء الكنائس في موزمبيق في أغسطس 1989 في نيروبي بوساطة رئيسي كينيا وموزمبيق، وأعلن مطالب الحركة التي تتمثل في إقامة انتخابات حرة، وتشكيل حكومة ائتلافية تضم وزراء من الحركة، ونبذ الاشتراكية، وإقامة نظام اقتصادي حر، واحترام أوضاع زعماء القبائل.

وبدأت المفاوضات المباشرة بين الطرفين في روما في يوليو 1990 بمساندة الفاتيكان وإشراف حكومة إيطاليا، حيث اتفقت الاطراف المتصارعة على وقف جزئي لإطلاق النار، وتشكيل لجنة دولية للإشراف على تنفيذ الاتفاق، كما أسفرت المفاوضات عن إقرار برلمان موزمبيق لدستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية، وكذلك التوقيع على إعلان مبادئ تعهدت الحكومة فيه بتعديل القوانين المتعارضة مع الاتفاقات المستقبلية، وتعهدت الحركة بممارسة نشاطها إطار شرعية الدولة.

وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات في فبراير 1992، وتم الاتفاق فيها على تعديل الدستور وقانون الانتخابات، وانضمام جنوب أفريقيا للدول المراقبة لتنفيذ الاتفاق. وبوساطة أمريكية بدأت الجولة التالية من المفاوضات في يونيو، وانتهت بتوقيع اتفاق سلام شامل في روما في أكتوبر، وبعدها هدأت الأوضاع في البلاد، وركزت الأحزاب السياسية جهودها في الإعداد للانتخابات الديمقراطية التي تقرر عقدها عام 1994، لكن مع استمرار الاتهامات المتبادلة بين الحكومة و"رينامو" بعدم الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقيات السلام. ومع تفاقم أزمة عدم الثقة وتباطؤ الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام تم إعداد لقاء في سبتمبر 1993 بين الرئيس شيسانو وديلاكاما مما أحدث انفراجا كبيراً في الوضع، وأعقبت ذلك زيارة قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي لموزمبيق في أكتوبر. ورغم العثرات التي واجهتها عملية تطبيق اتفاق روما للسلام بسبب التأخر في تسريح قوات الطرفين التي كان مقرراً لها مايو 1994 فقد انتهى تسريح جميع القوات في أغسطس، وأصدر مجلس الأمن قراراً بمد عمل قوات حفظ السلام في موزمبيق إلى نوفمبر من ذات العام.

ومن ناحية أخرى فشلت محاولة "رينامو" توحيد المعارضة في جبهة واحدة لمواجهة جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة، فهدد ديلاكاما بعدم خوض حركته الانتخابات، لاسيما بعد عدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها حيال صندوق تمويل الانتخابات، وطالبت الحركة بتشكيل حكومة وحدة وطنية عقب الانتخابات، واختيار الحاصل على أعلى نسبة تأييد في انتخابات الرئاسة بعد الرئيس ليكون نائبا له. أما الحزب الحاكم فرأى أن حكومة الوحدة الوطنية موضوع يبحثه الفائز ورئيس الجمهورية بعد الانتخابات، بينما رأت الدول الغربية المانحة أن تشكيل حكومة وحدة وطنية هو أكبر ضمان لعدم استخدام السلاح مرة أخرى.

وأجريت الانتخابات في الوقت المحدد لها في أكتوبر 1994، وفاز فيها الحزب الحاكم بأغلبية الأصوات، وأصبح "تشيسانو" رئيساً منتخباً للبلاد.

وفي مارس 1998 اجتمع الرئيس مع زعيم "رينامو"، لكن الاجتماع أخفق في تسوية خلافاتهما حول الانتخابات المحلية، وقررت الحكومة تأجيل الانتخابات المحلية حتى نهاية مايو للسماح لحركة "رينامو" بالمشاركة فيها، أما الحركة فطالبت بأن يتم تمثيلها في جهاز الإشراف على الانتخابات المحلية كشرط لمشاركتها بعد أن ادعت وجود أعمال غير قانونية في عملية تسجيل الأصوات. وفي أبريل أكدت الحركة أنها لن تشارك في الانتخابات التي تم تأجيلها ثلاث مرات لعدم اتخاذ خطوات إيجابية حيال طلبها المشاركة في مراقبة الانتخابات، كما أعلن 15 حزباً عدم المشاركة في الانتخابات.

وفي مايو 1998م أكدت الحكومة عدم وجود معوقات تمنع إجراء الانتخابات المحلية في موعدها،ورداً علي انتقادات الولايات المتحدة للعملية الانتخابية وتهديدها بوقف مساعداتها لإجراء الانتخابات، أشار وزير الحكم المحلي إلى أن شرعية الانتخابات لا تقاس بعدد الأحزاب المشاركة، ولكن بحجم مشاركة الناخبين.

وفي يونيو 1998 جرت الانتخابات المحلية في اختبار حقيقي لمدى قوة الرأى العام منذ آخر انتخابات عامة قبل أربع سنوات، ونفذ حزب " رينامو" تهديده بمقاطعة صناديق الاقتراع التي شابتها أعمال غير قانونية، وصبت تلك المقاطعة في صالح المرشحين المستقلين. وبعد يوم واحد من إعلان المحكمة العليا انتصار الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية أعلن زعيم "رينامو" عزم الحركة مقاطعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية إذا لم يتم إحداث بعض التغييرات، وأشار إلى عدم كفاءة اللجنة الوطنية للانتخابات، وطالب بتعديل قانون الانتخابات.

وفي أكتوبر 1999 اندلعت اشتباكات بين مؤيدي الحزب الحاكم وحزب "رينامو" المعارض، وتدخلت الشرطة لفض المواجهات بين الطرفين.

وفي نوفمبر 1999م بدأ المتنافسون في الانتخابات الرئاسية بعقد حملات انتخابية جماهيرية، وتعهد الرئيس تشيسانو بمحاربة الفقر إذا أعيد انتخابه، أما منافسه ديلاكاما زعيم حزب "رينامو" فقد اتهم الحكومة بممارسة الألاعيب ضد المعارضة. وفي ديسمبر أشارت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى تفوق الرئيس وحزبه في العديد من المقاطعات. وفي الانتخابات البرلمانية حصلت جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة على نحو ضعف ما حصلت عليه حركة "رينامو"، وأشار المراقبون الدوليون إلى نزاهة الانتخابات، غير أنهم انتقدوا عدم إعداد قوائم الناخبين جيداً، وتناول الإعلام للانتخابات، وعدم تعامل اللجنة الوطنية للانتخابات مع الشكاوى بشكل جدي. أما حزب "رينامو"، فأشار إلى تزوير في عدة مناطق إذ وصلت صناديق إلى مراكز الاقتراع وبداخلها بطاقات انتخابية معدة سلفاً، وأشار مسئولو الاقتراع إلى أن نسبة المشاركة تجاوزت 80% حيث قام حوالي 7 ملايين مواطن بالإدلاء بأصواتهم.

ونتيجة تصاعد تلك الخلافات قامت اللجنة الانتخابية بتأجيل إعلان النتيجة النهائية، ثم أعلنت فوز الرئيس بفترة رئاسية جديدة، وفوز حزبه في الانتخابات البرلمانية، حيث تقاسم مع منافسه حزب "رينامو" كل مقاعد البرلمان، حيث حصل حزب "رينامو" والأحزاب المؤتلفة معه على 117 مقعداً، بينما حصلت جبهة تحرير موزمبيق على 133 مقعداً، ورغم ذلك رفض حزب "رينامو" النتائج، وقدم استئنافاً للمحكمة العليا. وفي يناير 2000 أعلن رفضه قرار المحكمة العليا بشرعية نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واتهم المحكمة بالتحيز ضده، ورأى أن ذلك هو الطريق نحو نهاية الديمقراطية، ولكن الغالبية العظمى من نواب حزب "رينامو" تسلموا مناصبهم في البرلمان متجاهلين تهديد زعيمهم بمقاطعته بسبب التزوير.

وفي يناير 2000 أعلن حزب "رينامو" عن نيته تغيير مقره الرئيسي من العاصمة مابوتو إلى ميناء "بيرة" الذي يتمتع فيه بالتأييد، مخالفاً قواعد القانون إذ

تنص التشريعات على أن تكون مقار الأحزاب السياسية بالعاصمة. وفي سبتمبر أكد الزعيم المعارض راؤول دومينوس أنه سيعاود نشاطه السياسي، وكان حزب "رينامو" قد أقصاه لتورطه في أعمال مع جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة رغم أنه كان ثاني أبرز شخصية في الحزب وزعيم كتلة المعارضة بالبرلمان، وترأس وفد الحزب في محادثات روما التي أدت إلى توقيع اتفاق السلام عام 1992.

وفي يناير 2001 عقد زعيما الحزبين الرئيسيين مباحثات في محاولة لإزالة التوتر، في أعقاب مظاهرات مناهضة للحكومة.

وفي نوفمبر قام مؤيدو "رينامو" بالتظاهر في إحدى المقاطعات متهمين زعيم الحزب بنسيان التضحيات التي قدموها خلال 16 عاماً من الحرب الأهلية، وطالبوه بمزيد من المساعدات المعيشية.

وفي ديسمبر أعلنت الحكومة أن هدفها القضاء على الفساد، واعتزامها تدريب أفراد وحدة مكافحة الفساد في بوتسوانا التي لها خبرات واسعة في هذا المجال. للقيام بمكافحة الفساد القضائي بعد انتشار حالات تعاطي القضاة للرشاوى نظير إطلاق سراح بعض المتهمين، وهو الأمر الذي نتج عنه زيادة معدلات جرائم العنف خاصة في العاصمة.

وقد أعلن الرئيس أنه لن يتقدم لفترة رئاسية ثالثة في انتخابات عام 2004، وقد قبل الحزب الحاكم قرار الرئيس، ورأى البعض أن قرار الرئيس جاء بعد ارتفاع معدلات العنف والفساد مما أدى إلى انخفاض شعبيته وخشيته من الهزيمة في الانتخابات. وقد قام الرئيس بإعفاء مسئولين رفيعي المستوى في الشرطة من وظائفهم بعد فشلهما في السيطرة على جرائم العنف بالبلاد.

وفي يونيو اختار الحزب الحاكم رئيساً جديداً له هو أرماندو جوبوزا المعروف بتأييده لسياسة السوق الموجه. وفي يوليو قام زعيم حزب "رينامو" بفصل الأمين العام للحزب، وحل لجنة السياسات، وأعلن أنه سيتولى منصب رئيس

الحزب وأمينه العام. وكان الأمين العام المفصول قد طالب علناً بعودة زعيم الكتلة البرلمانية للحزب.

وفي ديسمبر أنكر نجل الرئيس علاقته بحادث اغتيال صحفي كان قد انتقد تفشي الفساد عام 2000م، رغم إقرار المتهمين الستة أمام المحكمة أن نجل الرئيس البالغ من العمر 33 عاماً كان وراء حادث الاغتيال، وقد نسبوا إليه توقيع شيكات نظير قتل الصحفي، وقدم أحدهم للمحكمة شيكات موقعة منه، وبناء عليه طالبت المحكمة بمثول نجل الرئيس أمام القضاء، ولم يعترض الرئيس على ذلك.

وفي نفس الشهر تدخلت قوات الشرطة لوقف الشغب وإقرار النظام في البرلمان بعد مشادات من جانب نواب المعارضة، حيث تظاهر النواب بعد رفض الجمعية الوطنية الموافقة على تغيير خمسة أعضاء منهم الرجل الثاني في "رينامو" وزعيم جبهة المعارضة في البرلمان سابقاً، وادعت "رينامو" أن سبب التغيير هو عدم قدرة الأعضاء الخمسة على تلبية احتياجات الشعب، بينما أشار الحزب الحاكم إلى أن تغيير النواب أمر غير دستوري إذ ينص الدستور على أن يقضي النائب الدورة البرلمانية كاملة، وأصر على أن يستكمل النواب الخمسة الدورة البرلمانية كنواب مستقليين حتى الانتخابات البرلمانية عام 2004.

وفي ديسمبر 2004 أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وفي الانتخابات الرئاسية ترشح الأمين العام الجديد للحزب الحاكم، ورئيس حزب "رينامو"، ورئيس حزب السلام والديموقراطية والتنمية الذي كان أميناً عاماً لحزب "رينامو" قبل فصله، قام بتشكيل هذا الحزب في أكتوبر 2003، ورئيس حزب موزمبيق المستقل وهو عضو سابق في حزب "رينامو"، ومرشح عن جبهة التغيير والحكم الرشيد التي تضم مجموعة أحزاب منها حزب اتحاد موزمبيق القومي وحزب الموزمبيقيين القوميين، واشترط أن يحصل المرشح على خمسة آلاف توقيع على الأقل بمعدل

200 صوت من كل مقاطعة. وكانت أهم قضايا تلك الانتخابات الفقر والإيدز والفساد والجريمة. وقد قام 222 مراقبا دوليا بمراقبة الانتخابات.

وقد اقترح الرئيس المنتهية ولايته دفع مبالغ مالية للناخبين لتشجيعهم على الإدلاء بأصواتهم حيث رأى أن نسبة الإقبال على الانتخابات ضعيفة، وأن البعض قد يشعر أن النتيجة لن تؤثر كثيراً على حياته.

وبعد الانتخابات طلب زعيم حزب "رينامو" إعادة الانتخابات، وادعى وقوع تجاوزات وتزوير بيّن، وأن الحزب الحاكم منع ملايينا من مؤيديه من التصويت في مناطق وسط وشمال البلاد، بينما أشار مراقبو الاتحاد الأوروبي إلى وجود بعض المشاكل أثناء عملية الاقتراع، لكنها لم تكن بالقدر الذي يغير النتيجة، ووصف مراقبون دوليون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالنزاهة والحياد. وقد استطاع مرشح الحزب الحاكم "أرماندو جيبوزا" الفوز في الانتخابات الرئاسية التعددية التي أجريت فى 1-2 ديسمبر 2004م والحصول على 64% من الأصوات أهلته لتولى السلطة في 2 فبراير 2005م، إذ كان يحظى بسمعة طيبة بسبب مواقفه في مكافحة الفساد، ودوره في مقاومة الاستعمار البرتغالي، ومرونته ودبلوماسيته. وقد دعا الرئيس الجديد حزب "رينامو" المعارض للتعاون في مكافحة الفقر والمرض.

وفي الانتخابات البرلمانية حصل الحزب الحاكم على 160 من أصل 250 مقعداً، بينما حصلت حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية على 90 مقعداً من إجمالى المقاعد. وأشار زعيم "رينامو" إلى أن أعضاء حزبه لن يتسلموا مقاعدهم في البرلمان لأن الانتخابات كانت في نظرهم مزورة.

وفي مايو 2005 أقرت الحكومة الرجوع عن فكرة إنشاء منتجع خاص بالرئيس السابق، والذي كان مقدراً له 2.5 مليون دولار، ورأت أن ثمة أولويات أكثر أهمية يجب النظر إليها. وقد لقي هذا القرار ترحيباً كبيراً من قبل الشعب كترجمة صادقة لمحاربة الفساد والقضاء على الفقر.

نظام الحكم

موزمبيق دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، وأقر دستورها في نوفمبر 1990. وتتكون السلطة التنفيذية من الرئيس ومجلس الوزراء، وينتخب الرئيس في اقتراع عام لمدة خمسة أعوام، ويجوز إعادة انتخابه لفترتين متاليتين فقط. أما السلطة التشريعية فتتكون من الجمعية الوطنية والمجالس البلدية. وأصبحت الجمعية الوطنية تعرف رسمياً باسم جمعية الشعب، ويتم انتخاب أعضائها في اقتراع عام لمدة خمس سنوات، وتتكون مما لا يقل عن 200 عضو ولا يزيد عن 250 عضواً. ويتم اختيار 250 مرشحاً عن 11 مقاطعة، ويتم الانتخاب عن طريق التمثيل النسبي، ويشترط أن يحصل كل حزب أو جبهة على 5% على الأقل من أصوات الناخبين للحصول على مقاعد بالبرلمان.

والسلطة القضائية تضم المحكمة العليا والمحاكم البلدية والإقليمية.

وأهم الأحزاب السياسية حزب جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو)، وحزب حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية "رينامو".

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

تقوم السياسة الخارجية لجمهورية موزمبيق على الحفاظ على علاقات جيدة مع جيرانها الإقليميين، والسعي إلى زيادة التعاون مع الدول المتقدمة.

فعلى الصعيد الإقليمي، تحتفظ موزمبيق بعلاقات جيدة مع دول جوارها وبخاصة تلك التي ساندتها خلال القرن العشرين في نضالها ضد الاستعمار البرتغالي، وضد النظم العنصرية في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وجنوب أفريقيا. ورغم أن التحول عن النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا قد أدى إلى مزيد من التقارب بين الدولتين إلا أن هناك ملامح توتر في العلاقات بينهما في ظل توجس جمهورية موزمبيق من هيمنة جمهورية جنوب افريقيا على المستويات المختلفة في الجنوب الأفريقي.

وعلى الصعيد الدولي، شهدت العلاقات الخارجية الدولية لموزمبيــق تحــولا أساسيا منذ منتصف الثمانينيات، حيث حلت المساعدات الأوروبية والامريكية محل مساعدات الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وقد تنامت تلك المساعدات الغربية من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الاسكندنافية لتصبح مصدراً أساســياً لدولــة موزمبيــق، ومازالت البرتغال الشريك الاقتصادي والسند السياسي الأساسي لدولة موزمبيــق، حيث يلعب المستثمرون البرتغاليون دوراً رئيسا في اقتصاد موزمبيق.

موزمبيق عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الــ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمــة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، منظمة الفرانكفونية (مراقب)، مفوضية المحيط الهندى، منظمة المؤتمر الإسلامى.

زيمبابوي
Zimbabwe

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية زيمبابوي.

العاصمة: هراري.

الموقع: يحدها شمالاً زامبيا، وشرقاً موزمبيق، وغرباً بتسوانا، وجنوباً جنوب أفريقيا.

المساحة الإجمالية: 390,580 كيلو متراً مربعاً.

عدد السكان: 12,236,805 نسم (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: الشونا (82%)، والأندبيلي (14%)، وجماعات أفريقية أخري (2%)، والمخلطون والآسيويون (1%)، والبيض (أقل من 1%).

الأديان: أصحاب عقائد تخلط بين المسيحية وديانات تقليدية (50%)، والمسيحيون (25%)، معتقدات تقليدية (24%)، والمسلمون وآخرون (1%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية)، والشونا، والسندبيلي (هي لغة الاندبيلي ويطلق عليها أحيانا اسم الاندبيلي)، والعديد من اللهجات القبلية الأخرى.

تاريخ الاستقلال: 18 أبريل 1980.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 2.000 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.4% (عام 2006).

العملة الوطنية: دولار زيمبابوى.

التاريخ القديم

كانت منطقة زيمبابوي الحالية مأهولة منذ عصور التاريخ القديم؛ ففي القرون الميلادية الأولى أخذت جماعات "الشونا" في الوصول إلى المنطقة من الشمال، واستقرت بين نهري الزمبيري وروفوما، وقد عرفت هذه الجماعات صناعة الحديد واستخدامه منذ وقت طويل، وفي نحو عام 1100 حدثت تطورات جديدة في أنماط الحياة لدى جماعات الشونا، حيث بدأت في استخدام الأحجار بدلاً من الطين في بناء مساكنها، كما ازدهرت تجارة الذهب والعاج والمنسوجات القطنية والفخار وغيرها مع جنوب شرق آسيا والجزيرة العربية عبر موانئ ساحل موزمبيق، وساعد ازدهار هذه التجارة على قيام عدة إمارات وممالك في المنطقة.

ومن أهم هذه الممالك مملكة الكارانجا، وهم من فروع الشونا، ونشأت نحو عام 1400، وبلغت أوج قوتها خلال القرن الخامس عشر حين تولى حكمها الملك موتوتا الذي أطلقت عليه جماعات التونجا والتافارا لقب مواناموتابا (أي ملك الأرض المسلوبة)، وأصبح ذلك الاسم لقباً لملوك هذه المملكة، وعند وفاة موتوتا نحو عام 1450 كانت مملكته تشمل معظم زيمبابوي الحالية، ومع نهاية القرن الخامس عشر انقسمت المملكة إلى قسم شمالي حول نهر الزمبيري، استمر ملوكه يحملون لقب مواناموتابا، والآخر جنوبي حمل ملوكه لقب شانجاميري، وعرفت مملكتهم باسم "أوروزوي"، وكانت عاصمتها في مدينة "زيمبابوي العظمى".

واستمرت مملكة موناموتابا قائمة طوال القرن السادس عشر، وصمدت أمام محاولات البرتغاليين للسيطرة عليها، وكان آخر ملوكها الأقوياء جاتي روسيري (1596-1627). وفي عامي 1628 و1629 وقعت عدة معارك بين خلفه كاباريدزي والبرتغاليين المتمركزين على سواحل موزمبيق، وانتهت بهزيمته وتنحيته عن العرش وسيطرة البرتغاليين على المملكة، فانتهى حكم ملوك المواناموتابا عام 1719 بعد عزل البرتغاليين آخر ملوك الأسرة الحاكمة.

أما مملكة أوروزوي فاستمرت حتى القرن التاسع عشر، إذ قـاوم ملوكهـا محاولات البرتغاليين اختراق أراضيها، بل قـاموا عـام 1684 بـالهجوم علـى البرتغاليين وهزيمتهم قرب قاعدتهم في الجزء الأدنى من نهر الزمبيري. وشـهدت المملكة فترات طويلة من الاستقرار والرخاء حتى أوائل القرن التاسع عشر عندما تعرضت لغارات جماعات "النجوني" مما أدى إلى تقويض أركان المملكـة. وفـي نفس الوقت تقريبا أخذت جماعات أخرى في الوصول إلى منطقة زيمبابوي الحالية تحت ضغط هجمات الزولو، وكان من بين هذه الجماعات "النديبلي" أوالماتـابيلي، وتمكنت هذه الجماعة من القضاء على مملكة الأوروزوي وتأسيس مملكة لها فـي الأجزاء الغربية من البلاد، واتخذت "بولاوايو" بجنوب غرب زيمبـابوي الحاليـة عاصمة لها. وبعد هجوم قوات "شركة جنوب أفريقيا البريطانيـة " تحـت إمـرة الاستعماري البريطاني سيسل رودس، على "بولاوايو"، تقوضت مملكة النديبلي.

الاستعمار والاستقلال

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازداد نفوذ بريطانيا فـي مملكـة النديبلي، وذلك بدافع أساسي هو استغلال الموارد الهائلة في تلك المملكة خصوصاً الموارد المعدنية، ففي عام 1888 تمكن البريطاني موفات من توقيع معاهـدة مـع الملك لوبنجولا تعهد فيها بعدم عقد أية معاهدة مماثلة مع أية دولة أخرى بغير علم وموافقة بريطانيا، ثم سعى الاستعماريون البريطانيون، وعلي رأسهم سيسل رودس، للحصول على امتيازات واسعة لاستغلال الموارد المعدنية في المملكـة، وأنـشئت "شركة جنوب أفريقيا البريطانية" عام 1889، وشكلت قوة مسلحة، وأخذت تفرض سيطرتها على مملكة النديبلي. وفي عام 1893 هاجمت قوات الـشركة عاصـمة المملكة وسيطرت عليها، واختفى الملك لوبنجولا في الغابات والأحراش ولم يعرف مصيره بعد ذلك، ثم سيطرت الشركة على أراض واسعة أطلقت عليها منـذ عـام 1895 اسم "روديسيا".

وقد واجهت الشركة مقاومة عنيفة من جانب الندبيلي عام 1896، وشاركهم في الثورة جيرانهم الشونا الذين استمروا في المقاومة حتى أواخر عام 1897. ورغم التنازلات التي قدمتها الشركة للأفارقة فقد استمر الاستيطان الأوروبي في المنطقة ليصل عدد المستوطنين هناك عام 1911 نحو 23.600 مستوطن طالبوا مراراً بالحصول على الحكم الذاتي، فاستجابت بريطانيا لطلبهم عام 1923 عندما أعلنت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية ذات حكم ذاتي، وكانت بريطانيا قد قامت في العام السابق باستفتاء المستوطنين، فوافقت أغلبيتهم على الحصول على الحكم الذاتي، ورفضوا الانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا. وفي عام 1930 صدر قانون تخصيص الأراضي على أساس عنصري، حيث اختص المستوطنون الأوربيون بالأراضي الخصبة عالية الإنتاجية.

ولم تتوقف مقاومة الوطنيين لسياسات الاستعمار وممارساته العنصرية؛ ففي عام 1923 تشكلت رابطة ناخبي البانتو الروديسية لمقاومة الدعوة إلى دمج روديسيا في جنوب أفريقيا أو منح المستوطنين فيها حكماً ذاتياً. وفي عام 1934 تشكل المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية لمقاومة السياسات والتشريعات العنصرية كقانون تخصيص الأراضي لعام 1930. وفي عامي 1945 و1948 أضرب العمال الأفارقة احتجاجاً على ما يتعرضون له من استغلال على يد الأقلية البيضاء، كما عارض الأفارقة الدعوة إلى اتحاد روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) مع الشمالية (زامبيا) ونياسالاند (مالاوي)، ورغم ذلك أنشئ الاتحاد عام 1953.

وفي عام 1957 شكل الوطنيون في روديسيا الجنوبية تنظيما سياسيا جديداً هو المؤتمر الوطني الأفريقي، وكان امتداداً للمؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية، ولكن نشاطه حظر عام 1959، وتعرض عدد من قياداته للاعتقال. وفي يناير 1960 ظهر تنظيم آخر هو الحزب الديمقراطي الوطني الذي طالب بحق الاقتراع العام، ولكن ما لبث أن لحق بسابقه في ديسمبر 1961 عندما فرض حظر

على نشاطه، ثم تشكل اتحاد زيمبابوي الشعبي الأفريقي، وكما حدث لسابقيه فقد تم حظر نشاطه عام 1962، ولكنه استمر في العمل سراً. وفي عام 1963 حدث انشقاق في قيادة التنظيم وظهر تنظيم جديد هو اتحاد زيمبابوي الوطني الأفريقي.

وفي الجانب الآخر كانت الأقلية من المستوطنين البيض تسيطر على إدارة البلاد تحت إشراف بريطانيا منذ عام 1923 من خلال الحزب الفيدرالي المتحد. وفي عام 1961 صدر دستور جديد دعم السيطرة السياسية للأقلية البيضاء على شئون البلاد، وأجريت انتخابات عامة في ديسمبر 1962 فازت فيها جبهة روديسيا، وهي حزب أبيض منشق عن الحزب الفيدرالي المتحد، وقاطعتها الحركة الوطنية الأفريقية. وفي أبريل 1964 أصبح إيان سميث رئيساً للوزراء، وأعلنت حكومته في نوفمبر 1965 استقلال روديسيا الجنوبية من طرف واحد عن بريطانيا، ورداً على ذلك فرضت بريطانيا حظراً اقتصاديا وتجارياً على نظام إيان سميث، كما فرضت الأمم المتحدة عقوبات مماثلة عليه عام 1967.

ومنذ أبريل 1966 بدأت الحركة الوطنية حرب عصابات ضد نظام إيان سميث، واضطلع الاتحاد الوطني بالجهد الأكبر في هذه الحرب. وفي أوائل السبعينيات ظهر تنظيم أفريقي جديد هو المجلس الوطني الأفريقي المتحد. وفي عام 1976م شكل الاتحادان الوطني والشعبي "الجبهة الوطنية". ونتيجة لتصاعد الكفاح الوطني المسلح وتزايد الضغوط الدولية اضطر نظام الأقلية البيضاء عام 1978 إلى قبول تسوية تسمح بدرجة من مشاركة الأغلبية الأفريقية في الحكم، وعرفت بالتسوية الداخلية، وأجريت انتخابات عامة في أبريل 1979 قاطعتها الجبهة الوطنية وشارك فيها المجلس الوطني الأفريقي المتحد. وأصبح رئيس المجلس رئيساً لوزارء "زيمبابوي- روديسيا"، ولكن ترتيبات التسوية الداخلية فشلت مع تصعيد الجبهة الوطنية لكفاحها المسلح ضد النظام الجديد.

وفي 12 سبتمبر 1979 أعلنت "زيمبابوي-روديسيا" إلغاء استقلالها من جانب واحد وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل إعلان الاستقلال، وبعد تسعة أيام بدأت أعمال المؤتمر الدستوري برعاية بريطانيا ومشاركة أطراف الصراع، واختتم المؤتمر أعماله في 21 ديسمبر 1979 بالاتفاق على ترتيبات تسوية الصراع ونقل السلطة إلى الأغلبية الأفريقية. وفي فبراير 1980 أجريت انتخابات عامة طبقا لمقررات المؤتمر، وفازت الجبهة الوطنية بأغلبية المقاعد المخصصة للأفارقة (80 مقعداً)، حيث حصلت على 77 مقعداً (منها 57 مقعداً للجبهة الوطنية بزعامة روبرت موجابي و20 مقعداً للجبهة الشعبية بزعامة جوشوا نكومو)، بينما حصل المجلس الوطني على ثلاثة مقاعد، وحصلت الجبهة الردويسية على جميع المقاعد المخصصة للبيض (20 مقعداً). وفي 18 أبريل 1980 حصلت البلاد على استقلالها تحت اسم زيمبابوي، وانتقلت السلطة إلى الأغلبية الأفريقية، وتولي رئاسة الدولة كنعان بانانا، وتولى روبرت موجابي رئاسة أول حكومة لزيمبابوي المستقلة.

التطور السياسي بعد الاستقلال

في بداية توليه السلطة أعلن موجابي اتباع سياسة توفيقية استرضائية لضمان استقرار البلاد، والقضاء على آثار السياسة العنصرية، وتنمية البلاد التي خربتها الحرب. ولتأكيد حسن النوايا عين موجابي اثنين من البيض في حكومته، كما أعلن انتهاج سياسة عدم الانحياز في المجال الدولي، وحرصت حكومته على تقديم الخدمات الاجتماعية لرفع مستويات المعيشة، واهتمت بالتعليم، ومنحت السود فرصاً متزايدة للالتحاق بمؤسساته. ومع انخفاض عدد المستوطنين البيض بسبب هجرتهم خارج البلاد واجهت الحكومة مأزقاً خطيراً تمثل في نقص الأيدي العاملة المدربة التي لم يكن ممكناً توفيرها اعتماداً على الأفارقة السود مما أعاق تنفيذ خطط التنمية الحكومية، لذلك لم تتحسن مستويات المعيشة جوهرياً، وبدا واضحاً أن النظام الجديد يعاني من أزمة حقيقية.وفي ظل تلك الظروف تعالت أصوات متهمة

موجابي وحكومته بالسلبية، وواجهت الحكومة كثيراً من التحديات في إقليم ماتابيلي، وتزايد العنف. وتعددت الهجمات التي استهدفت الوزراء.

وفي يونيو 1985 جرت أول انتخابات عامة منذ الاستقلال، وأسفرت عن فوز مرشحي الاتحاد الوطني والجبهة الوطنية بـ 76% من الأصوات بزيادة قدرها 12% عن النسبة التي حصلوا عليها في انتخابات 1980، كما ازداد عدد مقاعد هذا الحزب بمقدار ستة مقاعد لتصبح 64 مقعداً، رغم فشله في الحصول علي أي مقعد في ماتابيلي التي حصل على جميع مقاعدها (زابو).

وقد تبني حزب الجبهة الوطنية الاشتراكية العلمية والماركسية اللينية واعتبار الفلاحين أساساً للثورة. ورأى موجابي أنه لا سبيل للنهوض بالبلاد وتحقيق الاستقرار إلا بنظام الحزب الواحد، وهو ما سعي إليه جاهداً رغم ميل المثقفين ورجال الأعمال والطبقة المتوسطة لإبقاء نظام التعدد الحزبي، إضافة إلى رفض الاتحاد الشعبي لنظام الحزب الواحد، ورغم ذلك نجح موجابي في ديسمبر 1987 في توقيع اتفاق مع جوشوا نكومو، زعيم الاتحاد الشعبي، يكفل اندماج حزبيهما في كيان واحد على أن يصبح موجابي رئيساً لهذا الكيان الحزبي الجديد، وأن يصبح نكومو أحد نواب رئيس الدولة، وأن تتقلد كودار الاتحاد الشعبي مناصب حكومية، مع تطبيق نظام الحزب الواحد والماركسية اللينيية.

وفي أبريل 1988 أصدر الرئيس عفواً عاماً بهدف إعادة الاستقرار السياسي والأمني إلى أرض متابيلي، وفي هذه الأثناء صدرت تعديلات دستورية للأخذ بنظام الحزب الواحد، حيث تم إلغاء المقاعد العشرين المخصصة للبيض في الجمعية الوطنية، وكذلك المقاعد العشرة المخصصة لهم في مجلس الشيوخ، وأعيد انتخاب مرشحين بدلا منهم حددتهم الجبهة الوطنية، حيث بلغ عدد الفائزين البيض 11 في الجمعية الوطنية وأربعة في مجلس الشيوخ، وأقر البرلمان تعديلاً دستورياً يدمج رئاسة الوزراء في رئاسة الدولة، فجمع موجابي بين المنصبين حين انتخب

رئيساً تنفيذياً للدولة. وفي نوفمبر 1989م تصاعد الجدل حول اعتزام الحكومة إجراء تعديلات دستورية تستهدف إلغاء مجلس الشيوخ وزيادة عدد أعضاء الجمعية الوطنية، وحق الرئيس في تعيين 12 عضواً في الجمعية الوطنية، وحق حكام الأقاليم الثمانية في عضوية الجمعية.

وقد أعلنت العناصر المعارضة لنظام الحزب الواحد رفضها لهذه الإجراءات، وأسست حزبا معارضا جديدا هو حركة وحدة زيمبابوي بهدف دخول الانتخابات العامة وانتخابات الرئاسة عام 1990، كما اندلعت المظاهرات الطلابية وأغلقت الجامعة إثر مواجهات الشرطة مع الطلاب والعاملين في جهاز الخدمة المدنية، وانتقدت الصحف سياسات موجابي، واتهمت الحكومة بالفساد، واعترضت على تعيين نكومو (رئيس زابو) نائباً للرئيس لأن وجود نائبين للرئيس إجراء غير دستوري. وفي مارس1990 جرت الانتخابات العامة وصاحبها بعض العنف ضد أنصار حركة الوحدة، وفازت الجبهة الوطنية بمعظم مقاعد البرلمان، وفاز موجابي برئاسة الدولة.

ومع الصعوبات الاقتصادية التي واجهت البلاد في مطلع التسعينيات اتجهت الحكومة لاتباع برنامج التكيف الهيكلي لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتجنبت الحديث عن الماركسية اللينينية في الخطاب السياسي أو التركيز على الاشتراكية العملية، ومع ذلك ارتفعت الأسعار وزادت معدلات التضخم والبطالة والفساد الحكومي، فاندلعت مظاهرات العمال والطلاب، وزاد من شدة الأزمة الجفاف الذي أصاب البلاد عامي 1991 و1992، واتجاه المعارضة للتحالف فيما بينها لإسقاط حكومة موجابي في انتخابات 1995؛ وذلك بتكوين الجبهة المتحدة في يوليو 1992، إلا أن الانقسامات داخل الجبهة قللت من فاعليتها إلي حد كبير.

ورغم تزايد المعارضة لسياسات الحكومة إلا أن الجبهة الوطنية فازت في الانتخابات العامة في أبريل 1995، حيث حصلت على 76% من أصوات الناخبين

و117 مقعداً في البرلمان. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت عـام 1996 لـم يواجه الرئيس موجابي تحديا كبيرا، فرغم وجود أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً في البلاد لم تقدم أحزاب المعارضة أي مرشح لخوض الانتخابات فـي مواجهـة موجابي، وقاطع معظمها تلك الانتخابات بدعوى عدم نزاهتها، فحـصل موجـابي على 93% من الأصوات، بينما حصل أقرب منافسيه على 5%.

وأعلنت المعارضة أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية لـم تكـن محايـدة، وأشارت إلى وقوع العديد من المخالفات أثناءها من جانب الجهات الرقابية ذاتهـا. وقد حاول موجابي موازنة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الداخل باتبـاع سياسة خارجية نشطة على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الـذي أسـهم فـي استمرار نظام حكمه وزيادة قدرته علي مواجهة المعارضة الداخلية.

وخلال عام 1997 بدأ موجابى خطواته لإعادة توزيع الأراضـي بـالطرق الدبلوماسية، حيث طالب الحكومة البريطانية بدفع تعويضات للمـزارعين البـيض لإخلاء أراضيهم لصالح المزارعين الأفارقة، إلا أن رئيس الـوزراء البريطـانى رفض هذا الأمر مؤكداً أنه لا علاقة لحكومته بالمشاكل الموروثة عن الاسـتعمار البريطانى ، وأن مشكلة توزيع الأراضى هي شأن داخلي لزيمبابوى. وفى نوفمبر رد موجابى بإصدار قانون للاستيلاء على 1500 مزرعة يملكها البـيض مطالبـاً بريطانيا بدفع تعويضات لأصحاب هذه المزارع؛ لأن سلطة الاحتلال هـي التـي استولت على هذه الأراضى من ملاكها الأصليين من السود بدون مقابل، وأعلن أن برنامج إعادة التوطين سيتم التعجيل به، وأن الحق الدستوري للفلاحين البيض فـى التعويضات الكاملة والعادلة عن الأراضى المصادرة.

وفي يناير 1998 طلب صندوق النقد الدولي ضماناً من الحكومـة بـاحترام الدستور خلال إجراءات تسوية إعادة التوطين، كشرط لتقديم الدعم المالي، وقد قدم هذا الضمان في مارس، وقام الصندوق بتخصيص قرض مـالي لزيمبـابوي فـي

يونيو، ثم أعلن موجابي المرحلة الثانية من البرنامج وهي توطين نحو 150 ألف أسرة على مليون هيكتار من الأرض كل عام لمدة سبع سنوات، وناشد المانحين تمويل البرنامج، لكن طلبه رفض، وتعلل المانحون بأنه برنامج طموح ومكلف للغاية، ونتيجة للضغوط وافقت الحكومة على عدم تطبيق الخطة كاملة.

وفي سبتمبر 1998م عقد مؤتمر للدول المانحة، وأقر برنامج إعادة توزيع الأراضي ومساهمة الدول المانحة في دفع تعويضات لأصحاب المزارع، وتم الاتفاق على البدء بمرحلة أولى يتم خلالها توزيع 108 مزارع قدمها اتحاد نقابات المزارعين البيض على مدار عامين، إلا أن هذا البرنامج تعثر إزاء تمسك الدول المانحة بتوزيع التعويضات على المنتفعين مباشرة خوفاً من استخدامها في أغراض غير تلك المخصصة لها، مقابل تمسك الحكومة بتلقي التعويضات لتتولى دفعها للملاك بنفسها. وفي عام 1998 صودرت أراضى نحو 841 مالكاً من البيض بتعويضات مؤجلة، وأخذ صندوق النقد الدولي ضماناً من الحكومة بأنها لن تخرق الاتفاقية الخاصة بالبرنامج المتدرج لإعادة تمليك الأراضي، ولكن في مارس 1999 تحلل الرئيس من هذا الضمان معلناً خطة للاستيلاء على 529 مزرعة أخرى مملوكة للبيض، واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بزعزعة استقرار بلاده من خلال صندوق النقد الدولي.

وفى يونيو 1998 أغلقت جامعة زيمبابوي مع قيام مظاهرات ضد الحكومة، ثم صدر قرار بمنع المظاهرات والحد من التجمهر السياسي، ولكن سرعان ما تم إلغاؤه، وبعد سلسلة من الاضطرابات وأعمال الشغب التي هدفت لتخفيض الضرائب والاحتجاج على سياسات الحكومة، ألقى موجابي خطاباً هاجم فيه الهيئات القضائية والإعلام المستقل وعملاء بريطانيا، واتهم سكان زيمبابوي البيض بإثارة الشغب. وقد تصاعدت الحركة الاحتجاجية العمالية والطلابية بقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال وسكرتيره العام مورجان تسفانجيرى الذى أعلن فى خريف 1999

عن تأسيس حركة التغيير الديمقراطي التي حظيت بتأييد واسع في الحضر، بينما ظل الريف يؤيد الحزب الحاكم.

وفي عام 2000 قام المزارعون البيض بقيادة اتحاد نقابات المزارعين بوقف مد المدن بالسلع الزراعية؛ وذلك لخلق أزمة غذائية لتأليب الشعب على الحكومة، وردت الحكومة من خلال هيئة المحاربين القدامى المرتبطة بالحزب الحاكم، والتي تضم من حارب الاستعمار البريطاني، باستيلاء هؤلاء المحاربين القدامى على مزارع البيض. وحين أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية الاستيلاء على الأراضي رد موجابى بأن المحكمة منحازة للبيض لأن غالبية أعضائها الخمسة منهم، وضغط على أعضاء المحكمة لدفعهم إلى الاستقالة.

وفي فبراير طرح موجابي مشروع دستور جديد في استفتاء عام، وهو دستور يسمح بانتخاب رئيس للبلاد لفترتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات (مما يسمح له بحكم البلاد نظرياً حتى عام 2010)، ويعطي الحكومة الحق فى الاستيلاء على مزارع المستوطنين البيض دون دفع تعويضات إذا لم تتكفل بريطانيا بها، لكن 55% من الناخبين رفضوا هذا المشروع.

وفي أبريل عام 2000م قام البرلمان بإيعاز من الحزب الحاكم بإدخال تعديلات على الدستور خصوصاً فيما يتعلق بالأراضي، وبمقتضاها أقرت الحكومة بمسئوليتها عن تمويل مشروعات الرى والسدود وإقامة الحظائر دون تعويض البيض ممن سيتخلون عن مزارعهم، وألقت على بريطانيا عبء تلك التعويضات بوصفها هى التى أوجدت هؤلاء البيض أثناء احتلالها البلاد، وتبع هذا التعديل تطبيق برنامج المسار السريع، الذي تم الإعلان عنه في يوليو بهدف نقل ملكية 804 من مزارع البيض لتوزيعها على الشعب، كما هدد موجابي بمصادرة الشركات الأجنبية وتأميم المعادن. وفي أغسطس من عام 2000م قام الفلاحون البيض بالاحتجاج على مصادرة 593 مزرعة.

وفي يونيو 2000 جرت الانتخابات البرلمانية في جو من الانقسام الحاد، بفعل أزمة توزيع الأراضي، وتصاعد حركة الاحتجاجات في المدن بقيادة اتحاد نقابات العمال وحركة التغيير الديموقراطى، ووسط تهديدات دولية بفرض عقوبات صارمة ضد زيمبابوي، وانتهت الانتخابات بفوز حزب الاتحاد الوطنى الأفريقي الحاكم – الجبهة الوطنية وحصوله على 48.6% من الأصوات، أي 62 مقعداً من المقاعد التي يتم التنافس عليها وفقاً للنظام الفردي، وحصلت حركة التغيير الديموقراطى على 47%، أي 57 مقعداً.

وفي أغسطس تصدت قوات الأمن لأول مرة للمحاربين القدامى الذين يحتلون مزارع البيض مما أدى إلى تظاهر المحاربين القدامى وأتباعهم، فأعلنت الحكومة اعتذارها، وعرضت تعويضاً عما حدث من تلف وخسائر في الممتلكات مما أثار حركة التغيير الديموقراطي.

وفي سبتمبر كشف اتحاد نقابات المزارعين عن نيته التصدى لمصادرة الأراضي دون دفع تعويضات، وذلك بعد أن رفضت الحكومة التفاوض مع الفلاحين، عندئذ اتخذت الحكومة خطوات لتقليص سلطات الهيئة القضائية وإضعافها، ووضعت كثيرا من مزارع البيض على قائمة التخصيص. ونتيجة لهذه الأزمة تراجعت المنتجات الزراعية تراجعاً حاداً. وفى منتصف 2001 بدأت الحكومة التسليم بوجود حالة نقص حاد في الغذاء، وأنها بحاجة لاستيراد 500 ألف طن ذرة على الأقل. ورغم العجز في العملات الأجنبية فقد استوردت من إسرائيل معدات لقوات الشرطة للاستعانة بها في التعامل مع الاضطرابات الداخلية.

وفي منتصف 2001 اعترض مجلس كنائس زيمبابوي على ممارسات الحكومه وتعسفها ضد معارضيها.

وقد زادت عمليات العنف فى الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية عام 2002، وصرح الحزب الحاكم بأنه إذا خسر الانتخابات فستقع حرب، وكانت حركة التغيير الديموقراطى هي المستهدف الأول في هذا العنف، وفي فبراير قبض على

زعيمها تسفانجيري وعضوين آخرين من الحركة، واتهموا بالخيانة والتآمر لاغتيال موجابي. واستمرت مصادرة أراضي البيض، وقتل 12 منهم. ولم تكن لدى كثير ممن استولوا على هذه الأراضي الخبرة الزراعية مما أدى إلى تراجع الإنتاج، وفقد نحو 70 ألف مزارع وظائفهم نتيجة برنامج إعادة تمليك الأراضي.

وفي مارس عقدت انتخابات الرئاسة، وكان موجابي وتسفانجيرى المرشحين الرئيسيين فيها، وادعت حركة التغيير الديموقراطى أنه تم تقليص عدد المقار الانتخابية في المناطق الحضرية الداعمة لها، في حين ازدادت في المناطق الريفية، وزعمت أيضاً أن عددا من هذه المقار تم إغلاقه مبكراً قبل أن يتمكن كثير من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، وانتهت الانتخابات بفوز موجابى بنسبة 56.2% من جملة الأصوات، وحصول تسفانجيرى على نسبة 42%. وقد شهدت الانتخابات أحداث عنف أسفرت عن مقتل نحو 333 شخصاً، واتهم تسفانجيري موجابي بسرقة الانتخابات، وطالب بإعادتها. وعقب الانتخابات تم فرض عقوبات على زيمبابوى من جانب الكومنولث والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ورغم إعلان موجابي أن برنامجه لإعادة توزيع وتخصيص الأراضي قد أشرف على الانتهاء، وأن هناك بياناً نهائياً عما تم إنجازه، فقد استمرت عملية مصادرة الأراضي في عام 2003. وبدأت حركة التغيير الديموقراطى حملة جديدة من الاحتجاجات بهدف إسقاط نظام موجابي؛ ففي يونيو 2003م اندلعت مظاهرات وقبض على العديد من مؤيدي الحركة بمن فيهم تسفانجيري، واتهم ثانيةً بالخيانة لمحاولته الإطاحة بنظام موجابي. وفي حين أعلنت الحركة رغبتها في التفاوض مع الحزب الحاكم، أصر موجابي على اعترافها أولاً بشرعية إعادة انتخابه وسحب دعواها القضائية الخاصة بانتخابات 2002م وهو ما رفضته الحركة. وفي منتصف 2004 أعلن موجابي أنه سيعتزل ولن يرشح نفسه للرئاسة مرة أخرى، وإن كل ما يهمه هو ضمان أغلبية لحزبه في الانتخابات ليضمن استكمال المسيرة.

وقد جرت انتخابات مجلس النواب في 31 مارس 2005، وحصل الحزب الحاكم على 78 مقعداً، وحركة التغيير الديموقراطي المعارضة على 41 مقعداً، والمستقلون على مقعد واحد.

وقد عبرت حركة التغيير الديموقراطي عن استيائها من نتائج الانتخابات، بينما أكدت مصادر موالية للمعارضة أن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة. وفي26 نوفمبر أجريت انتخابات مجلس الشيوخ بصورة سلمية ومنظمة بعكس انتخابات مجلس النواب والانتخابات الرئاسية السابقة عليها، وانتهت بفوز الحزب الحاكم على المعارضة، وعقب ذلك أقالت حركة التغيير الديمقراطي رئيسها لانتهاكه دستور الحزب، وتسببه في خسارة الحزب في الانتخابات.

نظام الحكم

زيمبابوي دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ونائبه والوزراء، ويجمع رئيس الجمهورية بين منصبى رئيس الدولة ورئيس الحكومة، كما يقوم بتعيين النائب والوزراء.

وتتكون السلطة التشريعية فى زيمبابوى من مجلس واحد يتكون من 150 مقعد، يتم انتخاب 120 عضوا منهم بواسطة التصويت الشعبى، وذلك لفترة 5 سنوات، ويعين الباقون بواسطة رئيس الجمهورية؛ حيث يراعى تمثيل المرأة والقبائل والمقاطعات فى البلاد. وفي نوفمبر 2005 تمت إعادة مجلس الشيوخ كجزء من البرلمان الزيمبابوي، ويتكون من 66 عضواً، منهم 50 يتم انتخابهم بشكل مباشر (5 من كل مقاطعة في الدولة)، و6 يعنيهم رئيس الدولة، بينما يتم اختيار العشرة الباقين من الشخصيات العامة من خلال انتخابات منفصلة. وتتكون السلطة القضائية من المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية.

وأهم الأحزاب السياسية هى الاتحاد الوطنى الأفريقى الزيمبابوى- الجبهة الوطنية، حركة التغيير الديموقراطى، التحالف الوطنى للحكم الرشيد، الاتحاد الوطنى الأفريقى الزيمبابوى- ندونجا، اتحاد الشعب الأفريقى الزيمبابوى.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

منذ استقلالها اتبعت زيمبابوي سياسة عدم الانحياز، وأبـدت اهتمامـاً خاصـاً بقضية استقلال ناميبيا عن جنوب أفريقيا، ودعت إلى توقيع عقوبات اقتصادية علـى بريتوريا. وتاريخياً فإن زيمبابوي تحتفظ بعلاقات قوية بالمملكة المتحدة، ولكن تلـك العلاقات توترت في السنوات الأخيرة بفعل قضية الأرض في زيمبابوي التي مثلـت أحد أخطر التحديات أمام علاقات زيمبابوي مع العالم الخارجي؛ حيث واجه موجـابي ضغوطاً شديدة من جانب بريطانيا وصندوق النقد والبنك الدوليين حتى يوقف مصادرة الأراضى، ويجري انتخابات نزيهة وحرة، كما جمدت رابطة الكومنولـث عـضوية زيمبابوي في لجانها، ولم تنجح جهود نيجيريا والجماعة الاقتصادية لـدول الجنـوب الأفريقي بقيادة جنوب أفريقيا في الوصول إلى ترضية للطرفين نتيجة إصرار بريطانيا على تطبيق اتفاق أبوجا الذى وقع في سبتمبر 2001 والذي توصلت إليه لجنة العمـل الخاصة بزيمبابوي في الكومنولث والخاصة بدفع بريطانيا 50 مليون دولار لصندوق خاص يديره برنامج الأمم المتحدة للإنماء مخصص لسداد التعويضات. وقـد أعلنـت لجنة مشتركة من الاتحاد الأوروبي والكومنولث في أكتوبر أن زيمبـابوي لا تلتـزم بالاتفاق، وأنه عملياً في حكم الميت. وفي ديسمبر أصدر الكونجرس الأمريكي قـانون دعم الديموقراطية في زيمبابوي والذي حظر دخـول موجـابي وأعـضاء حكومتـه الولايات المتحدة وتجميد أرصدتهم في الخارج. وفـي مـارس 2002 قـام الاتحـاد الأوروبى بفرض عقوبات ذكية على زيمبابوي.

لزيمبابوي علاقات جيدة بالصين الشعبية، وكذا علاقات وثيقة مع عـدد مـن الحكومات والمنظمات الثورية من بينها إيران وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

زيمبابوى عضو فى مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحـاد الأفريقى، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، الجماعة الإنمائيـة لأفريقيا الجنوبية.

ناميبيا
Namibia

بيانات أساسية

الاسم الرسمي: جمهورية ناميبيا.

العاصمة: وندهوك.

الموقع: يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، وأنجولا شمالاً، وبتسوانا شرقاً، وجنوب أفريقيا جنوباً.

المساحة الإجمالية: 825,418 كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: 2,044,147 نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو 2006).

الجماعات الإثنية: السود (87.5%)، والبيض (6%)، الملونون (6.5%)، وينتمي نحو 50% من السكان إلى قبيلة أوفامبو، ونحو 9% إلى قبيلة كافانجو. وتشمل الجماعات الإثنية الأخرى الهيريرو (7%)، والداماra(7%)، والناما (5%)، والبوشمن (3%) والباستر (2%).

الأديان: المسيحيون (80–90%)، وأصحاب معتقدات تقليدية (10–20%).

اللغات: الإنجليزية (لغة رسمية)، والأفريكانز (واسعة الانتشار ويتحدث بها معظم السكان)، والألمانية ولغات محلية.

تاريخ الاستقلال: 21 مارس 1990.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 7400 دولار (عام 2006).

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.1% (عام 2006).

العملة الوطنية: دولار ناميبي.

التاريخ القديم

تعتبر جماعات السان (البوشمن) والناما (الهوتنتوت) أقدم الجماعات البشرية المعروفة في منطقة ناميبيا الحالية، ثم توافدت إلى المنطقة فيما بعد جماعات أخرى من أهمها الأوفامبو والهيريرو والدامارا. وعندما شرع الألمان في بسط سيطرتهم على المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر كانت هذه الجماعات تعيش في ظل نظم قبلية، حيث تخضع الجماعة لسلطة رؤسائها ومؤسساتها التقليدية في إطار ما هو متوارث من أعراف وتقاليد.

الاستعمار والاستقلال

في عام 1485 وصل البحارة البرتغاليون إلى سواحل ناميبيا الحالية. وفي عام 1487 نزلت مجموعة أخرى من البحارة البرتغاليين بقيادة بارثلوميو دياز إلى شاطئ ناميبيا بالقرب من منطقة خليج والفس. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر ظهر الهولنديون في سواحل المنطقة. وفي عام 1795 قام الإنجليزي كابتن ألكسندر برفع العلم البريطاني على نقطة من سواحل المنطقة، ولكنه لم يلق تأييداً من الحكومة البريطانية.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت إرساليات مسيحية ألمانية تنشط في المنطقة، وفي أعقابها وصل رجال التجارة والمال. وفي عام 1868 طالبت البعثات الدينية والتجارية الألمانية في المنطقة بأن تقوم بريطانيا – التي كانت تسيطر على مستعمرتي الكيب وأورانج إلى الجنوب من ناميبيا – بتوفير الحماية لها، ولكن بريطانيا رفضت ضم المنطقة إلى مستعمراتها في جنوب أفريقيا، واكتفت بضم الميناء الواقع على خليج والفس عام 1878.

وفي عام 1883 حصل الألماني هنريك فوجلاسنج – ممثل رجل المال الألماني لودرتز – على قطعة أرض في منطقة "أنجرابيكوينا" بموافقة أحد الرؤساء المحليين، وعرفت هذه المنطقة فيما بعد باسم "لودرتز". وفي عام 1884 أعلنت

ألمانيا حمايتها على منطقة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا فيما بعد)، والتي تحولت إلى مستعمرة ألمانية عام 1892 امتدت حدودها من أنجولا (البرتغالية) شمالاً إلى نهر أورنج جنوباً، ومن المحيط الأطلنطي غربا إلى بتسوانالاند (البريطانية) شرقا.

. ثم شرع الألمان في بسط سيطرتهم الفعلية على البلاد في وجه مقاومة شديدة من السكان الوطنيين وتم قمعها بالقوة، وارتكبوا خلال ذلك فظائع عديدة من قتل للأطفال والنساء دون تمييز، ومصادرة الأراضي ونهب الماشية وغيرها. وقد عانت من هذه الفظائع قبائل الهوتنتوت التى ثارت ضد الألمان عامي 1893 و1903 وقبائل الهيريرو التي استمرت ثورتها من عام 1904 حتى عام 1908 وقتل منهم نحو 80 ألف شخص.

ولم يستقر المقام بالألمان طويلاً، إذ ما لبثت الحرب العالمية الأولى أن نشبت بين ألمانيا وحلفائها من جهة وبريطانيا وحلفائها من جهة أخرى، وتمكنت قوات اتحاد جنوب أفريقيا من احتلال ناميبيا والسيطرة عليها بحلول يوليو 1915. وبعد نهاية الحرب عام 1918 خضعت جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) لإدارة جنوب أفريقيا منذ عام 1920 في ظل نظام الانتداب الذي أخذت به عصبة الأمم لإدارة الأقاليم التابعة للدول المهزومة في الحرب. وفي عام 1933 رفضت عصبة الأمم طلباً من حكومة جنوب أفريقيا لضم ناميبيا إلى أراضيها، وظلت إقليما خاضعا لانتداب جنوب أفريقيا حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

وبعد نهاية الحرب عام 1945 كانت جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة التي رفضت وضع الإقليم الخاضع لانتدابها تحت نظام الوصاية الجديد الذي أخذت به الأمم المتحدة، وشرعت في ضم ناميبيا إلى أراضيها، وتوقفت عن إرسال تقارير سنوية حول إدارتها للإقليم إلى الأمم المتحدة، وأصدرت قانوناً عام 1949 يجعل من ناميبيا جزءاً فعلياً من أراضيها، وأخذت في تطبيق سياستها الداخلية القائمة على الفصل العنصري في الإقليم. إلا أن الأمم المتحدة لم تعترف بتلك الإجراءات.

وقد أدت سياسة جنوب أفريقيا في الإقليم إلى ظهور وتصاعد الحركة الوطنية من أجل الاستقلال؛ فمنذ عام 1946 أخذ الزعماء التقليديون، كزعماء قبائل الهيريرو والناما، يرسلون باحتجاجاتهم على الأمم المتحدة حول موقف جنوب أفريقيا من بلادهم. وفي أوائل الخمسينيات ظهر أول اتحاد منظم للعمال في ناميبيا. وفي عام 1957 تشكل مؤتمر شعب أوفامبولاند، وقد غير اسمه فيما بعد إلى منظمة شعب أوفامبولاند، ثم إلى منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا عام 1960 بزعامة سام نجوما وتويفو جاتويفو وآخرين. وفي عام 1966 بدأت منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا الكفاح المسلح لتحرير البلاد من خلال جناحها العسكري "الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا" الذي قام بأولى عملياته في أغسطس من ذلك العام، وهو الجيش الذي تم تدريب معظم قياداته (نحو 200 فرد) في المعسكرات المصرية منذ عام 1960.

وفي نفس الوقت كانت الأمم المتحدة تحاول وضع حد لاستعمار جنوب أفريقيا لناميبيا؛ ففي عام 1966 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنهاء انتداب جنوب أفريقيا في ناميبيا. وفي عام 1968 قررت الجمعية تغيير اسم الإقليم من جنوب غرب أفريقيا إلى ناميبيا. وفي عام1971 أعلنت محكمة العدل الدولية في رأي استشاري لها بناء على طلب مجلس الأمن الدولي أن وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا غير قانوني. وفي عام 1972 أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يطلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة إجراء الاتصالات مع كل الأطراف المعنية لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، وقام الأمين العام بهذه الاتصالات وعين مبعوثاً خاصاً له في ناميبيا، ولكن هذه الخطوات لم تحقق نتائج ملموسة. وفي عام 1974 اعترفت الجمعية العامة بمنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا كممثل لشعب ناميبيا، وطالب مجلس الأمن الدولي جنوب أفريقيا بسحب قواتها من الإقليم في موعد غايته مايو 1975، وهو ما رفضته جنوب أفريقيا،

ولكنها اعترفت بأن ناميبيا ذات وضع دولي منفصل عنها. وفي نفس العام استقلت أنجولا وسيطر عليها منذ عام 1976 نظام معاد لجنوب أفريقيا، وهو ما شكل تهديداً إضافياً لوضعها في ناميبيا.

وفي ضوء هذه الأوضاع الجديدة لجأت جنوب أفريقيا إلي زيادة استعداداتها العسكرية، ثم التوصل إلى شكل من أشكال التسوية في ناميبيا تحت إشرافها، فدعت لعقد مؤتمر دستوري في ويندهوك عاصمة الإقليم عرف بمؤتمر تيرنهال. شارك فيه 146 عضواً على أساس قبلي، وقد أعلن المؤتمر في مارس 1977 عن مشروع دستور لناميبيا خلال فترة انتقالية قبل الاستقلال، وشكلت القوى السياسية المشاركة في المؤتمر تنظيما عرف بتحالف تيرنهال الديمقراطي، وقد رفضت منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا الاعتراف بالمؤتمر وما أسفر عنه.

وبذلت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي خلال عام 1978 جهوداً مكثفة للتوصل إلى تسوية بين المنظمة وجنوب أفريقيا، فأصدر مجلس الأمن قراراً يتضمن خطة للتسوية بناء على ما توصلت إليه مجموعة الدول الخمس، تنص على انسحاب قوات جنوب أفريقيا، وإجراء انتخابات عامة في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن جنوب أفريقيا استمرت في تنفيذ خطة التسوية الداخلية بناء على مقررات مؤتمر تيرنهال الدستوري. وخلال عامي 1980 و1981 لم تتوصل جهود التسوية الدولية (من خلال الأمم المتحدة وما كان يعرف بمجموعة الاتصال الغربية) إلى نتيجة، وقامت جنوب أفريقيا بين عامي 1981 و1983 بعمليات عسكرية واسعة ضد قواعد منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا في جنوب أنجولا، وفي نفس الوقت تعرضت صيغة "تيرنهال" للتسوية الداخلية في ناميبيا للانهيار في أوائل عام 1983.

وقد أعقب ذلك عقد مؤتمر متعدد الأحزاب ضم إلى جانب حزب "تيرنهال" الديمقراطي أحزابا أخرى مثل ديمقراطيي منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا

(المنشق عن المنظمة) والحزب الوطني لجنوب غرب أفريقيا، والاتحـــاد الــوطني لجنوب غرب أفريقيا. وقد رفضت المنظمة الاشتراك في هذا المؤتمر معتبرة إيـــاه مراوغة أخرى من جنوب أفريقيا. ولم يتمتع المؤتمر بتأييد كبيـــر نظـــراً للخبـــرة السلبية لتحالف "تيرنهال"، وعدم قدرة المؤتمر على إشراك عناصـــر مـــن حـــزب أوفامبو. وقد حاولت جنوب أفريقيا الوصول إلى صيغة توافقية مع منظمة شـــعب جنوب غرب أفريقيا، فأفرجت عن بعض معتقلي المنظمة لديها، وبدأت محادثـــات رسمية برعاية زامبيا، إلا أنها فشلت بعد تصميم المنظمة علـــى تطبيـــق القـــرار القاضي بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا في ناميبيا.

وفي يونيو 1985 قامت جنوب أفريقيا بتنصيب حكومة وحدة وطنية انتقالية في ناميبيا، وشكلت مجلساً دستورياً من 16 عضواً لوضع مشروع دستور للـــبلاد. وقد أدانت الأمم المتحدة ومجموعة الاتصال الغربية هذا الإجراء، ورغم ذلـــك لـــم يحدث تحرك دولي ذو أهمية خلال عامي 1986 و1987. وفي عام 1987 دخلت أنجولا – بمشاركة كوبية – في مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجـــل ســـحب القوات الكوبية من أنجولا والمتمركزة هناك منذ عام 1975 مقابل تنفيـــذ الخطـــة الدولية لاستقلال ناميبيا، ووقف دعم جنوب أفريقيا للحركة الأنجولية المعارضـــة. وفي مايو 1988 أجريت مفاوضات مماثلة بين جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا، وفي ديسمبر وقعت الدول الثلاث اتفاقاً يقضي بتنفيذ خطة التسوية الدولية لقضية ناميبيا المتضمنة في قرار مجلس الأمن رقم 435 لسنة 1978 اعتباراً مـــن أول أبريـــل 1989، على أن يتم سحب القوات الكوبية من أنجولا بحلول يوليو 1991. وقد تـــم بالفعل تنفيذ الخطة خلال عام 1989، وأجريت الانتخابات التي سبقت الاستقلال في نوفمبر 1989 بنسبة مشاركة بلغت 95% ممن لهم حق الانتخاب، حيـــث تنـــافس على مقاعد الجمعية التشريعية البالغ عددها 72 مقعداً عشرة أحزاب احتلت منهـــا

منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا 41 مقعداً، بينما حصل تحالف "تيرنهال" على 21 مقعداً مما مهد لانتخاب الجمعية لسام نجوما كأول رئيس لناميبيا.

التطور السياسي بعد الاستقلال

حصلت ناميبيا على استقلالها الرسمي في 21 مارس 1990، وانضمت إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكومنولث، وأقامت علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول، بينما أقامت علاقات دبلوماسية غير كاملة مع جنوب أفريقيا. وفي مايو 1990 اتفقت ناميبيا وأنجولا على إقامة لجنة مشتركة لمراقبة حدودهما المشتركة، ورغم ذلك ساءت العلاقات بين البلدين، حيث قصفت الطائرات الأنجولية إحدى القرى في شمال ناميبيا بحجة مهاجمة القواعد السرية لجنوب أفريقيا في المنطقة، وتعهدت بدفع تعويض لحكومة ناميبيا.

ومع استئناف الحرب الأهلية في أنجولا في نهاية 1992 اهتمت ناميبيا بتأمين حدودها الشمالية معها، كما شكل عدم الاستقرار في جنوب أفريقيا تهديداً لاستقرار ناميبيا. وفي مارس 1990 أصبحت ناميبيا عضواً كاملاً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى، والاتحاد الجمركي لمنطقة الجنوب الأفريقي. وفي أبريل وصل مستشارون عسكريون بريطانيون إلى ناميبيا للمساعدة في تدريب قوات الدفاع الجديدة فيها.

وفي نوفمبر وديسمبر 1992 عقدت أول انتخابات لتشكيل المجالس الإقليمية في الدولة (13 مجلساً)، والهيئات التشريعية المحلية (48 هيئة)، وأسفرت الانتخابات عن فوز منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا بالأغلبية في 9 مجالس إقليمية، بينما فاز تحالف "تيرنهال" الديمقراطي في ثلاثة مجالس، ولم تكن هناك أغلبية واضحة في المجلس الثالث عشر، وبذلك ضمنت المنظمة الأغلبية في أحد المجالس التشريعية (المجلس الوطني) الذي يتكون من عضوين عن كل مجلس

إقليمي، الأمر الذي دفع رئيس اتحاد "تيرنهال" الديمقراطي للاستقالة من الجمعية الوطنية واعتزال الحياة العامة في يونيو 1993.

وفي ديسمبر 1994 عقدت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد الاستقلال، وفازت فيها المنظمة بأغلبية واضحة، حيث فاز الرئيس سام نجوما في انتخابات الرئاسة وحصل على 76% من الأصوات، وحصلت المنظمة على 53 مقعداً في الجمعية الوطنية لتستمر المنظمة في الحكم لخمس سنوات أخرى.

وقد حدث خلاف حول إمكانية إعادة ترشيح الرئيس نجوما لفترة رئاسية جديدة في انتخابات 1999، حيث اعتبر البعض أن الدستور لا يسمح له بفترة ثالثة، بينما اعتبر آخرون أن بداية الرئاسة الحقيقية لنجوما كانت عام 1994؛ لأن الفترة الأولى جاءت باختيار الجمعية الوطنية قبل الاستقلال وليس بالانتخاب. وفي أكتوبر 1998 عدل الدستور ليسمح لنجوما بالترشيح لفترة ثالثة، إلا أن سيطرة المنظمة على الساحة السياسية واجهت تحديا جديدا فى أواخر التسعينيات بتشكيل حزب جديد هو حزب التجمع للديمقراطية بزعامة أحد أبرز أعضائها المنشقين وهو "بين أوليجا" الذي عارض التجديد لنجوما، والتدخل العسكري لناميبيا في النزاع في الكونغو الديمقراطية. وخلال حملة انتخابات عام 1999 ركز حزب التجمع للديمقراطية على انتقاد فشل نظام نجوما في علاج قضية البطالة والتوزيع العادل للثروة والأرض، ومكافحة الفساد، والاتجاه إلى تركيز السلطة في يد نجوما.

ورغم هذه الانتقادات وغيرها من التحديات التي تواجه النظام ومن أهمها عدم قدرته على التعامل مع مشكلة انتشار مرض الإيدز، استمرت سيطرة المنظمة على الحياة السياسية، ولم يحدث تداول للسلطة؛ ففي انتخابات 1999 فاز الرئيس نجوما بفترة ثالثة وأخيرة بنسبة حوالي 77% من الأصوات، بينما فاز أوليجا بنسبة 10.5%، كما حصلت المنظمة على 55 مقعداً في البرلمان، وحصل حزب التجمع للديمقراطية وتحالف "تيرنهال" على سبعة مقاعد. وفي انتخابات عام 2004 التي

وصفتها تقارير المراقبين الدوليين بأنها حرة ونزيهة، فازت المنظمة في الانتخابات التشريعية بحوالي 76% من مقاعد البرلمان، وحصل مرشحها للرئاسة "هيفيكيبونيي بوهامبا" على 76.4 % من الأصوات. ويبدو أن اختيار الرئيس نجوما لبوهامبا لخلافته بعد انتهاء المدة الدستورية لنجوما، وتأييده الشخصي له، وتشابه الرجلين في التوجهات، واشتراكهما في النضال للحصول على الاستقلال قد مهد للدعم الشعبي لبوهامبا.

وفي انتخابات عام 2004 حصلت حزب منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا على 55 مقعداً، وحزب تجمع الديمقراطيين على خمسة مقاعد، وتحالف "تيرنهال" على أربعة مقاعد، وثلاثة مقاعد للجبهة الديمقراطية المتحدة.

نظام الحكم

ناميبيا دولة جمهورية تأخذ بالنظام الرئاسي القائم على التعددية الحزبية، حيث يتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر لمدة خمس سنوات، ويقوم الرئيس بتعيين الوزراء من بين أعضاء الجمعية الوطنية. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين، المجلس الوطني (26 مقعداً) ويتم اختيار أعضائه بناء على نتائج انتخابات المجالس الإقليمية، حيث يتم اختيار عضوين من كل مجلس إقليمي لمدة ست سنوات، والجمعية الوطنية (72 مقعداً) وينتخب شاغلوها لمدة خمس سنوات.وتتمثل السلطة القضائية في المحكمة العليا التاي يتم تعيين قضاتها من قبل الرئيس بناء على مشورة مفوضية الخدمات القضائية، وذلك إلى جانب محاكم أقل درجة تنتشر في البلاد.

وأهم الأحزاب السياسية في ناميبيا هي حزب منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا، حزب تجمع الديمقراطيين، حزب تحالف تيرنهال الديمقراطي، حزب المنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية، حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة، حزب

الجمهوريين، حزب جماعة مراقبة العمل، حزب الحركة الديمقراطية الناميبية للتغيير، وحزب الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا.

العلاقات الخارجية وعضوية المنظمات الدولية

منذ استقلالها عام 1990 عملت ناميبيا على إتباع سياسة خارجية متوزانة مع العالم الخارجي، حيث احتفظت بروابطها مع الدول التي ساندتها في نضالها من أجل الاستقلال، وفي مقدمتها الجماهيرية الليبية ودولة كوبا ودول المعسكر الاشتراكي ابان الحرب الباردة.

وفي ذات الوقت الذي تنامت فيه علاقات ناميبيا مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الأخيرة أحد أهم مقدمي المساعدات لناميبيا خاصة في مجالات الرعاية الصحية، ومكافحةالايدز، وفي ذات الوقت تجرى مباحثات بين الجانبين لدخول ناميبيا في منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجنوب الأفريقي الأعضاء في منظمة السادك.

وعلى ذات الصعيد تشهد العلاقات الصينية الناميبية تنامياً منذ تبادل التمثيل الدبلوماسي عام 1990 خاصة في مجال المبادلات الاقتصادية والتجارية. وكانت ناميبيا محطة رئيسة في زيارة رئيس وزراء الصين لقارة أفريقيا خلال شهر فبراير عام 2003.

وقد تأثرت ناميبيا بشكل واضح بالصراعات الدائرة على حدودها واشتركت في بعضها؛ ففي مارس 1993 زعمت حركة يونيتا فى أنجولا أن القوات الناميبية عبرت الحدود لتساند الحكومة ضدها، وقد أنكرت ناميبيا ذلك، وأرسلت قوة على الحدود مع أنجولا لمنع أية هجمات من الحركة، كما اتفقت الحكومتان الناميبية والأنجولية فيما بعد على عدة إجراءات لتأمين الحدود، كذلك تدخلت ناميبيا في الحرب في الكونغو الديمقراطية؛ ففي أغسطس 1998 قرر الرئيس نجوما – دون استشارة حكومته أو المجلس التشريعي – إرسال قوات إلى الكونغو لمساندة الرئيس

لوران كابيلا ضد قوات التمرد المدعومة من أوغندا ورواندا، ولم يلق هذا التـدخل مساندة من الرأي العام في ناميبيا خصوصاً مع سيادة الاعتقاد بأن التدخل لم يكـن للحفاظ على وحدة الأراضي الكونغولية كما كان يدعي نجومـا، وإنمـا للانتفـاع بثروات الكونغو في المستقبل. ووفقاً لاتفاقيات للسلام في الكونغو بعد مقتل لـوران كابيلا عام 2001 وافقت القوى الإقليمية المتدخلة في الكونغـو، ومنهـا القـوات الناميبية على الانسحاب.

ومن ناحية أخرى اتسمت العلاقات بين ناميبيا وبوتـسوانا بـالتوتر نتيجـة للصراع على السيادة على بعض الجزر النهرية الحدودية. وقد سـاءت علاقـات البلدين في نهاية التسعينيات بعد منح بوتسوانا حق اللجوء السياسي لميشاك موينجو الزعيم السابق لتحالف "تيرنهال" الذي أيد حركة تحرير إقليم كابريفي الانفـصالية، وتوصل الطرفان لتسوية لمشكلة لاجئي إقليم كابريفي في بوتسوانا بعد الزيارة التي قام بها نجوما إلى بوتسوانا في مارس 1999.

ناميبيا عضو في مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، الاتحـاد الأفريقى، تجمع الكومنولث، مجموعة الـ 77، حركة دول عدم الانحياز، منظمـة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية، الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى.

بيان بأسماء" الباحثين المساعدين" المشاركين فى إعداد الدليل *

الاسم	الصفة
▪ رانيا حسين	مدرس مساعد علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
▪ راوية توفيق	مدرس مساعد علوم سياسية كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
▪ سالى هانى	باحثة علوم سياسية كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة
▪ سامى السيد	معيد علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
▪ فاطمة زهران	باحثة علوم سياسية
▪ مروة نظير	ماجيستير علوم سياسية
▪ معتز خالد	باحث علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
▪ نادية عبد الفتاح	معيدة علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
▪ نشوى مختار	باحثة علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة

* الأسماء مرتبة هجائياً

الملاحق

ملحق (١)
خريطة الدول الأفريقية

تونس
المغرب
الصحراء الغربية
الجزائر
ليبيا
مصر
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
السنغال
غمبيا
غينيا بيساو
غينيا
سيراليون
ليبيريا
ساحل العاج
غانا
توغو
بوركينا
نيجيريا
بنين
جيبوتي
إثيوبيا
أفريقيا الوسطى
الكاميرون
غينيا الإستوائية
الجابون
الكنغو
أوغندا
كينيا
رواندا
بوروندي
تنزانيا
أنغولا
زامبيا
زيمبابوي
مدغشقر
جنوب أفريقيا
سوازيلاند
ليسوتو
المحيط الأطلنطي
المحيط الهندي

ملحق رقم (2)

بيان بالدول التى ساهمت فى تعيين الحدود الأفريقية ونسبة ما ساهمت به إلى إجمالى الحدود

الدول التى قامت بالتعيين	الحدود التى تم تعيينها	%
الحدود التى تم تعيينها بين قوتين استعماريتين أوروبيتين		
فرنسا - بريطانيا	ليبيا- تشاد، ليبيا- النيجر، أفريقيا الوسطى- السودان، تشاد- السودان، النيجر- نيجيريا، غانا- بوركينا فاسو، نيجيريا – تشاد، جامبيا- السنغال، نيجيريا- بنين، غانا- ساحل العاج، سيراليون- غينيا، ليبيريا- غينيا، الصومال- جيبوتى.	11.15
فرنسا- ألمانيا	بوركينا فاسو- توجو، تشاد- الكاميرون، بنين- توجو، الكونغو- الكاميرون، الجابون – الكاميرون، غينيا الاستوائية – الكاميرون، أفريقيا الوسطى- الكاميرون.	4.57
فرنسا- أسبانيا	المغرب- الصحراء المغربية، الجزائر- الصحراء المغربية، موريتانيا- الصحراء المغربية، الجابون- غينيا الاستوائية.	2.96
فرنسا- إيطاليا	جيبوتى- إثيوبيا*	0.14
بريطانيا- ألمانيا	كينيا- تنزانيا، أوغندا- تنزانيا، زامبيا- تنزانيا، غانا- توجو، نيجيريا- الكاميرون، مالاوى- تنزانيا، بتسوانا- ناميبيا، جنوب أفريقيا- ناميبيا، أوغندا - رواندا.	9.29
بريطانيا- البرتغال	مالاوى- موزمبيق، زامبيا- موزمبيق، زيمبابوى- موزمبيق، زامبيا- أنجولا.	5.45
بريطانيا- بلجيكا	السودان- الكونغو الديمقراطية، أوغندا- الكونغو الديمقراطية ، رواندا- الكونغو الديمقراطية، زامبيا- الكونغو الديمقراطية ، تنزانيا- بوروندى.	5.27
بريطانيا- إيطاليا	كينيا- الصومال.	0.85
البرتغال- بلجيكا	أنجولا – الكونغو الديمقراطية ، كابندا – الكونغو الديمقراطية.	3.12
البرتغال- ألمانيا	أنجولا- ناميبيا، زامبيا- ناميبيا، تنزانيا- موزمبيق.	2.94
البرتغال- فرنسا	غينيا- غينيا بيساو، السنغال- غينيا بيساو، الكونغو – أنجولا.	1.15
بلجيكا- فرنسا	الكنغو الديمقراطية – الكونغو، الكنغو الديمقراطية- أفريقيا الوسطى.	3.98
بلجيكا- ألمانيا	الكنغو الديمقراطية – بوروندى، الكنغو الديمقراطية – تنزانيا.	0.68

إجمالي نسب الحدود التى تم تعيينها بواسطة دولتين استعماريتين		**51.2**
حدود تم تعيينها بالإرادة المنفردة لدولة استعمارية		
فرنسا	الجزائر- موريتانيا، الجزائر- مالى، الجزائر- النيجر، موريتانيا- السنغال، مالى- النيجر، مالى- السنغال، مالى – غينيا، مالى- ساحل العاج، مالى - بوركينا فاسو،النيجر- تشاد ، النيجر- بوركينا فاسو، النيجر – بنين، بنين- بوركينا فاسو، ساحل العاج- بوركينا فاسو، تشاد- أفريقيا الوسطى، غينيا- السنغال، غينيا – ساحل العاج، الكونغو – الجابون، الكونغو – أفريقيا الوسطى.	18.28
بريطانيا	السودان- كينيا، السودان- أوغندا، أوغندا- كينيا، زامبيا- مالاوى، زامبيا- زيمبابوى، بتسوانا- زامبيا، بتسوانا- جنوب أفريقيا.	7.23
إجمالي نسب الحدود التي تم تعيينها بالإرادة المنفردة لدولة استعمارية		**25.5**
حدود ساهمت تركيا فى تعيينها		
تركيا- بريطانيا	ليبيا- السودان، مصر- السودان.	2.06
تركيا- المغرب	المغرب- الجزائر.	1.86
تركيا- فرنسا	الجزائر- ليبيا، تونس- ليبيا.	1.79
تركيا- تركيا	الجزائر- تونس.	1.17
حدود تم تعيينها بواسطة دولة أوروبية وأفريقية		
إثيوبيا- بريطانيا	إثيوبيا- السودان، إثيوبيا- الصومال، إثيوبيا- كينيا.	4.9
إثيوبيا- إيطاليا	إثيوبيا- الصومال.	1.05
إثيوبيا- فرنسا	إثيوبيا- جيبوتى.	0.43
ليبيريا- فرنسا	ليبيريا- ساحل العاج، ليبيريا- غينيا.	1.58
ليبيريا- بريطانيا	ليبيريا- سيراليون.	0.38
ليسوتو- بريطانيا	ليسوتو- جنوب أفريقيا.	1.13
مصر- إيطاليا	مصر- ليبيا.	1.38
جنوب أفريقيا- بريطانيا	جنوب أفريقيا- سوازيلاند.	0.81
جنوب أفريقيا- البرتغال	جنوب أفريقيا- موزمبيق، سوازيلاند- موزمبيق.	0.74
إجمالى الحدود التى تم تعيينها بين دول أوروبية ودول أفريقية ونسبتها إلى إجمالى الحدود		**12.46**
الحدود التى تم تعيينها بواسطة دول أفريقية		
رواندا- تنزانيا	رواندا – تنزانيا.	0.27
رواندا- بوروندى	رواندا- بوروندى.	0.36
موريتانيا-مالى	موريتانيا- مالى.	20.78
إجمالى الحدود التى تم تعيينها بواسطة دول أفريقية ونسبتها إلى إجمالى الحدود		**30.4**

* تمثل هذه الحدود الحدود بين جيبوتى وإريتريا حالياً.

ملحق (3)

بيان بموقع ومساحة وعدد سكان الدول الأفريقية

الدولة	الموقع	المساحة الاجمالية (كم^2)	السكان (تقديرات يوليو 2006)
إثيوبيا	يحدها من الجنوب والشرق الصومال، ومن الشرق جيبوتي، ومن الشرق والشمال إريتريا، ومن الشمال والغرب السودان، ومن الجنوب كينيا.	1,127,127	74,777,981
اريتريا	يحدها من الشمال الشرقي البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، ومن الجنوب الغربي إثيوبيا، ومن الشمال الغربي السودان.	121,320	4,786,994
أنجولا	يحدها المحيط الأطلنطي غرباً وناميبيا جنوباً وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الشمال والشرق.	1,246,700	12,127,071
أوغندا	يحدها شرقاً كينيا، وجنوباً تنزانيا ورواندا، وغرباً الكونغو الديمقراطية، وشمالاً السودان.	236,040	28,195,754
بنين	يحدها المحيط الأطلنطي جنوباً ونيجيريا شرقاً وتوجو غرباً والنيجر وبوركينا فاسو شمالاً.	112,620	7,862,944
بوتسوانا	تحدها جنوب أفريقيا جنوباً وناميبيا شمالاً وغرباً وزيمبابوي شرقاً.	600,370	1,639,833
بوركينا فاسو	دولة حبيسة يحدها من الشمال والغرب مالي، ومن الجنوب كوت ديفوار وغانا وتوجو، ومن الجنوب الشرقي بنين، ومن الشمال الشرقي النيجر.	274,200	13,902,972
بوروندى	يحدها من الشمال رواندا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الشرق والجنوب تنزانيا.	27,830	8,090,068
تشاد	تحدها ليبيا شمالاً، والسودان شرقاً، وجمهورية أفريقيا الوسطى جنوباً، والنيجر غرباً.	1,284,000	9,944,201
تنزانيا	يحدها من الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال كينيا وأوغندا، ومن الغرب ملاوي وزامبيا والكونغو الديمقراطية	945,090	37,445,392

		ورواندا وبوروندي، ومن الجنوب موزمبيق.	
توجو	تحدها غانا غرباً، وبوركينافاسو شمالاً، وبنين شرقاً، والمحيط الأطلنطي جنوباً	56,785	5,548,702
تونس	يحدها البحر المتوسط من الشمال والشرق، والجزائر غرباً وليبيا من الجنوب الشرقى.	163.610	10.175.014
الجابون	يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، والكونغو جنوباً وشرقاً، والكمرون وغينيا الإستوائية شمالاً.	267,667	1,424,906
جامبيا	غرب أفريقيا (يحدها المحيط الأطلنطي غرباً والسنغال من بقية الجهات).	11,300	1,641,564
الجزائر	يحدها البحر المتوسط شمالاً والصحراء الكبرى جنوباً وتونس شرقاً والمغرب غرباً.	2,381,740	32,930,091
جزر القمر	مجموعة جزر في قناة موزمبيق تقع بين شمال مدغشقر وشمال موزمبيق.	2170	690,948
جمهورية أفريقيا الوسطى	تحدها السودان شرقاً، وتشاد شمالاً، والكمرون غرباً، وجمهوريتا الكونغو والكونغو الديمقراطية جنوباً.	622,984	4.303.356
جمهورية الكونغو	يحدها شرقاً وجنوباً الكونغو الديمقراطية، وغرباً الجابون، وشمالاً أفريقيا الوسطى والكاميرون.	342	3,702,314
جمهورية الكونغو الديموقراطية	تقع عند خط الاستواء، ويحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى، ومن الجنوب زامبيا، ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا ومن الغرب أنجولا والكونغو الشعبية.	2 مليون كم^2	62,660,551
جنوب أفريقيا	يحدها شرقاً سوازيلاند وموزمبيق، وزيمبابوي وبتسوانا شمالاً، وناميبيا غرباً، والمحيط الأطلنطي جنوباً، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي، وهي تحيط بـ ليسوتو من جميع الجهات.	1,219,912	44,187,637
جيبوتى	يحدها خليج عدن والبحر الأحمر شرقاً وإريتريا شمالاً إثيوبيا غرباً والصومال شرقاً	23,200	486,530
الرأس الأخضر	أرخبيل بالمحيط الأطلنطي يتشكل من 15 جزر صغيرة ويبعد نحو 450 كيلو متر عن الساحل الغربي لأفريقيا.	4.033	420,979

رواندا	يحدها شرقاً تنزانيا، وغرباً الكونغو الديموقراطية، وشمالاً أوغندا، وجنوباً بوروندي.	26338	8,648,248
زامبيا	يحدها من الجنوب ناميبيا وبواتسوانا وزيمبابوي، ومن الغرب أنجولا، ومن الشرق موزمبيق ومالاوي، ومن الشمال تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.	752,610	11.502.010
زيمبابوى	يحدها شمالاً زامبيا، وشرقاً موزمبيق، وغرباً بتسوانا، وجنوباً جنوب أفريقيا.	390,580	12,236,805
ساحل العاج	يحدها المحيط الأطلسي جنوباً وليبيريا غرباً وغينيا وبوركينا فاسو شمالاً وغانا شرقاً.	322,460	17,654,843
ساتومى وبرنسيب	جزيرتان في المحيط الاطلنطي على خط الاستواء، وتبعدان نحو 500 كيلومتر عن شمال غرب ساحل الجابون في خليج غينيا	960	193,413
السنغال	يحدها المحيط الأطلنطى غرباً وغينيا وغينيا بيساو جنوباً وموريتانيا شمالاً ومالي شرقاً.	196.190	11,987,121
سوازيلاند	تقع بين موزمبيق وجنوب إفريقيا	17.360	1.136.334
السودان	يحدها من الشمال مصر، ومن الشمال الغربي ليبيا، ومن الغرب تشاد وأفريقيا الوسطى، ومن الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا، ومن الشرق إثيوبيا وإريتريا والبحر الأحمر.	2,505,810	41,236,378
سيراليون	تحدها غينيا شمالاً وليبيريا من الجنوب الشرقي والمحيط الأطلنطي من الجنوب الغربي.	71,740	6,005,250
سيشل	تتكون من أرخبيل يضم حوالي 115 جزيرة في المحيط الهندي على بعد نحو 1600 كيلومتر شرق كينيا، وأهم جزيرتين براسلين وماهي (وهي أكبر الجزر وتوجد بها العاصمة).	444	81,541
الصومال	يحدها المحيط الهندي جنوباً وشرقاً، وخليج عدن شمالاً وشرقاً، وجيبوتي وإثيوبيا شمالاً وغرباً، وكينيا جنوباً وغرباً.	637.657	8.863.338
غانا	خليج غينيا جنوباً، وبوركينافاسو شمالاً، وتوجو شرقاً، وساحل العاج غرباً	238,540	22,409,572

غينيا	يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، وغينيا بيساو والسنغال شمالاً، ومالي من الشمال الشرقي، وساحل العاج من الجنوب الشرقي، و ليبريا جنوباً، وسيراليون من الجنوب الغربي.	245,660	9,690,222
غينيا الاستوائية	تتكون من جزر بركانية قبالة ساحل الكمرون، ومقاطعة ليتروال على اليابسة التي يحدها المحيط الأطلنطي غرباً والكمرون شمالاً، والجابون شرقاً وجنوباً.	28,050	540,109
غينيا بيساو	يحدها المحيط الأطلنطي غرباً والسنغال شمالاً وغينيا كوناكري شرقاً وجنوباً	36,125	1,442,029
الكاميرون	تحدها نيجيريا شمالاً وغرباً، والمحيط الأطلنطي من الجنوب الغربي، وغينيا الاستوائية والجابون والكونغو جنوباً، وأفريقيا الوسطى شرقاً، وتشاد من الشمال الشرقي.	475	17,340,702
كينيا	يحدها من الشمال إثيوبيا والسودان، ومن الشمال الشرقي الصومال، ومن الجنوب الشرقى المحيط الهندي، ومن الجنوب تنزانيا، ومن الغرب بحيرة فيكتوريا وأوغندا.	582,650	34,707,817
ليبيا	يحدها البحر المتوسط شمالاً، وتونس من الشمال الغربي، والجزائر غرباً، وتشاد والنيجر جنوباً، والسودان من الجنوب الشرقي، ومصر شرقاً.	1,759,540	5,900,754
ليبيريا	يحدها المحيط الأطلنطي جنوباً وغينيا شمالاً، وساحل العاج شرقاً، وسيراليون غرباً.	111000	2,022,331
ليسوتو	دولة حبيسة تحيط بها جنوب إفريقيا من جميع الجهات.	30,355	2,022,331
مالاوى	تحدها تنزانيا من الشمال الشرقي، وزامبيا من الجنوب الغربي، وتحيط موزمبيق بنصفها الجنوبي، وتشكل بحيرة مالاوي نحو 20% من مساحتها.	118,484	13,013,926
مالى	تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا شمالاً وغرباً، والسنغال غرباً، وغينيا من الجنوب الغربي،	1,240,278	11,716,829

	وساحل العاج جنوباً، وبوركينافاسو من الجنوب الشرقي، والنيجر شرقاً.		
مدغشقر	تقع في المحيط الهندي شرق موزمبيق	587.040	18.595.469
مصر	يحدها البحر المتوسط شمالاً وليبيا غرباً والسودان جنوباً والبحر الأحمر شرقاً وفلسطين من الشمال الشرقي. وتضم شبه جزيرة سيناء التي تقع في قارة آسيا.	1,001.450	78,887,007
المغرب	يحدها غرباً المحيط الأطلنطي، وشمالاً البحر المتوسط، وشرقاً الجزائر، وجنوباً موريتانيا.	446,550	33,241,259
موريتانيا	يحدها من الغرب المحيط الأطلنطي، ومن الشمال الصحراء الغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق والجنوب الشرقي مالي، ومن الجنوب الغربي السنغال.	1,030,700	3,177,388
موريشيوس	جزر بركانية تبعد حوالي 500 ميل من جزيرة مدغشقر بالمحيط الهندي. وقد تمكنت موريشيوس من بسط سيطرتها على أرخبيل شاجوس الذي كان خاضعاً للنفوذ البريطاني.	1,865	1,240,827
موزمبيق	يحدها المحيط الهندي شرقاً، وتنزانيا ومالاوي وزامبيا شمالاً، وزيمبابوي وجنوب أفريقيا غرباً، وسوازيلاند جنوباً	799,380	19,686,505
ناميبيا	يحدها المحيط الأطلنطي غرباً، وأنجولا شمالاً، وبتسوانا شرقاً، وجنوب إفريقيا جنوباً.	825,418	2,044,147
النيجر	تحدها ليبيا والجزائر شمالاً، ومالي وبوركينافاسو غرباً، وبنين ونيجيريا جنوباً، وتشاد شرقاً	1,267,000	12,525,094
نيجيريا	يحدها خليج غينيا جنوباً، وبنين غرباً، والكميرون شرقاً، والنيجر شمالاً.	923,770	131,859,731

ملحق (4)

بيان بعواصم الدول الأفريقية وتاريخ استقلالها

الدولة	العاصمة	تاريخ الاستقلال
إثيوبيا	أديس أبابا	إثيوبيا دولة مستقلة منذ حوالي ألفي عام باستثناء الفترة من مايو 1936 حتى مايو 1941 حين وقعت تحت الاحتلال الإيطالي.
اريتريا	أسمرة	24 مايو 1993
أنجولا	لواندا	11 نوفمبر 1975
أوغندا	كمبالا	9 أكتوبر 1962
بنين	بورتونوفو (عاصمة رسمية)، كوتونو (مقر الحكومة)	أول أغسطس 1960 (عن فرنسا)
بوتسوانا	جابرونى	30 سبتمبر 1966 (عن المملكة المتحدة)
بوركينا فاسو	واجادوجو	5 أغسطس 1960
بوروندى	بوجمبورا	أول يوليو 1962
تشاد	نجامينا	11 أغسطس 1960
تنزانيا	دار السلام	26 أبريل 1964
توجو	لومي	27 أبريل 1960
تونس	مدينة تونس	20 مارس 1956
الجابون	ليبرفيل	7 أغسطس 1960
جامبيا	بانجول	18 فبراير 1965
الجزائر	مدينة الجزائر	5 يوليو 1962
جزر القمر	موروني	6 يوليو 1975
افريقيا الوسطى	بانجي	13 أغسطس 1960
جمهورية الكونغو	برازافيل	15 أغسطس 1960
الكونغو الديموقراطية	كينشاشا	30 يونيو 1960
جنوب افريقيا	بريتوريا ،	31 مايو 1910
جيبوتى	جيبوتى	27 يونيو 1977
الرأس الأخضر	بارايا	5 يوليو 1975
رواندا	كيجالي	أول يوليو 1962
زامبيا	لوساكا	24 أكتوبر 1964
زيمبابوى	هاراري	18 إبريل 1980
ساحل العاج	ياموسوكرو (منذ عام 1983)	7 أغسطس 1960
ساتومى وبرنسيب	ساتومي	12 يوليو 1975
السنغال	داكار	4 ابريل 1960

سوازيلاند	امباباني	6 سبتمبر 1968
السودان	الخرطوم	أول يناير 1956
سيراليون	فريتاون	27 أبريل 1961
سيشل	فيكتوريا	29 يونيو 1976
الصومال	مقديشو	الصومال البريطاني 26 يونيو 1960، الصومال الإيطالي في 1 يوليو 1960، واتحد الشطران في جمهورية الصومال.
غانا	أكرا	6 مارس 1957
غينيا	كوناكري	2 أكتوبر 1958
غينيا الاستوائية	مالابو	12 أكتوبر 1968
غينيا بيساو	بيساو	10 سبتمبر 1974
الكاميرون	ياوندي	1 يناير 1960(الكميرون الفرنسي)، و1 أكتوبر 1961 (الكميرون البريطاني)
كينيا	نيروبي	12 ديسمبر 1963
ليبيا	طرابلس	24 ديسمبر 1951
ليبيريا	مونروفيا	26 يوليو 1847
ليسوتو	ماسيرو	4 أكتوبر 1966
مالاوى	ليلونجوي	6 يوليو 1964
مالى	باماكو	22 سبتمبر 1960
مدغشقر	تاناناريف	26 يونيو 1962
مصر	القاهرة	28 فبراير 1922
المغرب	الرباط	2 مارس 1956
موريتانيا	نواكشوط	28 نوفمبر 1960
موريشيوس	بورت لويس	12 مارس 1968
موزمبيق	مابوتو	25 يونيو 1975
ناميبيا	وندهوك	21 مارس 1990
النيجر	نيامي	3 أغسطس 1960
نيجيريا	أبوجا	أول أكتوبر 1960

ملحق رقم (5)*

بيان بعملات الدول الأفريقية وقيمة الدولار مقابلها*

الدولة	العملة	قيمة الدولار مقابل العملة الوطنية
إثيوبيا	بِر	8.92
إريتريا	ناقفا	15
أنجولا	كوانزا	74.78
أوغندا	شلن	1590
بنين	فرنك سيفا	481.34
بوتسوانا	بولا	6.01
بوركينا فاسو	فرنك سيفا	481.35
بوروندى	فرنك بوروندي	1073.20
تشاد	فرنك سيفا	481.35
تنزانيا	شلن تنزانى	1236.66
توجو	فرنك سيفا	481.35
تونس	دينار تونسي	1.28
الجابون	فرنك سيفا	481.35
جامبيا	دالاسي	25.73
الجزائر	دينار جزائرى	69.80
جزر القمر	فرنك قمرى	361.26
أفريقيا الوسطى	فرنك سيفا	481.35
جمهورية الكونغو	فرنك سيفا	481.35
جنوب أفريقيا	راند	7.01
جيبوتى	فرنك جيبوتى	172.79

---

* شكر خاص للأستاذة/ رشا صفوت بمشروع دعم التكامل الأفريقى على مساهمتها فى إعداد هذا الملحق.

* طبقاً لأسعار العملات الدولية في (10-7-2007م).

الرأس الأخضر	ايسكودو	80.92
رواندا	فرنك رواندى	537.50
زامبيا	كواشا	3702.30
زيمبابوى	دولار زيمبابوى	244.91
ساوتومى وبرنسيب	دوبرا	13332.7
السنغال	فرنك سيفا	481.35
سوازيلاند	ليلانجي	6.92
السودان	الجنيه السودانى الدينار السوداني	200.52 196.86
سيراليون	ليون	2957.40
سيشل	روبية سيشيلية	6.34
الصومال	شلن	01326.9
غانا	سيدي	297.51
غينيا	فرنك غيني	3446
غينيا الاستوائية	فرنك سيفا	481.35
غينيا بيساو	فرنك سيفا	481.35
الكاميرون	فرنك سيفا	481.35
ساحل العاج	فرنك سيفا	481.35
ك. الديموقراطية	فرنك كونغولى	557.50
كينيا	شلن كيني	66.71
ليبيا	دينار ليبى	1.25
ليبيريا	دولار ليبيرى	60
ليسوتو	لوتى	6.96
مالاوى	كواشا	136.29
مالى	فرنك سيفا	481.35
مدغشقر	فرنك مالاجاشي	9150

مصر	الجنيه المصرى	5.65
المغرب	درهم مغربى	8.18
موريتانيا	أوقية	257.33
موريشيوس	روبى موريشي	31.06
موزمبيق	ميتيقا	25600
ناميبيا	دولار ناميبي	6.84
النيجر	فرنك سيفا	481.35
نيجيريا	نيرة	125.11

ملحق (6)*

بأسماء رؤساء دول وحكومات أفريقيا

حتى يوليو 2007م، مع بيان طرق توليهم السلطة

الدولة	اسم الرئيس/ رئيس الوزراء	طريق تولي السلطة/التغيير
إثيوبيا	*الإمبراطور منليك الثاني 1889م. *الإمبراطور ليج لياسو 1913م. *الإمبراطورة زاوديتو1916م. *الإمبراطور هيلاسلاسي 1930م. *امان عندوم 1974م. *تيفري بنتي 1974م. *منجستو هيلاماريام 1977م. # رئيس وزراء مليس زيناوي 1991م –.	* مؤسس الإمبراطورية الاثيوبية. * خلافة. * خلافة. * خلافة. * انقلاب عسكري. * حركة تطهير واستبعاد عندوم. * حركة تطهير واستبعاد بنتي. # حرب أهلية والإطاحة بمنجستو في 21 مايو 1991م.
اريتريا	*أسياسي أفورقي 1993م.	* انتخاب عن طريق جمعية وطنية.
انجولا	*الرئيس أوجستينو نيتو 1975م. *الرئيس ادواردو دوس سانتوس 1979م.	* تم انتخابه من جانب حركة التحرير الوطنية الانجولية. * تم انتخابه على أثر وفاة نيتو.
أوغندا	*الملك موتيسا الثاني 1962م. # رئيس الوزراء ميلتون أوبوتي1962م. *الرئيس ادوارد موتيسا الثاني (كاباكا من السلالة الملكية السابقة) 1963م. *الرئيس ميلتون اوبوتي 1966م. *عيدي أمين 1971م. *يوسف لولي 1979م. *الرئيس جودفري بن عيسا 1979م. *بولو موانجا 1980م. *الرئيس ميلتون اوبوتي 1980م. *تيتو اوكيللو1985م. *يوري موسيفني 1986م –.	* كاباكا (ملك)أوغندا. #انتخابات تعددية في 1962م. *التحول إلي الجمهورية في أكتوبر 1963م. * استيلاء على السلطة فبراير1966م. * انقلاب عسكري. * تدخل تنزانيا العسكري والاطاحة بعيدي أمين يناير 1979م. * استبعاد يوسف لولى. * استبعاد بن عيسا عسكريا. * انتخابات تعددية عام 1980م. * انقلاب عسكري يوليو 1985م. * استيلاء قواته على السلطة في يناير 1986م. وقد تم إعادة انتخابه رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات فى الانتخابات الرئاسية التى عقدت فى 23 فبراير 2006م.
بنين	*الرئيس هيوبرت ماجا 1960م. # رئيس وزراء سورو أبيثي 1964م.	* انتخابات تعددية في عام 1962م. # انقلاب عسكري بقيادة سوجلو

* شكر خاص للأستاذة/ نشوى مختار الباحثة بمشروع دعم التكامل الأفريقى لما قامت به من جهد فى تدقيق البيانات الواردة فى الملحق ومطابقتها مع ما ورد بالمتن.

	*الرئيس كريستوف سوجلو 1965م. *الرئيس الفونس أولى 1967م. *الرئيس ايميل زينسو 1968م. * الرئيس بول دوسوزا 1969م. *الرئيس هيوبرت ماجا 1970م. *الرئيس جستين أهوماديجبي 1972م. * الرئيس ماتيو كيريكو 1972م. * الرئيس نيسيفور سوجلو 1991م. * الرئيس ماتيو كيريكو1996م. * الرئيس توماس يايا بونى 2006م ـ.	وتنصيب حكومة مدنية. * انقلاب عسكري ديسمبر 1965م * انقلاب عسكري ديسمبر 1967م. * تدخل الجيش لإقامة الحكم المدني. * انقلاب عسكري ديسمبر 1969م. * استعادة الحكم المدني. * تناوب سلطة. * انقلاب عسكري أكتوبر 1972م. * تم انتخابه شعبيا بعد ادخال نظام التعددية الحزبية منذ عام 1990م. * انتخابات تعددية مارس 1996م. ثم اعيد انتخابه فى عام 2001م. * تم انتخابه شعبياً فى 19 مارس 2006م.
بوتسوانا	# رئيس الوزراء سيرتسى خاما 1965م. * الرئيس سيرتسى خاما 1966م. * الرئيس كيتوميل ماسيري 1980م. * الرئيس فيستوس موجاى 1998م ـ.	# انتخابات تعددية مارس 1965م. * انتخاب جمعية الوطنية. * تولى الرئاسة على أثر وفاة "خاما" في 1980 ثم أعيد انتخابه ثلاث مرات. * تم انتخابه فى ابريل 1998 ثم اعيد انتخابه مرة ثانية.
بوركينافاسو	*الرئيس موريس ياميوجو 1960م. *الرئيس سانجولي لاميزانا 1966م. *الرئيس سانجولي لاميزانا 1978م. *الرئيس ساي زيربو 1980م. *الرئيس جين بابتست اودريجو 1982م. *الرئيس "توماس سانكارا" 1983م. *الرئيس بليز كومباورى 1987م ـ.	*انتخابات تعددية 1958م. * انقلاب عسكري يناير 1966م. * انتخاب عن طريق نظام الحزب الوحيد الذي ادخل في 1978م. * انقلاب عسكري نوفمبر 1980م. * انقلاب عسكري نوفمبر 1982م. * انقلاب عسكري أغسطس 1983م. * انقلاب عسكري أكتوبر 1987م. ثم انتخب شعبيا أكثر من مرة.
بوروندي	*الملك موامبوتسا الرابع 1915م. *الملك نتاري الخامس 1966م. *الرئيس ميشيل ميكوبيرو 1966م. * الرئيس جين بابتست باجازا 1976م. *الرئيس جين بابتست باجازا 1984م. * الرئيس بيير بويويا 1987م. * الرئيس ميلكوار ندادي 1993م. * سيبرين نتارباميرا 1994م. * سليفستر نتيبانتونجانيا 1994م.	* تولى أكثر من رئيس وزراء الحكم في الفترة من 1962-1966 اغتيل اثنان منهم خلال هذه الحقبة. * انقلاب قصر يوليو 1966م. * انقلاب عسكري نوفمبر 1966م. *عمل عسكري في 1976م. * انتخاب عن طريق الحزب الوحيد. * انقلاب عسكري 1987م ثم انتخب شعبيا بعد ذلك أكثر من مرة. * تم انتخابه عن طريق جمعية وطنية إثر اغتيال ندادي أكتوبر 1993م. * تم انتخابه عن طريق الجمعية

	* بيير بويويا 1996م. * بيير نيكورونزيزا 2005م ـــ.	الوطنية بعد اغتيال نتارياميرا. * انقلاب عسكري يوليو 1996م. * بنـــاءاً علـــى انتخـــاب المجلـــس التشريعى بمجلسيه له كرئيس للبلاد.
تشاد	# رئيس الوزراء فرانسوا تومبلباي 1959م. * الرئيس تومبلباي 1960م. * الرئيس فيلكس معلوم 1976م. * الرئيس جوكوني عويضي 1979م. * الرئيس حسين حبري 1982م. * الرئيس إدريس ديبي 1990م ـ.	# رئيس حكومة ما قبل الاستقلال في ظل التعددية الحزبية. * انتخاب عن طريق الجمعية لوطنية. * اغتيال تومبلباي. * حرب أهلية وهزيمة قوات معلوم. * حرب أهلية وهزيمة عويضي. * حرب أهلية وهزيمة قوات حبري. ثم تم انتخابه شعبيا.
تنزانيا	# رئيس الوزراء جوليوس نيريري 1961م. * الرئيس جوليوس نيريري 1962م. * الرئيس علي حسن معيني 1985م. * الرئيس بنيامين وليم مكابا 1995م. * الرئيس جاكايا كيكويتى 2005م ـ.	# انتخابات تعددية في عام 1960م. * التحول إلي جمهورية. *اعتزال نيريري في نوفمبر 1985م. * انتخابات تعددية عام 1995م. * انتخابات تعددية عام 2005م.
توجو	* الرئيس سلفانوس أوليمبيو 1960م. * الرئيس نيكولاس جرنيتزكي 1963م. * الرئيس جانسنجا اياديما 1967م. * الرئيس فاورى جناسنجيبى 2005م ـ.	* انتخابات تعددية 1958م. * مقتل اوليميو عام 1963م. * انقلاب عسكري يناير 1967م. وقد تم اضفاء الطابع المدني على الحكم منذ 1980 والأخذ بنظام الحزب الوحيد ثم التعددية الحزبية في التسعينيات من القرن العشرين. * وفاة والده جانسنجا اياديما في فبراير 2005م، ثم إجراء انتخابات رئاسية اكتسب بها شرعية دولية.
تونس	*الملك محمد الأمين 1943م. # رئيس الوزراء الحبيب بورقيبه 1956م. * الرئيس الحبيب بورقيبه 1957م. * الرئيس زين العابدين بن علي 1987م ـ.	* أخر بايات تونس. * انتخابات تعددية مارس 1956م. * التحول إلي جمهورية عام 1957. * الاعتزال الإجبارى للرئيس بورقيبه في نوفمبر 1987م.
الجابون	# رئيس الوزراء ليون مبا 1959م. * الرئيس ليون مبا 1960م. * الرئيس جين ميوبام 1964م. * الرئيس ليون مبا 1964م. * الرئيس عمر بونجو 1967م ـ.	# انتخابات تعددية في يوليو 1958م. * انتخابات عن طريق جمعية وطنية. * انقلاب عسكري فبراير 1964م. * تدخل فرنسي واعادة مبا. *وفاة ليون مبا.
جامبيا	# رئيس الوزراء داودا جاوارا 1959م. * الرئيس داودا جاوارا 1970م. * الرئيس يحيى جامع 1994م ـ.	* انتخابات تعددية يوليو 1958م. * التحول إلي جمهورية عام 1970م. *انقلاب عسكري، ثم تم انتخابه أعوام 1996م، 2001م، 2006م.
الجزائر	* الرئيس عباس فرحات 1963م.	* انتخابـــه عـــن طريـــق الجمعيـــة

	# رئيس الوزراء أحمد بن بيلا 1962م. * الرئيس أحمد بن بيلا 1963م. *الرئيس هواري بومدين 1965م. * الرئيس الشاذلي بن جديد 1979م * الرئيس محمد بوضياف 1992م. * الرئيس على كافي 1992م. * الرئيس الأمين زروال 1994. . * الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999م –.	الدستورية في 25 سبتمبر 1962م. * انتخابه عن طريق الجمعية الدستورية في 26 سبتمبر 1962. * ترشيح وانتخاب عن طريق نظام الحزب الوحيد. * انقلاب عسكري عام 1965م. * وفاة بومدين. * اعتزال الشاذلي بن جديد. * تولى اثر اغتيال بوضياف. * تم تعيينه من جانب المجلس الأعلي لمدة ثلاث سنوات، ثم أعيد انتخابه من جانب الشعب في انتخابات رئاسية عامة. * قام الجيش بتنصيبه رئيساً فى عام 1999م، ثم انتخب شعبيا.
جزر القمر	# أحمد عبد الله عبد الرحمن 1975م. * الرئيس سعيد محمد جعفر 1975م. * الرئيس علي صويلح 1976م. * الرئيس عبد الله عبد الرحمن 1978م. * الرئيس سيد محمد جوهار 1989م. * محمد تقي عبد الكريم 1996م. * تاج الدين بن سعيد 1998م. * الرئيس غزالى 1999م. * الرئيس أحمد عبد الله صامب 2006م –.	*رئيس حكومة ما قبل الاستقلال في ظل نظام التعددية الحزبية. *استبعاد (اقالة) أحمد عبد الله عبد الرحمن اغسطس 1975م. *استقالة محمد جعفر عام 1976م. * انقلاب عسكري في عام 1978م. *اغتيال عبد الرحمن عام 1989م م. *انتخابات تعددية مارس 1996م. *وفاة محمد تقي عبد الكريم. *انقلاب عسكرى. *انتخابات تعددية 14 مايو 2006.
جمهورية أفريقيا الوسطى	# رئيس الوزراء بارتليمي بوجندا 1958م. # رئيس الوزراء ديفيد داكو 1959م. * الرئيس ديفيد داكو 1960م. * الرئيس جان بيدل بوكاسا 1966م. * الرئيس ديفيد داكو 1979م. * الرئيس اندريه كولينجبا 1981م. * الرئيس انجي- فيلكس باتاسيه1993م. * الرئيس فرانسوا بوزيزيه 2003م –.	# انتخابات تعددية ديسمبر1957م. # وفاة بوجاندا وانتخاب داكو. * الانتخاب عن طريق جمعية وطنية. * انقلاب عسكري عام 1966م. * انقلاب عسكري عام 1979م. * انقلاب عسكري عام 1981م. * انتخابات في سبتمبر 1993. انقلاب عسكرى مارس 2003م، ثم تم انتخابه شعبيا عام 2005م.
جمهورية الكنغو	* الرئيس ابي فولبرت يولو 1960م. * الرئيس الفونس مسامبا 1963م. * الرئيس ماريان نجوابى 1968م. * الرئيس جواكيم يوهمبى-اوبانجو 1977م. * الرئيس دينيس ساسو- نجوسو1979م.	*رئيس وزراء ثم رئيسا منتخبا عام 1961م. * توترات مدنية /تدخل عسكري. * انقلاب عسكري أغسطس 1968م. * اغتيل نجبيوابي واختيار خليفته بالانتخاب. * انقلاب عسكري.

	* الرئيس باسكال ليسوبا 1992م. * الرئيس دينيس ساسو- نجوسو 1997م ـ.	* انتخابات تعددية عام 1992. * حرب أهلية والإطاحة بليسوبا.
جمهورية الكنغو الديمقراطية	* الرئيس جوزيف كازافابو1960م. # رئيس الوزراء باتريس لومومبا 1960م. # رئيس الوزراء جوزيف عليو 1960م. # رئيس الوزراء سيريل أدولا 1961م. # رئيس الوزراء مويس تشومبي 1964م. * الرئيس افرست كيمبا 1965م. * الرئيس جوزيف موبوتوسيسيسكو 1965م. * الرئيس لوران كابيلا 1997م. * الرئيس جوزيف كابيلا 2001م ـ.	* انتخاب جمعية وطنية يونيو1960م. # انتخابات تعددية مايو 1960م. # الإطاحة بلومومبا سبتمبر 1960م. وتدخل قوات الجيش لإعادة الحكم المدني في فبراير 1961م # اعتزال عليو. # دعوة كازفامبو وادولا لتشكيل حكومة في يوليو 1964م. * الإطاحة بتشومبي أكتوبر 1965م. * انقلاب عسكري نوفمبر 1965م. * حركة تمرد في مايو 1997م. * مقتل والده لوران كابيلا.
جنوب أفريقيا	منذ عام 1910م حتى صدور دستور جمهورية جنوب افريقيا عام 1961م ظلت جنوب افريقيا من الناحية القانونية تابعة للتاج البريطاني مع تمتعها بالاستقلال ووجود حاكم عام كممثل للتاج وبدءا من عام 1961م وحتى عام 1984م تعاقب على رئاسة جنوب افريقيا عدة رؤساء وفق قاعدة (يرأس ولايحكم) وهم: *لويس بوتا 1910م. *ج.س سمطس 1919م. *ج.ب.م هيرتزوج 1924م. وقد عمل الأخير بمنصب رئيس وزراء تنفيذي خلال هذه الفترة وفي عام 1948م تم إدخال تعديلات دستورية على نحو خول رئيس الدولة صلاحيات تنفيذية. *ج.س سمطس 1939م وقد تولي منصب رئاسة الوزراء خلال الحقبة من 1948-1984م كل من: # د.ف مالان 1948م. # ج.ج ستراجيدم 1954م. # هـ.ف.فيروود1958م. # ب.ج.فورستر1966م. # ب.و بوتا 1978م. * رئيس الجمهورية بيك بوتا 1984م. * رئيس الجمهورية ديكليرك 1989م. * رئيس الجمهورية نيلسون مانديلا 1994م.	# انتخابات بين أحزاب البيض. # انتخابات بين أحزاب البيض. # انتخابات بين أحزاب البيض. # انتخابات بين أحزاب البيض. # انتخابات بين أحزاب البيض. * انتخابات برلمانية 1984م. * اعتزال بيك بوتا في 15 أغسطس 1989 وترشيح البرلمان لديكليرك بعد انتخابه في سبتمبر 1989م. * انتخابات عامة وطنية وفوز حزب المؤتمر الوطني ابريل 1994م.

	* رئيس الجمهورية ثابو مبيكي 1999م ـ.	* انتخابات برلمانية 2 يونيو 1999م وأعيد انتخابه مرة أخري عام 2004م.
جيبوتي	* الرئيس حسن جوليد اتبيدون 1977م. *الرئيس إسماعيل عمر جيله 1999م ـ.	* انتخابات شعبية، استفتاء مايو 1977م. * انتخابات تعددية 9 أبريل 1999م.
الرأس الاخضر	* الرئيس اريستيد بيربيرا 1975م. * الرئيس ماسكارنهز مونتيرو 1991م. * الرئيس بيدرو فيرونا بيرس 2001م ـ.	* انتخابات حزب وحيد 1975م. * الانتخاب الشعبي وفق نظام التعددية الحزبية فبراير 1991م. * الانتخابات التعددية 11 فبراير 2001م.
رواندا	* رئيس الوزراء جريجوري كاياندا 1960م. * الرئيس جريجوري كاياندا منذ 1961م. * الرئيس جوفيتال هابياريمانا 1973م. * الرئيس باستور بيزيمونجو 1994م. * الرئيس بول كاجامي 2000م ـ.	* انتخابات تعددية في يونيو 1960م. * استفتاء شعبي سبتمبر 1961م. * انقلاب عسكري يوليو 1973م. * اغتيال هابياريمانا في عام 1994م. * استقالة باستور بيز مونجو.
زامبيا	# رئيس الوزراء كينث كاوندا 1964م. * الرئيس كينث كاوندا 1964م. * الرئيس فريدريك شيلوبا 1991م. * الرئيس ليفي موانواسا 2002م ـ.	# انتخابات تعددية في يناير 1964م. * استقلال الجمهورية وإجراء انتخابات تعددية في 1968م. * انتخابات تعددية. * انتخابات تعددية ديسمبر 2001م.
زيمبابوي	* الرئيس كنعان بنانا 1980م. # رئيس الوزارء روبرت موجابي 1980م. * الرئيس روبرت موجابي 1988م ـ.	* انتخابات البرلمان ابريل 1980م. # انتخابات تعددية. * انتخب كأول رئيس تنفيذي من خلال البرلمان في 21 ديسمبر 1987 وأعيد انتخابه في انتخابات شعبية.
ساحل العاج	# رئيس الوزراء هوفيية بوانييه 1959م. * الرئيس هوفيية بوانييه 1960م. * الرئيس هنري كونان بيديه 1994م. * الرئيس روبرت جي 1999م. * الرئيس لوران جباجبو 2000م ـ.	# انتخاب واستفتاء شعبي 1958م. * انتخاب الجمعية الوطنية. * وفاة هوافييه بوانييه فتولى كونان الذي كان رئيسا للجمعية الوطنية حتى 1995م طبقا للقواعد الدستورية. * انقلاب عسكرى ديسمبر 1999م. * انتخابات تعددية أكتوبر 2000م.
ساتومي وبرنسيب	* الرئيس مانويل بينتو داكوستا 1975م. * الرئيس سيجول تروفودا 1991م. * الرئيس فريديك مينيزيس 2001م ـ.	*انتخاب حركة التحرير في 1975م. * انتخابات تعددية مارس 1991م. *انتخابات تعددية يوليو 2001م.
السنغال	* الرئيس ليوبولد سيدار سنجور 1959م. * الرئيس عبده ضيوف 1980م. * الرئيس عبد الله واد 2000م ـ.	* الانتخاب. * اعتزال سيجور في 31 ديسمبر 1980م ثم انتخب ثلاث مرات متتالية. *انتخابات تعددية عام 2000م. وأعيد انتخابه مرة أخري عام 2007.
سوازيلاند	* الملك سوبهوزا الثاني 1968م.	* خلافة ويذكر أنه قد تم تنصيبه في

	* الملكة ريجنت دريلوي 1982م. * الملكة الام لاسوالا نتومبي 1983م. * الملك مسواتي الثالث 1986م ــ.	ديسمبر 1921م. * خلافة بعد موت سوبهوزا 21 أغسطس 1982م. * انقلاب قصر والإطاحة بسابقتها. * خلافة.
السودان	# رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري 1954م. # رئيس الوزراء عبد الله خليل 1956م. * الرئيس إبراهيم عبود 1958م. # رئيس وزراء انتقالي سر الخاتم خليفه 1964م. # رئيس وزراء محمد محجوب 1965م. # رئيس الوزراء الصادق المهدي 1966م. # رئيس الوزراء محمد محجوب 1967م. * الرئيس جعفر نميري 1969م. * الرئيس سوار الذهب 1985م. # رئيس الوزراء الصادق المهدي 1986م. * الرئيس عمر البشير1989م ــ.	# انتخابات تعددية في يناير 1954م. # هزيمة الأزهري في انتخابات الجمعية الوطنية. * انقلاب عسكري نوفمبر 1958م. # إضراب عام واستعادة الحكم المدني في أكتوبر 1964م. # انتخابات تعددية في يونيو 1965م. # هزيمة محجوب في الجمعية الوطنية. # هزيمة الصادق المهدي في الجمعية الوطنية. * انقلاب عسكري مايو 1969م. * انقلاب عسكري ابريل 1985م. # استعادة الحكم المدني وإجراء انتخابات تعددية أبريل 1986م. * انقلاب عسكري 1989م.
سيراليون	# رئيس الوزراء ميلتون مارجاي 1961م. # رئيس الوزراء البرت مارجاي 1964م. # رئيس الوزراء سياكا ستيفنز 1967م. # اندرو جاكسون سميث 1967م. # رئيس وزراء سياكا- ستيفنز1968م. * الرئيس سياكا ستيفينز 1971م. * الرئيس جوزيف percent موموه 1985م. * الرئيس فالانتين ستراسر 1992م. * الرئيس احمد تيجان كباح 1996م ــ.	# انتخابات تعددية 1956-1962م. # وفاة سلفه ابريل 1964م. # انتخابات تعددية مارس 1967م. # انقلاب عسكري مارس 1967م. # إعادة الجيش للحكم المدني في ابريل 1968م. * التحول إلي الجمهورية 19 ابريل 1971م. * اعتزال ستيفنز واختيار الحزب لموموه في أغسطس 1985م. * انقلاب عسكري ابريل 1992م. * انقلاب عسكري ثم انتخابات مدنية فبراير 1996م.
سيشل	* الرئيس جيمس مانشام 1976م. * الرئيس البرت رينيه 1977م. * الرئيس جيمس ميشل 2004م ــ.	* الانتخابات التعددية في عام 1974منذ كانت سيشل تتمتع بالحكم الذاتي فقط. * الاستيلاء على السلطة في 5 يونيو 1977م. * ترك رينيه السلطة.
الصومال	* الرئيس آدن عبد الله عثمان 1961م.	* انتخاب بواسطة جمعية وطنية 1961م.

	# رئيس وزراء شارماركي 1960م. # رئيس الوزراء عبد الرازق حسين 1964م. * الرئيس شارماركي1967 م. # رئيس الوزراء إبراهيم إيجال 1967م. * الرئيس محمد سياد بري 1969م. * رئيس مؤقت على مهدي محمد 1991م. * حسن صلاد 2000م. * رئيس الحكومة الانتقالية عبد الله يوسف أحمد 2004م -.	# انتخابات تعددية 1960م. # حل محل شارماركي 1964م. * انتخاب بواسطة الجمعية الوطنية 1967م. # تم تعيينه بواسطة الرئيس 1967م. * اغتيال شارماركي بانقلاب عسكري في اكتوبر 1969م. * حرب أهلية وهزيمة سياد بري في 27 يناير 1991م وقد أصبحت الصومال بدون حكومة فعلية منذ عام 1991م بسبب الحرب الأهلية وفشل الفصائل المتناحرة في التوصل إلى تسوية دائمة. * انتخابات وفق مقررات مؤتمر عرته للمصالحة لعام 2000م. * اتفاق مصالحة جديد وانتخابات جديدة عام 2004م.
غانا	# رئيس الوزراء كوامي نكروما 1952م. * الرئيس كوامي نكروما 1960م. * الرئيس جوزيف أنكره 1966م * الرئيس اكواسي افريفا 1969م. * الرئيس كوفي بوسيا 1969م. * الرئيس اجنايتوس اتشيمبونج 1972م. * الرئيس فريدريك اكوفو 1978م. * الرئيس جيري رولنجز 1979م. * الرئيس هيلاليمان 1979م. * الرئيس جيري رولنجز1981م. * الرئيس جون اكيم كافور 2001م -.	#انتخابات برلمانية 1956،1951،1954م. * التحول إلي جمهورية عام 1960م. * انقلاب عسكري عام 1966م. * استقالة أنكره. * انتخابات تعددية عام 1969م. * انقلاب عسكري يونيو 1972م. * صراع عسكري 1978م. * انقلاب عسكري يونيو 1979م. * انتخابات تعددية يونيو 1979م. * انقلاب عسكري ثم انتخاب شعبي. * انتخابات تعددية 7 ديسمبر 2000م.
غينيا	*الرئيس أحمد سيكوتوري 1958م. * رئيس الوزراء لانسانا بيفوجوي 1984م. * الرئيس لانسانا كونتي 1984م -.	* انتخابات تعددية في 1957م. * وفاة سيكوتوري 1984م، وتولي لجنة عسكرية بقيادة لانسانا كونتي وديارا تراوري تسيير أمور البلاد. * انقلاب عسكري ابريل 1984م، ثم انتخاب شعبي أكثر من مرة.
غينيا الاستوائية	* الرئيس فرانسيسكو نجوما 1968م. * الرئيس تيودورو مباسوجو 1979م -.	* انتخابات تعددية مفتوحة العدد. * انقلاب عسكري أغسطس 1979م.
غينيا بيساو	* الرئيس لويس كابرال 1974م. * الرئيس جو بيرناردو نينو فييرا 1980م. # رئيس حكومة انتقالية كومبا يالا 2000م.	* انتخاب عن طريق الحزب الوحيد. * انقلاب عسكري نوفمبر 1980م، ثم انتخب شعبيا في 1994م. # تدخل الجيش والإطاحة بفييرا في مايو 1999م

	* الرئيس هينريك روزا 2003م. * الرئيس جون بيرناردو فييرا 2005م ــ.	* انقلاب سلمي واستقالة يالا وإجراء انتخابات تعددية سبتمبر 2003م. * انتخابات تعددية 24 يوليو 2005م.
الكاميرون .	# رئيس الوزراء اندريه- ماريا مبيدا 1957م. # رئيس وزراء أحمدو اهيدجو 1958م. * الرئيس أحمدو اهيدجو 1960م. * الرئيس بول بيا6 نوفمبر 1982م. * بول بيا 1992م ــ.	# انتخابات تعددية 1956م. # الإطاحة برئيس الوزراء مبيدا. * انتخابه عام 1960م ثم إعادة انتخابه عام 1966م، لعدة مرات. * اعتزال اهيدجو. * تم انتخابه شعبيا عدة مرات منذ عام 1992 والأخذ بنظام التعددية الحزبية.
كينيا	# رئيس وزراء جومو كينياتا 1963م. * الرئيس جومو كينياتا 1964م. * الرئيس دانيال آراب موي 1978م. * الرئيس مواى كيباكى 2002م ــ.	# انتخابات تعددية في مايو 1963م. * التحول إلي جمهورية عام 1962م. * وفاة كينياتا في أغسطس 1978م * انتخابات تعددية 27 ديسمبر 2002م.
ليبيا	* الملك ادريس السنوسى 1951م. * الرئيس معمر القذافي 1969م ــ.	* أمير البلاد ثم ملكها بعد 1951م. * انقلاب عسكري سبتمبر1969م.
ليبريا	* الرئيس وليام توبمان 1944م. *الرئيس وليام تولبرت 1971م. * الرئيس صمويل دو 1980م. * الرئيس المؤقت اموس ساوير 1990م. * دافيد كيوماكيور 1994م. * تشارلز تيلور1995م. * ألين جونسون سيرالييف 2006م ــ.	* انتخابات رئاسية. * وفاة وليام توبمان. * انقلاب عسكري. * انتخب في مؤتمر السلام في سبتمبر 1990 والذي جاء على أثر الحرب الاهلية ووفاة صمويل دو. * رأس حكومة مؤقتة في الفترة من 1994-1995م. * انقلاب عسكري وحرب أهلية ثم تم انتخابه فى الانتخابات الرئاسية فى 19 يوليو 1997م. انتخابات تعددية 8 نوفمبر2005م.
ليسوتو	* الملك موشوشو الثاني 1966م. * الملك ليتس الثالث 1990م. * الملك موشوشو الثاني 1995م. # رئيس الوزراء ليبوجوناتان 1965م. # رئيس الوزراء متسينج لخاينا 1986م. # رئيس الوزراء فيسونى راميمام 1991م. # رئيس الوزراء نتسو موخيهلي 1993م. # رئيس الوزراء موسيسيلى 1998م ــ.	* خلافة حيث تولى السلطة 1960م. * الإطاحة العسكرية بموشوشو. * تم اعادته مرة أخرى من خلال الزعماء التقليديين يناير 1995م. # انتخابات تعددية ابريل 1965م. # انقلاب عسكري 20 يناير 1986م. # استبعاد لخانيا 30 ابريل 1991م. # استعادة النظام الحزبي التعددي. الانتخابات العامة 24 مايو 1998م.
مالاوي	# رئيس الوزراء كاموزو باندا 1964م. # الرئيس كاموزو باندا 1966م. # الرئيس باكيلي مولوزي 1994م.	# انتخابات تعددية عام 1961م أصبح رئيس وزراء في فبراير 1963م. * التحول إلي الجمهورية. * انتخاب شعبي في أبريل 1992م.

	* الرئيس بينجووا موثاريكا 2004م –.	وأعيد انتخابه كرئيس عام 1999م. * انتخابات تعددية 20 مايو 2004م.
مالي	* الرئيس موديبوكيتا 1960م. * الرئيس موسى تراوري 1968م. * الرئيس أمادو توماني توري 1991م. * الرئيس الفا عمر كوناري 1992م. * الرئيس أمادو توماني توري 2002م –.	* رئيس اتحاد مالي من إبريل 1960 حتى سبتمبر 1960م. * انقلاب عسكري في نوفمبر1968م. * انقلاب عسكري عام 1991م. * انتخاب شعبي في يناير 1992م. انتخابات تعددية 12 مايو 2002م
مدغشقر	# رئيس الوزراء فيليبرت تسرنانا 1958م. * الرئيس فيلبيرت تسيرانانا 1960م. * الرئيس جبريال راماناناتسوا 1972م. * الرئيس رديتشارد راتسيما ندرافا 1975م. * الرئيس جيلاس اندريامانهازو 1975م. * الرئيس ديدييه راتسيراكا 1975م. *الرئيس البرت زافي 1993م. * الرئيس ديدييه راتسيراكا 1997م * الرئيس مارك رافالو مانانا 2002م –.	# انتخابات تعددية في عام 1958م. * انتخاب عن طريق جمعية وطنية. * تذمر مدني / انقلاب عسكري. * استقالة راماناتسوا فبراير 1975م. * اغتيال راتسيما فبراير 1975م. * نصبه الجيش رئيساً عام 1975م. * انتخابات تعددية في فبراير 1993م. * الانتخابات 3 نوفمبر 1996م. * انتخابات رئاسية 2001 ثم إعلان المحكمة الدستورية العليا في ابريل 2002 بفوز مارك رافالو مانانا.
مصر	* الملك فؤاد 1922م. * الملك فاروق 1936م. * محمد نجيب 1952م. * الرئيس جمال عبد الناصر 1954م. * الرئيس محمد أنور السادات 1970م. * الرئيس محمد حسني مبارك1981م –.	* ملك منذ 1917م. * خلافه. * انقلاب عسكري. * استبعاد محمد نجيب 1954م. * وفاة عبد الناصر سبتمبر 1970م. اغتيال الرئيس السادات عام 1981م.
المغرب	* الملك محمد الخامس 1956م. * الملك الحسن الثانى 1986م. * الملك محمد السادس 1999م –.	* الوراثة 1955م. * الخلافة (وراثة العرش) * الخلافة (وراثة العرش)
موريتانيا	* الرئيس المختار ولد داداه 1960م. * الرئيس ولد محمد سالك 1978م. * الرئيس محمد محمود ولد لولي 1979م * الرئيس محمد خونا ولد هيدالة 1980م. * الرئيس أحمد ولد طايع 1984م. * الرئيس أعلى ولد محمد فال 2005م. * الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله 2007م–.	* انتخابات تعددية في 1959م. * انقلاب عسكري. * صراع عسكري علي السلطة. * صراع عسكري على السلطة. * انقلاب عسكري عام 1984م ثم انتخب شعبيا أكثر من مرة. * انقلاب عسكرى أغسطس 2005م. * انتخابات تعددية 2007.
موريشيوس	* الملكة اليزبيث الثانية 1968م. # رئيس الوزراء سيوو رامجولام 1967م. * رئيس الدولة سيوو رامجولام 1968م. # رئيس الوزراء أنيرود جاجنث 1982م. * الرئيس قاسم أوتيم 1992م.	ويمثلها الحاكم العام. # انتخابات تعددية 1967م. * إعلان الدولة عام 1968م # الانتخابات العامة. * التحول إلي الجمهورية في 12 مارس 1992م. والاخذ بنظام الرئيس

	* الرئيس أنيرود جاجنث 2003م. # رئيس الوزراء بول بيرينجر2003م. # رئيس الوزراء نافين رامجولام 2005م ـ.	غير التنفيذي "يرأس ولا يحكم". * انتخابات الجمعية الوطنية 25 فبراير 2002م # التعيين من قبل الرئيس عام 2003م # التعيين من قبل الرئيس 2005م
موزمبيق	* الرئيس سامورا مونيريس ماشيل 1975م. * الرئيس جواكيم تشيسانو 1986. * الرئيس ارماندو جوبوزا 2005م ـ.	* انتخاب بواسطة الحزب الوحيد. * وفاة ماشيل فى 19 أكتوبر 1986. * انتخابات تعددية ديسمبر 2004م.
ناميبيا	* الرئيس سام نيجوما 1990م. * الرئيس هيفيكيبوني بوهامبا 2005م ـ.	* انتخاب بواسطة الجمعية الدستورية في عام 1990 م. * انتخابات تعددية نوفمبر 2004م
النيجر	# رئيس الوزراء هاماني ديوري 1958م. * الرئيس هاماني ديوري 1960م. * الرئيس سيبي كونتشي 1974م. * الرئيس على صعيبو 1987م. * الرئيس ماهاماني عثمان 1993م. * الرئيس إبراهيم باري ماناياسارا 1996م. * الرئيس مامادو تاندجا 1999م ـ.	# انتخابات تعددية في عام 1958م. * انتخاب بواسطة جمعية وطنية عام 1960م. * انقلاب عسكري إبريل 1974م. * وفاة كونتشي نوفمبر 1987م. وتنصيب الجيش لصعيبو رئيساً. * انتخابات تعددية مارس 1993م. * انقلاب عسكري في 1996/1/27م. ثم انتخابه في يوليو 1996م. *مقتل إبراهيم بارى ماناياسارا.
نيجيريا	# رئيس الوزراء أبو بكر تفاوا باليوا 1957م. * الرئيس ننامندي ازيكوي 1963م. * الرئيس جونسون اجويا ايرونس 1966م. * الرئيس يعقوب جوون 1966م. * الرئيس مرتضى الله محمد 1975م. * الرئيس اوليسيجون اوباسانجو 1976م. * الرئيس شيخو شجاري 1979م. * الرئيس محمد بوهاري 1983م. * الرئيس ابراهيم بابا نجيدا 1985م. # رئيس الحكومة ارنست شونكان 1993م. * الرئيس ساني ابا تشا 1993م. * الرئيس عبد السلام أبو بكر 1998م *الرئيس أوليسيجون أوباسانجو 1999م. * الرئيس عمر ياردوا 2007م ـ.	# نصب رئيساً للوزراء في 1957م ثم انتخب في انتخابات 1959م. * التحول إلي جمهورية في أكتوبر 1963م. * انقلاب عسكري. * انقلاب عسكري. *انقلاب عسكري. * اغتيال مرتضى الله. * انتخاب شعبي في أغسطس 1979م ثم اعيد انتخابه في سبتمبر 1983م. * انقلاب عسكري. * انقلاب عسكري في 1985م. # استقالة بابانجيدا. * استيلاء على السلطة وفرض أمر واقع استناداً إلي الجيش. * وفاة سانى اباتشا يونيو 1998م *انتخابات تعددية 27 فبراير 1999م، وأعيد انتخابه مرة ثانية. * انتخابات تعددية أبريل 2007، عقب انتهاء فترتي ولاية أوباسانجو.

ملحق (7)*

بيان بمقار البعثات الدبلوماسية الأفريقية في القاهرة

السفارة	العنوان	التليفون	الفاكس
إثيوبيا	ميدان المساحة فيلا 11/ الدقي	33353693	33353699
اريتريا	6 ش الفلاح/ المهندسين	33033503	33030516
أفريقيا الوسطى	49 ش جزيرة العرب لمهندسين	33445942	33445942
أنجولا	12 ميدان فؤاد محي الدين المهندسين	33377602	33378683
أوغندا	66 شارع 10 المعادي	23802514	23802504
بنين	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة بنين في ليبيا رعاية مصالح بنين في مصر	—	—
بوركينافاسو	شارع 7 المعادي فيلا 44	23808956	23806974
بوروندي	27 ش الرياض/ المهندسين	33024301	33441997
تشاد	12 ميدان الرفاعي/ الدقي	33373379	33373232
تنزانيا	10ش أنس بن مالك المهندسين	33374155	33374446
تونس	26 ش الجزيرة/ الزمالك	27354940	273562479
الجابون	59 ش سوريا/ المهندسين	33043972	33034249
جامبيا	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة جامبيا بالرياض رعاية مصالح جامبيا في مصر	—	—
الجزائر	14 ش البرازيل/ الزمالك	27361520	27364158
جزر القمر	13 ش عرفات/ الدقي	37609876	37609876
جمهورية الكونغو	4 ش بني أميه الحي السابع مدينة نصر	24038111	22601216
ج. أفريقيا	55 ش 18 المعادى	23594365	23595015
جيبوتي	15 ش محمد عبدو السيد الدقي	33366434	33366437
زامبيا	21 ش الشيخ محمد الغزالي الدقي	37610281	37610833
زيمبابوي	40 ش غزة / المهندسين	33030404	33059741
ساحل العاج	9 ش ابراهيم سليمان المهندسين	33034373	33050148
ساوتومي وبرنسيب	4 ش التوفيق الميرغني هليوبوليس	24150484	24170878

* شكر خاص للأستاذة/ رشا صفوت بمشروع دعم التكامل الأفريقى على مساهمتها فى إعداد هذا الملحق.

السنغال	46 ش عبد المنعم رياض المهندسين	33460946	33461039
السودان	3 ش الإبراهيمي جاردن سيتي	27949661	27942693
سيراليون	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة سيراليون في الرياض رعاية مصالح سيراليون في مصر	—	—
الصومال	27 ش إيران/ الدقي	33374577	—
غانا	1 ش 26 يوليو المهندسين	33444455	33032292
غينيا	46 ش محمد مظهر/ الزمالك	27358109	27361446
غينيا الاستوائية	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة غينيا الاستوائية في المغرب رعاية مصالح غينيا الاستوائية في مصر	—	—
غينيا بيساو	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة غينيا بيساو في الجزائر رعاية مصالح غينيا بيساو في مصر	—	—
الكاميرون	15 ش محمد صدقي سليمان المهندسين	33441114	33459208
الكونغو الديمقراطية	5 ش المنصور محمد/ الزمالك	27353662	27354342
كينيا	29 ش القدس الشريف لمهندسين	33453907	33026979
ليبيا	7 ش الصالح أيوب/ الزمالك	27367863	27359319
ليبيريا	44 ش محمد مظهر/ الزمالك	27365597	27359799
ليسوتو	7 ش مسجد الأقصى المهندسين	33451039	33451041
مالاوى	فيلا 3 شارع الاسماعيلية الدقي	37480929	33353948
مالي	3 ش الكوثر/ المهندسين	33371641	33371841
مدغشقر	ليس لها سفير مقيم وتتولى سفارة مدغشقر في إثيوبيا رعاية مصالح مدغشقر في مصر	—	—
المغرب	10 ش صلاح الدين/ الزمالك	27359849	27361937
موريتانيا	114 ش محي الدين أبو العز الدقي	37490699	37489060
موريشيوس	156 ش السودان/ المهندسين	37618102	37618101
موزمبيق	24 ش بابل من ش مصدق/ الدقي	37605505	37486378
النيجر	101 ش الهرم/ الجيزة	33865607	33865690
نيجيريا	13 ش الجبلاية/ الزمالك	27356042	27357359

ملحق (8)*

بيان بمقار البعثات الدبلوماسية المصرية فى الدول الأفريقية

إثيوبيا (أديس أبابا السفارة)

العنوان	SIDIST KILO Woreda 11.K.17
التليفون	(2511) 550021- 553077
الفاكس	(2511) 552722

اريتريا (أسمرة السفارة)

العنوان	5.DEJ AFFWORKI STREET - Asmara
التليفون	(2911)123294-124935
الفاكس	(2911)123294

أفريقيا الوسطى (بانجى السفارة)

العنوان	INTERSECSSION AVENUE LEOPOLD SEDAR SENGHOR ET LA RUE EMIL GENTIL
التليفون	(236)614688-614141
الفاكس	(236)613545

الجابون ليبرافيل (السفارة)

العنوان	Immeuble Floria 1 - Boulevard de la Mer Batterie IV , Libreville
التليفون	(241) 732538- 738416
الفاكس	241-732519

الجزائر الجزائر (السفارة)

العنوان	حيدرة - شارع عبد القادر قادوش 8
التليفون	(21321) 691807 - 692548 - 692646
الفاكس	(21321) 692952

السنغال

داكار (السفارة) معتمدة لدى جمهورية جامبيا و دولة الرأس الأخضر (غير مقيم)

العنوان	22 Avenue Briere De L Isle Plateau Dakar
التليفون	(221)8892474 - 8892475
الفاكس	(221)821 89 93

* شكر خاص للأستاذة/ نشوى مختار بمشروع دعم التكامل الأفريقى على مساهمتها فى إعداد هذا الملحق.

السودان (الخرطوم – قنصلية)

العنوان الخرطوم - شارع الجمهورية

التليفون (+2493118)23666

الفاكس (+2493118)24501

(الخرطوم السفارة)

العنوان الخرطوم - شارع الجامعة - المقرن

التليفون (+249)183 777646 - 766183

الفاكس (+249)183 778741

البريد الألكترونى sphinx-egysud@yahoo.com

الكونغو

(برازافيل السفارة)

العنوان Avenue Bayardelle No.7 bis, Centre ville- Brazzaville

التليفون (242)810794

الفاكس (242)811533

الكونغو الديموقراطية (كنشاسا السفارة)

العنوان كينشاسا - شارع أوغندا - حى جومبى 519

التليفون (00243) 5110137

الفاكس (00243) 8803728

المغرب (الرباط السفارة)

العنوان الرباط - شارع الجزائر- حسان31

التليفون (212037) 731834 - 731833

الفاكس (212037) 706821

البريد الألكترونى embegypt@mtds.com

النيجر(نيامى السفارة)

العنوان Terminus- ROND- POINT GRAND HOTEL-Niamy

التليفون (227)733355

الفاكس (227)722594-733891

انجولا

لواندا / السفارة معتمدة لدى جمهورية ساوتومي و برنسيب غير مقيم

العنوان	Comandante Stona Street - N 247 Alvalade
التليفون	321591 - 321593
الفاكس	323285

أوغندا(كمبالا السفارة)

العنوان	33 KOLOLO HILL DRIVE KAMPALA
التليفون	(256-41) 254525 - 345152
الفاكس	(256 41) 232103

بنين (كوتونو السفارة)

العنوان	ROUTE DE L.AEROPORT LOT G 26
التليفون	(229) 300842
الفاكس	(229) 301425

بوركينا فاسو (واجادوجو السفارة)

العنوان	SECTEUR 15 OUAGA 2000 SECTIONS S-LOT-S-PARCELLE 01
التليفون	50375844(226+)
الفاكس	50375843(226+)
البريد الألكترونى	egyptianembassy@liptinfor.bf

بوروندى(بوجمبورا السفارة)

العنوان	AVENUE NZERO NO. 12 BUJUMBURA
التليفون	(257)223161
الفاكس	(257)222918

تشاد(نجامينا السفارة)

العنوان	جورج بمبيدو - ميدان سوناسيت حى كليمات الرئيس - شارع
التليفون	(235)510972- 510973
الفاكس	235)511474
البريد الألكترونى	ambegyndj@africamail.com

تنزانيا

دار السلام (السفارة) / السفارة معتمدة لدى جزر القمر (غير مقيم)

العنوان	السلام شارع جاردن - دار 24
التليفون	(255-22)2113591 - 2117622 - 2111716

الفاكس (255-22)2112543

البريد الألكترونى egypt.emb.tz@Cats-net.com

(زنزبار القنصلية العامة)

العنوان زنزبار - شارع شانجانى 13

التليفون (25524)2230726 - 2230630 (direct)

الفاكس (25524)2230892

البريد الألكترونى egyptmiss@zanzinet.com

توجو (لومي السفارة)

العنوان 1163 Rue de l ocam LOME

التليفون (228)2212443 - 2200321

الفاكس (228)2211022

تونس

(تونس السفارة)

العنوان محمد الخامس 1002 تونس مونبليزير نهج 8007 شارع

التليفون (216)71800447 - 71792233 - 71791181

الفاكس (216)71794389

البريد الألكترونى egyembassy.tunis@planet.tn

زامبيا (لوساكا السفارة)

العنوان PLOT NO.5206, UNITED NATIONS AVEUNE LONGACRES P.O. Box 32428 LUSAKA

التليفون 002601250229-002601251066

الفاكس 002601254149-002601252213

البريد الألكترونى eyptemb@uudial.net.zm

زيمبابوى (هرارى السفارة)

العنوان 7, Aberdeen Road, Avondale - HARARE

التليفون Code: (002634) 303445 - 303497

الفاكس (002634)303115

ساحل العاج (أبيدجان السفارة)

العنوان RUE DU COMMERCE Immeuble EL Nasr 1er ETAGE

التليفون (00225)20226231 - 20327925

الفاكس (00225)20223053

سيراليون (فريتاون السفارة)

العنوان 174C WILKINSON ROAD

التليفون 0023222231245

الفاكس 0023222234297

البريد الألكترونى pharaonfreetown1952@yahoo.fr

غانا (أكر االسفارة)

العنوان السكنية ، أكرا شارع سانشى منطقة المطار 38

التليفون (233 21)776854 - 776795

الفاكس (233 21)777579

البريد الألكترونى boustaneaccra@hotmail.com

غينيا

(كوناكرى (السفارة) / السفارة معتمدة لدى غينيا بيساو غير مقيم)

العنوان COLEA CORNICHE SUD CONAKRY 2

التليفون (224) 412394 - 413546

الفاكس (224)412394

البريد الألكترونى ambconakry@hotmail.com

كاميرون

ياوندى (السفارة) / السفارة معتمدة لدى جمهورية غينيا الإستوائية (غيرمقيم)

العنوان NOUVEAU BASTOS, Rue 1828 , No. 712

التليفون (237)2203922

الفاكس (237)2202647

كينيا

نيروبى (السفارة) / السفارة معتمدة لدى جمهورية الصومال

العنوان kingara Road Lavington - NAIROBI

التليفون (25420) 570360 - 570278 - 570298

الفاكس (25420) 570383

ليبيريا (منروفيا السفارة)

العنوان Coconut Plantation Randal St., Mamba Point, Monrovia

التليفون (+231)226941 -226226

الفاكس (+231) 226122

صندوق بريد 462

ليبيا (بنغازى القنصلية العامة)

العنوان الفويهات الغربية - بنغازى - شارع مرج بنى عامر - الحى 19

التليفون (21861)2223099 - 2222798 - 2232522

الفاكس (21861)2232523

(طرابلس السفارة)

العنوان EL-SHATT STREET, TRIPOLI

التليفون (21821)4448909- 4444945- 3339876

الفاكس 4449262

البريد الألكترونى egyemblib@hotmail.com

مالاوى (ليلينجوى السفارة)

العنوان 10-247 , Tsoka Road Lilongwe

التليفون (265)0179657

الفاكس (265)01794660

مالى (باماكو السفارة)

العنوان Badalabougou Est - Bamako

التليفون (+223) 2223565 - DIR.2228971

الفاكس (+223) 2220891

البريد الألكترونى egybko@arc.net.ml

(مدغشقر (تناناريف السفارة)

العنوان Lot Md 378 - Ambalatokana - Mandrosoa - Ivato - Antananarivo Madagascar

التليفون (26120) 224597- 2245499

الفاكس (26120) 2245379

موريتانيا (نواكشوط السفارة)

العنوان نواكشوط - فيلا 468 - تفريع زنية

التليفون (222)5252192- 5255065

الفاكس (222)5255384

(موريشيوس (بورت لويس السفارة)

العنوان 2 nd Floor , Sun Trust Building, Edith Cavell Street

التليفون (230)2131765 - 2131766

الفاكس (230)2131768

موزمبيق

مابوتو (السفارة) / السفارة معتمدة لدى مملكة سوازيلاند (غير مقيم)

العنوان	Avenida Mao Tse Tung, 851, Maputo
التليفون	(2581)491118- 491287
الفاكس	(2581)491489

(ناميبيا (وندهوك السفارة)

العنوان	10, Berg Street Klein Windhoek
التليفون	(264-61)221501 - 249749
الفاكس	(264-61)228856
صندوق بريد	11853 Windhoek

نيجيريا (أبوجا السفارة)

العنوان	Plot 3319 Barada Close, off Amazon St . Maitama
التليفون	(2349)4136091 - 4136092 - Dir 4136090
الفاكس	(2349)4132602
البريد الألكترونى	egyemb2006@yahoo.com

لاجوس القنصلية

العنوان	1cClub.Ikoyi,lagos
التليفون	2713364 (2341)
الفاكس	2714744(2341)

جنوب افريقيا

بريتوريا (السفارة) / السفارة معتمدة لدى كل من بتسوانا و ليسوتو (غير مقيم)

العنوان	270 BOURKE St.- MUCKLENEUK - PRETORIA
التليفون	2712)3431590 - 3431591- 3436042
الفاكس	(2712)3431082

جيبوتى(جيبوتى السفارة)

العنوان	CITE DU HERON, LOT N.49
التليفون	(253)351231 -351232
الفاكس	(253)356657
البريد الألكترونى	ambegypte2004@gawab.com

ملحق (٩)* أعلام الدول الأفريقية

اثيوبيا	اريتريا	أفريقيا الوسطى	انجولا	أوغندا	بنين
بوتسوانا	بوركينا فاسو	بوروندى	تشاد	تنزانيا	توجو
تونس	الجابون	جامبيا	الجزائر	جرر القمر	جنوب أفريقيا
جيبوتى	الرأس الأخضر	رواندا	زامبيا	زيمبابوى	ساحل العاج
ساوتومى وبرنسيب	السنغال	سوازيلاند	السودان	سيراليون	سيشل
الصومال	غانا	غينيا	غينيا الاستوائية	غينيا بيساو	الكاميرون
الكونغو	الكونغو الديموقراطية	كينيا	ليبيا	ليبيريا	ليسوتو
مالاوى	مالى	مدغشقر	مصر	المغرب	موريتانيا
موريشيوس	موزمبيق	ناميبيا	النيجر	نيجيريا	

---

*شكر خاص للأستاذة رشا صفوت بمشروع دعم التكامل الأفريقى لمساهمتها فى إعداد هذا الملحق.

ملحق (10)*

بيان بأهم المنظمات الدولية الواردة بالكتاب واختصاراتها*

المنظمة	الاسم بالإنجليزية	الاختصار
الاتحاد الأفريقى	African Union	**AU**
الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب أفريقيا	Economic and Monetary Union of West Africa	**UEMOA**
الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى	Southern African Customs Union	**SACU**
اتحاد المغرب العربى	Arab Maghreb Union	**AMU**
اتحاد نهر مانو	Manu River Union	**MRU**
تجمع الكومنولث	Commonwealth	**C**
تجمع دول الساحل والصحراء	Community of Sahel and Saharan States	**CEN-SAD**
جامعة الدول العربية	**League of Arab States**	
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	Economic Community of West African States	**ECOWAS**
الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى	Economic Community of the Great Lakes Countries	**CEPGL**
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	Economic Community of Central African States	**ECCAS**
الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا	Economic and Monetary Community of Central Africa	**CEMAC**
الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية	Southern African Development Community	**SADC**
جماعة الدول الناطقة بالفرنسية	Agency for the French-Speaking Community	**ACCT**
جماعة شرق افريقيا	**East African Community**	
حركة دول عدم الانحياز	Nonaligned Movement	**NAM**
السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا	Common Market for Eastern and Southern Africa	**COMESA**

* شكر خاص للأستاذة/ نشوى مختار بمشروع دعم التكامل الأفريقى على مساهمتها فى إعداد هذا الملحق.
* مرتبة هجائياً.

NBI	Nile Basin Initiative	مبادرة حوض النيل
G-77	Group of 77	مجموعة الـ 77
ACP	African, Caribbean, and Pacific Group of States	مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى
Lake Chad Basin Commission		مفوضية حوض بحيرة تشاد
InOC	Indian Ocean Commission	مفوضية المحيط الهندى
UN	United Nations	منظمة الأمم المتحدة
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط
WIPO	World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
OIF	International Organization of the French-speaking World	منظمة الفرانكفونية
OIC	Organization of the Islamic Conference	منظمة المؤتمر الإسلامى
OMVS	Organization of Developing the Senegal River Basin	منظمة تنمية حوض نهر السنغال
OMVG	The Gambia River Basin Development Organisation	منظمة تنمية حوض نهر جامبيا
IGAD	Inter-Governmental Authority on Development	الهيئة الحكومية للتنمية
Niger Basin Authority		هيئة حوض نهر النيجر

and maintain their economic and security dependence on it. Africa can only be saved now by focusing on human development that serves their peoples.

This book also discusses political developments in African states, and the crisis of democracy in most of them where ruling parties attempt to hijack elections. Also addressed are the unsuccessful attempts to reform, which affect the African states with different degrees. While few African states have become truly pluralist in political terms, and their political leaders have changed peacefully through free and fair elections, most African states move toward political reform very slowly, and lack comprehensive plans for reform.

This book also touches upon the mass and popular movements which have clearly become more dynamic. They are no longer isolated from the outside world as a result of the incredibly advanced means of communication which made the different parts of the world see and listen to each other.

Undoubtedly, this book is a solid scientific base on which researchers must build. They must deepen and add to this excellent work.

This book, published in Arabic, is a call for all Arabs, including Asian Arabs, to learn about Africa and its states and peoples, especially because two thirds of all Arabs live in Africa, and 72% of the space of the Arab world is in Africa. This book draws the attention of Arabs to Africa's huge potentials and available opportunities that provide for serious Arab-African interactions and linkages, and are based on historically developed civilizations, cultures and politics, which must be preserved.

Finally, it is my great pleasure to express my profound appreciation of Professor Mohamed Ashour whom I came to know more deeply through this work. I also deeply appreciate Cairo University Institute of African Research and Studies which provides a professional environment for an increasing number of scholars and researchers who specialize in African affairs. I am proud to be the friend and colleague of many of them in the field of African action.

Introduction
By: Mohamed Fayek
The General Secretary of The Arab Human Rights Organization

It is my great pleasure to introduce this serious book that opens the eyes of the Arabic readers to the African panorama through an overview of Africa's fifty three countries. This book is most distinguished by its comprehensiveness and depth, though relatively concise. Only a skilled and knowledgeable researcher can produce such a book which combines a great knowledge of all African countries and an objective, scientific method in relatively few pages. The readers will rightly conclude that African unity is both important and possible.

This book is an important contribution to the Arabic literature on Africa because most Arabic publications on Africa have so far been translations of the works of colonialists who attempted to convince the Africans that their history began only with colonialism, and ignored Africa's ancient civilizations, especially those influenced by the Islamic civilization and Arab culture. In addition, they have always attempted to separate North Africa from Sub-Saharan Africa, falsely claiming that the Sahara has always been a barrier between the Arabs and the Africans. In fact, the Sahara has never played such a role; instead, it functioned as a bridge through which Islam and Arab culture moved into Africa's internal regions.

This book introduces Africa's Northern and Sub-Saharan countries as one unit with one system – the way Africa ought to be introduced. This book, in essence, is a call for African unity in this age of globalization in which interdependence is the source of power which makes us more capable of building our future as well as the future of the comprehensive development on which the African Union now focuses. Africa can only revive through serious interactions between its countries; thus, it becomes a giant in a world that recognizes no small entity. African unity is necessary for African countries in order to get rid of the remains of old colonialism which destroyed the internal balance, on which development and self-motivated progress are based, where it dominated for four hundred years. The colonialists left Africa with distorted economy and infrastructure designed to make the newly independent countries continue serve Europe,

The third section presents the political developments in the concerned state from its independence till the available data at the time of preparing this book (2006-2007). Discussed are the political changes in the African states, especially the shift from the single-party system to the multi-party system, and the concurrent international shifts. Also addressed are the main features of the internal interactions and problems in many African political regimes, such as coups, internal wars, disturbances, and government crises, and their relations with regional and international interactions and interventions.

The fourth section focuses on the main features of the existing regime of the concerned state, including the three branches of government (i.e. legislative, executive, and judiciary), and the main political parties. Also touched upon are the main features of its foreign relations and its membership in some important international, continental, and regional organizations.

The guidebook includes two appendices: the first contains the basic information of all African states, thus makingcomparisons between them easier; and the second summaries the major changes at the top of government in all African states, with specific references to the successive leaders and their methods of assuming power, thus briefly highlighting the mechanisms of political change.

The work-team made every effort to ensure accuracy, objectivity, and symmetry of all entries. Nevertheless, we do not claim that we have perfectly reached these high goals, because perfection is not a human attribute. We believe, however, that what cannot be done perfectly should not be dismissed totally. We still dream of a more perfect work, but also hope that Africanists will receive this guidebook welcomingly and help update it and make its data more accurate and analysis deeper in future editions. This guidebook is surely a step in a long road toward a deeper understanding among Africans, which is a necessary condition of cooperation between African states.

Mohamed Ashour
Associate Professor of Political Science
AFRISP Director
Cairo University

Foreword

This guidebook is the fruit of successive efforts of scholars and researchers in African affairs, aiming at introducing the historical, political, social, and economic aspects of the African states. It adds to previous individual and institutional efforts in this regard, and paves the way for further revisions and improvements.

Believing in common destiny of all African states, many Egyptian Africanists at the Institute of African Research and Studies and the Faculty of Economics and Political Sciences at Cairo University and elsewhere once dreamed of compiling a complete Arab encyclopedia of African affairs. Nevertheless, funding remained a stumbling stone. This dream, however, was revived with the generous financial support of Ford Foundation – TrustAfrica, and the valuable scientific support of a distinguished group of research assistants who greatly contributed to preparing this book, which was later edited and revised with the kind help of Drs. Ahmed Ali Salem, and Ibrahim Nasr Aldin and Sobhi Kansouhof the Institute of African Research and Studies, respectively.

we would like to extend our thanks to: Mubino Seidi, (Guinea Bissau), Kounta Mouktar (Mali), Ahmed Mahfouz Bey (Mauritania), Abdo Bah (Senegal), Ismael Mafoum (Tanzania), Yahoza Soliman (Nigeria), Mosafoo Mwanga (Gabon), Faycal Houssien (Djibouti), Sylla Alassane (Côte D'Ivoire), for their cooperation reviewing names of persons and places.

In this guidebook, all African states are addressed in separate entries arranged in an alphabetical order and in the same manner. For each entry, the first section includes basic information on the concerned state, such as its official name, capital city, location, neighboring states, size (in terms of space and population), important ethnic groups and used language(s), date of independence, currency, and gross national product (both in aggregate and per capita terms).

The second section refers to the old civilizations, cultures, and systems in the pre-colonial history of the concerned state or its region, given that many existing borders between African states are artificial and only weaken their strong ties that dominated their pre-colonial history, although some borders had the positive impact of stopping what is sometimes called "wars and conflicts" between the tribes and peoples in certain African regions. In this context, the political developments and resistance movement of the colonial era is also addressed in this section. Indeed, Western colonization has never "pacified" the Africans.

Acknowledgement

The African Regional Integration Support Project (AFRISP) at Cairo University expresses its deep appreciation and thanks to all who exerted efforts to facilitate publishing this book. We specifically thank the administration of the Institute of African Research and Studies at Cairo University, which provided invaluable technical and scientific support; the research assistants who collected and updated all data; Dr. Ahmed Ali Salem who contributed generously to editing the book; and Drs. Ibrahim Nasr Aldin and Sobhi Kansouh who reviewed an early draft of the book and suggested key revisions that made its data more accurate and its analysis deeper.

Our special thanks go to Mr. Mohamed Fayek, the General Secretary of the Arab Human Rights Organization and a pioneer of Egyptian Africanists, who kindly introduced this book, thus adding to its value.

Rasha Safwat, Nashwa Mokhtar, Mahmood Ashour, and Mazhar Imara, arealso thanked deeply. Rasha and Nashwa tirelessly typewrote and coordinated the book, made important remarks, and provided technical support. Mahmood designed the cover and provided technical support in preparing and printing the book. Mazhar ensured language accuracy in this and all other publications of the Project.

Behind this and all other publications of the Project is the continuous support of Ford Foundation – TrustAfrica. We thank it warmly.



Cairo University
Institute of African Research and Studies
African Regional Integration Support Project

African States

A Guide Book

By

Mohamed Ashour

Introduced By

Mohamed Fayek

Reviewed

Ibrahim Nasr Aldin

Sobhi Kansouh *Ahmed Ali Salem*

2007



Cairo University
Institute of African Research and Studies
African Regional Integration Support Project

African States
A Guide Book

By

Mohamed Ashour

Reviewed By
Ibrahim Nasr Aldin
Sobhi Kansouh
Ahmed A. Salem



...duced By

...ed Fayek

2007